جيوبوليتيك البترول

تأليف: فيليب سيبيل لوبيز

ترجمه من الفرنسية: د. صلاح نيّوف

هذا الكتاب

يشكّل هذا الكتاب جزءا من "مجموعة رؤى جيوبوليتكية"، وهي مجموعة صادرة عن دار نشر باريسية "Armand Colin"، وتحت إشراف الجغرافي الفرنسي المعروف Yves Lacoste. تم نشر الكتاب في نهاية عام ٢٠٠٦ وبمساعدة مؤسسة فرنسية تسمى Prometheus، أُسست في عام ٢٠٠٥ من قبل مجموعة من الشركات الراغبة في تفعيل القوة العامة و مجموع الفاعلين السياسيين،الاقتصاديين والاجتماعيين في فرنسا. ومن الأهداف الجوهرية لهذه المؤسسة هي المشاركة في تحليل آثار العولمة وتحقيق السلام الاقتصادي و الشفافية، لاسيما التجارية منها، في العلاقات الدولية. ومن أجل الوصول لهذه الأهداف، التزمت المؤسسة المذكورة بإنشاء أدوات و طرق في التحليل تستطيع تسهيل الوصول إلى أشكال التعاون و المساعدة بين السلطات العامة و الفاعلين الاقتصاديين، و إلى أعمال البحث والرؤى المستقبلية التي تقدمها البنى، المؤسسات و المنظمات الدولية، العامة منها والخاصة. يمكن مراجعة موقع المؤسسة على الإنترنيت وفق العنوان التالي http//www.fondation-prometheus.org.

المترجم

مدخل

يستخدم الدكتور "دانييل يرجن"[1] ،رئيس مركز أبحاث الطاقة في جماعة " كامبردج " و شخصية عالية المستوى في الأوساط البترولية ، مقولة شهيرة من أجل تصنيف السوق البترولية الأوربية في الثلاثينات من القرن الماضي، يقول دانييل يرجن: "البترول : هو ١٠ بالمائة من الاقتصاد و ٩٠ بالمائة من السياسة". لقد استخدم هذه المقولة، عندما كانت معظم الاقتصاديات في أوربا خاضعة لسياسات الدولة أو الدول.واليوم يَعتبر أنه " لا يوجد مادة أولية لها علاقات حميمة جدا و قوية مع الجيوبولتيك كما هو البترول. حيث أننا نشاهد ذلك في الشرق الأوسط، في روسيا ، في الصين و في أمريكا اللاتينية أو في جميع أنحاء العالم ".

هذه التأكيدات المتعلقة بمرحلتين متمايزتين من التاريخ المعاصر تبين الأهمية المتعاظمة للعامل الجيوبوليتيكي في الرهانات البترولية. عامل كان في الدول المتطورة وحتى عام ١٩٣٠ ، قضية تتعلق بالسياسة الداخلية في الدرجة الأولى، وفي المقدمة من حيث الأهمية و يرتبط بالأمن الوطني،وقد أصبح بعد سبعين عاما رهانا جيوبوليتيكيا من الحجم الكبير وعلى المستوى الكوني.

بين هذين الزمنين أو المرحلتين من التاريخ و مع التقدم التقني، إن سوق الطاقة تغيرت بقوة. رغم ذلك، و رغم التطور المذهل والعظيم في وسائل النقل، التبعية تجاه البترول بقيت قائمة وقوية. وبينما، تقريبا، جميع الدول المتطورة هي نظريا، خفضت تبعيتها البترولية بعد صدمات عام ١٩٧٣ " حرب أكتوبر " و ١٩٧٩ /١٩٨٠ " الثورة الإسلامية الإيرانية "، إلا أن هذه الصدمات على المستوى الدولي ضاعفت عشرة مرات سعر البترول، ليبقى الذهب الأسود المصدر الرئيسي للطاقة.

وفق التقرير السنوي " للوكالة الدولية للطاقة" في عام ٢٠٠٣ ، [وهي وكالة أسست عام ١٩٧٣ وتضم ما بين عشرين إلى ثلاثين دولة أعضاء]، والذي كان عنوانه " مستقبل الطاقة على الصعيد العالمي " فإن الاستهلاك العالمي للطاقة يتوزع وفق المصدر كالتالي : ٣٥ بالمائة بترول ، ٢١،١ غاز طبيعي ، ٢٣،٣ بالمائة فحم، ١١ بالمائة محروقات متجددة، ٦،٩ بالمائة طاقة نووية ، ٢،٢ بالمائة هيدروكهربائي، ٠،٥ بالمائة لأنواع أخرى من الطاقة ومنها الطاقة المتجددة " الناتجة مثلا عن الشمس أو النبات...." . ،أما "إدارة المعلومات المتعلقة بالطاقة" ، وهي الجهاز المعلوماتي لوزارة الطاقة في الولايات المتحدة فمن جانبها و" في تقريرها السنوي " الطاقة العالمية ٢٠٠٢ " تعتبر أن الاستهلاك العالمي للطاقة كان عليه أن يتضاعف حتى ينتقل من ٩ مليار طن في عام ٢٠٠١ إلى ١٨ مليار طن في عام ٢٠٣٠ .

في هذا التاريخ و وفق " وكالة الطاقة الأمريكية المذكورة " ستبقى حصة الهيدروكربور، أي البترول مع الغاز، مسيطرة ويجب أن تغطي أكثر من ٦٠ بالمائة من احتياجات الطاقة تجاريا ، مع ٣٧ بالمائة للبترول و ٢٨ بالمائة للغاز . إن فائدة و منفعة الهيدروكربور ستزداد بسبب ظهور دول جديدة لها دور

[1]- " مقابلة مع دانييل يرجن"، مجلة "السياسية الدولية" politique internationale، العدد ٩٨، شتاء ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٣، الصفحة ٣٣١.

على المستوى الاقتصادي العالمي وهي متعطشة للبترول ، و التي من الآن فصاعدا تهدد التوازن و الاستقرار الضعيف للسوق البترولية.

في عام ١٩٣٠، الرهان البترولي كان يخص فقط القوى العظمى و بعض شركاتها الخاصة و الوطنية و التي كان لها أهمية كبيرة طيلة الحرب العالمية الأولى.فيما بعد، الجميع، و بشكل خاص فرنسا، بعد الحرب العالمية الثانية، كانوا واعين و متيقظين أن البترول سيكون له دورا كبيرا في الحروب[١]. ولكن بين هاذين الزمنين من التاريخ تضاعف عدد الدول ثلاث مرات، أي تقريبا تجاوز الستين دولة في عام ١٩٤٥، إلى ١٩١ دولة في عام ٢٠٠٥. إذن القضية البترولية تجاوزت و بشكل طبيعي الشأن السياسي الداخلي لعدد من الدول الاستعمارية و الدولة المتطورة ،لتتحول إلى رهان جيوبوليتيكي كبير ، من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي ، و ذلك عن طريق زيادة الفاعلين على المستوى الدولي و زيادة التبعية المتبادلة: من جهة بين الدول المستهلكة ، المنتجة و المصدرة ، و من جهة أخرى الشركات البترولية العالمية، المحلية ، و الشركات الخاصة الأكثر تواضعا. في موازاة هذه التغيرات،وفي الوقت الذي فيه النظام البترولي الدولي يظهر و كأنه يتجه نحو أكبر أزمة بنيوية في تاريخه، نحن نشهد صعودا قويا لمتطلبات مجتمعية في العديد من الدولة المنتجة ،وهي متطلبات تزيد من عوامل عدم الاستقرار و التي تهدد الوضع القائم من علاقة التعايش بين المنتجين و المستهلكين.

هذا المدخل كان هدفه التذكير، ومن خلال بعض الأمثلة من الماضي و الحاضر، بالصلات الوثيقة التي وجدت دوما بين البترول و الجيوبوليتيك ، وذلك قبل أن نختبر و بسرعة الاضطرابات الأساسية التي أصابت قبل عام ٢٠٠٤ الأسواق البترولية. هذه الظواهر ، و التي نصنفها على أنها أزمات أو صدمات، تدعم و تعمق و إلى حد كبير التأثير الكامن و الاحتمالي للعوامل الجيبوليتيكية التي تم تحليلها في هذا المؤلّف. هذه العوامل الجيوبوليتيكية يمكنها أيضا أن توسع و تمدد الأزمة الراهنة.

بترول و جيوبوليتيك

في الواقع و بعد الحرب العالمية الثانية، أصبح البترول الطاقة المهيمنة، حتى أنه وصل إلى أن يكون المنتج الاستراتيجي بامتياز. خلال هذه الخمسين سنة الأخيرة، أصبح البترول عنصرا ضروريا في الحياة اليومية ، إن كان في الوقود ، البلاستيك و المواد الصناعية. و مع انتشار السيارات في العالم منذ عام ١٩٥٠ ، ضرب استهلاك البترول بأربع مرات خلال عشرين سنة، ومسألة السيطرة على هذا المصدر الكوني أصبحت و بوضوح مسالة جيوبوليتيكية.

[١]- استطاع رئيس هيئة الأركان الفرنسية تقدير تبعيته وحاجته للوقود الأمريكي، ورغم الوعي المتأخر بهذا الموضوع، إلا أنه أدى في النهاية إلى إنشاء "اللجنة العلمية الاستشارية للطاقة" في عام ١٩٢٣، وفي ١٩٢٤ أنشئت أول شركة بترولية فرنسية وهي CFP "الشركة الفرنسية للبترول". شركة خاصة تشارك فيها الدولة واتحاد من الشركات الخاصة. هذه الشركة ستصبح في عام ١٩٨٥ الشركة الفرنسية CFP، وفي عام ١٩٩١ الشركة الفرنسية الشهيرة Total.

ظهور دول جديدة صناعية في آسيا كبداية ، ثم في أمريكا اللاتينية ، في الربع الأخير من القرن العشرين، دعمت و زادت من الطلب الدولي على البترول ، بينما و في نفس الوقت ، الدول الرئيسية المصدرة نظمت نفسها في " منظمة الدول المصدرة للنفط "[1] ، تنظمت من أجل زيادة قدرتها على مراقبة عرض البترول في السوق الدولية و تقوية نفسها في مواجهة الشركات البترولية الكبيرة الأنكلوسكسونية التي بدورها تسيطر وحتى وقت قريب على السوق البترولي الدولي. هذه المنافسة تزداد دائما قوة وخاصة مع الاحتياجات المتنامية للدولة المتطورة، و لكن أيضا للدول الصاعدة في النمو مثل الصين والهند، أيضا المنافسة أسرعت من عملية استغلال البترول ووضع آبار بترولية جديدة في الإنتاج لا سيما في الدول النامية أو في الدول ذات الدخل المتوسط.

ضمن هذا الجيوبوليتيك الجديد للبترول، عدة مناطق من العالم ، كما في خليج غينيا أو الآبار الجديدة حول بحر قزوين، ترى مصالحها البترواستراتيجية تتزايد دائما وتتعمق من خلال ضرورة تنشيط عرض البترول عالميا وذلك لتلبية التزايد الكبير و الضخم على الطلب، بعد أن عرفت فترة من الاستقرار النسبي في أواسط التسعينات. حتى ولو أن هذه المناطق " الإلدورادية " الجديدة ليس لديها احتياطي الشرق الأوسط ، فإنها و بسبب عدم الاستقرار المتنامي في الشرق الأوسط ، حتى ولو كانت ثانوية تصبح اليوم أكثر أهمية مما كانت عليه في الماضي.

و من غير أن نتحدث عن الصراع اللامنتهي بين الإسرائيليين و الفلسطينيين ، الوضع في الشرق الأوسط لا يتوقف عن التراجع و الانحدار و الفرضيات الديمقراطية المستقبلية لن تغير شيئا ، على العكس من ذلك تماما. الحرب في العراق التي بدأت نيسان ٢٠٠٣ و الركود الذي أفسد هذا البلد أفشل فرضيات المستقبل حول ارتفاع سريع للإنتاج البترولي ، في عكس ما توقعه المحللون بعد حرب ربيع ٢٠٠٣. بالإضافة لذلك احتمال إقامة فدرالية في العراق و التي ربما تحدث عاجلا أم آجلا ، فتح الحديث حول تقسيم عائدات البترول بين مختلف مكونات المجتمع العراقي، أكراد ، شيعة ، سنة ، حتى ولو كان هذا مازال على الورق، فإن اتفاقية مبادئ على قاعدة تقسيم العراق إلى أقاليم و ديمغرافيات مختلفة تم إيجادها ضمن نطاق مشروع الدستور العراقي.

في إيران، و مع انتخاب رئيس جديد، يُعتبر محافظا جدا، في أيار ٢٠٠٥،فإن أزمة جديدة وقعت بين هذا البلد و الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بسبب الأزمة النووية الإيرانية. و يضاف ذلك إلى الحصار الاقتصادي المفروض سابقا من قبل الأمريكان ضد إيران منذ عام ١٩٩٥ و ١٩٩٦ و بعد خمسة وثلاثين عاما من التوتر الدبلوماسي بين البلدين، أي منذ قيام الثورة الإيرانية. هذا السياق يخاطر بالتكذيب و

[1]- منظمة الأوبك وتضم حسب الانضمام إليها ١١ بلدا كالتالي: العربية السعودية، العراق، الكويت، فنزويلا [وهذه هي الدول المؤسسة في عام ١٩٦٠]، ثم قطر ١٩٦١، اندونيسيا ١٩٦٢، ليبيا ١٩٦٢، الإمارات العربية المتحدة ١٩٦٧، الجزائر ١٩٦٩، نيجيريا ١٩٧١، الإكوادور و الغابون عضوين منسحبين. أما العراق ومنذ الاحتلال الأمريكي في عام ٢٠٠٣ لم يخضع للحصة المخصصة لكل بلد عضو في المنظمة.

الطعن على الأقل ولو لفترة قصيرة بما جاءت وتنبأت به بعض مراكز البحث حول البترول، الأمريكية أو الدولية، بأن إنتاج إيران من النفط سيرتفع من ٤،١ مليون برميل في اليوم في عام ٢٠٠٥ إلى ٥،٤ مليون برميل في اليوم في عام ٢٠١٠ و ٨ مليون برميل في اليوم عام ٢٠٢٠ .

فيما يتعلق بالمملكة العربية السعودية ، فقد أصبحت و بشكل معلن منذ عام ٢٠٠٣ ، هدفا واضحا لأسامة بن لادن و الحركات الإرهابية التي تؤيدها القاعدة، من هنا يأتي التهديد المستمر و المباشر لأول منتج و مصدر عالمي للبترول و البلد الوحيد الذي يفترض انه قادر على حل الأزمات البترولية.إن هذه الدول الثلاث تشكل ٤٣ % من الاحتياطي العالمي للبترول بحصة قدرها ٢١ %، إذن الاحتياطي هو موجود و بشكل كبير ولكن يجب أن تتوفر الشروط السياسية و التي يجب أن تجتمع مع هذا الاحتياطي.
في مكان آخر من العالم،الأزمات السياسية و الاجتماعية التي تصيب العديد من الدول المصدرة ، كما في فنزويلا و نيجيريا ، تدعم فرضية أنه في المستقبل لن يكون هناك تأكد من مستوى إنتاج البترول على المستوى العالمي، و هذا في الواقع يضع روسيا في المركز الثاني في ترتيب البلدان المنتجة، ليجعل منها دولة مهمة جدا على الصعيد البترولي.

كل هذه التوترات الجيوبوليتيكية، حقيقية أم كامنة ،حتى ولو كان بعضها مبالغ فيه و مستغل من قبل العديد من العمليات، فإنها تشكل، مع ذلك، تهديدات لها وزنها على السوق البترولية الدولية في الوقت الذي يعاني فيه النظام البترولي أزمة بنيوية. ضمن هذا السياق، الاستعانة بالتحليل الجيوبوليتيكي يسمح بفهم أفضل للرهانات حول القضية البترولية،بالأخذ بعين الاعتبار التبعية المتبادلة بين الدول من أجل تفهم أفضل لدور مختلف الفرقاء، و الذي لا يتوقف أو يتحدد على الشركات العالمية أو الوطنية للبلدان المنتجة والبلدان المستهلكة. بل أكثر من ذلك ،المسألة البترولية ، كما الغاز أيضا ،إن استمرارها في جزء منه يتعلق بشكل مباشر بالسلطات السياسية للدول و يؤثر بشكل قوي على العلاقات بينها ، من هنا لا بد من دراسة الجانب الجيوبوليتيكي حيث سيعمق الفهم للأزمة الحالية و المستمرة و التي سنعود إليها.

تعريفنا للجيوبوليتيك يتعلق، إضافة للجانب الكلاسيكي الملازم لدراسة العلاقات الدولية، بالمنافسة بين السلطات و القوى الدولية و علاقات السيطرة و الصراع على إقليم ما، و هذا يعني الصراع بين الدول التي تسيطر على مناطق كبيرة أو صغيرة، و لكن أيضا سلطات متعددة تدخل في تنافس على المستوى الدولي و على المستوى المحلي، من أجل السيطرة ، مباشرة أو غير مباشرة ، على بلد ما أو على جانب في داخل هذا البلد ذاته.

ولأن الإقليم نفسه ،كما هي السلطة، له أبعاد متعددة،فإن التحليل الجيوبوليتيكي يفرض علينا اللجوء إلى مستويات مختلفة من التحليل ذي الأوجه المتعددة في الاتساع و المدى، و ضمن نطاقات متعددة من الاختبار حول نفس الإشكالية الجيوبوليتيكية. هذه المقاربة المنهجية تتم تكملتها من خلال تحليل متعدد المجالات و الفروع و الذي يستخدم بشكل كبير الجغرافية ، التاريخ ، علم الاجتماع وبشكل أشمل و أكبر العلوم الإنسانية . فهذه الفروع المتعددة للعلم تسمح بإكمال الإطار الناقص للعلوم السياسية و الاقتصادية، و التي عليها نستند أحيانا بشكل مفرط في العديد من التحليلات، حيث تقدَّم بلا وجه حق على أنها علوم جيوبوليتيكية. مع البترول، و من خلال استخداماته المتعددة و بطابعه الضروري المتعلق بتوظيف كل أشكال الاقتصاد المتطورة أو غير ذلك و خاصة في النقل والدفاع، نحن نواجه إشكالية جيوبوليتكية ضخمة، و التاريخ المعاصر يذكرنا بأن البترول أيضا هو سلاح سياسي.

البترول : سلاح سياسي ذو حدين.

إذا كان البترول يخدم وبشكل قوي في إبقاء القدرة العملية للجيوش، فإنه أيضا يستطيع أن يتحول إلى سلاح و إلى وسيلة ضغط من أجل تفادي الصراعات. تاريخيا،الولايات المتحدة كانت الأولى في استخدام البترول كسلاح في خدمة دبلوماسيتها. فمنذ عام ١٩٣١ ، و بعد الاحتلال الياباني لمدغشقر و بعد الهجوم الياباني أيضا على الصين في حزيران ١٩٣٧ ، الولايات المتحدة ، و التي أمدت اليابان في ذلك الوقت بحوالي ٨٠ % من استهلاكها للبترول ، تقرر تخفيض صادراتها النفطية لليابان. و لكن في مواجهة استمرار عقيدة التوسع اليابانية في آسيا ، هذا الإجراء تم تدعيمه في حزيران من عام ١٩٤٠ ، وبعد ذلك في أيار من عام ١٩٤١ ، حيث حصل الحظر التام لتصدير البترول إلى اليابان من قبل الولايات المتحدة.

هذا القرار، سيتبعه فشل المفاوضات في شراء البترول من الاتحاد السوفييتي في حزيران ١٩٤١ و الذي سيقود اليابان في بداية سبتمبر إلى التحضير وفي ثلاثة أشهر للدخول في حرب ضد الولايات المتحدة،تحضير سيصبح حقيقيا مع الهجوم الجوي الياباني على " بيرل هاربور "، في ٧ ديسمبر ١٩٤١ . و لكن الاستراتيجيين اليابانيين ، نسوا تدمير الخزانات الضخمة للوقود التي كانت تحتوي على ٤،٥ مليون برميل من الوقود في هاواي ، و هذا سيسمح للولايات المتحدة في القيام بهجوم معاكس أكثر سرعة و الذي لم يتوقعه الجيش الياباني.

البترول كان حاضرا أيضا في قلب الاتفاق الألماني / السوفييتي في عام ١٩٣٨ . فبواسطة هذه الاتفاقية ، حقق هتلر السلام في شرقي الحدود الألمانية أثناء اجتياحه لأوربا الغربية، و لكنه أيضا حصل على أكثر من ذلك ،إنه البترول الروسي اللازم لهذا الاجتياح. ومن عام ١٩٣٩ حتى عام ١٩٤١ ، ستزود موسكو برلين بأكثر من ٦٥ مليون برميل من البترول، لأن واحدة من أكبر نقاط الضعف في ألمانية الهتلرية كانت

التبعية البترولية و التي ستحدث بشكل مباشر هزيمة " روميل " في أفريقيا الشمالية من خلال الحاجة إلى الوقود. و من أجل البترول أيضا ، جيوش هتلر و بعد إلغاء الاتفاق مع السوفييت ، ستتجه نحو القوقاز و نحو الاحتياطي الكبير في آبار " باكو" ، قبل أن يتم توقيفه في معركة ستالين غراد، و التي ستحول مجرى الحرب العالمية الثانية على المسرح الأوربي.

سيمارس الحصار البترولي أيضا بعد الحرب العالمية الثانية ضمن نطاق وقوانين الأمم المتحدة، لا سيما ضد الأنظمة في أفريقيا الجنوبية و روديسيا و ضد العراق بعد اجتياحه الكويت في عام ١٩٩٠،أو خارج هذا النطاق، كما استخدم الحصار على " الدول المارقة " كما تعتبرها و تسميها واشنطن ، مثل كوبا و ليبيا و إيران ثم السودان . وإذا كانت النتائج السياسية لهذه الحصارات البترولية في عملية الاستيراد أو التصدير هي قابلة للنقاش من حيث تأثيرها كفعل سياسي ، فإن النتائج الاجتماعية و الاقتصادية كانت واضحة على الدول المحاصَرة. إنها نفس الحالة للحصار البترولي العربي الذي أعلن في عام ١٩٧٣ أثناء حرب أكتوبر مع إسرائيل، و التي بقيت الحالة الوحيدة من قبل دول منتجة ضد دول مستهلكة.

حتى سنوات الستينات وخلال عشرات السنين، ستقوم سبع شركات بترولية كلها أنكلو- سكسونية وتدعى "الأخوات السبعة" بالسيطرة على معظم الإنتاج العالمي و على التوزيع أيضا لهذا الذهب الأسود. ففي عام ١٩٢٨ و من خلال اتفاقيات " أشناكاري " فإن ثلاث شركات هي [إسسو، شيل ،بي بي،] و التي ستلتحق بها بعد فترة وجيزة شركات [موبيل ، شيفرون، تيكساكو، غولف] ستمتد و تتسع لتأسيس كارتيل " اتحاد شركات " و لتنتهي من خلال تنافسها إلى تقسيم الإنتاج العالمي إلى حصص فيما بينها "غوتا " ، وقد وصلت سيطرتها على ٨٥ % من الإنتاج العالمي في الثلاثينات من القرن الماضي. لقد جعلت هذه الشركات من سعر النفط مستقرا و لكن بشكل منخفض و زادت من الاستهلاك البترولي ، ثم قوت من نفوذها وسلطانها على الإنتاج العالمي موافقة على التخلي عن بعض التعويضات المالية للدولة المنتجة ضمن إطار من الاتفاقات ذات الامتياز لهذه الشركات. وقد كانت هذه الشركات تسيطر على ٦٠ % من الإنتاج العالمي في اللحظة التي بدأ فيها العرب بمحاولات تأميم النفط في الخمسينات.

ومن أجل الصراع ضد الهيمنة التي تمارسها الشركات الخمس الكبرى [إكسون موبيل، شيل ، بي بي، شيفرون تيكساكو ، توتال]، عمدت الدول المنتجة و المصدرة إلى إنشاء منظمة خاصة بها تضمن بشكل مبدئي ، العراق ، الكويت ،العربية السعودية ، و فنزويلا. ففي مواجهة " كارتيل " الشركات التي تهيمن على المسرح البترولي منذ بداية تاريخ صناعة البترول ، سينشأ " كارتيلا " خاصا بالدول المنتجة للبترول.

البلاد المنتجة تأخذ السيطرة على بترولها

خلال الأعوام التالية ، بدأت البلاد المنتجة تأخذ و بشكل تدريجي السيطرة على ثرواتها وتفرض على الشركات العالمية علاقات قوة جديدة ، حيث بينت الحروب العربية / الإسرائيلية في أعوام ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ ، الأهمية الكبرى للبترول كوسيلة ضغط يملكها العرب تجاه الدول المصنعة ، و بشكل خاص أوربا و اليابان و باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية، ففي هذا الوقت كانت ما تزال منتجا كبيرا للبترول على الصعيد العالمي، رغم إنتاجها الذي كان قد بدأ يقترب من الانحدار و الهبوط.

البلدان العربية تبرر حصارها و مقاطعتها النفطية في عام ١٩٧٣ ، برفض جلاء القوات الإسرائيلية عن الأراضي العربية المحتلة بعد حرب الأيام الستة في حزيران من عام ١٩٦٧ ، بالرغم من وجود القرار الدولي الذي ينص على هذا الانسحاب والصادر في نوفمبر ١٩٦٧ تحت رقم ٢٤٢ عن مجلس الأمن الدولي والذي يطالب بهذا الانسحاب. هذا القرار كما يعرف الجميع بقي من غير تأثير منذ أربعين عاما.

هذه المقاطعة أو الحصار العربي تضمن جانبين رئيسين : تقليص الإنتاج على المستوى العالمي تقريبا ٢٥% ، ولقد كان حصارا كاملا ضد خمسة دول " الولايات المتحدة ، هولندا، أفريقيا الجنوبية ، روديسيا، البرتغال" ،فهو ضد الأمريكان بسبب مساندتهم لإسرائيل ، و الدول الباقية بسبب الاعتراض على سياساتها الاستعمارية. أما البلدان العربية التي بدأت بالمقاطعة كانت ثلاثة وهي ليبيا و الجزائر و العراق، ثم لتأتي العربية السعودية في النهاية. نذكر هنا أن إيران الشاه الحليف المفضل لدى الأمريكان آنذاك ، كانت مع عملية تخفيض إنتاج النفط ولكن ليس مع المقاطعة أو الحصار ضد الولايات المتحدة.

إذن قررت البلدان العربية المصدرة تخفيض إنتاجها ، ثم رفع الأسعار والضريبة على البترول المصدر، و هذا ما رفع وبسرعة سعر البترول إلى أربعة أضعاف ، ارتفاع تم تأكيده في سبتمبر ١٩٧٤ في فيينا حيث ألحق الارتفاع في الأسعار بالتضخم المالي الذي أصاب النقد في الدول الصناعية. مع هذه الصدمة البترولية الأولى كما مع الصدمة الثانية التي حصلت أثناء قيام الثورة الإيرانية في عام ١٩٧٩ ، و تبعها الحرب العراقية / الإيرانية ١٩٨٠ ، نحن تماما في حضور أزمة جيوبوليتيكية كبرى، هذا يعني أن صراعا محليا كان له عواقب و تأثيرات على المستوى العالمي على الأقل فيما يتعلق بسعر برميل البترول.

المملكة العربية السعودية و الكويت سيرفضان توسيع المقاطعة المعلنة من قبل العراق في خطوة أشبه بالحرب الاقتصادية الشاملة ضد العديد من البلدان المستهلكة. مهما يكن من أمر، هذه الجبهة العربية من الدول المنتجة للبترول ساهمت و باستمرار في رفع أسعار برميل البترول. إنها بينت للدول المستهلكة أهمية الوعي بالدور المتنامي للبترول و دعتها إلى إصلاح ، قدر الإمكان ، سياساتها المتعلقة بالطاقة لكي تخفض من اعتمادها على الطاقة البترولية.

اليوم ، و رغم التطور الكبير في وسائل النقل ضمن الاقتصاديات المتقدمة وزيادة الطلب العالمي ، التبعية تبقى و التبعيات المتبادلة هي بالعكس في حالة صعود وتنامي.بالإضافة لذلك ، وباستثناء وضعنا قيد المساءلة للنموذج الغربي في المعيشة ، فإنه سيكون من العبث عند الأمم الغربية أن تبحث عن تخفيض تبعيتها البترولية أو في الغاز أيضا ، لأن هذه التبعية هي طبيعية عند معظم هذه الأمم ذات الاقتصاديات المتطورة، وحيث الغياب شبه الكامل للثروات المتعلقة بالطاقة و إنتاج الوقود على أرض هذه الأمم ، أيضا هذه الأمم مضطرة للذهاب و البحث في أماكن أخرى عما لا تملكه أو عن أشياء لا تملك كفايتها منها.

هذه التبعية ستزداد عمقا مع الأزمة الحالية في العرض الإجمالي و العالمي للبترول ، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الحالية داخل الدول المنتجة، و زيادة المطالبة بالاستفادة و بقوة من عائدات البترول من قبل السكان المحليين للحكومات و الأنظمة. وكما هو معروف فإن نيجيريا تعرف هذه الظاهرة منذ زمن بعيد وذلك يعود لأسباب " تاريخية "، أما الدول الأخرى مثل بوليفيا كما شهدنا في ربيع ٢٠٠٥ أو الإكوادور في أب من عام ٢٠٠٥ أيضا، فهي تؤكد هذه النزعة الجديدة و القابلة للتطور و الانتشار ، مستغلين بذلك الضعف الحالي للسوق الدولية.

بترول ، غاز ، ومتطلبات السكان المحليين :

تهديدات جديدة للسوق البترولية.

مع " حرب الغاز " الثانية في بوليفيا في ربيع ٢٠٠٥ ، نحن نكون في حضور رهان جيوبوليتيكي و في نفس الوقت هو وطني ،إقليمي و قاريّ أيضا. في الواقع ، مناجم الغاز البوليفية، و التي تشكل الاحتياطي الثاني في أمريكا الجنوبية ، تتمركز في جنوب البلاد بالقرب من " سانتا كروز "، أي الإقليم الأكثر تطورا في الدولة و المسيطر عليه من قبل الأقلية البيضاء و التي تتصرف كأقلية مستقلة دائما ، بينما ثلثي السكان من بوليفيا ، المؤلفين من الهنود الذين في غالبيتهم يقطنون الجبال الواقعة غرب البلاد ، يريدون تأميم مصادر الغاز. لهذا السبب،في أكتوبر ٢٠٠٣ ، كانت " الحرب الأولى " للغاز التي قتل فيها ثمانون شخصا ، و كان سببها إعلان تصدير الغاز إلى الولايات المتحدة، عن طريق تشيلي.

و تشيلي، في الواقع، كانت هدفا دائما للقوميين البوليفيين منذ أيام " حرب الباسيفيك " ١٨٧٩ / ١٨٨٣ ، و التي حاصرت تشيلي حارمة إياها من منفذها على المحيط الباسيفيكي. هاتان الحربان من أجل الغاز كانتا السبب في استقالة رئيسين متعاقبين و كانتا السبب في إبطاء عملية الاستثمار من قبل الشركات البترولية الكبرى و المتهمة بالوقوف وراء كل هذه الشرور.

بالنسبة للبرازيل و الأرجنتين ، المستوردين للغاز البوليفي ،فإن أزمة ربيع ٢٠٠٥ هددت احتياطاتهما من الطاقة. فالبرازيل ، التي لا تحتوي الكثير من الغاز ، حيث تمتلك ما يكفيها أسبوعين فقط من الاحتياطي، تستورد ٦٠ % من استهلاكها من بوليفيا عن طريق أنبوب للغاز يمتد ٢٦٠٠ كيلو متر، واصلا المناجم البوليفية بأكبر إقليم صناعي في جنوب شرق البرازيل. بالإضافة لذلك هناك ٦٠٠٠٠٠ عربة برازيلية تسير على الغاز ، أما " الشركة البترولية الوطنية البرازيلية " [بتروباس] فهي المستثمر الأول في قطاع الطاقة و الوقود في بوليفيا. مع الغاز البوليفي نحن إذا أمام أزمة جيوبوليتكية محلية لها بعد قومي ثم إقليمي ، لا بل قاريّ ، إذا اعتبرنا الولايات المتحدة كأكبر مستهلك دولي للغاز ، يبدو وكما يظهر أمامنا لها علاقة بالغاز البوليفي.

نفس الظرف و القضية في الإكوادور، حيث الهنود الذين يمثلون ٤٠ % من السكان ، يطالبون باستخدام أفضل لكل ما يتعلق باستثمار الثروات الطبيعية. فبعد أسبوعين من تعطيل منطقتين للبترول يقعان في شمال شرق الأمازون من الإكوادور ،سيتم إعلان حالة الطوارئ في منتصف أب من عام ٢٠٠٥ . وحتى لو كانت الإكوادور ليست إلا المنتج الخامس في أمريكا اللاتينية للبترول ،إلا أن القلق يصيب ولاية كاليفورنيا الأمريكية و التي هي واحدة من الأماكن الرئيسة التي يتجه إليها البترول الإكوادوري. والحال هذه و كما سنرى ،إن معظم ما يتعلق بالاحتياطي و الاستهلاك الأمريكي للبترول ، والتي تستهلك تقريبا ربع الإنتاج العالمي من البترول و الغاز ، ينتهي من خلال الانعكاس و المضاعفات على مجمل السوق الدولية فيما يتعلق بالهيدروكاربور.

في إفريقيا،ومع المظاهرات المتعددة في كبريات المدن النيجيرية ، بناءا على دعوة النقابة الرئيسية في نيجيريا "نيجيريا لابور كونغرس " خلال الخمسة عشر يوما الأخيرة من سبتمبر ٢٠٠٥ ، لاسيما بعد الزيادة الثالثة لسعر الوقود في البلاد وخلال سنة واحدة ، فإننا نستطيع تقدير النتائج الكارثية للصعود الدولي للأسعار على الدول النامية ، حتى في بعض الدول المنتجة كنيجيريا ، هذه الدول لم تكن أبدا لديها القدرة على تلبية احتياجاتها من البترول المكرر بما يكفي سوقها المحلية.

أما في إندونيسيا، العضو في مجموعة الدولة المصدرة للنفط ، الدعم المالي للوقود وصل إلى ١٤ مليار دولار من ميزانية ٢٠٠٥ ، من غير أي تخفيض للدعم الذي تم التصويت عليه من قبل البرلمان الإندونيسي في سبتمبر من عام ٢٠٠٥ . و لكن البرلمان سيزيد سعر الوقود إلى ١٥٠ % في سنة واحدة، من هنا رأينا المظاهرات في إندونيسيا حيث كان السبب في الزيادة الكبيرة على الأسعار في ما يتعلق بالمنتجات والاحتياجات الأساسية في البلاد. أما الأوضاع في الدول النامية الغير منتجة للبترول أو للطاقة فهي أكثر مأساة ، و هذا ما يشهد عليه التوتر في أمريكا الوسطى بسبب السعر و التكلفة العالية لعملية ضخ البترول ، كما حصل في كوستاريكا ، سالفادور ، هندوراس، نيغارغوا، بنما، منذ نيسان ٢٠٠٥ . وفي أفريقيا الغير بترولية، النتائج الاجتماعية و الاقتصادية هي الأسوأ من أي مكان في العالم.

و اليوم أكثر من مليارين من البشر أو ثلث البشرية ، ليس لديهم أي مصدر للطاقة الأولية باستثناء بقايا النبات و الحيوان، إن الجميع يحتاج الطاقة، متطور أم غير ذلك، إننا جميعا نحتاج البترول و الذي يُنتَج اليوم على الأقل في خمسين دولة من العالم، و لكنه ليس بمتناول سوى الدول التي تنتج أكثر من ١٠٠٠٠٠ ألف برميل في اليوم، وما إن يزداد سعر البترول فإن التأثير أول ما يصيب الدول الفقيرة . إذا، ولو وجدت التبعية المتبادلة بين الدول المستهلكة و المنتجة، لكنها لا تفرض بنفس الصورة بين جميع الدول.

مال و جيوبوليتيك : ممثلان للسوق البترولية

فيما يتعلق بالبترول، هناك منطقان يتعايشان ، يستندان إلى ممثلين للمنتَج و لأسواقه : من جانب ، إنه مادة أولية ضرورية حيث الاستغلال لها يستند على استثمارات ضخمة، من هنا الاستعانة الضرورية بأسواق المال هو شيء طبيعي ، وهذه تمثل رؤية اقتصادية / مالية ليبرالية حيث المبدأ و المنطق فيها هو الربح، ومن جانب آخر ، البترول هو مصدر تزداد أهميته الاستراتيجية بشكل متصاعد حيث أن الطلب يوازي العرض، وهو سلطة وقوة متنامية بأيد الدول المنتجة و شركاتها الوطنية في مواجهة الشركات العالمية و البلدان المستهلكة. بالنسبة للجانب الثاني يكون أحيانا مكرسا للعلاقات السياسية التي تدخل في القضايا و الشؤون البترولية. التناقض الكامن في هذه الحالة يعطي امتيازا، كما سنرى في مراحل متقدمة، فالحدود الاقتصادية لقوانين السوق البترولية في جزء كبير مسيطرة عليها من قبل السوق المالي العالمي، و هذا ما يعيق أحيانا السلطة البترولية للدول المنتجة. هذا الاختلاف في تمايز المصالح ، ظهر بشكل جلي أثناء إعادة شراء الشركة البترولية الكاليفورينية " يونوكال ".

ففي ١٠ آب من عام ٢٠٠٥ ، عندما صوت المساهمون في شركة " يونوكال" على اقتراح إعادة الشراء، كما فعلوا مع ثاني أكبر شركة في أمريكا " شيفرون تيكساكو"، بمبلغ ١٦،٨ مليار دولار ، و كما فعلت

منافستها الصينية " كنوك" ، ثالث شركة صينية و تسيطر الحكومة الصينية على ٧٣ % منها، بمبلغ ١٨،٥ مليار دولار، الأسواق المالية لم تكن كثيرا معنية بهذه الاقتراحات. فبالنسبة لهم ، الأكثر قيمة تم أخذه عندما قفز اسم " يونوكال " و زاد أكثر من ٤٠ % بعد إعلان عرض العودة من قبل " شيفرون" في شباط من عام ٢٠٠٥ ، و الذي أعطى قيمة كبيرة لشركة " يونوكال ". أمام عدم اكتراث خبراء البترول لعرض الشركة الصينية " كنوك " و من خلال عمل اللوبي التابع لشركة " شيفرون تيكساكو"، قامت مجموعة من الشخصيات السياسية بالكتابة للرئيس جورج بوش الابن، أو كما فعل " جيمس وولسي " ، المدير السابق للمخابرات المركزية الأمريكية في عهد الرئيس بل كلينتون ، حيث شهد أمام لجان متعددة للكونغرس في واشنطن بهدف أخذ العلم و الاحتياط و لتحذير الشعب الأمريكي من تهديد أمنه الوطني الذي تشكله هذه الشركة. الهدف هو ردع الصين عن متابعة الصفقة و إفهامها أن الشركة البترولية التاسعة في الاتحاد الأمريكي لن تصبح تحت السيطرة الصينية.

هذا المشهد يظهر العديد من الحدود التي ستفرض من الآن فصاعدا من قبل الليبرالية و قوانين السوق فيما يتعلق بالبترول. فقطاع البترول من الآن فصاعدا تم تقريره و الحكم عليه بأنه أكثر حساسية من قطاع الدفاع نفسه ، على الأقل من قبل قلة من الطبقة السياسية في واشنطن،تلك التي تقود حاليا هذه الشؤون والأعمال. هذه الرؤية تكرس بدقة أولوية الجيوبوليتيك على الاعتبارات الاقتصادية / المالية التي تحدد في العادة عمل أسواق المال.

مع إدارة بوش الابن ، كان الرهان مؤسسا على ١،٧٥ مليار برميل احتياطي تحوز عليه شركة "يونوكال" ويتمركز بشكل جوهري في جنوب شرق آسيا ، خليج المكسيك و في إقليم بحر قزوين ، من هنا تأتي أهمية الجيوبوليتيك في هذه العملية. حتى ولو أن هذه الاحتياطات البترولية لا تشكل سوى نسبة قليلة جدا من ١١٨٨ مليار برميل من الاحتياطي العالمي وفق الإحصائيات البترولية لعام ٢٠٠٥ ، لكنها تسمح ،وفق المحافظين في واشنطن، للصين أن تتحكم بالاحتياطي القريب من أراضيها ، وهذا ما قد يأتي بالضرر على الأمن الوطني الأمريكي. وإذا اعتمدنا على الآليات الحالية للسوق ، لابد من التدقيق و القول أن هذه السيطرة هي أكثر نظرية منها عملية وواقعية، وهذا يأتي من الطابع العام للسوق حيث هناك مبدأ أساسي ومقياس رئيسي يبقى متعلقا بالأسعار الدولية للنفط الخام ، وفقا للعرض و الطلب ، مهما كان مستواها، من هنا في حالة النقص في هذا الخام سيكون التموين أو التزويد ممكنا فقط من الأسواق الأكثر إنتاجا وحيازة على النفط. رغم المقاييس الأمريكية التي أخذت تجاه الشركة الصينية ، فإن الأوساط البترولية تبقى تشير إلى أن الولايات المتحدة هي من الأمم الأكثر غنى وخاصة بمساعدة المرجع الدولي الذي هو الدولار، حيث سيكون لديها دائما الوسائل المالية للحصول على حاجاتها في مواجهة المتبقي من الطلب العالمي ، حتى ولو لم يكن هناك أية مساواة على المستوى العالمي من أجل الاستفادة من المنتجات.

إن إعادة شراء " يونوكال" لا تتعلق بالامتيازات داخل السوق العالمية للبترول ، و التي يتم تحديدها من خلال أسعار البرميل بما يتوافق مع متغيرات القدرة و الاستطاعة الدولية للإنتاج و التكرير،و لكن هذا السوق مع ذلك هو شيئا فشيئا يتحول إلى مسرح و عرض للعبة بترولية كبيرة،حيث إذا استبعدنا الأسس النظرية ، البلاد المنتجة و البلاد المستهلكة هي أساس مبادئ سير وعمل قانون العرض والطلب. فمن جانب البلدان المستهلكة ، نحن نلحظ مع القلق الارتفاع الكبير و المخيف على الطلب البترولي العالمي و الذي ينذر و يخاطر بالضعف أو التخفيف العالمي للإنتاج.

هذه الاختلافات في التشكيلات أو ممثلي الإنتاج البترولي العالمي اختفت كثيرا أو قليلا مع نهاية نموذج الشركات في خدمة الدول المستهلكة كما كانت الحالة بالنسبة للدولة الفرنسية عندما أنشأت شركة "إي. إل،إف " في عام ١٩٦٥ . فانتصار الليبرالية و أسواق الرساميل ساهم في استقلالية الشركات البترولية عن دولها الأصلية ، مع العلم بالوجود الدائم للاختلاف أو للتعاون بالمصالح ، على الأقل نظريا بين الدول المستهلكة و " شركاتها " البترولية. إذا هذه الأخيرة رغبت بإبقاء استقلاليتها حتى تدير بشكل أفضل مصالحها ، إنها تستطيع الاستفادة من المساعدة السياسية لدولها. إن الأزمة الحالية، التي تزيد من حالة الوعي بخطر وصعوبة الوضع لدى الدول المستهلكة، تستطيع في العديد من الحالات أن تساهم في تضييق الخطوط و المسافات بين الشركات البترولية و السلطات السياسية التي تتبع لها.

والحديث و الجدل القائم في الولايات المتحدة من قبل المعارضين للوبي البترولي بخصوص الجلسات و المقابلات التي قام بها نائب الرئيس " ريتشارد تشيني " في عام ٢٠٠١ من خلال الشركة التي يديرها "تاسك فورس" مع المسؤولين في شركة "شيفرون تيكساكو ، إكسون موبيل كورب ، كونوكو ، شيل أويل كو ، بي بي أمريكا أي إن سي " عند وضع " السياسة الوطنية للطاقة "، يوضح الارتباط المباشر أحيانا بين السياسة و البترول.

من الجيوبوليتيك إلى الأزمة الحالية للسوق البترولية :

من النظرية إلى التطبيق

من أجل الفهم الجيد لإمكانية عودة التأرجح للأسواق،لابد من التوقف لحظة عند الأزمة الحالية للنظام البترولي. نبدأ من الفاعلين الأساسيين و الذين هم الشركات البترولية الوطنية للدول المنتجة والشركات العالمية الكبرى. هذه الأخيرة ، و رغم أرباحها الكبيرة في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ [ففي الفصل الأول من عام ٢٠٠٥ كانت أرباح بعض الشركات الكبرى كالتالي : إكسون موبيل ١٥،٥ مليار دولار ، بي بي

١٠،٥ مليار ، شيل ١٠،١٨ مليار، توتال ٦،٣ مليار ، شيفرون تيكساكو من غير شركة يونوكال ٦،١ مليار]، رغم هذه الأرباح و لأسباب مختلفة تبدو و كأنها قلقة دائما.

اليوم ، ٨٠ % تقريبا من ١١٨٨ مليار برميل من الاحتياطي العالمي المعلن هو في يد الشركات الوطنية في أهم الدول المنتجة ، بينما الشركات الخاصة لا تسيطر في أحسن الحالات إلا على ٢٠ % ، و ٥ % منها ما يتعلق بالشركات الخمسة الأكثر أهمية على الصعيد العالمي و التي هي بالترتيب " إكسون موبيل،شيل، بي بي، شيفرون تيكساكو و توتال ". فيما يتعلق بالإنتاج البترولي ، فهو يعتمد من الآن فصاعدا حتى ٧٠ % على الشركات الوطنية ، و الكبرى لم تشكل أكثر من ١٤ إلى ١٥ % من الإنتاج الكلي في عام ٢٠٠٤ ، مقابل ٦٠ % في عام ١٩٦٠ .إننا نتذكر في النصف الثاني من التسعينات ، و بسبب سعر البرميل المنخفض جدا، و هذا غير ملائم نهائيا للاستثمار في الإنتاج البترولي ، الشركات الكبرى كانت في حالة رعب، و بداية من نهاية التسعينات ، حصلت سلسلة من دمج الشركات الكبرى من أجل الحفاظ على وزنها و تعاملت مع المعطيات الجديدة لسوق لم يعد لهم فيه ذلك الاحترام. و لكن كان من الواجب عليها الحفاظ على استقلاليتها و قواعدها المالية. هذه القواعد تتم من خلال تسليم ، وعند الإمكان ، حصص و أسهم كبيرة للمساهمين لكي يتم المحافظة على بنية رأس المال ، ولكن أيضا ، كما رأيناه في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ ، بواسطة مليارات الدولارات التي تبتلع في شراء الأسهم و الحصص.

حتى و لو هذه الاستراتيجية ستدمر جزءا من رأسمالهم النقدي ، فهي تسمح لهم بالسيطرة وبإعطاء قيم جديدة لرأس المال في مواجهة المنافسة. هذه القرارات المالية الضرورية تحدث طبيعة محددة للاستثمارات داخل الفعاليات البترولية و في الغاز أيضا. وهذا الخليط من المناهج و الأشكال بين عمل هو في كليته يتعلق برأس المال " والذي هو بحاجة لأسواق مالية " ، و جانب فيه الكثير من السياسة يعمل وفق اتفاقيات سابقة مع الشركات الوطنية للدول المنتجة ، وكل هذا يضاف إليه أو ينجز بواسطة وظيفة اقتصادية كبيرة الحساسية فيما يتعلق بتزويد و تموين الدول المستهلكة ،" و الذي يبين و يوضح الطابع الحقيقي و الأصلي ثم الاستراتيجي لنشاط الشركات البترولية و الأهمية المتنامية للعامل الجيوبوليتيكي". وكلما كان احتمال التزويد لا يكفي، فهذا يعني أيضا الجري الدائم باتجاه الاحتياطي. هذا الأخير يفرض نفسه بشكل متساو و مواز على الكبار و ذلك لإبقاء حصتهم من الاحتياطي الجاهز للإنتاج بمستوى مقبول بالنسبة للمستثمرين.

الدور المتنامي للشركات الوطنية في الدول المنتجة

عند الكبار، واحدة من أسس و أصل الأزمة البترولية الحالية تبقى أيضا في الحاجة إلى افتتاح قطاع للاستكشاف أو السبر الإنتاجي في البلدان المنتجة مثل العربية السعودية و الكويت و المكسيك. لأنه إذا بعض الشركات الوطنية لديها الحاجة ، بسبب عدم توفر الوسائل ، إلى شركات خاصة لاستثمار ثرواتها ، فإنه من النادر بالنسبة للشركات الوطنية في كبرى الدول المنتجة أن تعطي امتيازات لخدمات الشركات شبه البترولية مثل " سشليومبيرغر ،هاللیبورتون، تيكنيب ". أكثر من ذلك ، ضمن الظروف الحالية فيما يتعلق بالاحتياطي عند كل الشركات ، البلاد المنتجة تستفيد من المنافسة مقترحة أقل فأقل عقودا فيها الكثير من المجازفة، و لكن أكثر فأكثر عقودا فيها تقسيم للإنتاج. ضمن هذه الحالة ، هذا النوع من العقود، و لأنه يهدف للاستثمار في المناطق الأقل جاذبية و بالتالي أكثر مخاطرة ، يتم التفاوض حوله على قاعدة من مبلغ أو قيمة مضمونة بالنسبة للشركات ، ولكن ليس مضمونا بالنسبة لحجم الإنتاج، و بهذه الطريقة يمكن الحد من المخاطرة ، ويسمح تحت كل الظروف باستثمار هذه الثروات.

ولكن مع الأسعار المرتفعة للبرميل، الشركات الكبرى ترى بأن حصتها من إنتاجها منخفضة ، في الوقت الذي فيه الدول المنتجة للبترول تزداد غنى. من هنا ستتعرض الشركات العالمية إلى شكل من أشكال المآزق الكبرى والتي ، بعد استثمارها عشرات المليارات من الدولارات في المناجم و الآبار الصعبة و الغير مضمونة الإنتاج ، كانت مجبورة أن تتبنى و تنوع في استراتيجياتها بين البترول و الغاز، من جهة : بين أعلى تقدير " استكشاف للإنتاج " و أدني تقدير " تكرير و توزيع " ، و البتروكيماويات ، ومن جهة أخرى : ننتظر القدرة على التطور و الانتشار في أقاليم حيث البترول يتوفر بشكل يمكن الوصول إليه بسهولة و بأقل تكلفة . كل الشركات العالمية الكبرى تبحث إذا عن التعاون العلمي و في الخبرات تحت شكل من أشكال المشاريع المشتركة مع الشركات الوطنية الكبرى في بلدان الخليج العربي. هذه المشاريع ، والتي تتعلق في الغالب بأقاليم أخرى في العالم ، هي وسيلة لدي الشركات العالمية الخاصة ، لتحاول أخذ مكان جيد لها في المستقبل، على أمل الوصول بشكل أوسع إلى ثروات الشرق الأوسط.

أكثر من ذلك ، قبل سنوات عدة و رغم عودة الطلب على البترول و ضرورة تنشيط العرض العالمي، وبشكل متناقض، مرة أخرى خفضت قدرة الشركات البترولية العالمية الكبرى. فهي من الآن فصاعدا في منافسة مع الشركات الخاصة الأكثر حداثة و قوة أو مع الشركات الوطنية للبلدان المنتجة، و التي لديها أهمية أقل على المستوى المالي و السيطرة التكنولوجية، لكنها أكثر تأقلما مع الظروف الحالية لفرص إنتاج البترول. هؤلاء الفاعلون الجدد لا يخضعون لشروط و إجبار أكثر، وهذا يعني شروطا للاستثمار

أكثر مرونة وسهولة، كل هذا جعلهم أكثر قوة في المنافسة. إنهم يأخذون مواقع جديدة ويعمقون بشكل غير مباشر سلطة وقدرة البلاد المنتجة في مواجهة الدول والشركات الكبرى.

هذه الكثرة و الزيادة في الفاعلين على المستوى البترولي تنشط عملية التبعية المتبادلة و تنتج مشاركات متعددة متقاطعة المصالح و التي تؤدي إلى روابط جديدة و أحيانا تكون مفاجئة بين الدول ، من خلال الشركات التي تقوم بدور الوساطة أو بشكل مباشر على المستوى السياسي، ومن هنا المصلحة المتنامية للجيوبوليتيك في عملية تحليل المعطى البترولي الدولي ، في اللحظة التي يزداد فيها الاحتياطي و حيث الطلب يستطيع قريبا جدا أن يتجاوز العرض. ورغم الاحتياطي الاستراتيجي للبلدان المنتجة ، البلدان المستهلكة تشكك من الآن فصاعدا بمستقبلها البترولي خوفا من قطيعة في المخزون مرتبطة بعدم كفاية العرض العالمي من البترول الخام أو المكرر.

الولايات المتحدة الأمريكية لابد أنها واعية لهذا التهديد، إنها تحافظ بعناء شديد، على الاحتياطي البترولي الاستراتيجي، أو ما يعادل تقريبا ٧٠٠ مليار برميل من الخام. و لكن على المرء أن يكون ساذجا من أجل أن يقتنع أن الولايات المتحدة ستستعمل احتياطها إلا من أجل الحفاظ على مصالحها المباشرة، كما حصل في عام ٢٠٠٤ بعد إعصار " إيفان " أو في آب من عام ٢٠٠٥ ، بعد إعصار " كاترينا " والذي أدى إلى فوضى الإنتاج في خليج المكسيك ، و لاسيما أيضا التكرير و النقل للمنتجات البترولية في " لويزان" و " الميسيسيبي ". حتى ولو أن الاستعانة المؤقتة بالاحتياطي الاستراتيجي يسمح بشكل غير مباشر بطمأنة الأسواق البترولية الدولية ، فإن الاحتياطي الاستراتيجي الأمريكي ليس لديه الاهتمام لحماية الأسواق الدولية و جمودها.

الأزمة الحالية : هي مختلفة عن الصدمات البترولية من ١٩٧٣ إلى ١٩٨٠ .

الأزمة الحالية هي مختلفة جدا بالنسبة للصدمات السابقة: هذا يعني في هذه المرة أنها صدمة في الطلب على البترول الخام، و أيضا للمنتجات المكررة. فسعر برميل البترول من " غرب تكساس " وهو البترول الخفيف المفضل عند الأمريكيين ، ارتفع إلى ١٦٠ % عند الصدمة البترولية الأولى في عام ١٩٧٣ . أما سعر الخام تضاعف إلى أكثر من مرتين أي أكثر من ١٠٨ % عند الصدمة البترولية الثانية في عام ١٩٨٠. و منذ بداية عام ٢٠٠٢، زادت إلى ثلاثة أضعاف أي إلى أكثر من ١٩٦ %. وفق الحسابات التي تمت من قبل الاقتصاديين في " أش. إس. بي .سي " في عام ٢٠٠٥ ، فإن سعر برميل البترول من "غرب تكساس " يقترب من الآن فصاعدا من الرقم القياسي المطلق الذي كان في عام ١٩٨٠ . فمستوى ٤٠ دولار و الذي وصل إليه سيعادل اليوم ، و بعد فهرسة حول التضخم المالي المتراكم في الولايات

المتحدة منذ عام ١٩٨٠ ، برميل البترول من " غرب تكساس " الذي وصل إلى ٩٤ دولارا، أو ٩٠ دولارا وفق معهد " ريكسكورد ". ضمن هذه المعطيات ، نهاية آب ٢٠٠٥ ، برميل البترول سيتجاوز ٧٠ دولارا في سنجابور ، ثم في نيويورك ، وذلك بعد مرور إعصار " كاترينا ".

و لكن ، من يستطيع أن يتنبأ بتطور أسعار الذهب الأسود خلال خمس سنوات أو عشرة ؟
في ربيع ٢٠٠٥ ، مؤسستان ماليتان تعملان بشكل كبير في قطاع البترول قدمتا دراسات مستقبلية متباعدة بشكل جذري : عندما " غولدمان " تكهنت بسعر البرميل ١٠٥ دولار في الأشهر القادمة ، " ميريل لينش" عولت على هبوط الأسعار. الجدول البياني التالي ، موضح بالعديد من الأحداث " البترولية " أو الجيوبوليتيكية ، يبين تطور الأسعار قبل ١٥٠ عاما. إنه يظهر أن هذه الأسعار كانت منخفضة خلال قرن من الزمان ، متحدثا عن مصدر وثروة غير متجددة تكون خلال الملايين من السنين وعمليا ستختفي خلال قرنين. [انظر الشكل الخاص بتطور سعر البترول بأسعار الدولار، في نهاية الكتاب].

إذا كانت هذه التوقعات المتعلقة بالبترول دقيقة أو فيها الكثير من الخطأ، إنه من الآن فصاعدا من المؤكد وخلال ثلاث أو أربع سنوات ،أن سعر البرميل سيبقى مرتفعا، و ليس مؤكدا أنه بعد هذه الفترة ، إذا كان سيستطيع الهبوط ثانية إلى المستويات المعروفة قبل الأزمة. هذا الاتجاه في التفسير هو يعود، على الأقل خلال فترة قصيرة ، إلى البنية الغير اعتيادية للسوق البترولية ، وهذا ما ظهر فعلا في ربيع عام ٢٠٠٥ .
هذا يترجم بالتأكيد القلق الذي يبديه الفاعلون فيما يتعلق بضعف العرض من البترول الخام أو المكرر، أو فيما يتعلق بالطلب في المستقبل. وإذا كانت الصدمة الحالية تم الشعور بها على أنها أقل خشونة و إزعاجا، فهذا بشكل أساسي يعود لأنها انتشرت على مرحلة طويلة هي ٤٣ شهرا هذه المرة، في مقابل ١٠ أشهر في عام ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠ و ٩ أشهر في عام ١٩٧٣ .
أكثر من ذلك، أسعار البترول سجلت توقفا ما بين أكتوبر ٢٠٠٤ و نيسان ٢٠٠٥ مفضلة عودة وقتية إلى ثقة المشاريع و الشركات و أسواق المال، و هي بداية حسب ما يقولون لتحسين مأمول و منتظر للظروف في الفصل الثاني من ٢٠٠٥. ولكن إذا استمر ارتفاع الأسعار ، بعكس الأزمات السابقة ، النمو الاقتصادي، حتى ولو أدى لخطر البطء في النمو هنا وهناك ،بل قاد إلى حالة من الركود ،فإنه لن يحدث بشكل ضروري انخفاضا كبيرا وقويا في الطلب البترولي ، و الذي يجب أن يبقى مسنودا حتى يبعد القلق المرتبط بحجم عرض البترول الخام أو المكرر ، و المرتبط أيضا بتوفير طلب دولي على البترول هو في حالة اتساع متزايد.

بالمقابل، نحن نعلم ، و لاسيما منذ نهاية ٢٠٠٤ ، أن تدفق البترول الخام و مختلف المنتجات المكررة الأخرى هو متوفر أكثر من أي وقت مضى ، لأنه وخلال سنوات التسعينات ، مع سعر منخفض للبرميل ، الشركات الدولية كما الشركات الوطنية في البلدان المنتجة لم تستثمر في قطاع البترول إلا بشكل متواضع.

أيضا لدينا نفس القلق الاقتصادي حول الاستثمارات في زيادة قدرات التكرير و نقل البترول الخام و المنتج المكرر. فبينما المستثمرون العالميون في الصناعة البترولية " غاز وبترول " قدموا في أفضل الحالات ١٠٠ إلى ١٢٠ مليار دولار في السنة في سنوات التسعينات ، نحن نعتبر أنه يجب من الآن فصاعدا مضاعفة هذا المبلغ و ذلك من أجل تلبية النمو المتزايد للطلب العالمي على الوقود والطاقة حتى عام ٢٠٣٠ .

في عام ٢٠٠٥ ، الاستثمارات في حقل البحث والتنقيب و الإنتاج ستتجاوز ١٤٠ مليار دولار ، مقابل ١٢٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٤ و ٩٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٠ . و لكن جهدا من الاستثمار يكون قيما ومماثلا وله معنى يجب أن يأخذ به في قطاع التكرير من أجل تحقيق التوازن ضمن النظام البترولي الدولي.

عدم الاستثمار في النقل البترولي

إن الطلب العالمي على البترول ازداد وفق " الوكالة الأمريكية للطاقة " من ٨٤ مليون برميل في اليوم في عام ٢٠٠٥ إلى ٨٦ مليون برميل في اليوم في عام ٢٠٠٦، وذلك بعد ازدياد في الطلب البترولي في هاتين السنتين الأخيرتين حوالي ٢ إلى ٣ % في السنة. في نفس الوقت، هناك هبوط في المنتجات القادمة من الآبار الحالية المطورة من ٦ إلى ٧ % في السنة. يجب إذا استثمار،كل سنة، حوالي ٨ مليون برميل في اليوم ، أو ما يعادل أربعة أخماس الإنتاج الحالي في العربية السعودية ، فقط من أجل مواجهة الصعود و الازدياد في الطلب. و لكن يجب في الواقع الاستثمار أكثر من ذلك من أجل خلق قوة أكبر في الطاقة الإنتاجية المتوفرة، و هذا من شأنه تلبية التطورات المفاجئة للطلب. إن عدم الاستثمار الذي كان قائما نتج عنه في عام ٢٠٠٤ على صعيد القدرة العالمية للتكرير ما كان قائما في عام ١٩٨٠ ، و خاصة فيما يتعلق بضعف العائدات من الاستثمار بهذا القطاع بالنسبة للشركات الكبرى.

في الوقت الذي أبقت الولايات المتحدة خلال ٢٥ سنة الأخيرة على قدرتها في التكرير ، مع العلم أنه ليس هناك أية مصفاة تكرير جديدة تم بناؤها منذ ٢٩ عاما ، فإن أوربا انخفضت قدراتها و تتواجد اليوم في مواجهة نوعين من التبعية : أولا بالنسبة للبترول الخام ، وثانيا بالنسبة للبترول المكرر أو لمشتقات البترول بشكل عام. أما فرنسا فهي تستورد ٢ مليون برميل بترول في اليوم من الخام و ٦٠ % من احتياجاتها من الغازوال.

هذا الغياب في زيادة الطاقة الإنتاجية بالنسبة للبترول الخام و للبترول المكرر يمكن أن نجده أيضا في نقل البترول و مشتقاته مع أسطول من الناقلات قريب من الإشباع في الكثير من الأوقات كما كان في عام ٢٠٠٤ . لا بد إذا من ضرورة تغيير و بسرعة جزءا مهما من الأسطول النفطي من أجل تقليص المخاطر الدائمة للتلوث الذي تحدثه الناقلات النفطية من وقت لآخر،علما أن هذا لن يغير كثيرا من الأشياء.

في الواقع ، إن ازدياد المخاطر الجيوبوليتيكية على المستوى الدولي يستطيع لوحده إيقاف الدوافع أو التحفيز من أجل الاستثمار الضروري في هذا القطاع. ضمن هذا الوضع ، إذا كان الاستناد على الاحتياطات الاستراتيجية يمكن أن يكون فعّالا في لحظات الانقطاع المؤقتة ، فإن تأثيره مشكوك فيه بل ربما يكون لا قيمة له نهائيا في حالة الأزمات البنيوية الطويلة.
من جهة أخرى ، هذا النقص الذي مازال قويا ويدفع العديد من الدول المستهلكة مثل الصين لبناء احتياطي استراتيجي و السرعة في الجري للحصول على الاحتياطي من أجل تجريب تأمين المخزون البترولي للمستقبل. كذلك ، وبعد فشلها في استعادة شركة " يونوكال " من خلال شركة " كنووك"،فإن شركة صينية جديدة هي " سي .إن .بي . سي . إي " ، و هي فرع مستقل ١٠٠ % من المجموعة الصينية العامة " سي .إن. بي. سي . إي " ، عرضت في آب من عام ٢٠٠٥ و بسعر ٤،٢ مليار دولار، وهو أعلى استثمار صيني في تاريخ الصين خارج حدودها، على الشركة الكندية " بترول كازخستان " التنقيب من أجل الإنتاج و التكرير. هذا العرض قبل من المساهمين في أكتوبر من عام ٢٠٠٥.

من جهتها،الشركات الهندية اتبعت أيضا نفس الحركات ، مثل شركة " أو .إن ،جي ،سي " ، وهي شركة معظمها يعود للدولة الهندية و التي كانت في منافسة مع الشركة الصينية المذكورة أعلاه من أجل شراء الشركة البترولية الكازاخستانية . هذه الشركة الهندية استطاعت خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة المشاركة في الاستثمار في أربع عشرة دولة أجنبية و منها فيتنام ، روسيا ، السودان ،إيران ، ليبيا ، سوريا ، استراليا وساحل العاج . و الشركة الهندية هذه تنقب أيضا عن آبار جديدة في الجزائر و الإمارات العربية المتحدة و فنزويلا. بهذا تكون المنافسة العالمية من أجل الوصول للاحتياطات البترولية قد بدأت ، فاتحة الطريق أمام إمكانية أو احتمالية المزايدات السياسية من أجل ضمان هذه البراميل النفطية الثمينة.

احتياطات و إنتاج بترولي

فيما يتعلق بالاحتياطي ، و كما جاء في إعلان خاص بشركة " شيفرون تيكساكو "ظهر في " وول ستريت جورنال " و في " الفايننشال تايمز " خلال صيف ٢٠٠٥ : " نحن نعلم أنه سيكون أمامنا ١٢٥ سنة من أجل استهلاك أول ألف مليار برميل من البترول الاحتياطي ". و لكن وفق نفس الإعلان ، لم يبق

سوى ثلاثين سنة من أجل استهلاك الألف مليار الثاني الذي يمثل تقريبا كامل الاحتياطات التي اكتشفت حتى الآن. هذه الأرقام التي تستند إليها " الوكالة الأمريكية للطاقة " حول رؤية الاستهلاك ومستقبله هي عموما مقبولة عند معظم المختصين في هذا القطاع .

من الآن إلى ذلك الوقت ، احتياطات جديدة من البترول ستكتشف بالتأكيد ، و منذ الآن ،و كما كان في السابق، التقدم التقني سيسمح بتسهيل ،و بسعر جيد، الوصول إلى الاحتياطات الضخمة من البترول المكونة بواسطة الرمل الإسفلتي ، لاسيما في كندا ، أو الزيت الثقيل في منطقة " أورينوك " في فنزويلا. ولكن حتى تتحول إلى " بترول نافع " ، هذه الثروات و المصادر تتطلب استهلاكا ضخما للطاقة ، يعادل ثلث قيمة الطاقة المنتجة خاصة في حالة الرمل الإسفلتي.

مع ذلك ، رغم هذه التوقعات المطمئنة فيما يتعلق بالمصادر و الثروات، و خاصة أننا منذ عشرين عاما نحن نستهلك من البترول أكثر مما نكتشف ، العديد من الخبراء يخشون حدوث ما يتوقعون من هنا إلى عام ٢٠١٥ ، حيث انخفاض القدرات على الإنتاج مرتبطة بتراجع و انخفاض الكثير من الآبار البترولية. هذه الصدمة الجديدة و التي سنصل إليها من غير القدرة على تجنبها ،مهما كان موعد قدومها أو تاريخها ، ستكون أكثر خطرا من الأزمة الحالية التي فيها الاحتياطي ليس موضوع شك أو خوف. وهذا يمكن أن يعني ،علاوة على عدم إمكانية زيادة الإنتاج ، حيث جزء مهم من الاحتياطي المكتشف حاليا لا يمكن الحصول عليه ، تعميق ولدرجة كبيرة الضغط على الطلب بشكل أكبر من العرض الموجود ، من هنا تأتي أهمية الرؤية التي تنادي بها كبرى البلدان المنتجة في الشرق الأوسط و التي تسيطر تقريبا على ٦٠ % من الاحتياطي العالمي للبترول مركزا في خمسة بلدان " السعودية ، العراق ،إيران ،الكويت ،الإمارات العربية المتحدة "، ثم العمل سريعا على فتح هذا الإنتاج الضخم الذي لديها. ولكن هنا أيضا، لا يوجد تأكيدات تامة حول المستوى الحقيقي للاحتياطي الذي لديها.

في عام ١٩٨٢ ، بينما كانت الأسعار تتحطم بفعل انخفاض الطلب المتعاقب على توطيد وتدعيم الدولار منذ عام ١٩٧٩ ،و الذي حدث بعد الارتفاع الكبير للأسعار تلا الثورة الإيرانية ، البلدان المنتجة تقرر رفع سقف إنتاجها مدخلة نظام الحصص وفق المعلن من احتياطي كل دولة عضو في منظمة الدولة المنتجة للبترول. و الهدف هو إبعاد إي خطر مفاجئ على السوق و مساعدة لسعر البترول الخام. و لكن منذ عام ١٩٨٥ السعودية و الإمارات تقرران عدم التقيد بنظام الحصص ، و بذلك يوضع حد للنظام الذي عمل به منذ عام ١٩٨٢، و الذي ترك العمل به من قبل جميع الدول الأعضاء.

الإنتاج الزائد سيؤدي إلى الدفع نحو انهيار الأسعار من خلال الوفرة أو الإفراط في العرض و كان هذا في عام ١٩٨٦ . أمام هذا الواقع الجديد و ربما أمام ضرورة إعادة نظام الحصص ، الاحتياطات للعديد

من بلدان الشرق الأوسط ستزداد بشكل غريب. السعودية سترى احتياطها البترولي الذي كان ما بين عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨ حوالي ١٦٩ مليار برميل يقفز إلى ٢٥٤ مليار برميل أو ارتفاعا بنسبة ٥٠ %. نفس الحالة بالنسبة للإمارات العربية المتحدة حيث الاحتياطي سيقفز من ٣٢،٩ مليار برميل في عام ١٩٨٥ إلى ٩٧ مليار برميل في عام ١٩٨٦ أي بنسبة ٣٠٠ % من الارتفاع ، وخلال نفس الفترة و في أيام الحرب الإيرانية / العراقية ، إيران تتجاوز احتياطها البالغ ٥٩ مليار برميل إلى ٩٢ مليار برميل أي بنسبة ٥٦ % من الارتفاع ، أما العراق سيقفز احتياطها من ٦٥ مليار برميل في عام ١٩٨٥ إلى ١٠٠ مليار برميل في عام ١٩٨٧ . كل هذه الأرقام موجود في التقرير السنوي لمنظمة الدول المنتجة للبترول " أوبك ".

الخريطتان التاليتان تبينان و بوضوح الأقاليم الكبرى في العالم للبترول ، منذ بداية عام ٢٠٠٥ ، و ذلك فيما يتعلق بالاحتياطي ، إنتاجا و استهلاكا للبترول و الغاز أيضا. هذه المقارنة ضرورية جدا ، حيث الغاز كان في الكثير من المراحل مقدما كمتغير مطابق للإشكاليات البترولية. [انظر نهاية الكتاب حول الغاز والبترول في العالم].

علاوة على ذلك ، الاختلافات و التباينات بين القارات ، بترول و جيوبوليتيك ، أيضا هي مرتبطة بشكل حميمي إذا أردنا الرجوع في ذلك إلى الأماكن الدقيقة لتواجد آبار البترول. الجداول في آخر الكتاب تعطي توضيحا للاحتياطي المكتشف ، للإنتاج و للاستهلاك البترولي و في الغاز أيضا داخل البلدان التي يتمركز فيها البترول. بالتأكيد هي قوانين الطبيعية الجيوبوليتيكية التي حددت أماكن تواجد كبرى الآبار البترولية .

الاحتياطات البترولية و الجيولوجيا :

الآبار الضخمة في الخليج العربي ، السواحل الإيرانية و العراق

يقصد بهذا العنوان ما يدعونه علماء الجيولوجيا في أيامنا هذه " منطقة انهدام أو انكسار " جيولوجي ، حيث القشرة أو الطبقة الجيولوجية و التي هي شبه الجزيرة العربية [التي تم دفعها نحو الشمال الشرقي من خلال اتساع التصدع ، و الذي هو البحر الأحمر] تنغرز أو تنكسر بشكل تدريجي تحت القشرة أو الطبقة الإيرانية. يوجد في العالم مناطق أخرى مشابهة لعملية الانكسار أو الانهدام هذه ، فمثلا الانكسارات التي تشكل قاع المحيط الباسيفيكي تنكسر تحت قشرة أو طبقة أمريكا الشمالية و أمريكا الجنوبية . ولكن هذه المناطق من الانهدامات أو الانكسارات الجيولوجية تتمركز تحت أعماق هائلة تحت البحار ، و البترول الذي يمكن أن يوجد فيها من الصعب الوصول إليه ،هذا إذا لم ينحرق بفعل درجة الحرارة العالية على هذا العمق داخل الأرض.

بالمقابل ، منطقة الانهدام : الخليج العربي / سواحل إيران / و العراق هي تحت بحر لا يمتلك الكثير من العمق و الذي بدوره تدريجيا تمت إعادة دفعه بواسطة الطمي القادم من نهري دجلة و الفرات . إنه شكل

أو نوع من مزراب أو قناة يبلغ طولها ٢٠٠٠ كيلو متر و عرضها ٥٠٠ كيلو متر ، حيث تراكمت كتل ضخمة من المواد العضوية ذات الأصل البحري ومن البحيرات الشاطئية ، و التي هي تحت الطمي الذي يحميها ، هذه المواد العضوية تحولت إلى بترول. التعرجات المتكونة من الترسبات و التي تحدث انهدام أو انكسار الطبقة أو القشرة الأرضية العربية تحت الطبقة الإيرانية شكلت و بعمق متتاليات أو متعاقبات أو ما يشبه القبب البركانية ، حيث البترول يخضع لضغط عال جدا و حيث هو موجود و متكوّن و متراكم. هذه الثنايا ، والتي يجب معرفتها بدقة تحت الأرض و لمساحة كبيرة ، تشكل سلسلة من الآبار الضخمة و المتسعة و الممتدة حتى يمكن أن نشبهها أو نقارنها بقوارير ضخمة تحت الضغط . بعد أكثر من قرن مضى على الاكتشاف البترولي ، نستطيع أن نعدّ اليوم في جميع أنحاء العالم أكثر من ٣٠٠٠٠ من الآبار البترولية التجارية ، و التي يأتي منها دخل ، ويمكن أن نميز بين هذه الآبار بشكل عام و كما يلي :

- تقريبا ٤٠٠ من الآبار " العملاقة " ، لأن احتياطاتها مبدئيا يمكن الحصول عليها ، و هي تصل إلى ٧٠ مليون طن أو أكثر من ٥٠٠ مليون برميل .
- من بين هذه الآبار ، خمسين بئرا " أكثر من عملاق " حيث احتياطاتها تزيد عن ٧٠٠ مليون طن أو أكثر من ٥ مليار برميل.

هذه ٤٠٠ من الآبار و التي لا تمثل من حيث العدد، سوى ١،٣ من الآبار التجارية المستغلة ، تشكل مع ذلك ٦٠ % من الاحتياطي المكتشف و ضمن هذه المجموعة ، الخمسين بئرا مصنفة " أكثر من عملاقة " تشكل وحدها أكثر من ٤٠ % من الاحتياطي العالمي . إن ٦٠ % من هذه الآبار العملاقة أو الأكثر من عملاقة هي متمركزة في الشرق الأوسط . و هذا يشرح لماذا هذا الإقليم الذي يمثل تقريبا ثلثي الاحتياط العالمي و الخمسة دول الأكثر حيازة على البترول على الصعيد العالمي. العربية السعودية تمتلك أكبر بئر عرف في العالم حتى الآن " غوار " مع ١٦،٤ مليار طن أو ١٢٠ مليار برميل من البترول ، منذ اكتشافه في عام ١٩٤٨ . وهذا ما يمثل في الواقع تقريبا كل ما تمتلكه إيران من احتياطي . إن بئر " غوار " يشكل حالة جيولوجية مدهشة جعلته يكون في تصنيف البئر الأكثر من عملاق. بئر " بورجان " في الكويت يستحوذ منذ اكتشافه ١٩٣٨ حوالي ٥٨ مليار برميل ، ٣٠ مليار برميل في بئر " صافانيا " الذي اكتشف في السعودي ١٩٥١ . في ترتيب ٣٠ بئرا الأكثر أهمية " أكثر من عملاق " نعدّ ٢٣ حقلا متمركزا في العراق و حول الخليج العربية و السواحل الإيرانية . إن معظم الآبار و الحقول المكتشفة " أكثر من عملاقة " اكتشفت ما بين عام ١٩٣٠ و ١٩٧٠ . كان آخرها في " كاشاكان " في كازخستان ، حيث اكتشف في عام ٢٠٠٠. يستحوذ هذا البئر على ١١ إلى ١٣ مليار برميل ، و يشكل في الواقع حالة استثنائية لأنه خلال العشرين سنة الأخيرة و باستثناء بعض الحالات على بحر قزوين و خليج غينيا ، لم يتم اكتشاف أكثر من ذلك .

النظام البترولي العالمي و الرهانات المحلية

لأن تقريبا ثلثي الاحتياطي البترولي المكتشف يوجد في الشرق الأوسط بينما أكبر الدول المستهلكة هي في أمريكا الشمالية ، أوربا و آسيا ،فإن ناقلات البترول هي الوسيلة الأساسية لنقل هذا البترول. إنها تشكل الامتداد الضروري لخطوط أو أنابيب نقل البترول التي تجري على آلاف الكيلومترات ، متجاوزة بلدان عديدة ، حتى تصل ، في معظم الأوقات إلى موانئ عميقة و لكي تسمح بتحميل الناقلات البترولية العملاقة و التي بدورها ستنقل هذا البترول و مشتقاته إلى بلدان الاستهلاك أو الاستخدام. ناقلات البترول ، والأكثر ضخامة من الآن فصاعدا ، ناقلات المشتقات البترولية مع الغاز الطبيعي المصفى ، بالإضافة إلى الأنابيب الواسعة الامتداد مع كبرى أسواق البترول في نيويورك ، لندن وسينجابور ، ليست إلا ضوابط ونواظم إقليمية لسوق وحيد وضخم على الصعيد العالمي تنسج لوحته خارج حدود الدول.

هذه الناقلات العملاقة تجري أحيانا آلاف الكيلومترات ، تمر غالبا عبر مضائق و ممرات لا تتجاوز الكيلومترات القليلة و أحيانا مئات الأمتار فقط. نقاط العبور الإجبارية هذه و التي سنحللها في هذا الكتاب هي بالتأكيد أهداف محتملة و متوقعة للهجمات الإرهابية . هذه الهجمات أيضا يمكن أن تصيب أجهزة الإنتاج للبترول الخام و المكرر ، أكثر مما تصيب وسائل و أنظمة النقل و التوزيع. لأنه مع الأخطار البنيوية المتعددة ، يضاف من الآن فصاعدا عملية تأمين و حماية المخزون و إبعاد الخطر عن انقطاعه.

اليوم ، و إذا أخذنا بالحسبان الحالة العامة للنظام البترولي الدولي ، أقل حدث محلي في بلد منتج ، يمكن أن يؤدي لنتائج على الصعيد العالمي. علاوة على ذلك الخصائص الطبيعية للأسواق المالية ، هذا اللاتناسق الجديد والكامن يعمق من عصبية و اضطراب العمليات و يزيد من خوف السياسيين على المستوى الدولي .في الواقع ، وضمن نظام " معولم " للعرض البترولي و رغم أهمية ونوعية الخام و المكرر الموزع على الصعيد الإقليمي و من بلد لآخر ، أي توتر في أي جهة من السوق بالتأكيد ستصيب بقية السوق. وفي حالة التوتر ، تأمين المخزون لدولة مستهلكة يتعلق و سيحدث وفق الدولة الأخرى المنتجة . ضمن هذه الشروط ، سعر برميل البترول أو مشتقاته ستكون خاضعة أو انعكاسا لهذا القلق.

إن الخريطة التي في نهاية الكتاب تعطي رؤية حول مجمل ناقلات البترول الرئيسية في العالم في عام ٢٠٠٣ . و تبين أيضا قدرات الإنتاج و التكرير في هذا التاريخ. اليوم ثلثي البترول الخام و المنتجات المصدرة ، أو ٤٨ مليون برميل في اليوم يتم نقلها بهذه الناقلات و الخطوط.

ضمن هذا السياق التنافسي تتضاعف أشكال التهديد التي تصيب جيوبوليتيك البترول ، حيث تفرض من الآن فصاعدا على جميع الدول المستهلكة بما فيها الولايات المتحدة.

البترول : واحد من نقاط الضعف النادرة في القوة الأمريكية

بينما ٢٩٤ مليون أمريكي يمثلون ٤،٥ % من البشرية ، فإنهم يمتصون حوالي ٢٥ % من الاستهلاك العالمي للبترول و الغاز . إذا البترول ومشتقاته هي من أهم أركان قوة الدول الاتحادية الأمريكية ، ولكن أيضا واحدة من أركان ضعفها. في الواقع ، تبعية الولايات المتحدة نحو البترول و منتجاته المستوردة لا تتوقف عن الازدياد منذ ربع قرن. إن التبعية الأمريكية الخارجية على الصعيد البترولي تمثل من الآن فصاعدا أكثر من ٦٠ % من الاستهلاك بالنسبة للبترول الخام ، وعليه نضيف استيراد المنتجات المكررة.

الولايات المتحدة يجب إذا أن يكون لديها فيما يخص هذه الأسئلة رؤية سياسية دولية. فمواضيع الطاقة بما فيها بالتأكيد الغاز و البترول تشكل أولى اهتمامات إدارة الرئيس بوش الابن منذ وصوله إلى البيت الأبيض في بدية عام ٢٠٠١ . حيث سيكلف الرئيس نائبه " ديك تشيني " بوضع حلول لهذه الإشكالية. منذ أيار عام ٢٠٠١ . وضع " تشيني " تقريره الأول " السياسة الوطنية الطاقة " . من وجهة نظر تشريعية ، سيكون من الواجب و رغم الحالة الطارئة المعلنة في نهاية تموز من عام ٢٠٠٥ من أجل ميزانية الطاقة ،أن يتم قبول و تبني الكونغرس الأمريكي لها ، رغم الصراع البرلماني الضاري حول أحكام متعددة تتعلق بالولايات المتحدة في داخله، و تشكل ميزانية الطاقة جزءا من هذا الصراع.

و لكن كما سنرى ، إدارة بوش لن تنتظر تبني النص من قبل الكونغرس حتى تطبق العديد من التنظيمات و الأحكام و المبادئ فيما بتعلق بالسياسة الوطنية للطاقة في سياستها الخارجية منذ عام ٢٠٠١ . فالتدخل الأمريكي / البريطاني في العراق أكد " الفكرة " على الأقل كما كان في ملاحظات أجهزة الإعلام في العالم أو أمام الرأي العام ، بالعلاقة القوية بين البترول و الجيوبوليتيك. بالتأكيد هذه العلاقة توجد حيث يكون الأمر يتعلق بمصدر للطاقة هو حيوي من أجل الاقتصاد العالمي و احتياطاته متمركزة " جغرافيا" بشكل كبير ، من هنا تأتي هذه الأهمية الكبيرة للجيوبوليتيك.

ولكن التدخل الأمريكي في العراق ، هل كان بهدف تأمين مخزونها و احتياطاتها من الطاقة ؟

بشكل غير مباشر يمكن أن يكون الجواب بنعم ، ولكن هذا الهدف كان جزئيا حيث أن العراق يشكل وسيلة لتوازن العرض البترولي العالمي أكثر مما هو هدف بحد ذاته. الولايات المتحدة في الواقع حصلت على وسائل أخرى من أجل الوصول إلى هذا الهدف ، وسائل أقل تكلفة و أقل خطرا. ولكن من أجل الفهم الأعمق لهذه الحالة ، يجب وضع الحرب في العراق ضمن سياق الحالة المتعلقة بالطاقة ومصادرها ، في وقت نرى كبرى الشركات البترولية الخاصة تستبعد من الاستثمار من هذا الاحتياطي الهائل في " الشرق الأوسط الكبير" ، وقد أصبحت هذه الشركات لا تعرف أين ستستثمر ، أو تكون مضطرا للاستثمار في مناطق صغيرة ربما تكون أكثر أمنا لكنها أقل قيمة من الناحية المالية أو من ناحية تواجد البترول فيها.

في الواقع إن مصادر الطاقة و بشكل تدريجي تتركز في مناطق فيها درجة عالية من القلق السياسي ، من بحر قزوين إلى خليج غينيا عبر آسيا الوسطى و من ثم أمريكا اللاتينية .

ضمن هذه الحالة ، نحن نعرف أن نقطة التوازن في السوق البترولية العالمية تتواجد مسبقا في الشرق الأوسط . و قريبا جدا ، النمو والتطور من جهة الشرق الأوسط فيما يتعلق بالإنتاج العالمي للبترول هو أمر لا مفر منه. فيما يتعلق بالغاز ، أكبر احتياطاته موجودة في الشرق الأوسط وروسيا . و من جهة أخرى ، بعد اعتداءات ١١ سبتمبر ، فقد ظهر لدينا أن الأنظمة السلطوية و الشمولية العربية لا تشكل أي مانع أو حاجز قوي وفعّال ضد صعود التيارات الإسلامية المتطرفة . لذلك كان من الواجب تغيير حالة " السكون " هذه في الشرق الأوسط و تجريب تأمين هذه المنطقة من أجل المستقبل. ضمن هذا السياق ، ثروات الشرق الأوسط ، و تعاون الأنظمة القائمة فيه ، هي أمور حيوية اليوم أكثر من أي وقت مضى. في العراق مع صدام حسين ، إنه من الواضح أنه كان من المستحيل أن نظام صدام سيحتوى أمريكيا. من هنا حرب ، نظريا ، يجب أن تكون سهلة و ستعطي مثلا ودرسا للأنظمة في الشرق الأوسط الكبير ، قبل أن يتم تغيرها من جديد. الرسالة فهمت من قبل الكثيرين في المنطقة.

سنرى أن هذه الاعتبارات ، من بين اعتبارات أخرى هي أيضا استراتيجية و تهم بشكل خاص أمن إسرائيل، لن تكون غائبة عن تفكير المحافظين الجدد بتفضيلهم للحرب على العراق في ٢٠٠٣ .

بالإضافة لذلك ، حتى ولو المنظر العالمي للبترول و الغاز هو في حالة تبدل و تغير بشكل عميق ، و لأسباب لا سيما ذات طابع يتعلق بالبيئة ، الذي يجعلنا نفكر في العديد من الأشياء أن نهاية البترول تستطيع ألا تكون مرتبطة باستنفاذ الاحتياطات ، و لكن بالصراع ضد الغازات التي تسبب تسخين المناخ و تزيد من الضغط ،هذه الاحتمال ، الذي يمكن أيضا أن يغير نظرة الدول المنتجة و يؤثر على استراتيجياتها بشكل كبير ، لن يعفي الولايات المتحدة من التمركز عسكريا من أجل تنظيم و بشكل أفضل هذا التحول إذا كان ولا بد سيحصل. بالتأكيد حاليا ، الولايات المتحدة تفعل كل شيء معارضة هذه الفرضية ، حتى ولو تستثمر المليارات في البحث عن بدائل للطاقة الحالية . إذا كان من المبالغ ربما أن نرى خلف الاستراتيجيات الحالية و الماضية للدول الكبرى الانشغال المرهق و الدائم بالبترول و الغاز ، إنه من المؤكد أن القضية من الآن فصاعدا و بشكل تدريجي هي جيوبوليتيكية و تطرح شيئا فشيئا بشكل قوي و عميق. إن موضوع هذا الكتاب هو تقديم العديد من التوضيحات الدقيقة.

إذا كان البترول يشكل واحدة من أهم نقاط الضعف النادرة للقوة العظمى الأمريكية ، الولايات المتحدة هي اليوم مع ذلك القوة الوحيدة التي تمتلك بوقت واحد سياسة للطاقة ووسائل اقتصادية وعسكرية لهذه السياسة على الصعيد العالمي ، فيما يتعلق بالمخزون كما هو على صعيد تأمين طرق نقله. لهذه الأسباب و مع الأخذ بالحسبان الأهمية التاريخية للولايات المتحدة على صعيد المسائل البترولية العالمية ، إن الولايات المتحدة ستبقى في قلب جيوبوليتيك البترول ، و هذا ما يشكل خطا أحمرا بالنسبة لها.

هذا الكتاب، يقود القارئ إلى المناطق الرئيسية لإنتاج البترول على سطح الأرض. سنجد في طريقنا أثناء قراءته الفاعلين و الممثلين الكبار على المسرح البترولي العالمي، و التي هي أيضا كبرى الشركات

الوطنية، و الشركات العالمية العملاقة و المستقلة. سنكتشف أيضا الرهانات المتعلقة بالدول ذات الشأن ، المنتجة و المستهلكة ، و التي أخذت جميعها من الآن فصاعدا ، و لأسباب مختلفة كليا ، كل أبعاد هذه الرهانات حول جيوبوليتيك البترول.

الفصل الأول

المحيطات ، التدفقات البترولية و المضائق

المخزونات العالمية : جيوبوليتيك نقاط العبور الاستراتيجية

إن مسألة أمن الممرات و الطرق البحرية هي حيوية بالنسبة للاحتياطي العالمي من البترول و الطاقة. حاليا ، ثلثي البترول الخام و المنتج المصدر تتجه يوميا من خلال ناقلات البترول. ويوجد نوعين من هذه الناقلات : ناقلات البترول الخام و التي من مهامها تخزين البترول المكرر ابتداء من المنابع و المصادر الرئيسية العالمية للإنتاج ، و ناقلات الإنتاج المكرر و التي تضمن توزيع المشتقات البترولية من البنزين المازوت،الزيت و الإسفلت ابتداء من المصافي إلى المستودعات على الشواطئ . النوع الأول هو بالتأكيد من النوع العملاق للبواخر مخصص للإبحار عبر المحيطات ، أما النوع الثاني بحجم أقل و هي موجه للإبحار على الشواطئ.

من هذه ٤٨ مليون برميل من البترول الخام و المنتج التي تبحر يوميا ، هناك أكثر من ٣٥ مليون من البراميل تعبر يوميا من خلال ما هو مصطلح عليه بالتسمية " المضائق الضيقة " إي ممرات من الصعب تلاشيها ، على صعيد النقل و العبور العالمي لمصادر الطاقة . هذه المضائق ، و بسبب سهولة إغلاقها أو وقف المرور فيها ، هي سريعة العطب كما أنها تشكل أهدافا محتملة عند الحركات و المنظمات الإرهابية أو عند أنواع أخرى من القرصنة.

إن السفن الناقلة للبترول لا يمكنها في العموم أن تعبر سوى طرق بحرية محددة و قليلة. و في العديد من هذه الطرق ، ناقلات البترول يجب عليها أن تجتاز هذه المضائق الضيقة و الصعبة ، كما هو في مضيق "هرمز " بين الخليج العربي و المحيط الهندي ، حيث من هنا يعبر البترول من الشرق الأوسط متجها إلى آسيا و إلى السواحل الشرقية للولايات المتحدة الأمريكية . نقاط أخرى مهمة : مضيق " باب المندب " والذي يربط خليج عدن بالبحر الأحمر ، " قناة بنما " و " بنما بيب لاين " و يربطان المحيط الأطلسي و الباسيفيكي ، " قناة السويس " التي تربط البحر الأحمر بالبحر لمتوسط ، المضائق التركية " الدردنيل " و " البوسفور " بين البحر الأسود و البحر المتوسط. نقاط أخرى حساسة توجد لا سيما عبر دولة "الأرخبيلات " و التي هي إندونيسيا.

على هذه المحاور الكبرى للطرق البحرية البترولية ، كل ناقلات البترول ليس لها نفس الحجم و كل طريق يتم اختياره وفق معادلة معينة ما بين المسافة التي سيجري الإبحار فيها ، الخوف أو الانزعاج داخل أبواب القنوات ، و المقدار أو الكمية المنقولة. إن التصديرات الكبرى من البترول الخام من الشرق الأوسط ، إي

الكميات الهائلة المتجهة إلى مسافات بعيدة تنقل و توجه من خلال ناقلات عملاقة مثل " في . إل . سي .سي " أو " يو . إل . سي . سي " ، تصل في أعلى طاقتها إلى ٢٠٠٠٠٠ إلى ٣٠٠٠٠٠ ألف طن.

أنابيب نقل البترول أيضا تستطيع أن تشكل نموذجا و طريقة هامة و ممتازة للنقل عبر القارات. إنها في غاية الأهمية أيضا بالنسبة للبترول المحصور داخل القارات الواسعة أو الممتدة ، و هي مكملة و مساعدة لناقلات البترول عبر المضائق الصعبة ، أو هي مفضلة من أجل الاقتصاد في النقل حيث أنها تختصر الطرق و المسافات.

و لكن الأنابيب البترولية هي الوسيلة الوحيدة التي تساعد في الاقتصاد و في نفس الوقت نظيفة فيما يتعلق بالبيئة ، أو بنقل البترول بين الأقاليم .فالنسبة للمسافات طويلة ، هي أقل تكلفة من أي وسيلة أخرى للنقل ، في حالة عدم وجود مشاكل أو صراعات بين الدول المتجاورة . و لكن هذه النقاط الحساسة و التي تلعب دور الأعصاب ليس لها نفس القيمة و الأهمية الاستراتيجية. إن الشكل في نهاية الكتاب يسمح برؤية و توضيح الطرق البترولية البحرية الرئيسية و تحديد مكانها و مكان المعابر الاستراتيجية الكبرى و التي لابد من تجاوزها أو العبور منها .

أولا ـ المضائق في الشرق الأوسط .

ـ مضيق " باب المندب " :

مضيق " باب المندب " يقع بين إريتريا ، اليمن و جيبوتي . يسيطر على مدخل البحر الأحمر و قناة السويس فيما يتعلق بالبترول الخام القادم من الخليج العربي و الشواطئ الإيرانية و المتجه إلى أوربا و السواحل الشرقية للولايات المتحدة الأمريكية باتجاه جنوب / شمال. أما باتجاه شمال / جنوب ، فهو يغذي أيضا القارة الآسيوية. وتستمر جيبوتي منذ حصولها على الاستقلال في عام ١٩٧٧ في حماية القاعدة الرئيسة الفرنسية في هذه المنطقة " أعالي البحار " و التي تضم اليوم أكثر من ٢٨٠٠ شخصا. و لكن جيبوتي من جهة أخرى تستقبل على أراضيها منذ ٢٠٠٢ قاعدة أمريكية " لمكافحة الإرهاب " و التي تضم أكثر من ١٥٠٠ من المارينز و القوات الخاصة و المخابرات المركزية الأمريكية ،و هي في اتصال مع " قوات التدخل السريع " و التي تتواجد في البحر الأحمر و المحيط الهندي . هذا الوضع الاستراتيجي يشرح من غير شك لماذا الرئيس الجيبوتي " إسماعيل عمر غيلة " هو المرشح الوحيد في الانتخابات و أعيد انتخابه في ٨ نيسان عام ٢٠٠٥ . رغم القوائم الانتخابية المعدة منذ عام ١٩٧٧ و رغم المخالفات الكثيرة التي تقع يوم الاقتراع ، هذه المذبحة الديمقراطية لم ينتج عنها أية ردة فعل أمريكية و نحن نفهم لماذا.

يوميا ، حوالي ٣،٥ مليون برميل من الخام تعبر من مضيق " باب المندب " ، وهو الذي يقود الدخول إلى " قناة السويس " ، وكلاهما في غاية الأهمية بالنسبة للملاحة البحرية ، هذا بالإضافة للبترول. و إغلاق

هذا المضيق يجبر السفن إلى تمديد رحلاتها وطرقها البحرية و بذلك ستدور حول القارة الأفريقية عن طريق رأس الرجاء الصالح . هذا المضيق أيضا هو مكان لصراع إقليمي بين إريتريا و اليمن وذلك في النزاع على جزر " حنيش " التي تتمركز تماما في شمال المضيق. هذا النزاع كان سببا في خصومات كثيرة بين البلدين في ديسمبر ١٩٩٥ و تموز من عام ١٩٩٦ . أما بالنسبة للجانب اليمني ، فقد عزز الأمن في هذه المنطقة بعد الاعتداء على ناقلة النفط الفرنسية " ليمبورغ " في تشرين أول من عام ٢٠٠٢ .

ـ قناة السويس :

قناة السويس تتمركز في شمال مضيق " باب المندب " ، و تشكل " الحجرة " الثانية في البحر الأحمر ، و هي باب للاتصال والعلاقة بين الشرق و الغرب. تم تشيدها في عام ١٨٦٩ ، والقناة هي من أكبر الممرات و الطرق البحرية في العالم و تصل البحر الأحمر بالبحر المتوسط . و حيث تسمح للسفن باختصار طرقها وعدم المرور من جنوب أفريقيا " رأس الرجاء الصالح " ، تختصر من ١٧ % إلى ٦٧ % المسافة بين آسيا و أوربا. يبلغ طولها ١٩٣ كيلومتر و عرضها من ٣٠٠ إلى ٣٥٠ متر. القناة تلعب دورا كبيرا في الاقتصاد العالمي . تحمل يوميا إلى الحكومة المصرية ما قدره حوالي ٦ مليون دولار و توظف حوالي ١٦٠٠٠ شخصا .

من ٤ مليون برميل تعبر يوميا من هذا الطريق ، ٢،٥ منها عبر الأنابيب بالتوازي مع القناة ، و ١،٥ مليون برميل تعبر القناة بشكل مباشر. هذا البترول يتوجه بشكل رئيسي إلى أوربا و لكن أيضا إلى الولايات المتحدة. أكبر كمية تعبر القناة هي قادمة من السعودية . و القناة هي في حالة صعود مستمر. في عام ٢٠٠٣ ، ١،٣ مليون برميل بترول في اليوم و ٢٨٠٠ ناقلة مرت عبر القناة. إنه نمو يصل إلى ٢٦ % بالمقارنة مع ٢٥٠٠ ناقلة و مليون برميل يوميا سجل مرورها عبر القناة في عام ٢٠٠٢ . و البترول يمثل " تاريخيا " حوالي ٢٥ % من عائدات القناة السنوية. في عام ٢٠٠١ ، السلطات في القناة وضعت برنامجا لمدة خمس سنوات من أجل تقليص زمن عبور الناقلات من ١٤ ساعة إلى ١١ ساعة . وقامة سلطات القناة بمشروع آخر لمدة ست سنوات من أجل توسيع و تعميق القناة لكي تسمح في عام ٢٠١٠ بمرور الناقلات الأكثر من عملاقة مثل [في . إل. سي . سي] و [يو . إل . سي . سي] .

حاليا القناة لا تستطيع السماح بعبور إلا بناقلات من أحجام أصغر أو من فئات أخرى ، و التي تنقل أقل من ٢٠٠٠٠٠ طن من البترول الخام. وأخيرا القناة تطمح في الواقع لتصبح طريقا و معبرا هاما لناقلات "الميتان" التابعة لدول الخليج العربي.

ـ مضيق " هرمز " :

مضيق " هرمز " يربط الخليج العربي و الشواطئ الإيرانية ببحر عمان في المحيط الهندي. يتمركز من جهة بين الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان أما من الجهة الأخرى فنجد إيران. يوميا هناك من ١٥ إلى ١٦ مليون برميل من البترول الخام يمر عبر هذا المضيق . إذا من الناحية الكمية هو أكثر نقطة استراتيجية أهمية في العالم وكل الناقلات التي يتم تحميلها في دول الخليج العربي يجب أن تعبر من هذا المضيق . هذه الصادرات البترولية أو ما يتعلق بأنواع أخرى من الطاقة تغذي أوربا و آسيا " الصين ،اليابان ، كوريا الجنوبية " و الولايات المتحدة .إذا أمنه في غاية الأهمية و الحيوية فيما يتعلق بالاقتصاد الدولي ككل ، و الولايات المتحدة تقوم بتأمينه و خاصة منذ سقوط الشاه في إيران عام ١٩٧٨ ووضع مذهب " كارتر " . [الرئيس الأمريكي جيمي كارتر في عام ١٩٧٩ عرّف الخليج العربية بأنه منطقة حيوية للمصالح الأمريكية و لابد من التفكير بتوظيف و استخدام القوة العسكرية الأمريكية هناك بشكل مباشر ضد كل القوى التي تحاول السيطرة عليه].

هذا المذهب الذي أسسه " كارتر " كان الأساس في خلق و إيجاد " قوات التدخل السريع الأمريكية " قاعدتها في فلوريدا و لكن لديها نقاط استناد متعددة في الخليج العربي. كذلك هذه القوات لديها تسهيلات في المغرب و سلطنة عمان " جزيرة المسيرة " ، مع القدرة على استخدام القاعدة العسكرية المصرية " رأس باناس " و قاعدة " إنجرليك " و موانئ " يومورتاليك ، اسكندرون " في تركيا . عدة معاهدات للدفاع أبرمت مع قطر في آذار عام ١٩٩٥ ، و الإمارات العربية المتحدة في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٤ ، مع البحرين في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٤ و حيث يوجد المقر العام للأسطول الخامس الأمريكي.

و من أجل تبرير هذا الانتشار و إبقائه بعد الانتصار على عراق صدام حسين في عام ١٩٩١ ،ونهاية التهديد السوفييتي بعد سقوط جدار برلين ، اخترعت الولايات المتحدة مفهوم " الاحتواء الثنائي "الذي كرّس لإيران و العراق . " محور الشر " حيث يظهر كلا البلدان على هذه اللائحة منذ عام ٢٠٠٢ ، ليس إلا إعادة تصنيف للدلالة على مذهب هو في الأساس قديم ، و إعادة وضعه في منظور استراتيجي إقليمي جديد يعطي قوة ووجودا أكثر و أكبر للولايات المتحدة. ضمن هذا السياق ، التوقيت لا يناسب العديد من المتنازعين الإقليميين و خاصة في منطقة الخليج : حيث النزاع بين إيران و الإمارات العربية على جزر" أبي موسى " وطنب الصغرى والكبرى " بالقرب من مضيق " هرمز " ، و النزاع بين قطر و البحرين على جزيرة " حوار " ، الحدود بين اليمن والسعودية ، بين السعودية و سلطنة عمان على منطقة " خور الدياد " و أيضا بين الحدود التابعة لسلطنة عمان والدول المجاورة ...

هذا الوضع في منطقة تعوم على الاحتياطي العالمي للبترول يبرر التدخل الكبير للولايات المتحدة في الإقليم. فالكميات الضخمة و الهائلة من النفط الخام المنتج من الخليج لا يمكن لها أن تعبر عبر الأنابيب السعودية أو غيرها في حالة توقف مضيق " هرمز " لأي سبب كان .

المضائق التركية و ناقلات البترول الجديدة :

مضيق " البوسفور " و " الدردنيل " تمتد على مسافة ثلاثين كيلومتر، من جهة إلى أخرى لبحر " مرمرة" و يربطان البحر الأسود بالبحر المتوسط . مضيق الدردنيل يبلغ طوله ٦٥ كيلومتر و اتساعه من ١،٦ إلى ٦،٤ كيلومتر ، يربط بحر " إيجه " ببحر " مرمرة " . و أكثر شمالا، يعقبه مضيق " البوسفور" الذي يربط بحر " مرمرة " بالبحر " الأسود " و يفصل بين الأطراف الأوربية و الآسيوية لمدنية استنبول. يوميا ، أكثر من ٣ مليون برميل من الخام و مئات الآلاف من براميل المنتجات النفطية تعبر من خلال هذه المضائق ، و ذلك باتجاه شمال / جنوب متوجهة إلى أوربا الشمالية و أوربا الغربية. في أكثر منطقة اتساع له ، يصل البوسفور إلى ١٥٠٠ متر ، و في أكثر منطقة ضيقة يصل إلى ٧٥٠ متر. الناقلات العملاقة التي تصل إلى ٣٠٠ متر من الطول ، يكون احتمال تضررها أو الخطأ فيها ضعيف جدا. بهذه الصفات الطبيعية ، البوسفور هو من أكثر المضائق خطورة في العالم بسبب التيارات السريعة و المتعاكسة التي تجعل من الإبحار صعبا. فالظروف المناخية في أكثر من فصل تساهم في تعقيد وصعوبة الملاحة عبر هذا المضيق.

إذا التهديدات الإرهابية أخذت بشكل جدي من قبل السلطات التركية ، أيضا هناك تهديدات أخرى بيئية لا يمكن تجاوزها وهي تفرض نفسها على تركيا. هذه الأخطار ازدادت بشكل كبير في السنوات الثلاث الأخيرة من خلال الزيادة الكبيرة في إنتاج البترول و زيادة النشاطات و الفعاليات الاقتصادية في إقليم البحر الأسود منذ نهاية الاتحاد السوفييتي . لقد تضاعف المرور الملاحي في هذه المضائق. فالمضيقان "البوسفور " و " كاناكال " الذي هو من مضائق الدردنيل ، هما من الأماكن الأكثر حركة للسفن و الملاحة البحرية مع تواجد أكثر من ٥٢٠٠٠ سفينة منها ٩٥٠٠ ناقلة للبترول و ذلك في عام ٢٠٠٤ . ضمن هذه الحالة ، معظم المشاريع المتعلقة باستكشاف و استخراج البترول من آبار بحر قزوين يجب أن تتجه نحو الغرب عن طريق البحر الأسود و المضائق التركية. و سنرى أيضا أنه هناك وسائل أخرى لا سيما نحو الشمال الغربي ، عن طريق أوكرانيا و لكن بتوفر مجموعة من الشروط و الظروف.

بانتظار قرارات أخرى فيما يتعلق بالعديد من المشاريع ، منها الموانئ الروسية على البحر الأسود، و تلك التي تقام على بحر البلطيك فهي الطرق التقليدية للبترول الروسي كما كان في العصر السوفييتي. وموانئ البحر الأسود تشكل القدرة الأساسية لتصدير البترول من روسيا و بحر قزوين و أيضا من أجل تسليم البترول الخام من أذربيجان و الأورال الروسي . و لكن تطوير قدرات التصدير لبحر قزوين ، رغم كل

خطوط الأنابيب الجديدة التي تربط بين " باكو " على البحر الأسود مع " سيحان " على المتوسط ، تطرح مشكلة سير وجريان ناقلات البترول على مستوى المضائق .

السلطات التركية ، و التي بالتأكيد ترغب بالتطوير إلى الحالة القصوى التصدير للبترول الخام من بحر قزوين نحو نهاياته في البحر المتوسط على ميناء سيحان ، ليس لديها أدنى شك بالارتفاع الكبير لعدد ناقلات البترول في المضائق التركية. وبالرغم من اتفاقيات " مونترو " عام ١٩٣٦ ،التي تؤكد على أن المرور أو ملاحة السفن التجارية هي حرة في أوقات السلم في هذه المضائق ،فإن تركيا تراجعت أو جمّدت الكثير من التشريعات فيما يتعلق بالملاحة في مضائقها. و خاصة فيما يتعلق بالقدرة أو الاستطاعة قبل كل شيء ، فالناقلات المسموح لها بالمرور لا يمكن أن تتجاوز حمولتها من ١٢٠٠٠٠ إلى ٢٠٠٠٠٠ طن. و منذ شهر أكتوبر ٢٠٠٢ ، تركيا تجبر سفن الشحن التي طولها أكثر من ٢٠٠ متر أن تبحر نهارا في البوسفور ، على ألا تتقاطع مع بعضها. وهذا يتعلق بالناقلات العملاقة .

إذا المرور يجب أن يكون بشكل رتل له بداية ونهاية. في أكثر من فصل ، لاسيما في الشتاء ، كما كانت الحالة في نهاية ٢٠٠٣ و بداية ٢٠٠٤ ، هذه المقاييس المرافقة لحالة الطقس السيئة أحدثت نتائج متأخرة و أثرت بشكل كبير على حركة السفن . نفس الحالة كذلك في منتصف ديسمبر ٢٠٠٣ ، على مخرج البحر المتوسط ، و في مدخل مضائق الدردنيل الذي يؤدي إلى بحر مرمرة و بعد ذلك إلى البوسفور ، كان هناك ٤٨ باخرة في الانتظار. فترات متوسطة : ١٤ يوما للذهاب و عليها نضيف ١٠ أيام للعودة من أجل الدخول في البوسفور و هذا في وقت تكون فيه الباخرة محملة. بالنظر إلى عملية استئجار السفن وقتها ، هذا أضاف ١٢ دولار إضافة على كاهل من يشترون البترول. نتيجة كل هذا ، توتر و ضغط دائم في سوق البترول في لندن ، و الذي في منتصف الشتاء الأوربي ، يكون مسبقا قد بدأ بالصعود و الارتفاع.

إذا العرض يصاب بالضرر ، والأسعار تبدأ بالتحليق في الأسواق الأوربية. إن وضع المضائق التركية يطرح سؤالا حول قدرتها و طاقتها الدنيا و العليا . حيث في أثناء إعصار شهر كانون الثاني ٢٠٠٤ ، ناقلتان بتروليتان دخلتا في تصادم وغرقتا. لهذا السبب توقف مرور الناقلات عبر المضائق لمدة يومين.

بالتالي و الحال هذه ، هناك مصلحة بمضاعفة المضائق من خلال الأنابيب البترولية الأرضية ، حتى ولو كانت هذه الأنابيب في العادة أقل قدرة. كذلك ، في نيسان ٢٠٠٥ ، بدأ مشروع للنقل رابطا البحر الأسود ببحر إيجه و قد تم تبنيه من قبل ثلاثة دول معنية به " روسيا ، بلغاريا ، اليونان " . هذا المشروع لنقل البترول و زيوت البترول الممتد على ٣٠٠ كيلومتر سيؤمن مرور البترول في مضيق البوسفور ، أيضا مشروع آخر تم إنشاؤه سابقا بين بلغاريا و ألبانيا عن طريق مقدونيا . وسنعود بشكل مطول ضمن الكتاب للحديث عن جيوبوليتيك الأنابيب البترولية حول البحر الأسود و الذي يتعلق أيضا بنقل البترول و مشتقاته من بحر قزوين.

ثانيا -

من الأطلسي إلى الباسيفيكي :

قناة " بنما " المشيدة في عام ١٩٤١ ، هي قناة على سد يمتد طوله إلى ٨٠ كيلومترا ، رابطة مدينة بنما على المحيط الباسيفيكي بمدينة كولون على البحر الكاريبي. تتكون القناة من محابس أو سدود تقوم برفع أو تخفيض السفن من مستوى إلى آخر ، وكل من هذه الموانع أو " الهويسات " الخاصة بالقناة تتألف من طريقين. إنها ضرورية من أجل التجارة العالمية ،حتى أنها تؤمن بشكل خاص الاتصالات و الارتباطات البحرية بين شواطئ الأطلسي من جهة الولايات المتحدة و آسيا ، و على أقل تقدير بين أوربا و الشاطئ الغربي للولايات المتحدة و كندا. دول أخرى أيضا من أمريكا اللاتينية تعتمد بشكل قوي على هذه القناة من أجل التبادل التجاري . وكل سنة ، أكثر من ١٤٠٠٠ سفينة تجتاز هذه القناة.

قناة بنما هي أقل إستراتيجية من غيرها ،و بشكل كبير، فيما يتعلق بالبترول ، و لكن هذا لا ينطبق على الولايات المتحدة. في الواقع ، إن أكثر الحركة البترولية بواسطة القناة أو ما يقارب ٠،٥ مليون برميل في اليوم ، يمثل المرور أو النقل للمنتجات البترولية بين السواحل الغربية و الشرقية للولايات المتحدة. ولكن في المستقبل ، فنزويلا ستستطيع استعمال القناة من أجل الوصول للأسواق الآسيوية و لاسيما الصين. إذا الدولتان حاليا في محادثات مع كولومبيا " رغم تاريخ الخصام الطويل بين الرئيس الفنزويلي شافيز و الكولومبي يوربي " حول مشروع للأنابيب بين شواطئ الكاريبي من جهة فنزويلا و شواطئ الباسيفيكي من جهة كولومبيا ، و ذلك من أجل تقليص الاعتماد على القناة، المسيطر عليها من قبل الولايات المتحدة. رغم أن حضور أكثر من ١٠٠٠٠ أمريكي على الأراضي الكولومبية، ضمن نطاق خطة كولومبية انطلقت في عام ٢٠٠٠ بواسطة الولايات المتحدة ، تجعل من هذا البلد حليفا مهما لواشنطن ، فالصين تراهن على الطرف الأيسر من القارة " جنوب أمريكية "، وهذا ما يمكن أن يصل في المستقبل إلى كولومبيا. لأن فنزويلا ، و بفضل احتياطاتها الكبيرة من الزيت الثقيل ستكون مع الشرق الأوسط واحدة من أكبر اللاعبين على الصعيد الجيوبوليتيكي البترولي في العشرة سنوات قادمة ، طبعا من غير أن ننسى كندا.

هذا هو السبب الرئيسي الذي من أجله الرئيس الفنزويلي هوغو شافيز تم تصنيفه من قبل وزيرة الخارجية الأمريكية " كوندوليزا رايس " : " قوة إقليمية سلبية " ، بالرغم أن فنزويلا هي ما تزال ثالث مصدر بترولي للولايات المتحدة. لكن البترول الفنزويلي ينقل نحو مواقع للعلاج و التكرير في السواحل الشرقية . هذا يعني أنه لا يحتاج قناة " بنما " ، والتي هي في هذا الوقت طريق للنقل و العبور هام جدا فقط للأمريكان. كذلك ، في عام ٢٠٠٣ ، البترول و المنتجات البترولية شكلت ثان مادة أولية من حيث الحمولة في السفن بعد المنتجات من القمح و الشعير و الأرز و الذرة ، أو ١١ % من ثمن ما يعبر القناة . حوالي

٦٢ % من المنتجات البترولية المنقولة تأتي من الشاطئ الأطلنطي للولايات المتحدة متجهة نحو السواحل الغربية الأمريكية. هذا الحجم يتكون بمعظمه من البترول المكرر. وفي عام ٢٠٠٣ ، فقط ١ % من المستوردات الأمريكية من الخام البترولي أو من المنتج مرّت عبر القناة وفق ما أعلنه " قسم الطاقة" ، وهذا يعني فقط ٣١٠٠٠ برميل يوميا من البترول الخام أو ٠،٣ من البترول الخام المتجه إلى السواحل الأمريكية. هذه النسبة هي الأهم بالنسبة للمنتجات البترولية المستوردة ، والتي منها ٣% يمر عبر القناة.
حتى و لو وجد اليوم برنامج لتوسيع القناة يسمح بالمرور غير المحدود للسفن و باتجاهين ، فقط السفن التي هي من فئة " بناماكس " ، و التي حمولتها يجب أن تكون بين ٥٠٠٠٠ و ٨٠٠٠٠ طن بالحالة القصوى ، هي وحدها المسموح لها بالمرور عبر القناة ، ومن هنا تأتي أهمية شركة " ترانس بنما أوين بيب لاين ". إن أنابيب البترول التابعة لهذه الشركة تتمركز خارج المنطقة أو القطاع القديم للقناة ، بالقرب من حدود " كوستاريكا " ، هذه الأنابيب عملت في البداية منذ عام ١٩٨٢ حتى عام ١٩٩٦ . إنها تسمح للولايات المتحدة بعبور الكميات الكبيرة من البترول الخام من " ألاسكا " نحو مصافيها الخاصة بالتكرير و القريبة من خليج المكسيك . أكثر من ٢،٧ مليار من البراميل تم نقلها من هناك. و هذه الأنابيب أغلقت في عام ١٩٩٦ ، بسبب ضعف إنتاج البترول من " ألاسكا " و بسبب ارتفاع الاستهلاك في السواحل الغربية ، لا سيما في كاليفورنيا . من جهة أخرى، الترخيص الذي أعطي للتنقيب و الاستكشاف للبترول الخام في ألاسكا خارج الولايات المتحدة وضع حدا للفائدة و المصلحة التي تحصل عليها الناقلات البترولية المتجهة نحو شرق الولايات المتحدة . أعيد افتتاح هذه الأنابيب في نوفمبر من عام ٢٠٠٣ لأجل نقل ١٠٠٠٠٠ برميل من البترول الإكوادوري يوميا نحو الموانئ الأمريكية المتوضعة على خليج المكسيك. ربما تعود هذه الأنابيب إلى أهميتها السابقة إذا ما جرى توسع في التنقيب بمنطقة ألاسكا كما عبرت إدارة الرئيس جورج بوش الابن أكثر من مرة. سنرى من خلال الكتاب أن الولايات المتحدة هي معنية في كل مكان يتحرك فيه البترول الخام أو المكرر و ذلك في مختلف أنحاء العالم. كما يتعلق هذا الموضوع بقوة الولايات المتحدة فإنه يتعلق أيضا بأمنها . لهذا السبب هم يطورون رؤية جيوبوليتيكية عالمية فيما يتعلق بمناطق إنتاج الطاقة.

ثالثا ـ

المضائق التي تتعلق باليابان و بالصين :

ـ مضيق " مالكسا " و جنوب شرق أسيا.

مع مضيق " مالكسا " و موقعه الاستراتيجي والصفات الجيوبوليتيكية الخاصة المتعلقة بهذا الإقليم ، كل هذا يكفي لتوسيع حقل التحليل الجيوبوليتيكي و مجاله الممتد إلى إندونيسيا و إلى الفيليبين ، و هما أكبر أرخبيلان قريبان من هذا المضيق. رغم أن هذا الإقليم لا يستحوز إلا على آبار بترولية أهميتها نسبية على الصعيد العالمي ، فإن منتجات الطاقة و الهيدروكربور تشكل رهانات حقيقية فيما يتعلق بالسلطة و القوة. من جهة أخرى ، حضور الشبكات الإرهابية في هذه المنطقة يعمق الأهمية الاستراتيجية لهذه المنطقة بالنسبة للولايات المتحدة.

مضيق " مالكسا " يقع بين الأرخبيل الإندونيسي ، و ماليزيا و سنجابور . يوميا ، أكثر من ١١ مليون برميل من البترول ، أو ربع الإنتاج العالمي من البترول الخام و المكرر يبحر و يعبر هذا المضيق متجها نحو اليابان ، الصين ، كوريا الجنوبية ، الساحل الغربي للولايات المتحدة و دول أخرى من منطقة الباسيفيك.يبلغ طول مضيق " مالكسا " ٨٠٠ كيلومتر و أكثر منطقة ضيقة فيه هي قناة فيليب ، و اتساعها يصل إلى ٤،٢ كيلومتر، وذلك في مضيق سنجابور. مع أكثر من ٥٠٠٠٠ سفينة في السنة ، هذا المضيق يؤمن عبور أكثر من ثلث التجارة البحرية في العالم. و لو أغلق هذا المضيق ، فإنه حوالي نصف السفن أو الأساطيل العالمية ستضطر إلى تغيير طريقها ، وهذا ما سيشكل أزمة عالمية كبيرة فيما يتعلق بالقدرة على نقل البترول و الفحم وغيره.

و كما هو بالنسبة لمضيق " هرمز " فإن أمن مضيق " مالكسا " هو حيوي من أجل الاقتصاد العالمي و في الموقع الأول بالنسبة لليابان ، إن كان بما يتعلق بمخزونها من المواد الأولية أو بما يتعلق بتصديرها إلى أوربا للمنتجات المصنعة أو نصف المصنعة. من خلال هذا المضيق، تقريبا ٤١ % من المستوردات الكلية لأرخبيل " نيبون " و لاسيما ٨٠ % من بتروله تأتي من الخليج العربي و السواحل الإيرانية.

في نهاية سنوات الثمانينات ، هذا المضيق أصبح أيضا ممرا إستراتيجيا للصين و لطموحاتها المعلنة ، و خاصة فيما يتعلق بالبترول و الغاز ، و سنعود بشكل مفصل لهذا الموضوع في الفصل الذي يتعلق بالصين. منذ عام ١٩٩٢ الصين تطور قواعد و بنى تحتية عسكرية على أراضي الجزر الصغيرة هاينغي" ، و في فوهة أو فم نهر " إراوادي " و جزر " كوكو " المتمركزة في خليج البنغال على بعد ٣٠٠ كيلومتر في جنوب " بيرماني ". و تحاول الصين بذلك مراقبة الأساطيل بين المحيط الهندي و بحر

" أندامان " . ومنذ صيف عام ١٩٩٤ ، " رانغوون " اتفقت مع الصين من أجل تسهيلات إضافية تسمح لها بالتواجد و التمركز في جزر " سيتوي و زاديتكي "، بالقرب من المدخل الشمالي لمضيق "مالكسا ".
الصين كذلك لها حضور عسكري من جانبي مضيق " مالكسا " و مواقع متقدمة بحرية ، دفاعية و بغرض حماية خاصرتها الجنوبية. إذا أصبحت تشكل تهديدا محتملا أو كامنا للدول الواقعة ضمن الإقليم و لليابان أيضا : السفن الحربية الصينية هي من الآن فصاعدا لها الإمكانية في إغلاق أو سدّ مدخل مضيق " مالكسا " ، حتى ولو كان الآن أو حتى هذه الساعة تلعب دور المراقب أو الساهر على حماية الطرق البترولية و الكميات المتنامية للبترول القادم من الشرق الأوسط.
و لكن الولايات المتحدة سوف لن تنتظر لتترك هذا الشريان الحيوي للتجارة الدولية ، و للطاقة ، في أيدي القوى الآسيوية . إنها تقوي تحالفها متعدد الجوانب و التقليدي مع استراليا ، اليابان ، كورية الجنوبية ، تايلاند و الفيليبين .
أكثر من ذلك ، السياسة الهندية الغير منحازة أو مصطفة ، و التي تعارض حضور القواعد الأمريكية ، أصبحت من الماضي. الهند تطور تعاونا دفاعيا مع الولايات المتحدة . فبعد اعتداءات ١١ سبتمبر ، ازداد تسارع عسكرة المحيط الهندي و التقارب العسكري بين الولايات المتحدة و الهند في مضيق " مالكسا " ووضع تحت مراقبة دائمة و متنامية. المارينز الأمريكي و القوى البحرية الهندية قامت بعدة نشاطات و دوريات مشتركة داخل المضيق، " أكثر من ٢٠٠ دورية في عام ٢٠٠٢ مقابل ٢٥ دورية في عام ١٩٩٨".إن أمن المضيق يستند قانونيا على إدارة ثلاثية بين للبلدان المجاورة له .
فعلى الاختلاف من سنجابور ، إندونيسيا و ماليزيا التي لا تمتلك آبارا بترولية ضخمة أو عملاقة ، ولا خدمات بحرية مهمة تتمتع ببنية تحتية جاهزة و منظمة في داخل المضيق. إن النشاط الكبير القائم في المضيق يتجاوز بشكل كبير حاجات كلا البلدين. هما يعرفان أن الأساطيل البحرية العالمية لا تقف على موانئها ، بل تستفيد من موانئ سنجابور. إذا التجارة البحرية العالمية تأثيرها هامشي على اقتصاد البلدين. فهما لا يستثمران بشكل كبير في الأمن بخلاف سنجابور التي حولت هذا الموضوع إلى استثمار مهم على الصعيد الوطني و أعطاها اسما على الصعيد العالمي . لهذا السبب ومن غير أدنى شك المدنية / الدولة سنجابور لديها الآن بنية تحتية قادرة على استقبال عدد كبير من العسكريين الأمريكيين.
إن الشكل في نهاية الكتاب يسمح برؤية منطقة هذا المضيق و الآبار الرئيسة ثم البنية التحتية المكرسة ى للطاقة و البترول في جنوب شرق آسيا. المصادر الضعيفة نسبيا في هذه المنطقة و أهميتها الجيوبوليتيكية يخلق نزاعات متعددة بين الدول المجاورة للمضيق.

النزاعات البحرية البترولية بين ماليزيا و إندونيسيا

تعتبر إندونيسيا أكبر أرخبيل في العالم ، بمساحة قدرها ١،٩ مليون كيلومتر مربع موزعة على ١٣٠٠٠ جزيرة و التي تمتد على تقاطعات ضخمة تصل إلى ٥٠٠٠ كيلومتر في الغرب و ٢٠٠٠ كيلومتر في الشمال و الجنوب. مياهها الإقليمية هي ثلاثة أضعاف مساحتها البرية . إندونيسيا أيضا هي الدولة المسلمة الأكثر سكانا في العالم بعدد سكان قدر في عام ٢٠٠٤ نحو ٢٣٨ مليون نسمة ، منها ٨٨ % من المسلمين . الصفات الجغرافية لهذه الدولة تشكل وضعا استراتيجيا لها لا يمكن التغاضي عنه ، لا سيما في رؤية واشنطن للأمن في هذه المنطقة و الصراع ضد الإرهاب ما بعد ١١ سبتمبر.

ضمن هذا السياق ، و مع نزاعات قديمة بين ماليزيا و إندونيسيا ، إن البلدين الكبيرين في هذا الإقليم و بأغلبية مسلمة، بينهما حساسية فيما يتعلق بالمياه الإقليمية في بحر "سيليب" . كذلك في بداية آذار ٢٠٠٥ ، العاصمة الإندونيسية وضعت سبعة سفن حربية ضمن هذا الإقليم البحري الممتد بشكل متسع نحو إقليم ماليزي يدعى " صباح " . بعد أسبوع من هذا التصرف الإندونيسي، عملت إندونيسيا أيضا إلى إرسال مقاتلات جوية من " إف ١٦ " لتدعم موقفها على الأرض. أيضا ، وضعت الحكومة الإندونيسية وحدات عسكرية للتدخل و الدعم في إقليم " سولاويسي " في الشمال. من جانبها ماليزيا ، طلبت من أسطولها الحربي الدخول في بحر " سيليب" و من جيشها الجاهزية لكل الاحتمالات.

هذا الانتشار للقوات هدد بمواجهة بين الأخوة الأعداء في جنوب شرق آسيا ، وكما حصل في سنوات الستينات ، عندما إندونيسيا عارضت إنشاء الفدرالية الماليزية ، و التي تضم المستعمرات البريطانية القديمة في هذا الإقليم. هذه المرة ، ما يفرق بينهما ليس مشروعا سياسيا ، كما كان في الوقت الماضي عندما أعلنت " كوالا لمبور " العاصمة الماليزية كرد على إندونيسيا و معارضتها ، نيتها إلحاق الأرخبيل الإندونيسي بها من أجل إنشاء فيدرالية من الشعب الماليزي ضمن نطاق ما يعرف " ماليزيا الكبرى " .

اليوم ، أساس هذا التوتر الجديد هو اقتصادي : هذا يعني محاولة السيطرة على المصادر البترولية في خليج " سيليب " . ففي ١٦ شباط ٢٠٠٥ ، منحت الشركة البترولية العملاقة الماليزية " بيتروناس " إلى شركة " شل " العالمية امتياز التنقيب في الإقليم ، بينما إندونيسيا كانت من قبل قد منحت هذه الحقوق لشركات " يونوكال و إي . ان . أي "، و هذا ما وضع النار على البارود ، و أعلن النزاع البحري بين البلدين على هذا الإقليم . النزاع بين البلدين هو على الحدود البحرية و تماما في منطقة " كاليمنتان " الشرقية . البلدان منذ ١٩٤٧ لهما السيادة على سلسلة من الجزر الغنية بالبترول. و في أوقات متعددة في الماضي حمل البلدان مشاكلهما إلى محكمة العدل الدولية في "لاهاي" . وبتاريخ كانون الأول من عام

٢٠٠٢ ،المحكمة أعطت لماليزيا جزيرتين صغيرتين كانتا تحت السيادة الإندونيسية و هما " سيبادام و ليغيتان" ، و تقعان على الساحل الشمالي الشرقي لمنطقة " بورنيو " . و ب ١٦ صوتا مقابل واحد فقط ، رفضت المحكمة الحجج التاريخية ، لا سيما المعاهدات و الخرائط أيام الاستعمار، المقدمة من قبل الجانبين المتنازعين ، و أعطت قرارها وفقا للأمر الواقع أي الإدارة الماليزية للجزر. ومن أجل تحاشي استعراضٍ القوة ، عمدت ماليزيا و إندونيسيا في منتصف آذار من عام ٢٠٠٥ إلى فتح مفاوضات في العاصمة الإندونيسية و ذلك من أجل الحدود البحرية. ووفق وزير خارجية إندونيسية " حسن ويراجودا"، هذه المفاوضات تؤسس على الاتفاقية البحرية الدولية لعام ١٩٨٢ ،أي القانون المتعلق بالأرخبيلات الذي يحدد الحدود البحرية للدول التي تتشكل من الجزر، كما في حالة إندونيسيا.

في نهاية عام ٢٠٠٤ أعلنت إندونيسية عن ٤،٧ مليار من الاحتياطي البترولي المكتشف ، وبهذا يكون احتياطها قد قسم على اثنين منذ عام ١٩٨٤ . إنتاجها لم يكن في عام ٢٠٠٤ إلا ١،١ مليون برميل في اليوم، مقابل ١،٥ مليون برميل يوميا في عام ١٩٩٧ . و رغم وضعها كأول مصدر في العالم للغاز المسيّل بفضل ٢،٥٦ ترليون متر مكعب من الاحتياطي من الغاز، أو ١،٥ من الاحتياطي العالمي ، قدراتها البترولية تثير مخاوفها بعدم الاستمرار بإنتاج حصة بترولية تتيح لها البقاء في منظمة الأوبك. من هنا فإن بترول بحر " سيليب " سيكون مرحَّبا به في إندونيسيا.

" أسيه ": مطالبات استقلالية على أسس تتعلق بالطاقة

ضمن هذا السياق ، نحن نفهم لماذا، و رغم كارثة " تسونامي " التي دمرت جزءا من السواحل الجنوبية الشرقية لآسيا و من سواحل القارة الهندية في عام ٢٠٠٤ ، الجيش الإندونيسي لم يترك أو يفك الخناق عن الأقاليم الأكثر تضررا ، ومنها " أسيه " في شمال جزيرة سومطرة و التي تضم العديد من الآبار البترو/غازية . في " أسيه " و بعد تسونامي ، الجيش الإندونيسي و الاستقلاليون من " الحركة الأسيه الحرة" لم يتوقفوا عن المواجهة منذ بداية ٢٠٠٥ ، وهذا بعيدا عن المناطق التي تتمركز بها المساعدات الدولية.

في " أسيه " أيضا ، يرفض السكان الدولة الإندونيسية بسبب الحنين لسلطنة غنية و مستقلة لم تكن في الماضي مستسلمة للمستعمرين الهولنديين. هذا الإقليم ألحق بإندونيسيا في عام ١٩٤٩ ، من غير احترام الوعد باستقلال كامل، وقد عرف الإقليم أول موجات التمرد في سنوات الخمسينات. أما الحركة الاستقلالية فعادت للظهور بعد عشرين عاما ، على أساس من الانفصال عن الدولة المركزية. إندونيسيا تستثمر البترول من غير اعتبار للتنمية الاقتصادية المحلية. والجيش الإندونيسي يستفيد من عدم الاستقرار ليعمد إلى الحصول بطريقة غير مشروعة على الأخشاب و الانتفاع من تهريب المخدرات و بعض

الحيوانات النادرة. ومنذ ٢٢ أيار ٢٠٠٥ الجيش الإندونيسي قتل ما يزيد عن ٣٣٠٠ متمردا في " أسيه " ، وترافق ذلك مع إعلانه في عام ٢٠٠٣ عملية ضخمة من أجل إنهاء التمرد، و رفض الجنرال "اندريارتونو سوتارتو " قائد جيش المشاة، وقف إطلاق النار ضد المتمردين ، علما أنهم أقلية مختبئة في الجبال و إمكانيتها ضعيفة. وبسبب إعصار تسونامي فقدت هذه الحركة قسما كبيرا من المساعدة التي كانت تأتيها من سكان السواحل،أما مطالباتها بالاستقلال التي أسست على مصادر الطاقة ومنها البترول، ربما تذهب مع ذهابه.

السلطات الإندونيسية و الدعوات الانفصالية لإقليم " أسيه " اجتمعوا أخيرا تحت إشراف الاتحاد الأوربي في ١٢ تموز من عام ٢٠٠٥ في هلسنكي من أجل مفاوضات جديدة هدفها وضع نهاية لصراع دام أكثر من ثلاثين عاما. إن حركة التمرد الضعيفة جدا انتهت إلى توقيع اتفاقية سلام مع الحكومة الإندونيسية في ١٥ آب ٢٠٠٥ .وقد أرسل الاتحاد الأوربي في منتصف أيلول ٢٠٠٥ بمشاركة خمسة دول من " الآسيان" ، فريق للمراقبة إلى " أسيه " مؤلفا من ٢٢٧ مراقبا أوربيا و أسيويا . وتشارك كل من سويسرا و النرويج في هذه المهمة التي تهدف لتطبيق الاتفاقية الموقعة في هلسنكي .لكن إندونيسيا سوف لن تترك " أسيه" و مواردها من الطاقة ، رغم الخوف الذي كان لديها من تكرار الموقف مع المجتمع الدولي كما حصل معها في قضية تيمور الشرقية .

تيمور الشرقية : متطلبات بترولية في صراع مع استراليا.

بعد موعدها الأول مع الاستقلال المفقود ، في ١٩٧٥ ، و بعد إلحاق هذه المستعمرة البرتغالية القديمة بإندونيسيا ، هذه الدولة الصغيرة و التي مساحتها ١٥٠٠٠ كيلومتر مربع و عدد سكانها أقل من مليون نسمة انتهت إلى الحصول على الاستقلال في أيار من عام ٢٠٠٢ . الانتقال إلى الاستقلال كان من خلال استفتاء على تقرير المصير للشعب التيموري، نظم من خلال الأمم المتحدة في عام ١٩٩٩ ، ولكن، كان لابد من مرور ثلاث سنوات أخرى من الصراع ضد الميليشيات المقربة من إندونيسيا و المدعومة منها .

تيمور الشرقية اليوم هي الدولة الأكثر فقرا في جنوب شرق آسيا و اقتصادها لن يكون له الحظ في الحصول أو الاستفادة من الآبار البترولية الهامة التي تسيطر عليها استراليا في منطقة بحرية محازية و مجاورة.

تيمور الشرقية تعتمد بشكل كبير على الدخل من خلال البترول من أجل تنمية اقتصادها و الخروج من التبعية القائمة على المساعدات الدولية . في تشرين الثاني من عام ٢٠٠٣ ، الأستراليون و التيموريون عمدوا إلى مفاوضات فيما بينهم من أجل تحديد الحدود البحرية بينهم و تعريف القواعد من أجل اقتسام

حقول البترول الواقعة في مناطق متشابكة على حدود الدولتين. وفق الاتفاقية الموقعة في ٢٠٠٣ ، حصة تيمور سوف تحدد بحوالي ١٨% .أما احتياطات البترول و الغاز في هذه المناطق قدرت بحوالي ٢٠ مليار دولار. إنها في الواقع تشكل الثروة الوحيدة الحقيقية لهذه الدولة الناشئة. و لكن اليوم هي سبب للشقاق و النزاع مع استراليا ، التي وقعت اتفاقية تعاون مع جاكرته في عام ١٩٧٨ من أجل استثمار هذه المناطق. وبدورها الحدود المعرّفة للمناطق البحرية بين الدولتين ستحدد لمن ستعود السيطرة على هذه الموارد و الثروات. رئيس وزراء تيمور الشرقية " ماري ألكاتيري " أعلن في أيار ٢٠٠٤ ، أنه سينقل القضية إلى محكمة العدل الدولية ، فأمام عينيه ، الأستراليون يتصرفون كإمبرياليين عندما يضعون حدودهم البحرية داخل السواحل التيمورية بحوالي ١٥٠ كيلومتر بدل أن يضعوها في وسط الحدود البحرية بين البلدين.

إندونيسيا تحاول من جهتها سحب جزء من غطرسة استراليا ، حيث تحصل فقط على ٧٠٠٠٠٠ دولار يوميا ، و تحرم أيضا تيمور الشرقية من منافع و أرباح تعطيها القوة و التنمية. إن تيمور الشرقية توجد اليوم بين فكي كماشة طرفاها الجارين القويين إندونيسيا و استراليا.

قرصنة و إرهاب في الإقليم .

العلاقات الحسّاسة بين إندونيسيا و ماليزيا لا تكفي لشرح متابعة أفعال القرصنة في مضيق " مالكسا " ، و الذي يبقى في هذا المجال سنة بعد سنة ، المنطقة البحرية العالمية الأقل أمنا على الأرض.تاريخيا ، هذه المنطقة كانت ومنذ القرن الرابع عشر ، من خلال تضاريسها ملائمة جدا للقرصنة . ولكن القراصنة ليسوا الوحيدين الخطرين في هذه المياه المضطربة. فوفق المخابرات الإندونيسية ، الأصوليون من منظمة "الجماعة الإسلامية " يبحثون هم أيضا عن زعزعة مضيق" مالكسا " وجعله غير آمن و ذلك من خلال هجمات متعددة ضد ناقلات النفط. " الجماعة الإسلامية " مشتبه بها أنها على صلة أو تابعة لتنظيم القاعدة في هذا الإقليم. حيث تم العثور على أشرطة فيديو في أفغانستان بعد التدخل الأمريكي فيها في عام ٢٠٠٢ ، تؤكد أن الشبكة الإرهابية الدولية لأسامة بن لادن قامت بتصوير بعض المناطق البحرية في ماليزيا . هذا الاكتشاف أحدث خوفا من اعتداءات تشابه ما حصل في نيويورك.

وفق المخابرات الأمريكية ، الإرهابيون يفكرون في استعمال ناقلة بترول عملاقة كقنبلة ضخمة ضد أحد الموانئ الكبيرة و الاستراتيجية . ثم سيخططون لمهاجمة سفن حربية أمريكية . ووفق العديد من الخبراء ، سيكون هناك اتصالات بين القراصنة المحليين و حركات التمرد على الصعيد الإقليمي ، و كل هذه الجهات هي مصنفة كحركات إرهابية كما في إقليم " أسيه " الإندونيسي أو جماعة أبو سياف في الفيلبين، كما هو الحال أيضا مع " نمور التاميل " في سيريلانكا ،و جميعهم سيستفادون من " ظروف الحرب "

ضد الإرهاب من أجل تمويل صراعاتهم . إن طبيعة المضيق تفرض عند عبوره على السفن أن تبطئ في سيرها لتصبح مجموعة من السفن في حالة انتظار العبور، وهذا ما يسهل عملية القرصنة أو المهاجمة لهذه السفن.

إن أمن الخط البحري المستخدم لهذا المضيق هو في حماية المارينز البريطاني ، الفرنسي و بشكل خاص الأمريكي و الذين يصارعون في هذا الإقليم ضد القرصنة أو أي عمليات إرهابية متوقعة. ووجود الشبكة الإرهابية أو الحركات الإسلامية الراديكالية في إندونيسيا و في جنوب الفيلبين و خاصة في جزر "ميندناو" ، هو ظاهر بشكل واضح منذ اعتداءات مدينة " بالي " في تشرين أول من عام ٢٠٠٢ ، و المسجل باسم " الجماعة الإسلامية " ، و الذي مركزها التاريخي الخطر في إندونيسيا ، و لها تفرعات مالية و لوجستية تمتد حتى ماليزيا و الفيلبين ، من هنا تأتي العمليات التي تقوم بها الولايات المتحدة بالتعاون مع القوات الفيلبينية ، و خاصة كما في عام ٢٠٠٥ ، ضد " جبهة مورو " أو جماعة أبو سياف المتهمة بمساندة " الجماعة الإسلامية " . هذه الأخيرة تحاول اللعب على إحداث الفتنة الدينية و الطائفية في إندونيسيا بين المسيحيين و المسلمين. مصادر أخرى للقلق في هذا الإقليم، هي الصعود القوي للحركات الإسلامية الراديكالية في جنوب تايلاند بالقرب من حدود ماليزيا.

بعد الاكتشاف لأفلام الفيديو الخاصة بتنظيم القاعدة ، تضاعفت الدوريات في هذه المناطق و عرضت الولايات المتحدة مساعدتها من أجل ضمان أمن المضيق. إن الكابوس الذي تخافه واشنطن هو أن تختطف ناقلة بترول أو تتم عملية إغراقها ، و هذا ما سيجعل الأوضاع في غاية الخطورة هناك و سيقلق الوضع البترولي للدول في الشرق الأقصى. أيضا السفن الصغيرة الانتحارية تثير القلق و الخطر الكبير. فهذا النموذج من الهجوم يمكن أن ينشئ المئات من الاعتداءات المحتملة والكامنة على طول السواحل في جزيرة سومطرة. و أخذ أو السيطرة على ناقلة " غاز الميتان " الإندونيسية في ١٤ آذار عام ٢٠٠٥ في هذا المضيق ليس إلا تأكيدا لهذه المخاوف. و لحسن الحظ هذه المرة القراصنة أخذوا الأشياء الثمينة في السفينة ثم تركوها . و هذا النوع من الناقلات ليس فقط عبارة عن قنابل عائمة ، بل هي نموذجية ومثالية من حيث حجمها الكبير و خفتها في الماء ، فهي بالتالي مثالية للإرهابيين إذا أرادوا مهاجمة الموانئ الكبيرة المتخصصة بتكرير البترول ضمن هذا الإقليم.

بسبب القلق الدائم، الدول المحاذية وقعت في ٢٠٠٤ اتفاقية من أجل إنشاء دوريات مشتركة و متواصلة لكي تؤمن المضيق ضد القراصنة و الإرهابيين . و لكن الوضع السيادي لهذه الدول دفعها لرفض الدعم اللوجستي للولايات المتحدة ، من هنا هناك خطر حقيقي و دائم في هذا الإقليم. كذلك عند " المكتب البحري

العالمي " و الذي سجل في ٢٠٠٤ حالة ازدياد في أعمال القرصنة بنسبة ٦٥ % بعد الانخفاض في السنوات السابقة ، إن طيف اعتداءات ١١ أيلول بحرية يبدو أنه يخيم في الإقليم بشكل حقيقي . فوفق " المكتب البحري العالمي " مياه مضيق "مالكسا" هي دائما ، مع مياه خليج " غينية " و شواطئ الصومال الأكثر خطورة في العالم.

كذلك ، بالإضافة للأهمية الاستراتيجية لمضيق " مالكسا " و بسبب الحركات الإرهابية الإسلامية ، كل جنوب شرق آسيا و خاصة الجزر هناك ، يجب أن تبقى تحت مراقبة أمريكية عن قرب . ضمن سياق و تاريخ الحرب الباردة ، الولايات المتحدة و منذ وصول الجنرال " سوهارتو " إلى السلطة في إندونيسيا عام ١٩٦٦ ، بعد رفع يد مؤسس الاستقلال في الأرخبيل الإندونيسي " سوكارنو " ،كانت مقتنعة بالدعم الدائم و خاصة العسكري للدولة الإندونيسية . لكن سياق ١١ أيلول و الحضور الإسلامي الراديكالي في دهاليز جاكرته ، يمكن أن يغير المعطيات ، حتى ولو واشنطن ، بسبب مناورات كثيرة و كبيرة في الشرق الأوسط ، يجب أن تبقيه و تبقي على علاقات جيدة مع أكبر دولة إسلامية في العالم. مع الحرب على الإرهاب القائمة حاليا، و مع مراقبة الصعود الصيني القوي ، إمكانية العودة الأمريكية للفيليبين ،هذا الأرخبيل الجار لشمال إندونيسيا و البلد الوحيد ذو الأغلبية المسيحية في المنطقة ، و بعد ثلاثة قرون من الاستعمار الإسباني ،تشكل وجهة نظر استراتيجية لها امتيازات عديدة.

الفيليبين : عودة ممكنة للولايات المتحدة من أجل حماية المنطقة و ضد الصين.

الفيليبين في أقصى الشرق من جنوب شرق آسيا . البلد هو أرخبيل مكوّن من أكثر من ٧٠٠٠ جزيرة ، يجاورها من الشرق المحيط الباسيفيكي ، في الجنوب بحر " سيليب " ، من الغرب بحر الصين . إن التاريخ الحديث للفيليبين يتميز بالسيطرة الأمريكية. بعد انتصارهم على الأسبان ، في كوبا و في "بورتو ريكو" في عام ١٨٩٨ ، الولايات المتحدة تحصل على جزر الفيليبين . وتحصل في نفس الوقت على جزيرة " غوام " و التي ستصبح فيما بعد إحدى أهم القواعد الأمريكية في الباسيفيكي . في ذلك الوقت ، الحضور الأمريكي فرض على الفيلبين و في الإقليم من أجل مواجهة توسع القوى الأوربية و اليابانية ، لا سيما في الصين. لكن استقلال البلد في عام ١٩٤٦ لم يعيق إبقاء عشرات القواعد الأمريكية و الأهم منها : قاعدة " سوبيك باي " البحرية على ٨٠ كيلومتر شمال العاصمة " مانيلا " ، و القاعدة الجوية " كلارك" على ٦٠ كيلومتر شمال شرق " سوبيك باي " ، هذه القواعد تتمركز في شمال شرق الأرخبيل ، على الجزيرة الكبيرة " لاسون "، على ١٠٠٠ كيلومتر من الصين و ١٢٠٠ كيلومتر من فيتنام.

هذه القواعد كانت مستخدمة بشكل كبير خلال الحرب الباردة من أجل التموين و المراقبة ، و بشكل خاص جدا أثناء الحرب الأمريكية في فيتنام. و الحال هذه ، نهاية الحرب الباردة قادت لإغلاق القواعد في عام ١٩٩٢ ، و ذلك بإيعاز من مجلس الشيوخ الفليبيني ، ضمن حالة الخوف الكبيرة من النشاط البركاني في منطقة " باناتوبو " في جزيرة " لوسون " في نهاية ١٩٩١ .

الإسلام يشكل حوالي ٥ مليون من عدد سكان الفليبين البالغ في عام ٢٠٠٥ حوالي ٨٥ مليون نسمة. يعيش المسلمون هناك بشكل كبير في جزر " ماندانو " " سولو " بالاوان" ، في جنوب الأرخبيل بالقرب من أكبر بلدين مسلمين و هما ماليزيا و إندونيسيا . ظهر الإسلام هناك منذ بداية القرن الثالث عشر في جنوب شرق آسيا ، على طول طريق التجارة بين شبه الجزيرة العربية و الصين ، لا سيما في جزيرة " سولو" و التي أصبحت سلطنة في عام ١٤٥٠ ، ثم في جزيرة " ماندانو " ، حيث شيدت سلطنة في " ماغيندانو" عام ١٥١٥ . و بشكل دقيق في جنوب جزيرة " ماندانو " هنا حيث المسلمين هم الأغلبية ، و حيث شكلت " جبهة مورو " للتحرر الوطني في نهاية ١٩٦٠ . فيما يتعلق بمتمردي جماعة " أبو سياف " هم يعملون مجددا انطلاقا من جزيرة " سولو " ، كما تبين هذا من خلال خطف الرهائن المبرمج إعلاميا في جزيرة " جولو" في عام ٢٠٠٠، و التي انتهت بواسطة من الدولة الليبية. في سنوات ١٩٧٠ ، " جبهة مورو" تلقت مساعدات مالية و بالمعدات من ماليزيا ومن ليبيا ، و قد لعب كلا البلدان دور الوساطة مع الحكومة الفيلبينية . هذه الوساطات قادت لتوقيع اتفاقية في طرابلس الغرب عام ١٩٧٦ ، كان هدفها إنشاء إقليم مستقل يجمع غرب " ماندانو " و جزر " سولو " بالإضافة لجزيرة " بالاوان ".

لكن الصراع سيستمر من جديد ، لأنه حتى ولو الاتفاقية وقعت من حكومة مانيلا ، كان هذا قبل كل شيء من أجل عدم إغضاب دول الشرق الأوسط ، حيث تعتمد عليها الفيلبين في مخزونها البترولي. هذه التبعية مازالت مستمرة حتى اليوم. في عام ٢٠٠٣ ، الفيلبين لم تنتج سوى ٢٥ ألف برميل في اليوم مقابل استهلاك يومي يصل وسطيا إلى ٣٤٠٠٠٠ برميل في اليوم. الشركات " شل " " شيفرون تيكساكو " "يونوكال" تستثمر في بحار الأرخبيل ، ولكن حتى الوقت الراهن الكميات المكتشفة في عام ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ ليست كميات تجارية لها مردود مالي مهم بالنسبة لهذه الشركات. الحكومة الفيلبينية كالشركة الوطنية ، " الشركة الوطنية الفيلبينية لإنتاج البترول " سيكون عليها البحث عن شركات أخرى من أجل التنقيب و الاستثمار. الفيلبين هي واحدة من البلدان المحازية لبحر " الصين ميريديونال" و هي في مواجهة مع التوجهات الصينية ضمن هذا الإقليم و الثروات البترولية الذي يحتويه ، لا سيما في أرخبيل " سبراتلي ". هذه المسألة التي تهم مجموع البلدان ضمن هذا الإقليم سنتطرق لها عندما ندرس الصين في

هذا الكتاب. و إذا اعتمدنا الكمية ، فإن الأرخبيل هو أفضل بقليل من ناحية وجود الغاز فيه مقارنة بالبترول مع ٣،٨ مليون متر مكعب من الاحتياطي المكتشف.

إن الصراع من " جبهة مورو " و ما يتبع لها أدى لسقوط ١٢٠٠٠٠ قتيل منذ ثلاثين عاما . الصراع مع الجيش أدى لتشرد و انتقال أكثر من مليون شخص ، منهم ٨٥ % من المسلمين و حولي ٢٠٠٠٠٠ شخص مع الهجوم الذي بدأ في سنة ٢٠٠٣ . بالنسبة للحركة الانفصالية " مورو " ، ١١ أيلول كان فرصة مناسبة لاتهامها بمساعدة الإرهاب الدولي. و يظهر في الواقع أن الحركة أصبحت ميدان خصب لتسرب "الجهاديين " ، لا سيما من " الجماعة الإسلامية ، الإندونيسية . على كل حال هذا هو موقف الجيش الفيليبيني و مستشاريه من الأمريكان. هذا ما يوضح و يبين المشاركة الأمريكية المباشرة في العمليات ضد " جبهة مورو " أو المتمردين من " جماعة أبي سياف " ، لا سيما في شباط من عام ٢٠٠٥ .

كذلك ، لأن جنوب الفيلبين سيصبح ملاذا للإرهابيين من الحركات الإسلامية ، عمدت حكومة مانيلا لتقوية علاقاتها مع واشنطن ، و حصل على موقع متقدم كحليف إقليمي مميز للولايات المتحدة خارج حلف "الناتو " ، منتظرة " ربما "عودة القوات الأمريكية على أن تبقى بشكل دائم ، ولكن هذه المرة ضمن منظور استراتيجي متمحورا أيضا حول الصين . الرئيسة الفيلبينية " كلوريا أرويو " ملطخة كما سابقيها بأعمال تتعلق بالفساد ، مضاف إلى ذلك الغش في الانتخابات ، و مازالت تحتفظ بمساندة الولايات المتحدة. فالهدف الأمريكي بل الوسواس الأمريكي هو رؤية هذا البلد من الناحية الاستراتيجية يقع بين يديها . لأنه إذا الفيليبين تشغل مكانا جوهريا في الحملة الأمريكية على الإرهاب في قارة آسيا و في الشرق الأوسط ، فهي أيضا تشكل بشكل كامن ومحتمل قاعدة عملاتية استراتيجية ، و يضاف إلى ذلك ناقلات البترول المتجهة إلى الصين عبر مضيق " مالكسا " و " فورموس " ثم " باشي " .

نستطيع و من أجل إضافة نقاط و ممرات استراتيجية أخرى مهمة أن نسمّي : " رأس الرجاء الصالح "، في جنوب القارة الأفريقية ، قناة " موزانبيق " بين مدغشقر و القارة الأفريقية ، مضيق " بارك " بين الهند و سيريلانكا ، المضائق الإندونيسية " سوند ، لومبوك " ، مضيق " تورس " بين تيمور الشرقية و استراليا. و لكن إذا استثنينا مضيق " رأس الرجاء الصالح " فإن المضائق التي أحصيناها في السطور السابقة ليس لها أهمية ما درسناه سابقا أو ما سندرسه لاحقا.

هذه الجولة السريعة في العالم على النقاط الاستراتيجية و على ممرات وطرق البترول ، تسمح بأن نستشف بشكل إجمالي المصالح أو القوى الأمريكية . من حيث ما يقصد هنا بحماية الطرق الرئيسية لسير ناقلات البترول أو ما يتعلق بالطاقة بشكل عام ، أو الصراع ضد الإرهاب الذي يمكن أن يهدد هذه الطرق، أو القوة العسكرية الأمريكية التي لا يمكن تحاشيها أو الدوران من حولها .

الفصل الثاني

الولايات المتحدة : رؤية جيوبوليتيكية كونية لمصادر الطاقة.

لأن الولايات المتحدة هي القوة العظمى الوحيدة في بداية هذه الألفية ، و لأن سياستها الخارجية لها وزن كبير و مؤثر على الجيوبوليتيك العالمي لمصادر الطاقة " بترول و غاز " ،فإننا سنكرس لها العديد من الدراسات و التحليلات.

عبر الولايات المتحدة سوف نمتحن و نختبر المناطق الرئيسية العالمية لإنتاج الطاقة الكربوهيدراتية، قبل أن نتحدث عن الحالة الخاصة لروسيا أو للصين. سوف نرى بداية أن الصراع ضد الإرهاب الذي أعاد تمركز و تشكيل الحضور الأمريكي العسكري في العالم ، يعيد تقطيع المناطق الأساسية الغير مستقرة أو ذات النزاعات الكامنة و المحتملة وفق إنتاج و سير البترول و مصادر الطاقة الأخرى. لأن هذه الطاقة تشكل هدفا استراتيجيا في غاية الأهمية بالنسبة للإرهابيين، من حيث أنها من أهم عوامل عدم الاستقرار العالمي أو أنها هدفا تكتيكيا واضحا ، فالصراع ضد الإرهاب يشارك بشكل لا يمكن تحاشيه بأمن المخزونات البترولية والغازية . الصراع ضد الإرهاب يدعم بشكل مسبق من وجهة نظر و أهداف اقتصادية أو تتعلق بالطاقة عملية احتواء ظهور أو انبثاق كل قوة منافسة. المذهب " الطاقوي " للولايات المتحدة ، خياراتها و تطبيقاتها على الصعيد العسكري ، يوضح هذه العلاقة الحميمة.

السياسات الأمريكية في الطاقة الوطنية.

عندما بدأ الرئيس بوش مهامه في بداية ٢٠٠١ ، لم تكن أولويته الأولى بعد في السياسة الخارجية الحرب ضد الإرهاب أو الصراع ضد تزايد و انتشار سلاح الدمار الشامل ، ولا توسيع الديمقراطية و اقتناص الطغاة عبر العالم. هذه الأهداف لم تطرح في الإستراتيجية الأمريكية إلا بعد اعتداءات ١١ أيلول ٢٠٠١ .

بالنسبة لإدارة بوش ، منذ بداية فترة حكمه الأولى ، الأولوية الأولى و الوحيدة هي ضرورة زيادة تدفق البترول و موارد الطاقة الأخرى نحو الولايات المتحدة. في الأشهر التي سبقت الولاية أو التنصيب الأول لجورج بوش الابن، الولايات المتحدة جوبهت بنقص متعدد للبترول و الغاز في أجزاء عدة من الدولة ، بررت بانقطاع التيار المتكرر في ولاية كاليفورنيا. أكثر من ذلك ، منذ عام ١٩٩٨ ، استيراد البترول الخام تجاوز، و للمرة الأولى في تاريخ الولايات المتحدة ، حوالي ٥٠ % من الاستهلاك الوطني ، محدثا القلق الكبير فيما يتعلق بمستقبل المخزون من الطاقة للدولة و لوقت طويل. جورج بوش أعلن أن أزمة الطاقة الوطنية كانت مهمته الأولى و الأكبر كرئيس للولايات المتحدة. اعتبر مع مساعديه و مستشاريه ،

أن المخزون البترولي كوّن عنصرا جوهريا للصحة والقدرة التنافسية للصناعة الأمريكية . لقد عرفوا أن كل نقص في الطاقة سيكون له نتائج كارثية على وسائل النقل العامة ، السيارات ، النقل الجوي، البناء، البتروكيماويات ، الزراعة ...الخ . لقد عرفوا أن البترول بشكل خاص كان حيويا من أجل الاقتصاد من وقت ما مثّل أو شكّل الخمسين من مجموع الطلب على الطاقة للدولة الأمريكية ، أكثر من أي مصدر آخر للطاقة . بالإضافة لذلك ، البترول يزود بالتأكيد قطاعا مهما هو النقل ، جانب مهم في دولة عظمى مثل الولايات المتحدة. كذلك ، في عام ٢٠٠٣ ، الولايات المتحدة استهلكت من الوقود ١٢ % من البترول المنتج في العالم . في نفس السنة ، أساس و مصدر البترول المستهلك في الولايات المتحدة يمكن تقسيمه كما يلي : الولايات المتحدة ٤١ % ، كندا ٩ % ، فنزويلا ٨ % ، العربية السعودية ٨ % ،المكسيك ٧ %، نيجيريا ٥ %، العراق ٤ % ، النرويج ١،٧ % ، أنغولا ١،٧ % ، كولومبيا ١،٧ % ، الكويت ١،٣ %، و ١١ % من مصادر أخرى مختلفة.

مستشارو الرئيس بوش عرفوا أيضا أن هذا البترول كان جوهريا من أجل الأمن الوطني المحقق عبر الطيران ، الدبابات ، الهيلوكبتر و السفن و حاملات الطيران التي تشكل العمود الفقري للجهاز العسكري للولايات المتحدة في أربعة زويا أو أماكن من العالم. لأن البترول يخدم أيضا في الحروب. من أجل كل هذه الأسباب و بشكل أقوى و أولى بعد ١١ أيلول ، الولايات المتحدة عجلت في إعادة نشر وتوزيع سياساتها الخارجية .هذه السياسة كانت قد بدأت في عهد الرئيس " رولاند ريغان " ، لا سيما مع تقوية و تعزيز القدرات فيما يتعلق بالاحتياطي الاستراتيجي. و لكن مع الرئيس بوش الابن و منذ عام ٢٠٠١ ، ستصبح إعادة التوزيع و الانتشار هذه للسياسة الخارجية ستصبح بشكل حقيقي أولوية وطنية . كذلك، في آذار ٢٠٠١ ، " سبينسر أبراهام " ، سكرتير الدولة لشؤون الطاقة أعلن : " الولايات المتحدة تواجه أزمة مهمة وحقيقية في الطاقة في العشر سنوات قادمة . كل إخفاق في مواجهة وتقييم هذا التحدي سيهدد ازدهارنا الاقتصادي الوطني ، بما فيه أمننا الوطني و سيغير بشكل كامل أسلوب وطريقة حياتنا ".

من أجل الإجابة على هذا التحدي ، الرئيس بوش يؤسس مجموعة أو فريقا للعمل يسميه " المجموعة الوطنية لتطوير سياسات الطاقة " . هذه اللجنة أو الفريق أسس من أعضاء من مستوى عال في الحكومة، مكلفين بإعداد وتحقيق مخطط على المستوى الطويل من شأنه إحصاء الحاجات الطاقية " من طاقة " للدولة. الرئيس بوش يعطي إدارة هذه المجموعة إلى أقرب مستشار له ، نائب الرئيس " ريتشارد تشيني". شخصية مهمة في الحزب الجمهوري وسكرتير سابق للدولة في مجال الدفاع في أثناء حرب الخليج الأولى، ريتشارد تشيني كان رئيسا و مديرا عاما للشركة الشهيرة " هالليبورتون " ، شركة للخدمات شبه البترولية لها اتساع وعمل على المستوى العالمي، قبل أن يلحق بالحملة الانتخابية لجورج بوش و بالورقة

الرئاسية في عام ٢٠٠٠ . في قلب هذه الفريق ريتشارد تشيني و حوله حاشية بمثابة المستشارين، بقايا من مدراء لشركات تعمل في قطاع الطاقة ، من بينهم كوادر قيادية في الشركات البترولية أو سماسرة ووسطاء في مجال الطاقة كما هو حال " إنرون". إنه الحضور الغير مباشر لشركات من قطاع الطاقة في عملية إقامة و صياغة السياسة الطاقية للولايات المتحدة .

في تحليلاتهم ، أعضاء " المجموعة الوطنية لتطوير سياسات الطاقة " ، فهموا بشكل سريع أن الإشكالية المتعلقة بالطاقة في البلاد قادتهم نحو إجابتين متناقضتين تماما : إما الاستمرار في الاستهلاك المتزايد للبترول ، رغم الهبوط في الإنتاج المحلي ، و يصبح الأمريكيون شيئا فشيئا تابعين لاستيراد الخام ، أو اختيار طريق أكثر صعوبة ، التوجه نحو الطاقة المتجددة ثم إلى تقليص استخدام البترول بشكل تدريجي. المخرج من هذا النقاش كانت له بشكل واضح نتائج كبيرة على المجتمع الأمريكي ، اقتصاده و أمنه. لم يتغير شيء ، مازالت الولايات المتحدة تستورد البترول بشكل متزايد من دول الخليج العربي و من دول أخرى منتجة ، مع كل النتائج التي يمكن أن تنعكس على صعيد السياسات الأمنية للولايات المتحدة.
الإستراتيجية المتعاقبة أكدت ضرورة الاستثمارات الكبيرة في قطاع الطاقة الجديدة ، تكنولوجيا النقل، مصحوبة بانبثاق صناعات جديدة لكنها أيضا مصحوبة بسقوط صناعات أخرى متعددة.

نتائج السياسة البترولية للولايات المتحدة.

الرئيس بوش سيحكم لصالح استمرار ازدياد التبعية لاستيراد البترول. و لكن هذه التبعية المقبولة من قبل واشنطن لم تكن مرادفة للسلبية. على العكس، كانت مترافقة بخطر متنام و مقبول في التطبيق في الصراعات الإقليمية و المحلية . بالتأكيد هذا الجانب من التبعية المتزايدة لم يظهر على الفور في الفصول السبعة الأولى من تقرير " ديك تشيني " ، حجر الزاوية لسياسة طاقية جديدة في الولايات المتحدة. ليس إلا في الفصل الثامن و الأخير و المعنون " تقوية التحالفات الدولية " ستظهر الإرادة الحقيقية لإدارة الرئيس بوش. هنا ، لهجة أو نغمة التقرير تتغير ، ماضية من انشغالات مسبقة و كلاسيكية تتعلق بفعالية و كفاية الحلول الطاقية للدولة إلى اعتراف واضح بضرورة تأمين المخزونات البترولية في المناطق خارج الولايات المتحدة. هذا الفصل الثامن يبدأ كذلك " الأمن الطاقي للولايات المتحدة يعتمد على مخزون كاف من أجل مساندة النمو الاقتصادي للبلاد و العالم ". التقرير يتابع " نحن نستطيع تقوية أمننا الطاقي الخاص و الازدهار الموزع للاقتصاد الدولي عاملين مع دول أخرى على نمو إنتاج الطاقة العالمي . إنها فترة رئاسية تكفينا للقيام و تحقيق أمننا في مجال الطاقة ، أولية لسياساتنا التجارية و لسياستنا الخارجية".

تقرير " ديك تشيني " لم ينطق بشكل واضح حول الكمية الحقيقية من البترول التي تحتاجها الولايات المتحدة. لم يذكر سوى رسم بياني يتعلق بتقدم الاستهلاك الوطني الصافي من البترول. ولكن وفق عروض " قسم الطاقة " ، الإنتاج البترولي المحلي للولايات المتحدة يجب أن يهبط أو ينحدر، ماضيا من تقريبا ٨،٥ مليون برميل في اليوم في عام ٢٠٠٢ إلى ٧ مليون برميل في اليوم في عام ٢٠٢٠، بينما الاستهلاك سيمضي من ١٩،٥ مليون برميل في اليوم إلى ٢٥،٥ مليون برميل في اليوم. و هذا ما يفترض أن استيراد البترول الخام يجب أن يرتفع من ١١ مليون برميل في اليوم إلى ١٨،٥ مليون برميل في اليوم ، أو ٦٢ % من الاستهلاك الوطني ، و عليه نضيف استيراد منتجات ومشتقات البترول أيضا. معظم توصيات الفصل الثامن من تقرير فريق " ديك تشيني " يستحضر و يذكر الوسائل من أجل الحصول على هذه ٧،٥ مليون برميل في اليوم الإضافية ، و التي شكلت في عام ٢٠٠٢ ، ما يعادل استهلاك كل من الصين و الهند.

ثلث من توصيات التقرير مكرسة للأشكال المختلفة للحصول و الوصول إلى المصادر البترولية للطاقة. عدد كبير من ٣٥ اقتراح يتعلق بشكل خاص بالعديد من الأقاليم أو الدول ، واضعا التقييم حول تزايد الصعوبات للنظام السياسي، الاقتصادي ، القانوني أو اللوجستي من أجل الوصول إلى هذه المصادر. كذلك، فريق العمل يطلب من سكرتارية الطاقة و التجارة و من سكرتير الدولة " تعميق الحوار والنقاش التجاري مع كازخستان ، أذربيجان، و الدول الأخرى الواقعة على بحر قزوين من أجل توفير مناخ من الأعمال الشفافة و المستقرة على صعيد الطاقة و مشاريع البنية التحتية ". لأن قاعدة استراتيجية الطاقة لإدارة الرئيس بوش ترتكز ، من خلال جميع الوسائل ، على تنشيط و تفعيل العرض البترولي العالمي لكي يتم تقليص التبعية الأمريكية إزاء الشرق الأوسط ، و بشكل خاص العربية السعودية. تقرير تشيني يتهم بالمقابل منظمة الأوبك بالإفراط في موقفها تقريبا المحتكر أو الاحتكاري من أجل تثبيت و بشكل تعسفي سعر برميل البترول من خلال المواربة و الانحراف في سياساتها المعتمدة على نظام الحصص.

ولكن البحث عن آبار أخرى جديدة في ألاسكا ، كذلك أيضا طول السواحل في كاليفورنيا و في فلوريدا ، و التي هي لدرجة كبيرة مناطق يتواجد فيها البترول ، هو هام و مؤكد ، و يوصي به تقرير ديك تشيني ، لكنه مكلف وربما يكون خطرا على الصعيد الانتخابي. الحكومة الأمريكية إذا قادت هجوما دبلوماسيا مكثفا من أجل الحصول على ميزات الثروات من الخارج ، مع هدفين اثنين لهما امتيازات منذ البداية، أفريقيا و منطقة بحر قزوين.

أوجدوا مورّدين جدد .

هذه الحركة تم تشجيعها عندما ارتفعت أسعار البترول الخام و الذي سمح للشركات بزيادة التنقيب في أربعة زويا من العالم منذ سنوات عديدة. العقوبات التي تهدد " أو هددت " الشركات إذا استثمرت أكثر من ٢٠ مليون دولار في إيران ، ليبيا و العراق ، الآن مدعوة لتغيير التزاماتها . الولايات المتحدة ساندت هذه الجهود من خلال سياسة قانونية عالمية طموحة جدا موجهة لفتح الأسواق البترولية و لإصلاح نظام الاستثمار ضمن هذا القطاع. لقد كان من الواجب ، في الواقع ، طمأنة الشركات البترولية التي تكلّست بسبب عمليات التأميم التي عمل بها في السبعينات ، و التي رفضت العمل في المناطق الحساسة. هذه الشركات تطلب الاستطاعة في الحصول على أمن كبير : التأكد من أن شركائها سيحترمون الاتفاقيات الموقعة ، إمكانية نقل أرباحها إلى أوطانها و القدرة على نقل مشاكلها إلى القضاء المحاكم . هذه الضمانات تم في النهاية الحصول عليها بواسطة اللوبي التي تشكله واشنطن منظمة التجارة الدولية أو البنك الدولي و غيرها ن المنظمات الاقتصادية الدولية. الثلاثة الأوائل من الأربعة الأساسيين المورّدين للبترول إلى الولايات المتحدة هم من الآن فصاعدا يتمركزون في العالم الغربي : كندا ، المكسيك ، فنزيلا. ولكن هذا لا يكفي.

من غير أن نكون مضطرين لقوله هنا ، إنه من الواضح أن فريق الخبراء الذي يقوده ديك تشيني لا يمكن له إلا أن يحض على تأثير عميق وكبير و مستمر على السياسات الخارجية و العسكرية للولايات المتحدة. الممثلون " كما المنفذون " لهذه السياسة عليهم التفاوض من أجل الحصول على هذه المخزونات الطاقية و الاستثمار ، بشكل مباشر أو غير مباشر ، من أجل رفع الإنتاج و حجم التصدير. عليهم أيضا إيجاد مخرج يعمل لا على طريقة الثورات ، أو يحدث اضطرابات مختلفة يمكن أن تهدد عملية النقل إلى الولايات المتحدة. فريق تشيني هو يقبل التعايش مع فكرة تقوية " التدخلية " الأمريكية في العالم. هذه الأوامر أو التوصيات تتعلق من الآن فصاعدا بالخليج العربي و إيران، منطقة بحر قزوين وكل امتداداتها نحو آسيا الوسطى ، أفريقيا و أمريكا اللاتينية. ولكنه ليس متأكدا أن تقدم الديمقراطية ، العزيزة على المحافظين الجدد ،في كل مكان سيتعارض مع هذه النظرة. سنعود بالتفصيل في الفصول اللاحقة على كل منطقة من هذه المناطق.

بالنسبة للأكاديمي الأمريكي " مايكل كلارك " ، إنه من الواضح أن الوضع في التنفيذ لخطة ديك تشيني لها و سيكون لديها تبعات كبيرة على سياسات الدفاع و الأمن للولايات المتحدة. لأن الدول المتوقعة من أجل مستقبل هذه المخزونات البترولية هي غالبا فريسة للصراعات الداخلية ، معلنة أو كامنة . بالنسبة " لمايكل كلارك " ، جهود إدارة الرئيس بوش من أجل الحصول على استيراد هذا البترول الإضافي

ستقود بشكل لا يمكن تحاشيه إلى نمو و ازدياد العنف و المقاومة في العديد من الأقاليم و المناطق المنتجة. إذا الولايات المتحدة تفضل تحاشي هذا النمو في العنف بواسطة القوة في مختلف الحالات ، إنه من الممكن أن تنتهي إلى استخدام شكل واحد من الضمان لاستمرار تدفق البترول في كل الظروف ، هذا الشكل يمر عبر نشر قوة " الجنود ، ميليشيات أو شركات أمنية خاصة " من أجل حماية الآبار و مراقبة الغاز و الزيوت. ذلك الحضور يمكن أن يكون في حالات متعددة خطرا على الإنتاج و يعمق من حالة عدم الأمن. و أكثر احتمالا ، و في أغلب الحالات ، أمن أنابيب البترول و الغاز يمكن أن يستند على تعاون مفيد ومهم بإشراف إثنيات أو قبائل أو مجموعات أخرى متمركزة على الأماكن التي تعبر منها الأنابيب و التي يمكنها حمايتها، مع إذا كان ضروريا ، مساندة شبه رسمية و من جهات خاصة ، و التي ستتساند يدا بيد مع اليد العاملة المحلية.

بالطبع ، هذه المسائل لم يتطرق إليها تقرير ديك تشيني. لا بد وبكل بساطة ملاحظة الجهود الجبارة التي قامت بها إدارة بوش ضمن قطاعات التسليح و الدفاع، و دراسة إعادة تمركز القوى الأمريكية من أجل فهم أن هذا الجانب العسكري ، المفضل على الأولويات الأخرى ، ليس مستثنى من عملية التفكير فيما يتعلق بشؤون الطاقة في الولايات المتحدة. الصلات متعددة بين الصراع ضد الإرهاب و أسلحة الدمار الشامل ، مع التهيئة و التنظيم العسكري الذي تفترضه ، و مع الانشغالات بشؤون الطاقة. هذه الأسئلة تشكل ثلاث أولويات كبرى لسياسة الأمن والدفاع للولايات المتحدة. ضمن هذه الحالة ، وجد و بدقة بلدان في حالة تعارض مع هذه الأولويات : العراق و إيران.

السياسة البترولية و مشكلة الإرهاب.

في الواقع ، بعد اعتداءات ١١ أيلول ،ظهر صراع المصالح في المعسكر الجمهوري ، بين صراع ضد الإرهاب و البترول ،. السيناتور " كونراد بورنس" من ولاية ـ مونتانا ـ و النائب " كورت ويلدون " من ولاية ـ بنسلفانيا ـ أدخلا حلولا كل على طريقته داعين إلى تقوية و تعزيز التعاون الطاقي مع روسيا. أما الأصل في خطوتهم هذه ، فهو تبعية الولايات المتحدة نحو بترول العربية السعودية ودول أخرى أيضا سموها بالدول الشاذة ، من بينها العراق، هذه الدول لديها القدرة لاستخدام المال القادم من عائدات البترول من أجل تمويل الأعمال الإرهابية أو الوصول و تسريب الأسلحة ذات التدمير الشامل. هذه الحجة تم إعدادها في مراكز صناعة القرار الحكومية و لاسيما في " إيرتاج فونديشن " ، الذي نشر مفكرة لصالح التعاون الطاقي مع روسيا لكي يستطيع الاختفاء من هذا التناقض.

كاتب هذه المفكرة يبين أن المستهلكين الأمريكيين سيكونون مصدومين من المساعدات غير المباشرة لتنظيم القاعدة و لصدام حسين . إنه يوضح بالتأكيد أن روسيا ، و لكن أيضا معها دول بحر قزوين ، أفريقيا ، أمريكا اللاتينية ، تستطيع أن تبني و تؤسس لها بدائل في الشرق الأوسط . ولكن كما هو ظاهر أنه تجاهل أو جهل ، أن البترول هو الجانب الذي لا يمكن تحاشيه في الشرق الأوسط من أجل مخزونات الطاقة بالنسبة للغرب و للولايات المتحدة معه. هؤلاء " الأخلاقيين " لا يسألون أنفسهم عن مزايا أو قيمة أو الحجم الكبير للبترو/ دولار الذي يصل إلى الولايات المتحدة من أجل الاستثمار ، مساندا بذلك عجزهم في الميزانية و العجز التجاري ، و في النهاية هذا البترو/ دولار هو وسيلة من الوسائل الأخرى التي تساند السياسة التي تقودها واشنطن. لكن بالمقابل لابد من التأكيد أنه منذ ١١ أيلول ، حجم معتبر من البترو/ دولار السعودي تم نقله نحو أماكن مالية أوربية ، مشاركا بشكل مؤقت في تعزيز اليورو مقابل الدولار .

في عام ٢٠٠٥ ، جزء من هذه الأموال ، بعد أن اطمأن من الناحية السياسية و الضريبية قد عاد إلى الولايات المتحدة ، محدثا حركة معاكسة على صعيد التعادل دولار / يورو. إدارة الرئيس بوش أرادت تغيير هذه الحالة من السكون و الأمر الواقع في منطقة الشرق الأوسط ، لكي تضع حدا لهذا التناقض. " محور الشر " تم خلقه أثناء الخطاب عن حالة " الاتحاد " في كانون الثاني من عام ٢٠٠٢ ، هذا الخطاب حدد أولويات هذه الإدارة. مقررين بالتوازي بدء التعاون الطاقي مع روسيا ، في مقابل انتساب سريع للفيدرالية الروسية إلى منظمة التجارة العالمية ، إدارة بوش بحثت حلا إضافيا بالرغم أنه غير مؤكد. هذه السياسة ، عمل ناعم ومرن ممزوج باعتقاد إيديولوجي يمر عبر الديمقراطية و البراغماتية، نقلت العراق و إيران إلى قلب إستراتيجية الولايات المتحدة. عبر هذين البلدين ، كل الشرق الأوسط بالتأكيد أصبح هدفا منشودا لإدارة بوش. بعد اثني عشر عاما من الحصار ، العراق يشكل عسكريا و استراتيجيا الحلقة الضعيفة مع تحريضات صدام حسين و تحدياته التي كانت بمثابة أمنية لواشنطن ، كل هذا سمح للولايات المتحدة بإطلاق مشروعها لبناء و تغيير الشرق الأوسط .

بالنسبة للمحافظين الجدد، إنه بالتحديد ابتداء من هذا الصراع الظاهر بين المصالح ، من جهة ، إرهاب و أسلحة تدمير شامل ، ومن جهة أخرى ، البترول، أسسوا اثنين من هذه المحاور الضخمة لإستراتيجية الولايات المتحدة في خدمة هيمنتهم على ما تبقى من العالم أو ، بأكثر دقة ، لإبقاء وضعهم كدولة عظمى في غاية القوة أمرا لا يمكن الوصول إليه أو لا تمكن معارضته : إعادة الانتشار الاستراتيجي و تحقيق الأمن الطاقي . كما قالته بكل بساطة " كوندوليزا رايس " ،عندما كانت مستشارة أمنية للرئيس بوش ، و أثناء مؤتمر صحفي :" بماذا سيخدمنا إذا كنا القوة العظمى الأولى في العالم إذا لم نستخدم هذه القوة ؟ ".

من خلال هذه المواربة ، الولايات المتحدة تدرك و تسعى لإبقاء وضعها المرتاح و المهيمن ، كل ذلك و هي تراقب و تسيطر على نشؤ قوى جديدة محتملة أو منافسة . ضمن هذه الحالة ، التبعية في مسألة الطاقة و بشكل خاص فيما يتعلق بالبترول ، هي من النقاط الضعيفة النادرة لهذه القوة العملاقة.

إعادة الانتشار الاستراتيجي للولايات المتحدة .

المقصود هنا هو توضيح التقاربات القوية على الصعيد الجيوبوليتيكي بين مختلف المحاور ذات الأولوية في السياسة الخارجية و الأمن للولايات المتحدة الأمريكية ، لمعرفة ، من جهة ، الحرب ضد الإرهاب و الصراع ضد تسرب و انتشار أسلحة الدمار الشامل ، توسيع و نشر الديمقراطية و اصطياد الطغاة ، و من جهة أخرى ، البحث عن المصادر الهيدروكاربوراتية. سنلاحظ ، أنه على الصعيد المدني ، و العالمي ، تجييش أجهزة الدولة في خدمة الصراع ضد الإرهاب ، أرادت واشنطن فرضه بشكل كبير على شركائها، محدثتا بشكل غير مباشر ما يمكن أن نسميه التجريم عابر القوميات أو التجريم العالمي. في الواقع ، إعادة التعيينات في قوى البوليس و في أجهزة متعددة للمخابرات من أجل هذه المهمة ، بدل أو غير الاتجاه التقليدي لهذه الوظائف ، فبسبب فقدان بعض الوسائل تم وبشكل سريع استغلال هذا الفراغ من قبل شبكات الإجرام ، التي تمارس تهريب المخدرات و البشر أيضا ، عن طريق الهجرة غير الشرعية.هذا الجانب المدني من الصراع ضد الإرهاب طبق أيضا على الصعيد الداخلي ، الإصلاح الإداري الأكثر أهمية في آخر أربعين سنة على الصعيد الحكومي ، مع إنشاء " سوبر " وزارة للأمن الداخلي وضعت بإشراف " مايكل شيرتروف " . هذه الوزارة الجديدة ، والتي تجمع من الآن فصاعدا عشرين وكالة فيدرالية ، و منها الوكالة الشهيرة التي تعنى بإدارة الأزمات و الحالات الطارئة " إف .إي. إم. أ " ، تقتسم جزءا ثقيلا من المسؤولية مع السلطات الفيدرالية و المحلية ، في إدارة الظروف المناخية كما حدث في إعصار "كاترينا" ، و خاصة في ولاية لويزيانا.

إذا الولايات المتحدة بحثت عن إصلاح و ضعها العسكري في الخارج قبل ١١ أيلول ٢٠٠١ ، فإنه من هذا التاريخ بالتحديد أن إعادة تمركزها العسكري في العالم قد بدأ تطوره، و ذلك متابعة لإعادة توجيه الإستراتيجية الأمريكية في مواجهة التهديدات الجديدة للقرن الواحد والعشرين. إعادة الانتشار العالمية هذه، و التي يجب أن تحدث مع الوقت عودة ٧٠٠٠٠ عسكري أمريكي إلى الدولة هم متمركزون في الخارج ، ترافقت مع إغلاق العديد من القواعد في داخل الولايات المتحدة ، ضمن نطاق أو على قاعدة "إعادة التخطيط أو الاصطفاف و الإغلاق" في ٢٠٠٥ ، وكانت العملية الأولى نظمت من قبل البنتاغون منذ عشرات السنين. حول هذا الجانب و الخاص جدا و الحساس فيما يتعلق بالعديد من الوظائف المحلية ،

توافق مع مرور و انتهاء الانتخابات الرئاسية في تشرين الثاني من عام ٢٠٠٤ ، قبل البدء بإعلان الأخبار الجيدة و السيئة لأعضاء الكونغرس المنتخبين و للمواطنين الذين يمثلونهم. على صعيد الفلسفة العامة لإعادة البناء هذه و على غرار من الجهد الذي بوشر به خارج الولايات المتحدة ، البنتاغون يسعى لإغلاق أو تقليص ٦٢ قاعدة كبيرة و ٨٠٠ تجهيز ملحق بها ، بهدف إقامة قواعد أقل لكنها أكثر أهمية وفعالية. إن قائمة " إعادة التخطيط و الإغلاق " ، و التي لمرة واحدة صدّق عليها من قبل الرئيس بوش قبل نهاية ٢٠٠٥ ، ستكون إجباريا خاضعة للكونغرس ، من دون أية إمكانية في التغيير.

في أوربا ،الانتشار العسكري الأمريكي مازال يستجيب لمنطق الحرب الباردة مع شبكة من القواعد العسكرية في المملكة المتحدة ، ألمانيا و إيطاليا ، مستندا على تحالف مع حلف " الناتو " ، من أجل مواجهة التهديد السوفييتي . في آسيا ، منذ قدوم الصين الشيوعية في عام ١٩٤٩ و الحرب الكورية في عام ١٩٥٣ ، القوات الأمريكية كانت مرابطة في كوريا الجنوبية ، من أجل مواجهة اقتحام مفاجئ من قبل كوريا الشمالية ، أو من اليابان. في هذا البلد الحضور الأمريكي مؤرخ منذ عام ١٩٤٥ ، و ذلك بعد سقوط اليابان و هزيمتها في الحرب العالمية الثانية ، و لكن في نفس الوقت سمح بحماية أمن اليابان ،و مشاركا في سياسة المنع من امتداد الشيوعية في آسيا. أما بالنسبة للقواعد في منطقة الخليج العربي و المحيط الهندي ، وجدت من أجل وظيفة حماية المخزون البترولي للولايات المتحدة.

و لكن قدرة قوات الردع أو التدخل السريع الأمريكية تستند على قوات ميدانية ثقيلة، و الانتقال البطيء ، من أجل مواجهة التهديدات الإقليمية المعروفة سابقا. حرب الخليج الأولى احتاجت ستة أشهر من التحضير. من الآن فصاعدا التهديد قد تغير، لا سيما منذ ١١ أيلول في ٢٠٠١. الولايات المتحدة عليها بالتأكيد أن تحافظ على مواقعها لأنها في مواجهة إرهاب متحرك، و لكن أيضا الاقتراب من بؤر التوتر و أن تكون أقل سكونا و أكثر حركة. لكن تنقل القواعد العسكرية يكلّف كثيرا و يأخذ وقتا طويلا.

بشكل كلي ، ووفق البنتاغون في عام ٢٠٠١ ، الولايات المتحدة امتلكت تجهيزات وقواعد عسكرية في ٣٨ بلدا و إقليما في الخارج. لكن هذا الرقم سيكون ٤٤ إذا حسبناه مع الأقاليم الأمريكية خارج الخمسين دولة التي تشكل دول الاتحاد الأمريكي ، وهذا العدد وفقا لإحصائيات وزارة الدفاع الأمريكية في عام ٢٠٠١ .

و إذا وضعنا في الحساب القوات الأمريكية المتمركزة منذ ١١ أيلول ضمن نطاق العمليات في أفغانستان و في العراق، الولايات المتحدة ستكون من الآن فصاعدا حاضرة عسكريا في ٥٩ بلدا و إقليما. بالإضافة لذلك ، الولايات المتحدة تمتلك وفق البنتاغون اتفاقيات عسكرية موقعة أو ستوقع من أجل إقامة قواعد

عسكرية مع ٩٣ بلدا ، لا سيما في أفريقيا. فإذا كان هناك تقليصا بحجم القوات المنتشرة من حيث العدد ، فإن إعادة الانتشار هذه لم تنتظر اعتداءات ١١ أيلول و الحرب على العراق من أجل أن تبدأ. في الأيام التي سبقت ١١ أيلول و دائما وفق البنتاغون ، العسكريون الأمريكيون كانوا حاضرين في درجات مختلفة في أكثر من ١٠٠ دولة و إقليم.

الدور الجديد لحلف " الناتو ".

في أوربا ،أكثر من ١١٠٠٠٠ جندي أمريكي مازالوا حاضرين ، في بداية عام ٢٠٠٠ ، ٧٠٠٠٠ منهم كانوا في ألمانيا ، و قاعدة " رامستين " تضم لوحدها فقط ٣٤٠٠٠ جندي ، شخص ، ومعهم العائلات. هؤلاء يشكلون أكبر مجتمع " عسكري " أمريكي خارج الولايات المتحدة. و بسبب أهميتها ، هذه القاعدة يجب أن تبقى من الناحية " العملاتية " تحت قيادة حلف الناتو. أما فيما يتعلق بقاعدة " ويسبادن " ، فهي تضم ١٨٠٠٠ جندي من فرقة المشاة الأولى. ابتداء من عام ٢٠٠٦ ، فرقتان أمريكيتان، أو ما يعادل ٣٠٠٠٠ إنسان ، سيتركون ألمانيا. مع الوقت ، الحضور الأمريكي يجب أن يعود إلى حوالي ١٠٠٠٠ إنسان، مشكلا من فرق للتدخل السريع مرافقا له العربات المدرعة.

إذا أرادت الولايات المتحدة تقسيم هذه الوحدات ، فإنه عليها أيضا أن تنشر منها في أوربا الشرقية ، حيث الدول الجديدة الأعضاء في حلف الناتو تبدي الرقة تجاه واشنطن من أجل استقبال قواعدها العسكرية.
بولونيا ، هنغاريا ،رومانيا و بلغاريا ، هذه الدول وقعت مع إدارة بوش اتفاقيات تسمح بافتتاح هذه القواعد العسكرية. في منتصف تشرين الثاني ٢٠٠٥ ، رومانيا و الولايات المتحدة أوجدوا اتفاقية لإقامة قواعد عسكرية على ضفاف البحر الأسود. ثلاثة أماكن مقترحة : " باباداج " بالقرب من دلتا نهر الدانوب، "كونستانزا " على البحر الأسود ، و " فيتيستي " على بعد ٢٠٠ كيلومتر شرقي بوخارست.

بعد انضمام دول البلطيق في عام ٢٠٠٤ ، فإن الموجة القادمة من توسيع " الناتو " يمكن أن تضم دولتين: جورجيا و أوكرانيا ، دولتان مهمتان جدا في عملية عبور و تصدير البترول باتجاه أوربا و الولايات المتحدة . أسعار اليد العاملة في بلدان أوربا الشرقية هي أقل ارتفاعا بكثير من ألمانيا ، و الرأي العام فيها أقل عداوة و هي أقرب بكثير إلى مسرح العمليات في الشرق الأوسط و بالجوار من روسيا ، حول البحر الأسود ، في القوقاز و في آسيا الوسطى. هذه الاتفاقيات يمكن أن تخف و تتقلص مع الوقت الطويل إذا تم إنشاء قوة دفاعية أوربية مستقلة ، ولكن هذا لم يصبح مقترحا حتى الآن.

المملكة المتحدة لم يتم توفيرها من خلال هذه المناورات الكبيرة. القاذفة العملاقة للقوات الجوية الأمريكية المتمركزة في بريطانيا عليها أن تلتحق بالأسطول السادس الأمريكي في البحر المتوسط في منطقة "نابليس" . هذه المدينة ستصبح كذلك المركز العسكري الأول للولايات المتحدة في أوربا. أيضا إيطاليا تضم على أراضيها قواعد عسكرية أمريكية في " كامب داربي " بين مدينتي " ليفورن " و " بيز ". و فيها أيضا أكبر مخزن عسكري لوجستي وهو الأكبر من نوعه في العالم ، وهو يلعب الآن دورا محوريا في تموين القوات الأمريكية في العراق. شبه الجزيرة الإيطالية و جزرها ، هي مأوى للعديد من القواعد الأمريكية ، لا سيما القاعدة الجوية الشهيرة " أفيانو "في شمال البلاد في منطقة " فريول ". إنها القاعدة الأمريكية الثانية في الأهمية في أوربا بعد" رامستين ".

على بعد عشرات الكيلومترات من " أفيانو " ، " فيسينزا " وفي منطقة " فينيتي " ، نجد القاعدة "معسكر إيديرل " وهي قاعدة أخرى كبيرة جدا و التي تأوي القوات الخاصة من الفرقة ١٧٣ للقوات الجوية الأمريكية. هذه الوحدات عملت في أفغانستان و في العراق . في العراق ، إنها عملت بشكل خاص في حماية الأماكن البترولية في المنطقة الكردية ، قبل أن تتغير هذه الأماكن إلى حماية خاصة . هذه القواعد، كما غيرها في إيطاليا ، تم إنشاؤها في ١٩٤٧ ، من أجل مواجهة القوى الموقعة على اتفاقية " فرساي " في أوربا. اليوم ، هي تشارك في العمل من إيطاليا شكلا من أشكال حاملات الطائرات الأمريكية على طريق البترول ، بالقرب من آبار الهيدروكربور من المغرب إلى الشرق الأوسط.

إن أوربا ليست خطا للمواجهة مع الولايات المتحدة ، ولكن هي قاعدة خلفية لها ، مركز أو مستودع للمساعدات اللوجستية .ضمن هذا السياق و المعطى الأوربي الجديد ، إيطاليا هي المستفيد الأكبر من إعادة الانتشار العسكري الأمريكي في أوربا ، على الخلاف من ألمانيا . هذا الجانب من غير أدنى شكل ليس بالغريب عن سياسة " اللحاق" الغير مشروطة لرئيس مجلس الوزراء الإيطالي "سيلفيو بيرلسكوني " ، منذ بداية الحرب في العراق و رغم بعض الأصوات التي صوت ضد ذلك.السبب الآخر لهذه المساندة الغير مشروطة ، هو عندما نعرف المصالح البترولية في العراق للشركة الإيطالية " إي. إن .أي" ، و التي مازالت الدولة الإيطالية تحتفظ بحوالي ٣٠ % منها ، و التي أيضا بدأت بالظهور فقط منذ عام ٢٠٠٥ كذلك، في تحقيق دقيق و موثق [" باسم البترول "، تحقيق قامت به " راي نيوز ٢٤" تم عبر الصحفي " سيغفريدو رانوسسي" و أذيع في ١٣ أيار، هذه القناة بالطبع لا تتبع للإمبراطورية الإعلامية التي يقودها " سيلفيو بيرلسكوني] ، صور ، خرائط ، مقابلات ووثائق للاستناد عليها ، هذا البرنامج يظهر أن خلف الأسباب الإنسانية و خلف حماية التراث العراقي من الآثار كان هناك هدف آخر وهو

حضور ٣٠٠٠ جندي إيطالي مع قوات التحالف في عملية " أنتيك بابليون " أو بابل القديمة ، حكومة بيرلسكوني كانت تهدف لتأمين المخزونات البترولية الإيطالية. ضمن هذا الربورتاج ، " بينيتو لي فيني " وهو مدير سابق للشركة التي أشرنا لها سابقا " إي. إن .أي" ، يؤكد أن هذه الشركة البترولية بالتعاون مع الشركة الإسبانية " جنول ريبسول " حصلت تماما في عام ١٩٩٧ على موافقة صدام حسين و الإدارة العراقية من أجل الاستكشاف و التنقيب في آبار عراقية هامة في منطقة " الناصرية "، مع احتياطات تقدر ما بين ٢،٥ و ٤ مليار برميل من البترول الخام. و بشكل غريب ، و بالتحديد في هذا الإقليم أن الفرق العسكرية الإيطالية هي موجودة على الأرض. فهي تقوم بحماية عملية التكرير التي تجري في هذه المنطقة.

تقرير من ١٩ صفحة ، والتي منها ١٥ صفحة مخصصة للبترول ، تم وضعه من قبل " غويسيب كاسانو"، و هو أستاذ الإحصاء الاقتصادي في جامعة " تيرانو "، بطلب من الوزير الإيطالي للنشاطات الإنتاجية و من ثم انتهى قبل اجتياح العراق في نيسان ٢٠٠٣ ، يفصل أهمية المصالح الإيطالية في العراق و يقدر الجانب البترولي بحوالي ٣٠٠ مليار دولار. " هذه المصالح الوطنية العقلانية " ، من غير أن تعرّف بوضوح ، استحضرت من قبل وزير خارجية إيطالية " فرانكو فراتيني " [من الآن فصاعدا نائب رئيس " لجنة باروسو " و مفوض أوربي للعدل و الحريات و الأمن] . تم وضع هذا التقرير من أجل طمأنة الناخبين الإيطاليين قبل موعد التصويت على تمديد الحضور العسكري الإيطالي في العراق.

للعودة إلى إعادة الانتشار العسكرية الأمريكي في أوربا و دائما في علاقة أقل أو أكثر ارتباطا بالعراق ، إسبانيا ، العضو الآخر في " الناتو " ، ستستطيع رؤية تجمع على أرضها ، مجموعة القوات الخاصة الأمريكية المتواجدة في أوربا ، والمنقسمة حاليا بين ألمانيا، بريطانيا و إيطاليا . سنرى المكافأة التي سيحصل عليها " جوزيه ماريا أزنار " رئيس الحزب الشعبي الإسباني و رئيس الوزراء الإسباني السابق من خلال دخوله بالحرب إلى جانب الولايات المتحدة في العراق ، هذا الدخول المعلن في الحرب جاء في القمة الشهيرة جدا إعلاميا " سوميه دي أسورز " في ١٦ أيار ٢٠٠٣ . هذه القمة نظمت من قبل " جوزيه مانويل دورانو باروزو " و كان وقتئذ رئيس وزراء البرتغال ،و قد جمعت في صورتها التذكارية ، رئيس وزراء البرتغال المذكور، جورج بوش ، توني بلير ، جوزيه ماريا أزنار ، في لحظة حيث الولايات المتحدة كان لها صعوبات كبيرة في الحصول على مساندة لمشروعها بإصدار قرار من الأمم المتحدة من أجل اجتياح العراق ، هذه القمة كرّست الانقسام الأوربي . لقد كانت بالنسبة لرئيس وزراء إسبانيا ، وسيلة لإعادة إعطاء إسبانيا موقعا و مكانة دولية كانت قد اختفت منذ أكثر من قرن ، من غير أن ننسى مصالحه البترولية في العراق عبر شركة " ريبسول " المذكورة آنفا.

نستطيع أن نكمل تعداد الحضور العسكري الأمريكي في أوربا " المتوسطية " ، ذاكرين القواعد البحرية البريطانية المفتوحة بشكل كبير للمارينز الأمريكي في جزيرة قبرص و " جيبرالتار " ، و اللتان تشاركان أيضا في العمل من البحر المتوسط مركزا محميا للأسطول السادس الأمريكي.

" الشرق الأوسط الكبير " .

في الشرق الأوسط ، أثناء حرب عام ١٩٩١ ضد العراق ، حوالي ١٠٠٠٠ جندي أمريكي نشروا في خمسة قواعد في العربية السعودية . قاعدة " الأمير سلطان " و قد ساعدت بشكل خاص مركز القيادة من أجل العمليات الجوية. ولكن منذ ١١ أيلول ، الولايات المتحدة فهمت أنها لا تستطيع أن تبقى ، و فقط بعض المئات بقوا في " الظهران " من أجل رعاية ومتابعة التجهيزات الجوية للقوات الجوية الأمريكية المؤسسة هناك بين عامي ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ ، أثناء التحضير لحرب الخليج الأولى. هذه القاعدة للمساندة الجوية ، تقع بالقرب من آبار البترول في العربية السعودية ، تبقى أساسية بالنسبة للمستقبل ، مكملة للأسطول الخامس العملاق في الخليج العربي و بالقرب من السواحل الإيرانية. لأنه بالنسبة لواشنطن، كان من الواجب ترك السعودية عسكريا ، منذ أن توقفت أن تكون حليفا ضعيفا للولايات المتحدة. من وقتها ، البنتاغون فضّل بقاء قاعدته لقيادة العمليات في العراق ، في قطر ، بالقرب من مكان متقدم للأسطول الخامس في البحرين. هذان البلدان ، مع المساندة اللوجستية للكويت حيث يتمركز حوالي ٣٠٠٠٠ عسكري أمريكي ، يأويان القيادة العملاتية لما يدعى " سونتكوم " حيث عليه تستند أجندة كل الأعمال العسكرية للولايات المتحدة في هذه المنطقة. إن قطاع مسؤولية " سونتكوم " يمتد من كينيا إلى كازخستان. إنه يغطي ٢٥ بلدا من إفريقيا الشمالية و الشرقية ، الشرق الأوسط و أسيا الوسطى. هذه المنطقة مقسمة إلى خمس قطاعات ، و منها واحد يغطي إيران ، باكستان و أفغانستان.

من أجل الفهم الجيد للانتشار الاستراتيجي للولايات المتحدة ، يجب التوقف لحظة مع تنظيم القوات المحاربة الأمريكية ، و التي تعتمد من الآن فصاعدا ، من أجل توظيفها العملاتي ، على تسع قيادات كبيرة رئيسة :

خمسة منها موزعة جغرافيا :

ـ **القيادة الشمالية** : تم إنشاؤها في ١ تشرين أول ٢٠٠٢ ، بعد ١١ أيلول ٢٠٠١ . مقرها العام يقع في كولورادو سبرينغ في ولاية كولورادو . مكلفة بالأمن و الدفاع الجوي ، البحري و الأرضي للولايات المتحدة الأمريكية. منطقتها التابعة لمسؤولياتها تغطي كل أمريكيا الشمالية " كندا ، الولايات المتحدة ، المكسيك " .

ـ **القيادة الجنوبية** : أنشأت في تشرين الثاني ١٩٤٧ . مسؤولة عن العمليات العسكرية في منطقة النصف الجنوبي من الأمريكيتين ، تتمركز في القاعدة الجوية بمنطقة " ماك ديل " في فلوريدا. هذا النصف الذي تغطيه يصل إلى ٣٢ بلدا.

ـ **قيادة الباسيفيك** : " باكوم " أنشأت في كانون الثاني من عام ١٩٤٧ . تتمركز في " هونولولو" . منطقة المسؤولية التي تخصها تغطي ١٦٩ مليون كيلومتر مربع و ٦٠ % من سكان العالم. تمتد من منطقة "أركتيك " في " أنتاركتيك " ، من الساحل الغربي للولايات المتحدة إلى السواحل الشرقية لأفريقيا ، تغطي الصين ، الهند و اليابان.

ـ **القيادة الوسطى** : " سونتكوم " أنشأت في كانون الثاني من عام ١٩٨٣. تتمركز أيضا في القاعدة الجوية " ماك ديل " في فلوريدا. تمتد من القرن الأفريقي حتى تخوم آسيا الوسطى و تغطي ٢٥ بلدا. إنها القيادة الوسطى التي كانت مكلفة إلى حد كبير بالعمليات في أفغانستان عام ٢٠٠٢ كما في العراق عام ٢٠٠٣ . هيكلها القيادة العملاتية ترك العربية السعودية من أجل التمركز في قطر ، حول قاعدة " العبيد " و فيها حوالي ٢٠٠٠٠ جندي أمريكي.

ـ **القيادة الأوربية** : " أوكوم " أنشأت في عام ١٩٥١. إنها تغطي جزئيا أوربا الغربية و منذ نهاية الحرب الباردة ، تمتد إلى ٩٣ بلدا، من " غرون لاند " إلى أفريقيا الجنوبية و ايرلندا حتى روسيا ، إسرائيل ، لبنان، سوريا أيضا هي تابعة لتغطية هذه القيادة. مركزها في ألمانيا في " شتوتغارت " . رئيسها هو أيضا رئيس قوات التحالف في أوربا أو " الناتو " .

أربع قيادات موحّدة وفق و موزعة وظيفيا :

ـ **القيادة الإستراتيجية** : أنشأت في عام ١٩٤٦ . و قد تحولت بشكل جذري بعد الحرب الباردة ، لا سيما عند مراجعة " المخطط القيادي الموحد " لعام ٢٠٠١ ، عندما تقرر دمج القيادات القديمة " الاستراتيجية و الحيوية " . إنها مكلفة ، بالإضافة للقوة النووية الأمريكية ، بالعمليات العسكرية الفضائية و كل العمليات التي لها علاقة " بحرب المعلومات " . تتمركز في قاعدة " أوفوت " في " نيبراسكا ".

ـ **قيادة النقل** : أنشأت في نيسان عام ١٩٨٧ . تضم كل وسائل النقل الجوي و البحري العسكري. الولايات المتحدة ، في الواقع ، محاطة بالمحيطات و القوى التي تنشرها في البحار يجب أن تستقبل التعزيزات بالإنسان و العتاد في ظروف العمليات العسكرية واسعة النطاق. تتمركز في القاعدة الجوية " سكوت " في منطقة " إللينواز ".

ـ **قيادة العمليات الخاصة** : تضم كل القوات الخاصة الأمريكية و هي حوالي ٤٠٠٠٠ شخص. تتمركز في القاعدة الجوية " ماك ديك " في فلوريدا.

ـ **قيادة قوات الاتصال** : أنشأت في تشرين الأول من عام ١٩٩٩ . تتمركز في " نورفولك " في ولاية فيرجينيا. مهمتها هي تسهيل تنقلات و تحركات القوات المسلحة الأمريكية ، تجريب المفاهيم الجديدة، التدريب بين وحدات الجيش و على العمليات المشتركة بين وحدات الجيش الأمريكي نفسها و مع القوات الحليفة.

الولايات المتحدة تستعمل إذا ومن أجل تغطية الشرق الأوسط الكبير، " قيادة أوربا " أو " أوكوم" المتمركزة في " شتوتغارت " و القيادة المركزية " سونتكوم " ، التي تغطي أيضا أفريقيا الشمالية. إذا "سونتكوم " تبقي يدها العليا على الدول البترولية في العالم الإسلامي و الطرق الرئيسة لسير البترول و الغاز من هذه المنطقة.

في عام ٢٠٠٣ ، مع ذلك إنها " أوكوم " التي بحثت الوسائل لإقامة قواعد عسكرية في المغرب، كما يشير لنا تقرير لمؤسسة " إريتاج فونديشن " من واشنطن ، و الذي حدد البلدين المستهدفين كأولوية : المغرب و تونس. هذا التقرير يؤكد كذلك إعادة التنظيم الجزئي للقيادة العسكرية نفسها ، بالاتصال و التخطيط مع إعادة الانتشار الاستراتيجي للقوات الأمريكية. هذه الأخيرة تمت متابعتها ، في شرق و شمال الشرق الأوسط ، منذ التدخل في أفغانستان في ٢٠٠١ . الوجود العسكري الأمريكي ازداد في منطقة القوقاز في جورجيا ، و في جمهوريات آسيا الوسطى ، أوزباكستان ، تاجكستان و قرغيزستان. هذا الوجود يسمح استيعاب و احتواء عدم الاستقرار الإسلاموي ومراقبة مواقع البترول التي في حالة البناء. قرغيزستان تشكل سابقا المأوى الخاص على أرضها لقاعدة عسكرية أمريكية في مطار " ماناس " ، متمركزة على بعد ثلاثين كيلومتر من شمال العاصمة " بيشكيك " ، و أخرى روسية في مدينة " كانت " ، على بعد عشرين كيلو متر من شرقي العاصمة. هاتان القاعدتان ، منفصلتان عن بعضهما بمسافة ثلاثين كيلومتر فقط ، تشكلان المكان الأكثر قربا من التواجد الأمريكي / الروسي على الصعيد العالمي.

بما أن الوجود الأمريكي امتد إلى قرغيزستان ، فإن هذه الدولة تحصل على ٧٠٠٠ دولار على كل طائرة أمريكية تقلع من القاعدة العسكرية في " ماناس ". و السؤال ، هل الحضور الأمريكي في هذا الإقليم هو مستمر ؟ سنعود له بشكل أكثر تفصيل عندما نتحدث عن آسيا الوسطى.

الشرق الأقصى .

أكثر شرقا ، في الشرق الأقصى ، الولايات المتحدة ليس لديها في كوريا الجنوبية ، منذ بداية ٢٠٠٥ ، إلا ٣١٠٠٠ جندي. فكوريا الشمالية تبقى دائما عدوا محتملا و كامنا ، لكن القوات الأمريكية لا تضمن، في هذه المنطقة ، إلا دورا كحرس للحدود. قريبا ، ثلث القوات الأمريكية يجب عليه أن يترك كوريا الجنوبية، بعد ٤٥٠٠ جندي انتشروا سابقا في العراق عام ٢٠٠٤ ، من أجل مواجهة المشاكل أمام البنتاغون. مع الوقت ، و لأن كوريا الجنوبية لديها حالة " الافتخار الوطني " ، القوات الأمريكية في هذا البلد يجب أن تنخفض إلى حوالي ١٠٠٠٠ شخص من الآن إلى عشر سنين ، بعد الاتفاقيات التي تم توقيعها بين واشنطن و سيؤل .

في اليابان ، منذ الاتفاقية الأمريكية / اليابانية عام ١٩٦٠ ، الولايات المتحدة تبقي على ٥٣٠٠٠ شخص ، منتشرة على ٩١ مكان عسكري موزعة بين جزيرة " هونشو " ، حيث يوجد الأسطول السابع الأمريكي ، إلى " يوكوسوكا " ، جزر " كيوشو " و أوكيناوا ، حيث يتمركز ٣٠٠٠٠ جندي ، أو ٦٠ % من القوات الأمريكية في اليابان. التكلفة الكلية لهذا الوجود ، تقريبا ٧ مليار دولار في السنة ،ويغطى منه ٦٠ % من قبل الميزانية اليابانية . لكن المحادثات السياسية بين اليابان و الولايات المتحدة تهدف بنفس الوقت إلى القدر الذي يمكن أن تنخفض إليه القوات الأمريكية و إلى مسألة المخزون الأمريكي النووي هناك.

من الآن إلى ٢٠١١ ، ٧٠٠٠ متمركزون في اليابان سينتشرون في القاعدة الأمريكية في " غواما "، لأجل تقوية الموقع المتقدم هناك للولايات المتحدة في جنوب شرق آسيا. تتمركز على بعد ٢٠٠٠ كيلومتر من شرقي الفيلبين ، " غواما " هب من أهم القواعد العسكرية الاستراتيجية للولايات المتحدة في المحيط الباسيفيكي و دورها هناك ستتم تقويته وتدعيمه.

في ٢٩ تشرين أول ٢٠٠٥ ، في واشنطن ، رؤساء الدبلوماسية و المسؤولون عن الدفاع في البلدين وقعوا اتفاقا بالإنابة حول إعادة انتشار القوات الأمريكية المتمركزة في أرخبيل " نيبون " و حول تعاون هذه القوات مع القوات اليابانية للدفاع المشترك . طوكيو أعطت من جهة أخرى موافقتها من أجل تكثيف التعاون حول الدفاع الصاروخي المشترك ، موافقة على النشر فوق أراضيها قوة رادارية أمريكية ضد الصواريخ ، موجهة لمتابعة خطوط سير و أهداف الصواريخ البالستية العابرة للقارات . البلدان مقتنعان أيضا بتقارب مراكز القيادات الأمريكية و اليابانية ، و المتمركزتان كلاهما في قاعدة " يوكوتا "، لأجل تقاسم المعلومات العسكرية في وقتها وبسرعة. التكاليف المحدثة بسبب أغلب التغيرات ، و من بينها

تجهيز البنية التحتية في " غواما " من أجل القدرة على استيعاب المارينز الياباني من " أوكيناوا " ، كلها على نفقة طوكيو.

إننا نرى أيضا في آسيا جنوب / شرق عودة مدهشة للتاريخ . " هانوي " ستكون في الواقع في مفاوضات مع واشنطن من إعادة تأجير للولايات المتحدة القاعدة العسكرية القديمة " كامب رانه "، و التي تركها الأسطول الروسي في الباسيفيك إجباريا في حزيران ٢٠٠٣ . هذا الموقع سيسمح للولايات المتحدة بوضع رجل في بحر " الصين ميريديونال "، في منطقة ، حيث النزاع البحري بين البلاد المطلة على هذا البحر من أجل استحواذ وملكية الاحتياطي البترولي و الغازي هناك كان قد نشب سابقا.

نفس القضية في الفيلبين كما رأيناها ، و حاليا مانيلا و واشنطن هما في محادثات من أجل إعادة تمركز القوات الأمريكية . إعادة تمركز أمريكي في الفيلبين سيسمح أيضا بصراع أفضل مع المجموعات الإرهابية لجماعة " أبي سياف " و بتقوية موقع القوات الأمريكية في الخاصرة الجنوبية للصين.
في إقليم الباسيفيك ، مجموعة جوية / بحرية ستترك " سان دييجو "، في كاليفورنيا، من أجل أن تأتي للتمركز في " هانوي ". جزء من الأسطول السابع سيتمركز أيضا في جزيرة " غوام ". هذا الموقع الجديد سيمركز الأسطول الأمريكي في الباسيفيك على أقل مسافة من آسيا ، المحيط الهندي ،و المهبط العسكري الدائم في " دييجو غارسيا " يتجه نحو الشرق الأوسط.

هذه الانتشارات العسكرية الجديدة ستكون في معظمها متحققة في عام ٢٠٠٨ ، هذا يعني في نهاية فترة حكم إدارة الرئيس جورج بوش . هذه الشكل و الوجه الجديد يهدف لمواضيع عدة . استجابة للتهديد الإرهابي ، حيث يهدف إلى إعادة تمركز متقدمة من أجل تحسين عملية التدخل السريع. و لكن من أجل السرعة الأكثر يجب أن يكون هناك خفة أكثر، من هنا هذا المنطق في جسم منتشر و أكثر حركة. ولكن أيضا التمركز المتقدم يخدم المصالح العسكرية للولايات المتحدة ، يسمح لهم في التدخل و التجهيز على صعيد أوربا و آسيا ، و يقتربون بقواتهم من مسرحيات العمليات في الشرق ، آسيا و حتى أفريقيا.

قواعد عسكرية صغيرة مع بعض المئات من الجنود انتشرت أيضا في شريط الساحلي السوداني و سواحل غانا ، خليج غانا حيث سفن الأسطول الثاني الأمريكي تتقاطع في هذا الخليج.

من الآن فصاعدا ، مع الصراع ضد الإرهاب ، الولايات المتحدة لديها بشكل أكثر قواعد جوية و بحرية موروثة من الحرب الباردة ، و المواقع المتقدمة بالقرب من " تقريبا " جميع آبار البترول و الغاز . ليدها أيضا نقاط ارتكاز استراتيجية على الطرق الدولية للبترول، تقريبا في مكان في العالم أيضا. الولايات المتحدة تعرف بشكل جيد أن أمن مخزونها البترولي لعشرات السنين القادمة ، ستجبرها للوجود في كل مكان و في الشرق الأوسط من بين هذه الأمكنة. هذا الإقليم ، و الذي سيكون جوهريا و أساسيا بالنسبة لجميع المستهلكين الكبار للبترول ،هو موضوعا لانتباه خاص من قبل واشنطن . و لكن قبل أن نحلل حالة الشرق الأوسط ، بحر قزوين و آسيا الوسطى ، ثلاثة مناطق حسّاسة و التي تشكل قطاعا بيضويا استراتيجيا على الصعيد العالمي بالنسبة للهيدروكربور ، سنحلل قبل ذلك منطقة " حوض الأطلسي ".
سندرس بشكل متعاقب حالة وظرف البلاد الرئيسة المنتجة في الأمريكيتين و أفريقيا ، هذه الأخيرة مرشحة لتأمين ٢٥ % من المستوردات البترولية الأمريكية في أفق عام ٢٠١٥ .

الولايات المتحدة في فضائها الوطني.

إذا الولايات المتحدة تجرب جيدا، الوضع على القدم، استراتيجية عالمية للبترول و الغاز ،فأن هذه الإستراتيجية أولا ، وقبل كل شيء ، هي لتمديد و استمرار سياستها الداخلية ضمن هذا المجال. ليس المقصود هنا هو تحليل شامل لحالة الطاقة في الولايات المتحدة ، ولكن لإعطاء رؤية عامة ،مكملة لما قلناه عن الموضوع في مكان آخر.

إذا الولايات المتحدة كانت المستهلكة الأولى للطاقة في العالم ، فهي ليس المنتج الأول . هذه السنوات الأخيرة ، استهلاك الطاقة في الولايات المتحدة استقر وسطيا إلى حوالي ٨٤ % من مجمل الطاقة : ٣٨% بترول ، ٢٣ % غاز ، و ٢٢،٥ % فحم. الطاقة النووية تشكل ٨،٥ % و الطاقة المتجددة بما فيها " الهيدرو ـ كهربائية " حوالي ٦ %. في عام ٢٠٠٠ ، استهلاك الطاقة الكامل في الولايات المتحدة بلغ ٩٨،٩ مليون ترليون من " بي . تي . يو " و هي [الوحدة الحرارية البريطانية] و ٩٧،٥ مليون "بي.تي.يو " في عام ٢٠٠٢ .

الاحتياطات و الإنتاج البترولي في الولايات المتحدة .

على صعيد الإنتاج البترولي ، التراجع يمكن أن نعاينه منذ ١٩٨٦ . الولايات المتحدة شغلت المركز الثالث على الصعيد العالمي في عام ٢٠٠٣ ، مع ٧،٨ مليون برميل في اليوم " مع السوائل الأخرى المستخرجة" ، ولكن فقط ٥،٧ مليون برميل خام ، علما أنها تقترب عمليا من استهلاك ٢٠ مليون برميل بترول في اليوم. هذا الانخفاض في الإنتاج البترولي هو نفسه يأتي بعد الانخفاض في الاحتياطات. و وفق

صحيفة" أويل و غاز " الاحتياطات المكتشفة من البترول كانت في أول كانون الثاني ٢٠٠٥ حوالي ٢١،٩ مليار برميل بينما " ب . بي ستاتيستيكال ريفيو " في أيار ٢٠٠٥ قدرته بحوالي ٢٩،٩ مليار برميل في نهاية ٢٠٠٤ ، أو رقما قريبا من إحصائيات عام ١٩٩٤ . هذه الاحتياطات الشاطئية منها و البعيدة عن الشاطئ. مهما كان الرقم المعطى ، الاختلاف هو مرتبط بالنماذج الخاصة لحساب الاحتياطي الأمريكي، البلاد تشغل في ٢٠٠٤ المركز الحادي عشر على الصعيد العالمي بالنسبة للاحتياطي وذلك منذ ثلاثة أو أربعة أعوام فقط.

في عام ٢٠٠٤ ، حوالي 7, 20مليون برميل بترول في اليوم استهلكت في الولايات المتحدة كانت كما يلي: ٩،١ مليون برميل في اليوم بنزين ، ٤،١ مليون برميل في اليوم ديستيلات [أي الغازول و الفيول المنزلي]، ١،٣٦ مليون برميل في اليوم كيروسين للطائرات ، ٨٦٠٠٠٠ برميل في اليوم من الفيول الثقيل للمراكز الحرارية ، و ما تبقى استعمل من أجل أشياء أساسية تتعلق بالبتروكيماويات. مكملة أو مضافة لمستوى الإنتاج في عام ٢٠٠٤ ، نسبة الاحتياطي / المنتج ستثبت حتى ١١ عاما.

هذه الاحتياطات متمركزة بنسبة ٨٢ % في ثلاث ولايات : تكساس ٢٢ %، لويزيانا ٢٢ % ، ألاسكا ٢٠ % ، كاليفورنيا ١٨ %. عشرون ولاية أخرى تقتسم ما تبقى من الثروات البترولية الوطنية. الاحتياطات الغير شاطئية للولايات المتحدة تتمركز في أهمها على مساحات كبيرة من كاليفورنيا و في خليج المكسيك. في هذا الإقليم الأخير ، إنها الولايات " تكساس و لويزيانا " هي الأكثر أهمية. هذا الإقليم يشكل كذلك و لوحده ٢٥ % من إنتاج الولايات المتحدة و ٤٥ % من طاقة التكرير و التصفية.

إنه أيضا أمر جوهري في عملية استقبال المستوردات الخارجية البترولية و الغازية و من أجل نقل البترول الخام و المنتج مع بعض الأنابيب الأساسية التابعة للدولة و منها الأنابيب الشهيرة " كولونيال بيبلاين" الذي ينقل نماذج مختلفة من الإنتاج من ولاية " هيوستن " إلى ميناء نيويورك ، مقدما خدمة النقل أيضا لمعظم الولايات في الجانب الشرقي للولايات المتحدة.

في عام ٢٠٠٣ ، و هو عام الأعاصير الكبيرة المدمرة حول المناطق البترولية في الجنوب ، الإنتاج في الولايات الأساسية كان كما يلي : خليج المكسيك ١،٦ مليون برميل في اليوم ،تكساس ١،١ مليون برميل في اليوم ، ألاسكا ٩٤٩٠٠٠ برميل في اليوم ، كاليفورنيا ٦٨٣٠٠٠ برميل في اليوم ، لويزيانا ٢٤٤٠٠٠ برميل في اليوم ، أوكلاهوما ١٧٨٠٠٠ برميل في اليوم ، ويومينغ ١٤٣٠٠٠ برميل في اليوم . مع الأخذ بالحسبان لهذه الأرقام ، نفهم بشكل أفضل لماذا سعر البرميل تجاوز ٧٠ دولار في أسواق البترول، عندما

إعصار "كاترينا " و " ريتا " ضربا بقوة رهيبة خليج المكسيك و جنوب الولايات المتحدة، في البداية في شهر أيار ، ثم في سبتمبر ٢٠٠٥ .

ورغم قدراتها البترولية الكامنة و المهمة ، الولايات المتحدة ، من خلال استهلاكها الكبير، هي أكثر فأكثر تتبع و تعتمد دول العالم الأخرى من أجل مخزوناتها.

ضمن هذا السياق و المعطى ، و المتميز بزيادة التبعية المتنامية ، كل بئر ، متمركز على أرض الولايات المتحدة له أهميته. و هذا هو حال أكثر من ٥٠٠٠٠٠ بئر صغير جدا ، في غاية القدم و بعائد ضعيف جدا ، يصل إلى ١٠ برميل في اليوم. هذه الآبار متمركزة وكثيرة في غرب تكساس و بشكل جماعي مازالت تشكل شيئا على الصعيد الوطني حتى عام ١٩٩٨ ، تقريبا ٢٠ %من إنتاج الولايات المتحدة ، أو حجم المستوردات الأمريكية من الخام السعودي في ذلك الوقت. مع عائدات وصلت إلى اللاشيء عندما سعر البرميل وصل إلى عشر دولار، كما كان هذا الوضع في عام ١٩٩٨ ، هؤلاء المنتجين الصغار لم تتم حمايتهم من الإفلاس إلا من خلال تدخل إدارة الرئيس " بل كلينتون " وتحت ضغط الأعضاء المنتخبين من تكساس في الكونغرس. ٢٨ مليون من البراميل من الخام الأمريكي تم شراؤها إذا من أجل تعويم موجودات " ستراتيجي بتروليوم ريسيرف " . ارتفاع الأسعار الذي حصل وقتها ضمن بقاءها و معها عشرات الآلاف من الوظائف المرتبطة مباشرة بهذه الصناعات البترولية الصغيرة في تكساس. هذه الآبار التي لديها أسعار إنتاج هي الأغلى من نوعها في العالم ، تشكل اليوم إنتاجا حوالي ١،٥ مليون برميل في اليوم على مستوى كل الولايات المتحدة. إنها بالإضافة لذلك ضرورية من أجل التوازن السيسو- اقتصادي لولاية تكساس ،حتى في عام ٢٠٠٢ الإنتاج البترو- غازي لم يشكل إلا ٦ % من الإنتاج الداخلي في تكساس ، مقابل ١٩،٦ % في عام ١٩٨١ . مع مستوى الأسعار منذ ٢٠٠٤ ، هذه النسبة ، كما بقية الدخول المنخفضة ، ارتفعت بشكل واضح.

إننا نحسب أو نقرأ خطأ ، لا سيما في أوربا ، التوزع الهائل للفاعلين في العملية الإنتاجية في الولايات المتحدة . عندما نتحدث عن الشركات البترولية الأمريكية ، نفكر بالتأكيد بالشركات العملاقة و الكبيرة. نحن ننسى أنه حتى سنوات الثمانينات ، قبل الصدمة البترولية ١٩٨٥ ، ١٣٠٠٠ مشروعا يساهم رسميا في الإنتاج البترولي في الولايات المتحدة . منذ ذلك الوقت ، هذا الرقم قد انخفض بشكل كبير بسبب إغلاق الكثير من الآبار ، و انخفاض أسعار البترول الخام ، أصبحت المنافسة في البترول تصل على أدنى الأسعار. العديد من المنتجين الصغار للبترول وضعوا مفاتيحهم في أبوابها و تم الإغلاق ، آخرون باعوا إلى الشركات الكبيرة. لكن اليوم مازال ، عدد المنتجين الصغار المستقلين ، هؤلاء الذين ندعوهم في

تكساس " مامانس باباس " ، يعني المواطنين العاديين الذي يملكون بشكل بسيط بعض الآبار، هو عدد مهم جدا. و لكن فقط حوالي مائة شركة حقيقة يمكن أن ندعوها شركات بترولية إذا عدنا إلى المعايير الدولية ، و أيضا هناك قسمة موزعة بين الشركات الكبرى و الوسطى في الولايات المتحدة. الفارق هو هنا أيضا مهم بين هذه الأخيرة ، حيث العدد نقص أيضا بعد موجة جديدة من الاندماج. عائلة جورج بوش هي منحدرة من وسط الشركات الصغيرة في تكساس.

" أرستيك ناشيونال وايلدلايف ريفيوج " و فاتورة الطاقة .

إنه ضمن هذا السياق و المعطيات فيما يتعلق بالاحتياطات و الإنتاج المتراجعين ، ومن أجل عدم زيادة ، إلا حسب الحاجة ، التبعية البترولية للخارج بالنسبة للولايات المتحدة ، إدارة الرئيس بوش رغبت ، منذ فترة رئاسته الأولى ، توسيع الاستكشاف و التنقيب و الإنتاج البترولي إلى جزء من المنطقة الشهيرة " أرستيك ناشيونال وايلدلايف ريفيوج " [من مناطق القطب الشمالي خاصة بالأحياء البرية] وهي محمية طبيعية تتمركز في شمال / شرق ألاسكا و تم تصنيفها كمحمية منذ عام ١٩٦٠ .

هذا المشروع لم يستطع التحقق بسبب عدم وجود الأغلبية في مجلس الشيوخ ، لكن إدارة الرئيس جورج بوش عادت لطرح المشروع بعد انتخابات ٢٠٠٤ . استطاعت أن تحقق تبنيا لهذا المشروع ، مبدئيا، في مجلس الشيوخ ، في ١٥ آذار ٢٠٠٥ ، ٥١ صوتا مقابل ٤٩ ، وقد تم إصدار المشروع على صيغة قانون مالي ، وهذا ما أعاق الديمقراطيين في محاولتهم معارضة وتعطيل القانون و المشروع ، فوفق المعتاد و التقليدي من الناحية العملية فيما يتعلق بعملية " المنع البرلماني " لم يكن مسموحا بها فيما يتعلق بالميزانية. هذا المبدأ كان عليه بالمقابل أن يكون مؤكدا و مؤيدا ضمن نطاق مشروع القانون حول الطاقة أو " فاتورة الطاقة". في الأساس كما في الشكل ، أصرت إدارة الرئيس بوش على الاستكشاف في المنطقة المذكورة سابقا، و رغم التأثير السلبي الكبير فيما يتعلق بالضرر بالبيئة ، ولكن ربما كان الدافع هو الحالة الطارئة للولايات المتحدة فيما يتعلق بالبترول ، فهي تمتص تقريبا ٢٥ % من الإنتاج العالمي للبترول.

و لكن في النهاية ، " فاتورة الطاقة " التي تم تبنيها في ٢٨ و ٢٩ تموز ٢٠٠٥ ، ليس لديها الشيء الكثير من العلاقة مع الرؤية المطروحة مبدئيا ، هذه الرؤيا التي استردت معظم المقاييس المحتواة في" سياسة الطاقة الوطنية " التي أسست في أيار عام ٢٠٠١ . بالإضافة إلى قضية الاستكشاف و التنقيب في تلك المنطقة" المحمية الطبيعية في ألاسكا " و المشاكل التي رافقت طرح المشروع، فإن هناك صعوبات أخرى تتعلق برفض الشركات البترولية لعملية إزالة التلوث من المناطق التي تعمل بها و أنه على الدولة أن تتبنى عملية الإزالة هذه في كافة أرجاء الولايات المتحدة.

إضافة لهذه الاعتبارات المالية ، الصعوبة بالنسبة لإدارة الرئيس بوش في تمرير " فاتورة الطاقة " تبين أهمية العامل البيئي عند الكثيرين من الأمريكيين ، في نفس الوقت هناك صعوبة تواجه الإدارة و ممثلي الشعب الأمريكي في فرض إي نوع من تقليص و تخفيض استهلاك الطاقة على أبناء وطنهم. هذا التناقض وجد أيضا عند أعضاء مجلس الشيوخ ، حيث الانقسام بين مناصري و معارضي هذا المشروع لم يكن ظاهرا بين جمهوريين وديمقراطيين : أعضاء مجلس الشيوخ من الديمقراطيين عن منطقة ألاسكا أعلنوا "القبول" من أجل الاستفادة الاقتصادية التي ستأتي من الدولة ، بينما أعضاء من الجمهوريين من ولايات أخرى رفضوا المشروع ، بهدف إرضاء الجانب البيئي عند كتلتهم الانتخابية.

لكن هذا القانون حول الطاقة لامس كثيرا القضايا الحسّاسة عند جميع السياسيين : مساندة اللوبي البترولي عن طريق هذا المشروع ، شكوك الولايات فيما يتعلق بتمويل إزالة التلوث ، الالتزام فيما يتعلق بتقوية و صعود و بقوة الطاقة المتجددة ، مساندة مشبوهة أيضا فيما يتعلق بإطلاق البرنامج النووي ، عدم التوافق بين أعضاء مجلس الشيوخ و الكونغرس حول المقاييس الضريبية المرافقة ... من هنا غياب الاتفاق حول " فاتورة الطاقة " منذ أيار ٢٠٠١ و أيضا فيما يتعلق بمشروع " ديك تشيني "، رغم الحالة الطارئة.

في النهاية ، سيكون هناك حاجة إلى أكثر من أربع سنوات من أجل تبني المخطط الوطني للطاقة في الولايات المتحدة، و الذي مع ذلك شكل الأولوية الوحيدة لإدارة بوش عندما مباشرته وظيفته الرئاسية في ٢٠٠١ . هذا يبرهن أن الرئيس بوش،و حول العديد من القضايا الملامسة بشكل مباشر للأمريكيين ، لا يملك عمليا هامش المناورة يجعله يتصرف بحرية داخل الأغلبية الجمهورية في الكونغرس و مجلس الشيوخ، على الأقل حتى انتخابات نصف الفترة الرئاسية لبوش في تشرين الثاني ٢٠٠٦ .

فيما يتعلق بالطاقة ، مع الأخذ بالحسبان لمركزية المشكلة و مضاعفاتها ، المنتخبون كانوا تحت ضغط اللوبيات من بينها الأكثر قوة في الولايات المتحدة ، كل منهم يلعب دوره الخاص به ، من هنا الصعوبة أمام البرلمانيين أن يقفوا موقفا واضحا و متماسكا. هذا الوزن للوبيات يوضح في جزء كبير أن النص النهائي الذي تم تبنيه هو تسوية غير واضحة المعالم ،و التي تقدم الجزء الجميل لمختلف اللوبيات في مجال الطاقة، بدأت بالطاقة النووية و حيث كل واحد وضع مصالحه ، من غير أن يتم حل المشاكل الأساسية. الشركات في قطاع الطاقة تحصل رغم ذلك على ٨٥ مليار دولار في عملية تخفيض الضرائب و التهرب من الضريبة، و الإجبار فيما يتعلق بإزالة التلوث أو بالأمن البيئي يختفي عمليا في مقابل ترك مشروع استغلال البترول في ألاسكا.

بالتأكيد، هذه التسوية ليست على مستوى التحدي الذي أراد أن يبينه الرئيس بوش عندما دخل البيت الأبيض. لكن الصراع من أجل الوصول إلى الثروات الفيدرالية و انفتاح مشروع التنقيب في " ألاسكا" على الصناعة البترولية كان يجب أن يؤخذ بشكل منفصل من قبل المجموعة الممثلة للجمهوريين في الكونغرس.

بالنسبة للغاز ، الولايات المتحدة لم تستهلك ، إذا كنا نستطيع قوله ، إلا ٢٤،٣ من الإنتاج العالمي في عام ٢٠٠٣ ، ٢٤ % في ٢٠٠٤ ، علما أنها أنتجت ٣،٣ % في عام ٢٠٠٤ ، وفق منشورات ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ لمجلة " ستاتيستيكال ريفيو ". من ٦٤٦ مليار متر مكعب مستهلكة في ٢٠٠٤ في الولايات المتحدة ،١٢٠ مليار منها هي مستوردة ، و التي منها ٨٠ % من كندا. مع احتياطات مكتشفة حوالي ٥،٢٩ مليار مكعب ، بداية ٢٠٠٥ ، أو الاحتياطي السادس على المستوى العالمي ، الولايات المتحدة لا تملك مع ذلك سوى ٢،٩ % من الاحتياطي العالمي من الغاز. و من خلال استهلاكها ، هي بالمقابل ، بالنسبة للغاز ، في حالة ستترجم بوقت قصير بتبعية متزايدة للخارج.

الاحتياطات الكندية لا تمثل سوى ثلث الاحتياطي الأمريكي ، التبعية الأمريكية ستستند في المستقبل على بلدان أخرى ، من هنا تأتي أهمية تطوير حقول الغاز على المستوى العالمي في هذه السنوات الأخيرة من أجل الاستجابة لهذه الحاجات المستقبلية. في هذه السنوات الأخيرة ، الدول الرئيسة المصدرة للغاز نحو الولايات المتحدة كانت بشكل خاص " ترينيداد توباكو "، الجزائر و قطر. نيجيريا ستكون قريبا ضمن هذه الدول.

الولايات المتحدة تمتلك أيضا أكبر احتياطي في العالم من الفحم مع ٢٥،٤ % من الاحتياطي العالمي ، بنسبة بعيدة أمام روسيا ١٥،٩ % و الصين ١١،٦ %. إنه إذا من الممكن أن هذه الطاقة ستلعب مع الوقت دورا مغايرا أكثر قوة ، خاصة عندما يصبح الاستثمار في هذه الطاقة أقل ضررا على البيئة فيما يتعلق بغاز الكربون. بشكل عام وفيما يتعلق بالثروات الباطنية ، الولايات المتحدة في حالة مقلقة ، لكن غير فاقدة للأمل. تبعيتها " الهيدروكربورية " للخارج هي بالمقابل واضحة وصريحة و من هنا تأتي أهمية الاستراتيجية الأمريكية ، في كل مكان من العالم ، من أجل حماية و تأمين المخزونات من الطاقة.

الفصل الثالث

القارة الأمريكية .

مُصدّران أساسيان للولايات المتحدة .

بحكم قربها من السوق الضخم للولايات المتحدة و حاجاتها المتنامية من البترول الخام المستورد ، كندا كما المكسيك أصبحتا بحكم الواقع المصدران الأساسيان للولايات المتحدة.

كندا

في عام ٢٠٠٢ ، تقريبا نصف المستوردات الأمريكية من البترول أتت من القارة الأمريكية : من كندا ، المورّد الرئيسي لواشنطن ، من المكسيك و من فنزويلا. لكن الأمور لم تكن دائما كذلك. في عام ١٩٨٠ ، هذا الجزء من العالم لم يشكل سوى ٢٠ % من البترول المستهلك في الضفة الثانية للأطلسي. الحل الحالي يشكل مزايا عديدة : كندا هي شريك موثوق و جغرافيا قريب، تمتلك احتياطات هائلة ، لم تكتشف إلا بشكل قليل ، خاصة في " ألبيرتا " و في " نوفيل إيكوس ". وفق مجلة " أويل ـ غاز جورنال " ، كندا سيصبح لديها ١٧٨،٨ مليار برميل ، و هذا ما سيضعها في الترتيب الثاني العالمي بعد العربية السعودية . و لكن هذا الحجم منه ٩٥ % من الخام المشكل من الرمل الإسفلتي ، من هنا هناك نزاع حول ترتيبها التقليدي.

مجلة " ب. بي . ستاتيستيكال ريفيو " في أيار ٢٠٠٣ أعطت من جهتها لكندا ٦،٥ مليار برميل من الخام " الرمل الإسفلتي " الاحتياطي المكتشف ، هذا الرقم تم رفعه من قبل المجلة نفسها إلى ١٦،٨ مليار برميل في طبعتها في أيار ٢٠٠٥ . مهما كان مخرج هذا النزاع و الجدال ، إنه واضح أن كندا و بفضل رملها الإسفلتي ، و الذي هو تماما مستغل و قابل للاستثمار و بتكلفة هي شيئا فشيئا تصبح معقولة بسبب التقدم التقني ، ستصبح وحدا من أكبر الفاعلين في الكوكبة البترولية العالمية ، و ذلك في العشر سنوات القادمة .

في ٢٠٠٤ ، كندا أنتجت ٣،١ مليون برميل من الخام يوميا و سوائل أخرى و هذا يعني الترتيب الثامن عالميا ، وتستهلك منه ٢،٣ مليون برميل في اليوم ، و هو الاستهلاك السابع على المستوى العالمي. فيما يتعلق بالتصدير البترولي الكندي ، ٩٩ % منه اتجه نحو الولايات المتحدة. هذه الأخيرة حصلت من كندا في عام ٢٠٠٤ ، بشكل وسطي على ١،٦٢ مليون برميل في اليوم ، وهذا ما يجعل " أوتاوا " في راس

الدول الموردة للبترول للولايات المتحدة. سنرى فيما بعد أن هذه الاحتياطات الضخمة لن تترك الصين غير مكترثة بما يجري و أن الشركات الكندية تتوسع مستفيدة من هذا الوضع.

على صعيد الجانبين و ماعدا بعض الاختلافات التجارية ، كل شيء سيسير نحو الأفضل، إذا نزاع قديم حول الإبحار بين أكبر الأقاليم الجزيرية " من جزيرة " في شمال كندا لم يعترض البلدين. فمجددا ، إن رفض كندا في المشاركة المالية في مبادرة الدفاع الاستراتيجي " الدرع المضاد للصواريخ " ، برّد العلاقات بين البلدين. مع ذلك تبقى العلاقات جيدة ، من خلال التداخلات و التبادلات الكثيرة بين الجارين.

المكسيك

الآبار البترولية المكسيكية متمركزة في مناطق شاطئية و غير شاطئية في شمال شرق البلاد ، بالقرب من الحدود مع تكساس ، في المناطق غير الشاطئية أي في المركز ، على مستوى دولة " فيرا كروز "، و في الجنوب على طول خليج المكسيك. رؤية واشنطن ، مع ١٤،٨ مليار برميل من الخام الاحتياطي المكتشف و إنتاج في عام ٢٠٠٤ وصل إلى ٣،٨٢ مليون برميل يوميا ، المكسيك لا تستخرج ما يكفي من قدراتها فيما يتعلق بالثروات ، و هذا بسبب ضعف الاستثمار. في الواقع ، الشركة الوطنية " بيميكس "، و التي لديها منذ عام ١٩٣٨ ، الاحتكار وفقا للدستور لاستغلال الثروات ، الإنتاج ، النقل و التجارة في قطاع البترول في المكسيك و في بلد ليس لديه الوسائل للتطور الذاتي و تطوير ثرواته.

و لكن " الحزب الثوري المؤسساتي " المخلوع في عام ٢٠٠٠ من قبل " فيسينت فوكس " ، بعد ٣٥ سنة من السلطة ، قبل في النهاية أنه " كان من الأولوية بناء نموذج جديد من صناعة الطاقة ".[صحيفة اللومند الفرنسية ، ١١ آذار ٢٠٠٥]. هذا الموضوع لم يكن نهائيا مطروحا من قبل الرئيس " فوكس" بسبب الأغلبية في المجلس أو البرلمان.

رغم موقعها كخامس منتج و تاسع مصدر في السوق العالمية للبترول الخام ، المكسيك تستورد من الولايات المتحدة قسما كبيرا من البنزين المستهلك في البلاد. شركة " بيميكس " مخنوقة بسبب سحب الدولة الدائم لرأس مالها و الذي يغذي ثلث الميزانية الوطنية ، هي غير قادرة على تمويل تطويرها، كالاستثمار في آبار جديدة و بناء بنية تحتية للتكرير و التصفية. ليس هناك أدنى شك أن مسألة انفتاح السوق البترولي المكسيكي على الاستثمارات الأجنبية ، كان يجب أن يكون في موقع متميز على أجندة الزيارة التي قامت بها سكرتيرة الدولة للخارجية " كوندوليزا رايس " إلى مكسيكو، ١٠ آذار ٢٠٠٥ .

المكسيك هي في شكل منتظم من الثلاثة الأوائل المصدرين للبترول إلى الولايات المتحدة ، و " رايس " تريد أن تتأكد و تطمئن على مخزونات مستمرة و دائمة من قبل جارها المباشر. واشنطن تحرّض من جهة أخرى على خصخصة القطاع البترولي ضمن نطاق الاتفاقية التي تضمها مع كندا و المكسيك ، و التي تطمح إلى و ضع هارموني تشريعية للدول الأعضاء.

مصدر المستوردات البترولية الأمريكية في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ .

في عام ٢٠٠٤ ، و وفق " المركز الأمريكي للطاقة ، فنزويلا ، مع ١،٣ مليون برميل في اليوم ، انتقلت من الصف الثالث إلى الرابع بالنسبة للموردين للبترول الخام للولايات المتحدة و ذلك بعد كندا " ١،٦ " مليون برميل في اليوم، المكسيك " ١،٦ " مليون برميل في اليوم ، العربية السعودية " ٥،١ " مليون برميل في اليوم. تبقى مع ذلك أمام نيجيريا " ١،١ " مليون برميل في اليوم. نتذكر عام ٢٠٠٣ ، البترول المستهلك في الولايات المتحدة وصل منه ٦٦ % من الدول الأمريكية ، ٤١ % من الولايات المتحدة نفسها، ٢٥ % من كندا ، فنزويلا و المكسيك.

بالنسبة لدول القارة الأمريكية ، سنلاحظ أنه منذ ١٩٨٠ ، المكسيك و فنزويلا التزمتا بناء على اتفاقية " سان جوزيه " ، للتزويد بالبترول ، و بسعر مفضل ، ١١ دولة في القارة الأمريكية الوسطى و في منطقة الكاريبي . ولكن ثلاثة من أكبر المصدرين للبترول الخام في القارة الأمريكية متوجها نحو الولايات المتحدة ، فنزيلا من بينهم هي التي تفرض المشاكل على إدارة الرئيس بوش.

فنزويلا : مورّد هام و لكن مسبب للصراع .

حالة فنزويلا هي تقريبا فريدة و تستحق أن نتمهل في قراءتها . فنزويلا كانت دائما تظهر في السنوات الخمس عشرة الأخيرة من بين " الأربعة الكبار " للمورّدين للبترول إلى الولايات المتحدة. ولكن أصبحت منذ وقت ليس بالطويل أقل ثقة بالنسبة لواشنطن ، لأن في فنزويلا ، كما هو الحال في العديد من دول أمريكا الجنوبية ، تفوق الولايات المتحدة يحدث مشاعر من الهيجان و الإحساس بالظلم ، لاسيما في مواجهة مسيرة العولمة القائمة و المستمرة. هذا الشكل الجديد من " أنتي ـ أمريكا" ، مضافا عليه المشاعر المعادية للرئيس بوش ، كان حاضرا أيضا بقوة على هامش القمة الرابعة للدول الأمريكية التي اجتمعت في الأرجنتين ، حيث اجتمع رؤساء دول و حكومات ٣٤ بلدا من القارة في " مار ديل بلاتا "، في بداية عام ٢٠٠٥ . ذكرى " سيمون بوليفار "، الذي أراد توحيد شعوب جنوب أمريكا في بداية القرن التاسع عشر ، تصبح أكثر تعميرا و خلودا. هذه الفكرة تحدث القلق للولايات المتحدة التي لا تستطيع قبول الانسحاب من ٧٨ مليار برميل خام من الاحتياطي المكتشف " السادس في العالم " ، هذا من غير أن

نحسب الاحتياطات الهائلة من الزيت الثقيل جدا و الاحتياطات التاسعة عالميا من الغاز الطبيعي مع ٤،٢٢ ترليون متر مكعب . بين " الثورة البوليفارية " التي تعلن ضد الإمبريالية و الأهداف و الرؤى الطاقية للولايات المتحدة بالنسبة لجيرانها الجنوبيين ، الصراع يظهر أنه من الصعب تحاشيه.

فنزويلا ، التي تملك احتياطات كبيرة من الهيدروكربور ، حتى ولو أنها لم تدخل بعد في حساب الاحتياطي المكتشف ، مع ذلك رفضت و لزمن طويل احترام اتفاق الحصص الخاص بالأوبك، بينما هي ليست من الأعضاء المؤسسين، و رفضت تلبية الرغبة الأمريكية في هذا الموضوع ، علما أنها من كبار المورّدين لواشنطن. كان ذلك في زمن الرئيس السابق قبل " هوغو شافيز " ، الرئيس " كارلوس أندريس بيريس "، خلع بسبب الفساد ، و الذي يعيش الآن في الولايات المتحدة . لكن هذه السياسية تغيرت مع الوصول إلى السلطة في كانون الأول عام ١٩٩٨ ، للرئيس هوغو شافيز ، الذي يحاول تشييد مذهب جديد في قلب منظمة الأوبك . كاراكاس تتوافق من الآن فصاعدا مع حصصها من الإنتاج ، و التي لم تستطيع أو تزداد منذ الاضطرابات الاجتماعية في شتاء ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٣ . من هنا، البترول الفنزويلي لا يشكل أكثر من ١١ % في عام ٢٠٠٤ و ١٣ % في عام ٢٠٠٢ من المستوردات للبترول الخام للولايات المتحدة، بينما هذا الرقم بلغ ١٧ % في عام ١٩٩٧ .

سياسة " هوغو شافيز ".

خرج منتصرا من محاولة الانقلاب في ١١ نيسان ٢٠٠٢ ، الإقامة الجبرية من كانون الأول ٢٠٠٢ حتى كانون الثاني ٢٠٠٣ ، من الاستفتاء على الانتخاب في ١٥ تموز ٢٠٠٤ و الانتخابات في ٣١ تشرين أول ٢٠٠٤ ، كل هذه الأحداث أعطت حركته ٢٠ حاكما في فنزويلا من أصل ٢٢ و ٢٧٠ رئيس بلدية من أصل ٣٣٧ ، الرئيس هوغو شافيز يواصل سياسته في قيادة القطاعات المحرومة في فنزويلا.

يعيد إلى قبضته ، الشركة البترولية الوطنية التي حولت في عام ٢٠٠٤ حوالي ٣،٥ مليار دولار من أجل البرنامج الاجتماعي . لكن هذه الرؤيا لم تترافق بمشروع استراتيجي واضح جدا بالنسبة لهذه الشركة.
مع ذلك ، بفضل أسعار البترول الخام ، اقتصاد الدولة سجل نموا غير مسبوق وصل إلى ١٧،٣ في ٢٠٠٤ وضمن جميع قطاعات الاقتصاد. بالنسبة للمصروفات العامة ، قفزت إلى أكثر من ٣٠% . مع الانتخابات الرئاسية الجديدة في نهاية ٢٠٠٦ ، الدولة تستمر في صرف مبالغ كبيرة على الطبقات الشعبية ، من غير أن تعيد تغذية أسس الاستقرار الاقتصادي ، كما هو الحال في العديد من البلدان الخاضعة لمتقلبات الأسعار فيما يخص النفط ، حامية فنزويلا من العودة إلى مرحلة ما قبل البترول أو الإنتاج البترولي.

كل شيء كما في مشروعه " الثورة البوليفارية " هوجو سانشيز هو في قلق من أجل تخفيض التبعية لفنزويلا إزاء الولايات المتحدة ، إنه يبني تحالفات جديدة مع جنوب أفريقيا و إيران ، الرقم الأول في القائمة الأمريكية فيما يتعلق بالطغاة في العالم . كذلك ، زيارة الثلاثة أيام للرئيس الإيراني " محمد خاتمي" في منتصف آذار ٢٠٠٥ إلى العاصمة كاراكاس ، كان هدفها توقيع اتفاقية من أجل بناء تجارة بين البلدين : كاراكاس ستضمن زبائن إيران في أمريكا اللاتينية و طهران تؤمنهم لفنزويلا في آسيا .

هذه التحالفات ستسمح لشافيز بقطع علاقاته مع واشنطن . أيضا من أجل تبعية أقل للولايات المتحدة ، التي تشكل ٦٠ % من التصدير الفنزويلي للبترول الخام و المنتج ، عمدت الشركة الوطنية للبترول إلى مضاعفة الاتفاقيات مع نظيرتها الصينية ، الروسية و الإيرانية. اتفاقيات أخرى من هذا النوع مع الهند و قطر أيضا تم تمريرها. ضمن هذا الوضع " نيو ـ باندونغ " للتعاون بين جنوب / جنوب ، كاراكاس وقعت مع ليبيا معمر القذافي و زيمبابوي " روبير موغابي" . زيارة هوجو سانشيز إلى بكين في كانون الأول ٢٠٠٤ ، حيث قابل نظيره " هو جينتاو " ، من أجل التحدث عن اتفاقية جديدة بين الجانبين ، و التي تتضمن جانبا بتروليا ، يمكن وضعها ضمن هذه الحالة السياسية الجديدة. الصين ، والتي ستضاعف استهلاكها البترولية في العشرة سنوات القادمة ، هي شريك مثالي من لعب هذا الدور. سنجد أيضا في جوانب أخرى من الرئيس شافيز ، الشخصية الشعبية و العالمية للمقاومة ضد الولايات المتحدة.

محاولات زعزعة الاستقرار في فنزويلا .

ضمن هذا السياق ، نفهم بشكل أفضل الإعلان الصادر ، منذ ٢٧ آذار ٢٠٠١ ، أمام الكونغرس الأمريكي ، من جانب الجنرال " بيتر باك " ، قائد القاعدة الشمالية ، و هو المسؤول عن مراقبة منطقة أمريكا اللاتينية. إنه يعتبر و في الطريق إلى القوة الشاملة ، و التي منها السيطرة على البترول ، أمريكا اللاتينية و الكاريبي كان لها أهمية من أجل الولايات المتحدة كما في حالة الشرق الأوسط. ضمن هذا المعنى ، و بالإضافة للدور المحرك للرئيس شافيز في مقاومة أمريكا اللاتينية ضد النظام المهيمن ، واشنطن ترى بعين سيئة جدا الصين ، روسيا و البرازيل ، وهم يدخلون من الباب الواسع في قطاع البترول ، و في مناطق تعتبر بالنسبة للأمريكيين من أهم احتياطات البترول على سطح الأرض. بعد مساندة الانقلاب في ١١ نيسان ٢٠٠٢ و بشكل منتظم دعم المعارضة ، الولايات المتحدة تلعب دورا مشابها للذي سبق أحداث ١١ نيسان ٢٠٠٢ . مع زيادة كمية الضغط قليلا، و بشكل واضح للعيان من قبل موظفين مهمين في البيت الأبيض ، و معهم صحفيين " مجهزين جيدا " ، كل هؤلاء يحضرون الرأي العام الأمريكي للعبث باستقرار فنزويلا. منذ تشرين الثاني ٢٠٠٤ ، " كوندوليزا رايس " طلبت من البلدان من هذا المنطقة أن يكونوا يقظين تجاه خطر نظام الرئيس هوجو شافيز. إنها تصنف الرئيس " بالمتمرد " و فنزويلا

"بالمشكلة الحقيقية " . في ١٨ كانون الثاني ٢٠٠٥ ، المسؤولة الجديدة عن الدبلوماسية الأمريكية ستتحدث لحكومتها عن " قوة سلبية في الإقليم ". في شباط ٢٠٠٥ ، في أيام عدة ، و عبر الناطق بلسان مختلف المؤسسات ،" البيت الأبيض، سكريتاريا الدولة ، المخابرات الأمريكية "، واشنطن ربطت " الثورة البوليفارية " بالقوى الثورية المسلحة في كولومبيا ، متهمين كاراكاس بتشكيل تهديد إقليمي ، بأنها حكومة غير مستقرة ، مورّد للبترول غير موثوق به . أما " الإنجيلي " الشهير ـ بات ربيرتسون ـ ، الصديق الشخصي لبوش ، طلب من الحكومة الأمريكية بشكل علني في آب ٢٠٠٥ أن تبعد الرئيس شافيز . رغم هذه التهديدات و التخويفات من قبل الولايات المتحدة ،فإن شعبية الرئيس هوجو شافيز ستتأكد في الانتخابات التشريعية في كانون الأول ٢٠٠٥ ،و رغم مقاطعة المعارضة لها.

التوترات بين فنزويلا و كولومبيا .

وراء الاتهامات بالارتباط مع العصابات الكولومبية ، نجد الأزمة العميقة جدا بين كاراكاس و بوغوتا العاصمة الكولومبية ،خاصة بعد اختطاف سفير كولومبيا في كاراكاس " رودريكو كراندا " في ١٣ كانون الأول ٢٠٠٤ ، ثم نقله بشكل مخالف وسري إلى كولومبيا بالارتباط مع ثلاثة ضباط من فنزويلا تم شراؤهم بأكثر من مليون دولار ، متجاهلين القانون الدولي بهذا الخصوص. وبسبب عملية شراء الأسلحة، الولايات المتحدة تنظر في العديد من الطلبات الفنزويلية : ٤٠ هيلوكبتر مخصصة للمعارك من طراز" ام.أي ٣٥ " ، و ترفض بيع قطع غيار من أجل ٢١ طائرة من طراز " إف ١٦ "، تم اقتناؤها منذ عام ١٩٨٠ ، ٢٤ طائرة للمطاردة من البرازيل ، رادارات من الصين و البرازيل من أجل حمية المجال الجوي، ١٠٠٠٠٠ بندقية " أ. كي ـ٤٧ " من موسكو، و أخيرا عقد بقيمة ١،٧ مليار أورو مع إسبانيا لشراء أربع طرّادات للشواطئ ، عشرة طائرات لنقل الجيش أو الجنود ، وقد العقد وزير الدفاع في حكومة " أزنار " الوزير ـ ثاباتيرو ـ في كاراكاس نهاية عام ٢٠٠٥ ، هذه العمليات لشراء الأسلحة تقول الولايات المتحدة أن قسما منها ينتهي إلى أيدي العصابات الثورية في كولومبيا.

من أجل توضيح السخرية في هذه الحالة ، إنه يكفي أن نتذكر أنه ،وبشكل دقيق، الضعف الاستراتيجي للجيش الفنزويلي استخدم كحجة و وسيلة من قبل عدة ضباط في مراتب عليا من الجيش ، من أجل تبرير المشاركة في انقلاب نيسان ٢٠٠٢ . إنهم يحملون المسؤولية للرئيس شافيز بإضعاف المؤسسة العسكرية. لاشك أن شافيز كان لديه مميزات من أجل البرامج الاجتماعية ، وبسبب ذلك لجأ إلى تخفيض الميزانية المخصصة للجيش بنسبة ٤٧ % وقام بتسريح تقريبا ربع هذا الجيش. و من هنا كان لابد من تعويض ذلك بشراء أسلحة متقدمة. معاون وزير الدولة لشؤون أمريكا اللاتينية " روجيه نوروييغا " أعلن ذلك في شباط ٢٠٠٥ : أن اقتناء هذه البنادق و الطائرات من روسيا هو من أجل الشعب الفنزويلي .

في صحيفة " واشنطن بوست " ٢٧ شباط ٢٠٠٥ ، الصحفي " روبيرت . د . نوفاكا " و تحت عنوان "عدوى أمريكا اللاتينية " يحمل الرئيس شافيز مسؤولية توسيع سيطرته و تأثيره كما لم يستطع فعله من قبل صديقه " فيدل كاسترو " ، و يتهم شافيز بإرادة زعزعة الاستقرار في نيغارغوا ، البيرو ، الإكوادور و بوليفيا .

منذ عام ٢٠٠٠، و عن طريق المساعدات الضخمة من قبل الولايات المتحدة لكولومبيا،فإن قدرة الجيش الكولومبي ازدادت بشكل واضح، وليس فقط في حربها ضد العصابات الثورية بل بشك عام. القوات المسلحة الكولومبية هي أكثر بأربع مرات من القوات المسلحة الفنزويلية فيما يتعلق بقوة النيران. ضمن هذه الحالة ، و وفق رؤية كاراكاس ، الخطر يمكن أن يأتي بشكل واضح من كولومبيا بنفس حجم الخطر من واشنطن. رغم أن الظروف مختلف كثيرا ، فكولومبيا غالبا ما تتعمق داخل إقليم " أندين " بفعل المصالح الاستراتيجية للبيت الأبيض ، كما هو حال إسرائيل في الشرق الأوسط، هذا يعني أن كولومبيا هي الحليف المفضل في الإقليم بالنسبة لواشنطن . الولايات المتحدة تتكل كثيرا على كولومبيا التي تمتلك أيضا الغاز حيث الاستثمارات تضاعفت في السنوات الأخيرة. في ٢٠٠١ ، بوغوتا استخرجت ٦١٦٠٠٠ برميل في اليوم من البترول الخام ، منها ٢٦٠٠٠٠ برميل صدرت نحو الشواطئ الأمريكية. ولكن تراجع الإنتاج الكولومبي ، لم يسمح منذ عام ٢٠٠٣ إلا بتصدير ١٩٥٠٠٠ برميل يوميا للولايات المتحدة ، أو هو انخفاض بنسبة ٢٥ % مقارنة بالعام ٢٠٠٢ . رغم أن هذه الكميات غير كبيرة ، لكنها ضمن الظروف الحالية للدولة لها قيمتها المادية الهامة.

واشنطن سارعت بالتخطيط مع كولومبيا ، بوضع عسكر في الإقليم ، من أجل تكوين، و لمهام أخرى،وحدات من النخبة محليا و مهمتها حماية أنابيب البترول. هذا البرنامج ، الذي يكلف ٩٤ مليون دولار،يجب أن يسمح بالتخفيف من هجمات العصابات الثورية على البنية التحتية البترولية. كولومبيا ، التي لديها منفذا على بحر الكاريبي و الباسيفيكي ، و بسبب قربها من قناة " بنما " و فنزويلا ، ستبقى دولة " مفتاح" بالنسبة للاستراتيجية الأمريكية في أمريكا اللاتينية.

علاقات القوة في أمريكا اللاتينية .

من أجل تأكيد الضغط و بشكل علني على كاراكاس ، واشنطن فكرت بتغيير " الميثاق الديمقراطي لمنظمة الدول الأمريكية " ، أثناء اجتماع المنظمة في أب ٢٠٠٥ في فلوريدا ، ثم تخصيص جهاز سيسمح للمنطقة أو الإقليم بعزل و التدخل في مواجهة الأنظمة التي تبتعد تدريجيا عن الديمقراطية. المدير الجديد للمخابرات المركزية الأمريكية ، " بورتر كوس " ، أكد مسبقا أنه سيكون هناك " حالة عدم استقرار" في فنزويلا في ٢٠٠٥ .

في مواجهة هذه الموجة من الانتقادات و التهديدات الثقيلة ، الرئيس شافيز لم يكن أمامه سوى التفوق في الانتخابات. ففنزويلا تشكل "نموذجا ـ ضد " بالنسبة للاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط ، حيث الحل الديمقراطي مستعمل من أجل إنقاص و تقليل السيادة و الاستقلالية للأمم. في أمريكا اللاتينية ، هناك طريقة أخرى : إدارة الرئيس بوش زادت من قوة " القاعدة الشمالية " و دعمت المخطط الكولومبي [ضد المخدرات] ، ثم أضيف " المخطط الوطني " [ضد الإرهاب]، و الذي ينشر على طول الحدود مع فنزويلا. و من جهة أخرى إنه من كولومبيا أتى ٩١ " شبه عسكري " أوقفوا في ٢ أيار ٢٠٠٤ ، في ضواحي كاراكاس. كانوا سيقومون ، مرة واحدة باللباس العسكري للقوات المسلحة الفنزويلية، بارتكاب مجزرة ، يهاجمون المؤسسات العسكرية ، لا بل اغتيال الرئيس هوجو شافيز ، محملين المسؤولية للوحدات الرسمية من أجل إحداث البلبلة و الفوضى و تبرير التدخل الخارجي. [عن صحيفة اللومند الفرنسية ، شباط ٢٠٠٥].

إن عدم الاستقرار يهدد فنزويلا بشكل جدي. فالرئيس السابق لفنزويلا " كارلوس أندريس بيريس " ، المخلوع بسبب الفساد ، أطلق في الإعلام ، من مكان إقامته في الولايات المتحدة دعوات لقتل الرئيس شافيز، من غير أن يلقى هذا ردات فعل من السلطات الأمريكية. ضمن نفس الموضوع ، ضابطان من "الحرس الوطني" متهمان في اعتداءات ضد السفارات ، إسبانيا و كولومبيا ، في كاراكاس ، في ٢٠٠٣ ، طلبا اللجوء إلى الولايات المتحدة في كانون الأول ٢٠٠٣ .

السلطات الأمريكية أعلنت أنهما سيبقيان في الأراضي الأمريكية " لأنه يوجد ما يكفي من براهين أن حياتهما ستكون مهددة إذا أرسلا إلى فنزويلا ".ما بين إعلام أو إفساد ، المخابرات الأمريكية و جهات

أخرى متخصصة في الولايات المتحدة ستتخيل عدة مخططات تتمحور حول ١٦٤ وضع وشكل وطريقة من شأنها خلق عدم الاستقرار للرئيس هوجو شافيز.
إنه ضمن هذا السياق و من أجل أقل ضرر، أثناء زيارته لفرنسا في ٩ آذار ٢٠٠٥ ، هوجو شافيز أعلن التوقيع مع " مجموعة توتال " على اتفاقية حول مشروع " سينكور الثاني " . " توتال " تستطيع كذلك مضاعفة إنتاجها في فنزويلا من ٢٠٠٠٠٠ برميل في اليوم إلى ٤٠٠٠٠٠ برميل في اليوم. يجب بالمقابل التذكر أن الخام المنتج ضمن نطاق مشروع "سينكور الأول " هو موجه إلى مصاف في الولايات المتحدة. مع ذلك ، حالة العلاقات بين البلدين قادت لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي ، التي يترأسها الجمهوري " ريتشارد لوغار " ،إلى الطلب من مكتب الدراسات الغير تابع للكونغرس باختبار مخطط متتابع و بديل في حالة أن فنزويلا قطعت التصدير البترولي للولايات المتحدة.

تخوف أخر من وجهة نظر واشنطن ،سيكون استراتيجية في تحقيق السيادة على الطاقة في تلك المنطقة و التي ستكون بيد جمعية الشركات التابعة لدول : بوليفيا ، فنزويلا ، البرازيل ، الأرجنتين و الإكوادور. هذا المشروع ، المدعو " بترو ـ أمريكا " ، تم التحدث عنه للمرة الأولى في عام ١٩٩٥ .

من أجل البترول و لكن أيضا ، هنا من أجل دوافع أخرى لها طابع سياسي ، الولايات المتحدة لن تكون منزعجة من اختفاء هوجو سانشيز . هذا الأخير يلعب في الواقع دورا قويا على المسرح السياسي لأمريكا اللاتينية حيث هو غير معزول أبدا ، وحتى ولو كان أحيانا لوحده. التأثيرات المنحرفة للعقيدة الليبرالية الممارسة من قبل واشنطن ، صندوق النقد الدولي ، البنك الدولي و البنك المشترك للتنمية للدول الأمريكية كان لها بالنتيجة تأثير على الالتفاف نحو اليسار في عدة دول : الأرجنتين ، البرازيل، بنما و الأرغواي، في السنتين الأخيرتين. في مواجهة إقليم " التبادل الحر " للدول الأمريكية ، وهو مشروع أمريكي وضع من قبل العديدين من أجل إعادة الاستعمار الاقتصادي للقارة ، كل هذا يسمح للرئيس شافيز بإطلاق مشروعه " التعاقب البوليفاري لأمريكا اللاتينية " و هو اندماج يتمركز على التعاون و ليس على المنافسة ، يتمركز على قواعد من التنمية الداخلية الذاتية آخذين بعين الاعتبار إرادة الشعب الغير راض عن المشروع الأمريكي.

إنه جوهر إعلان " كوزكو " ، في البيرو " من ٨ كانون الأول ٢٠٠٤ ، و الذي يعلن ولادة " تجمع أمم أمريكا الجنوبية " الذي يتألف من ١٢ دولة [الأرجنتين ، البرازيل ، بورغواي ، أورغواي ، بوليفيا ، كولومبيا ، إكوادور ، بيرو ، فنزويلا ، تشيلي ، غيانا و سورينام]. حتى ولو هذه المنظمة تبقى حتى هذا

الوقت أكثر رمزية من كونها تؤدي وظيفة ما ،فإن الولايات المتحدة لها فيها العديد من الحلفاء مثل "كولومبيا، الإكوادور ، بيرو " ، وخارج هذا الإقليم الجغرافي ، نجد البلدان في أمريكا الوسطى.
أكثر واقعيا ، بالإضافة للتحالف الاستراتيجي مع " هافانا " من خلال اتفاقية البترول مقابل الأطباء و المعلمين ، فنزويلا أضافت البرازيل ، في ١٤ شباط ٢٠٠٥ ، في كاراكاس ، من خلال التوقيع على ٢٦ اتفاقية من قطاع الطاقة إلى القطاع العسكري . و يضاف إلى هذا ، في ١ آذار ٢٠٠٥ ، إعلان المتصل للرؤساء : شافيز ، " كيرشنر" من الأرجنتين ، " لولا داسيلفا " البرازيل ، " تاباري فاسكيز " من الأورغواي ،الرؤساء الثلاثة هم من يسار إصلاحي جديد.

بمناسبة هذه القمة المتوسطة ، الرؤساء الأربعة قرروا تعزيز الاندماج الإقليمي و التعاون متعدد الجوانب، قرار تم تجسيده من خلال الاتفاقيات متعددة الجوانب بين فنزويلا و البرازيل من جهة ، فنزويلا و الأرجنتين من جهة أخرى ، مع ، كما هو منظور في المستقبل ، أن يتم التوقيع بين الأطراف الثلاثة مجتمعة. من جانبه ، " تاباري فاسكيز " وقع اتفاقية أولية لتبادل البترول الفنزويلي مقابل إنتاج غذائي من الأورغواي.

من أجل كل هذه الأسباب ، الولايات المتحدة ستحب بالتأكيد أن تكون مثالا في قارة أمريكا الجنوبية. في كاراكاس أو طهران ، كما في بغداد ، عنف الإدارة الأمريكية دمر الأنظمة التي لا تعجبها ، مع أو من غير حجة تتعلق بالديمقراطية ، و الهدف كان دائما هو البترول. واشنطن أيضا استثمرت فرصة أزمة الغاز في بوليفيا من أجل اتهام الرئيس شافيز مرة أخرى بزعزعة الإقليم ، بينما هو فقط يدافع عن مطالبات الأقلية البوليفية في تأميم مصادر الهيدروكربور في بوليفيا.

" حرب الغاز " في بوليفيا.
بوليفيا لديها مع ٨٩٠ مليار متر مكعب من الغاز في ٢٠٠٤ ، الاحتياطي الثاني من الغاز في أمريكا اللاتينية بعد فنزويلا، و لكن المعارضة في السلطة تتطلب رفع العائدات المحولة للدولة من قبل الشركات العالمية ، لا بل التأميم ، و هذا ما رفضه الرئيس " ميسا " حتى استقالته في بداية حزيران ٢٠٠٥ .

" كارلوس ميسا " جاء بعد الرئيس " كونزالو سانشيز دو لوزادا " ، بعد الانقلاب على هذا الأخير في تشرين الأول ٢٠٠٣ ، وذلك بعد انتفاضة شعبية انتهت بموت ٨٠ شخصا. في اصل هذه " **الحرب الأولى للغاز** " ، كان الإعلان عن تصدير الغاز البوليفي ، لاسيما إلى الولايات المتحدة عن طريق تشيلي، وهذه

الأخيرة هي العدو الموروث لبوليفيا منذ حرب الباسيفيك [١٨٧٩ ـ١٨٨٣]، وقد خسرت وقتها البيرو و بوليفيا ، وقد حرمت بوليفيا من منفذها على البحر و تم حبسها وراء مناطق جبال " الأندز ".
على الصعيد الداخلي ، الآبار الغازية البوليفية تتمركز في جنوب شرق البلاد ، بالقرب من " سانتا كروز" ، الإقليم الأكثر تطورا في البلاد و مسيطر عليه من قبل الأقلية البيضاء التي تطالب باستقلالها ، بينما الثلثين من الشعب البوليفي المؤلفة من الهنود من المناطق الهندية في الغرب تطالب بتأميم الثروات الغازية.

" **الحرب الثانية للغاز** " في أيار ٢٠٠٥ ، كان خطرة من حيث إغراق هذه المرة البلاد الأفقر في أمريكا اللاتينية ، مع ٩٠٠ دولار كدخل سنوي للمواطن ، في الفوضى الاقتصادية. القانون حول الهيدروكربور الصادر في ١٩ أيار ، و الذي يفرض ضرائب مرتفعة على الشركات الأجنبية المستثمرة في البترول و الغاز البوليفي ، ومن ثم استقالة الرئيس " كارلوس ميسا " كل هذا خلق عدم استقرار و عدم ثقة بالنسبة للأعمال.

إنه حقيقي أن لبرلة الاقتصاد و الدخل من الغاز لم يعد على الأغلبية من ٧ مليون في بوليفيا إلا بفوائد ضعيفة جدا. الحركات الاحتجاجية ترى أن الشعب سلب من خلال هذه اللبرلة وتطالب بتأميم الهيدروكربور، إعادة خلق شركة وطنية من أجل استثمار هذه الثروات ،و صرف العائدات على التطور الاجتماعي. لكن الشركة لوطنية للهيدروكربور البوليفي ليست على المستوى، و الدولة البوليفية ضعيفة. هذه الحركات تنسى أيضا أن نزع الملكية كلف الدولة في السابق الأثمان الباهظة ، كما حصل في عام ١٩٥٢ ، و الخلاف من أجل تعويضات كبيرة على الدولة أن تقوم بها، أو في عام ١٩٧٢ من أجل تقوية وتمكين انطلاق شركة " كولف أويل ".

الاعتراضات الشعبية ، لاسيما التي يقودها " أيفو مورالز " ، و هو زعيم منتجي " الكوكا " ويقود من موقع أقصى اليسار " الحركة من أجل الاشتراكية "، ولكن أيضا من أجل الأقلية الهندية ، وجدت مصدرها في الظروف الحالية الواقعة ، ٧٨ عقد موقع مع الشركات الأجنبية ليس له فائدة إلا أنها تقسم العائدات البوليفية القادمة من الهيدروكربور، مقدمة فقط ٤٥٠ مليون دولار في ٢٠٠٤ ، و ١،٥ مليار دولار فقط في ثمان سنوات ، من هنا يأتي الإحساس و الشعور بالحرمان.

٢٦ شركة أجنبية بحوزتها ٧٨ عقدا في حقول الغاز البوليفي، و هذا ما يشكل استثمارا من ٣،٥ مليار دولار منذ نهاية سنوات التسعينات. من بين هذه الشركات نجد لا سيما " إكسون موبيل " ، " توتال " ،"بريتش غاز " ، " بتروباس " البرازيلية ، " روبسول" الإسبانية و " بلوسبيترول " الأرجنتينية .
ولكن إذا القانون حول الهيدروكربور الصادر في ١٩ أيار ليس جيدا ، فهذا ليس بسبب ارتفاع الضرائب، ولكن بسبب حالة عدم الاستقرار و عدم الثقة التي يحدثها. القانون يريد أن يستدرك و يغير ٧٨ عقدا موقعا مع الشركات الأجنبية . هذه الشركات يجب من الآن فصاعدا أن تعمل بالشراكة مع مشروع " بوبليك ياسيمنتوس بيتروليفروس فيسكال بوليفيانوس ".

و الحال هذه ، منذ افتتاح القطاع الخاص ، هذه الشركة ، هي مشروع مكون تقريبا من ٧٠٠ شخص ، من غير كوادر مؤهلة ، من غير ناقلات و شاحنات من أجل التوزيع كما ينص القانون المذكور سابقا و من غير رساميل.

النتائج في أمريكا الجنوبية.

بالإضافة لهذه النتائج على الصعيد الداخلي البوليفي، " حرب الغاز الثانية " لها أيضا تأثيرات إقليمية سلبية ، بينما هذه الثروة يمكن أن تكون عاملا للاندماج الاقتصادي . الرئيس الفنزويلي هوجو شافيز ، يدافع بشكل دقيق وواضح عن قوانين للبترول الوطني ، الذي يسمح بتنظيم و ترتيب السياسات الطاقية لفنزويلا ، البرازيل و الأرجنتين. إذا كانت هذه " الوطنية " البترو/غازية،التي تخاطر بالانتقال إلى استراتيجية للطاقة جنوب / أمريكية ، على الأقل في مرحلتها الأولى ، فالضمانات الممنوحة من قبل السوق الأمريكية تستطيع أن تجعل الجميع موافقين و راضين.

إذا البرازيل هي اليوم الأقل تعرضا للضرر ، مخزوناتها الطاقية منوعة ، خاصة في الإنتاج الهيدروليكي، تبقى رغم كل شيء متضررة بالأزمة الغازية البوليفية . البرازيل ، بالرغم من أنها عموما قليلا ما تكون تابعة بالنسبة للغاز ، فإنها لا تتحكم سوى على أسبوعين من الاحتياطي من الغازي و تستورد ٦٠ % من استهلاكها من بوليفيا ، عن طريق أنابيب للغاز بطول ٢٦٠٠ كيلومتر ، واصلة الآبار البوليفية بأكبر إقليم صناعي في جنوب شرق البرازيل و لا سيما في إقليم " سان باولو " . بالإضافة لذلك ، ٦٠٠٠٠٠ عربة أو سيارة برازيلية تسير على الغاز و الشركة البترولية الوطنية البرازيلية " بتروباس " هي المستثمر الأول في قطاع الهيدروكربور البوليفي.

الأزمة البوليفية تهدد أيضا الأرجنتين ، المعتمدة بشكل كبير على الغاز ، وحيث هناك نمو بالاستهلاك و الطلب على الطاقة يعادل ثلاثة أضعاف الإنتاج. لا بد بالمقابل من الملاحظة أن هذه التبعية للغاز البوليفي ازدادت من خلال التصديرات من الغاز الأرجنتيني التي تقوم بها الشركات عبر تشيلي. إنتاج الغاز الأرجنتيني ، ٣٠ % أقل تكلفة ، هو مصدر ، مع هامش مريح ، و السوق الأرجنتيني مزود بالغاز المستورد ، إذا أكثر ثمنا و تكلفة ، ولكنه مدفوع من قبل المستهلكين.

و لكن خلال الأشهر الأولى من ٢٠٠٥ ، الأرجنتين كان عليها تخفيض ، و أحيانا قطع ، تسليمها و توصيلها من الغاز إلى " سانتياغو " [المنطقة الصناعية الكبرى في تشيلي] و ذلك من أجل تلبية احتياجاتها المحلية. " بيونس أريس " التي تقلق أيضا من التمويل على نفقتها خطوط أنابيب الغاز القادمة من بوليفيا ، المقدرة بحوالي ١ مليار دولار ، أطلقت مشروعها من الأنابيب من " باتاغوني " نحو شمال البلاد. الشتاء القارس يقترب ، الرئيس الأرجنتيني ، " نيستور كيرشنر " ، كان عليه أن يطلق حملة من اقتصاد الطاقة مع ارتفاع كبير جدا في الأسعار مع الزيادة الكبيرة في الاستهلاك. و هذه الإجراءات ليس لها أية شعبية على الإطلاق خاصة من المنظور الانتخابي في المستقبل.

الأزمة البوليفية لها أيضا امتداداتها في تشيلي ، " باز" كان لها شروط من أجل التعاون مع تشيلي في موضوع الطاقة وهي الحصول على منفذ على البحر، لا سيما من أجل تصديراتها الهيدروكربورية ، وهي من غير منفذ حتى اليوم. الشركات الأجنبية كان لديها رأي ببناء أنابيب نحو المحيط الباسيفيكي ، عن طريق تشيلي ، ولكن المشروع لم يتم بسبب الخلافات الحدودية بين البلدين، و التي كان في الأصل هي المسبب في " حرب الغاز الأولى " . تشيلي فضلت إطلاق مشروعها من أنابيب الغاز انطلاقا من البيرو مجهزتا لبناء مصب للميتان، و في الأسوأ من أجل المستوردات ، ولكن ربما مع الوقت من أجل إمكانية التصدير إلى الولايات المتحدة ، إذا الأزمة البوليفية انتهت بشكل مرض.

ضمن هذا السياق ، من حوالي و من داخل بوليفيا ، الغاز يعتمد أكثر من أي وقت مضى على استثمارات الشركات التي ، رغم معارضة الشارع ، تبقى في موقع قوة. ومن اجل الخروج من السياسية و الاستفادة الكبيرة من سوق الغاز المفتوح أمامهم ، الحكام السياسيون البوليفيون توصل في النهاية إلى اتفاق ، مطلع شهر حزيران ٢٠٠٥ ، حول مبدأ الانتخابات العامة في كانون الأول. من بين المرشحين للانتخابات الرئاسية في مواجهة " إيفو مورالس " ، نائب قديم لرئيس الدولة " هوجو بانزير " . مع مساندة واشنطن، هذا الأخير قاد البلاد بيد من حديد في عام ١٩٧١ حتى عام ١٩٧٨ ، قبل أن يعاد انتخابه في ١٩٩٧ ، حتى استقالته لأسباب طبية في عام ٢٠٠١ .

في ظروف تؤكد أن بوليفيا تميل إلى اليسار ، الولايات المتحدة قررت تعزيز حضورها الإقليمي موقعة اتفاقية عسكرية مع البارغوي، البلد الوحيد المتجه يمينا. في أب ٢٠٠٥ ، " دونالد رامسفيلد " وصل إلى "أسونسيون" من أجل التفاوض على دخول ٤٠٠ مارينز لمدة ١٨ شهرا ، من أجل مناورات عسكرية لمدة طويلة. حتى ولو هذه الاتفاقية لم تكن فوق العادية ضمن الإقليم ، إنها تبين الأهمية الاستراتيجية الحالية لهذا البلد الصغير، الواقع بين البرازيل ، الأرجنتين و بوليفيا، ثلاثة دول حيث ، و كما في فنزويلا و الأورغواي ، اليسار الأمريكي اللاتيني يعود بقوة ، معارضا عدة سياسات و اتجاهات لإدارة الرئيس بوش. واشنطن تبرر هذا الحضور للمارينز الأمريكي بسبب وجود مجموعات إسلامية راديكالية تحصل على تمويل ، مشيرين إلى أن الإقليم مسكون بالعديد من الأمريكيين اللاتينيين ذوي الأصول اللبنانية و السورية. مرة أخرى ومن جديد بجانب الإرهاب ، نجد ، و بالقرب من الانشغالات الطاقية انشغالات أكثر تتعلق بالسياسة. والبرازيليون يجربون من جانبهم الابتعاد عن التبعية البترولية .

البرازيل

ثروات و مصادر بترولية غير كافية و في التأميم.

البلد الخامس في العالم من حيث المساحة [٨،٥ مليون كيلومتر مربع] وعدد سكان يصل إلى [١٧٨،٥ مليون نسمة في عام ٢٠٠٣]، البلد التاسع عالميا من حيث الميزانية و القوة الشرائية ووصلت الميزانية في عام ٢٠٠٣ إلى ١٣٩٠ مليار دولار، البرازيل بشكل أكيد هي بلد سيكون له أهمية جيدة على المسرح الدولي في القرن الحادي و العشرين. كانت في ٢٠٠٤ ، من بين العشرة الأكبر استهلاكا للطاقة في العالم ، ولكن في عام ٢٠٠٢ ، كان لديها معدل تغطية لحاجات من الطاقة وصل إلى ٧٨،٩ %، من هنا تبعية هناك نسبية ضمن هذا المجال.

لقد امتلك في كانون الثاني ٢٠٠٤ ، مع ١٠،٦ مليار برميل ، الاحتياطات الثانية المكتشفة من البترول في أمريكا اللاتينية ، بعيدا خلف فنزويلا ، ولكن فقط ترتيبها ١٧ على المستوى العالمي. مع ذلك ، بداية حزيران ٢٠٠٥ ، الشركة البترولية الوطنية " بتروبراز " أشارت إلى أنها تجاوزت رقمها القياسي للإنتاج البترولي في أيار ، مع ١،٧٣ مليون برميل وسطيا في اليوم. هذا الحجم يشكل وفق الشركة تقدما بحوالي ٢١،١ % خلال سنة. " بتروبراز " أشارت أن هذا النمو يجب أن يسمح للبلاد ببلوغ هدفها بالاكتفاء الذاتي البترولي في نهاية ٢٠٠٥ و بداية ٢٠٠٦ . إذا أكثر من ٨٠ % من الإنتاج البترولي

البرازيلي يأتي من الآبار غير الساحلية المتمركزة في جنوب البلاد ، والبلاد لديها أيضا ثروات بترولية على السواحل خاصة في منطقة الأمازون . ولكن ضمن الحالة الآنية للاحتياطات المكتشفة و الإنتاج البترولي ، البرازيل ليس لديها سوى نسبة من الاحتياطي يمكن إنتاجه إلا لمدة ١٩ سنة.

سياسة " الإيتانول " .

للبرازيل مصلحة حقيقية باللجوء الإضافي إلى مادة " الإيتانول " ، هذا الوقود المصنع من مادة كحولية من القصب السكري أو من الصويا. حتى عام ٢٠٠٣ ، البرازيل أنتجت ١،٨ مليون برميل في اليوم من الخام ، من الغاز المسيل الطبيعي و من الإيتانول من أجل استهلاك كان في هذه السنوات الأخيرة حول ٢،١٥ مليون برميل في اليوم. الإيتانول يمكن أن يكون أكثر أهمية من البترول الذي شكل في عام ٢٠٠٢ ، ٥١ % من استهلاك الطاقة في البرازيل بشكل إجمالي ، مقابل ٣٣ % من طاقة الهيدروليك ، ٦ % من الغاز ، ٥ % من الفحم ، ٢ % طاقة نووية و ٢ % من الطاقة الكهربائية المستوردة.

البرازيل تبحث منذ زمن طويل عن تنويع مصادر الطاقة و تجاوز تبعيتها للبترول. الوقود النباتي ، براءة الاختراع البرازيلية ، ينتج مع كحول قصب السكر ، أو من الزيوت النباتية كما هو في حالة زيت الخروع، الصويا ، زيت عبّاد الشمس و زيت النخيل. ألياف قصب السكر يمكن أن تكون أيضا مستعملة كمحروقات أو وقود من أجل عنفات أو " التربينات " من تصفية أو تكرير الإيتانول. و في هذه الحالة نحن لا نفقد شيئا و تكلفة الإنتاج تكون مخفضة.

حاليا ، الإيتانول يشكل تقريبا ٢٥ % من استهلاك الوقود في البرازيل. سيارة من أصل كل ثلاث سيارات تسير على الوقود النباتي . هذه الصناعة الجديدة يمكنها قريبا أن تخلق مليون فرصة عمل في البرازيل. البرازيل هي اليوم أكبر منتج عالمي لمادة الإيتانول ، الذي ينتج من قصب السكر ، حيث تشكل البرازيل المرتبة الأولى عالميا بإنتاجه. نتيجة منطقية ، مع ارتفاع أسعار البترول الخام في ٢٠٠٥ ، أسعار السكر ارتفعت أيضا. بالمناسبة ، قرار الاتحاد الأوربي فيما يتعلق بالحصول على مادة الشوندر السكري في عام ٢٠٠٥ ، سيعزز دور البرازيل المركزي في سوق السكر ، وهو دور تتقاسمه مع الهند.

من الناحية القيمية، نعتبر أن الإيتانول يمكن أن يصبح منافسا للبترول عندما يتجاوز سعر برميل الخام من البترول ٤٥ دولارا. مستقلة بالجوانب الاقتصادية و في قلق من ناحية تخفيض التبعية الطاقية الخارجية منذ صدمات البترول في سنوات السبعينات ، السلطات البرازيلية فرضت الخلط الإجباري مع مادة الإيتانول بنسبة ٢٥ % . كل محطات الوقود الخاصة بالسيارات في أنحاء العالم يمكن أن تخلط مع

الإيتانول بنسبة تصل إلى ٣٠ % أو مع " الزيت الأخضر " كما في حالة الغازوال ، من دون يؤثر هذا على مستوى المحرك الذي يسير على الوقود الكلاسيكي المتعارف عليه.

مع الصعود الكبير للبترول في عام ٢٠٠٥ ، ظاهرة " الإيتانول " ازدادت كثيرا في البرازيل ، مع زيادة كبيرة في بيع السيارات " على الوقود النباتي " وصلت إلى ٦٣ % فقط في شهر أب . و من أجل صناعة الوقود الخاص و الضروري لهذه السيارات التي يزداد الطلب عليها يوميا ، لابد إذا من زيادة الإنتاج. فالزيادة في جني القصب يجب أن تتقدم إذا بنسبة ٣٥ % في السنوات الخمس القادمة،وبشكل أساسي من أجل تزويد المصافي الصغيرة العديدة لمادة الإيتانول.

الثلاثمائة الموجودة حاليا لا تكفي نهائيا و هناك خمسون واحدة في طور البناء. المنتج الأول في قصب السكر و الإيتانول ، المصدر الأول للسكر ، البرازيل هي من الآن فصاعدا تستطيع تنويع استخدام القصب خاصة في حالة تقلب أسعار البترول و من أجل حاجات سوقها المحلي.الإيتانول يخفض أيضا من انبعاث الغاز الذي يشكل الضغط بنسبة ٣٠ % تقريبا حيث أنه حاضرا بنسبة ١٠ % في الوقود الأخرى ، واستخدام الإيتانول كوقود ليس بالجديد. " هنري فورد " فكّر سابقا دفع أولى موديلات سياراته على هذا الوقود و ذلك في عام ١٩١٠ . ولكن في النهاية إنها البرازيل التي سيكون لها الريادة في هذا المجال في عام ١٩٢٠ .

لا بد بالمقابل من كمية أكبر من الإيتانول أكثر من الوقود البترولي من أجل عبور نفس المسافة. بالإضافة لذلك ، إنه يطلق غازه الخاص الذي يشكل الضغط الجوي ، و لكن هو أقل أهمية عندما يحترق من احتراق الوقود الذي منشأه البترول. سعره ، باستثناء كما هو في البرازيل ، و الذي لديه قدرات خاصة في تلطيف و تخفيف أسعار تكلفة صناعته بالنسبة لسوقه المحلي ، يشكل مانعا لتطوره على الصعيد العالمي. ولكن في الظروف الاقتصادية الحالية لأسواق الطاقة و الوقود ، المعطيات يمكن أن تتغير.

في المستقبل، إنه من المضمون أن الإيتانول أو " الوقود النباتية " الأخرى يمكن أن تشكل ، على صعيد عدة أسواق أو داخل عدة قطاعات ، ابتعاد متتال عن البترول. ضمن ما سبق وما هو قادم ، الطائرة الأولى على الكحول في العالم ، " إيبانيما " ، سلّمت في ١٥ آذار ٢٠٠٥ إلى شركة زراعية برازيلية . بالنسبة لمصنع هذه الطائرة البرازيلي " إمبراير " : " الكحول القابل للاحتراق هو أقل تلويثا من الوقود العادي ، إنه احتراق متجدد ، و أقل بخمس مرات سعرا من الوقود العادي . " إيبانيما " على الكحول سيكون لديها قوة بزيادة ٧ % أكثر من تلك التي على الوقود العادي و ستقلل من أسعار الإنتاج ".

إذا الإيتانول يكون له دخل كبير عندما برميل البترول يصل على ٤٥ دولار ، مع برميل اليوم يصل على ٥٠ دولار و أكثر ، المسألة الاقتصادية يمكن ألا تطرح نهائيا . و إذا حافظ البترول الخام على أسعاره المرتفعة بشكل دائم أو بفترات متتالية ، فإن الاستثمار في مجال الطاقة " الخضراء " سينمو ويزداد ، وهذا الارتفاع للأسعار هو من شروط هذا النمو. إذا الأسعار تصل إلى حالة من الاستقرار بعد الأزمة الحالية و من غير ارتفاعات أخرى ، فإن الفارق الاقتصادي [تفاوت بيت قيمتين متطرفتين] لأسعار منظمة الأوبك يمكن أن يتركز بين ٤٠ إلى ٥٠ دولار للبرميل ، لكي يتم إيجاد تسوية مرضية في نفس الوقت " للمتطرفين " و المعتدلين ، الذين تنازعوا على هذه المسألة داخل المنظمة ، في نهاية ٢٠٠٥ .

ضمن هذه الفرضية ، مستقبل الإيتانول و الوقود النباتية سيكون مضمونا ، على الأقل في العديد من البلدان. و يمكن أن يزداد الاستخدام و اللجوء إليه في حالة الأزمات الطويلة أو الصعبة .

الولايات المتحدة هي أيضا مهتمة بالإيتانول منذ ١٩٨٠ . اليوم ، ٩،٧ مليون غالون [حوالي ٣٧ مليون ليتر] يتم توزيعها يوميا عبر أراضي الولايات المتحدة. الإيتانول الأمريكي يتم تصنيعه من الذرة. إذا إنه من الطبيعي في بورصة شيكاغو ، المتخصصة بالمنتجات الزراعية ، أنها أطلقت في متصف آذار ٢٠٠٥ ، سوقا خاصا بالإيتانول. إذا الأحجام المتبادلة ما تزال ضعيفة ، فإن هذا السوق هو واعد و مقنع بسبب قدراته الكامنة و المتوقعة.

الطلب يمكن أن يتضاعف في السنوات الخمس القادمة ، و لكن من أجل هذا ، على الولايات في الوسط الغربي ، النشيطة و المنتجة للحبوب ، أن تحصل على تشريع يسمح بتحليق هذه الصناعة فارضة حصصا للاستخدام من الإيتانول. يبقى بشكل خاص ، إقناع الصناعة البترولية ، و التي هي بشكل واضح معادية لهذه الصناعة. بالمقابل ، أكبر مصنع للسيارات في الولايات المتحدة " جنرال موتورز" ، ساند بورصة شيكاغو مشجعا على انفتاح السوق ، " أفالانش " سيارة بيئية يمكن أن تتزود بنسبة ٨٥ % من الإيتانول و ١٥ % من الغازوال الكلاسيكي . إذا حتى الآن يوجد ملايين السائقين من هذا الطراز ، فقط البعض منهم يستخدم الإيتانول . في الواقع من بين ١٨٠٠٠٠ محطة وقود في الولايات المتحدة ، هناك فقط ٢٠٠ تقدم هذا الوقود للزبائن.

ما هو مستقبل هذا الوقود ؟ أنه من الصعب القول نظرا للمعطيات الموجودة ، ولكن يوجد تخطيط و استشراف لهذا الموضوع في العديد من البلدان. يجب بالمقابل أن نأخذ بالحسبان العوامل البيئية و المناخية، لأن " الوقود النباتي " حتى ينتج هو بحاجة لكميات كبيرة من الماء . في النهاية ، إذا الوقود

الزراعي يعود ، من غير ضرائب ، إنه من الممكن أن يتم اللعب ضمن هذا المجال حتى يعود التوازن للمستهلكين . متوسط الضرائب بالنسبة للسيارات على الوقود في الاتحاد الأوربي عندما كان ١٥ دولة ، حوالي ٧٥ % من سعر اللتر.

إذا البلدان في أمريكا اللاتينية تمتلك مع المكسيك و فنزويلا منتجين للبترول على الصعيد العالمي ، فأنها لن تحتاج لأن تكون تابعة كما هو في بعض دول الشرق الأوسط ، فأن مخزون كلا الإقليمين مع علاقات بينهما قابلة للتطور سيمنع هذه التبعية.

أمريكا اللاتينية تتقارب مع الشرق الأوسط .

إذا الشرق الأوسط كان دائما بين اهتمامات أوربا ، آسيا ، أفريقيا و بالتأكيد الولايات المتحدة ، لأسباب جيوبوليتيكية ، تاريخية و سياسو ـ طاقية ، علينا أن نشهد في المستقبل على تطور العلاقات الاقتصادية و السياسية التي تتعزز بين الشرق الأوسط و البلدان الصاعدة في أمريكا اللاتينية. وقدا كان هذا موضوع أول قمة بين أمريكا الجنوبية و الدول العربية التي انعقدت في برازيليا ما بين ١٠ و ١١ أيار ٢٠٠٥ .

الرئيس البرازيلي " لويز إغناسيو لولا داسيلفا " استقبل فيها ممثلي ١٢ بلدا من جنوب أمريكا و ٢٢ بلدا عربيا. واشنطن ، التي لا تجهل الطابع " المتعدد الأقطاب " لهذه القمة ، قامت بضغط على العديد من حلفائها [مصر ، المغرب ، الأردن] حتى لا يرسلوا رؤساء دولهم إلى القمة حتى يقللوا من أهميتها. يمكن القول أن حكام جنوب القارة الأمريكية تبنوا قرارا يميز بين الاستراتيجية " ضد الإرهابيين " و "وحيدة القطب " للولايات المتحدة.

هذا الموقف يوضح الفروق التي تظهر بين أمريكا الوسطى ، التي تبحث عن الاقتراب دائما من واشنطن، و بين أمريكا الجنوبية ، التي تبحث عن التعاون على جميع الصعد . بينما بلدان الجنوب الأمريكي تعلن و تطالب بنموذج للعلاقات متعدد الأقطاب و تنتقد ، في معظمها ، الحرب على العراق ، فإن العديد من بلدان أمريكا الوسطى تساند هذا التدخل و تبحث للاختباء تحت المظلة الاقتصادية و السياسية للرئيس جورج بوش.

بالنسبة للرئيس البرازيلي " لولا " فالنسبة له هذه القمة هي أكبر حدث عالمي أداره منذ وجوده في السلطة. إنها عنصر من استراتيجيته من أجل الحصول على مقعد دائم للبرازيل في مجلس الأمن و من أجل أخذ رأس القائمة في زعامة دول أمريكا الجنوبية في عالم متعدد الأقطاب.

هذا التكتل يبحث عن رفع مستوى استقلاله تجاه واشنطن ثم نسج علاقات و ارتباطات متعددة الجوانب مع روسيا ، أوربا ، أفريقيا و آسيا. مع الصين و الهند " لولا " الرئيس البرازيلي يريد بناء محور من ثلاثة جبابرة على الصعيد الجيوبوليتيكي و الديمغرافي من الجنوب. البرازيل تريد الدعم المالي من عدد كبير من المهاجرين من أصول عربية و من الشرق الأوسط. أكثر من ١٠ مليون من أمريكا الجنوبية هم من أصول عربية. العديد من بينهم أدار الحكومات أو المعارضات في مختلف هذه البلدان ، كما في الأرجنتين مع " كارلوس منعم " ، كولومبيا ، الإكوادور و سالفادور.

لكن التجارة بين الإقليمين ما تزال محدودة ، مع تقريبا ٣،٥ % من مستوردات الشرق الأوسط هي من دول في أمريكا الجنوبية. قمة البرازيل بحثت توسيع هذه الروابط ، جذب المستثمرين العرب و فتح أسواق جديدة للفاكهة ، الصويا ، الحبوب ، اللحوم و المعادن الجنوب / أمريكية.

من جانبها فنزويلا استخدمت قمة البرازيل من أجل إحداث تقدم في مشروعها " بتروسور " ، المشروع الذي ينطلق من تعاون بترولي متعدد الجنسيات على صعيد أمريكا الجنوبية ، ومن أجل خلق تكتل لصالح " السيادة " وضد " التدخلية و القطبية الواحدة " للشمال الأمريكي.

لكن القمة ، التي كان من عملها خدمة توحيد تكتل أمريكا الجنوبية ، أظهرت الضعف في العلاقات بين الجيران ، كما هو الحال بين تشيلي و البيرو ، كذلك البرازيل و الأرجنتين. الرئيس الأرجنتيني " نيستور كيرشنر " انسحب غاضبا من القمة ، متخوفا من وضعه في الصف الثاني بين القوى الأمريكية الجنوبية.
الأرجنتين و المكسيك تعارضان بالإضافة لذلك الطموح البرازيلي في الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي . أكثر من ذلك ، التصديرات البرازيلية إلى الأرجنتين تضاعفت أكثر بكثير من جارتها الأرجنتين ، التي تتعرض لحالة من عدم التوازن.

توتر أيضا بين تشيلي و البيرو. في برازيليا ، رئيس البيرو " أليخاندرو توليدو " طلب من نظيره التشيلي " ريكاردو لاغوس " الاعتذار علنيا من أجل بيع ، قبل عشر سنين ، الأسلحة التشيلية إلى الإكوادور ، عندما كان الصراع الحدودي بين البيرو و الإكوادور. مشاعر ضد تشيلي ولدت من جديد في البيرو ، أشعلت من قبل الحكومة و من قبل بعض المعارضين الباحثين عن الشعبية.

إذا ٢٢ بلدا عربيا حاضرين، من بينهم سورية و ليبيا، قبلوا الاعتراف بإسرائيل،لكن البرازيل لم تنجح في الحصول على مساندة لطموحاتها بأن تصبح عضوا دائما في مجلس الأمن. بالنسبة للهيدروكربور ، و إذا استبعدنا مشروع الرئيس شافيز ، فإنه كان غائبا بشكل غريب عن هذه القمة ، فقد كانت القمة سياسية تماما.

إنه من غير شك أيضا أن دول أمريكا الجنوبية ، التي تمتلك ٨،٥ % من الاحتياطات المكتشفة عالميا من البترول ، و لكن مركزة في ٧٥ % منها في فنزويلا ، تبحث عن تنمية ثرواتها الباطنية. هناك مشروع عملاق أمريكي مشترك للربط عبر أنابيب الغاز انطلاقا من فنزويلا يدرس حاليا من خلال شركة "بتروباس". إنه من الممكن ، إذا تم تخفيض فاتورة الطاقة للعديد من دول أمريكا "المخروط" الجنوبي ، هذا سيساعد على تخفيض تبعيتهم تجاه بترول الشرق الأوسط. الشركات البترولية الوطنية الجنوب الأمريكية كانت سابقا وقعت عدة عقود مع كبرى الشركات العالمية الغربية و مجددا مع نظيراتها الآسيوية من أجل الاستثمار في المناطق غير الشاطئية ، و من بينها الشركات الصينية ، كما سنرى فيما بعد .

لكن الشركات البترولية الوطنية الجنوب أمريكية ، و لاسيما " بتروباس ، بدأت أيضا الاهتمام ببعض الدول العربية .فالدول الجنوب أمريكية تعلم أنه عاجلا أم آجلا ، كما بقية العالم ، لن تستطيع الهرب من التبعية البترولية للشرق الأوسط.

نغلق هذا الموضوع من أجل العودة للاستراتيجية البترولية الأمريكية ، هذه المرة باتجاه أفريقيا.حيث وبشكل متناقض ، إنه في الواقع فوق أراضي هذه القارة الغنية و من أجل استقرارها السياسي ، المصالح الأمريكية تظهر فيها بشكل أفضل وتدريجيا.

الفصل الرابع

أفريقيا

الطموحات الأمريكية الجديدة في أفريقيا.

في نهاية ٢٠٠٤ ، امتلكت أفريقيا ١١٢،٢ مليار برميل من البترول الاحتياطي المكتشف، أو ٩،٤ % من الاحتياطات العالمية ، هذا يعني أكثر بقليل من العراق التي تستحوذ على الاحتياطي العالمي الثالث. و لكن بلدين ، كلاهما عضو في الأوبك ، ليبيا و نيجيريا ، يستحوذان كليهما على ثلثي الاحتياطي الأفريقي.

البترول الأفريقي، يتمركز بشكل رئيسي في إقليم " خليج غينيا " و يشكل اليوم ١٦ % من مستوردات الولايات المتحدة، أو كما هو موجود في إقليم العربية السعودية. حسب " مجلس الطاقة الوطني " أفريقيا الغربية ستورّد ٢٥ % من مستوردات البترول للولايات المتحدة الأمريكية في أفق عام ٢٠١٥ ، حتى يتم تخفيض الاعتماد على منطقة الخليج العربي الغير مستقرة والتي تعاني دائما من الاضطرابات و تخفيض التبعية لمنظمة " الأوبك " جشعة كثيرا.

نيجيريا هي في نفس الوقت البلد الأكثر أهمية في أفريقيا من حيث إنتاج البترول و البلد الأفريقي الوحيد من جنوب الصحراء عضو في الأوبك مع ، فضلا عن ذلك ، قدرات إنتاجية لم تستغل ، هذه الصفات الثلاث قادت الولايات المتحدة لطلب أو لتشجيع في عام ٢٠٠٢ ، انسحاب نيجيريا من منظمة الأوبك.ولكن، كان هذا دون حساب الروابط القوية التي تجمع عدة مقاطعات مسلمة أرستقراطية من "الهوسا " من شمال نيجيريا ، و التي تسيطر من بعيد على عائدات البترول المتجمعة في جنوب البلاد ، مع جامعة الدول العربية و خاصة منها العربية السعودية.و لكن أليس بالتحديد هنا أيضا، عن طريق الإرهاب ، واحدة من المشكلات التي هي في أساس محن ومصاعب واشنطن في الأراضي الأفريقية ، ستعود بالولايات المتحدة إلى إفريقيا ؟

في الواقع ، هذه الأسباب " ما بعد ١١ سبتمبر " لم تعمل سوى بتعزيز سلسلة من العناصر المساهمة لصالح تواجد أكثر قوة للشركات البترولية الأمريكية في أفريقيا و بشكل خاص في منطقة خليج غينيا.في هذا الفصل ، سنركز تحليلنا في البداية على الأوجه المتعددة للمصلح المتشعبة للولايات المتحدة في أفريقيا

، قبل أن نختبر بشكل أكثر تفصيلي ، من جهة ، حالة خليج غينيا و ، من جهة أخرى ، حالة الجزائر وليبيا.
في ٢٠٠٥ ، وجد في أفريقيا ١٢ بلدا في حالة إنتاج للبترول ، مجتمعة في " جمعية الدول المنتجة للبترول في أفريقيا " أسست في ١٩٨٧ . وفق هذه الجمعية ، الإنتاج البترولي لهذه البلدان الأعضاء بلغ ٨ مليون برميل في اليوم في عام ٢٠٠٣ و مجمل احتياطاتها المكتشفة ٩٨ مليار برميل. و لكن في هذه السنوات الأخيرة ، هناك عشرات البلدان من القارة منحت أو سمحت بالاستكشاف للهيدروكربور ، في المناطق الشاطئية و غير الشاطئية ، تقريبا في جميع مناطق القارة الأفريقية. من سواحل المغرب ، موريتانيا ، ناميبيا ، موزمبيق و مدغشقر ، الاستكشاف البترولي و الغازي ينتشر ، وتقريبا ليس هناك بلدا من السواحل الأفريقية بعيدا عم هذا.

حتى في الصحراء الغربية ، الملحقة من قبل المغرب بعد الانسحاب الإسباني منها في عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٦ ، هي أيضا مشروعا للاستكشاف في المناطق غير الشاطئية. الشركة الأمريكية " كير ماكجي " كذلك حصلت على تراخيص في الاستكشاف من قبل الحكومة الأمريكية ، رغم اعتراضات " الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية " ، التي هي النتاج السياسي " للاستقلاليين " الصحراويين من جبهة البوليساريو . هذه " الجمهورية " حصلت على تراخيص بالاستكشاف ، لاسيما من شركة " فوسيون أويل" و من الشركة الدانمركية " مايرسك أويل " .

ضمن نفس الإقليم نجد أيضا الشركة الإسبانية " ريبسول " ، التي تستكشف في المناطق الشاطئية للسواحل الإسبانية في جزر كناري . ولكن بشكل عام ، إنها الشركات الصغيرة المستقلة هي التي تنقب في هذه البلدان الأقل اهتماما بالنسبة لتواجد البترول. إنها نفس الحالة في البلاد المحصورة أو الغير ساحلية ، مثل نيجيريا ، أوغندا ، جهورية أفريقيا الوسطى ، أو في داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية .

في حالة الآبار الساحلية في ساحل العاج ، رغم الأزمة التي تضرب هذا البلد و انقسامه إلى إقليمين منذ ٢٠٠٢ ، الصعود وبقوة للإنتاج البترولي هذه السنوات الأخيرة و ٦٠٠٠٠ برميل في اليوم منذ ٢٠٠٦ ، يجب أن يسمح للرئيس " لورون غاباجبو " بتوازن ميزانيته و " التحضير الجيد " للانتخابات الرئاسية القادمة ، بعد ترحيلها إلى نهاية تشرين أول ٢٠٠٥ ، تاريخ نهاية الفترة الرئاسية .

الطابع السري للإنتاج في ساحل العاج جعل بالإمكان الحضور الخاص للشركات البترولية الصغيرة و التي ليس لديها قوة الشركات الكبرى . و هذا يعتبر كرتا إضافيا للعب في يد الرئيس الحالي. حيث يمكن

أن يستخدم من أجل البقاء في السلطة. غير قادرة على إيجاد رئيس للوزراء بعد شهر من المساومات في الكواليس ، ساحل العاج تظهر أكثر من أي وقت مضى على فوهة البركان.
في ساحل العاج ، كما في العديد من البلدان التي لديها احتياطات مفترضة غير كافية من أجل أن تكون تجارية بالنسبة للشركات الكبرى العالمية ، توجد الشركات المتوسطة أو الصغيرة التي تسمى " مستقلة " بالنسبة للشركات الكبيرة ، و التي تنقب وتعمل . أكثر من قطاع مهم و في الغالب منفتح أمام الشركات ، أفريقيا تشكل كذلك لكل القطاع البترولي ميدانا ملائما لتطوره ، مهما كان حجم أو " جنسية " الشركات .
إنها هذه الشركات المستقلة ، لاسيما الشركات الأسترالية ، الكندية ، الأمريكية ، البريطانية ولكن أيضا الفرنسية ، التي تستجيب لدعوات هذه العروض. كذلك الشركة الصغيرة الأمريكية " تريتون إنيرجي " ، التي وصلت إلى الاكتشاف الأول الهام في غينيا الاستوائية في عام ١٩٩٩ .

ولكن بسبب الإمكانيات المالية و التكنولوجية الغير متوفرة للقيام بالاستكشاف في المناطق غير الشاطئية العميقة ، أعطت حقوق الاكتشاف إلى شركة " إكسون موبيل ". ولكن منذ بعض السنوات ، الشركات الوطنية الصينية ، كما في البلدان الأخرى الصاعدة بقوة ، هي أيضا بدأت تهتم بالقارة الأفريقية.

البترول الممكن أو المحتمل في أفريقيا السوداء
و الطموحات البترولية الأمريكية الجديدة في أفريقيا جنوب الصحراء

مصالح الولايات المتحدة في أفريقيا و خاصة في إقليم خليج غينيا هي جديدة جدا. هذه المصالح انطلقت في البداية من تحليل من قبل الشركات البترولية الأمريكية ، أتبعت فيما بعد بتوافق في الرؤى على الصعيد السياسي. كذلك ، الشركات البترولية الأمريكية ، مثل الشركتان العملاقتان " إكسون موبيل " و "شيفرون تيكساكو " أو غيرها مثل " أميرادا هيس " ، " ماراتون أويل " و " أوسيان إنيرجي " ،عملت منذ آذار ٢٠٠٠ على معرفة مصالحها المتنامية في الإقليم ، من خلال اللجنة الأفريقية في الكونغرس ، وذلك بعد اجتماع مكرّس للقدرات البترولية الكامنة في إفريقيا .

" معهد الاستراتيجية المستقبلية و الدراسات السياسة " كان لديه أيضا ملاحظاته و دراساته حول الموضوع. أسس في عام ١٩٨٤ في القدس ، كمخبر لصناعة القرار ، " هذا المعهد " المقرب من حزب اليمين الإسرائيلي ، الليكود " ، هو مناصر تقليدي لاستراتيجية فك الارتباط فيما يتعلق ببترول العربية السعودية.، وهو وسط للمحافظين الجدد الأمريكيين ، كما سنرى ذلك بشكل تفصيلي في فصل الشرق الأوسط.

في تشرين الثاني ٢٠٠٠ ، نصر جورج بوش كان في جزء منه بمساهمة العديد من الشركات البترولية في تكساس ، بعد ١١ سبتمبر ، أفكار هذا المعهد بدأت بأخذ طريقها عند المستشارين للطاقة في إدارة الرئيس بوش ، و بشكل عام عند " صقور " البيت الأبيض . في ٢٥ كانون الثاني ٢٠٠٢ ، " المعهد " نظم ندوة حضرها " والتر كانستنير " ، سمسار قديم في المواد الأولية ، أصبح معاون سكرتير الدولة للشؤون الأفريقية ، و أعضاء عديدون من إدارة الرئيس بوش " باري شوتز " مختص بالشؤون الأفريقية ، الكولونيل " كارين كواتكوكسكي " ، ضابط في القوى الجوية التبعة لمكتب وزير الدفاع ، أعضاء من الكونغرس " ويليام جيفرسون " ممثل ولاية لويزيانا ، واحد من الخمسة الأساسيين العاملين في مجال البترول ، كذلك مستشارين دوليين ، مسؤولين صناعيين بتروليين و شركات استثمار. من هنا ولدت " مجموعة المبادرة لسياسات البترول الأفريقية " ، تقاطع بين جهات خاصة و عامة ، و كتاب أبيض بعنوان " البترول الأفريقي ، أوليات من أجل الأمن الوطني للولايات المتحدة و التنمية في أفريقيا " .

من جانب السلطة السياسية ، الرابط بين البترول الإفريقي و الأمن الوطني للولايات المتحدة تكون بشكل سريع . حتى ولو كان نظريا ، هذا الارتباط ظهر سابقا من خلال " إن . إي . بي " التي تكونت على يد " ريتشارد تشيني " منذ أيار ٢٠٠١ ، و أثناء ندوة في واشنطن ، منذ بداية ٢٠٠٢ ، أو بعد أحداث ١١ سبتمبر ، حيث بدأ التجسد المادي لهذا الارتباط.

في هذه المناسبة " إيد رويس " رئيس اللجنة الأفريقية في الكونغرس الأمريكي ، أشار إلى أن أهمية المستوردات البترولية من خليج غينيا تجبر على : " تطوير استراتيجية من أجل حماية هذا الإنتاج من الإرهاب " ، و تعريف الدور العسكري للولايات المتحدة و علاقاتها مع الدول ضمن هذا الإقليم ." والتر كانستنير " يرى أن : " البترول الأفريقي أصبح مسألة مصالح وطنية استراتيجية لأجلنا و استيراده سيتجه نحو النمو ". و سيؤكد بعد فترة لصحفية أجرة معه مقابلة ، أنها المصلحة الوحيدة للولايات المتحدة في أفريقيا. من غير شك ، نسي أن يذكر الغاز و مواد أخرى أولية و إستراتيجية.

بالنسبة للرسالة الموجه من قبل العاملين في حقل البترول في إدارة الرئيس بوش أثناء هذه الندوة، كانت أيضا شديدة الوضوح: " إذا أنت تقود، فنحن سنتبعك ". منذ هذه الندوة " البحثية " ، السياسة الطاقية للحكومة الأمريكية تبين حقائق واضحة لتأثير اللوبي ، و الذي بسرعة كبيرة حدد المصلحة في البترول الأفريقي ، في النهاية أنه " غموض" بترو ـ استراتيجي أمريكي و الذي هو مؤخرا بدأ يتمركز في أفريقيا.

" الخليج الجديد " ....في غينيا

البترول في خليج غينيا يجمع العديد من المميزات : البترول الخام هو من النوعية الممتازة و مع انخفاض معدل الكبريت فيه ، و هذا يتماشى تماما مع المصافي الأمريكية في الساحل الشرقي، و يشكل سوقا متناميا بالنسبة للأمريكان ، هذه النوعية و معها قياس الآبار في المناطق الشاطئية تتمركز بين ١٠٠٠ إلى ٢٠٠٠ متر من العمق ، و لكن أيضا بالإضافة لذلك ، يضمن العائدات من الإنتاج ، حتى ولو في حالة الأسعار المنخفضة ، معظم الآبار هي في المناطق الشاطئية ، و هذا ما يضعها في مأمن عن الاضطرابات السياسية و الاجتماعية التي تخرب هذه البلدان الفقيرة و التي تعتبر غير مستقرة ، خليج غينيا هو جيوبوليتيكيا يتمركز بشكل جيد من أجل التوريد إلى أوربا و السوق الأمريكي، و البضائع يمكن أن تنقل من خلال طريق بحري مع الكثير من الأمان و السرعة ، هذا يعني بسعر أقل بكثير مما هو عليه الحال في الخليج العربي أو السواحل الإيرانية.

الشركات البترولية تنشط إذا على الأرض . " إكسون موبيل " ،على سبيل المثال ، ضاعفت أعمالها ثلاث مرات في الإقليم خلال هذه السنوات القريبة. " شيفرون تيكساكو " أكملت ، بالنسبة لها ، التنقيب الواسع في أنغولا. المجموعتان هما ، بالإضافة لذلك ، مرتبطتان مع الشركة الماليزية " بيتروناس " على خطوط الأنابيب التي تربط الآبار التشادية بحوض " دوبا " ، في جنوب بحيرة تشاد، و في النهاية الكاميرونية في " كريبي " ، على خليج غينيا . خط الأنابيب هذا ، من ١٠٧٦ كيلومتر ، المشيد في عام ٢٠٠٣ ، يجب أن يسمح بتصدير ٢٢٥٠٠٠ برميل إضافي في اليوم ابتداء من خليج غينيا.

هذا المشروع الخاص بنسبة ٨٥ %، بسعر إجمالي قدّر بحوالي ٤،١ مليار دولار ، و تم تمويله بشكل خاص من البنك الدولي ، له علاقة بحوالي ٩٠٠ مليون برميل من الاحتياطي المكتشف في تشاد في نهاية ٢٠٠٤ . هذا الحجم متواضع نسبيا لكنه يبين إرادة الشركات الأمريكية و مصالحها في القارة الأفريقية بالنسبة لجميع الآبار.

رغم العائدات المالية للمشروع بالنسبة للشركات المشاركة ماليا ، حتى مع ٢٠ دولار للبرميل الواحد، الاحتياطات الحالية سوف تنتهي في خلال عشر أعوام أو أكثر من ذلك قليلا إذا كانت قاعدة الإنتاج هي نفسها في عام ٢٠٠٤ ، أي حوالي ١٦٠٠٠٠ برميل في اليوم.

إضافة للمسائل البيئية المطروحة بسبب الأنابيب في مناطق الغابات ، هناك نقطتان بررتا الضمان المعنوي و الأخلاقي للبنك الدولي ، نستطيع أن نتساءل هنا إذا كانت هذه الأنابيب ليس لديها وظيفة إضافية أكثر استراتيجية ، في المستقبل ، على صعيد التنمية و تطوير مصادر وثروات أخرى بترولية تتمركز في أعماق هذه القارة .

نستطيع من جهة أخرى التساؤل حول ما ستحمله هذه الثروات البترولية بشكل حقيقي فيما يتعلق بالتنمية لهذه الدول الأفريقية، رغم النموذج غير المسبوق لدعم إدارة الدخل البترولي و الذي وضع من قبل البنك الدولي في تشاد. سنتحدث عن هذا في الخاتمة.

دائما مع شركة " شيفرون تيكساكو " ، شركة شغلت في داخلها ، كوندوليزا رايس ، الوزيرة الحالية للخارجية الأمريكية ، وظائف إدارية قبل أن تلتحق بفريق الرئيس بوش في عام ٢٠٠٠ ، هذه الشركة أعلنت عن استثمارات في أفريقيا قدرها ٥ مليار دولار من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٣ و هي تحضر لاستثمار بقدر ٢٠ مليار دولار في السنوات الخمس القادمة. شركة " شل " تعلن أنها ستضاعف إنتاجها البترولي و الغازي في أفريقيا في نفس الفترة الزمنية أيضا. " ب . بي " تنظر و تحضر مليارات الدولارات للاستثمار في أنغولا.

هذه الاستثمارات للشركات تقدم وتوضح وجهة النظر عند " ريتشارد تشيني " منذ أيار عام ٢٠٠١، عندما اعتبر أن أفريقيا و خليج غينيا كانت : " المصدر البترول و الغازي للسوق الأمريكي الذي سيكون لديه نموا سريعا ". في الواقع ، وفي ٢٠٠١ ، من ٨ مليار برميل من الاحتياطي المكتشف في العالم ، ٧ منها كانت في أفريقيا الغربية. نحن نفهم من وقتها ، لماذا الإقليم اصبح " أولوية مطلقة " للسياسة الخارجية الأمريكية.

فيما يتعلق " بمجموعة المبادرة لسياسات البترول الأفريقية " ، لم تغير حكمها . لقد لعبت بعد ذلك دور المكاتب الجيدة في نيجيريا من خلال وجود شركة " شيفرون تيكساكو " في إقليم " الدلتا " ، هذا ضمن نطاق المهمة التي يقوم بها " التنصيري البترولي " مايكل ويهبي منذ منتصف تموز ٢٠٠٢ ، في العاصمة لاغوس . رسميا ، كان هناك سؤالا عن موضوع إنشاء أو تشكيل " لجنة خليج غينيا " و التي ستجمع الشركات البترولية العاملة في الإقليم. هذه اللجنة توجد بالتأكيد و لكنها عبارة عن صدفة فارغة ، على الأقل حتى الآن. و بشكل شبه رسمي ، كان هناك تطلع أن تكون هذه المنطقة جزءا من الأوبك خاصة من قبل أبوجا.
بالإضافة للأسباب المذكورة أعلاه ، الدولة النيجيرية تعتبر أن المقعد في الأوبك هو مندوب للسلطة و للقارة الأفريقية السوداء ، و ستكون مفتخرة بذلك . من جهة أخرى ، الحصص في الأوبك لا تشكل حتى الآن مشكلة حقيقية. أما بالنسبة للشركات العالمية التي قامت باستثمارات هامة جدا في نيجيريا منذ عودة الديمقراطية في ١٩٩٩ ، في قطاع البترول كما هو في قطاع الغاز ، هي تريد دفع السلطة النيجيرية لرفع إنتاجها من البترول الخام ، رغم الصعوبات المالية في هذه الدولة فيما يتعلق بارتباط الشركة الوطنية النيجيرية مع شركة " شل " ، " إكسون موبيل " ، " شيفرون تيكساكو " ، " توتال " و " أجيب ".

الكتاب الأبيض الذي أصدرته " مجموعة المبادرة لسياسات البترول الأفريقية " طالب و نادى أيضا، بالانتباه الكبير و المركز على الشفافية في إعلان العائدات البترولية،وعلى توسيع التسهيلات الجمركية و التي هي ممنوحة سابقا من قبل الولايات المتحدة لأفريقيا عن طريق السفن التجارية ضمن نطاق " أ.جي .أو.أ"، أو " قانون دعم فرصة النمو في أفريقيا " . الكتاب يقترح أيضا التزام أمريكي واع و مراقب لصالح إلغاء الديون الأفريقية.

إعلان الرئيس بوش ، منذ بداية فترته الرئاسية الثانية ، حول ضرورة تخفيض و تقليص الفقر في أفريقيا، و إلغاء الديون متعددة الجهات لحوالي ١٨ دولة أفريقية ، ضمن نطاق مبادرة " البلدان الفقيرة المثقلة بالديون" ، و التي منها ١٤ بلدا أفريقيا، في حزيران ٢٠٠٥ ،كانت أصلا في اقتراحات رئيس الوزراء البريطاني " توني بلير " حول هذه المسألة ، و لكن هي اقتراحات غير مقنعة حتى الآن خاصة أنها بقية إعلانات "لفت انتباه " لا أكثر.

فقط الولايات المتحدة من جانبها كرست لمساعدة التنمية في ٢٠٠٤ ، عبر العالم ، ١٨ مليار دولار ، أو ٠،١٦ % من ميزانيتها ، والتي منها ٨ مليار ذهبت للقارة الأفريقية. نحن في الواقع بعيدون عن أرقام لإحصائية أجريت في حزيران ٢٠٠٥ في الولايات المتحدة ، و التي بينت أن غالبية من الأمريكيين

اعتقدت أن بلدها كرس تقريبا ٢٤ % من ميزانيته لمساعدات التنمية. في الواقع ، إن الحرب الأمريكية على العراق شكلت بدقة ٠،٧ % من الميزانية الأمريكية ، أو النسبة التي التزمت بها الدول المتطورة من أجل مساعدة التنمية في مؤتمر " ريو دي جانيرو " في عام ١٩٩٢ .

في واشنطن ، الاهتمام هو كبير بالقارة الأفريقية عندما الأمر يتعلق بتأمين مخزونات البترول للولايات المتحدة . المحاور الكبرى لهذه السياسة حول البترول الأفريقي كانت معروفة بوضوح كلي ، فالإدارة الأمريكية القوية كرّست جهودها السياسية / الدبلوماسية من أجل السماح للمصالح البترو ـ استراتيجية للولايات المتحدة بالتطور في أفريقيا و بشكل خاص في إقليم خليج غينيا.

البترو ـ دبلوماسية للولايات المتحدة في أفريقيا :

من القضايا الطاقية إلى القضايا الاستراتيجية .

تقود إدارة الرئيس بوش، منذ وصولها إلى السلطة، حملة ضخمة من أجل إغراء زعماء الدول الأفريقية. عشر من هؤلاء الزعماء ، و من بينهم حكام الدول الرئيسة المنتجة للبترول الأفريقي ، استقبلوا من قبل جورج بوش في سبتمبر ٢٠٠٢ ، على هامش اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة.

في عودته إلى قمة " جوهانسبرغ " حول التنمية المستديمة ، سبتمبر ٢٠٠٢ ، توقف سكرتير الخارجية الأمريكية " كولن باول " في الغابون و في أنغولا. أيضا الرئيس الأنغولي " جوزيه إدوارد دوس سانتوس" يتقرب من واشنطن بهدف الحصول على المساعدة الأمريكية ضد عدوه " جوناس سافيمبي " زعيم ـ أونيتا ـ ، خلال الحرب الباردة. لقد أعلن أن بلده ، الذي يقترب بسرعة من مضاعفة إنتاجه إلى مليون برميل بترول في اليوم ، رغب " بالعمل مع الولايات المتحدة من أجل المشاركة في أمنها الطاقي".

الإدارة الجمهورية تداهن أيضا النظام التسلطي للرئيس " تيودور أوبيانغ مباسوغو " في غينيا الاستوائية. هذه الدولة حلت محل الغابون و الكاميرون كثالث منتج للبترول الخام في أفريقيا الغربية ، مع إنتاج وصل إلى ٢٥٠٠٠٠ برميل في اليوم عام ٢٠٠٣ ، ثم تأكد بتقدم في الإنتاج وصل إلى ٤٠ % في عام ٢٠٠٤ ، ما يعادل ٣٥٠٠٠٠ ألف برميل في اليوم. هذا الارتفاع يترجم التوسع في الاستثمارات المحققة بشكل رئيسي من قبل الشركات الأمريكية، في هذا البلد خلال هذه السنوات الأخيرة.

في السودان ، حيث الاحتياطات قدرت بحوالي ٣،٥ مليار برميل بنسبة تصدير تصل إلى ٣٥٠٠٠٠ برميل في اليوم، واشنطن لا تترد أن تدخل في المفاوضات لتحقيق السلام في هذا البلد. أيضا نفس الشيء مع الجزيرة الصغيرة جدا " ساو تومي " و " برانسيب " ، في خليج غينيا ، حيث هذه الأماكن أصبحت كمصادر للهيدروكربور ، موضوعا للانتباه الأمريكي الخاص. هذه المستعمرة البرتغالية القديمة تشتعل بالإشاعات منذ سنتين ، إشاعات حول تمركز قاعدة عسكرية أمريكية " نافي " في قلب الاحتياطات البترولية في خليج غينيا، حتى ولو البعض يتحدث من الآن فصاعدا عن الغابون بعد الرئيس " بونغو " من أجل استقبال هذا المشروع .

إلى جانب هذا التعطش للطاقة من قبل الولايات المتحدة ، المصالح البترولية هي دائما حاضرة. بعد الاعتداءات في " مومباسا " و في " دار السلام " ضد سفارة الولايات المتحدة في عام ١٩٩٨ ، أكتشف الأمريكيون فئة جديدة من الدول : " الدول الضعيفة أو العاجزة " ، و بالتالي من الآن فصاعدا يجب ألا نخلط بينها وبين مفهوم " الدولة المارقة " . أكثر من ذلك ، بعد اعتداءات ١١ سبتمبر ، الولايات المتحدة أخذت الحيطة والعلم بالخطر الذي تمثله هذه " الدول العاجزة " و من بينها [الصومال ، ليبيريا ..] . هو خطر في نفس الوقت بالنسبة للدول المجاورة التي تحاول تشييد استقرارها السياسي ، و خطر على مصالح الولايات المتحدة ، ضمن مفهوم أو مقياس أن كل دولة لها جهاز دولتي ضعيف و يمر بأزمة سياسية أو اقتصادية خطيرة، هي من الآن فصاعدا سيكون من شأنها تأسيس ميدان خصب لكل الأعمال "ضد ـ أمريكية " ، كونها تخدم القواعد الخلفية للشبكات الإرهابية المعلنة.

الخبراء الدوليون " ضد ـ الإرهاب " تحدثوا عن ورشحوا مدينة " كانو " ، المدينة المسلمة الكبيرة من ٢ مليون نسمة في شمال نيجيريا . هذا الارتياب انتقل إلى الحيز العملي منذ أكتوبر ٢٠٠٣ ، عندما البوليس السري البريطاني و بتقديرات صائبة أخبر " البيت الملكي البريطاني " بوجود إشاعات تتعلق بتحضيرات للاعتداء بمشاركة مناصري تنظيم القاعدة ، في كانون الأول ٢٠٠٣ بمدينة أبوجا ، العاصمة النيجيرية . في هذا التاريخ انعقد في أبوجا المؤتمر السنوي لحكومات " الكومونولث " بحضور الملكة " إليزابيت الثانية" .

ضمن هذا السياق ، المناورات السياسية / الدبلوماسية للولايات المتحدة في الإقليم ضمن خليج غينيا كانت مقنعة جدا : في تموز ٢٠٠٢ ، الجنرال " كارلتون فولفورد " ، معاون لقائد القوى الأمريكية في أوربا ، و لها مسؤولية عن القطاع الأفريقي ، قدم إلى " سان تومي " .حيث سيكون هناك مشروعا لبناء القاعدة

البحرية الشهيرة للولايات المتحدة في المياه الإقليمية من أجل تأمين و حماية ما يدعوه البعض في سكريتاريا الدولة [الخليج الآخر] .

في بداية سبتمبر ، و على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة ، الرئيس جورج بوش التقى وجها لوجه مع نظيره " من سان تومي " الرئيس " فراديك دو مونيز " . في بداية تشرين الثاني ٢٠٠٢ ، " وولتر كانستونير " يمضي ثلاثة أيام في " سان تومي " . في النهاية ، بعد زيارة الرئيس بوش إلى أفريقيا ، بداية ٢٠٠٣ ، بسبب الأزمة مع العراق ، إنه سيعود في بداية تموز ٢٠٠٣ إلى خمسة دول أفريقية جنوب الصحراء ومنها نيجيريا . وقد كان التنقل الأول في الأرض الأفريقية . على هامش هذه لزيارة ، خدمة الصحافة التابعة للبيت الأبيض أعلنت في ٢ تموز ٢٠٠٣ ، أن الرئيس بوش يستعد لتسمية الكاليفورني "دونالد ستينبيرج " سفيرا فوق العادة و مطلق الصلاحية للولايات المتحدة لدى الجمهورية الفيدرالية النيجيرية . إعلان مكتوب يؤكد أن " ستينبيرج " في هذا الوقت ما يزال ، مدير مساعد " لإدارة السياسة الاستراتيجية" ، بعد أن أرسل بشكل مبدئي كسفير إلى أنغولا ، و بعد ذلك مديرا للشؤون الأفريقية في"مجلس الأمن القومي الأمريكي " . مسيرة و تسمية توضح الأهمية التي توليها الولايات المتحدة لشركائها في نيجيريا.

في بداية كانون الأول ٢٠٠٤ ، الرئيس النيجيري " أولوسغان أوباسانغو " ، كان مدعوا لمزرعة " كراو فورد " الخاصة بالرئيس جورج بوش ، أما الإقامة فمحجوزة في أفخم المحلات لاجتماع الرؤساء. أثناء المؤتمر الصحفي المنعقد بمناسبة الزيارة ، الرئيس " أولوسغان أوباسانغو " أعلن أن نيجيريا رغبت في مضاعفة تصديراتها من الهيدروكربور للولايات المتحدة من هذا التاريخ إلى عام ٢٠١٠ . الرئيسان التقيا من جديد في بداية أيار من عام ٢٠٠٥ ، في البيت الأبيض " بينما سعر برميل البترول يعود مرة أخرى إلى الارتفاع.

في آذار ٢٠٠٤ ، أيضا، الجنرال " تشارلز وولد "، القائد المعاون لقاعدة " أوكوم " قام بدورة في عشر دول أفريقية : [غانا ، الجزائر ، نيجيريا ، أنغولا ، أفريقيا الجنوبية ، الغابون ، سان تومي، برانسيب ، النيجر ،تونس] . هذه الزيارة سبقها بأسبوعين ، الانعقاد في " شتوتغارت " في ٢٣ و ٢٤ آذار ٢٠٠٤ ، في مقر قيادة الجيش الأمريكي في أوربا ، لاجتماع ضم رؤساء الأركان لثمانية دول أفريقية : [تشاد، مالي، موريتانيا ، المغرب ، النيجر ، السنغال ، الجزائر ، تونس]، و كان الموضوع هو الصراع ضد الإرهاب في منطقة " الساحل " . هذا الإقليم هو منطقة محجوزة و محصورة بين الهيدروكربور لأفريقيا

الشمالية و خليج غينيا ، و هو مشكوك بأنه يضم وحدات و مجموعات من " الجماعة السلفية للتبشير و الجهاد " ، فرع من تنظيم القاعدة.

نمضي من النظرية إلى التطبيق ، حيث قيادة أمريكية للحرب ، متمركزة في دكّار ، ستنظم المناورات العسكرية التي انطلقت في حزيران ٢٠٠٥ ، في ثمانية دول من الإقليم المغربي / الصحراوي : [السنغال،موريتانيا ، مالي ، النيجر ، تشاد ، الجزائر ، المغرب و تونس]. ثلاثمائة عسكري أمريكي شاركوا في هذه المناورات ، الهادفة إلى تحسين التكتيكات و التقنيات للصراع ضد الإرهاب ، و الذين تدخلوا عسكريا بعد أسبوعين من الهجوم على قاعدة عسكرية في شمال شرق موريتانيا ، من قبل حوالي ١٥٠ شخصا مسلحا : و كانت الحصيلة لهذا الاشتباك مقتل ٢٠ شخصا من المسلحين .

و لكن بعد جمع العناصر الأولى للتحقيق ، تبين أن لصوصا و قطاع طرق ، و جماعات للانتقام و الثأر و أخرى مافيوية ، هي التي قامت بالهجوم ، أكثر مما هي جماعات سلفية تابعة لتنظيم القاعدة. بعد الانقلاب في موريتانيا من شهر آب ٢٠٠٥ ،والذي قامت ضده مجموعة من العواصم الغربية ، الوضع يظهر أنه من الآن فصاعدا تحت السيطرة و بإشراف سلطة من العسكر. هذا التعامل الحسن من قبل المجتمع الدولي الذي يرفض الاعتراف بالأنظمة المنحدرة من انقلابات عسكرية أو أي انقلابات أخرى ، رحب بالانقلاب الموريتاني ربما لأن موريتانيا هي قادم جديد إلى " المجرّة " البترولية الأفريقية . مهما يكن من أمر ، حضور العنصر " المخرب أو المدمر" هو مؤكد و مثبت ضمن الشريط الساحلي / الصحراوي.

من البترو ـ الاستراتيجي إلى العسكري .

هذه التنقلات و التحركات للمستويات العالية في الأرض الأفريقية ، و التي هي غير مسبوقة حتى هذا اليوم، كما هي اللقاءات التي حصلت في الولايات المتحدة ، تبين وتوضح بالتأكيد مصالح الولايات المتحدة فيما يتعلق بالهيدروكاربور الأفريقي . لكن هذه المصلحة تتعلق بشكل أكبر بجميع المواد الأولية الاستراتيجية مثل المنغنيز ، الكروم ، الكوبالت ، جميع المعادن من فئة البلاتين ، الخ .

تحت غطاء الحرب ضد الإرهاب ، الولايات المتحدة عززت بقوة حضورها في أفريقيا موقعة اتفاقيات سياسية و عسكرية التي تحمي و تؤمن المخزونات من جميع المواد الأولية كالمذكورة أعلاه . ومن أجل ضمانها ، البنتاغون و الشركات الأمريكية للبترول و الأمن هم الآن موجودون بشكل دائم في أفريقيا . في منتصف ٢٠٠٤ ، ٤٤ بلدا أفريقيا شاركوا في برنامج البنتاغون " أي . أم . إ. ت " [التعليم والتدريب

العسكري العالمي] الذي يؤمن تكوينا عسكريا نوعيا للضباط الأفارقة . هذا البرنامج ، أسس في ١٩٧٦. و هو اليوم مفتوحا لحوالي ١٢٠ دولة حليفة للولايات المتحدة .

في عام ٢٠٠٣ ، ١١٠٠٠ عسكري أجنبي استقبلوا في المدارس العسكرية الأمريكية ، و ثلاثة أرباعهم تم تمويله من قبل هذا البرنامج. هذا البرنامج أصبح مع مرور الزمن، حتى باعتراف منظميه : " تنظيم مفتاح للأمن الوطني و للسياسة الخارجية الأمريكية ". مستحقاته تم تضعيفها من قبل إدارة الرئيس جورج بوش بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٤ ، من ٥٠ مليون إلى ٩٢ مليون دولار. استثمار متواضع جدا إذا قورن بنتائجه المثمرة و الكبيرة. هذا البرنامج تبينت أهميته بشكل واضح ضمن نطاق العمليات العسكرية المشتركة بين الحلفاء في أفغانستان و في العراق. وسيكون له نفس الأهمية في مسارح العمليات الأخرى القادمة ، في كل مكان حيث هذا المذهب الحالي للبنتاغون فيما يتعلق بالتحالف المعلن من قبل " دونالد رامسفيلد " و الذي سيوضع في التنفيذ.

هذا المذهب لخّص بالشكل التالي " إنها المهمة هي التي تحدد التحالف ". يجد هذا المذهب أصوله في خطاب ألقي من قبل " رامسفيلد " ، في ٦ تشرين الثاني ٢٠٠١ ، في " مركز سياسات الأمن " على هامش التدخل الأمريكي في أفغانستان. النسخة الأصلية كانت قليلا أكثر تحديدا " التحالف يجب ألا يحدد المهمة " . أما النسخة الأكثر اتساعا قبلت و علّق عليها و تم تفسيرها فيما بعد بأشكال مختلفة ، لاسيما في مناسبة احتلال لعراق.

برامج أخرى عسكرية تعزز وبقوة الحضور الأمريكي في أفريقيا مثل [الأزمة الأفريقية ..إجابة أولية] وقد أصبح في عام ٢٠٠٢ ، [العمليات الطارئة و مساعدات التدريب]. على هامش هذه البرامج ، شركات خاصة و متخصصة في الأمن ، مثل " لوجيكون " لمجموعة الدفاع " نورثروب ـ غرومان " أو " الشركة المحدودة للمصادر العسكرية المحترفة " ، تربح و تستفيد من مساعدات مالية من هذا الشريك الاستراتيجي .

في بداية آذار ٢٠٠٤ ، عقد في أبوجا ، العاصمة النيجيرية ، مؤتمر لخمسة أيام ، عنون " الطاقة و الأمن في أفريقيا " . هذه الندوة البحثية التي جمعت الخبراء من الأمن ، عسكر وضباط ، من بلدان أفريقية متعددة ، كانت منظمة من قبل " المركز الأفريقي للدراسات الاستراتيجية " وهو مركز " لصناعة الأفكار" أمريكي ممول من قبل البنتاغون و الذي يعمل بشكل رسمي بالتعاون مع برنامج " التعليم والتدريب العسكري العالمي " . مدير هذا المركز لن يكون أحدا آخر سوى الجنرال المتقاعد " كارلتون فولفورد " ، وكنا قد تحدثنا عنه سابقا. أثناء هذا المؤتمر ، إحدى القضايا المطروحة، من القضايا التي كانت جميعها تتعلق بالأمن، كانت الاستقرار السياسي ، النمو الاقتصادي و التطور .

حول مختلف هذه النقاط ، يجب القبول أن البلدان بجوار خليج غينيا مازال لديها الكثير من العمل. من سبعة بلدان منتجة للبترول من خليج غينيا [نيجيريا ، أنغولا ، الغابون ، برازافيل ، الكاميرون، غينيا الاستوائية] وعليها يمكن ان نضيف تشاد ، ثلاثة منها [نيجيريا ، أنغولا ، غينيا الاستوائية] شكلت في نهاية ٢٠٠٤ ، إنتاجا من ٣،٨٥ مليون برميل في اليوم ، أو ٨٥ % من ٤،٥ مليون برميل في اليوم منتجة وسطيا في عام ٢٠٠٤ من قبل السبعة بلدان في خليج غينيا . بلدا ثامنا ، " ساو تومي و برانسيب " لم يتم حتى الآن تصنيفه ضمن هذه الأرقام العالية.

" ساو تومي و برانسيب " . [جزيرتان مقابل الحدود البحرية النيجيرية]

لم ينطلق إنتاجهما بعد بشكل فعلي، لاسيما، بفعل الخلافات على الحدود البحرية مع نيجيريا. هذا القادم الجديد يجب أن يظهر قريبا على الخريطة البترولية العالمية. الاتفاقية الأولى من أجل استكشاف الإقليم المتنازع عليه بين البلدين و المسمى " إقليم النمو المشترك " تعود إلى شباط من عام ٢٠٠١، ولكن لم يتم التوقيع على العقد الأول لتقاسم الإنتاج إلا في شباط من عام ٢٠٠٥ .

" إكسون موبيل " تأتي في المرتبة الأولى بالاستثمار في هذا الإقليم ثم تأتي بعدها " شيفرون تيكساكو ". يتقسمان العمل في الإقليم الذي يظهر لهما أنه واعد جدا ، مع ارتباط بالشركات النيجيرية مثل " دانجوت" أو شركات أخرى أمريكية أقل أهمية مثل " كونويل ". بعد قرار محكمة العدل الدولية في " لاهاي " في ٢٠٠٢ ، نيجيريا فضلت حل المشكلة بالتراضي مع هذه الجزيرة " ساو تومي " على قاعدة ٦٠ % لها و ٤٠ % للجزيرة.

نيجيريا من الآن فصاعد تستحوز على احتياطات كافية بشكل خاص من أجل التفاوض على المناطق المتنازع عليها ، و من جانبها " ساو تومي " تستطيع أن تستفيد من الخبرة النيجيرية فيما يتعلق بعلاقاتها مع الشركات العالمية . ولكن في تموز ٢٠٠٣ ، بينما الإنتاج البترولي لم يبدأ بعد ، " ساو تومي و برانسيب " ، كانت حدثا لانقلاب مؤقت ، و الذي نستطيع أن نصنفه ضمن الانقلابات الاستباقية.

العسكريون الانقلابيون طلبوا إصلاحات سياسية و اقتصادية في للبلاد ، و خاصة فيما يتعلق بالدخل في المستقبل . مثال هذه الدولة يمكن أن يكون مفيدا و مهما من أجل المستقبل بعد التزام الرئيس بالشفافية في الإدارة ، الضريبة و الدخل الوطني وكل هذه الأشياء المتعلقة بشؤون البترول. ولكن يبقى الواقع هو

الوحيد القادر على الحكم على هذه النيات الطيبة إن كانت ستتحقق أم لا ، لأن العديد من الدول الأخرى في خليج غينيا ليس لديها هذه الشفافية أو غيرها.

نيجيريا : الأكثر سكانا من بين الدول الأفريقية .

الاحتياطات المكتشفة في نيجيريا تجاوزت ١٦،٧ مليار برميل في عام ١٩٨٤ ، إلى ٢١ مليار في ١٩٩٤ و ٣،٣٥ مليار في نهاية ٢٠٠٤ . هذا التقدم في الاحتياطي يشهد بيدناميكية الاستثمارات للشركات البترولية التي تعمل في البلاد خلال هذه العشر سنوات الأخيرة ، لاسيما منذ عودة الديمقراطية في عام ١٩٩٩ .

تشكل نيجيريا منذ عشرين عاما المنتج الأول للبترول الخام في القارة الأفريقية ، أمام الجزائر و ليبيا. وفق مدير " الشركة النيجيرية الوطنية للبترول " ، فقد استحوذت نيجيريا منذ عام ٢٠٠٥ ،على ١٨٩ تريليون قدم مكعب من الاحتياطي المكتشف من الغاز ، و ٣٥،٥ مليار برميل من الخام المكتشف ، أو بشكل دقيق السادسة و التاسعة في الاحتياطات المكتشفة من الغاز و البترول.

منذ ٢٠٠٥ ، بلغت قدرة الإنتاج في نيجيريا ، نظريا ٣ مليون برميل في اليوم ،أما الإنتاج المحقق ،فقد بلغ وسطيا في عام ٢٠٠٤، ٢،٥ مليون برميل في اليوم و حجم من التصديرات بأكثر من ١،٧ مليون برميل في اليوم. وهذه السنوات الأخيرة ، نيجيريا كانت تظهر دائما في العشر الأوائل المصدرين على مستوى العالم للبترول الخام ، ويبقى مكانها متغير و متقلب و فق الإنتاج في العراق و في فنزويلا .

أثناء مؤتمر " نيجيريا : الغاز و البترول " [وهو مؤتمر سنوي ينظم بالتعاون مع وزارة المصادر البترولية و رئاسة الجمهورية] ، الذي انعقد في أبوجا منتصف نيسان ٢٠٠٥ ، أعلنت السلطات النيجيرية عن طموحات جديدة : ٤٠ مليار برميل من البترول الاحتياطي من أجل إنتاج يبلغ ٤ مليون برميل في اليوم كل ذلك في عام ٢٠١٠ . مع تلك القدرات المحتملة ، البترول يشغل مركزا أساسيا في اقتصاد البلاد. إنه يشكل في هذه السنوات الأخيرة ٤٠ % من الدخل الوطني ، ـ مقابل ١٥ % كانت قبل عشرة سنوات ـ ، و ٩٥ % من الصادرات ، ٩٠ % من المصادر و الثروات المكتشفة و يؤمن ٧٠ % إلى ٨٠ % من مصادر الميزانية الوطنية .

مع ارتفاع الأسعار ابتداء من ٢٠٠٢ و الارتفاع الكبير المرافق في الجزء الثاني من عام ٢٠٠٤ ،حققت نيجيريا الرقم القياسي وهو ٧١ مليار دولار ، بينما لم يكن سوى ٥٨،٤ مليار في عام ٢٠٠٣ و ٤٦،٧ مليار في ٢٠٠٢ . ومن أجل إعطاء فكرة عن الدخل ، المباشر وغير المباشر ، الحاصل من البترول لصالح الدولة النيجيرية، الحكومة الفيدرالية تقدره ، في الفصل الثاني من عام ٢٠٠٣ ،بحوالي ١١،٤

مليار دولار ، مع سعر للبرميل وصل وفق الأوبك إلى ٢٨،١٠ دولار. بداية ٢٠٠٥ ، وضمن هذا السياق المقبول جدا ، البلاد حازت وفق البنك المركزي لنيجيريا على احتياطات أكثر من ١٦ مليار دولار ، مقابل ٩ مليار في السنة التي قبلها.

وتظهر الولايات المتحدة في الصف الأول من البلدان الرئيسة التي تستفيد من الصادرات البترولية النيجيرية ، مع، تقريبا ٥٠ % من كامل الاستيراد البترولي. نيجيريا كانت المورّد الخامس للبترول إلى الولايات المتحدة ، مع ١،١ مليون برميل في عام ٢٠٠٤ . في الواقع ، العلاقات بين الرئيس جورج بوش و الرئيس " أوباسانجو " هي ممتازة. هذا الأخير غالبا ما يُدعى للولايات المتحدة ، كما في كانون الأول ٢٠٠٤ ، في المزرعة الخاصة للرئيس بوش و مع حجز في أفخر الأوتيلات في " كراو فورد " أو كما في أيار٢٠٠٥ ، في البيت الأبيض .
التعاون بين البلدين هو مثالي ، لاسيما على الصعيد العسكري. حيث يوجد اتفاقيات من اجل التدريب و التكوين ،كما باعت إدارة الرئيس بوش للبحرية النيجيرية ، في عام ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ ، ثمان فرقاطات قديمة من شركة " يو . إس كواست كواردز " ، من أجل تعزيز الأمن و الصراع ضد قطاع الطرق و عصابات البترول في منعرجات دلتا النيجر ، المنطقة البترولية الأساسية في البلاد.

البترول و أيضا الكثير من الغاز .

لابد من أن نضيف إلى هذا القدرات الهائلة من البترول ، مستقبل هام جدا على صعيد قطاع الغاز. نيجيريا توصف بالعادة بإقليم غازي مع القليل من البترول لأنها تمتلك كميات ضخمة من الغاز المكتشف علما أن القليل من نشاطات الاستكشاف الغازي تم القيام بها. بالمقابل ، قسم كبير من هذا الغاز أنتج بالتزامن مع إنتاج البترول الخام. لابد من الانتظار إلى منتصف التسعينات ، حيث من هذا التاريخ ، الحاجات المتنامية للسوق في الولايات المتحدة و أوربا قادت الشركات العالمية لمضاعفة المشاريع و الاستثمارات في آبار الغاز و خاصة في منطقة " بوني " ، في دلتا النيجر ،حيث ستصنف البلاد من الآن فصاعدا كواحد من الأوائل المنتجين لهذه المادة في العالم ، مع قدرات لا تتوقف عن النمو و التعزز.

مشروع آخر للغاز نحو الغرب النيجيري ، بالقرب من السواحل ، على الحدود بين " إيدو " و " أوندو "، هذا المشروع هو في حالة دراسة تحت إشراف شركة " شيفرون ". أيضا تعمل نيجيريا على مشروعين غازيين كبيرين . في البداية ،" خط أنابيب الغاز لغرب أفريقيا " و الذي سيربط بواسطة أنابيب الغاز الاحتياطات الغازية النيجيرية في دلتا النيجر بدولة غانا، على طول السواحل من " دولة بينين "

إلى"التوغو " ، من أجل تزويد هذه الدول الثلاثة بالطاقة الأولية بهدف إنتاج الكهرباء. هذا المشروع يحصل على الدعم المالي للبنك الدولي وقد بدأت الأشغال في كانون الثاني ٢٠٠٥ .

أما المشروع الثاني " نيغال " ، أو ما يسمونه " خطوط أنابيب الغاز عابرة الصحراء " ، مشروع أكثر طموحا ولكن أيضا أكثر خطورة . هذا المشروع يهدف إلى نقل و عبر ٤٠٠٠ كيلومتر بين ١٨ إلى ٢٥ مليار متر مكعب من الغاز في السنة ، من دلتا النيجر نحو الاتحاد الأوربي ، عن طريق النيجر ، ثم الجزائر و اتصالها عبر أنابيب " ميدا غاز " مع أوربا.

قرار تطوير هذه القدرات الهائلة البترو ـ غازية ، و التي تشكل من الآن فصاعدا سوقا كبيرا وقويا ، كان ممكنا بعد نهاية الدكتاتور " ساني أباشا " في ١٩٩٨ وعودة الديمقراطية في ١٩٩٩ . التطوير يسمح أيضا لنيجيريا بعدم الارتباط بشكل مفرط بالنزاعات الحدودية البرية أو البحرية مع جيرانها، حيث تصبح هذه النزاعات شكلية ، أكثر مما هي رهانات حقيقية اقتصادو ـ طاقية ، لاسيما حول لآبار الغير شاطئية.

الاتفاق الموقع بين أبوجا و " ساو تومي " ٦٠ % إلى ٤٠ % في ٢٠٠٥ ، حول استغلال الآبار الغير شاطئية في " منطقة التنمية المشتركة "، ينطوي ضمن هذا المنطق ، أي تطوير هذه القدرات الطاقية سيؤدي إلى حل النزاعات الحدودية. على العكس ، إرجاع جزيرة " باكاسي " ، منذ غزوها من قبل الجيش النيجيري على مدى شتاء ١٩٩٣ ـ ١٩٩٤ ، يظهر أنه يطرح مشاكل استراتيجية أكثر منها بترولية ، لاسيما على القوات البحرية النيجيرية ، التي تعتبر أن الإبحار نحو ميناء " كالابار " سيكون صعبا ضمن هذه الفرضية.
من هنا المماطلة النيجيرية بشأن اجتماعات اللجان المختلطة لتطبيق قرار محكمة العدل الدولية في"لاهاي" الصادر في تشرين الأول ٢٠٠٢ ، الذي يعيد " جزيرة باكاسي " للكاميرون و ينهي نزاعا حدوديا استمر أكثر من ١٥ عاما بين البلدين، حول ١٦٩٠ كيلومتر من الحدود المشتركة. مبدأ الإرجاع لجزيرة " باكاسي " ، تم قبوله من الرئيس " أوباسانجو " في خطاباته ، لكن لابد من تطبيقه عمليا ، هذه المنطقة على طول شبه الجزيرة التي تحوي الآبار غير الشاطئية عليها أن تعود من الآن فصاعد إلى الكاميرون التي تحتاجها بقوة.

إعادة توزيع الدخل البترولي داخل الفيدرالية.

بالنسبة لينيجيريا ، المشكلة الأساسية ليست في تنمية الهيدروكربور لديها ، الذي ينتظم تقريبا بشكل عادي، ولكن في عملية توزيع الغلة الكبيرة التي تنتج عنه. [هذه المسألة عولجت بالتفصيل من قبل الكاتب في مجلة " أفريقيا المعاصرة " ، العدد ٢١٦ ، شباط ٢٠٠٦] . توزيع البترول منذ الاستقلال يحدث طمعا على كل الأصعدة في الفيدرالية النيجيرية ، عبر كل الأرض النيجيرية ، و بشكل خاص في الإقليم البترولي في الدلتا و الذي كان خلال ٢٩ عاما تحت ظل الدكتاتورية العسكرية المنحدرة من شمال البلاد ، حيث كان الإقليم مهمشا متجاهلا من السلطة المركزية. حتى ولو المناطق الواقعة في الدلتا تستفيد منذ عام ٢٠٠٠ من محاولة " اللحاق " عن طريق مبدأ التعديل في نظام التوزيع ، والذي يلزمه الوقت ليكتمل.إنه، ورغم هذه الإمكانيات الضخمة من الطاقة ، نيجيريا يجب أيضا أن تتغذى ، تتعلم و تستقر ، في بلد بلغ عدد سكانه ١٣٠ مليون نسمة ، حيث متوسط معدل دخل الفرد كان في عام ٢٠٠٢ ، من بين الدخول الأقل في العالم ، مع حوالي ٣٧٠ دولارا في السنة.

إذا تحليق الأسعار عاد للارتفاع من جديد بشكل آلي ، هذا المؤشر ، لا يعيد تقييم و بشكل أساسي دخول السكان ، حيث هناك فقر مدقع يتعايش معه السكان دائما ، مقابل بذخ صارخ تعيش بعض النخب. هذا التناقض ليس هو الضامن الحقيقي و الأفضل للاستقرار على طول البلاد و عرضها ، بل كان دائما عاملا للانشقاق على المستوى الوطني و خاصة في الجنوب البترولي منذ الحرب الأهلية في " بيافرا " و التي استمرت من عام ١٩٦٧ إلى ١٩٧٠ و قتلت أكثر من مليون إنسان .

لكن تقسيم الدخل ليس سهلا و المطالبات المعترضة هي كثيرة جدا بين الستة أقاليم جيوبوليتيكية ، و ٣٦ ولاية ، ٧٧٤ حكومة محلية و ٢٥٠ من الإثنيات و الأعراق ، و التي تكوّن الفيدرالية النيجيرية . بالإضافة لذلك الانشقاق بين الشمال المسلم ، حيث ١٢ ولاية تبنت الشريعة منذ بداية عام ٢٠٠٠ ، و الجنوب ذو الغالبية المسيحية ، و فيه الكثير من الكنائس الإنجيلية ، لا يسهل المهمة أمام الحكومة الفيدرالية في عملية توزيع الدخل .

رغم المقاييس التي أخذت من قبل الحكومة الفيدرالية لكي تمنح حصة أكثر أهمية من الدخل البترولي لتسع ولايات بترولية في الجنوب ، نحن نشهد منذ إعادة الانتخاب للرئيس " أوباسانجو " في ٢٠٠٣ ، الصعود في عملية الاعتراض من قبل جميع الأطراف في إقليم الدلتا. هذه الاضطرابات تكون في الكثير من الأحيان مشحونة من قبل الإعلام المشكوك فيه ، الذي لا يشارك في إعلام و إخبار السوق البترولية كما يجب أو كما عليه أن يعمل ، خاصة في الأوقات التي تكون فيه الأسعار مرتفعة أو متوترة.

التمرد في ولايات الدلتا .

نحن نتذكر أنه في أيلول ـ تشرين الأول ٢٠٠٤ ، أن سعر البرميل تجاوز للمرة الأولى عتبة ٥٠ دولار في لندن و نيويورك . من بين الأسباب لهذه الارتفاع كان الصراع بين الحكومة الفيدرالية في أبوجا و بعض الحركات المتمردة في إقليم الدلتا. حيث هناك تفاعل مع الأخبار المتغيرة التي تصل إلى العاملين و المؤثرين في الأسواق البترولية ، العديد من الدول ، لأنها تشكل مناطق و أقاليم إنتاجية بترولية غير مستقرة ، أكثر من دول أخرى ، هي دائما في فوهة وسائل الإعلام حتى أكثر من الاضطرابات نفسها في أسواق البترول.

هذه هي حالة نيجيريا و الإقليم البترولي في منطقة دلتا النيجر التي يرتكز فيها ، البترول الشاطئ و غير الشاطئ ، أو مجمل الإنتاج من الهيدروكربور في البلاد. إنه في هذا الإقليم ،حيث الاضطرابات الحادة ، وحيث توجد " حركاتا التمرد " [إن. دي. بي . في. إف] و [إن .دي .في] ستكون المواجهة في صيف ٢٠٠٤ ، قبل أن [إن. دي. بي . في. إف] تعلن عدم معارضتها لتدخل الجيش النيجيري في أماكن المواجهة.

إذا كان صحيحا تماما أن هاذين الفصيلين ، هما في حالة مواجهة و تحد ،فإن الأسباب لهذا النزاع و الصراع بينهما و طبيعته ، ليس كما نقرأها في الصحف العالمية . بالإضافة لذلك ، زعيم [إن. دي. بي . في. إف] " الحاجّي أساري دكودو " ليس هو تماما " قائد التمرد " كما تقدمه العديد من وسائل الإعلام. "دكودو" كان متعاونا خفيا مع حاكم ولاية " ريفيرز " ـ بيتر أوديلي ـ ، و مع سكرتيره السابق و الحالي الوزير الفيدرالي للمواصلات و النقل " أبيي سيكيبو " ، من أجل ضمان النصر لحزب الرئيس و إعادة انتخاب الحاكم " أوديلي " ، في نيسان ـ أيار ٢٠٠٣ .

و حزب الرئيس " أوباسانجو " يسيطر على البلاد وعلى معظم الولايات الفيدرالية النيجيرية منذ عودة الديمقراطية في نيجيريا ١٩٩٩ . " الحاجّي أساري دكودو " وصل في عام ٢٠٠١ إلى رئاسة " إجاوا يوث كانسل " ، حزب أسس في ١٩٩٨ أثناء انتقال و تحول " أبو بكر " . استعمل هذه المعارضة بطلب من " أوديلي " من أجل تقسيم قبيلة " إجاوا " ، الإثنية الأساسية في الإقليم البترولي في الدلتا ، مع ٩ إلى ١٠ مليون شخص ، ولكنها قبيلة تحتوي في داخلها على العديد من العشائر و القبائل الأخرى.

من جهة أخرى هذا الدور المقسّم " لأمة " *إجاوا* في ولايات أخرى من الدلتا ، يجب أن يساعد في إعادة انتخاب " أوديلي " على رأس ولاية " ريفيرز " جامعا حوله ميليشيات إجاوا . هذا يعني التخويف بواسطة العنف كل معارضي حزب الرئيس خلال الحملة الانتخابية عام ٢٠٠٣ ، وفق نفس السيناريو الذي حصل في عام ١٩٩٩ .

حزب الرئيس لم يكن الوحيد الذي مارس العنف بهذه الطريقة. بعد انتخابات ٢٠٠٣ ، " أساري " ، أصله من " بوجوما " و هي على بعد ثلاثين كيلومتر في الغرب من " بورت هاركورت " قام بتأسيس حزب

"قوى شعب دلتا النيجر " . فيما يخص " أتيك توم " و اصله من " أوكريكا " في شرق " بورت هاركورت " ، كان مكلفا و حزبه بتنظيم غارات ضد التجمعات التي ساندت حزب " شعب كل نيجيريا "، حزب أغلبيته من " إيبو " و هو الحزب الرئيسي في المعارضة لحزب الرئيس " أوباسانجو " على الصعيد الإقليمي ، لاسيما في الحكومات المحلية في " أوكريكا " و " أوغو / بولو " .

بالمقابل ، حزب " قوى شعب دلتا النيجر " و زعيمه " أساري دكوبو " ، كحزب " أتيك توم " كان مسموحا له بالسيطرة على جزء من مرور البترول الخام في ولاية " ريفيرز " حيث كان أشبه بعصابات قطاع الطرق التي تهرب البضائع .

إذا نحن نتحدث هنا عن شبكات منظمة جيدا تجمع المغتربين ، رجال الأعمال و سياسيين محليين ، ولكن أيضا أشخاص من مستويات عليا من الحكومة الفيدرالية ، ضباط كبار من البحرية مكلفين بحماية الدلتا ، ضباط من البوليس مسؤولين عن تحقيقات لم تنته في أي وقت أو تقفل ، و بعض موظفي الشركات ، كل هؤلاء يقفون على أرضية من الفساد المعمم في كل أنحاء البلاد .

هذه الشبكات تجمع و تسلح المجموعات المحلية من أجل حماية و تأمين عمليات التهريب . و البترول إما يختلس أو يعود إلى مصدره أو يسرق بواسطة قوارب بحرية. هذه المهربات أو المواد أو البترول المسروق يتم في الغالب مرورها عبر بلدان أخرى في الغرب الأفريقي و لكن أيضا من جهات أخرى.

بالرغم أن عائدات هذا التهريب تتغير و تتبدل ، فبالنسبة لحوالي ٢٠٠٠٠٠ برميل في اليوم من البترول الخام ، أو تقريبا ١٠ % من الإنتاج النيجيري ، الذي مازال يسرق من خلال التهريب ، وفق السلطات في عام ٢٠٠٣ ، الخسارات بسبب التهريب تتركز بين ٢ مليار إلى ٤ مليار دولار. هذا الرهان الاقتصادي ، يشرح في جزء كبير منه التنافس بين هذه العصابات و العنف المسلح الذي يدور اليوم في دلتا النيجر.

بعد الانتخابات في ٢٠٠٣ ، العصابات الأخرى " بالمئات " ، التي تسمى " كولتس " من بينها [أيسلندرز، غرين لندرز ، ك . ك. ك ، جيرمانز ، دي غبام ، مافيا لوردز] و أخرى تسمى " فولتورز " الخاضعة جميعها لهذا الزعيم أو ذاك ، تحالفها عزز فعاليتها و قوتها.

ولكن " أساري دكوبو " سيقوم بتوجيه نقد علني للانتخابات ، وهذا ما أدى للقطيعة مع " أوديلي " ، الذي بعد ذلك استند على " أتيك توم " و حزبه من أجل إبعاد " دكوبو " عن السيطرة على طرق التهريب للبترول الخام . الحرب بين الفصيلين بدأت لهذا السبب منذ ٢٠٠٤ . ولكن سننتظر حتى سبتمبر ٢٠٠٤ ليصبح الفصيلان " جيشان متمردان " كما يظهر في خطابات الزعيمين و الأوساط السياسية في أبوجا ، حيث أنهما يتوجهان من أجل السيطرة على مدينة " بورت هاركورت " العاصمة البترولية التاريخية

للدلتا ، و على المحاور الرئيسة لتهريب البترول الخام في ولاية " ريفيرز " ، لاسيما منذ صيف عام ٢٠٠٤ .

" دكوبو " و ميليشياته يبدون الرغبة في الصراع من أجل الهيمنة و السيطرة على نشاطات التهريب و خاصة البترول منها ، على جزء من إقليم الدلتا ، و من أجل الدفاع عن المصالح السيسيوبوليتيكية للأقليات المضطهدة من قبل العصابات المسلحة. ما يميز " أساري دكوبو " هو إرادة الهيمنة على مدينة " بورت هاركورت " ، و هي العاصمة لإقليم " ريفيرز " أو لأكبر مدينة بترولية في الدلتا. عدد القتلى الناتج عن الصراع و الذي بلغ ٥٠٠ وفق منظمة العفو الدولية ، يبين مناخ العنف المسيطر على الدلتا .

في منطقة " بورت هاركورت " و إقليمها ، كنا بعيدين عن أزمة بين حركة سياسية " قوى شعب دلتا النيجر " و السلطة الفيدرالية. هذا لا يعني هنا مناخ لحرب بين الفصائل المتمردة ، ولا حركة متمردة في صراع مع السلطة المحلية ، و لكن ببساطة خلاف بين حلفاء سابقين. الضغوط الممارسة على " أتيك توم" من أجل نزع سلاح ميليشياته ، كانت كافية لحمل الأطراف المتنازعة وخاصة الفصيلين الرئيسين إلى طاولة المفاوضات في بداية تشرين الأول ٢٠٠٤ في أبوجا ، أمام الرئيس " أوباسانجو" .

هدنة جاءت بعد وضع السلاح جانبا تم توقيعها في هذه المناسبة و انتهى كل شيء بفرض النظام فيما بعد.

" دكوبو " يبحث بالمقابل عن استثمار وضعه الإعلامي الجديد دوليا ، و ذلك بوضع أهداف سياسية شخصية . أما حزب " قوى شعب دلتا النيجر " ، الذي يدعي ، كما الفصائل الأخرى أو الأحزاب أنه يمثل مصالح الإثنيات في " إجاوا " ، يبحث منذ زمن من أجل الاستفادة من الأحداث حتى يتعزز سياسيا.

إعلام و إشاعات حول الأسواق البترولية.

إذا صدّقنا عدة وسائل إعلامية لا سيما أنكلو ـ سكسونية ، في نهاية سبتمبر ٢٠٠٤ ، ستكون الحرب من جديد في إقليم الدلتا ، أي ٣٤ عاما بعد نهاية الحرب في " بيافرا " . من أجل فهم تصريحات هذه الوسائل الإعلامية حلقنا بالطيران من فوق و بالهيلوكبتر فوق إقليم الدلتا ،حيث من المفروض أنه توجد حركات التمرد الشهيرة ، لم أر أي مخيم لحركات التمرد ، و ليس هناك أي تهريب لبترول أو " مصاف " له مخالفة ، بعكس ما يحاول تأكيده مقال ظهر في " ديلي تلغراف " في لندن ، أعيد نشره في صحيفة "كوريبه انترناسينال " في العدد ٧٢٦ .

بالتأكيد ، هذه المصافي الأشباح لا يمكن أن تجعلنا ننكر عملية وجود تهريب هنا وهناك للبترول الخام أو المنتج ، و أحيانا البترول مقابل السلاح . و لكن في الغالب و في العادة ، هذه الأحداث المحلية تصمت عنها و تسكت وسائل الإعلام الغربية .

بسبب هذه الضجة ، " سي . إن . إن " أرسلت فريقا لإعداد ربورتاج في " واري " و هي مدينة هامة و بترولية في ولاية جارة لمنطقة لدلتا. هذا الريبورتاج الذي تم بثه في نهاية سبتمبر ٢٠٠٤ عمل على ذكر تاريخ التوتر و النزاع بين مجتمعات هذا الإقليم ، لاسيما بين " إجاوا " و " إستيكيريس "، اللتان تتنازعان من أجل أخذ السيطرة السياسية على عدة حكومات محلية في " واري " و القدرة على الوصول إلى الدخل المرتفع للبترول المرتبط بالمبالغ التي تدفعها الشركات العالمية من أجل الاستثمار في هذا الإقليم .

بشكل مستغرب ، كنت أنا نفسي في " واري " حيث رأيت هذه الريبورتاج عندما عدة إلى " بورت هاركورت " . كل شيء كان هادئا و كبرى الإثنيات المتنافسة كانت كذلك أيضا ، منذ اشهر عديدة ، و في مرحلة من التصالح ، كما يشهد على ذلك الأعلام في المدينة ، و تأكدت من هذا من خلال اتصالاتي بأشخاص في نفس المكان. و هذا لم يراه فريق " سي . إن . إن " لأنه لم يأت ليرى هذا.
في بداية شباط عام ٢٠٠٥ ، دائما في " واري " ، وقعت أحداث و سببت بمقتل من ١ إلى ٢٥ وفق المصادر و ذلك بعد هجوم و عملية نهب وسلب لمحلات " شيفرون " من قبل أشخاص من قبيلة " إجاوا" و من ثم على قوى البوليس و الجيش ، الذي يحمي بشكل دائم مقرات الشركات في منطقة الدلتا.

على صعيد الأسواق المالية ، هذه الأحداث في شباط ، كما أحداث أخرى في الإقليم لم تسفر عن أي ارتفاع في أسعار البترول ، بعكس ما حصل في شهري أيلول / تشرين الأول ٢٠٠٤ . على العكس ، إن تحضيرا لإضراب عام أعلن من قبل النقابة المركزية في البلاد ، تم إعداده لمنتصف تشرين الأول ٢٠٠٤ ساهم برفع الأسعار. إذا هناك فرز أو انتقائية للأخبار و التحليلات زادت من الحالة السيئة للعديد من الحالات أو أرادت المبالغة في الإشاعات ، في الحالتين ، الأسواق يظهر أنها وجدت و تبعت الأخبار التي تتماشى معها.

يجب بالمقابل القبول أن العمليات للجيش النيجيري ، و الذي عزز حضوره في الدلتا منذ سنتين تقريبا ، من الممكن أن تكون فظة و مضايقة جدا وتحدث في أغلب الأوقات الكثير من القتلى.إن تدمير مدينة من أكواخ الصفيح للمعدمين و المهمشين بالقرب من مقر الشركة البترولية الإيطالية " أجيب " في مدينة "بورت هاركورت " في ١٣ نيسان ٢٠٠٥ ، و طرد و ترحيل عدة آلاف من السكان يشهد بهذه الأعمال الخطيرة.
يبقى أن نقول أن عملية السيطرة على إقليم الدلتا أحدث تخوفات أقل مما هو متوقع . ولو أن الاضطرابات تحدث من وقت لآخر ، لكنه ليس سهلا الإغلاق المستمر لإنتاج البترول و للتصدير النيجيري منه ،لهذا السبب انتشر الجيش في الإقليم وبهدف تحاشي هذه النتائج الخطيرة .العديد من حالات إيقاف وشلل نهايات

الأنابيب البترولية مرتبطة بإضرابات أو أعمال وحشية ، أحيانا تصل لحد خطف الناس كرهائن ، حصلت للبنى التحتية الإنتاجية للشركات في عام ٢٠٠٣ ، ولكن توقف أو انقطاع الإمدادات البترولية كان محليا و لم يستمر سوى عدة أيام.
بالتأكيد، نيجيريا ليست في مأمن من هذه الأعمال الرهيبة في المستقبل. و هذا ما يدعو إلى التعقل في تحليل ومتابعة الأخبار عند سماعها ، لاسيما فيما يتعلق بالأسواق. لكنه من غير شك أكثر سهولة و أكثر ربح و مكسب سيكون في متابعة الشائعات خاصة عندما يكون الجميع مستعدا لسماعها.

فقر ، مساعدة في التنمية ، ديون وبترول .

عندما نقيس ونعاين الأهمية الكامنة و المحتملة للغاز و البترول في نيجيريا ، نفهم بشكل أفضل معنى زيارة رئيس البنك الدولي المنتخب حديثا " بول ولفوويتز " ، إلى أبوجا ، في ١٢ حزيران ٢٠٠٥ . فالمساعد السابق لوزير الدفاع " دونالد رامسفيلد " ، مهندس الحرب على العراق ، يتبع في مسيرته نفس مسيرة الوزير الأسبق للدفاع " روبيرت مكنامارا " ،وهذا الأخير إداري عارض دخول الولايات المتحدة في حرب فيتنام عام ١٩٦٠ ، و الذي ترأس فيما بعد المعهد المالي من عام ١٩٦٨ إلى عام ١٩٨١.

أن تكون الزيارة الأولى التي يقوم بها " بول ولفوويتز " إلى القارة الأفريقية محجوزة ومخصصة لنيجيريا،فهذا ليس بمفاجئة كبيرة ، كما يؤكد هو بنفسه ، فقلقه من الآن فصاعدا هو الصراع ضد الفقر في العالم و خاصة في أفريقيا.
يوجد للأسف في أفريقيا، بلدان كثيرة هي أكثر فقرا من نيجيريا، على الأقل فيما يتعلق بالثروات والمصادر الطبيعية. ولكن هذا البلد هو المستفيد الأول من التزامات البنك الدولي المالية في القارة الأفريقية مع تغطية للمشاريع القائمة طيلة عام ٢٠٠٥ وقد بلغت ١،٥ مليار دولار، ونضيف عليها ٣٥٠ مليون دولار من " الشركة المالية العالمية " ، الفرع المتخصص في مساعدات القطاع الخاص .إذن المثل الذي يقول أننا "لا نديّن إلا للأغنياء" هو مرة أخرى أمامنا ، حيث أن البترول النيجيري ،فقط، يمكن أن يوضح هذه المعاملة الحسنة. السيد " بول ولفوويتز " كان سيطرح الكثير من الأسئلة حول من سيعقب الرئيس " أوباسانجو "، و الذي ، بعد فترتين انتخابيتين ، يجب أن يترك مكانه في الانتخابات الرئاسية القادمة في ٢٠٠٧ .

على صعيد الاستدانة، نيجيريا أيضا هي ثقل كبير في أفريقيا. رغم ٤٠٠ مليار دولار ناتجة عن البترول منذ الاستقلال و عشرات المليارات من الدولارات محولة من قبل الشركات البترولية العالمية في السنوات الأخيرة بشكل استثمارات أجنبية مباشرة ، من أجل تنمية قطاع الهيدروكربور ، رغم كل هذا، الدين النيجيري انتقل من ٣١ مليار دولار في عام ٢٠٠٣ إلى ٣٥ مليار دولار في بداية ٢٠٠٥ .فالدولة النيجيرية و شركتها البترولية الوطنية ، يجب أن يكرسا جزءا متناميا من الدخل البترولي ، مقدر في عام ٢٠٠٤ بأكثر من ٣٠ مليار دولار ، من أجل تسديد مشاركتهم في " أعالي البحار " البترولية والتي أسست مع الشركات الأجنبية.

الموافقة البرلمانية الضرورية على هذا التمويل تم الحصول عليها ضمن نطاق تبني ميزانية للفيدرالية فيما يتعلق بالمصروفات و الإيرادات .في شباط ٢٠٠٤ ، مجلس الشيوخ النيجيري قلص هذه التعيينات أو التخصيصات إلى ٣،٢ مليار ، بينما المدير العام للشركة الوطنية البترولية " فونشو كوبولوكان " ، أشار إلى أن الحاجات المتعلقة بالشركة ستكون ٥ مليار دولار في ٢٠٠٤ ، منها ٣ مليار من أجل المشاركة النيجيرية في " أعالي البحار " ، و هو مشروع غازي بالإضافة للبترول. هذه المصاعب المتكررة المتعلق بالتمويل أوقفت و لزمن طويل التنمية لأعالي البحار البترولية.

كما في معظم الدول المصدرة بشكل كبير للبترول، إن الأساسي و الجوهري في جانب الإيرادات للميزانية الفيدرالية هو بالتأكيد مقدر على قاعدة سعر البرميل الذي سيحسم في السنوات القادمة. كذلك في نهاية ٢٠٠٤ ، رغم الارتفاع في أسعار البترول الخام إلى أكثر من ٥٠ دولار للبرميل ، الميزانية المقدمة في ٢٠٠٥ و المقترحة مبدئيا من قبل الحكومة كانت محسوبة على قاعدة أن سعر البرميل ٢٧ دولار، و لكن من خلال إنتاج متوقع بحوالي ٢،٧١ مليون برميل في اليوم في عام ٢٠٠٥ .وفي آذار ٢٠٠٥ ، مجلس الشيوخ أعاد رؤيته للميزانية على قاعدة ٣٢ دولار للبرميل . هذه التعارضات في ما يتعلق بالميزانية تبين الرهان حول البترول وخاصة بالانخفاض أو التراجع المالي على كافة الصعد في الفيدرالية.

مع الارتفاع الكبير لأسعار الخام و مليارات الدولارات من الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الشركات البترولية ،" ٢٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٤ " ، البنك المركزي النيجيري حاز على ٢٩ مليار دولار من الاحتياطي في تشرين الأول ٢٠٠٥. هناك أسباب كثيرة و التي ليست بالضرورة لصالح مساندة الديون النيجيرية المدافع عنها من قبل الرئيس " أوباسانجو " ، خاصة عندما قام بزيارته إلى فرنسا في نهاية أيار ٢٠٠٥ . ولكن كما رأينا سابقا ، فإن فرنسا تظهر منذ سنوات في المرتبة الرابعة للمستوردين للبترول الخام النيجيري. فيما يتعلق ببريطانيا ، القوة الاستعمارية القديمة ، هي دائما البلد الرئيسي الدائن لنيجيريا.

إذن إنه من المحتمل و لأسباب سياسية / طاقية ، إن جزءا من الدين النيجيري ، و الذي هو لصاح هذا أو ذاك ، سينتهي بطريقة واحدة هي " شطب الديون ".

في ٢٩ حزيران ٢٠٠٥ ، " نادي باريس " ، الذي يجمع الدول الدائنة الرئيسة ، وافق مسبقا على مبدأ إلغاء الدين النيجيري البالغ ١٧ مليار دولار ، و الذي تم تأكيده على هامش الاجتماع للبنك الدولي في واشنطن أيلول ٢٠٠٥ . إذا قارناه ،هذا المقياس أو الإجراء الحذر، بحوالي ٤٠ مليار دولار من الشطب و الإلغاء تمت الموافقة عليها في ١١ أيار ٢٠٠٥ في لندن ، من قبل وزراء مالية " مجموعة الثمانية "، نستطيع الاعتقاد أن هذا هدية حقيقية تم تقديمها إلى نيجيريا ، خاصة فيما يتعلق ببترولها و دورها السياسي الهام في القارة السوداء.

الفرق في المعالجة الإعلامية لهذه القرارات يبين الأسس والحدود في حالة " مجموعة الثمانية " . وفق البنك الدولي ، الدين الخارجي للدول الأفريقية جنوب الصحراء يشكل ٢٣١ مليار دولار ، منها ٧٠ مليار تم الحصول عليها من قبل مؤسسات متعددة الجوانب و الجهات . ولكن في حالة نيجيريا ، بينما هذا البلد كان عليه لحكومات الدول الأعضاء في " نادي باريس " عام ١٩٨٥ ، ٨ مليار دولار ، هذا الدين شكل عام ٢٠٠٤ ، ٣١ مليار دولار ، بدين إجمالي قدره ٣٦ مليار دولار.

في الواقع ، الدين النيجيري تضخّم بحوالي ٢٣ مليار دولار ، جزء كبير منه بسبب التأخر في السداد ، العقوبات الجزائية و الفوائد المركبة. لكن الإلغاء لحوالي ١٧ مليار دولار سيعتمد لاسيما على قدرات نيجيريا في الدفع الفوري لما يقارب ٦ مليار دولار هي في حالة تأخر ، و ٨ مليار فيما بعد لأجل متوسط من أجل التأخر بالدفع.
و من أجل الحصول و الاستفادة من هذا الإلغاء ، نيجيريا سيكون عليها دفع و لأجل متوسط ١٤ مليار دولار ، بينما مستحقات الدين و فوائده تم وضعها في الميزانية حتى ٢٠٠٣ من قبل الحكومة الفيدرالية بنسبة ١،٥مليار دولار في السنة. إذن هذا الإلغاء الذي يتحقق ضمن هذه الشروط ، سيكون جيدا بالنسبة للدول الدائنة التي ستستفيد من عملية ارتفاع أسعار البترول. فيما يتعلق بالحالة المالية للفيدرالية ، سوف لن تكون منتهية ، بل مزدهرة أكثر مما يتوقعون من خلال التحليق في أسعار البترول و أمطار البترو ـ دولار.
في النهاية، إن نيجيريا، بسبب بترولها و ١٣٠ مليون نسمة عدد سكانها لا تستطيع الاستفادة من آليات التخفيض للديون، هذه الآليات المحفوظة للبلدان الأقل تقدما ضمن نطاق مبادرة " البلدان الفقيرة الأكثر

دينا". مع ذلك، الغالبية العظمى من الشعب النيجيري تستحق حذف الديون نظرا لمستواها و حالة الفقر فيها. لكن الفساد المستوطن في شتى أنحاء السلطة الفيدرالية ، والتي يفترض أن تكون حكومة جيدة ، يبقى ظاهرة اقتصادية و سيسيو ـ ثقافية صعبة الاستئصال . ومن المعروف أن شخصيات سياسية عدة من الصف الأول أدينوا سابقا بتهمة الفساد هذه السنوات الأخيرة ، منهم رئيس لمجلس الشيوخ ، وزراء وحكام ولايات ، لكن على أرض الواقع هذا لم يغير شيئا.

أنغولا بعد خمسة و عشرين عاما من الحرب الأهلية .

تمتلك أنغولا الاحتياطي البترولي الثاني المكتشف في أفريقيا جنوب الصحراء ، مع ، في نهاية ٢٠٠٤ ، ٨،٨ مليار برميل ، وفق مجلة " المجلة الإحصائية بي . ب " الصادرة في حزيران ٢٠٠٥ ، و ١٢،٥ مليار برميل وفق " سيانغا أبيليو " نائب الرئيس السابق للشركة البترولية الوطنية " سونانغول " ، الذي قدم هذا الرقم في نهاية أيار ٢٠٠٥ في " لواندا " .

في الواقع ، " سونانغول " ، كما السياسيين في أنغولا يظهر لديهم ، كما سنراه ، مفهوم خاص لعلم الحساب . مع ذلك ، تقديراتهم لا يمكن أن تكون خاطئة كثيرا إذا اعتبرنا أن القسم الأرضي " الترابي " من أنغولا عمليا لم يستثمر بسبب الحرب الأهلية. بالنسبة للآبار الشاطئية ، الاستكشاف ابتداء من جنوب "لواندا " بدأ بشكل بسيط، مع ذلك العديد من الاكتشافات تم الوصول إليها ، بينما هناك العديد من المناطق و الأقاليم تبقى تنتظر الاستكشاف.

الاحتياطات الأنغولية يمكن أن تكون ،إذن، أكثر أهمية ، كما هو الحال في قدراتها الغازية الكامنة .فأنغولا تمتلك احتياطات من الغاز هائلة جدا. و ستقوم بتحضير مكان للبحث و استكشاف الغاز بعد اتفاقية تثبت ظروف و شروط التوريد للغاز إلى المصنع المستقبلي " رابطة مصانع أنغولا " ، الشركتان الأمريكيتان " بيكتيل " و " ج. جي. إس " وهما فرعا من " هاليبورتون " ، فُوضتا بالتعاون منذ نيسان ٢٠٠٥ ، من

قبل " شيفرون تيكساكو " و " سونونغول " ، الشركاء الأساسيون في المشروع. هذه القدرات الضخمة البترو- غازية تسمح لأنغولا باستقطاب كل الشركات الكبرى ، ولكن أيضا الشركات المستقلة.

في منتصف ٢٠٠٥ ، الإنتاج البترولي الأنغولي كان تقريبا ١ مليون برميل في اليوم ، وفي بداية أيار ٢٠٠٥ ، " سيانغا أبيليو " أشار إلى أن الاستثمارات في الإنتاج حول الآبار المكتشفة هذه السنوات الأخيرة في المناطق الشاطئية العميقة يجب أن يبلغ ٢٠ مليار دولار في السنوات القادمة ، حيث ستسمح للبلاد بالانتقال بالإنتاج البترولي إلى ٢ مليون برميل في اليوم نحو عام ٢٠٠٨ . قبل عدة سنوات أنغولا كانت تتحدث عن مضاعفة إنتاجها. ولكن هذه المرة ، مع نهاية العداوات بين حكومتي " مبلا و أونيتا " ، هذه النظرة و الرؤيا لمضاعفة الإنتاج يمكن أن تتحقق.

من جانبها ، حرب العصابات التي تقوم بها " جبهة تحرير كابينادا " ، والتي لم تلق بالسلاح. مع ذلك ، في هذا الإقليم الأنغولي المحصور بين " الكونغو الديمقراطية " و " الكونغو برازافيل " ، و الذي ينتج أكثر من ثلث البترول الخام في هذا البلد ، العاملون و المتخصصون في البترول يقومون من غير مشكلة بنشاطهم ، في المناطق الشاطئية أو البرية . ففي " كابينادا " ، في بداية سنوات الستينات ، انطلق النشاط البترولي الأنغولي ، و كانت شركة " شيفرون " مازالت تشرف على ٧٥ % من الإنتاج ، حتى السنوات الأخيرة.

على الصعيد الجيوبوليتيكي ، " كابينادا " تشكل حالة غريبة ، فالحدود في القارة الأفريقية نشأت من مؤتمر برلين [١٨٨٥ ـ ١٨٨٦] ، مقسمة بين الدول الاستعمارية التي استعمرت القارة. هذه الحدود هي مصطنعة، و بسبب الحرب الباردة ، وبعد نهاية الاستعمار هناك سيتم " تقديسها " من خلال ميثاق"منظمة الوحدة الأفريقية " المؤسسة في ١٩٦٣ ، والذي سيطبق مبدأ عدم المساس بالحدود. هذا الميثاق سيؤخذ به في الاتحاد الأفريقي، الذي ورث " منظمة الوحدة الأفريقية " في تموز ٢٠٠٢، وليس هناك أي رئيس أفريقي يريد أن يفتح عليه هذه الأبواب.

موقع " كابينادا ".

" كابينادا " هي إقليم صغير من ٧٢٠٠ كيلومتر ، لها حدود مع المحيط الأطلسي ، من الجنوب لها حدود ساحلية ومقسمة من الشمال الشرقي بين الحدود من الغابات و السافانا . سكانها ، يشكلون وفق عدة

مصادر حوالي ٧٠٠٠٠٠ نسمة . تعيش منذ ثلاثين عاما في مناوشات بين القوات الحكومية الأنغولية و ما يسمون " بالمقاومين المستقلين " .
تاريخيا ، و بعد مؤتمر برلين المذكور سابقا ، " كابينادا" كانت محمية برتغالية . بعكس أنغولا ، حيث الحضور البرتغالي فيها كان له أربعة قرون ، كابينادا لم تكن مستعمرة. أكثر من ذلك لم يكن لديها استمرار في الحدود الإقليمية مع أنغولا ، حيث ، و على طلب بلجيكا ، مدعوما من بريطانيا ، تم السماح بالموافقة " للكونغو البلجيكية القديمة " على منفذ لها على البحر من خلال إعطائها " كابينادا "وقد أصبحت اليوم الكونغو البلجيكية هي " جمهورية الكونغو الديمقراطية " .

في عام ١٩٦٠ ، السنة العظيمة للاستقلال في أفريقيا ، أنغولا انطلقت في حرب تحرير ستستمر ١٥ عاما. أما كابينادا ، فستبقى نسبيا هادئة . في ١٩٦٤ ، منظمة الوحدة الأفريقية تصنف كابينادا الدولة رقم ٣٩ في القارة التي تحصل على استقلالها ، منفصلة و مميزة عن أنغولا ، التي صُنفت الدولة ٣٥ بالحصول على الاستقلال. ضمن هذا الجزء من تاريخ كابينادا سيؤسس " المقاومون المستقلون " في كابينادا مقاومتهم من أجل تبرير نشاطهم ، و تاريخهم ووضعهم " كشعب مستقل " ، مختلف تماما عن أنغولا.
في ١٩٧٤ ، إنها " الثورة المخملية " في البرتغال ، التي ستسقط الدكتاتور " مارسيللو كايتانو " خليفة سابقه " سالازار " . " الجونت "، وهو [مجلس سياسي أو تعبير يطلق في إسبانيا و البرتغال على جماعات تصل إلى السلطة عبر انقلاب عسكري لا سيما كما كان في أمريكا الجنوبية] ، الذي جاء بعد "كايتانو " ، من الشيوعيين و الاشتراكيين المعادين للاستعمار ، هؤلاء سيتفاوضون مع " جبهات التحرير الماركسية " .

أنغولا و موزانبيق سيحصلان على الاستقلال في ١٩٧٥ من خلال اتفاقية ٨ شباط من نفس العام ، والبرتغال ستنقل وصايتها على كابينادا إلى أنغولا . سكان كابينادا لم يتم أخذ رأيهم حول هذا الإلحاق بأنغولا. هذا الترتيب لقضية كابينادا، و الذي جاء بعد الأزمة البترولية في ١٩٧٣ ، سمح للبرتغال بالحصول على منفذ غير مباشر إلى البترول في كابينادا ، و ذلك بواسطة الشركات البترولية الأمريكية و الفرنسية .

أما" جبهة التحرير " في كابينادا تم تنظيمها منذ ١٩٧٤ ، و لجأت إلى الغابات في " مايومب " و لحق بها عدد كبير من أبناء كابينادا. لكن التمرد فقير ، متفرق و الخمسة آلاف شخص من الجبهة يواجهون صعوبات كبيرة من قبل الجيش الأنغولي ، الذي يعتبر من أفضل الجيوش تدريبا في أفريقيا جنوب الصحراء. بالإضافة لذلك ، " جبهة التحرير " لديها دون شك الوعي الكامل بالحجم و بحدود عملياتها و

قوتها السياسية ، فهي لا تبحث أو تدخل بالقضية البترولية أو المصالح البترولية في كابينادا ، بل تمارس أحيانا و من وقت لآخر عمليات تزعج و تضايق القوات الحكومية.

منذ سنوات عديدة ، المغتربون الأمريكيون و الفرنسيون من شركتي " شيفرون و توتال " تركزوا في المدينة البترولية في " مالونغو " ، على بعد ٢٠ كيلومتر في شمال مدينة كابينادا . تحيط بهم الأسلاك الشائكة و حقول الألغام ، وجودهم عبارة عن حصار ضمن حصار. رسميا ، المناطق الشاطئية من كابينادا أمدت أنغولا بنسبة ٢٩ % من الإنتاج البترولية الوطني . وفي الواقع ، البترول في كابينادا يقدّم إلى أنغولا ، تقريبا نصف دخلها من العائدات البترولية السنوية ، و قُدر في ٢٠٠٣ بأكثر من ١٠ مليار دولار، من غير أن يرى سكان كابينادا دولار واحدا.

الولايات المتحدة ، البترول الأنغولي و الديمقراطية .

عندما استقبل الرئيس بوش في أيار ٢٠٠٤ ، في البيت الأبيض ، الرئيس الأنغولي " جوزيه إدواردو دوز سانتوس " ، قدرُ ومصيرُ سكان كابينادا كان أقل أهمية من المصالح و الفوائد المتنامية للبترول الأنغولي المستورد من قبل الولايات المتحدة . ففي ٢٠٠٣ ، أنغولا لم يكن مركزها سوى ٨ من المصدرين للبترول إلى الولايات المتحدة ، مع تقريبا ٣ % من الحجم الكلي المستورد ، أو بمقدار النرويج و كولومبيا. على العكس ، البترول الأنغولي يشكل أيضا منذ سنين جزء متنام من المخزونات الصينية ، مقابل اتفاقية للتنمية و التطوير.

" جوزيه إدواردو " ، حيث نظامه متهم دائما بالفساد و الإدارة السيئة لإيرادات الثروات الأنغولية "البترول و الألماس "، انتظر هذا السفر منذ سنة ، راغبا بافتتاح المفاوضات مع البنك الدولي و المجموعة المالية الأمريكية من أجل الحصول على مساعدة لبناء بلده. إنه من جهة أخرى اختار زيارته إلى واشنطن من أجل التوقيع على تجديد امتيازات " بلوك زيرو " على طول كابينادا ، لشركة " كابينادا غولف كومبني " ، و هي الفرع المحلي من شركة " شيفرون تيكساكو " ، إنتاج هذا " البلوك زيرو " ، الذي يضم كل المجال البحري في كابينادا ، هو مهم ومعتبر جدا ، حيث بلغ ٤٠٠٠٠٠ برميل في اليوم.هذه الاتفاقية ، و التي مسبقا تم التفاوض عليها في " لواندا "، تمدد الامتياز من ٢٠١٠ إلى ٢٠٣٠ و بشكل فيه بعض التبعية و الاستفادة لشركة " توتال "الفرنسية ، لأن شركة " إلف " حصلت من " شيفرون " في عام ١٩٩١ ، على ١٠ % من حقوق الاستكشاف حول هذا " البلوك " .

منذ عام ١٩٩٤ ، " إكسون موبيل " هي حاضرة في أنغولا . فالزيارة إلى " لواندا " في نهاية نيسان ٢٠٠٤ لنائب رئيسها " هاري لونغويل " و استقباله من قبل رئيس الوزراء الأنغولي ، يبين العلاقات الجيدة بين السلطة في أنغولا أو " الماركسيين من قبل " المهتدين إلى قيم اقتصاد السوق ، و الشركات البترولية الأمريكية . من أجل تعزيز هذه العلاقات الجيدة بين الولايات المتحدة و أنغولا ، وقع الفرع الأمريكي من " سونانغول " في حزيران ٢٠٠٥ عقدا مع " المكتب الأمريكي " أو اللوبي "تومبسون كوبورن ".

زيارة الرئيس الأنغولي إلى واشنطن يجب ان تسمح له أيضا بالحصول على المساعدة الأولية للرئيس بوش قبل إطلاق الحملة من أجل الانتخابات الرئاسية و التشريعية في أنغولا ، و التي ستكون في ٢٠٠٥ ، ولكن ستؤجل إلى ٢٠٠٦ . علما أن الاقتراعات الوحيدة التي تم تنظيمها منذ استقلال البلاد تعود إلى ١٩٩٢ . أما آخر إحصاء فإنه يعود إلى عام ١٩٧٣ . مع عدد سكان مقدر ما بين ١٣ إلى ١٤ مليون نسمة . الانتخابات في عام ٢٠٠٦ ، إذن كان لديها مكان أو إذا تمت ، عليها أن تقرر إذا كانت الديمقراطية ، تلك الممجدة و المعظمة من قبل المحافظين الجدد و إدارة بوش ، مازالت من الأولويات أو تبقى منها شيئا ، أو كما كانت في الماضي ، أداة إيديولوجية في خدمة استراتيجية سياسية و مصالح اقتصادية ، تخدم الحاجات الطاقية. والرئيس جورج بوش ، مستقبلا الرئيس الأنغولي ، لا يجهل الشكوك بالاختلاس التي قام بها الرئيس الأنغولي " دوز سانتوس ".

اليوم ، حتى ولو البترول يشكل دائما تقريبا ٨٠ % من الدخل القومي الأنغولي ، إنه يظهر أن الصعود و بقوة للشركات الأجنبية خفّض حصة الحكومة فيما يتعلق بدخل البترول ، والذي سيتغير ، وفق تقرير إحصائي للمنظمة المالية الأمريكية " إف. إم . أي " تم نشره علنيا في بداية نيسان ٢٠٠٥ ، من ٥٣ % في عام ٢٠٠٠ [أي ما يعادل ٣،٢ مليار دولار] إلى ٤٣ % في عام ٢٠٠٣ [أي ما يعادل ٤،٥ مليون دولار] . لكن الدولة الأنغولية تحتفظ بالسيطرة على اللعبة البترولية ، وذلك عن طريق شركتها "سونانغول" .

بترول و تصفية حسابات سياسية داخل / و بين الدول

من خلال الشركات الوسيطة.

عدة شركات مثل " ب.بي "أرادت ، خلال فترة معينة ، أن تنوب عن المبادرات السياسية التي تم إطلاقها من جهات عدة و تمت العودة إليها من خلال رئيس الوزراء البريطاني " توني بلير " في فرض قيود أكثر

تتعلق بالشفافية فيما يخص العائدات و الدخول البترولية. و لكن أمام جمود وشلل السلطة الأنغولية ، شركة " ب.بي " أعلنت أنها ستهدد بالانسحاب من أنغولا.

مع ذلك، في شباط ٢٠٠٥ ، أعلنت " ب. بي " عن سلسلة من الاكتشافات في البلوك ٣١ ، في منطقة شاطئية عميقة في أنغولا. لكن أهم هذه الاكتشافات المعلنة في هذه المنطقة على الصعيد العالمي تعود إلى شركة توتال الفرنسية ، مع البئر " غيراسول " ، و الذي يؤكد أهمية و منفعة وجود المجموعة الفرنسية في البلاد. توتال الفرنسية أنتجت كذلك ١٦٠٠٠٠ برميل في اليوم في أنغولا عام ٢٠٠٤ ، أو أكثر بقليل من ١٦ % من الإنتاج الإجمالي للبلاد . رغم المنافسة الكبيرة و إثبات الوجود من قبل هذه الشركة الفرنسية فإن هذا لم يمنع الحكومة الأنغولية من فرض عقوبة عليها.

في بداية تشرين الثاني ٢٠٠٤ ، الشركة الوطنية الأنغولية " سونانغول " رفضت تجديد عقود الاستكشاف و الاستغلال لشركة توتال في منطقة " بلوك ٨٠/٣ ، الواقعة تقريبا على ١٠٠ كيلومتر من منطقة "سويو" و التي تحتوي على الآبار " بالانكا ، بوفالو و إمبالا ". شركة " توتال " كانت حتى ذلك الوقت هي العاملة ضمن هذا " البلوك " مع ٥٠ % من رأس المال ، و الباقي كان عائدا لعدة شركات أخرى من بينها " أجوكو ٢٥ % "، " أجيب ١٥ %" ، " نافتا غاز ٥ % " ، " إينا نافتا بلان ٥ % " .

من دون أي شكل من أشكال الدعاوى ، " سونانغول " طلبت من " توتال " أن تحضّر نفسها لنقل وظائفها العملية في " بلوك ٨٠/٣ " . الترخيص حول هذا " البلوك " التي حصلت عليه " توتال " منذ ١٩٨٢، انتقل فيما بعد إلى " سينوبيك " ، واحدة من أهم الشركات الصينية . هذه الشركة نفسها كانت قد ورثت أيضا " البلوك ١٨ " وقد كان واعدا آنذاك بشكل كبير. هذه الشركة الصينية حصلت على الترخيص ، ونظريا لم يكن لديها القدرات التقنية ، لأن هذا " البلوك " يتمركز على بعد ١٨٠ كيلومتر من السواحل و على عمق ١٥٠٠ متر في الماء و ١٠٠٠ من الصخور ، لكن " سينوبيك " يمكن أن تجرب أن تنسخ تقنيا ما قامت به كبرى الشركات البترولية التي تعمل في نفس المنطقة ، حتى يكون باستطاعتها أن تستخدم ما تنقله في عملياتها بالاستكشاف و الاستغلال.

" البلوك ١٨ " سيوضع في الاستغلال نحو عام ٢٠٠٨ . و يجب أن ينتج ٢٥٠٠٠٠ برميل في اليوم . في مقابل هذا العقد الجيد الممنوح لشركة " سينوبيك " الصينية ، الصين وافقت للدولة الأنغولية و لشركة "سونانغول " الأنغولية الوطنية ، على قرض من ٢ مليار دولار بشروط فيها الكثير من التسهيلات .

"بكين " أيضا التزمت ماليا حول العديد من مشاريع البنية التحتية و التنمية في أنغولا. وسنرى التفاصيل لهذه المشاريع في الفصل المتعلق بالصين .هذا الشكل الجديد من المساعدة في التنمية سمح أيضا للصين بالتزود و التموين من البترول ، و لأنغولا بتمويل نموها و تطورها من غير أن تمر عبر الضغوط الدولية السياسية منها و الاقتصادية و من غير أن تخضع لأدوات المراقبة المالية أو الشفافية كما هو حالها مع البنك الدولي.

في عدة مرات ، الحكومة الأنغولية هددت بعدم تجديد رخص الاستغلال لشركة " توتال " و كان ذلك ردا على الخلاف الفرنسي / الأنغولي الذي أعلن من خلال الدعوة التي أقامها في تشرين الأول ٢٠٠١ وزير الدفاع الفرنسي " ألان ريشار " في حكومة " ليون جوسبان " . هذه الدعوة وجهت إلى الفرنسي / البرازيلي الأصل " بيير فالكون " ، المتهم بتسليم و بشكل غير قانوني ، مع ممثله الإسرائيلي / الروسي الأصل " أركادي غايداماك " ، أسلحة إلى أنغولا في عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤ ، مقابل مبلغ قدر بحوالي ٦٣٣ مليون دولار.

هذه الدعوة أرادت أنغولا سحبها بدافع أن ، ووفق الرئيس الأنغولي ، الصفقة تم توقيعها بعد كلام شرف تم بين الدولة الفرنسية و الرئيس الأنغولي ، و كان ممثلا للدولة الفرنسية وزير الداخلية آنذاك "شارل باسكوا" الذي سيمنح أو يوصي بالمساعدة للرئيس " دوز سانتوس ". إعادة التوجه هذه فيما يتعلق بالمساعدة الفرنسية لأنغولا ، والتي عارضها العديد من أعضاء حكومة " ألان جوبيه " ستسمح بالحصول على التراخيص للاستكشاف و الاستثمار في الآبار الكبيرة والواعدة في المياه العميقة في منطقة "جيراسول" الأنغولية.

من خلال متابعات التزمت بها باريس عبر القاضي " كورويه " ضد " بيير فالكون " ، الحكومة الأنغولية كان عليها منح هذا الأخير جواز سفر ديبلوماسي ، هذا الجواز سيؤمن له الحصانة الدبلوماسية وفق معاهدة جنيف . هذا الاختلاف و الضغط من أجل " البلوك ٣/٨٠ " تجاه شركة " توتال " ، و التي كان لها علاقات جيدة مع أنغولا ، لم يعتبر أو يسجل على قاعدة التنافس مع " شيفرون " الأمريكية أو مع "سينوبيك" الصينية،في الحقول البترولية الشاطئية الأنغولية أو ضمن مساندة الرئيس " سانتوس " لإدارة الرئيس بوش .

في الواقع ، " سينوبيك " الشركة الصينية و الحكومة الصينية لم يفعلوا شيئا سوى متابعة الفرصة و المناسبة التي كانت معروضة عليهم. أما فيما يتعلق بالسلطة في أنغولا ، فقد ضربوا ضربتين بحجر

واحدة . ضمن لعبة السلطة هذه ، من الجانب الفرنسي ، البترول يصبح سلاحا لتصفية حسابات سياسية في المياه العكرة حيث الشركات البترولية ، أسواق السلاح ، جنة التهرب من الضريبة ، أعمال مخابراتية، أحزاب سياسية ، حكومات ، و كل هذا قائم على الحرب الأهلية في أنغولا .

سوف لن ننسى ، منذ سنوات ، حوالي ١٠ % من البترول المستورد من قبل فرنسا يأتي من أنغولا. الدولة الأنغولية وعن طريق شركة " سينوبيك " قامت بتغيير هذا الواقع. ضمن هذا السياق ، القلق الوقتي لشركة " ب . بي " في إقامة و تأمين القليل من الشفافية في الشؤون و الأعمال البترولية في أنغولا كان ضروريا جدا ، إذا ما قمنا بتقييمه من خلال تقرير تم نشره بداية ٢٠٠٤ ، من قبل منظمة " هيومن رايتس ووتش" أو منظمة مراقبة حقوق الإنسان.

إدارة الدخل البترولي الأنغولي

و ادعاءات اختلاس الأموال

ضمن هذا التقرير من ٩٣ صفحة ، نعلم أنه في تموز ٢٠٠٣ ، على ١٦٨ من المحاكم البلدية في أنغولا ، فقط ٢٣ من بينها استطاعت إحقاق العدالة. لا شيء يفاجئ في هذا البلد الذي خرج لتوه ، فقط منذ ١٥ شهرا ، من ٢٧ عاما من الحرب الأهلية ، سبقها صراع طويل مسلح من أجل الاستقلال. نريد مساعدته على إعادة البناء ، كندا منحت قرضا قيمته ٢٥٠٠٠٠ دولار من أجل إصلاح و ترميم المحاكم الأنغولية، ولكن حكومة " لواندا " لم تبدي أية أهمية لهذه المشاركة. كندا هددت باسترجاع ما قدمته ، حيث تم تقييم المساعدة الكندية بأنها لا قيمة لها من قبل أمراء البترول في أنغولا حيث أصبحوا أغنياء جدا بجلوسهم على هذه الآبار .

وفق المنظمة الأمريكية " رايتس ووتش " ، خلال الخمس سنوات الأخيرة من الحرب الأهلية ، بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٢ ، عائدات ، ضرائب و زيادات متعددة ، البترول حمل للدولة الأنغولية ١٧،٨ مليار دولار. من هذا المبلغ ، الذي شكل ٨٠% من الميزانية الوطنية ، ٤،٢٢ مليار دولار ، أو ربع الدخل البترولي ، اختفى من الحسابات الوطنية دون ترك أي أثر وراءه. مبلغ من ٤،٢٧ مليار دولار تم صرفه ، ضمن نفس الفترة ، كمساعدات للسكان ، ولكن بعد عدة سنوات من الصراع ، هو مبلغ قليل بالتأكيد.خاصة إذا عرفنا أنه في عام ٢٠٠٣ ،كان ٧٠ % من الأنغوليين يعيشون تحت خط الفقر و طفل واحد من ثلاثة لم يتجاوز الخمس سنوات الأولى. وفي النهاية ٦٠ % من الأطفال و الشباب لا يدخلون المدرسة.

ما بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٢ ، مصروفات التعليم و الصحة شكلت تقريبا ٣،٤٥ % و ٤،٩ % من الميزانية الأنغولية . ولكن الحرب ليست هي السبب الوحيد في هذه الأرقام . لأنه إذا الحكومة صرفت بشكل حقيقي وفيه شرف ما يجب صرفه على الأمة ، كان من الواجب عليها أن تضاعف هذه الأرقام من غير أن تذهب المصاريف إلى التسليح و الجيش. ما تبقى ، عملية قيادة الحرب تم استمرارها من خلال الاختلاس ، و ٧٨% من المصاريف العسكرية كانت ،وفق التقرير، خارج الميزانية. المنظمة الأمريكية تؤسس تحقيقها على مختلف الحسابات المالية العامة الأنغولية و برنامج مدعوم من قبل البنك الدولي. وقبل الخروج من الحديث عن هذه الحسابات البترولية ، ثمانية تقارير مفصلة تم عملها من قبل الحكومة الأنغولية ولكن تم رفض نشرها علنا و أمام الشعب الأنغولي.

واحد من التقارير يشهد أنه في عام ٢٠٠٢ ، الشركات الأجنبية قامت بتسديد " وفق القانون " كل واجباتها المالية إزاء البنك المركزي الأنغولي . و لكن من جانبها " سونانغول " الشركة الوطنية الأنغولية للبترول اختلست من حساب الأمة الأنغولية ٢،١ مليار دولار ، محولة إلى الميزانية الوطنية أقل من ١ % من المبالغ التي حصلت عليها، أو ما يقارب فقط ٢٠ مليون دولار.

الحكومة الأنغولية كان لها موقف من نشر هذا التقرير و الذي يشبه " حملة قدح وذم " ، في بيان صادر ١٣، كانون الثاني ٢٠٠٤ ، على جميع موجات الراديو الوطني ، ومن ثم في اليوم التالي على صفحات جرائد الدولة . وفق السلطات الأنغولية ، فقط بعض النقص في النظام الإحصائي يمكن أن يبين أو يشرح التبخر للمال القادم من البترول. لكن دعوة " منظمة هيومن رايتس ووتش " السلطات الأنغولية بنشر التقرير حول البترول الأنغولي تمت مواجهتها بالصمت .

في ٢٠٠٤ ، مع ارتفاع الأسعار للبترول الخام و الاستثمار المباشر للشركات البترولية العالمية ، سيبلغ النمو الاقتصادي الأنغولي ١٠ % وهذا رقم قياسي منذ الاستقلال. إذن هذه التصرفات من الحكومة الأنغولية لم تصدم الشركات ، فهناك أماكن أخرى يمكن أيضا أن تلبي الاحتياجات البترولية الغربية ، إنه بلد صغير جدا في منطقة خليج غينيا سيحظى بمراعاة كبيرة من قبل إدارة الرئيس جورج بوش الذي هو في حالة إعادة توزيع أوراقه البترولية في القارة الأفريقية : إنها غينيا الاستوائية.

غينيا الاستوائية.

" كويت مستقبلية " في أفريقيا ؟

مع نمو في الميزانية الوطنية بلغ ٧٠ % عام ٢٠٠٢ ، هذه الدولة الصغيرة رأت إنتاجها البترولي ينتقل من ١٧٠٠٠ برميل في اليوم عام ١٩٩٦ إلى ٢٢٠٠٠٠ برميل في اليوم عام ٢٠٠٢ و ٣٥٠٠٠٠ برميل في اليوم عام ٢٠٠٤ . إنها تمتلك احتياطات مكتشفة قدرت في نهاية ٢٠٠٤ بأكثر من ٢ مليار برميل من البترول. في هذه المستعمرة الإسبانية القديمة، الولايات المتحدة أعادت فتح ، في نهاية ٢٠٠١ ، سفارتها المغلقة منذ ست سنوات، وذلك في عهد الرئيس " بل كلينتون " ، لأسباب تتعلق بالميزانية و أخرى تتعلق بملف حقوق الإنسان .اليوم ، إدارة الرئيس جورج بوش شطبت هذه الدولة من قائمة الأربعة عشر بلدا أفريقيا التي لديها ملفات سيئة في مجال حقوق الإنسان.

إنه حقيقي الآن أن هذا البلد ، الموصوف في التقرير السنوي للمخابرات المركزية الأمريكية في عهد الرئيس الأسبق " كلينتون " ، يقاد من مجموعة بلا قوانين اختلست الاقتصادي الوطني ، له سفير في واشنطن في شخص شقيق زوجة الرئيس " تيودور أوبيانك " . إنه حقيقي أيضا ، تذكّر ملاحظة من تحقيق " الأمة "[و هو تحقيق ظهر في مجلة " الأمة " بعنوان " السياسات البترولية في الكويت الأفريقية " أعدّه الصحفي " كين سلفرستين " ، صحيفة نيويورك ، ٢٢ نيسان ، ٢٠٠٢]، أن ثلثين من الامتيازات البترولية في غينيا الاستوائية تم منحها لشركات أمريكية " لها علاقة قوية مع إدارة الرئيس بوش". رئيس الشركة البترولية " سي . إم. إس " ـ وليام ماكورميك ـ شارك أيضا بحوالي ١٠٠٠٠٠ دولار في حفل تنصيب الرئيس بوش في ولايته الأولى . من جانبها الشركة البترولية " أوسيان إنيرجي " ، شركة أخرى عاملة في منطقة خليج غينيا ، تحسب كمستشارة في " مالابو " للسفير الأمريكي في عهد بوش الأب في غينيا الاستوائية ، السفير " شيستر نوريث " .

من أجل إكمال هذه اللوحة الجميلة لإحدى جمهوريات الموز ، الآبار الشاطئية في غينيا الاستوائية هي من الآن فصاعدا محمية من قبل حرس السواحل المدربين في إحدى الشركات الخاصة التي يديرها أحد كبار موظفي البنتاغون المتقاعدين ، وقد تحدثنا عنه سابقا. بالنسبة " لمالابو " ، هذه الشركة الخاصة فقد وضعت الصحون الصغيرة في الصحون الكبيرة .

فضمن نطاق " خطة الأمن الوطني " هذه الشركة الخاصة تكوّن وتدرب فريقا للدفاع في غينيا ضمن مجال الأمن و حماية السواحل . أيضا، إنها تصيغ طلبات خاصة من الحكومة الغينية الاستوائية تتعلق بالدفاع ، الشاطئ وكل ما يتعلق به ، ثم فيما بعد التأمين من خلال الوضع في التنفيذ كل شيء عمليا وتقنيا. في القسم القاري من غينيا الاستوائية تحضر وبقوة الشركة البترولية الأمريكية " ماراتون " ، ثاني أكبر شركة في الأهمية متواجدة في غينيا ، بعد " إكسون موبيل ".

في آذار ٢٠٠٥ ، " ماراتون " فقدت ست امتيازات بترولية في غينيا الاستوائية القارية ، تم وضعها في يد الشركة الوطنية في غينيا " جيبترول ". لهذا السبب،عدة شركات بترولية ، منها الشركة الأمريكية "كوسموس " ، دخلت في الحال في اتصال مع الشركة الغينية " جيبترول " من أجل الحصول على أربعة من هذه الامتيازات. هذه التحركات بين مختلف الشركات من أحجام مختلفة تبين مرة أخرى التكامل فيما بينها.

" ماراتون " أيضا تعمل في الغاز و تمتلك ٧٥ % من المشاركة في مصنع للغاز البترولي المسيّل،فمستقبل غينيا من ناحية الغاز هو واعد أيضا وفي غاية الأهمية.

الحضور الرادع للشركة الأمريكية الأمنية الخاصة لم يعيق ٧٠ جنديا " مرتزقة " ضعيفي التدريب و التكوين فيما يتعلق بالجيوبوليتيك المحلي للبترول ، من تجربة القيام بمحاولة انقلاب في غينيا شهر آذار ٢٠٠٤ ، و ذلك لحساب المعارض الغيني اللاجئ في إسبانيا ، " سيفيرو موتو ". أما المخابرات الجنوب أفريقية ، من الآن فصاعدا، هي منشغلة بشكل كبير في الصراع ضد جنود المرتزقة لا سيما في أفريقيا ، [في منتصف ٢٠٠٥ ، كان هناك ٢٥٠٠ من جنوب أفريقيا يعملون في الشركات الأمنية الخاصة في العراق] ، هذه المخابرات لم تتأخر نهائيا في إعلام وتحذير نظيرتها في زيمبابوي ، غينيا و بالتأكيد الأمريكية .

النتيجة : توقيف عدد في " هاراري " العاصمة الزيمبابوية ، قبل إتمام مشروعه حول غينيا. تم فتح تحقيق و دعاوى عدة في " بريتوريا " بجنوب أفريقيا ، " هاراري " و " مالابو " توصلوا لإصدار أحكام قاسية جدا بالسجن للمحرضين على الانقلاب. من بين ممولي العملية نجد " مارك تاتشر " ، نجل رئيسة الوزراء البريطانية " مارغريت تاتشر ". حيث أدين في " بريتوريا " ، بخلاف المشاركين في العملية و المؤامرة من جنوب أفريقيا ، إدانة رمزية مع وقف التنفيذ لكن مع التغريم المرتفع.فيما يتعلق بالارتباطات بين غينيا الاستوائية و الولايات المتحدة حسب رؤية العاصمة الغينية ، هي ليست من الأمس. وفي مقال لصحيفة " لوس أنجلوس تايمز " ٢٠٠٣ ، تم التحدث عن أملاك عقارية متعددة للرئيس الغيني " أوبيانك" وقبيلته أيضا ، منها قصر في ولاية " ميريلاند " فيه ١٠ حمامات استجمام فقط ، مع حساب بنكي في بنك

" ريجس " في واشنطن بحوالي ٣٠٠ إلى ٥٠٠ مليون دولار. هذا البنك سينتظر حتى عام ٢٠٠٤ ، و لأسباب أخرى ، خاصة في العلاقة مع إطلاق تحقيق من قبل السلطات الإسبانية فيما يتعلق بالجنرال "بينوشيه " ، حتى يفتح تحقيقا بواسطة السلطات الأمريكية. المحققون سيتوصلون إلى أن هذا البنك متخصص في تبييض الأموال القذرة . إن غينيا هي مثال سيئ لا يمكن السير على خطاه بالنسبة للبلدان البترولية الأفريقية ، و الرئيس " أوبيانك " كان جاهزا ليوافق على ٨٧ % من الثروة البترولية للشركات الأجنبية حتى يضع قيمة هذه الثروة في مكانها الصحيح و يحمي مصادر الطاقة في بلده وذلك وفق ما جاء في " مجلة الفيغارو الفرنسية ، ١٧ تموز ٢٠٠٣ " .

البترول و القارة الأفريقية .

إذا أخذنا الجدول حول القدرات من الهيدروكربور للبلدان الأفريقية جنوب الصحراء ، نلاحظ أن الغابون، الكونغو برازافيل و الكاميرون و التي كانت بلدان منتجة و هامة ، لاسيما بالنسبة للشركات الفرنسية ، هي من الآن فصاعدا قد بلغت قدراتها النهائية و القصوى و تراجعها الإنتاجي قد بدأ . لهذا السبب ، هي دول ذات مصلحة و منفعة نسبية ضمن نطاق التركيبة العالمية ، حتى ولو هذه الثروات و المصادر تبقى حيوية من أجل الاقتصاد .هذه البلدان تبقى على كل حال مهمة بالنسبة للشركات الصغيرة المستقلة ، لا بل الشركات الوطنية في البلدان الصاعدة و النامية التي هي في حالة بحث عن احتياطات مهمة وضرورية ، حتى لو كانت محدودة.

منتصف ٢٠٠٤ وفي أفريقيا الشرقية، جرت عدة محاولات للاستكشاف تم القيام بها على طول تنزانيا و موزنبيق و الآبار الأولى للاكتشاف كانت عبر التنقيب في الهضبة القارية في كينيا. وفق أكثر من خبير، ثروات ومصادر مهمة يمكن اكتشافها على طول الصومال إذا كان لدى الشركات الشجاعة بالذهاب إلى هناك ، رغم حالة اللأمن في هذا البلد على جميع حدوده البحرية و سواحله. في عام ٢٠٠٤ ، الشركة الكندية " إريتاج أويل " بدأت الاستكشاف على شواطئ بحيرة " ليبيريا " ، على الحدود مع "أوغندا".وعند الكثيرين ، هذه المواقع البترولية ومستقبلها سيبين أيضا المصالح الأمريكية بالنسبة للإقليم الحدودي لمنطقة " إتوري " ، في شمال شرق جمهورية الكونغو.

الأوساط الدبلوماسية في كنشاسا تتحدث مسبقا عن احتياطات مهمة و إمكانية بناء خط أنابيب يصل حتى ميناء " كينيان " في " مومباسا " من أجل تصدير الذهب الأسود. في أفريقيا الشرقية ، إذا كان الهدف هو

التأكد و التدقيق في أهمية إمكاناتها البترولية ، و التي تبقى حتى يتم برهنتها ، المناورات الكبرى قد بدأت من قبل ، كما هو حال ما تبقى عمليا من كل المجال البحري الأفريقي .

الدور الجوهري لخليج غينيا على مسرح الهيدروكربور العالمي يتوافق مع الانشغالات الكونية الأمنية من وجهة نظر واشنطن ، ويجب الاستمرار في تعزيز و بشكل مستمر المصالح الجيوبوليتيكية للولايات المتحدة في هذه المنطقة . بالتأكيد " منروفيا " بعد التدخل العسكري / الإنساني الكارثي للولايات المتحدة في الصومال في عام ١٩٩٣ ، أخرت و أضعفت التزامها نحو تدخل القوات الأمريكية و خاصة بعد ما حصل في العراق ٢٠٠٣ . الجنود النيجيريون إذا كان من واجبهم العودة إلى مسرح مآثرهم القديمة في ليبيريا ، جيش و مال، فهذه المرة سيدعمون من واشنطن .
حاشية الرئيس بوش من سياسيين حذرين و معهم رجل أعمال لديهم الدعم ، فهمت أن فرص الاستثمار و العمل في خليج غينيا هي ضخمة جدا ، مع كل التحديات التي يمكن مصادفتها في هذا الإقليم. لهذا السبب، و من أجل قياس الموضوع جيدا ، يبقون اهتمامهم بما تبقى من القارة عن بعد ، من خلال مبادرات محاكة إعلاميا بشكل جيد ، لاسيما فيما يتعلق بنظيرتهم حول تقليص و تخفيض الفقر في أفريقيا. هناك قاعدة واحدة تتصدر كل القواعد بالنسبة للأمريكان : تأمين الاحتياطات الطاقية في " الخليج الثاني " من خلال تعزيز التعاون العسكري ، الأمني و الاستثمار أيضا ، بما في ذلك منطقة " أفريقيا الشمالية ".

ليبيا.

بما أن المصلحة الأمريكية من أجل الهيدروكربور الأفريقي لا تتوقف عند إقليم خليج غينيا .فإن الجزائر ، وقبلها منذ وقت ليس بالبعيد ، ليبيا ، هما من الآن فصاعدا بلدان في الاهتمام الأول بالنسبة للشركات البترولية الأمريكية. كذلك ، أثناء المنتدى الثالث السنوي " البترول الأفريقي و منتدى الغاز" ، الذي انعقد في " هيوستن " من ٢٩ تشرين الثاني حتى ١ كانون الأول ٢٠٠٤ ، بمبادرة من " مجلس الطاقة في أفريقيا " [أسس المجلس في عام ١٩٩٣ . وهو جمعية تضم ٢٠٠ شركة أمريكية ، أو ٨٥ % من الشركات الخاصة الكبرى في الولايات المتحدة و العاملة في أفريقيا . هدفها البحث عن المصالح الطاقية للولايات المتحدة في أفريقيا و لها علاقات قوية غير مباشرة مع السياسة الطاقية للولايات المتحدة التي وضعها تقرير " ديك تشيني " في عام ٢٠٠١]، المنظمون لم يغب عنهم دعوة رئيس و مدير المصالح الليبية في الولايات المتحدة " علي سليمان أوجالي ".

هذا المؤتمر الثالث ، كالمؤتمرات السابقة ، كان هدفه اختبار الوسائل الممكنة لتعزيز حضور الشركات الأمريكية في قطاع الطاقة في أفريقيا ، و الجمعية تعتبر أيضا ، بالطبع ، الإقليم الجديد هو مصلحة

استراتيجية متنامية بالنسبة للولايات المتحدة . كما أشار له " ستيفان هيس " ، رئيس ومدير الجمعية، حضور الممثل الليبي له معنى خاص بعد ١٨ عاما من الغياب للشركات الأمريكية عن ليبيا ، بسبب العقوبات التي فرضها قانون " أماتو " [هذا القانون تم التصويت عليه في عام ١٩٩٦ ، يمنع كل استثمار يزيد عن ٤٠ مليون دولار في السنة الأولى ، و أكثر من ٢٠ مليون دولار في السنوات اللاحقة وذلك في مجال الهيدروكربور في إيران وليبيا] .

هذه الشركات يمكن لها أن تعيد وجودها بسرعة كبيرة و تلحق بتأخرها. كذلك ، في نهاية كانون الثاني ٢٠٠٥ ، من أصل ١٥ مكانا وضعت للاستكشاف من قبل " الشركة القومية للبترول "، الشركة الوطنية الليبية وافقت على ١١ منها ، بشكل كلي أو جزئي ، أعطيت هذه الموافقة لشركات أمريكية، لاسيما منها شركة " شيفرون تيكساكو ، أميرادا هيس ، و أوكسيدنتال بتروليوم " ، و التي هي حاضرة في ٩ أماكن من هذه ١٥ .

لقد سمحت هذه المزادات لشركة " أوكسيدنتال " بالحصول على جزء مما فقدته بعد خروج الشركات الأمريكية من ليبيا ، بضغط من واشنطن في عام ١٩٨٦ . في الواقع ، حتى هذا التاريخ ، عدة شركات أمريكية كانت حاضرة ، لاسيما " كونوكو ، ماراتون ، أميرادا هيس ، و أوكسيدنتال "، في رابطة الشركات "وازيس" . إن المواقع السابقة هي اليوم موضوع للمفاوضات مع السلطات الليبية .

نتائج الدعوة الثانية للعروض ، و التي نشرت في تشرين الأول ٢٠٠٥ ، أكدت أهمية كل هذا القطاع في ليبيا. من ٢٦ ترخيصا مقدما ، ٢٣ منها وجدت مستثمرين و ملايين الدولارات المدفوعة من قبل الشركات لأجل ذلك تبين هذه الأهمية للقطاع البترولي الليبي. من بين المستفيدين نجد ، بالإضافة للشركات السابقة ثلاث شركات يابانية ، الإيطالية " إي. إن .أي " ، الإندونيسية " بيرتامينا " ، الهندية " فيديش "، الشركة الوطنية الصينية ، بريتش غاز ، وكذلك إكسون موبيل ، توتال ، ستيتويل و آخرين ، باختصار الأساسي في كبرى الشركات الوطنية للدول التي تشكل أكبر استهلاك للبترول .

إن إعادة وضع ليبيا على الخريطة البترولية العالمية، من خلال رفع الحصار الأمريكي عليها في عام ٢٠٠٤ ، بعد أن رفع حصار الأمم المتحدة في ٢٠٠٣ ، يعطي الفرصة لإعادة تنويع العروض البترولية العالمية ، في الوقت الذي مازال الحديث مبكرا عن إعادة البترول العراقي إلى إنتاجه الضخم .

القائد الليبي معمر القذافي استطاع أن يبعد عن بلده الرياح العاتية التي هبت على بغداد. من خلال التشطيب على المشروع النووي الليبي الذي كان في مرحلته الجنينية ، و البلدان الغربية سارعت لإرسال مبعوثيها و قادتها في أغلب الأحيان : [توني بلير البريطاني ، شرودر الألماني ، بيرلسكوني الإيطالي،

جاك شيراك الفرنسي]. مع ٣٩ مليار برميل من البترول الاحتياطي المكتشف حتى الآن وفق مجلة "بترول وغاز " ، أي الاحتياطي العالمي الثامن ، ليبيا تبقى بشكل كبير غير مكتشفة. إنها أيضا بحاجة للرساميل الغربية من أجل تنمية إنتاجها البترولي و الغازي أيضا . من هنا إلى عدة سنوات ، ليبيا ستكون قادرة على إنتاج ٣ مليون برميل في اليوم ، بينما بسبب الحصار عليها ، الإنتاج الليبي يتمحور منذ أكثر من ١٥ عاما حول ١،٥ مليون برميل في اليوم، رغم احتياطاتها الهائلة.

في ٢٣ نيسان ٢٠٠٤ ، اليوم نفسه الذي أعلن فيه سكرتير البيت الأبيض ، تخفيف العقوبات على ليبيا، يتم السماح بشكل علني للشركات البترولية والبنوك الأمريكية في الاستثمار في ليبيا ضمن قطاع الطاقة ، و أعلنت الولايات المتحدة بدء وصول الشحن من الخام الليبي إلى الولايات المتحدة وذلك بعد ٢٠ عاما من انقطاعه.

لقد كان هذا قبل عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ، و التي عادت في ٢٨ حزيران ٢٠٠٤ بقرار الرئيس جورج بوش رقم ١٢.٥٤٣ في أيلول ٢٠٠٤ ، و ينص على رفع جميع ما تبقى من العقوبات . بالنسبة لجميع الدول الغربية ومنها الولايات المتحدة، كان مستعجلا وطارئا إعادة إعطاء ليبيا، مكانها بين الدول المنتجة للبترول. و مؤكدين بالمقابل أن البترول الخام الليبي ، و بسبب أنه خلال ٢٠ عاما تم تكريره في قسم كبير منه في إيطاليا ، عن طريق الشركة الإيطالية " إي. إن. أي" و التي كانت إحدى أكبر الشركات الغربية التي بقيت في ليبيا ، كان بإمكانه أن يذهب بسهولة نحو الولايات المتحدة الأمريكية بشكل بترول مكرر رغم عملية المنع القائمة.

الجزائر .

الجزائر جارة ليبيا، و التي هي أيضا بحاجة للاستثمارات الغربية من أجل تنمية إنتاجها من الغاز و البترول ، ترتاب من المنافسة الليبية . بفضل عودة ليبيا ، الجزائر قررت فتح قطاعها البترولي أكثر قليلا من الأول و الذي كان مسيطرا عليه حتى عودة ليبيا من قبل الشركة الوطنية " سوناتراش " . مخطط نائب الرئيس الأمريكي " ديك تشيني " الذي رأى بضرورة زيادة العرض البترولي العالمي ، يبدأ ، بعد ما جرى في العراق ، ينتج و يعطي تأثيراته الغير مباشرة ، لكنه يتحقق على الصعيد البترولي أكثر مما يتحقق على الصعيد الديمقراطي .

لقد تم تحضير القانون حول الهيدروكربور قبل ثلاث سنوات ، تم اختباره في منتصف شباط ٢٠٠٥ من قبل الحكومة الجزائرية قبل أن يخضع للبرلمان في ربيع نفس العام. بعد تأجيله أكثر من مرة، و رفضه المستمر من قبل النقابات ، هذا المشروع الذي يهدف إلى تحرير قطاع الهيدروكربور أحدث دائما الكثير من القلق للسلطات الجزائرية المتعاقبة.بتحريرها قطاع الهيدروكربور ، و الذي تصديره يشكل أكثر من ٩٥ % من المصادر المكتشفة في البلاد، تكون الجزائر قد قبلت نهاية احتكار شركة " سوناتراش " للبترول. هذه الشركة سوف تفقد موقعها كممثلة للدولة فيما يتعلق بالعروض المقدمة للاستثمار في مجال الهيدروكربور أو النفط.

الشركات البترولية و الغازية الأجنبية ستستطيع إذن التدخل بشكل مباشر في الجزائر ، من غير أن تكون مجبورة بالارتباط مع الشركة الوطنية " سوناتراش " . وزير الطاقة " شكيب خليل " ، أشار في ١٤ شباط ٢٠٠٥ ، إلى أنه بإمكان الشركات الأجنبية أن تمتلك من الآن فصاعدا حتى ٧٠ % من البترول المكتشف ، لا بل ١٠٠ % . خطوات وقوانين جديدة حول الضريبة سوف تتخذ من أجل تأمين للدول حصتها من الدخل في حال التوصل إلى اكتشافات ضخمة من قبل هذه الشركات. النظام الضريبي الذي يجب إدخاله ، يجب أن يعطي للدولة الجزائرية حقوق المشاركة من ٦٠ % إلى٦٥ % .

مع هذه التسهيلات، الجزائر تأمل أيضا باستقطاب اهتمام و استثمار الشركات الغربية التي تريد العمل في ليبيا . ضمن هذه الحالة ، كما هو في الحالة الليبية ، الخام الجزائري يشكل مميزات لا يمكن إهمالها : القرب من الأسواق الأوربية حتى الولايات المتحدة أيضا ، نوعية جيدة وغير مكلفة في عملية التنقيب . أضف لذلك ، هناك دول لا تريد الاعتماد المطلق في مخزونها على الخليج العربي ، فالجزائر و ليبيا يمكن أن تكونا تعويضا لهذا.

مع هذا الإصلاح ، الجزائر تلاحق هدفا آخر : إنه مضاعفة إنتاجها . في ٢٠٠٤ ، السنة الاستثنائية بالنسبة لأسعار البترول ، البلاد ادخرت ٣١،٦ مليار دولار من عائدات البترول ، من خلال إنتاج بترولي بلغ ١،٤ مليون برميل في اليوم. في ٢٠١٠ ، تأمل الجزائر تجاوز حاجز ٢ مليون برميل في اليوم و أن تصدر أكثر من ١٠٠ مليار مكعب من الغاز الطبيعي . لأنه إذا الجزائر تمتلك على صعيد الاحتياطات البترولية ١١،٨ مليار برميل في نهاية ٢٠٠٤ ، إلا أنها في المركز الثامن عالميا فيما يتعلق باحتياطي الغاز.

مع ٤،٥٥ تريلون متر مكعب من الغاز ، تأتي تماما بعد نيجيريا . هذا الوضع لا يمكن لفرنسا أن تهمله : الجزائر هي ثالث مصدر لفرنسا للغاز الطبيعي ، بعد النرويج و روسيا. إنها تأتي في الترتيب الخامس أيضا من حيث تصدير البترول إلى فرنسا ، بعد السعودية و لكن قبل نيجيريا . بالإضافة لذلك الجزائر تشكل مسبقا ١٠ % من المخزونات الغازية للاتحاد الأوربي .

في العاصمة الجزائرية ، تاريخ ٧ أيار ٢٠٠٥ ، الشركة الوطنية الجزائرية للبترول " سوناتراش " وقعت مع نظيرتها النيجيرية ، عقدا من أجل دراسة تقديرية وهندسية لإقامة أنابيب للبترول و الغاز عبر الصحراء ، وذلك باعتماد ، لهذه الدراسة ، الشركة البريطانية " بينسبين " و هي شركة متخصصة بالاستشارات حول الطاقة. هذه الدراسة يجب أن يتم وضعها في نهاية ٢٠٠٦ . المشروع يهدف مع الوقت إلى نقل و على مسافة ٤٠٠٠ كيلومتر ما بين ١٨ إلى ٢٥ مليار متر مكعب من الغاز في السنة ، من دلتا النيجر نحو الاتحاد الأوربي .

هذا المشروع ، و الذي كان غير ممكن ، تقنيا و ماليا ،و غير مؤكد ، يستطيع في النهاية أن يصبح حقيقة، خاصة بفضل تقليص الأسعار في السنوات الأخيرة . المتر الواحد من تمديد أنابيب الغاز الأرضية انخفض من ٢٥٠٠ دولار إلى تقريبا ١٥٠٠ دولار ، و ١٨٠٠ دولار بالنسبة للأنابيب ذات القطر الكبير، مع ذلك التكليف المقدر لإقامة المشروع يبلغ ٧ مليار دولار.

هناك جوانب و أوجه متعددة لهذه المشروع الذي يريده الرئيس " عبد العزيز بو تفليقة " . في هذا الإطار، القانون الجديد حول البترول هو في البداية إشارة لتبني التحديث للدولة الجزائرية، وإشارة للاتحاد الأوربي قبل أن يتم التوقيع على معاهدة " منطقة التبادل الحر " معه في ٢٠١٠ . كما أن الجزائر تريد اجتذاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية . حتى " الاتحاد العام للعمال الجزائريين " ، النقابة الرئيسة في البلاد ، و التي كانت دائما معارضة لإصلاح هذا القطاع ، هي اليوم لجانب النظام في هذا التحديث ، باسم البراغماتية و الفعالية و القوة الاقتصادية . لكن البترول في أفريقيا لا يتوقف عند المثلث " ليبيا ، الجزائر ، نيجيريا " ، حتى ولو شكل في ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٤ ، ٨٢ % من الاحتياطات الأفريقية و ٦٥ % من إنتاج القارة.

رغم تراجع الإنتاج في الكاميرون ، الكونغو برازافيل و الغابون ، فإنه مع نيجيريا ، ليبيا ، الجزائر ، أنغولا ، وبعض الوافدين الجدد الأقل أهمية بتروليا ، فإن أفريقيا يجب أن تنتج ، في السنوات القليلة القادمة، بترولا أكثر فأكثر وتصل لمرحلة لم تكن أبدا موجودة في تاريخها . و السؤال يبقى، هل هذه الاستثمارات و العائدات الضريبية ستسمح للعديد من البلدان بالإقلاع في اقتصادها أو بكل بساطة بالخروج من الحالة السيئة لأوضاع التنمية ؟ أنه سؤال و موضوع آخر .

نيجيريا ، المصدر الأول للبترول في القارة ، مع ٤٠٠ مليار دولار من عائدات البترول دخلت الميزانية منذ استقلالها في عام ١٩٦٠ ، لم تصل حتى الآن للإجابة على سؤالنا السابق. مهما يكن ، حصة أفريقيا في الإنتاج العالمي يجب أن تتزايد بالحجم و النسبة ، حتى أنها ستتجاوز قريبا ١١،٤ كانت قد بلغتها في ٢٠٠٤ . [هذه الإحصائية مصدرها " المرجع الإحصائي في عام الطاقة " أيار ٢٠٠٥ ، حيث أكدت أن حصة أفريقيا من الإنتاج البترولي العالمي شكل ٩،٧ % في عام ١٩٩٥ ، ١٠،٥ % في ٢٠٠٠ ، ١٠،٨% في عام ٢٠٠٢] .

ستصل أفريقيا إلى ذلك ، إذا الولايات المتحدة أرادت أن تستند في استيرادها البترولي من القارة الأفريقية على ٢٥ % من الاستيراد الإجمالي للبترول لواشنطن. لكن هذه الحصة الإضافية سوف لن تكفي ، حتى ولو أن البترول الأفريقي وصل إلى قفزة في الكمية . الولايات المتحدة ستعتمد على أقاليم أخرى من أجل مخزونها و ستلعب في أماكن أخرى بالتأكيد ، لاسيما حول " بحر قزوين " و آسيا الوسطى " .

الفصل الخامس

آسيا الوسطى و القوقاز

مرة أخرى يعلن إستراتيجيون أمريكيون ، وبوضوح ، أن الولايات المتحدة هي في صراع من أجل إبقاء بلدهم في قوته العظمى و خاصة في مواجهة صعود قوى أخرى منافسة و محتملة. هذه هي حالة نائب الرئيس الأمريكي " ريتشارد تشيني " و لكن الديمقراطيين أيضا يعلنون هذا ، كما هو حال " زبيغنيو برزيزنسكي " ، السكرتير السابق للدولة في عهد الرئيس " جيمي كارتر " .

إنهم يعلنون بشكل علني أن الولايات المتحدة عليها أن تحافظ على مكانتها كقوة واحدة و متفردة على سطح الكرة الأرضية. هذه الرؤيا تتضمن في شكلها الأول التقليدي من الناحية الجيوبوليتيكية ، الهيمنة على المناطق و الأقاليم الغنية بالمصادر و الثروات الطبيعية ذات الأهمية من الدرجة الأولى ، تبدأ من البترول ، و الذي رأيناه أنه محور و مركز اهتمام الرئيس جورج بوش منذ وصوله إلى البيت الأبيض ٢٠٠١ .

بالتالي ، فيما يتعلق بظهور قوى جديدة منافسة أو محتملة ، إنه يكفي قراءة ما ينتج عن " مخابر صناعة الأفكار و القرار " التي يديرها المحافظون الجدد من أجل معرفة أن المقصود هو روسيا ، الصين ، و أوربا في " حملها الكاذب " الحالي ، اليابان و حتى الهند . إذا وجد أي إقليم في العالم يتوافق مع القلق الأمريكي وفق رؤية واشنطن ، هو قبل كل شيء الإقليم الجنوبي ، في المركز الأوربي / الأسيوي .لقد أصبح مع انفراط عقد الاتحاد السوفييتي ، المركز الجديد للمنافسة مع الهيمنة العالمية و ضد الحرب في العراق .

إنه في الواقع جوهر نظرية و مذهب " ولفوويتز " الذي وضع لأول مرة في " دليل مخطط الدفاع لأعوام ما بين ١٩٩٤ ـ ١٩٩٩ " في البنتاغون ، حيث التسريبات الأولى ظهرت في الصحافة الأمريكية في شباط ١٩٩٢ . هذا الملف طلب التدخل العسكري من قبل الولايات المتحدة بشكل استباقي يردع و يمنع نشؤ قوى منافسة محتملة ، أو مفترضة . لقد أكد أيضا أن الولايات المتحدة عليها أن تستعمل كل الوسائل الضرورية من أجل إعاقة إي طموح لهذه الدول . هذا الملف أحدث ردة فعل منها ما هو من قبل حلفاء الولايات المتحدة ، حيث كان وقتها الرئيس جورج بوش الأب ، و كان عليه أن يأخذ بهذا النص مبعدا هذا الإفراط و الشطط في اللغة .
مع ذلك ، هذا المذهب الذي فُقد في كتابات " مخابر الأفكار وصناعة القرار " للمحافظين الجدد خلال سنوات التسعينات ، قبل أن يعود للظهور كإستراتيجية عسكرية رسمية لإدارة الرئيس جورج بوش الابن. إن هذا المذهب من الآن فصاعدا مدمج ، كمبدأ أساسي بنيوي ، في " الاستراتيجية الوطنية لأمن الولايات المتحدة الأمريكية " ، منذ ١٧ أيلول ٢٠٠٢ . [ننصح هنا بالعودة إلى موقع البيت الأبيض على شبكة الانترنيت ، حيث هناك احتمال كبير بوجود هذا النص على الموقع ، المترجم].

واحدة من كوارث و مصائب هذا المذهب هي واضحة بشكل كبير في الحديث عن مفهوم العمل العسكري الاستباقي ولكن أيضا في إرادة تكريس قدر كبير من المال للإنفاق العسكري ، حيث ليس هناك أي بلد في العالم يستطيع أن يجرب المنافسة ، و لا يمكن لأية قوة محتملة أن تظهر كمنافسة للولايات المتحدة . مع ميزانية للدفاع من ٤٤٧،٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٥ ، في الواقع إنها صعبة المنافسة. [هذه الميزانية تخصص ٧٦ مليار دولار من أجل شراء أسلحة و عتاد ، و ٦٨ مليار من أجل الأبحاث و التنمية في المجال العسكري ، المصدر : الأصداء ، في الإنكليزية ، ٢٤ حزيران ٢٠٠٤].

على ضوء هذه العوامل ، إنه من الصعب عدم رؤية ما هو وراء الحرب في العراق ٢٠٠٣ و تمركز، بشكل كبير أو قليل ، القوات الأمريكية في العديد من الدول في وسط / جنوب أوربا و آسيا ، آسيا الوسطى و الشرق الأوسط معها ، شيء آخر أن هذا التمركز هو وسيلة للسيطرة على محمل هذا الإقليم الإستراتيجي ، أي هيمنة قاطعة على المنافسين الآخرين المحتملين المذكورين سابقا.

لأنه، وإذا تذكرنا، النظريات الكلاسيكية في الجيوبوليتيك منذ بداية القرن العشرين ، لاسيما تلك التي نشرها البريطاني " هالفورد ماكيندر " ، أوراسيا [منطقة تمتد بين آسيا و أوربا ، بما فيها فيتنام و الهند و إندونيسيا ، و الأوراسي أيضا هو مولود من أمّ آسيوية و أب أوربي ;، أيضا " أوراسيا " تسمى ـ heartland ـ لكي تتعارض مع التسمية ـrimlands ـ و التي هي مكونة من أوربا الغربية ، الشرق

الأوسط و الأطراف الغربية للباسيفيكي] ، هي الجزء الأكثر أهمية في العالم المتمدن . من يسيطر على هذه المنطقة ، يسيطر بالضرورة على بقية العالم ، بسبب سكانها و ثرواتها.

بالنسبة للاستراتيجيين في بداية القرن العشرين ، كان هناك نوعين من الهيمنة على العالم : إما عن طريق ظهور و صعود قوة قارية ما يمكن أن نسميه أو أن يكون تحالفا قاريا يستطيع السيطرة على heartland" أوراسيا" ، أو نسيطر على أوربا الغربية ، الشرق الأوسط و الأطراف الغربية للباسيفيكي من أجل احتواء نشوء أو صعود قوة قارية في أوراسيا أو heartland .
في نهاية الحرب العالمية الثانية ، الولايات المتحدة قررت إبقاء حضورها العسكري الدائم في مناطق "الشرق الأوسط و الأطراف الغربية للباسيفيكي " . و هذا ما نعرفه تحت الاسم الكلاسيكي لاستراتيجية "الاحتواء "، و التي قادت لنشوء OTAN - على مخطط مارشال - ،و SEATO ، CENTO ، على قواعد التحالف العسكري مع اليابان و تايوان . منذ نهاية الحرب العالمية الثانية و أثناء كل فترة الحرب الباردة ، الانتباه كان مركزا على الحدود القصوى شرقا و غربا لمنطقة أوراسيا أو Eurasie .

اليوم ، النخب الحاكمة في الولايات المتحدة يظهر أنها تفكر أن هذه " الحدود القصوى " [أوربا الغربية ، اليابان ، كوريا الجنوبية و جزء من جنوب شرق آسيا] ، هي ، إما تكون بشكل دائم ضمن نطاق استراتيجية الولايات المتحدة ، و إما أن تكون أقل أهمية بالنسبة لهذه الاستراتيجية. المركز الجديد للتنافس الاستراتيجي يظهر أنه قد انتقل أو تغير ، بالنسبة للأمريكيين ، نحو وسط / جنوب أوراسيا ، على منطقة تضم الخليج العربي و إيران ، حوض منطقة قزوين و بلدان آسيا الوسطى.

بشكل مباشر أو لا ، القطاع العالمي للبترول هو من الآن فصاعدا رهان بالنسبة للقوة الكونية العظمى. أما فيما يتعلق بإدارة الرئيس بوش الابن ، هذه المنطقة أصبحت حيوية و الولايات المتحدة يجب عليها السيطرة على هذه المنطقة ،إنها هيمنة ، سياسية أو عسكرية . من المهم الإشارة إلى أن بداية إعادة الانتشار العسكرية للولايات المتحدة في أوربا و في آسيا كانت قبل ١١ أيلول ، " ضربة حظ " لم تفعل سوى تسريع العملية التي كانت مسبقا بدأت على الأرض من قبل استراتيجيي البنتاغون. إنه في الحقيقة الرئيس " كلينتون " ، الذي بدأ العلاقات العسكرية مع " كازخستان " ، " أوزباكستان " ، " جورجيا " و " أذربيجان ". هو أيضا بدأ ببناء القدرات العسكرية للولايات المتحدة من أجل التدخل في الخليج العربي و السواحل الإيرانية ثم في إقليم " بحر قزوين " .

الانتصار العسكري للولايات المتحدة في العراق لم يكن انتصارا لوزير الدفاع " دونالد رامسفيلد " أو حتى " بول وولفويتز " ، ولكن بفضل التحضيرات التي قامت بها إدارة الرئيس " بل كلينتون ". فيما يتعلق بنقص الإعداد و الإدارة المشؤومة لما بعد الحرب ، فهذا يعود لوزير الدفاع " رامسفيلد " و " بول وولفويتز " ، حتى ولو فقدان الوسائل ، لاسيما الإنسانية ، يعود و يعزى للتخفيضات في الجيش أثناء فترة حكم الرئيس " كلينتون ".

الرؤية الإستراتيجية لواشنطن

حول " الحدود " الأورو / آسيوية .

الحرب في العراق كان لها أسباب عديدة في عقل المحافظين الجدد : تأمين أو الحفاظ على الموقف المهيمن للولايات المتحدة ، في العراق أو / و حول الخليج العربي و إيران ، من أجل الحصول على وسيلة إقليمية لأسباب أخرى ، ضرورية جدا ، هدفها الحصول على منفذ متميز إلى المصادر البترولية العراقية و حماية موقع إسرائيل في المنطقة ، الحليف الإقليمي الرئيسي في هذه المنطقة. هذه الحرب كانت أيضا رسالة موجه إلى الصين ، روسيا ، سوريا و إيران ، و بطريقة أخرى إلى أوربا.

عند العديد من المحافظين الجدد ، المعميين من خلال عقيدتهم الإيديولوجية مع بعض نسب من الجهل أحينا ، كان هذا التصرف عرفا أو قاعدة تعودوا عليها. لقد اعتقدوا أن القوات الأمريكية ستستقبل دائما بالورود و الزهور و كأنها قوات تحرير. و عند البعض الآخر ، أكثر برودة ، هذه الحرب سيتم وضعها ضمن عملية أشمل و أضخم من أجل تأكيد الهيمنة و السيادة الأمريكية على وسط " الحدود " الأورو / آسيوية ، باتجاه heartland أو " أوراسيا " ، من أجل أخذ و تطبيق قاعدة " ماكيندر " الجيوبوليتيكية الشهيرة في بداية القرن العشرين . لكن أحدا من المناصرين لهذا التدخل الأمريكي لم يتخيل أو يتصور الشكل الذي ستسير فيه الأحداث.

ولكن لماذا هذا الإقليم و لماذا الآن ؟

في إجابة جزئية، لأن هذا الإقليم ، الذي يمتد من الشرق الأوسط إلى بحر قزوين ، يشكل قطعا ناقصا استراتيجيا و عالميا بالنسبة للبترول ، مع تقريبا ٧٠ % من الاحتياطات البترولية العالمية. ضمن هذا الوضع ، في عقلية الاستراتيجيين ، البترول ليس فقط مصدرا للطاقة ، إنه أيضا أداة من أجل السلطة و الحكم . ووفق هؤلاء الاستراتيجيين ، الذي يسيطر على المصادر البترولية في الخليج العربي و إيران سيسيطر على الاقتصاد العالمي و يمتلك من خلال هذا ، أكبر وسائل القوة في الضغط على كل قوة منافسة محتملة أو كامنة. [من أجل التوسع بهذه الفكرة يمكن العودة إلى بحث منشور في The Monthy Review و هو بعنوان The New Geopolitics بقلم Michael Klare ، العدد ٥٥ ، رقم ٣ ، تموز - أب ، ٢٠٠٣].

" ريتشارد تشيني " لم يفكر بشكل آخر ، حيث أعلن ، أمام " لجنة القوات المسلحة " في مجلس الشيوخ ، كونه سكرتير الدولة لشؤون الدفاع ، في أيلول ١٩٩٠ ، بعد شهر من غزو الكويت من قبل صدام حسين، أن الرئيس العراقي سيقود : " الولايات المتحدة و الاقتصاد الدولي إلى الاختناق ، إذا استولى على آبار البترول السعودية بعد الآبار الكويتية ". لقد كان هذا السبب الرئيسي ، وفقا له ، في إرسال القوات الأمريكية إلى الخليج من أجل إخراج القوات العراقية و ردها من حيث أتت . وفق تفكير و عقلية إدارة الرئيس بوش الحالية ، إنه نفس القلق في السيطرة بشكل أو بآخر على الاقتصاد العالمي ، مسيطرين على هذا الإقليم ، و الذي هو جوهري ، و من جهة أخرى هو قلق الحفاظ على التفوق و التسيد العسكري/التكنولوجي على أية قوة محتملة أو صاعدة .

في ٢٠٢٥ ، وفق المصادر الأمريكية ، الصين ستستورد ٨٢ % من حاجاتها البترولية و نموها الاقتصادي سيعتمد بشكل قوي وكبير على البترول في الشرق الأوسط و منطقة بحر قزوين. وهي حالة مشابهة جدا لأوربا ، اليابان ، كوريا الجنوبية ...الخ. إرادة السيطرة للولايات المتحدة على مصادر البترول يمكن أن تظهر و كأنه مبالغ بها و كاريكاتورية ، لهؤلاء الذين يختبئون خلف القوانين الحالية للسوق و للذين يبحثون عن إظهار سذاجة هذه النظرية . إنه مع ذلك هذه الإرادة هي التي تحفّز و تدفع بشكل كبير السياسية الخارجية الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة . وقد أخذت أهمية كبرى و خصوصية بعد قدوم فريق الرئيس بوش و نائبه "تشيني " إلى السلطة .

منذ القرن التاسع عشر ، الولايات المتحدة لعبت دورا أساسيا و محركا على صعيد المسرح البترولي العالمي . فلماذا هذا الشعور بالدهشة من مركز و موقع الولايات المتحدة الحالي ؟

نعرف بشكل جيد أهمية المسألة البترولية التي تحدّث عنها ووصفها " ريتشارد تشيني " في [السياسة الوطنية للطاقة] ، والقول بعكس ذلك هو وحده الذي يمكن أن يفاجئنا . فقبل أن يضمن وظيفته كنائب للرئيس ، خاصة كمكلف بمسائل تتعلق بالطاقة ، عرف " ريتشارد تشيني " تماما عما يتكلم . في نهاية ١٩٩٩، بموقعه الهام كمدير لأول و أكبر شركة بترولية عالمية " هاليبورتون " ، يذهب إلى لندن ، أمام "معهد لندن للبترول " يقدم خطابا مميزا و هاما . أعلن أن : " بعد عدة تقديرات ، والتي يجب الإطلاع عليها ، للسنوات القادمة ، سيكون هناك ارتفاع بنسبة ٢ % على الطلب البترولي العالمي ، يرافقه تراجع طبيعي في الإنتاج بنسبة ٣ % و ذلك في الاحتياطات المعروفة ". إنه يؤكد بشكل فيه إنذار كبير وواضح "أن هذا يعني أنه حوالي عام ٢٠١٠ ، الطلب العالمي سيكون بحاجة إلى ٥٠ مليون برميل إضافي في اليوم ".بهذا يضع الصين و جنوب شرق آسيا كأقاليم سيكون لها طلب كبير جدا على البترول و يؤكد من أجل الإجابة على هذا التحدي ، الآبار في الشرق الأوسط و منطقة بحر قزوين تشكل أفضل مستقبل و إجابة على هذا التحدي ، حيث هناك الكثير لم يتم استغلاله حتى الآن.

ولكن بالإضافة إلى البترول ، حوض بحر قزوين و بلدان آسيا الوسطى تشكل إقليما دوليا حيث صراعات المصالح المتضادة لثلاثة قوى كبرى منذ القرن العشرين ، ستستمر في القرن الواحد و العشرين.إنها روسيا ، الصين و الولايات المتحدة تبحث جميعها لتزيد من تعزيز سلطاتها في هذا الإقليم ، و كل يعمل على إبعاد منافسيه و تنمية قوته هناك . لا يوجد إقليم في العالم يشابه هذه الحالة . إدارة الرئيس بوش تبحث إذا لتفرض نفسها في الإقليم حتى تسيطر على المنافسين المحتملين، ولكن أيضا من أجل استباق عدم قيام جبهة مشتركة ضد الولايات المتحدة .

نتائج تغيرات هذه الرؤيا الجيوبوليتيكية الجديدة للولايات المتحدة ما بعد الحرب الباردة ، أصبحت ممكنة و متعددة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي . و لكن بالمقابل سيكون من المبكر وضع جميع النتائج الختامية دفعة واحدة . لكن ما هو مؤكد من جهة أخرى ، أن الولايات المتحدة الأمريكية سيكون لها امتيازات و مميزات في هذا الإقليم ، بشكل مباشر أو غير مباشر. نحن الآن في فجر مشهد جديد للحرب الباردة ، من بحر قزوين إلى آسيا الوسطى ، بشكل انتقائي و بطبعة منقحة عما كان في السابق ، أحيانا أقل ، أحيانا أكثر، من قبل العقيدة الليبرالية الكونية و من جانب الديمقراطية العالمية . هناك " براديغم " أو نموذج جديد تماما هو من الآن فصاعدا للتنفيذ ، حيث التفاعلات و المنعكسات لهذا " البراديغم " بدأت بالظهور و يمكننا تحسسها في الحدود الأورو / آسيوية ، من أوكرانيا إلى قرغيزستان ماضينا بدولة جورجيا ، البلدان المتاخمة لمنطقة قزوين و ، بالطبع ، الشرق الأوسط . من أجل المضي من المخطط النظري إلى

تحليل عملي أكثر لجيوبوليتيك البترول على الصعيد الإقليمي ، سوف نميز أو نفصل ثلاث حالات "قزوين" ، " آسيا الوسطى " ، " الشرق الأوسط " .

" قزوين " و " آسيا الوسطى " : بترول و جيوبوليتيك .

دراسة هذا الإقليم تجبرنا على اختبار، وضمن هذا التكتل الجغرافي الضخم ، الجيوبوليتيك المتعلق بالبترول في روسيا و الصين ، لأنهما معنيان بشكل مباشر. فضلا عن ذلك ، حالة الاتحاد الأوربي تعتمد و تتبع معها دراسة روسيا . إذا ما سندرسه في هذا الإقليم هو في قلب العالم الأورو / آسيوي.

تقاسم بحر قزوين .

حوض قزوين يضم أذربيجان ، كازخستان و تركمنستان ، و للبلدان الثلاثة حدود متاخمة. ونضيف عليها في الغالب أوزباكستان. إن تعريفا أكثر دقة يجب عليه أيضا أن يضم روسيا و إيران ، الاثنتان متاخمتان لبحر قزوين. روسيا يجب أن تمتلك من الاحتياطات ما هو ذو أهمية في قزوين ، بينما لم يتم اكتشاف أي شيء مهم من البترول حتى هذا اليوم من الجانب الإيراني . في الجانب الروسي ، بالإضافة إلى جمهورية روسيا ، جمهورية داغستان و " كالموكي و أوبلاست " [إقليم إداري] من أستراخان هي أيضا متاخمة لبحر قزوين.

وجود البترول في هذا الحوض يطرح سؤالا عسيرا و شائكا بالنسبة لتقاسمهم الحدود ضمن هذا الفضاء أو المساحة البحرية المغلقة . منذ اختفاء الاتحاد السوفييتي ، بلدان بحر قزوين انتقلت من اثنين إلى خمسة . المقياس أو القاعدة المعروفة " ٢٠٠ ميل ملاحي " لا يمكن تطبيقه في هذه المنطقة المغلقة و البالغة

٣٧١٠٠٠ كيلومتر مربع ، البلدان الخمسة المتاخمة لبحر قزوين لم تتجاوز الحدود المعروفة لمياهها الإقليمية منذ أكثر من ١٢ عاما . روسيا ، أذربيجان و كازخستان مع التقسيم إلى خمسة إقاليم غير متساوية، و لكن ضمن هذه الحالة ، فقط ١٣ % تعود لإيران ، هذه الأخيرة تساندها تركمنستان، تطلب التقسيم الخماسي لكن المتساوي ، والذي يسمح لها بالحصول على حقل بترولي ، و الذي تعتبره أذربيجان حاليا من حقها و أملاكها . اتفاقيات متعددة الجوانب وقعت في ٢٠٠٢ بين روسيا ، كازخستان و أذربيجان تكرس إذا تقسيما للحدود البحرية ، و تعارض إيران و تركمنستان هذه الاتفاقيات. هذه الاتفاقيات تكفي بالمقابل لتأمين و حماية الشركات التي تريد الاستثمار.

فيما يتعلق برهان ووضع الاحتياطي البترولي ، التقديرات تبقى غير دقيقة ، حتى ولو ثلاثة حقول عملاقة تم اكتشافها ، " أ. سي. جي " في أذربيجان ، " تونكويز و كاشاكان " في كازخستان . وفق مكتب الاستشارات " ماك كونزي " ، الاحتياطات المكتشفة في منطقة بحر قزوين تصل إلى ٣٩،٤ مليار برميل. و لكن عند آخرين ، هذه الاحتياطات المحتملة أو المقدرة يمكن أن تتجاوز ٨٠ مليار برميل.

وفق تصريح للسكرتير الأمريكي لشؤون الطاقة ، " سبينسر أبراهام " في ٢٠ حزيران ٢٠٠٢ أمام لجنة العلاقات الدولية في الكونغرس ، حوض بحر قزوين يحتوي ما بين ١٧ إلى ٣٣ مليار برميل من الاحتياطي المكتشف من البترول.

على هذا الرقم يمكن أن نضيف احتياطات أخرى تصل إلى ٢٣٣ مليار برميل : كازخستان ٩٢ ، تركمنستان ٨٠ ، أذربيجان ٣٢ ، إيران ١٥ ، روسيا ١٤ . [هذه الأرقام المتعلقة بالاحتياطات الإضافية على بحر قزوين هي من قبل وزارة الطاقة الأمريكية في عام ٢٠٠٠ . و من المفيد أن نعرف أن هذه الأرقام بشكل جوهري تمت مراجعتها بعد وصول فريق بوش / تشيني ، هذا الفريق يفضل من الآن فصاعدا الوضع في الأمام رؤية دقيقة للتقديرات المتعلقة بالاحتياطات المكتشفة] .

من هنا نرى أن الاحتياطات الممكنة في بحر قزوين هي نسبيا بعيدة خلف الاحتياطات المكتشفة في بلدان الخليج العربي و التي تصل إلى ٧٢٠ مليار برميل. في نهاية ٢٠٠٤ ، قدرت الاحتياطات المكتشفة للبترول في أذربيجان بحوالي ٧ مليار برميل ، و في كازخستان ٣٩،٦ مليار برميل [المصدر هو : المجلة الإحصائية لعالم الطاقة ، حزيران ٢٠٠٥].

أيضا مصادر الغاز لهذه البلدان المتجاورة هي ضخمة. روسيا و إيران تمتلكان فقط في الماء ٤٢ % من الاحتياطات العالمية المكتشفة من الغاز. سنلاحظ ومن خلال الجداول المرفقة أن عدة دول ، تمتص اليوم جزءا مهما مما تنتجه . مهما كان المستوى الحقيقي لاحتياطات البترول في بحر قزوين ، هذا الإقليم

سيكون قادرا في ٢٠١٠ على إنتاج ما بين ٣،٥ إلى ٤ مليون برميل في اليوم ، أو ما يعادل الإنتاج الإيراني الحالي . في ٢٠٢٠ ، إنتاج الإقليم سيتمركز بين ٥ إلى ٦ مليون برميل بترول في اليوم و ٢٤٠ إلى ٢٨٠ مليار متر مكعب من الغاز . [المصدر : مجلة " in Sociétal " العدد ٤٢ ، الفصل الرابع من السنة ٢٠٠٤ ، بقلم Catherine Locatelli]. حتى ولو أنه ليس هناك احتمال كبير بأن بحر قزوين سيستطيع أن يشكل في المستقبل أكثر من ٤ إلى ٥% من الإنتاج العالمي من البترول ، هذه الآبار أصبحت هامة جدا في المرحلة الحالية من الهجمة أو الانقضاض على المصادر العالمية للبترول ، من هنا تأتي رهانات القوة في هذا الإقليم .

كيفية نقل البترول من آسيا الوسطى ؟

واحدة من أفضل الوسائل من أجل تطوير استراتيجيات القوة في الحضور الدائم داخل عملية نقل البترول نحو أسواق الاستهلاك ، حتى ولو ، بالاختلاف مع الحلفاء ،إنها الاتفاقيات و المعاهدات ، حيث خطوط أنابيب البترول و الغاز تنتهي في العادة إلى تجاوز الظروف التي سبقت إقامتها و بنائها . ولكن في الوقت الراهن ، هذه الطرق لنقل البترول ، من خلال عدد المشاريع و المنافسة القائمة ، التردد و التأجيل ، تبين كل التعقيدات في مسألة التنافس و الرهانات في هذا الإقليم ،و لكن أيضا في مناطق أخرى قريبة.

قزوين تضع أمامنا مصالح ثلاثة قوى كبيرة و التي هي روسيا ، الصين والولايات المتحدة . هذه الأخيرة، تبحث عن تهميش القوة الروسية داخل هذا الإقليم من خلال دعمها لدولة جورجيا و أوكرانيا .من جانبها ، الصين تبحث عن التوصل إلى اتفاقيات مع موسكو من أجل الحصول على مخزونات مباشرة ، من غير وصاية الولايات المتحدة. فيما يتعلق بروسيا ، قوة في حالة تراجع و تأخر منذ نهاية الاتحاد السوفييتي ، إنها تعرف أن هذه القدرات الطاقية الكامنة ، كما في حجم أهمية السيطرة على طرق نقل البترول ، تشكل واحدة من أوراقها الرابحة ، من أجل الحفاظ على مكانتها ووضعها كقوة كبيرة ، بين الصين و الولايات المتحدة.

واحدة من الصور التي تبين بشكل أفضل هذا النقاش في القرن الواحد و العشرين ، بالإضافة لأحداث ١١ أيلول ، هي التي تم أخذها في " شنغهاي " ، في ٢٠ تشرين الأول ٢٠٠١ ، على هامش القمة التاسعة للتعاون الاقتصادي بين آسيا و الباسيفيك [بالإضافة للصين ، يضم هذا التجمع الدول التالية : أستراليا ،

كندا، تشيلي ، هونغ كونغ ،إندونيسيا ، اليابان ، كوريا الجنوبية ، ماليزيا ، غينيا الجديدة ، البيرو، الفيلبين، روسيا ، سنجابور ، تايلاند ، الولايات المتحدة ، فيتنام ، المكسيك ، بروناي] .

بينت هذه الصورة الرؤساء الثلاثة ، " جيانغ زيمينغ " ، " جورج بوش " ، و فلاديمير بوتين "، و الثلاثة يرتدون اللباس التقليدي الصيني . هذه الصورة ، التي تلخص الاتحاد المقدس للقوى الكبرى ضد الإرهاب، كل واحد منهم كان لديه أهدافه الخاصة ، و تعطينا مسألتين مهمتين جدا بالنسبة لهذا القرن ، الرئيس الأوربي الوحيد الذي كان حاضرا هو الرئيس الروسي ، الصراعات الكبرى لعالم الغد ستكون بشكل " احتمالي " بين الصين / روسيا رغم التعاون العسكري ، الولايات المتحدة / روسيا رغم الشراكة الطاقية ، الولايات المتحدة / الصين رغم التبعية و الاعتماد المتبادل الاقتصادي و المالي.

الصراع من أجل السيطرة على قزوين و في آسيا الوسطى ، إلى جانب رهانات الطاقة ، يؤطر و يصور هذه الرؤيا الجيوبوليتيكية الشاملة لبداية القرن الواحد و العشرين .

في اليوم التالي لسقوط الاتحاد السوفييتي في ١٩٩١ ، الجمهوريات الخمس في آسيا الوسطى استقلت عن هذا الاتحاد . لقد أصبحت مرمية في فراغ بنيوي و سياسي ، وهي تشكل اليوم صفات مشتركة . محصورة من الناحية الجيوبوليتيكية ، متطورة قليلا من الناحية الاقتصادية " من غير البترول " ، مستمرة في نظام سياسي بال و قديم محكوم بواسطة Apparatchiks " كلمة روسية : تعني عضوا في جهاز حزب سياسي ما ، كما كان في عهد الحزب الشيوعي و نقاباته " ، تسلطي و فاسد ، ليس فيها ترابط اجتماعي يمكن أن يحقق و يؤمن لها التحول.

إنه سياق و صورة يمكن وضعها في مشهد اجتماعي هو في أزمة و في تفكك اقتصادي ناتج عن إصلاحات غير منظمة و لكنها تأتي من خلال الإرادة في الاستقلال في مواجهة الوصاية الكلية للدولة الروسية . على الصعيد العسكري ، أوزباكستان ، طاجيكستان و قرغيستنان من أجل الخروج من مواجهتهما الدائمة مع موسكو ، فقد قبلوا قواعد عسكرية أمريكية. فيما يتعلق بدولة كازخستان ، اقترحت، في بداية ٢٠٠٤ ، قاعدة عسكرية لقوات الولايات المتحدة و حلفائها ، قريبة من مدينة " تشيمكينت " في جنوب البلاد ، من أجل حماية و تأمين المجموعات الإنسانية الأمريكية في آسيا الوسطى ، بينما هي رد على منطق continuum " هذا المنطق يشير إلى عناصر متجانسة فيما بينها يمكن الانتقال فيها من غير مشقة و بسهولة " ، الجيوبوليتيكي للإمبراطورية الروسية و فيما بعدها السوفييتية .

واشنطن لديها أيضا الحق في الطيران فوق إقليم " كازاخ " . وحدها تركمنستان التي يترأسها Saparmurad Niazov ، و التي تسمى turkmenbachi " أي أب التركمنستان " تراقب الآن الحالة الراهنة في الإقليم أو ما يمكن أن نسميه " الحياد الدائم ". الجمهوريات الخمس في آسيا الوسطى هي واقعة في لعبة القوة للبلدان المجاورة لها [الصين ، روسيا، أفغانستان ، إيران ، الهند ، باكستان ، تركيا] ، و عليها تضاف الولايات المتحدة و ، بشكل متناقض ، في آخر المشهد أو في خلفيته ، المصالح الأوربية . في آسيا الوسطى ، إنه ،في نفس الوقت، تطويق أو إحاطة و استيعاب الصين التي هي من الآن فصاعدا من اهتمامات الولايات المتحدة، وقدرت أو إمكانية على تهميش روسيا ، بعد ٢٠٠ عام من الحضور في هذا الإقليم.

في الوقت الذي فيه قلب و تغيير المشهد الجيوبوليتيكي حول قزوين يسجَّل تقريبا و طبيعيا في مركز المصالح الأمريكية ، المنطق الدبلوماسي المرتكز على إبعاد إيران من عملية إعادة توزيع الثروات في منطقة قزوين يصطدم بتناقض ومعارضة : إيران ، و التي هي بشكل محتمل الطريق لكسر و خرق العزلة الاقتصادية désenclavement و الأكثر حصولا على إيرادات بترولية من قزوين ، هي خارج اللعبة، ستكون الخاسر الأكبر من الشركات العالمية التي ستكون مجبورة بإقامة مشاريع ضخمة لخطوط أنابيب البترول الكثيرة التكلفة و لكن سياسيا أكثر إيجابية وصحة ، هذه هي رؤية واشنطن، خاصة عندما تقام الأنابيب عن طريق تركيا أو روسيا . لا بد من الإشارة هنا إلى أن الشركان العالمية ، و خاصة " شيفرون " ، تشارك في مشاريع متعددة مع روسيا ضمن هذا الإقليم . هذا يعني بالنسبة لها تنويع في المصادر .

دبلوماسية " أنابيب البترول و الغاز " من خلال

وجهة نظر الولايات المتحدة .

مصالح الولايات المتحدة في الإقليم هي في جزء منها مرتبطة بالمصالح الأوربية فيما يتعلق بطرق نقل البترول ، و لكن أيضا تتميز بشكل عملي في رؤيتها الاستراتيجية الأكثر شمولا على الصعيد الإقليمي ، و التي يمكن أن تتركز حول أربعة محاور :

- شغل الفضاء الذي تركته روسيا في هوامشها التقليدية ،
- عزل إيران عن لعبة الطاقة في قزوين ،
- تشجيع الهند و تنويع التأثيرات الإقليمية ،

ـ إبعاد الصين فيما يتعلق بطموحاتها الإقليمية من خلال سياسة للاحتواء containment " منقحة " أو معاد النظر فيها.

الولايات المتحدة تأمل بشكل أكبر في السيطرة على " القطع الناقص الإهليلجي " Ellipse للطاقة الإستراتيجية العالمية الذي يضم الخليج أمام إيران و الخليج العربي حتى بحر قزوين و يمتد إلى آسيا الوسطى. كذلك ، فرضية الوجود الأمريكي المستمر في الشرق الأوسط ، القوقاز ، ويظهر أنه أيضا في آسيا الوسطى . إنه يكفي أن نشير إلى أن المشروع الأمريكي " الشرق الأوسط الكبير " يتوقف في "شرقي القوقاز " و آسيا الوسطى ، مع إدخال تركيا " كسياسة الأمر الواقع " و محيط البحر الأبيض المتوسط. " الشرق الأوسط الكبير " جامعا و رابطا أطراف منطقة قزوين مع مثيلاتها في المحيط الهندي ، بشكل يفتح " أو يغلق " الأبواب نحو بحر الصين . بالنسبة لواشنطن ، هما الوجهان لعملة واحدة و بينهما تبعية متبادلة ، الوجه الطاقي و الوجه الاستراتيجي ، بين هذين الإقليمين قزوين / المحيط الهندي ، إنه في غاية الأهمية أن يعالج كل وجه على حدة منفصلا عن الآخر.

في الواقع ، الشركات الأنكلوـ سكسونية أسست مكاتبها حول منطقة قزوين ابتداء من روسيا . في عام ١٩٩٤ ، " بريتش بتروليوم " كان لها عقد " عقد القرن " ، من أجل استثمار الحقول في أذربيجان في منطقة " سيراج " ، " غونيشلي " و " أذيري " . منافساتها " إكسون موبيل " و ، لا سيما " شيفرون تيكساكو " استثمرت بشكل هائل في " تونكويز " في كازاخستان بئرا " ما فوق العملاق " مع ٧ إلى ٨ مليار برميل من الاحتياطي المكتشف. و كان هذا قبل الاكتشاف في عام ٢٠٠٠ ، في منطقة " كاشاغان" و ما تمتلكه من ١٢ إلى ١٤ مليار برميل من الاحتياطي .

و لكن في المنافسة من أجل السيطرة على تأمين طريق الحرير ، جاءت " دبلوماسية خطوط أنابيب البترول و الغاز " حول بحر قزوين ، و التي تشرف على سوقين للاستهلاك ، أوربا و آسيا ، و محتملا أن يكون هناك سوقا ثالثا يتجه نحو جنوب / شرق ، مع الهند . و لكن سوقا رابعا ، يجب أن يكون من المناطق التي ستخدمها الأنابيب ، إما بشكل مباشر انطلاقا من إقليم بحر قزوين نفسه ، أو بشكل غير مباشر ابتداء من أوربا : إنه سوق الولايات المتحدة الأمريكية. في البرنامج الأمريكي " السياسة الوطنية للطاقة " لشهر أيار عام ٢٠٠١ ، إقليم قزوين كان موضوعا بشكل واضح كواحد من مصادر تنويع المخزون البترولي الأمريكي ، بقدم المساواة مع المصادر الأفريقية.

طرق نقل البترول و الغاز من بحر قزوين و آسيا الوسطى تتوقف بالمقابل على الكثير من الحوادث الجيوبوليتيكية في الإقليم ، ولكن أيضا على عدم الاستقرار السياسي الذي يطبع بلدان عدة في هذا الإقليم . فيما يتعلق بالسوق الأوربية هناك العديد من الطرق الممكنة لنقل البترول. خطوط الأنابيب يمكن أن تمر

إما من الشمال ، أو من جنوب / غرب قزوين . من خلال الشمال هناك وسيلتين أو : الأولى بواسطة استعارة الأنابيب الروسية الموجودة ، لاسيما من منطقة Samara [كما هو موضح في الخريطة المرفقة في نهاية الكتاب] إلى أقاليم أوربا الوسطى، بولونيا و بلدان البلطيك . الثانية عبر نقل البترول من قزوين نحو الميناء الروسي Novorossisk على البحر الأسود و ، بعد ذلك ، توزيعه بواسطة السفن المتخصصة بنقل البترول citernes–navires إلى ضفاف أخرى " أوكرانيا ،بلغاريا، رومانيا ، تركيا" ، أو نحو بحار أخرى من خلال الناقلات البترولية و ذلك عبر البوسفور. ولكن رأينا قبل ذلك أن قدرة النقل للبترول عبر المضائق التركية كانت تقريبا مشبعة . وسائل أخرى ممكنة منها ، أنابيب تحت البحر عبر البحر الأسود.

بالنسبة للنقل الذي سيحدث من خلال جنوب / غرب ، هنا أيضا ، عدة اختيارات ممكنة و مفتوحة ، الطريقان الرئيسان يتمركزان حول أنابيب بترول Bakou -Soupsa و التي تم تشييدها في عام ١٩٩٧ ، ولكن بالتحديد عبر الأنابيب الشهيرة (BTC (Bakou - Tbilissi - Ceyhan و التي سنعود إليها فيما بعد . [الخريطة المرفقة في نهاية الكتاب توضح تقدم خطوط الأنابيب البترولية الموجودة و معها المشاريع المتخيلة من أجل نقل البترول من حوض قزوين. حيث نرى تماما أنها يمكن أن تنقل نحو كل المناطق و النقاط الأساسية ، ومنها الشمال مستعيرين وقتها البنية التحتية الروسية من Oural حتى مستوى Samara . ونحن هنا لا نختبر سوى المشاريع الأكثر أهمية وفائدة ضمن زاوية نظر جيوبوليتيكية].

المشاريع الكبرى باتجاه تركيا و البلقان،

ولكن أيضا باتجاه روسيا.

[الخرائط المرفقة ترسم حالة و شكل المواقع لخطوط الأنابيب المختلفة للغاز و البترول و التي هي في حالة خدمة ، مع مشاريع قيد الدراسة أو في حالة بناء].

العديد من المشاريع الكبيرة هي في حالة تطوير و في مراحل مختلفة من التقدم ، مشاريع أخرى قد تم تشييدها. من بين هذه الأخيرة يظهر خط الأنابيب (CPC (Caspian Pipeline Consortium ، الذي يمتد على ١٥٨٥ كيلومتر من بئر Tenguz شمال / غرب كازخستان باتجاه الميناء الروسي في Novorossisk مارا بمنطقة Tikhoretsk . بناؤه كلف ٢،٥ مليار دولار فقط في المرحلة الأولى [البناء لجزء واحد من خط الأنابيب من Novorossisk حتى Kropotkine ، قليلا في جنوب Tikhoretsk ، ابتداء منه هناك تفرع سيصار على خط أنابيب Bakou - Novorossisk ، في الوقت الذي فيه الفرع الآخر سيلحق ببئر Tenguz] . بناؤه تحقق في نهاية ٢٠٠١ .

مع بداية ٢٠١٠ ، و الذي ستنتهي فيه المرحلة الثانية من التطوير ، سيكون قادرا على تجاوز قدرة نقل الخط الشهير (CPC (Caspian Pipeline Consortium و التي هي ٦٠٠٠٠٠ برميل في اليوم إلى أكثر من ١،٣٤ مليون برميل في اليوم . من الآن إلى ذلك الوقت ، البئر الآخر " ما فوق العملاق " Kazakh ، يجب أن ينتج إلى حد طاقته القصوى ، و سيتم تدفقه الأول كما هو منتظر في ٢٠٠٧ . سيكون من الواجب إذن قدرات إضافية لخطوط الأنابيب لتصدير إنتاج هذا البئر. إن المشروع بأكمله سيكلف نحو ٢،٤ مليار دولار.

مشروع يأتي ثانيا من حيث الأهمية هو خط أنابيب " عبر قزوين " Transcaspien و يأمل في توصيل الغاز و البترول مع (KTP (Kazakhstan Twin Pipeline ، من Aktau شمال/غرب كازخستان إلى Bakou ، ومن هناك ، إلى Ceyhan . تكلفة البناء لهذا المشروع يمكن أن تتجاوز من ٢ إلى ٤ مليار دولار. الخلافات بين البلدان المتاخمة لبحر قزوين نسبيا تتعلق بالوضع القانوني لهذا البحر و تقاسم ما فيه من ثروات ، لن تلعب دورا مهما بين الحليفين " في هذه الظروف " كازخستان و أذربيجان ، و البترول يمكن أن ينقل من Aktau حتى Bakou بواسطة البحر أو بواسطة خط أنابيب مغمور بالمياه.

على هامش تشييد BTC (Bakou - Tbilissi - Ceyhan) ، أعلن الرئيس الكازاخستاني رسميا أن بلاده حققت خط أنابيب Aktaou -Bakou ، و هذا ما سيضمن دوام و استمرار نفس الدخل الذي يأتي من BTC (Bakou - Tbilissi - Ceyhan) ، و الذي لم يكن مضمونا مع الآبار البترولية الأذرية.

إنه يكفي أن نذكر خطا ثالثا للأنابيب الذي يمتد من كازخستان حتى جزيرة Kharg في جنوب غرب إيران ، مارا عبر تركمنستان . هذا المشروع ، و الذي في أصله مدعوما من الشركة الفرنسية Total وتصل تكلفته حتى ١،٢ مليار دولار سيسمح ، إذا تحقق ، بنقل ١ مليون برميل من البترول باتجاه الخليج العربي و السواحل الإيرانية.ولكن تهميش إيران من قبل الولايات المتحدة و القلق من تغيير طرق نقل البترول من قزوين ، من غير أن تمر من الشرق الأوسط ، يجعل من المشروع غير مؤكد ، ولكن ربما يكون الطريق البترولي الأكثر دخلا.

المشاريع الغازية حول قزوين هي أيضا موجودة بقوة ، حتى ولو كانت ، عند الكثيرين من دول قزوين ، مرهونة بأشياء كثيرة. كذلك ، خط أنابيب الغاز (TCGP (Trans Caspain Gas Pipeline ، يجب أن يتصل بمشروع آخر لخطوط الغاز ، وهو (BTE (Bakou - Tablissi - Erzerum و الذي يرتكز على مضاعفة فعاليته من خلال الاتصال بالخط (BTC (Bakou - Tbilissi - Ceyhan .

الخط (TCGP (Trans Caspain Gas Pipeline و الذي أسعار تكلفته وصلت إلى ما بين ٢ و ٣ مليار دولار ، هو بالمقابل مدعوما من الولايات المتحدة ، و لكن الخبراء يرون أن هناك صعوبات في

إقامته. يهدف إلى ربط أنابيب الغاز من الآبار العملاقة في تركمنستان و آسيا الوسطى ، مع Erzerum في تركيا ، انطلاقا من خليج تركمنستان عن طريق Bakou - Tablissi .

هذا المشروع المستند إلى دعم شركة Shell منذ بداية عام ٢٠٠٠ ، لم يستطيع الحصول في ذلك الوقت إلا على دعم قليل من الاتحاد الأوربي . إنه يبقى خاضعا لعدة اتفاقات ، بالرغم أن المحادثات بين أذربيجان و تركمنستان عادت فيما يخص هذا المشروع ، منذ تشرين الأول ٢٠٠١ ، ولكن تركمنستان تصدر معظم إنتاجها الغازي عن طريق روسيا ، و التي تستخدمه من أجل الداخل الروسي.
لا شيء بالمقابل يمكن أن يعيق الخط Bakou - Erzerum ، بأن يصل و يمتد إلى Ceyhan ، و يتحقق من غير مساعدة و مساندة تركمنستان ، عن طريق المشروع الذي تقوده أذربيجان ، مع BP و Stat Oil و هو يتعلق بحقل غاز Shah Deniz و بناء (BTE (Bakou - Tablissi - Erzerum ، على طول و امتداد (BTC (Bakou - Tbilissi - Ceyhan . القدرة المحتملة لخط الغاز هذا ستكون ٧،٢٠ مليار متر مكعب في السنة. و لكن مشروعا روسيا / تركيا ، و هو خط الغاز Blue Stream ، سيضعف الاقتصاد القادم من هذا الخط ، وفقط الاعتبارات الجيوبوليتيكية هي التي ستستطيع أن تعيد أهميته الحقيقية.

خط أنابيب الغاز الروسي / التركي يصل طوله إلى ١٢١٣ كيلومتر، و بكلفة ٣،٢ مليار دولار. سيربط Izobilnoie بالقرب من Stavropol ، إلى أنقرة ، عن طريق Samsun على الساحل التركي. إنه في حالة البناء منذ ٢٠٠٢ . جزء يصل إلى ٣٩٦ كيلومتر يمر تحت البحر الأسود ، بعمق يصل إلى ٢١٥٠ متر تحت الماء. ويعتبر الأنبوب الأكثر عمقا في العالم ، وهو خط مشترك للغاز و البترول. و عبارة عن ثمرة لعقد موقع في عام ١٩٩٧ بين تركيا و روسيا و بناء عليه روسيا تلتزم بتسليم تركيا لمدة ٢٥ عاما ، مع صعود في حجم الكمية يصل من ٢ مليار متر مكعب في عام ٢٠٠٣ إلى ١٦ مليار متر مكعب ابتداء من عام ٢٠١٠ .
هذا المشروع يسمح لروسيا بافتتاح طرق جديدة للتصدير عبر تركيا ، ولكن أيضا باتجاه البلقان. خط أنابيب Blue Stream الروسي / التركي يقاد من قبل شركة Gazprom و يستند على التزام مالي إيطالي عن طريق الشركة ENI .
مشاريع أخرى لخطوط البترول و الغاز و اتفاقيات أخرى بين الشركات و دول بحر قزوين هي في حالة مناقشة أو تمت مناقشتها سابقا ، مثل مشروع Korpezhe - Kurt - Kui بين تركمنستان و إيران ، والذي يسمح بالحصول على الغاز الأرميني . ولكن لا نستطيع أن نتطرق إليها أو نقرأها جميعا في هذا الكتاب الذي يهدف إلى إعطاء رؤية عالمية لجيوبوليتيك البترول و بشكل إضافي للغاز أيضا. بالإضافة

لذلك ، عدة مشاريع أخرى تظهر فوق الخريطة التي أشرنا أليها في الصفحة ٢٠٠ و ٢٠١ من الكتاب [موجودة في نهاية الكتاب بالعربية] ستتم دراستها أثناء دراسة روسيا ، الدراسة هنا هي حول خط BTC Bakou - Tbilissi - Ceyhan ، و الذي ينتهي في منطقة Ceyhan ، الميناء التركي على البحر البيض المتوسط.

الخط BTC يمتد على ١٧٦٠ كيلومتر و الاستثمارات الضرورية لتحقيقه تجاوزت سابقا بشكل كبير مبلغ ٣،٦ مليار دولار ، و قد كان المبلغ في البداية مقدرا بحوالي ٣ مليار دولار وذلك في عام ٢٠٠١ . إنه أيضا يعرف تحت اسم (MEP (Main Export Pipeline . رغما عن المنافسة الضعيفة من قبل روسيا و إيران ، الخط BTC تم تبنيه بفضل الدعم الأمريكي . واشنطن دخلت هذا الموضوع بهدف الحفاظ على المصالح الجيوبوليتيكية المعروفة بشكل جيد : احتواء روسيا ، عزل إيران و الارتقاء بدور تركيا الإقليمي .

لكن هذا التناقض الاقتصادي للدبلوماسية الأمريكية هو اليوم غير موجود. رغم عدم تيقنها الاستراتيجي و المالي ، الطريق التركي تمت مساعدته بواسطة اتحاد من الشركات ، و هذا ما يقدم لتركيا عقلانية اقتصادية ، لا سيما في التخطيط لتصدير البترول من Kazakh ، و بعدها الخط BTC سيكون متفقا عليه، كما رأينا قبل قليل مع خط البترول Transcaspien الذي يصل إلى Aktaou ، على سواحل كازخستان ومن ثم أذربيجان. إذا كان الطريق التركي يجد النفع و الفائدة الاقتصادية و التجارية من تحقيق هذه المشاريع ، هذه لأنه مبدئيا ، مخترعي هذه الأفكار حول المشروع ، و التي لم يكن أصلها من شركات بترولية ، كان لديهم انشغال كبير بهذه الأفكار ، و التي تحقق المصالح الجيوبوليتيكية للولايات المتحدة في آسيا الوسطى و القوقاز على الصعيد البترولي.

خط أنابيب BTC (Bakou - Tbilissi - Ceyhan)

كما عبّر عنه وزير الطاقة في عهد الرئيس " بل كلينتون " ، الوزير " بل ريتشاردسون " منذ ١٩٩٩، الخط BTC ليس : " فقط خط للبترول " ، ولكن " بنية استراتيجية واعدة لمصالح الولايات المتحدة الوطنية فيما يتعلق بالأمن ". أيضا في موسكو بالمقابل ، الرهان هو قوي حيث البترول في حوض قزوين الذي تم نقله سابقا، وهو إرث الاتحاد السوفييتي ، يجبر العاصمة الروسية على التدخل. موسكو تأمل في السيطرة على تصدير البترول من هذا الإقليم ، من أجل تعزيز تأثيرها على تابعيها في العصر السوفييتي من القوقاز إلى آسيا الوسطى . منافستها مع الولايات المتحدة تم تلطيفها من خلال " الشراكة الطاقية الجديدة " التي تم وضعها في التنفيذ بعد أحداث ١١ أيلول .

كذلك ، الرئيس جورج بوش و الرئيس الروسي فلاديمير بوتين التزما في قمة موسكو ، في أيار ٢٠٠٢ ، بقيادة الجهود المشتركة من أجل " تنمية المصادر الضخمة في إقليم قزوين " . القوقاز هي حيوية بالنسبة للولايات المتحدة ضمن إرادتها في تنويع مصادر استيرادهم من البترول. و لكن " قوقاز " من غير تبعية لموسكو ستكون أفضل بالنسبة للأمريكان . الخط BTC هو حجر الزاوية في هذه الاستراتيجية ، و جورجيا تشكل رأس الجسر.

في أيلول ٢٠٠٢ ، الخطوات الأولى في الحفر كانت قد بدأت ، في أذربيجان و تركيا ، من أجل بناء الخط المتفق عليه BTC . خط الأنابيب هذا عليه ،في البداية، نقل ١ مليون برميل في اليوم . يدار من قبل الشركة البريطانية British Petroleum ،مجموعة BTC تجمع أيضا بالمقابل الشركة النرويجية Statoil ، الشركة البترولية العامة لأذربيجان SOCAR ، و الشركات الأمريكية Unocal ، Amerada Hess ،و الشركات اليابانية Japonais Itochu و Inpex ، الفرنسية Total ، التركية TPAO و الإيطالية Eni . تخطيط المشروع كان سياسيا إلى أبعد الحدود ، يلتف على روسيا ، يتجنب لاسيما الشيشان التي كانت الطريق الرئيسي لنقل البترول و الغاز من قزوين ، أثناء العصر السوفييتي . ويتجنب بالتأكيد إيران و أيضا أرمينيا التي هي في حالة صراع من أذربيجان فيما يتعلق بإقليم Nagorny-Karabakh . إنه يقدم حصة جيدة لتركيا ، الحليف الرئيسي للولايات المتحدة في هذا الإقليم . المشروع أو الخط BTC هو بالمقابل يتعرض لبعض الاعتراضات بسبب كلفته العالية . أيضا هناك صعوبات تقنية في الأقاليم غير المستقرة و تأثيره على البيئة لا يمكن التغاضي عنه. مع ذلك المشروع سيصبح على جزأين في ٢٠٠٧ ، من خلال خط الأنابيب (BTE (Bakou - Tablissi - Erzerum الذي ذكرناه سابقا. هذه الزيادة في المشروع أو التحول إلى خطين لنقل البترول هو مفتاح العقدة لسياسات الولايات المتحدة في الإقليم . إنه يعني بالنسبة لواشنطن عملية وصل أذربيجان مع جورجيا ، و الابتعاد قليلا عن " الرأس مقابل الرأس " مع روسيا ، و الاقتراب من تركيا ، ثاني أكبر جيش في حلف شمال الأطلسي.

لكن مشروع BTC ، كما هو مشروع BTE ، يمر على بعد ٤٠ كيلومتر من خط وقف إطلاق النار المثبت في عام ١٩٩٤ ، بين أرمينيا و آذاريا Azéris . إنه يمر أيضا بالقرب من مناطق كانت سابقا روسية مثل Ossétie الجنوبية و Abkhazie في جورجيا ، قبل أن ،فيما يتعلق بمشروع BTC ،يعبر كردستان التركية . سبب آخر إضافي بالنسبة للولايات المتحدة هو تعزيز ما سيكون من الآن فصاعدا خطا أو أنابيب استراتيجية للنقل و للاتصال شرق / غرب في منطقة جنوب القوقاز.

ضمن هذا التصور و إذا أضفنا الأنبوب العراقي الذي يوجد بين كركوك و Ceyhan إلى المشاريع الأخرى لنقل البترول من المقاطعات الروسية و من قزوين ، نستطيع القول أن تركيا تطور تدريجيا

نزعتها و ميلها لأن تكون " تقاطع رابط " طاقي و استراتيجي جوهري بالنسبة للولايات المتحدة و أوربا. التدشين في مضخة كبيرة لمشروع BTC ، في Bakou ، ٢٤ أيار ٢٠٠٥ ، أكد أهمية التحليل الجيوبوليتيكي في هذه المنطقة و تجسده الدائم و القائم في الإقليم .

في حضور وزير الطاقة الأمريكي Samuel Bodman ، رئيس ومدير مجموعة الشركة البريطانية BP John Browne مدير كامل المشروع ، و الرؤساء الأذربيجاني Ilham Aliev ، الجورجي Mikhaïl Saakachvili و التركي Ahmet Necdet Sezer ، و لكن أيضا الرئيس الكازخستاني Noursoultan Nazarbaïev و المسؤول الأوربي عن الطاقة Andris Pieblgs . بالمقابل، في هذا التدشين ،الممثل الخاص للرئيس الروسي المكلف بالتعاون الطاقي الدولي ، Igor Ioussoufov ، كان غائبا بسبب مرض في الدقيقة الأخيرة ولم يتم تبديله بشخص آخر.

في هذه المناسبة الرئيس الكازخستاني أكد أن كازخستان ستزود المشروع BTC بالبترول ، و ستدعمه اقتصاديا . المشروع BTC يمكن أن يصبح أيضا و عن قريب : – Aktau - Bakou - Tbilissi [ABTC] Ceyhan .

أيضا، الحكام الحاضرون وقعوا من جهة أخرى اتفاقية بعنوان " إعلان Bakou من أجل تنمية وتطوير مشروع للطاقة شرق / غرب " ، و الذي جعل حضور كازخستان حضورا رسميا في مشروع BTC، و لفت نظرهم من أجل بناء سكة حديدية تربط Kars في تركيا مع Akhalkalak في جورجيا و Bakou.

فيما يتعلق بمشروع BTC ، وضعه في الخدمة عمليا سيكون في نهاية ٢٠٠٥ ، بعد نهاية مرحلة من الاختبار و تعبئته بالبترول remplissage . حيث يحتاج إلى ١٠ مليون برميل من البترول من أجل هذه التعبئة ، ووصول أول تدفق منه إلى Ceyhan تم إقراره على أن يكون في نهاية ٢٠٠٥ . مشروع BTC هو أيضا استند إلى ظهور " تقاطع استراتيجي " آخر ، هذه المرة في شرق قزوين : إنها كازخستان .

كازاخستان

BTC يسمح لكازاخستان بالخروج من سياسة " رأس لرأس " مع موسكو و يكسبها أيضا وضعا كقوة إقليمية صاعدة ، على الأقل على صعيد مصادر الطاقة. مع تقريبا ٣٠ % ممن يتكلمون الروسية من شعبها ، أو الغالبية الأكثر أهمية ، كازخستان تصل تماما إلى التوازن في العلاقة مع موسكو و واشنطن ، على الأقل حتى الآن. بالطبع ، القدر التاريخي هو أقوى بين البلدين الجارين مما هو عليه مع واشنطن . كازخستان لم تسمح للطيران الأمريكي في التحليق فوق أراضيها ضمن نطاق العمليات التي قامت بها واشنطن في أفغانستان منذ ٢٠٠١ ، وواشنطن تريد تطوير علاقات التعاون مع كازخستان على صعيد الأمن البحري حول بحر قزوين .

هذه الثنائية في علاقاتها تتواجد على الصعيد الطاقي ، حيث رأينا ، كازخستان ستزود خط الأنابيب BTC و أن قسما من بترولها سينقل نحو الغرب بواسطة CPC باتجاه Novorossisk و باتجاه الشمال نحوSamara . الغاز في كازخستان ينقل بالمقابل بواسطة الشمال نحو السوق الروسية حيث الحاجة له هي كبيرة جدا. سنضيف أيضا أن القاعدة الأساسية لإطلاق الصواريخ الفضائية الروسية Cosmodrome Baïkonour ، التي احتفلت في ٢٠٠٥ بعيد ميلادها ٥٠ ، هي على بعد ٢٠٠ كيلومتر في شرق بحر أرال.

قريبا ، كازخستان ستضيف شريكا استراتيجيا ثالثا ، رابطة آبارها البترولية في قزوين ، مع Xinkiang، في أقصى غرب الصين ، ممدتا بذلك شبكتها الموجودة أو الحالية. سنتحدث عن هذا فيما بعد. في قلب آسيا الوسطى ، ١٤،٨ مليون من الكازخستانيين ، أو البلد التاسع في العالم من حيث المساحة . بالنسبة لكازخستان ، الأهم في هذه المصادر البترولية يشكل في الوقت الحاضر عاملا للنمو و التطور ، ولكن أيضا للتوازن في علاقاتها مع القوى الثلاثة العظمى في العالم . كازخستان بما أنها جمهورية سابقة من الاتحاد السوفييتي و جارة للصين تنتمي بشكل طبيعي ، كما هو حال الجارين الكبيرين ،إلى " منظمة التعاون في Shanghai و التي تحت عصا موسكو و بكين تبحث عن تحديد التأثير الأمريكي في آسيا الوسطى .

و لكن في نفس الوقت ، كما رأينا قبل قليل ، إنها توافق على تسهيلات عسكرية للجيش الأمريكي و تصدر بترولها إلى الغرب . هذه السياسة مربعة الزوايا تعتبر جديدة تماما ، كازخستان تقوم بها بالطبع بسبب موقعها الجيوبوليتيكي و لاسيما أيضا يساعدها على ذلك قدرتها البترو ـ غازية. ما بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٤ ، إنتاجها البترولي تقدم إلى ١٥ % في السنة . إنها امتلكت في نهاية ٢٠٠٤ ، الاحتياطات الثامنة العالمية من البترول مع ٣٩،٦ مليار برميل و الحادية عشرة من الاحتياطات المكتشفة من الغاز الطبيعي مع ٣ ترليون متر مكعب. احتياطاتها عمليا كاملة لأن آبارها العملاقة اكتشفت متأخرا و اكتشاف الإقليم و إقليم بحر قزوين لم ينته.

بئر Tenguiz ، مع ما يحتويه من ٦ إلى ٨ مليار برميل من احتياطات الخام البترولي ، لم يكتشف حتى عام ١٩٧٩ . و أفضل من ذلك ، بئر Kashagan ، المكتشف في عام ٢٠٠٢ ، ولكن مازال في مرحلة المعاينة و التقدير ، سيحتوي ما بين ١٢ إلى ١٥ مليار برميل من الاحتياطات المكتشفة ، و الذي سيضعه في ترتيب ٢٥ في العالم و على مر الأزمنة. بتروله بالمقابل من النوعية المتوسطة . بئر ثالث ، عملاق، إنه Karachaganak ، يقع في منطقة شاطئية في شمال / غرب ، نحو الحدود الروسية. يحتوي بالإضافة للبترول ٢٥ % من الاحتياطات الغازية في البلاد.

الوضع الاستراتيجي لكازخستان ، مع هذه الاحتياطات الضخمة ، يسمح لها في العديد من الحالات بعد احترام قواعد اللعبة. كذلك ، في بداية عام ٢٠٠٢ ، الدولة و عن طريق شركتها الوطنية

KazmunaïGaz ، باعت و بشكل سريع جزءا من نشاطها البترولي ، و خاصة فيما يتعلق بالبئر العملاق Kashagan . بينما في ٢٠٠٥ ، واحدة من الشركات المساهمة في هذا المشروع و هي British Gaz تقرر بيع ١٦،٦٧ % مما تمتلكه . لكن كازخستان ، والتي يظهر أنها من الآن فصاعدا ستطبق نظاما فيه امتيازات لشركتها الوطنية في عملية تنمية وتطوير البترول ، طلبت و حصلت من الشركات الأخرى، لاسيما منها Exxon ، Shell و Total ، على ٥٠ % من الحصص التي كانت مع الشركة البريطانية ، على أن تقتسم مع الشركات حصة ٥٠ % المتبقية .

هذا التعسف في استخدام السلطة ، و الذي تقبلته الشركات الغربية من غير تعليق ، يعطي مؤشرا حول علاقات القوة القائمة حاليا. إنه من الصعب تماما معرفة إلى أية نقطة ستصل الدولة في كازخستان عن طريق شركتها الوطنية KazmunaïGaz ، ستقرر التدخل من أجل تنمية إنتاجها ، بينما و بوضوح هو الموضوع الذي تشتغل عليه الشركات الغربية . على إيقاع إنتاجها في ٢٠٠٤ ، أو ما يقارب ١،٣ مليون برميل في اليوم ، كازخستان تمتلك حصة من الاحتياطي المضمون تحت إنتاجها يصل إلى ٨٩ عام : إنه خلود في الإنتاج . كازخستان دخلت في فناء الدول الكبيرة و أهمية هامش التقدم فيما يتعلق بإنتاجها ستجابهه الحالة العامة للدولة . المعطيات هي مختلفة ، في القسم الآخر من قزوين ،أي مع أذربيجان .

أذربيجان .

إذا كان الوضع الحالي للبترول يعود بأذربيجان ، التي كانت في نهاية القرن التاسع عشر العاصمة العالمية للبترول [حيث في Bakou وفي عام ١٨٤٦ تم التنقيب عن أول آبار بترولية في العالم ، الأخوة Nobel و عائلة Rothschild قاموا بتمويل جزء كبير من تطوير الصناعة البترولية في هذا الإقليم]،قبل أن تصبح مركزا من المراكز الهامة للإنتاج السوفييتي ،يعود بها إلى واجهة المسرح ، حيث الاحتياطات المكتشفة فيها تقدر حتى الآن بحوالي ٧ مليار برميل ، في نهاية ٢٠٠٤ . أما الإنتاج البترولي الذي ارتفع في هذه السنوات الأخيرة، لم يكن في عام ٢٠٠٤ سوى تقريبا ٣٠٠٠٠٠ برميل في اليوم .

و لكن البلاد ، و التي لديها موقع استراتيجي من تقاطع و من رأس جسر ، بالنسبة لنقل البترول القادم من قزوين نحو الغرب ، لم تستفد دائما من هذه الموقع البترولي الهام . حتى ولو أن البترول يشكل من الآن فصاعدا ٤٢ % من الميزانية الوطنية ، ٥٠ % من السكان يعيشون حتى الآن تحت خط الفقر و الشركة البترولية Sofaz التي أسست في عام ٢٠٠٠ من أجل تجميع كل ما يتعلق بالتصدير البترولي ، خدمت حتى اليوم في تمويل جزء من بناء خط الأنابيب Bakou - Tbilissi - Ceyhan . من جانبها ، la State Oil Company of the Republic of Azerbaïdjan (Socar) ، الشركة البترولية

الوطنية ، تستمر في إدارة و بشكل مباشر جزءا مهما من البترول في البلاد. طريقة العمل بالنسبة لهذه الشركة ، كما هو حال العديد من الشركات العامة في قطاع الطاقة ، تبقى غامضة و معتمة .

هذه الإدارة " الفاجعة " المتحالفة مع حالة اجتماعية كارثية ، أحدثت المظاهرات ضد الفقر و سياسات السلطة في Bakou ، بدعوى من المعارضة للنظام الذي يديره Aliev ، في ٢١ أيار ٢٠٠٥ . و قد قمعت هذه المظاهرة بعنف كبير من قبل البوليس ، و كان توقيتها غير جيدا بالنسبة للنظام القائم خاصة بعد أربعة أيام من تدشين خط الأنابيب BTC بحضور رسميين و معهم الصحافة الأجنبية .هذا الضغط ، الذي استمر من نهاية تشرين الأول ٢٠٠٥ حتى بداية الانتخابات التشريعية في تشرين الثاني ، لم يوجه له أي انتقاد في العواصم الغربية ، حيث تفضل من دون أدنى شك ترتيب الشراكة الاستراتيجية من الآن فصاعدا مع أذربيجان .
على العكس ، الرئيس جورج بوش اتصل مطمئنا الرئيس Ilham Aliev و مؤكدا على دعمه ، و مباركا متابعة عمله و مشاريعه المدعومة أمريكيا . بفضل الارتفاع المنتظر للإنتاج البترولي في أذربيجان و مشروع BTC ، البلاد عليها أن تحصل على وسائل أكثر أهمية من أجل تأمين نموها وتطورها. لهذا السبب المكتب الدولي للتدوين و الإحصاء Fitch بين في نهاية ٢٠٠٤ ، أن الاحتياطات البترولية و بعد الصعود القوي للإنتاج يجب أن تنتهي بعد ٢٥ عام ، و بعد ٦٠ عام إذا بقيت على إيقاعها الحالي في الإنتاج. منتظرين ، إعادة تجديد قطاع البترول و الفساد المستشري الذي يطبع القطاع العام في أذربيجان حيث يأتي ترتيبها ١٤٠ على مستوى العالم من بين ١٤٥ بلدا ، وفق ترتيب عام ٢٠٠٤ للمنظمة العالمية للشفافية (Transparency International (ONG حول الفساد في العالم .

الصين من جانبها ، وحيث شركاتها تستثمر في البترول في أذربيجان منذ ٢٠٠٤ ، تدافع أيضا عن مصالحها مساندة أذربيجان ضد أرمينية ، فيما يتعلق بملف Nagorny-Karabakh، كما أكد ذلك وزير خارجية الصين Li Zhaoxing في زيارة للعاصمة الأذربيجانية في ٢٣ تشرين الأول ٢٠٠٤ . لكن أذربيجان يظهر أنه عادت، كما في بداية القرن العشرين، المعسكر المغلق للتنافس بين موسكو و واشنطن. لأن أذربيجان لا تشكل فقط محورا شرق / غرب يفيد في نقل البترول من قزوين ، بل أيضا ، في المحور شمال/ جنوب ، الممر الوحيد البري و المباشر بين موسكو و طهران ، على طول قزوين.

في ٢٠٠٥، الولايات المتحدة حدثّت البحرية الأذربيجانية و أسست حرس السواحل، و قامت ببناء رادارين على الحدود مع إيران. أذربيجان تستطيع أن تصبح أيضا جزءا من " حاملة طيران " لواشنطن

كما يبدو من الإشاعات حول تجهيز قواعد مستقبلية عسكرية في البلاد . في عام ٢٠٠٤ ، البرلمان الأذربيجاني صوّت على قانون يمنع الحضور لأي قوات أجنبية على أراضي أذربيجان.

لكن التعاون العسكري بين البلدين يظهر أنه حقيقي . بناءا على الطلب الأمريكي ، Bakou قبلت بإرسال بعض من قواتها إلى العراق. بالإضافة لذلك ، أذربيجان مدعوة بحرارة للالتحاق بالمشروع الأمريكي حول قزوين Caspian guard ، الذي يقترح تعاونا عسكريا و أمنيا على عدة بلدان متاخمة لقزوين. الميزانية المحددة ستكون ١٠٠ مليون دولار . في النهاية ، عدد من المحافظين الجدد الأمريكيين ، مناصرين للإطاحة بالنظام الإيراني ، مهتمين عن قرب بأذربيجان كونها في شمال إيران و كوسيلة ممكنة لزعزعة استقرار النظام الإيراني. و ليس صدفة أن وزير الدفاع الأمريكي " دونالد رامسفيلد " قام بثلاث زيارات إلى أذربيجان في سنة واحدة ، ما بين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ .

بالمقابل في Bakou ، حتى ولو السلطة الحالية ، كما المعارضة ، هم متجهون إلى العالم الغربي ، لكن لا رئيس الدولة ولا المعارضة يمكن لهم أن يديروا الظهر إلى موسكو. البلاد عليها إذا أن تسبح بين القوتين الكبيرتين ، مع الأخذ بالحسبان الدول الأخرى المجاورة. الأذربيجانيون هم شعب طوراني [شعوب بلاد آسيا الوسطى] ، في غالبيته من المذهب الشيعي و من الجانب الآخر للحدود ، في إيران ، يعيش حوالي ٢٠ مليون من الأذربيجانيين ، و ٩١ % من ٦٨ مليون إيراني هم شيعة.

مشروع زعزعة الاستقرار في إيران من الأراضي الأذربيجانية و الذي يخطط له من قبل بعض الاستراتيجيين في واشنطن هو مشروع قليل الأهمية بالنسبة للعاصمة الروسية ، حيث عانت هذه العاصمة سابقا من الإسلاميين السنة في Tchétchénie ، و بينما هؤلاء الأخيرين انتشروا مسبقا في داغستان الجارة ، فقط بالقرب من الحدود الشمالية مع أذربيجان.
حتى ولو الأشياء تظهر أقل نظافة وبراءة كما هو واضح ، يبدو أنه على المحور الطاقي و الاستراتيجي غرب/ شرق ، تركيا ـ جورجيا ـ أذربيجان ، أن يرد على محور آخر أقل تنظيما و بناءا شمال / جنوب ، روسيا ـ أرمينية ـ إيران. إيران و أرمينية تتعاون من قبل على صعيد الطاقة و هناك مشروع هام للغاز الإيراني إلى العاصمة الأرمينية Erevan يجب أن ينتهي في ٢٠٠٧ . إذا هناك أسباب كثيرة جعلت الولايات المتحدة تتدخل في الصراع المتجمد بين أرمينية و أذربيجان. ربما الولايات المتحدة تقوم بتحضير الميدان ، حيث مفوض عسكري أمريكي في بداية أيار ٢٠٠٥ ، و على هامش الاحتفال بذكرى الانتصار بالحرب العالمية ١٩٤٥ ،التقى الوزير الأرميني للدفاع Serge Sarksian. هذا الجانب العسكري ، مكملا بالزيارة الرسمية لرئيس البرلمان الأرميني ، M.Baghdasarian ، للولايات المتحدة

بداية أيلول ٢٠٠٥ ، تبين التطور في العلاقات بين البلدين، رغم إعادة انتخاب الرئيس Robert Kotcharian بشكل فيه القليل من الديمقراطية في ٢٠٠٣ .

إنه " وربما " بسبب الضعف البنيوي للاتصال الطاقو- استراتيجي ، أن الطريق عبر الجنوب ، نحو باكستان ، عن طريق أفغانستان ، لم يترك تماما من قبل واشنطن ، على الأقل من أجل الغاز في تركمنستان ، كما سنرى ذلك فيما بعد . هذه المنافسة الروسية/ الأمريكية تتواصل أيضا على بحر قزوين مع مشروعين متنافسين يهدفان إلى تأمين ، في خطاب كليهما ، أمن الإبحار في هذا الإقليم . في ٢٠ تشرين الأول ٢٠٠٥ ، الوزير الروسي للخارجية ، Sergueï Lavrov في زيارة إلى تركمنستان أعاد تفعيل و بشكل رسمي المشروع القديم (Caspian Force (Casfor ، المكون فقط من البلدان المتاخمة لقزوين ، في رد على زيارة الوزيرة الأمريكية للخارجية Condoleezza Rice إلى كازخستان قبل أسبوع فقط من زيارة الوزير الروسي ، حيث أكدت الوزيرة الأمريكية على أهمية التعاون في شؤون الأمن بين البلدين ، لاسيما من خلال المشروع Caspian guard المقترح من قبل واشنطن من أجل منطقة بحر قزوين. إننا نرى تماما أن مشروع الدبلوماسية الروسية ، المتمركز بشكل خاص على الدول المتاخمة لبحر قزوين ، تحت " عصا " موسكو ، يهدف بشكل جليّ لإبقاء الولايات المتحدة خارج بحر قزوين، ردا على الهجوم الدبلوماسي و الاستراتيجي الذي تم إطلاقه بكل الاتجاهات من قبل واشنطن من القوقاز إلى قزوين.

مع انتظار المشروع BTC ، معززا بهذه الكثافة السياسية ـ الاستراتيجية من أجل تقوية هذا المحور في القوقاز ، ولكن أيضا إضافة لذلك ، يسمح لواشنطن ، عن طريق الشركات الغربية ، بتصدير تقريبا بشكل مباشر و من غير عقبات ، البترول من قزوين ، مع منافذ ممكنة من خلال الشمال عن طريق أوكرانيا و بولونيا ، لاسيما إذا أوكرانيا قبلت تغيير أو قلب التدفق البترولي من خط الأنابيب Odessa -Brody . هذه المسألة كانت بشكل غير مباشر واحدة من رهانات " الثورة البرتقالية " في كانون الأول ٢٠٠٤ في العاصمة الأوكرانية Kiev .

من BTC إلى Kiev : بترول ، غاز و " ثورة برتقالية " .

خط الأنابيب هذا من ٦٧٤ كيلومتر رابطا Odessa على البحر الأسود مع Brody في غرب أوكرانيا ، تم تحقيقه من قبل الحكومة الأوكرانية في ٢٠٠١ . باستطاعة قدرها ٢٤٠٠٠٠ برميل في اليوم ، حسب رؤية موسكو ، تم تنفيذه من أجل إيصال البترول الروسي من الأورال إلى Odessa و من أجل الأسواق الخارجية . ولكن في نيسان ٢٠٠٤ ، الحكومة الأوكرانية قبلت مشروع الربط من خلال الأنابيب ،

Brody مع الميناء البولوني في Gdansk على بحر البلطيك . مدة العمل في المشروع ستقدر بثلاث سنوات .

هذا الطريق البري الجديد ، و الذي يفترض عكس التدفق منOdessa باتجاه Brody و الذي لا يعبر إلا بلدين ، له مستقبل و ميزات بأن يكون أحد الطرق الأكثر قصرا من أجل نقل البترول من قزوين إلى أوربا، ولكن أيضا إلى السواحل الشرقية للولايات المتحدة انطلاقا من السواحل البولونية على بحر البلطيك. ربط أوكرانيا مع " الغرب " سيسمح أيضا بالالتفاف على روسيا تماما من أجل إيصال البترول من قزوين إلى أوربا. هذا القرار تمت مباركته كما يجب من قبل عاصمة الاتحاد الأوربي في بروكسل و من واشنطن أيضا . الرهان كان كبيرا ، منذ شهر أيار ٢٠٠٤ ، جورج بوش الأب قام برحلة سريعة إلى Kiev من أجل لقاء المرشحين للانتخابات الرئاسية المقررة في نهاية السنة. و ستتبعه وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة Madeleine Albright . وقد تأكدوا من ان هذا القرار مضمون مهما كان الفائز بالانتخابات.

ولكن في تموز ٢٠٠٤ ، البرلمان الأوكراني ، وبعد اقتراح من الحكومة ومن الرئيس Koutchma و الذي كان قد غير رأيه ، صوّت بعكس المشروع وقلبه، أي بالعودة للمشروع الأولي بنقل البترول الخام الروسي نحو البحر الأسود. بالنسبة للاتحاد الأوربي ، الوضع كان في غاية الحساسية لأن ٣٥٣٠٠ كيلومتر من أنابيب الغاز و البترول الأوكراني تؤمن النقل الأساسي للمستوردات البترولية و الغازية الروسية. [الخريطة في نهاية الكتاب توضح الشبكة و الأنابيب في أوكرانيا و أهميتها من أجل المخزونات البترولية بالنسبة للاتحاد الأوربي الموسع]. بالنسبة للبترول ، أوكرانيا تدير نظامين مستقلين من الأنابيب : Droujba و طوله ١٥٤٠ كيلومتر ، و PDMN و طوله ٢٣١٠ كيلومتر. الأول يؤمن النقل نحو سلوفاكيا ، هنغاريا و أكثر بعدا باتجاه أوربا الغربية ، أما الثاني ينتهي في ميناء Odessa ، وحتى وقت قريب، باتجاه النهاية الروسية في Novorossisk .

مع ذلك ، الشركة الروسية لنقل البترول Transneft انتهت من بناء خط جديد من الأنابيب لنقل البترول وهو الخط Rodionovskaya–Soukhodolnaya في جنوب روسيا ، و يعمل منذ أيلول ٢٠٠١ ، إنه يسمح بالالتفاف على المنطقة الجنوبية أي الإقليم الأوكراني. مكملة هذه القدرات في النقل و التي هي من الإرث السوفييتي ، أوكرانيا مع بنائها Pivdenny [خط بترولي جديد ينتهي في Odessa] و الخط الآخر Brody–Odessa الذي يتصل مع نظام Droujba ، تكون قد نوعت من مصادرها الخاصة ومن عملية المخزونات لديها. خط الأنابيب Odessa -Brody يستطيع أيضا ، ضمن هذا المنظور، أن يخدم في نقل البترول من بحر قزوين باتجاه أوربا الوسطى و الغربية. بالنسبة لخطوط الغاز الأوكرانية ، مع استطاعة قدرها ٢٩٠ مليار متر مكعب في بدايتها ، أي من الجانب الروسي ، و ١٧٠ مليار متر مكعب

في نهايتها على الحدود الغربية ، هي أيضا جميعها جوهرية بالنسبة للمخزونات الأوربية. مع خط أنابيب الغاز Yamal-Europ و الذي يمر عبر بيلاروسيا ، خطوط أنابيب نقل الغاز الأوكرانية تؤمن الأساسي من نقل الغاز الروسي باتجاه أوربا.

ضمن هذا السياق ووفق رؤية موسكو ، ميل أوكرانيا باتجاه " الغرب " يستطيع أن يعطي ضربة إضافية لسيطرتها على تدفق البترول من بحر قزوين. حتى ولو هامش المناورة لأوكرانيا في مواجهة روسيا هو محدود خاصة بتبعية الاقتصاد الأوكراني و بقوة نحو المصالح الروسية الموجود في أوكرانيا ، " الثورة البرتقالية " يجب أن تغير عدة ثوابت في العلاقات الطاقية بين موسكو و كييف . أيضا المقايضة التي تنظم وتدير تجارة الغاز بين البلدين يمكن أن تختفي . نصف الغاز الروسي المستورد من أوكرانيا هو في الأساس يورد إلى أوكرانيا في مقابل حقوق الروس بتمرير غازهم المصدر عبر أوكرانيا إلى الزبائن في الغرب. هذا النظام يكلف تدريجيا و بشكل كبير أوكرانيا بسبب الارتفاع في أسعار الغاز.

في الوقت القريب ، الحساب يجب أن يدفع بالدولار ، و هذا يسمح لأوكرانيا بالحصول على حقوقها فيما يتعلق بالغاز المصدر عبر أراضيها . هذا الإصلاح في البداية سيثقل و بقوة فاتورة الغاز الأوكرانية ، ولكن يمكن أن يستفاد منه مع الوقت في جانبين : روسيا لن يكون لديها قدرة الضخ مرتين لإنتاجها ، أما بالنسبة للدولة الأوكرانية فإنها ستنظف قطاعا هو بشكل خاص يدخل في باب السوق السوداء . و لكن قبل تشييد هذا النظام الجديد ، لابد من تقوية و تعزيز الحسابات.

إنه وضمن هذا السياق ، في ٨ حزيران ٢٠٠٥ ، سيبدأ صراع جديد بين Gazprom الروسية و Naftogaz ، الشركة الرئيسية الأوكرانية للغاز و البترول . Gazprom طلبت تعويضا ماليا بسبب "اختفاء " ٧،٨ مليار متر مكعب من الغاز ، بقيمة ما يقارب مليار دولار ، و التي تم تخزينها في أماكن تخزين الغاز الأوكرانية . خلال فترة عام ٢٠٠٤ ، الروس أرسلوا عدة طلبات تتعلق بهذا الموضوع من دون الحصول على أية إجابة. لجنة من مجلس " الدوما " ذهب إلى أوكرانيا لتقوم بتحقيقها. الأوكرانيون لا يرفضون أو يعترضون على وجود هذه الاحتياطات لديهم و لكن خبراءهم يؤكدون أنها كانت " غير قابلة للوصول إليها " بسبب وجود أسباب تقنية غامضة . العاصمة الأوكرانية اقترحت على موسكو أن تشتريها ، لكن الشركة الروسية Gazprom و الأوكرانية Naftogaz لم يتوصلا على اتفاق على السعر.

الغاز الروسي المباع إلى أوربا كلّف وسطيا في عام ٢٠٠٤ ، ما يقارب ١٦٠ دولارا لكل ١٠٠٠ متر مكعب ، بينما أوكرانيا تشتري نفس الكمية من الغاز الروسي بمبلغ ٥٠ دولارا، حيث تدفع روسيا جزءا أو ما تبقى من القيمة وفق نظام المقايضة المتفق عليه.

في ٢٠٠٤ ، روسيا ورّدت إلى أوكرانيا ٢٩،٢ مليار متر مكعب ، و التي بدورها نقلت ١٠١،٩ مليار متر مكعب نحو الدول الأوربية و بسعر للنقل هو ١،٠٩ دولار لكل ١٠٠٠ متر مكعب و ذلك لكل ١٠٠ كيلومتر. Gazprom تريد الانتقال مع عام ٢٠٠٦ إلى آلية جديدة للسوق ، Naftogaz أكدت أنه في هذه

الحالة ، سترفع أسعار النقل و العبور. و لكن ٤٠ % من الطاقة المستخدمة في أوكرانيا تأتي من روسيا. هذه التبعية لها ثقلها ووزنها على أوكرانيا و التي حاولت مرات عديدة التحرر منها، من غير نجاح.الحكومة الأوكرانية الجديدة و التي يقودها Victor Ioutchenko تحدثت عن تنويع المصادر الطاقية و بحث حلا مع رئيس دولة تركمنستان . ولكن الأوكرانيين وضعوا بالحسبان أن الغاز الذي سيشترونه مباشرة من تركمنستان سيكون أكثر تكلفة من الغاز الروسي.
في يدها الحديدية من الطاقة مع أوكرانيا ، موسكو قررت ووضحت لأوكرانيا من هو السيد و الزعيم. إنه جوهر البرقية المرسلة من Gazprom ، نهاية حزيران ٢٠٠٥ ، إلى الشركة الأوكرانية Naftogaz : فقط مليار و مائة ألف متر مكعب من الغاز الروسي ستسلم إلى أوكرانيا حتى نهاية ٢٠٠٥ ، في مكان ٧ مليار كانت موجودة في العقد الذي يربط الشركتين أو البلدين. لأن روسيا تريد الرد على الابتزاز الأوكراني فيما يتعلق بعبور الغاز الروسي من خلالها إلى أوربا. إن روسيا و في غضون خمسة أعوام ستنظم خطوط الأنابيب من البلطيق نحو ألمانيا .اختارت موسكو هذا الطريق تحت البحر حتى تلتف على بولونيا و لتوانيا و بالطبع هذا لا يرضيهما حيث توقعتا أنهما طريق برية لهذه الخطوط الغازية ، وهو درس من أجل المستقبل لأوكرانيا .

من جهة أخرى ، في نهاية ٢٠٠٦ ، أوكرانيا ستكون في خطر اللجوء إلى تركمنستان حتى تحصل على ما يتبقى من حاجتها للمخزون الغازي ، لأن رئيس تركمنستان Saparmourat Niasov ، سيترك في النهاية الإنتاج ، بعد ٢٠٠٦ ، إلى الشركة الروسية Gazprom لفترة زمنية قدرها ٢٥ عاما، و هذه المعلومات تحتاج لتأكيدات أكثر. العديد من الاتفاقيات التي تم نقضها تتعلق بتسليم الغاز إلى أوكرانيا كما إلى الشركة الروسية Gazprom و قد كانت موضوعا للدعاوى و القضاء ، خلال الفصل الأول من عام ٢٠٠٥ ، تركمنستان اقترحت تسليم كمية مشابهة إلى [من ٥٠ إلى ٦٠ مليار متر مكعب] أوكرانيا و إلى شركة Gazprom ، بينما وفق الحالة القائمة ، تركمنستان لا تنتج بشكل كلي سوى ٥٥ مليار متر مكعب و ليس لها أية قدرات إضافية. أكثر من ذلك ، رئيس تركمنستان التزم بتسليم ، خلال ثلاثين عاما ، ١٥ مليار متر مكعب من أجل تغذية المشروع الأمريكي لخطوط الغاز باتجاه باكستان ، عن طريق أفغانستان. مع بداية ٢٠٠٧ ، و من غير الاستناد لأقوال رئيس تركمنستان ، أوكرانيا ستخاطر بالاعتماد ١٠٠ % على روسيا من أجل حاجاتها من الغاز.

قبل وقت قريب Gazprom تبنت نغمة جديدة مع العديد من زبائنها المنحدرين من الاتحاد السوفييتي السابق . في بداية شهر حزيران ٢٠٠٥ ، أعلن نائب رئيسها إلى ثلاثة دول في البلطيك و إلى مولدافيا مضاعفة أسعار الغاز بالنسبة لهم و التي ستصبح خاضعة للسوق الدولية. بلدان البلطيك تدفع ثمن

انضمامها إلى الاتحاد الأوربي و إلى حلف الناتو، و طالما انتقدت هذه التصرفات من قبل موسكو.بالنسبة لأوكرانيا ، تدفع ثمن " الثورة البرتقالية " . الانقسامات التي ظهرت في قمة هرم الدولة في أوكرانيا في شهر أيلول ٢٠٠٥ ، عندما Victor Ioutchenko أسقط حكومة Ioulia Timochenko ، محرك"الثورة البرتقالية " أصبح رئيسا للوزراء ، و لم يتوقع أشياء كثيرة جيدة. هذا القرار، يبين الصعوبات في عملية إصلاح البلاد حيث تهيمن دائما توترات كبيرة بين الإقليم الشرقي و الغربي على أسس تتعلق بالفساد و الصعوبات الاجتماعية و الاقتصادية و زوال وهم الديمقراطية.

الدعاية المؤيدة للديمقراطية من قبل الأمريكان

في آسيا الوسطى و القوقاز

إن أهمية تحضير " الثورة البرتقالية " ، كما سبقها في " بلغراد " و " تيبليسي " أو كالذي جاء فيما بعد، في آذار ٢٠٠٥ في قرغيزستان ، يحكم على العلاقات المتداخلة بين العديد من هذه الحركات الديمقراطية الوطنية مع أعضاء الشركات الخاصة و المالية التي تدار بالرأسمال الأمريكي . إذا صدقنا الصحافة في البلقان و التي كانت صدا للأحداث ، الاقتراع في يوغسلافيا عام ٢٠٠٠ ، و الذي أسقط " ميلوسيفيتش" كان محضرا بعناية من قبل السفير الأمريكي Richard Miles . إنه نفسه هذا السفير Richard Miles الذي تم تعينه فيما بعد " تيبليسي " . سيساعد Mikhail Saakashvili في وصوله إلى السلطة، أثناء إسقاطه للرئيس Edouard Chevardnadze بما سمي وقتها " الثورة البرتقالية " في تشرين الثاني ٢٠٠٣ .

تشكيل محور [تيبليسي ـ كييف] ، المدعوم من واشنطن ، يشكل بكل تأكيد تقدما كبيرا للمصالح الأمريكية حول بحر قزوين . كذلك ، البرلمان الجيورجي صوّت في ١٠ آذار ٢٠٠٥ ، على مغادرة ٣٠٠٠ جندي روسي من قاعدتيهما في جورجيا ، المتمركزتان في Batoumi على الحدود التركية ، و Akhalkalaki في جنوب البلاد في إقليم غالبيته من الشعب الأرمني . مع ذلك ، في ٢٥ نيسان ٢٠٠٥ ، وزيري الخارجية في البلدين اجتمعا للاتفاق على هذا الانسحاب. ولكن منذ ١٦ أيار التالي ، وزيرة الخارجية الجيورجية Salomé Zourabichvili ، أعلنت في النهاية غياب الاتفاق مع روسيا. هذا التردد بين البلدين ، يبين بشكل خاص توزع مراكز القرار فيما يتعلق بالسياسة الخارجية في موسكو، رغم إرادة الرئيس الروسي " بوتين " بوضع هذه السياسة تحت سيطرته.

في الواقع ، السياسة الخارجية الروسية هي ذات جانبين ، بل ثلاثة، ووزير الخارجية ليس الوحيد الذي يتعاطى السياسة الخارجية ، كما سنرى ذلك عندما نحلل مسألة البترول و الطاقة في روسيا. مع ذلك، المصلحة الاستراتيجية لهاتين القاعدتين ، وفق رؤية " الكريملين " ، هي محدودة جدا . هذا الموضوع سنعود له ، لذلك ندعه الآن. Richard Miles سيضاعف الاتصالات مع John Herbst ، سفير الولايات المتحدة في " كييف " عام ٢٠٠٤ ، قبل و أثناء " الثورة البرتقالية ". مصادفة ، هذا الأخير شغل من قبل وظيفة السفير في أوزباكستان.

إذا المشاركة المباشرة لهؤلاء الدبلوماسيين الأمريكيين في زعزعة الاستقرار داخل الأنظمة المقربة من موسكو أو التابعة لها في هذا الإقليم لا يمكن إثباته، فإن " *طريقة العمل* " تظهر كل مرة نفس الفاعلين، نفس الطرائق و بتمويل أمريكي. منظمة " الديمقراطية للشباب الأوكراني " Pora ، مستنسخة عن نموذج الجمعية الصربية Otpor و قد أسسها Richard Miles السفير الأمريكي في صربيا، وقد حصلت هاتان الجمعيتان على نفس التمويل و الممول [Nation Endowment For Democracy] " و هي مؤسسة خاصة أوجدت في عام ١٩٨٣ لتعزيز المؤسسات الديمقراطية في العالم ، أسسها الكونغرس في عهد إدارة الرئيس رولاند ريغان ، من أجل تسهيل عدة عمليات أمام المخابرات الأمريكية، و قد أعلن الرئيس بوش في ٢٠ كانون الثاني ٢٠٠٤ ، بمناسبة خطابه الثالث عن حالة الاتحاد ، مضاعفة ميزانية هذه المؤسسة ". أيضا نفس التمويل من Open Society ، المؤسسة التابعة للملياردير George Sors ، مؤسسة Usaid ، و الدعم اللوجستي من Freedom House . إن هذه الأخيرة هي التي أهّلت ١٠٠٠ مراقب للدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية الأوكرانية. هؤلاء المراقبين نفسهم أعلنوا منذ منتصف النهار و بإجماع كبير أن الرئيس Victor Ioutchenko متقدم بنسبة ١١ % وفق الإحصائية حتى منتصف هذا النهار.

هذه التأكيدات ستدفع فيما بعد نحو الاعتراض على النتائج الرسمية و ستشعل " الثورة البرتقالية " . Freedom House التي يديرها الأميرال James Woolsey ، المدير السابق لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية . يحسب على تيار المحافظين الجدد ، و قد صنف حرب الرئيس جورج بوش على الإرهاب " بالحرب العالمية الرابعة " ، أما الثالثة فكانت الحرب الباردة. في داخل المجلس الإداري لمؤسسة Freedom House ، نجد أيضا Zbigniew Brezinski المستشار الأمني السابق للرئيس "كارتر"، و الذي وضع أسس " الفضاء الأورو- آسيوي " ، كرهان استراتيجي للألفية الثالثة . إن نفس الشخصية، و هي واحدة من زعماء التنظير الجيوبوليتيكي الأمريكي ، و التي قالت بعد سقوط جدار برلين: " سوف نفعل مع الصين ، ما فعلناه مع الاتحاد السوفييتي ، سوف نطلق ضدها الأقليات العرقية و الدينية ".

هذه الإستراتيجية في مواجهة الصين ، يمكن أن تكون مرة أخرى ضد روسيا في آسيا الوسطى ، قليلا كما حصل في أفغانستان ضد السوفييت. ولكن هذه المشاريع الاحتمالية في عملية الزعزعة الدينية و العرقية في آسيا الوسطى لن تكون ضرورية إلا في حالة سقوط استراتيجية " الزعزعة الديمقراطية " أو أكثر دقة، في الحالة ، حيث هذه الاستراتيجية الأخيرة لم توصل إلى السلطة حكاما يدورون في المدار الأمريكي.

المصالح المتقاربة بين الصين و روسيا.

متأكدين تماما من مصالحهما المشتركة في آسيا الوسطى في مواجهة واشنطن ، الرئيسان Poutine و Hu Jintao ، أثناء قمة " منظمة التعاون في شنغهاي " OCS ، في Astana ، بداية تموز ٢٠٠٥ ، أقنعا الحكام الأربعة للبلدان الأعضاء في OCS ، كازخستان ، طاجيكستان ، قرغيزستان ، بالطلب من الولايات المتحدة بتحديد الفترة الزمنية التي ستبقى فيها قواعدها العسكرية في هذه الدول. الصين هي العنصر المحرك " لمجموعة شنغهاي السابقة " و التي أسست في ١٩٩٦ ، كمنتدى بسيط للحوار حول الصراعات الحدودية ، قبل أن تتحول إلى OCS في عام ٢٠٠١ .

هذه الأخيرة تُفرض تدريجيا كمنظمة قارية للأمن المتبادل ، حيث الولايات المتحدة وحلفائها موجدين خارجها مستبعدين. حضور إيران بصفة مراقب في Astana لم يفعل سوى بتصاعد القلق عند واشنطن، عدة خبراء ذهبوا لحد التحدث عن ظهور محور Pékin- Moscou- Téhéran ، ضد المصالح الأمريكية . نتيجة متوقعة لهذا الاجتماع ، في نهاية تموز ٢٠٠٥ ، الوزير الأوزبكي للخارجية أخطر بالبريد سفارة الولايات المتحدة في طشقند ، بإبعاد القوات الأمريكية عن القاعدة الجوية Karchi– Khanabad ، مع مهلة من ١٨٠ يوما. هذه القاعدة ، المعروفة تحت اسم vocable K2 ، كانت من القواعد المساعدة للقوات الأمريكية في السيطرة على شمال أفغانستان.

هذه التغيرات و التقلبات الدبلوماسية للرئيس Karimov حصلت في الوقت الذي فيه مساعد سكرتير الدولة Nicholas Burns سيصل إلى طشقند للضغط على السلطات الأوزبكية حتى تقبل لجنة تحقيق دولية حول المظاهرات المقموعة في Andijan ، في أيار ٢٠٠٥ .

منظمة OCS ، تفرض في الواقع و كأنها تخدم المصالح الصينية ، حيث بدأت باستقرار الحدود الغربية لها . الانفتاح السياسي و احترام حقوق الإنسان ليست من دواعي قلقها. OCS تلتزم بمبدأ " عدم التدخل " و تساند الرؤيا الصينية فيما يتعلق بقضية تايوان ، التيبت و إقليم Xinjiang المسلم . بالإضافة للتقارب السياسي، النجاح الاقتصادي لرأسمالية الدولة الصينية يظهر أن يعجب كثيرا دول آسيا الوسطى أكثر من ليبرالية المنظمات المالية و الاقتصادية الدولية. كل يجد ما يريده : الاستثمارات الصينية ، لا سيما في قطاع الطاقة، بدأت بالتفوق على المساعدات الاقتصادية للدول الغربية.

مع ذلك ، الحماسة و الاندفاع الديمقراطي المدعوم من واشنطن ، بشكل انتقائي ، في الشرق الأوسط ، حول بحر قزوين و في آسيا الوسطى يماثل أيضا استراتيجية متداخلة مع البترول ، و على المدى البعيد يطابق المصالح الأمريكية في مواجهة روسيا و الصين. مولدافيا تبين ، حاليا ، حدود ممارسة هذه الديمقراطية. في غياب المصالح الاستراتيجية المباشرة للولايات المتحدة بعد " الثورة البرتقالية " في أوكرانيا ، الرئيس المولدافي Vladimir Voronine ، وزيرا سابقا للداخلية في العهد السوفييتي ، نجح في الحفاظ ، عن طريق نجاح الحزب الشيوعي المولدافي ، على الأغلبية الانتخابية البرلمانية في مارس ٢٠٠٥ . لكن مولدافيا ، و التي ليست بأولوية استراتيجية في أجندة واشنطن ، عليها أن تكتفي و ترضى بالانحراف ١٨٠ درجة لرئيسها ، و الذي يتطلب من الآن فصاعدا ، من أجل أن يبقى في السلطة ، الرسوّ في الاتحاد الأوربي بعد الاصطفاف بعيدا عن موسكو.

الحزب الشيوعي المولدافي هو كذلك أصبح الحركة الشيوعية الأولى و التي بنفس الوقت مناصرة للاتحاد الأوربي و مقربة من الإدارة الجمهورية الحالية في الولايات المتحدة. الجمهورية المولدافية الاشتراكية السوفييتية " Dniestr "أسست عمليا في ٢ أيلول ١٩٩٠ ، سنة واحدة قبل مولدافيا في ٢٧ أب ١٩٩١ ، و بعد ٦ أيام بعد محاولة الانقلاب في موسكو . لكن " Dniestr " لم تستطع حتى اليوم الحصول على أي اعتراف دولي ، حتى من قبل روسيا التي لديها بشكل دائم ١٥٠٠ جندي فيها .

قرغيزستان .

من بين المؤسسات الأمريكية التي ساندت المعارضات في صربيا ، جورجيا و أوكرانيا ، نجد بشكل خاص National Democratie Institute For International Affairs أو NDI ، يدار من قبل سكرتير سابق للدولة لوزارة الخارجية Madeleine Albright ، و التي كانت في المواقع المتقدمة أثناء قيام " الثورة القرغيزية " في مارس ٢٠٠٥ . في قرغيزستان ، كما فيما تبقى من آسيا الوسطى ، الحضور الأمريكي هو بأشكال متعددة . يضم رسميين وشركات من القطاع الخاص. يخلط بين المساعدات الإنسانية و الاستثمارات ، تعاون جامعي و تمويل للمشاريع الكبرى . كما رأينا الولايات المتحدة كانت قد جهزت نفسها جيدا في قرغيزستان مع و بشكل خاص قاعدة جوية في Manas ، و الرئيس Akaïev كان

بعيدا عن أن يكون المستبد الأسوأ في آسيا الوسطى. و لكن قرغيزستان ليست رهانا حقيقيا في حد ذاتها. هي كذلك بالنسبة لوضعها الاستراتيجي . منطقة تقاطع متمركزة على طريق الحرير القديم ، على تخوم الأسواق القديمة للاتحاد السوفييتي السابق و أوربا ، الشرق الأوسط ، جنوب آسيا و الصين ، قرغيزستان يمكن أن تكون ورقة هامة في لعبة القوة في آسيا الوسطى.

عدم الاستقرار الموجود في البلاد منذ انتخاب الرئيس الجديد و رئيس الوزراء السابق ، Kourmanbek Bakiev ، في تموز ٢٠٠٥ ، يفتح الطريق للمزايدات أمام القوى الثلاثة الرئيسية. معظم المراقبين أكدوا أن " خسارة " هذه الجمهورية كانت ضربة جديدة لموسكو. أما الذين أشاروا إلا أن روسيا مازالت عنصرا مركزيا لعمل البلاد و القوة الإقليمية الوحيدة التي يمكن أن تغير سياسيا في هذا البلد فقد كان عددهم قليل جدا، و مهما كان الشكل النهائي للتغير فقد كان فيه مصلحة للصين.

في الواقع ، الصين وقعت اتفاقيات في شؤون الطاقة مع حكومة الرئيس Askar Akaïev ، خاصة مشروع لخطوط الغاز باتجاه الصين. لأن قرغيزستان تمتلك أيضا بعض الاحتياطات البترولية في وادي Ferghana ، لم يستثمر بعد. أيضا هي تؤمن جزءا من عبور الغاز الأوزبكي نحو كازخستان ، عن طريق Bichkek . بالإضافة لذلك ، تبادلات في الإنتاج و تسليم البترول ، لاسيما بين إيران ، تركمنستان و كازخستان تعمل منذ السابق و بالرغم من أن الأراضي الجبلية القرغيزية تحد من عمليات النقل من خلال خطوط الأنابيب ، هذه البنى التحتية موجودة و الصين تستطيع البحث عن الاستفادة من هذه المشاريع.

بالإضافة لذلك ،و من غير شك، وأكثر أهمية ،أن الصين كانت قد مررت اتفاقيات مع الرئيس Akaïev و بناءا عليها البلدان يتعاونان في ملاحقة المعارضين من ouïghours الموجودين في قرغيزستان. هؤلاء يساعدون الحركات الإسلامية في Xinjiang ، في هذا الإقليم من غرب الصين الغني بالبترول ، و التي الصين تتوسع في عملية استغلاله.

سنتفهم ذلك ، قرغيزستان تدخل بشكل غير مباشر في استراتيجية البترول للدول الإقليمية. إنها تمتلك قدرة على زعزعة الإقليم بخصوص العديد من الأقليات في آسيا لوسطى ، في الشرق باتجاه الصين ، كما في الجنوب باتجاه طاجيكستان أو في الغرب نحو أوزباكستان ، عن طريق التنوع العرقي في وادي Ferghana. إنها أيضا الهضبات في قرغيزستان التي تغذي بالمياه جزءا من آسيا الوسطى، لاسيما أوزباكستان و جنوب كازخستان مع Syr Daria . قرغيزستان دفعت أيضا ، خلال زمن ليس بالقصير، ثمن الغاز الذي تستورده من أوزباكستان مع المياه و الكهرباء. قرغيزستان هي النموذج الأمثل في الجيوبوليتيك التي يمكن أن نطلق عليها " مفيدة تكتيكيا ". هي قليلة الأهمية بحد ذاتها ، لكنها جوهرية بما

تستطيعه من سيطرة يمكن تقديمها فيما يخص الدول ذات الأهمية الأكثر استراتيجية. و هي بهذه الحالة تشبه أفغانستان لحد كبير.

أوزباكستان .

تبدو هذه الدولة من بعيد الأكثر سكانا في آسيا الوسطى مع أكثر من ٢٦ مليون نسمة ، أوزباكستان هي أيضا تقاطع للاتصال. مع الاحتياطات الغازية الهامة ، تشكل أيضا خصائص مختلفة من حيث وضعها الاستراتيجي المفيد عند الدول الثلاثة الأقوى المتنافسة على الإقليم. إنه و بدقة في أوزباكستان كان هناك حركة التمرد و التي قمعت بقوة من قبل الرئيس الأوزبكي ، Islam Karimov في أيار ٢٠٠٥ ، مع مئات القتلى طبعا. هذه المظاهرات ، و التي كانت هذه المرة في غاية العفوية ، وجدت أساسها في الضغط الكبير للرئيس على الحركات الإسلامية المحلية، منذ وقت طويل ، و لاسيما من خلال مقارنتها المبالغ فيها مع العديد من الحركات المعارضة في أوزباكستان من الحركات الإسلامية الراديكالية مثل جماعة MIO ، [الحركة الإسلامية الأوزبكية ، تم وضعها بعد أحداث ١١ أيلول في الولايات المتحدة ، على القائمة الأمريكية للمنظمات المرتبطة بالقاعدة . هذه الحركات قامت باعتداءات دموية و خاصة في طشقند العاصمة الأوزبكية . لقد فقد قوتها و تأثيرها في أوزباكستان نفسها ، و هذا ما دفعها من الانتقال إلى طاجكستان و أفغانستان ، تعتمد في قوتها كأغلب القوى المحلية على تهريب المخدرات حيث تشكل آسيا الوسطى مكانا خصبا لهذه الأعمال ، لاسيما للهروين القادم من أفغانستان]، من أجل تبرير هذا الضغط السياسي .

ولكن بما أن الموضوع يتعلق بتهديد من " الحركات الإسلامية " حتى ولو كانت عفوية ، موسكو ، بكين وواشنطن لم يساندوا ، على الأقل بالنسبة لواشنطن في بداية الموضوع ، مبادرة إرسال لجنة دولية للتحقيق حول هذه الأحداث و استمروا بدعم الرئيس Karimov و الذي يشكل في أعينهم سورا ضد تهديد الإسلاميين في الإقليم. هذا الموقف ، من قبل الولايات المتحدة الأمريكية و التي لديها قاعدة عسكرية لوجستية من الدرجة و الأهمية الأولى في أوزباكستان استندت إليها في العمليات في أفغانستان ، يبين صراع المصالح و أهمية المواقع المتقدمة " للطغاة " و حاجة البنتاغون لهم . أوزباكستان تكرّس أهميتها الاستراتيجية من أجل القوى العظمى المتصارعة في هذا الإقليم ، و مع كل واحد منهم تقوم بحسابات شخصية و التي تفسر حالة " الأمر الواقع " المستمرة في هذا البلد لمدة طويلة.

لأنه ، بعد انتفاضة Andijan ، البنتاغون سيفاوض السلطات الأوزبكية ، في إمكانية استخدام ولوقت طويل القاعدة الجوية في Karshi - Khanabad ، في جنوب /شرق أوزباكستان. وفق الناطق باسم البنتاغون Brian Whitman ، " استئجار " هذه القاعدة لم يكلف سوى ١٥ مليون دولار منذ بدء

العمليات في أفغانستان في ٢٠٠١ . إنه من الصعب عدم البحث عن تمديد الإيجار وهو بهذا السعر. كان هذا قبل أن تمارس وزارة الخارجية الأمريكية الضغط على أوزباكستان فيما يتعلق باللجنة الدولية للتحقيق حول أحداث Andijan ، مع المخرج الذي نعرفه لهذه الأزمة : هو إعلان إبعاد الأمريكان في هذه القاعدة العسكرية في نهاية تموز ٢٠٠٥ . هذه القاعدة كانت تعزز المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة في الإقليم.

الغاز الأوزبكي ، مع ١،١ % من الاحتياطي العالمي ، يمكن أن يضاف بشكل مفيد جدا إلى الآبار الهامة للغاز الموجود في تركمنستان الجارة وهو ١،٦ % من الاحتياطي العالمي ، من أجل تغذية ، مع الوقت ، خطوط الغاز باتجاه المحيط الهندي ، عن طريق أفغانستان ، مع ، وعلى الصعيد المالي ، مستقبل عظيم و مضمون بالنسبة للشركات في الأسواق الآسيوية. هذا الجانب ينقلنا إلى طرق النقل للبترول من خلال جنوب قزوين وهو في الأساس مشروع قديم لشركة بترولية أمريكية هي Unocal .

مشاريع Unocal في تركمنستان ...إلى الهند ،
عن طريق أفغانستان و باكستان .

الشركة الكاليفورينية Unocal كانت من ١٩٩٥ إلى ١٩٩٨ المساهم الأكبر في رابطة شركات Centages والتي تجمع أيضا شركات من السعودية، كوريا الجنوبية وباكستان ،حول بناء خط أنابيب للبترول من أجل نقل البترول و خاصة الغاز من تركمنستان نحو المحيط الهندي ، عبر أفغانستان ، وحتى Gwadar في باكستان. الفائدة الكبيرة للمشروع ، كما رأينا مع مشروع BTC : هو الالتفاف على روسيا و إيران من أجل نقل البترول من قزوين.

و لكن من الواجب في البداية أن أفغانستان ، الممزقة بالحرب الأهلية ، يكون فيها حكومة معترف بها دوليا. في البداية الشركة ساعدت " حركة طالبان " ، و حتى أصبحت على أبواب النصر. في ٣ تشرين الأول ١٩٩٦ ، M.Taggart نائب رئيس شركة Unocal يصنف تقدم حركة طالبان بأنه " عامل إيجابي" . العديد من المراقبين اعتبر أن طالبان لن تصل نهائيا إلى السلطة في كابول في نهاية ١٩٩٦ ، من غير مساندة المخابرات الباكستانية ، و الاستناد السياسي و المالي على المملكة العربية السعودية، مع موافقة الولايات المتحدة ، ثلاثة دول ، " شركاء " في مشروع Centages .

Unocal لم تتخل عن مشروعها إلا في كانون الأول ١٩٩٨ ، بعد أن أرسلت إدارة الرئيس كلينتون صواريخها " توماهوك " لتدمر معسكرات تنظيم القاعدة في أفغانستان ، ردا على الاعتداءات ضد السفارات الأمريكية في Nairobi و Dar es Salam ، في أب ١٩٩٨ . من أجل هذا المشروع Unocal كانت بحاجة في ذلك الوقت إلى مستشارين يعرفون الإقليم و المشاكل السياسية في أفغانستان .

من بين هؤلاء كان Hamid Karazaï نفسه الذي سيكون فيما بعد منصبا و لمدة ثلاث سنوات على رأس الحكومة الانتقالية من قبل واشنطن ، قبل أن يصبح في عام ٢٠٠٤ ، الرئيس الأول المنتخب ديمقراطيا في أفغانستان.

مستشار آخر لشركة Unocal كان Zalmay Khalilzad ، من أصل أفغاني عمل سابقا مع إدارة "رولاند ريغان " و جورج بوش الأب. هو أيضا ، كان من ١٩٩٦ إلى ١٩٩٨ ، مستشارا في Unocal. أصبح فيما بعد مستشارا للرئيس الحالي جورج بوش لمنطقة الخليج العربي و إيران و آسيا الوسطى، في مجلس الأمن القومي الأمريكي ، قبل أن يسمى من قبل جورج بوش ، في البداية مبعوثا خاصا ، ثم سفيرا للولايات المتحدة في أفغانستان عام ٢٠٠٤ . هذا الرجل سمي سفيرا للولايات المتحدة بداية نيسان ٢٠٠٥ في العراق مكان السفير John Negroponte ، هذا الأخير تم طلبه من جورج بوش من أجل تنظيم جهاز الاستخبارات أو كل ما يتعلق بالمعلومات في الولايات المتحدة.

حتى لو أن Unocal ، تعلن أن هذا المشروع فقد أهمية حاليا ، هاتان الشخصيتان من المسرح الأفغاني تستطيعان إرجاعه و بسرعة ، و إذا كان ضروريا حتى لحساب شركة أمريكية أخرى. لأنه اليوم ، هو مشروع غازي يأخذ نفس المخطط السابق ، المقصود خط أنابيب للغاز من ١٦٨٠ كيلومتر و يهدف إلى نقل الغاز من Daulatabad في تركمنستان حتى Fazilka في الهند ، بالقرب من الحدود الهندية / الباكستانية.

بعد عشرات السنين من التردد ، ووفق تطور سياسة الولايات المتحدة في أفغانستان ، هذا المشروع بعد التدخل الأمريكي في أفغانستان في ٢٠٠١ و تطوراته منذ ، يعود إلى مقدمة المسرح ، لاسيما بعد تسمية العديد من الشخصيات المنحدرة من الأوساط البترولية في قلب إدارة الرئيس جورج بوش. هذه الشخصيات أعادت إمكانية التعاون بشكله الأفضل بين استراتيجية الدولة و استراتيجية الشركات.

إعلان تم في بداية ٢٠٠٥ من قبل السفيرة الأمريكية في تركمنستان Tracey Ann Jacobson ،في نهاية لقائها مع الطاغية الرئيس التركماني ، يشهد بذلك : " الولايات المتحدة تأخذ هذا المشروع بجدية و إنه تماما بالإمكان أن تكون الشركات الأمريكية في داخل هذا المشروع " . [عن صحيفة Associated Press ، ١٨ كانون الثاني ٢٠٠٥].

هذا المشروع القديم تم تغيره إلى Turkménistan -Afghanistan-Pakistan أو TAP ، أو إلى تسمية أخرى هي Trans-Afghan Pipeline . دراسة إمكانية التحقق تم الانتهاء منها ، البناء يمكن أن ينطلق في ٢٠٠٦ ، إذا الوضع في أفغانستان يسمح به، مع مشاركة مالية ،الآن، و كما في السابق من قبل البنك الآسيوي للتنمية. إنه من المفيد الملاحظة أن البنوك الإقليمية للتنمية تلعب دورا متناميا في مشاريع

الطاقة. لكن حضور البنك الدولي هو مهم أيضا و من المفروض أن يعطي ، في عدة حالات ، مشاركة و ضمانة معنوية في ما يتعلق بالتنمية و مراقبة استعمال " السلة البترولية " ، في نفس الوقت الذي فيه الضمانات النظرية على الصعيد البيئي تكون موجودة.

وصول Paul Wolfowitz إلى رئاسة هذه المؤسسة " البنك الدولي" يجب ألا يغير هذه النزعة و التوجه، على العكس تماما. باكستان ، مع في عام ٢٠٠٤، ٥٠ % من استهلاكها من الطاقة الكامل و المغطى بالغاز وبنسبة ٣٠ % منه بترول ، هي دائما و بشكل مباشر مستفيدة من هذا المشروع. خط أنابيب الغاز Turkménistan-Inde قدر بحوالي ٣،٥ مليار دولار . سيكون من الواجب عليه استطاعة نقل ١٩،٨ مليار متر مكعب سنويا، من آبار حوض Amou Daria و التي منها Dauletabad-Donmez ، و الذي يحتوي فقط لوحده نصف الاحتياطات الغازية في تركمنستان، وقدر في نهاية ٢٠٠٤ بحوالي ٢،٩ ترليون متر مكعب.

هذه التطورات الجديدة يمكن أن تشرح لماذا وزيرة الخارجية الأمريكية Condoleezza Rice في آذار ٢٠٠٥ ، أثناء زيارتها إلى " نيودلهي " ، في أول زيارة لها إلى آسيا ، نصحت وبقوة الحكومة الهندية بالابتعاد عن مشروع منافس لخط أنابيب الغاز هذا المدعوم أمريكيا ، و الذي اقترحته إيران باتجاه الهند عن طريق باكستان، حتى ولو الولايات المتحدة ليس لها سلطة كبيرة على القرار في الهند. ضمن هذا السياق ، و مهما كان تطور ، مع الوقت ، حالة الأمن في أفغانستان ، حضور القوات الأمريكية في أفغانستان ، بالرغم من أنه خفّض ، إلا أنه يمكن أن يكون مستمرا.

في الواقع ، تحقيق هذا المشروع من خط أنابيب الغاز لا يظهر أنه يمكن التفكير فيه من غير خطة أمنية مناسبة له ، إن كانت حماية عسكرية مباشرة أو بموافقة العديد من زعماء الحرب ، الأعراق و القبائل المحلية، مسلحة وممولة من أجل حماية هذا المشروع. و من هنا تأتي المصلحة الكاملة في النجاح بوضع رئيس مع شرعية ديمقراطية حتى لو كانت نظرية أكثر منها حقيقية . أنه مونتاج قريب جدا من العراق لكنه نجح بشكل أفضل. سنتفهم ذلك ، ومن أجل نقل البترول من قزوين ، الولايات المتحدة جاهزة لنسيان و بشكل انتقائي الأوامر الديمقراطية التي تعلنها و تطلبها بشكل عال و قوي في مناطق مختلفة و التي تهدف إلى خدمة استراتيجياتها القائمة على مشروع زعزعة الأنظمة القريبة من موسكو أو من الصين في آسيا الوسطى ، مع إبقاء حالة " الأمر الواقع " قائمة في المناطق التي مصالحها فيها تكون موجودة من غير تهديد. و لكن في هذا الصراع للسيطرة الإقليمية ، روسيا أيضا لها العديد من الأوراق للعب في يدها.

آسيا الوسطى و العلاقات الأمريكية / الروسية.

آسيا الوسطى و القوقاز ، المتمركزتان في قلب الخاصرة الجنوبية لروسيا، تشكلان في الجيوبوليتيك الروسي ما بعد الاتحاد السوفييتي ، إقليما هاما من حيث القرب إلى روسيا. في مواجهة الاندفاع الأمريكي الاستراتيجي في هذا الإقليم، روسيا يظهر أنها تكمل إخضاعها التقليدي للبلدان في المنطقة، مستندة على وسائل عسكرية / طاقية ، من خلال تعاون اقتصادي يتعزز دائما. بفضل الارتفاع الكبير في أسعار البترول الخام و إلى ولادة قطاعها في مجال الطاقة ، الحالة الاقتصادية الروسية تحسنت بشكل كبير ، ومعها العلاقات الجيدة مع دول آسيا الوسطى.

روسيا ليست فقط قوة تخيف جيرانها الجدد ، و لكنها بلدا حيث يصبح هاما وبشكل تدريجي في مجال الأعمال . لابد بالمقابل من الإشارة أن معظم بلدان آسيا الوسطى تصيبها نفس الأزمات المالية التي تصيب روسيا وإن كان بطريقة غير مباشرة، و منها كازخستان ، التي استفادت من أجل خروجها ، وبفضل بترولها ، من نفس السيناريو كما هو في حالة روسيا. إنه وبعد الأزمة الروسية ، أن البلدان في آسيا الوسطى استطاعت أن تستفيد من السوق الروسية من أجل تصديراتها . و تستطيع أيضا ان تجد منتجات للاستهلاك من روسيا أقل سعرا من الإنتاج الذي تستورده من الغرب. التبعية و الاعتماد على الطاقة الروسية هو في المقابل مستمر مع ثقل القروض المرتبط بارتفاع أسعار البترول و الغاز.

هذه الارتباط مع روسيا كان دائما قويا أكثر مما هو مع مجموع الدول الأخرى أو الجمهوريات السوفييتية السابقة، باستثناء دول البلطيك الثلاثة، حيث دول آسيا الوسطى لا تفكر بتطوير علاقات قوية مع العالم الغربي ، و معها أوربا عن طريق الاتحاد الأوربي أو مع الولايات المتحدة عن طريق حلف " الناتو" . باستثناء الاستثمارات في البنية التحتية البترولية كما في خط BTC ، الغرب لم يكن لديه الكثير لعرضه من الناحية الاقتصادية أكثر من روسيا ، التي ، و مع وصول Vladimir Poutine إلى السلطة و مع أحداث ١١ أيلول ، لم تعد تشكل تهديدا أو تظهر أنها تشكل تهديدا بالنسبة للغرب. بالإضافة لذلك ، منذ ١٩٩٩ ، وصول Vladimir Poutine ، في البداية كرئيس للوزراء ، ثم كرئيس للدولة ، طيلة فترة رئاسته الأولى ، ترجم تغيرا جديدا في التوجه السياسي لموسكو ، لاسيما في علاقاتها مع واشنطن.

لقد أراد في البادية إقامة الاستقرار في بلاده ، تحقيق النظام ، موحدا المجتمع ، محسنا الوضع الاقتصادي و معززا قوة الدولة. أولوياته كانت في تقوية روسيا من الداخل و ليس أيجاد نقاط قوة من الخارج ، على الأقل كان هذا لفترة صغيرة أو متوسطة. النمو الاقتصادي في عام ٢٠٠٠ سمح له بتسديد قسم كبير من ديون روسيا . بفضل لاسيما البترول ، الحكومة استطاعت خلق استقرار من دخل البترول قيمته ٤،٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٣ . منذ ٢٠٠١ ، التصديرات الروسية بلغت الرقم القياسي من ١٠٨ مليار دولار. بينما الميزان التجاري للاتحاد السوفييتي السابق كان دائما في حالة عجز، هذه هي روسيا منذ

١٩٩٢ ، كان لديها فائض و بشكل دائم ، بلغ ٤٨ مليار دولار في ٢٠٠١ ، ٧٦ مليار في ٢٠٠٣ و ١٠٦ مليار دولار في ٢٠٠٤ ، و في جزء كبير منه يعود للبترول.

بفضل العودة إلى القدرة على وفاء الدين و الاستقرار السياسي، مقارنة بسنوات ١٩٩٠ ، العلاقات الروسية / الأمريكية أصبحت أقل " صراعية " . رغم بعض التوترات المرتبطة بقضايا التجسس و انسحاب الولايات المتحدة من معاهدة ABM أو (Anti-Ballistic Missile) ، Vladimir Poutine قرر تجنب المجابهات و التركيز على برنامج داخلي ، و هذا ما جعله يطور علاقات جيدة و مهمة مع جورج بوش. أحداث ١١ أيلول زادت أيضا في تقوية العلاقات بين الرئيسين و البلدين، فكل منها الآن يعاني ولديه الإرهابيين الخاصين به. و الرئيس الروسي كان أول رئيس دولة أجنبي يتصل بالرئيس بوش بعد الاعتداءات في ١١ أيلول و قد بدأت قوة العلاقات من هذا التاريخ. بعد ذلك مباشرة وافق الرئيس الروسي على قيام قواعد أمريكية في آسيا الوسطى من أجل مساندة عمليات الولايات المتحدة في أفغانستان ، رغم معارضة القوات المسلحة الروسية. وبعد ذلك ، في أيار ٢٠٠٢ ، تم إطلاق الشراكة في مجال الطاقة بين الولايات المتحدة و روسيا.

آسيا الوسطى و القوقاز : رؤية روسية .

إن Vladimir Poutine وبالتحديد منذ ٢٠٠٢ ، سيضع في يده السياسة الخارجية الروسية، و التي كانت غامضة جدا في عهد الرئيس Boris Eltsine ، تحت ضغط تيارات متعددة و خلايا متشعبة وكل منهم يتصرف في جوه أو مكانه الذي يسيطر عليه. هذه العودة إلى يد الدولة امتدت أيضا إلى مختلف فروع الجيش، البرلمانات الروسية في الأقاليم، وكالة الطاقة الذرية عادت إلى وزارة الطاقة و الوقود. بالرغم من هذه الأولوية للرئيس Vladimir Poutine ، وهي مميزات موجهة لحل الوضع الاقتصادي ، و تظهر مدى الطموح السياسي ، روسيا لم تحافظ على الآمال الجيوبوليتيكية . هذا الجانب تم التأكيد عليه أثناء الاجتماع الفصلي للسفراء الروس ، في موسكو تمت دعوتهم لاجتماع خاص في تموز ٢٠٠٤ . في هذه المناسبة ، الرئيس Vladimir Poutine أعاد تأكيد المهمة الرئيسية للدبلوماسية الروسية وهي حماية المصالح الاقتصادية الوطنية و زيادة النشطات و الفعاليات و الاستثمارات الروسية في الخارج. و تم التنويه الخاص بالنسبة لأهمية الحفاظ على العلاقات الخاصة مع دول آسيا لوسطى .

هذه المقاربة الجديدة لموسكو بالنسبة للدول المجاورة في آسيا الوسطى، تظهر أنها موسومة بإرادة الاندماج الاقتصادي و استخدام " القوة الناعمة " ، تلك التي تم تأسيسها على يد الأمريكي Joseph

S.Nye [كتبJoseph S.Nye كتابين حول هذا الموضوع . الأول The Paradox Of American Power أما الكتاب الثاني .The Means to Success in World Politics: Soft Power ، في مقدمة الكتاب الثاني ، يعطي الكاتب تعريفا " للقوة الناعمة " و التي يمكن تلخيصها كالتالي : القدرة على الحصول على ما نريده بواسطة أو من خلال التوافق مع الهدف ، أو مع قضية عادلة ، بشكل فيه أولوية على ما يمكن أن نأخذه بالقسر و الإكراه أو باللجوء إلى وسائل مالية].

هذه الاستراتيجية الرئاسية يجب أن تسمح لموسكو بحماية حدودها الغربية و لكن الجنوبية أيضا، بهدف إقامة حزام أمني من الدول المتحالفة عبر سياسة من التعاون العسكري / الاقتصادي يماثل اتفاقية "شنغهاي" ، التي تخدم الصين في عدة مسائل في آسيا الوسطى. حول هذه النقطة ، " الرياح الديمقراطية" التي ستهب من عدة بؤر لواشنطن في العديد من الجمهوريات السوفييتية السابقة لا تسهل مهمة الرئيس الروسي في مواجهة الأتباع القديمين . هؤلاء المجمعين في تيار يطلق عليه Siloviki [مصطلح يشير إلى القوات الأمنية و إلى التيار السياسي و التي لها تمثيلها في داخل إدارة الرئيس الروسي] ،لا يتوقفون عن انتقاد الأخطاء الأمريكية في الشرق الأوسط و آسيا الوسطى ، و غياب ردة الفعل الروسية تجاه ذلك. الرئيس الروسي واعيا و يقظا رغم كل شيء ، تبنى من خلال مجلس " الدوما " في تشرين الثاني ٢٠٠٥، قانونا يقوي السيطرة و المراقبة على تمويل مؤسسة ONG التي تحدثنا عنها سابقا ، لاسيما نشاطها في مجال حقوق الإنسان .

باسم الشفافية السياسية ، وبعد الثورات الديمقراطية " العفوية " قليلا أو كثيرا في الجمهوريات السوفييتية السابقة ، موسكو تحمي نفسها بهذه الرقابة و السيطرة. إنها بالتأكيد التمويلات العالمية لمؤسسة ONG على الصعيد الروسي هي المستهدفة. المشاعر المسيطرة داخل أولئك اللذين يشكلون " حرسا قديما" في إدارة الرئيس الروسي هي : إذا روسيا عليها أن تترك ما تبقى من العالم للولايات المتحدة ،فعلى الولايات المتحدة أن تترك منطقة أورـ آسيا و الجمهوريات المطلة على قزوين لروسيا. إنه من المحتمل أن هذه النظرة هي موزعة على جميع الحدود الروسية و أن " القوة الناعمة " الرئاسية يجب أن يبقى أنصارها قليلون ، كما هي النظرة عن البعض في موسكو. تقدم "البيادق" الأمريكية إذا في وسط آسيا يمكن أن يضعف و يهدد سلط الرئيس الروسي ، التي ، لم تتوصل حتى الآن إلى حل لمشكلة قضية " الشيشان ".

بالتأكيد العاصمة الشيشانية ، غروزني ، الواقعة على طريق نقل البترول من Bakou باتجاه البحر الأسود ، كانت تاريخيا مركزا بتروليا هاما في الاتحاد السوفييتي السابق، لديها مصاف للبترول ضخمة ، مركز للتكوين و التدريب على الصناعات البترولية و مصانع للمواد البترولية.

لكن منذ زمن طويل كل هذا تعرض للدمار و معظم التجهيزات البترولية التي أمّنت نقل البترول الخام من أذربيجان من قزوين باتجاه Novorossisk ، على البحر الأسود ، تم تغييرها باتجاه يتلف على الشيشان. هذا الخط أو الطريق الجديد يمر عبر داغستان الجارة ، والتي أصابتها من جهة أخرى منذ زمن ، العديد

من الاعتداءات نسبت إلى الجماعات الإسلامية في الشيشانية أو إلى أخرى محلية. بالتأكيد ، الشيشان أنتجت تقريبا ٣٠٠٠٠ برميل في اليوم عام ٢٠٠٣ ، مقابل ٨٠٠٠٠ برميل في اليوم عام ١٩٨٠، أثناء أو أيام الاتحاد السوفييتي . و لكن في الصراع مع الشيشان ليس هناك أي خلفية بترولية لهذا الصراع ، حيث هناك أسباب تاريخية ، عرقية و سياسية. بالنسبة للرئيس الروسي Vladimir Poutine و بالإضافة للحفاظ على كامل الإقليم بالنسبة للفيدرالية الروسية ، إنه يعني أيضا تجنب أن ينتشر هذا الصراع في كامل القوقاز.

الرؤيا الجيوبوليتيكية للرئيس الروسي في القوقاز و آسيا الوسطى تجعله يعاني ، كما في نفس الأزمة الديمغرافية و الاجتماعية في روسيا كما يرى ويشرح بعض المحللين في وكالة الاستخبارات الأمريكية، هذه الأزمات ستؤدي إلى تفكك روسيا في العشر سنوات القادمة. روسيا تمر في الواقع بأزمة ديمغرافية غامضة ، ثقيلة في تهديدها لمستقبلها. معدل الولادات تراجع وزادت الوفيات بشكل كبير بسبب الكحول، الانهيارات في النظام الصحي و القلق الكبير على مستقبل البلاد. يوجد تقريبا أكثر مرتين من الأموات ١٧ % ، مما هو من الولادات ١٠ %. تقرير الأمم المتحدة حول السكان يقدر أن عدد الروس يمكن أن يهبط من ١٤٤،٤ مليون ، رقم من إحصاء ٢٠٠٢ ، إلى ١٠٤،٣ مليون ٢٠٥٠. هذه الإشكالية الديمغرافية تشكل خطرا من الدرجة الأولى بالنسبة لروسيا.

هذا السيناريو من التفكك عفوي أو مخطط، تم مسبقا التفكير فيه منذ ١٩٩٧ من قبل Brzezinski نفسه. لقد تخيل في كتابه المعنون " رقعة الشطرنج الكبرى " ، كونفدرالية من ثلاثة دول روسية مع روسيا أوربية ، جمهورية صربية ، و جمهورية أخرى في أقصى الشرق و تفكك شمال القوقاز الروسي في ٢٠٠٤ . الوعي بهذا الوضع ، من الضعف العرقي و التفكك الثقافي في الفيدرالية الروسية العملاقة ،دفع الرئيس الروسي لممارسة سياسة قومية في داخل حدوده ، و لكنه كان مرنا مع الدول المجاورة التي كانت تابعة للاتحاد السوفييتي السابق .

مع أوزباكستان ، وقعت موسكو في ٢٠٠٤ ، اتفاقية جديدة للشراكة الاستراتيجية واضعين نهاية للتوتر بين طشقند و موسكو الذي استمر في عهد الرئيس الروسي السابق. أيضا واشنطن قامت بتعزيز العلاقات السياسية ، الاقتصادية و في مجال الأمن مع طشقند. الاتفاقية الجديدة بين روسيا و أوزباكستان تضم بالطبع جانبا عسكريا يتضمن تزويد طشقند بالسلاح و تدريب الجيش الأوزبكي. أيضا دخول شركة Gazprom ، Loukoïl و شركات غازية ـ بترولية أخرى روسية في أكبر مشاريع أوزباكستان الطاقية. كذلك شركة Loukoïl لديها مشروع للاستثمار يصل إلى ١ مليار دولار في مشروع واحد فقط للغاز. هذه الاتفاقية جاءت بعد انتقادات واشنطن للعاصمة طشقند حول عدم كفاية إجراءاتها فيما يتعلق بتحرير الاقتصاد و قضايا تتعلق بحقوق الإنسان.

إننا نرى تماما أن المشاريع الاقتصادية و التجارية قد تضاعفت بالنسبة لروسيا مع جيرانها . روسيا عليها كذلك أن تستطيع الاستمرار في تصدير منتجاتها المصنعة ، الأسماد و الأعلاف و المنتجات الكيميائية ، التي لا تنتجها بشكل كبير الدول المجاورة لها . بالنسبة للمهاجرين من آسيا الوسطى ، عليهم الاستمرار في شغل الأعمال ذات الأجور الضعيفة في الاقتصاد الروسي ، الزراعة ، صناعة البناء و بعض الخدمات. هذه الهجرة هي في النهاية مرحب بها ، لاسيما في الأقاليم البعيدة من سيبيريا ، بهذا تحل روسيا بعض من مشاكلها الديمغرافية ، التي يمكن أن تحدث أزمات كبيرة في اليد العاملة مع مرور الوقت.

حتى في جورجيا ، و بينما الرئيس الجديد Saakhashvili يرغب من الآن فصاعدا بالدوران نحو الغرب، عائدات العمال الجورجيين في روسيا شكلت في عام ٢٠٠٢ ، ٢٠ % من الميزانية الوطنية وذلك وفق المنظمة الدولية للهجرة . روسيا أيضا هي المصدر الأول للمواد الأولية التي تستخدمها المشاريع الجورجية . أهمية العلاقة مع روسيا لم تكن غائبة عن الرئيس Saakhashvili ، أثناء تسميته رئيسا للوزراء ، ١ حزيران ٢٠٠٤ .

في النهاية ، فيما يخص بعض التخوفات الأمنية و التي هي أقل أهمية من الآن فصاعدا ، ضمن نطاق الدول المتاخمة لروسيا ومن العصر السوفييتي ، روسيا مصرة اليوم على اللعب وفق " القوة الناعمة" . إنه ليس من المؤكد أن تجربة في منافسة هذا " النموذج " من قبل الولايات المتحدة ستضمن المصالح الاستراتيجية الأمريكية في القوقاز و آسيا الوسطى، إلا إذا استخدمت طريقتها وخاطرة بزعزعة الاستقرار في هذا الإقليم. المحور Tbilissi -Kiev هو في الواقع أكثر أهمية بالنسبة لأوربا والولايات المتحدة من أهميته لموسكو. روسيا ، بفضل ارتباطاتها التاريخية مع جمهوريات القوقاز و آسيا الوسطى تعتقد ، و ليس بلا سبب ، باستطاعة حماية نفوذها هناك بشكل كاف، على الصعيد العسكري كما في الطاقة ، و كما هو على الصعيد الاقتصادي ، من أجل الحفاظ في النهاية على " حق الفيتو" في المسائل التي تتعلق بهذا الفضاء الجيوبوليتيكي . على العكس ، واشنطن ، تعتبر دون شك أن القدرات و التأثير الذي تستطيع القيام به روسيا في قطاع الطاقة ضمن الإقليم ، من أوكرانيا حتى قرغيزستان ، يجب أن تكون تحت السيطرة ، بالرغم من كل ذلك روسيا فيما يتعلق بالبترول و الغاز أيضا، أصبحت قوة دولية لا يمكن تحاشيها أو الالتفاف عليها.

الفصل السادس

روسيا

بين الوعود و الإجبار

من أجل الفهم الجيد للرهان المؤسس على البترول في روسيا و عدم الانسياق الوهمي من غير فائدة وراء قدراتها الضخمة لتغطية الارتفاع الكبير في الطلب العالمي بالمستقبل ، يجب في البداية الدخول ضمن نطاق و محيط إصلاح الاقتصاد في روسيا. لأن استعمال البترول و الغاز الروسي، يعتمد قبل كل شيء على حاجات " الكرملن " و بالتالي مستويات الاقتصاد الروسي، أكثر مما هو الاعتماد على أسعار البترول. هنا وبشكل طبيعي يطرح السؤال حول عودة قطاع البترول و الغاز إلى يد " الكرملن ".

روسيا هي المنتج الثاني على مستوى العالم للطاقة بعد الولايات المتحدة. ولكن بالاختلاف عن هذه الأخيرة، هي مصدرة للطاقة، إنتاجها يتجاوز بشكل كبير استهلاكها، كما هو مبيّن [في الجدول نهاية الكتاب] .

روسيا ورغم قدرتها الكبيرة ، ليست سوى المنتج الرابع على المستوى العالمي للكهرباء بعد الولايات المتحدة ، الصين و اليابان. الإنتاج الروسي من الكهرباء يصل إلى آلاف " الميغاواط " وهو مركب على الشكل التالي وفق عام ٢٠٠٢ : طاقة نووية ٢١،٢ ،هيدروكهرباء ٤٤،٧ ، كهرباء حرارية من خلال البترول و الغاز و الفحم ١٣٩،٦ . وزن الطاقة المستخرجة من الأرض إذا هو الأكبر و المسيطر. هذا النوع من الطاقة يضع روسيا في المرتبة العالمية الثالثة من حيث التلوث بعد الولايات المتحدة و الصين وخاصة فيما يتعلق بانبعاث غاز الكربون.

كل هذا يستند إلى الاحتياطات الروسية الضخمة من الفحم و البترول. روسيا هي في المرتبة الثانية في الاحتياطي العالمي من الفحم بعد الولايات المتحدة ، وعلى مستوى الغاز فهي تمتلك الاحتياطات الأولى عالميا و المركز السابع دوليا من حيث الاحتياطي البترولي المكتشف. التقديرات للاحتياطات البترولية هي متغيرة بشكل كبير وذلك وفق الجهة التي تصدرها. بالنسبة لقسم الطاقة في الولايات المتحدة ، الاحتياطات المكتشفة في روسيا وصلت إلى ٦٠ مليار برميل ، أو ٥،٧ % من الاحتياطي العالمي ، بينما وفق الوكالة الدولية للطاقة هذا الاحتياطي هو ١٣٧ مليار برميل أو ١٥ % من الاحتياطي العالمي. رغم هذه التقديرات ، روسيا هي فاعل دولي كبير ،وهي مدعوة للعب دور الحكم فيما يتعلق بالارتفاع الكبير في المستقبل على الطلب البترولي و الغازي. هذا الدور سيكون أيضا وفق حاجاتها الاقتصادية إي أيضا وفق مهارة و قدرة الرئيس " فلاديمير بوتين " ، و من سيأتي بعده في السلطة ، من خلال القدرة على تلبية المتطلبات الاجتماعية ، بالتوازي مع التنمية و ومع شكل محدد و موجه جدا لاقتصاد السوق.

الاقتصاد الروسي و قطاع الطاقة .

العلاقة و الارتباط بين مستويات و قدرات قطاع البترول و الغاز ، و الوضع الجيد للاقتصاد الروسي هي قائمة منذ روسيا في العهد السوفييتي .لاسيما مع إعادة انتخاب الرئيس الروسي في ١٤ آذار ٢٠٠٤ ، مع ٧١ % من الأصوات منذ المرحلة الأولى من الانتخابات ، و لكن هناك صعوبات ما تزال قائمة.إنها مستوى المعيشة الذي لم يصل حتى الآن إلى المستوى الذي كان في عهد الرئيس Mikhaïl Gorbatchev و أكثر من ٢٠ % من الروس يعيشون تحت خط الفقر. في بداية ٢٠٠٥ ، الدخل المتوسط لمتقاعد روسي لم يتجاوز ٢٠٠٠ روبل أو ما يعادل ٥٠ يورو شهريا. وهو سعر لوجبة غذاء في أحد المطاعم الجديدة في موسكو، وليس من أفضل و أرقى المطاعم.

إذا الفوارق في الدخل هي دائما وجدت في روسيا ، حتى تحت النظام الشيوعي السابق، لكنها كانت أقل أهمية و لا يمكن ملاحظتها كما هو اليوم. أما بالنسبة لمعدل الأعمار فهو في حالة سقوط حر، مع ٥٨،٥ سنة بالنسبة للرجال الروس ، وهي الأقصر في أوربا ، وفق الأرقام التي نشرت في آب ٢٠٠٥ من قبل المكتب الفيدرالي الروسي للإحصاء Rosstat .

رغم هذه النتائج الاجتماعية و التي لا تدعو للفخر كثيرا، الاقتصاد الروسي و ضعه جيدا مع الفترة الرئاسية الأولى للرئيس " فلاديمير بوتين " [٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٤]. أنه حقيقي أن هذا الأخير استفاد من مجموعة ظروف مواتية له . سقوط قيمة الروبل الروسي ، سمح بإعادة المنافسة للمنتجات الروسية . في نفس الوقت ، الارتفاع الهائل في أسعار البترول قدم عائدات هائلة لاقتصاد البلاد. نتذكر أنه في كانون

الأول ١٩٩٨ ، برميل البترول كان حوالي ١٠ دولار مع سعر متوسط على مدى العام هو ١١،٨٠ دولار . في أيلول ٢٠٠٠ ، البرميل بلغ ٣٣ دولارا.

و لكنه صحيح أيضا أن الإصلاحات ذات الطابع الليبرالي و الاستقرار السياسي التي طبعت الفترة الأولى من الرئاسة ستشارك كلها في نهضة الاقتصاد الروسي القادم من بعيد . رئيس الوزراء Sergueï Kirienko يعلن عن دفع الفوائد المتأخرة لديون البنوك الروسية من البنوك الغربية . بعد ست سنوات ، البلاد في حالة تغير دائم . الميزانية الروسية لسنة ٢٠٠٤ في حالة فائض. الدين الخارجي انتقل من ١٥٥ مليار دولار أو ما نسبته ٨٢ % من الميزانية في عام ١٩٩٩ ،إلى ١٠٨،٩ مليار دولار أي ما نسبته ١٩،١ % من الميزانية في عام ٢٠٠٣ ، و الدين الكلي انتقل من ١١٠% إلى ٣٨ % من الميزانية .التضخم المالي inflation هو نسبيا مسيطر عليه مع ١٣،٦ % في عام ٢٠٠٣، ١١،٥ %عام ٢٠٠٤ . الرواتب المتأخرة تقريبا جميعها تم دفعها. الاحتياطات النقدية للبنك المركزي تجاوزت ٨٠ مليار دولار و عملية إيفاء الديون هي في حالة تحسن دائم.

الإنتاج البترولي الروسي و الآبار الرئيسة .

إذا كان، وكما رأينا سابقا ، الاحتياطات هي في غاية الأهمية ، لكنها مع ذلك كانت راكدة في سنوات ١٩٩٠ بسبب الأخطاء في التنقيب الجديد و استخدام طرق سيئة في الاستغلال لهذه الآبار. في سنوات ١٩٨٠ ، الروس استخرجوا بترولهم من غير حساب للمستقبل ، لاسيما في الآبار العملاقة في Sibérie الغربية. حيث تم الإنتاج من هذه الآبار دون حساب الفترة الزمنية التي يمكن أن تستمر بها. نتيجة هذه الإدارة السيئة ، أن الإنتاج لم يتوقف عن الهبوط حتى عام ١٩٩٦ . حيث سيبدأ البترول الروسي بالعودة. في نيسان ٢٠٠٤ ، روسيا أنتجت ٩ مليون برميل في اليوم أو أكثر من العربية السعودية في هذا التاريخ ، و الإنتاج الوسطي في عام ٢٠٠٤ وصل إلى ٩،٢٨ مليون برميل في اليوم. الهدف من الآن فصاعدا هو استخراج ١١ مليون برميل في عام ٢٠١٠.

إن سيبيريا Sibérie الغربية تؤمن ثلثي الإنتاج البترولي الروسي ، إقليم Oural -Volga ٢٥ %، إقليم الشمال ٣،٥ % ، القوقاز الشمالية ١ % ، و في أقصى الشرق الروسي ، حيث التطورات مع بداية عام ٢٠٠٦ ستكون سريعة جدا. إن الآبار الرئيسة هي التي تقع في إقليم Tioumen . تتمركز في محور وادي Ob ، على إقليم مستقل من منطقة Khanti -Mansi و الذي ينتج ٨٠ % من ٤ مليون برميل في اليوم من محور هذا الوادي . يأتي بعد ذلك محور Kama -Volga مع Tatarstan و ينتج ٥٠٠٠٠٠ برميل في اليوم ، Bachkortostan ٣٠٠٠٠٠ برميل في اليوم ، ثم أقاليم Perm و Samara ، مع آبار

أقل أهمية ضمن إقليم Volgograd ، Saratov و Astrakhan . [نشاهد ذلك في الجدول ،نهاية الكتاب، حيث يبين تغيرات الإنتاج في السنوات الأخيرة].

الانخفاض في الإنتاج كان له أسباب متعددة . منذ نهاية سنوات ١٩٨٠، التنقيب راوح بمكانه ، وأثناء سنوات ١٩٩٠ الاستثمارات انخفضت ، في جزء منها جاءت ضمن سياق الخصخصة ، مع العلم أن قطاع البترول بقي الأكثر جذبا للاستثمارات الخارجية. بالإضافة لذلك ، تحرير السوق لم يعوض السقوط في ممتلكات الدولة و النوعية السيئة للتكرير في المصافي. في الواقع ، المصانع التي تنتج القسم الأعظم من المواد و الآليات الضرورية في الاتحاد السوفييتي السابق تتمركز في أذربيجان ، في إقليم Bakou و إقليم Grozny في الشيشان. ضمن الحالتين و لأسباب مختلفة ، انقطعت عن إمداد الآبار الروسية بما هو ضروري. في النهاية ، الشركات الجديدة تحتاج إلى رأسمال خاص بها.

النتيجة ، ٣٢٠٠٠ بئر تم إغلاقها منذ ١٩٩٢ ، مقابل فقط ٧٠٠٠ في عام ١٩٨٨ ، و ٣٥٠٠٠ بئرا تم توقيفها بسبب أخطاء في الإصلاح أو الافتقار إلى قطع غيار في ١٩٩٩ . الحالة الأكثر دقة كانت في منطقة Sibérie الغربية ، حيث عرفت السقوط الأكثر خطورة في عملية الإنتاج. بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٥ ، الطلب البترولي الروسي انخفض من ٤٠ % بسبب الانخفاض أصلا في نشاط صناعات كثيرة الاستهلاك في مجال الطاقة ، ولكن أيضا بسبب تخفيض استخدام الوقود بعد غياب الجيش السوفييتي العملاق . العلاقة بين هذه الظواهر أحدثت تشجيعا للسوق المحلية ، بينما طرق التصدير الموروثة من العصر السوفييتي كانت مشبعة . بين عامي ١٩٨٨ و ١٩٩٨ ، الإنتاج البترولي الروسي تراجع تقريبا ٥٠ %، أي بمعنى آخر من ١١ مليون برميل في اليوم إلى ٦ مليون برميل ، في جزء منه بسبب الانخفاض الجذري في عمليات الحفر و التنقيب و بسبب الضعف الكبير بالاستثمار في الآبار الجديدة أو في التكنولوجيا البترولية .

لم يكن هناك أي حافز للإنتاج أثناء الفضائح حول عملية الخصخصة . الشركات الروسية ضاعفت رأسمالها و استثمارها في الخارج ، من قزوين حتى بلاد البلطيك ، من البلقان حتى الشرق الأوسط. إنه في عام ١٩٩٧ ، أن Lukoil وقعت عقدا بقيمة ٤ مليار دولار مع بغداد ، و أيضا من أجل استغلال حقول و آبار منطقة West Qurma ، حيث الاحتياطي مقدر بحوالي ١٥ مليار برميل.

في نهاية سنوات ١٩٩٠ ، ساعدت الأسعار المرتفعة للبترول الخام في تصحيح الصناعة البترولية الروسية. بالإضافة لذلك ، منذ عام ١٩٩٣ ، الخصخصات سمحت ، و التي يمكن أن ننتقد العديد من أشكالها بالتأكيد، بظهور العديد من الشركات المصنفة وفق نشاطاتها في استغلال البترول ، إنتاج، تكرير، تصفية ، توزيع و بيع ، حيث منها ما كان منظما على أسس إقليمية و أخرى احتفظت بشراكة كبيرة مع الدولة .

أوليغارشية البترول الروسي و الشراكة الروسية ـ الأمريكية

هذه الخصخصات و العناية بالصناعة البترولية الروسية تسمح من جديد بظهور فاعلين آخرين على الساحة البترولية ولهم طريقتهم الخاصة بالدخول إلى الميدان، ومن بينهم الأوليغارشية الشهيرة مثل " Mikhaïl Khodorkovsky " الذي يترأس شركة Ioukos و Boris Berzovsky و معه Roman Abramovitch أصحاب شركة Sibneft . لم يكن لدى هؤلاء أية معرفة بالصناعة السوفييتية ، ولكن كان لديهم قوة بما يملكونه ويسيطرون عليه من رأس المال البنكي الخاص، بالإضافة لذلك علاقتهم السياسية ، في الإدارات الروسية وفي داخل الحكومة ذاتها.

على مدى معظم سنوات التسعينات ، هذه الأوليغارشية الجديدة نظمت عملياتها بطريقة خفضت فيها بشكل جوهري الضرائب التي كان من الممكن أن يدفعوها للدولة الروسية. في الوقت نفسه ، نقلوا جزءا كبيرا ومهما من رساميلهم [جمع رأس مال] باتجاه أماكن استثمار البترول في المناطق الداخلية، إن الإنتاج البترولي الروسي لم يكن له دخل بما فيه الكفاية أو له أهمية كبرى.

ضخ الأموال في صناعة البترول بعد عام ١٩٩٩، سيعطي للشركات الروسية الهامش المالي الضروري لتحسين الاستطاعة أو القدرة الإنتاجية الروسية من غير الجري وراء الحصول على أموال خارجية حيث مشاريع متعددة للتنمية ستنتهي بتحولها إلى شركات مع بداية سنوات ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٠ .

هذا التصحيح للقطاع البترولي الروسي تم تدعيمه ، على الصعيد السياسي، بعد وصول الرئيس فلاديمير بوتين إلى السلطة بداية ٢٠٠٠ ،حيث سيوقع على ميثاق مع بارونات الصناعة البترولية . التزم بعدم التدخل أو المساءلة حول الخصخصة المتنازع عليها لشركاتهم إذا ابتعدوا أو أخذوا عهدا بالابتعاد عن الشؤون السياسية للبلاد ثم أعادوا ضخ أموالهم ليستفاد منها محليا، بدلا من أن يرسلوها إلى حسابات في الخارج. النتيجة : المستثمرون تضاعفوا ثلاث مرات داخل القطاع البترولي. إدارة جيدة ، فاعلية أكبر، وضع مريح في سوق البورصة ، الشركات الروسية أصبحت منافسة ومنتجة. بعد تعامل الحكومة معها بشفافية ، وزيادة الأموال الموظفة في الأسواق ، اكتشفت الشركات فضائل التعامل مع الحكومة. هذه الدائرة " الفاضلة " أعطت الأوليغارشية البترولية أسبابا أخرى و إضافية لتنظيم و تحسين إدارة نشاطهم البترولي. آبار أخرى كان مردودها ضعيف أصبحت في حالة إنتاج جيدة وتم شراء مواد جديدة للآلات ، و تكنولوجيا جديدة أيضا أدخلت إلى عملية الإنتاج. في نهاية عام ٢٠٠١ ، الإنتاج البترولي الروسي ربح واحد مليون برميل في اليوم مقارنة بعام ١٩٩٩ ، ليصل إلى ٦،٩٦ مليون برميل في اليوم ، ثم ٧،٦ مليون برميل في اليوم في عام ٢٠٠٢ ووصل إلى ٨،٤٢ مليون برميل في اليوم عام ٢٠٠٣ . تم تحضير وبناء بنى تحتية جديدة ، لا سما فيما يتعلق بخط أنابيب Baltic Pipeline System (BPS) كذلك خط لنقل البترول إلى ميناء خليج فلندا ، من أجل رفع قدرة التصدير حوالي ١٢% تقريبا. وهناك مشاريع أخرى قيد الإنجاز كما سنرى لاحقا.

منذ عام ٢٠٠٢، روسيا أصبحت ثاني مصدر للبترول عالميا ، بعد المملكة العربية السعودية. في شهر شباط، أيار ومن ثم تشرين الأول ٢٠٠٢ ، كانت ولوقت قصير المنتج الأول عالميا. طوال هذه السنين ، روسيا لم تتوقف عن قضم الحصص من سوق الدول المصدرة للبترول " أوبك" . الشركات الغربية المتعددة الجنسيات،ومن خلال اطمئنانها بعد الشراكة في الطاقة، والمقررة عام ٢٠٠٢ بين جورج بوش و فلاديمير بوتين ، قررت الاستفادة من هذه السلة الكبيرة مرتبطة بالشركات المحلية من أجل جمع العشرات من المليارات من الدولار و الضرورية لاستثمار و استكشاف الآبار التي هي في الغالب صعب الإنتاج و الوصول. لأن روسيا ضمن الإيقاع الحالي للاستثمار و الاستغلال للبترول، احتياطاتها يمكن أن تنتهي في خمسة وعشرين عاما، من هنا تأتي أهمية استغلال الآبار الجديدة.

لقد كان من الواجب أيضا بناء خطوط أنابيب جديدة لنقل البترول ، فالنظام القائم لا يكفي إلا بحدود الإنتاج الموجود . ولكن مشروعات كثيرة اصطدمت بالمقابل بالأهمية الملحة لإصدار قواعد قانونية و إدارية جديدة. قبل الدخول أو الالتزام بوضع رأس مال معين، تريد الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات مجموعة من الضمانات . رغبت هذه الشركات بتوقيع اتفاقيات لتقاسم الإنتاج، لكن الشركات المحلية الروسية اقترحت أن تكون الشركات الأجنبية معرضة لنفس مخاطر الشركات المحلية من الجانب الروسي.

الشركات المحلية لم تكن، من جهة أخرى، مستعجلة لتقاسم الثروات مع القوى المنافسة الأجنبية. هذا الانقسام أصبح يثير القلق فيما يتعلق بمسألة الشفافية، وقد كانت الصعوبة الأساسية أما الشراكة الطاقية الروسية ـ الأمريكية، قبل أن يقرر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن يضع القطاع البترولي تحت سيطرته. لقد كان هذا الموضوع على رأس النقاشات التي دارت في قمة " هيوستن" في تشرين أول ٢٠٠٢ والتي جمعت تحت رعاية وزير الخارجية الأمريكي السابق جيمس بيكر ، ممثلي سبعين شركة بترولية روسية و أمريكية ومعهم المسؤولين الحكوميين في البلدين، في النهاية ، تم توقيع معظم الاتفاقيات المتعلقة بالشركات الأجنبية .

مهما كان اليوم هذا الحضور الأجنبي، فإن الإنتاج البترولي الروسي وصل عام ٢٠٠٤ إلى ٩،٢٨ مليون برميل في اليوم ،مع قدرة كامنة على المدى الوسطي يمكن أن تصل إلى ١١ مليون برميل في اليوم، وقدرة على التصدير للبترول الممتاز تصل إلى ٤ مليون برميل في اليوم وفق صحيفة " موسكو تايمز" الصادرة في ٢٢ آب ٢٠٠٤ . لكن لابد من القول هنا أن الإنتاج الروسي لم يصل في آذار ٢٠٠٥ " إلا" إلى ٩،٣٣ مليون برميل في اليوم و أنه كان ضمن هذه الحدود أو المستوى قبل ستة أشهر من هذا التاريخ. إذن هناك شك فيما يتعلق بالقدرات الروسية على تجاوز هذا الحد الذي يشكل أو يمكن أن يشكل " بسبب الاستثمارات البطيئة" ، قلقا كبيرا و مؤقتا في عملية الإنتاج.

بسبب الجهل بالتطورات الجديدة و التنمية الحاصلة ضمن قطاع البترول و الطاقة الروسي، المراكز المتخصصة بالدراسات البترولية توقعت سابقا ،في ٢٠٠٢ ،أن الإنتاج الروسي يجب أن يستقر حول ٩ مليون برميل في اليوم حتى أفق سنة ٢٠١٠ . من هنا إلى ذلك الوقت ، يعود للرئيس فلاديمير بوتين ، من خلال سياساته، أن يؤكد أولا هذه النظرة عن البترول الروسي. روسيا سوف لن تحتاج مع ذلك إلى مشاريع إذا الرساميل كانت على موعد معها.

المشاريع البترولية الكبرى في روسيا

الاستغلال المستقبلي الأكثر فعالية و نتيجة في البلاد يتمركز في الشمال حيث تتواجد أكبر الاحتياطات المكتشفة. الثروات البترولية التي وجدت في هذه المنطقة هي ضخمة حتى ولو كان أحيانا من الصعب القول كم هي الكمية المنتظرة، مع ذلك ، حجم الاحتياطي المكتشف يشير إلى ضخامته. " الخريطة في نهاية الكتاب تسمح بتحديد الآبار الرئيسية للبترول و الغاز و التمييز للأراضي المتجمدة أو تحت طبقة من الجليد و التي تقع ضمن المناطق سهلة الوصول أو الاستكشاف". وتظهر الخريطة أيضا خطوط نقل البترول الأساسية و مصباتها الموجودة أو في طور الإنشاء، من أجل توضيح المسائل المتعلقة بطرق التصدير ، لاسيما نحو الشرق. أما من أجل بعض التطورات المتعلقة بالخطوط نحو أوربا ، يمكن العودة إلى الخريطة السابقة كما ذكرنا في نهاية الكتاب" .

مع الأخذ بالحسبان للقدرات الكامنة للطاقة في روسية " بترول و غاز " و دورها المتنامي، لاسيما في الجيوبوليتيك العالمي للبترول ، إنه يكفي أن نقوم بدراسة الواقع الحالي لهذا القطاع منطلقين من الآبار ، إلى مشاريع النقل ، ماضين بالشركات التي تصدره، قبل أن نتطرق للقضايا الأكثر سياسية :

١ - الآبار في محور Timan-Petchora وهي منطقة تتمركز بين " الأورال " و " البحر الأبيض" ، في شمال جمهورية Komis و ضمن إقليم Nenets المستقل، و التي شكلت عند Loukoïl في أول كانون الثاني ٢٠٠٥ احتياطات مكتشفة حوالي ٣،٩ مليار برميل. ضمن هذه المنطقة ، الإنتاج السنوي تضاعف تقريبا بين عام ٢٠٠٠ و ٢٠٠٤ حتى وصلت إلى ٢٣٠٠٠٠ برميل في اليوم . يجب أن يصل إلى ٢٤٦٠٠٠ برميل في اليوم في عام ٢٠٠٥ . في تشرين الأول ٢٠٠٥ ، المجلس الإداري التابع لشركة Loukoïl أعلن نيته في توسيع الاحتياطات الصناعية للشركة ضمن منطقة Timan-Petchora والذي يأمل في رفعه إلى ٨٧٥ مليون برميل إلى نهاية ٢٠١٠ . الإنتاج السنوي للبترول الخام ضمن هذا الإقليم يجب أن يتجاوز ٤٤٠٠٠٠ برميل في اليوم في نهاية ٢٠١٥ ، من الآن لذاك الوقت ، شركة Loukoïl تفكر في إطلاق ٣١ بئرا جديدا ضمن نفس المنطقة. هذه الشركة تحضر للاستثمار هناك ، بالارتباط مع شركة Gazprom و الشركة الأمريكية Conoco ، ٥ مليار دولار من الآن حتى نهاية ٢٠١٠.

٢ - الآبار في Priobskoïe ، في إقليم Mansi–Khanti المستقل، تسيطر عليه شركة Loukoïl ، يحوي على ٥ مليار برميل من الاحتياطي. البئر الداخلي لمنطقة Priralomnoye في الشرق من بحر Barents ، على ٦٠ كيلومتر فقط من مصب Loukoïl في Varandeï ،هذا البئر له توقعات هامة أيضا.

٣ - الآبار في الدائرة المستقلة Yamalo-Nenets ، مع احتياطي مكتشف يقدر بحوالي ١،٧ مليار برميل. تفكر شركة " توتال " الفرنسية بالارتباط مع Rosneft من أجل استغلال هذه الآبار وهذا ما يحتاج من ٨ إلى ١٠ مليار دولار من الاستثمارات.

مشاريع أخرى هي قيد الإنشاء، كما في حقل Kharyaga ضمن الدائرة المستقلة في منطقة Nanets مع أقل من ١ مليار برميل من الاحتياطي المكتشف ، أو حول بئر Uvatskoïe في إقليم Tioumen الذي يصل إلى ١،٥ مليار برميل . شركة TNK لديها مشروع باستثمار ١،٦ مليار يورو لإنتاج تقريبا ٢٠٠٠٠٠ برميل في اليوم مع بداية عام ٢٠١٠، و خلال عشرين عاما.

مشاريع أخرى كبيرة تتركز في " سيبيريا الوسطى والشرقية " كما هو الحال مع الآبار في إقليم Krasnoïarsk أو Yourobtchenskoïe ، حيث تعتبر فيه شركة Shell شريكة مع شركة Enisseineftgaz ، أو أيضا الآبار الضخمة في إقليم Sakhaline ، المعروفة منذ سنوات الثمانينات، لكن المفاوضات حولها بين الشركات البترولية لم تبدأ حتى عام ١٩٩٢ . لقد كرست اليوم عددا مهما من المشاريع، من Sakhaline I إلى Sakhaline V ، أيضا في المشاريع المتعلقة بالغاز كما البترول.

كذلك في عام ٢٠٠٤ ، Sakhaline II التي تعتبر شركة Shell شريكة فيه، و الذي أنتج ٣٢٠٠٠٠ برميل في اليوم والمصدر باتجاه اليابان، كوريا، الصين و تايوان. حول المشاريع المتعددة في Sakhaline ، و بالإضافة إلى مشاريع روسية أخرى ، نجد الشركات الأجنبية مثل Exxon Mobil ، BP، Shell ، و الشركات الأمريكية Arco و Texaco ، و الهندية Oil&Natural Gas company ، و شركات يابانية ..الخ

في الإجمال، احتياطات Sakhaline قدرت بحوالي ١٠ مليار برميل من البترول ، و ١٠٠٠ مليار متر مكعب من الغاز. Sakhaline أيضا هو القطب الأول للاستثمار البترولي الخارجي في روسيا، و خاصة من حيث أهميته لكونه يحوي كميات كبيرة من الغاز.

في Yakoutie ، بئر من ٧٠٠ مليون برميل تم اكتشافه. في النهاية مشاريع أخرى هي قيد الإنشاء كما في Taïmyr ، جنوب شرق بحر Kara ، حيث شركة Total الفرنسية تشترك مع شركة Rosneft في حقل Vankor ويقدر احتياطي هذا الأخير بحوالي مليار برميل من البترول و ٧٥ مليار مكعب من الغاز، حيث في إقليم Omsk في سيبيريا الغربية، و في إقليم " الأورال ـ الفولغا " ، وإقليم البلطيق بدأت شركة Loukoïl باستغلال حقل krastsovskoï في ٢٠٠٤ على طول المنطقة الواقعة في المنخفض الروسي بمنطقة Kaliningrad . بالأخذ بالحسبان للمبالغ الكبيرة الضرورية لهذه المشاريع والظروف الصعبة في منطقة الشمال الكبير، الاعتماد على الشركات الأجنبية هو ضروري . في بداية ٢٠٠٥ ، قدرنا حاجات روسية فقط من أجل استغلال الآبار الجديدة في الشرق من سيبيريا بحوالي ٢٠ مليار دولار. روسيا عليها إذن المشاركة عاجلا أم آجلا مع الشركات الأجنبية. لأنه ضمن هذا التوسع الجديد في الاستثمار لابد من زيادة الإنتاج و بالتالي الحاجة إلى وسائل النقل للتصدير ، والشركات الروسية ، الخاصة والعامة، ورغم الأسعار المرتفعة لبرميل البترول ، لا تستطيع أن تقوم وحدها بكل هذه الأعباء.

الشركات البترولية الروسية

الشركات البترولية الروسية إما هي تابعة للدولة الفدرالية، أو للرساميل الخاصة، أو تابعة لكيانات إقليمية و إدارية في الفيدرالية الروسية وتمتلك الآبار و الأرض، و في العادة بشكل مختلط أو بالمشاركة.

أولا - Rosneft : تابعة للدولة.

رأس مالها يعود إلى الفيدرالية الروسية و إلى الأعضاء في مجلس الإدارة وتسميهم الحكومة . هذه الشركة تدير مشاركات الدولة في العديد من الشركات البترولية الروسية،مشاركة تساوي أو تزيد على ٢٤% ، وهذا ما يتطابق مع الأقلية المعطلة. في عام ١٩٩٣ ، مجموع الشركات المرتبطة بشكل أكثر أو أقل مع

شركة Rosneft أنتجت ٤ مليون برميل في اليوم أو ما يعادل ٦٠ % من الإنتاج البترولي الروسي آنذاك. بعد فترة من التراجع امتدت إلى عام ١٩٩٧ ، تاريخ بداية الخصخصة لشركة Rosneft و الذي تأخر بسبب بعض الفضائح ، هذه الشركة تفكر في الاندماج مع شركة Onako و Slavneft وهما من بيلاروسيا : فشل جديد.

في النهاية ، Rosneft يبدو أنها ستكون أداة " الكرملن " من أجل إعادة الحصول الجزئي على الثروات الضائعة أثناء الخصخصة. في ٢٠٠٢ ، لم تنتج سوى ٣٢٠٠٠٠ برميل في اليوم، ولكن بشكل خاص، احتياطاتها الهامة البالغة ٦ مليار برميل أو ما يعادل ٨،٥ من الاحتياطي الروسي ، ويضاف عليها ١٠٠٠ مليار متر مكعب من الغاز، الكل يتوزع على ١٧ بئرا ، هذا ما يشكل قوتها الكبيرة. شركة " توتال " الفرنسية لم تخطئ عندما اشتركت مع هذه الشركة في العديد من المشاريع و خاصة في منطقة البحر الأسود.

في عام ٢٠٠٥ ،هذه الشركة أيضا اشترت الحصة الأكبر من شركة Ioukos ، و Yougansкneftgaz ، وهذا ما جعلها في نهاية ٢٠٠٥ ، الشركة الثانية البترولية في القدرة على الإنتاج بعد Ioukos . لكن الديون على الشركة وصلت إلى ٢٠ مليار دولار تقريبا، منها ٩،٣ مليار أنفقت للحصول على شركة Yougansкneftgaz . مشروع فلاديمير بوتين لبناء إنتاج روسي ضخم من الطاقة من خلال دمج Rosneft مع Gazprom ، يجب أن يتم تأخيره حتى تقوم Rosneft بتسديد ديونها. هذا من أهم الأمور التي ستقوم بها شركة Ioukos كما سنراه فيما بعد.

الشركات الرئيسية في عام ٢٠٠٥

في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٩٧ ، صدر مرسوم سيسمح بتحول اتحادات الإنتاج، كذلك معها التكرير و التصفية و التوزيع، إلى شركة حقيقية لها فعلها من خلال الانفتاح على الرساميل الأجنبية إلى حد ١٠٠ % مقابل ١٥ % من قبل. ولكن تبقى أربع شركات رئيسية تسيطر على القطاع البترولي الروسي :

Loukoïl : أسست في تشرين الثاني ١٩٩١ بواسطة ثلاث شركات من سيبيريا الغربية . منذ ١٩٩٣ ، هذه الشركة تنتج مليون برميل في اليوم. تضم العديد من شركات التكرير، التوزيع لمنتجات البترول، الحفر والتنقيب، الخدمات و تصليح الأعطال المتعلقة بإنتاج البترول. موجود في سيبيريا الغربية ، الأورال، في الفولغا الأوسط " Samara,Volgograd " ، ولها تدخلات في الخارج " مصر، تونس، كازخستان ، أذربيجان، رومانيا ، صربيا، بلغاريا، أوكرانيا، كولومبيا، ..الخ". Loukoïl موجودة أيضا في الولايات المتحدة حيث اشترت في ٢٠٠٢ Getty Petroleum و محطاتها البالغة ١٣٠٠ لتوزيع الوقود بتكلفة قدرها ٧١ مليون دولار. تم تخصيصها منذ عام ١٩٩٣ و الدولة الروسية انسحبت منها في عام ٢٠٠٤ . ٣٥ % من رأس مالها يعود إلى مجموعة ممن يديروها ومنها ١٠ % لرئيسها

Vaguit Alekperov ، واحد من أغنى رجال الأعمال في روسيا. احتياطاتها تقترب من ٢٠ مليار برميل، أو ما يعادل ٢٨ % من الاحتياطي الروسي. في ٢٠٠٤ الشركة الأمريكية Conoco Philips حصلت على ٧،٥ % من رأس مالها.

أيضا هذه الشركة لديها عقد مع العراق لاستثمار البترول وهو عقد تم توقيعه في أيام الرئيس العراقي صدام حسين وتحتاج إلى موافقة السلطات الجديدة في العراق. تعتبر هذه الشركة Loukoïl الشركة الأولى للإنتاج البترولي في روسيا مع ١،٥٦ مليون برميل أنتجت في عام ٢٠٠٢ ، ١،٧ مليون برميل في عام ٢٠٠٤ ، وتشكل ٤٠ % من التصدير الروسي للإنتاج البترولي. Loukoïl تقوي من وجودها في الشمال ، في إقليم Timan-Petchora . في عام ٢٠٠٣ ، كان دخلها قد تجاوز ٢٢ مليار دولار، متقدمة بذلك على عام ٢٠٠٢ بنسبة ٤٥ %، لتكون النتيجة ٣،٧ مليار من الأرباح. وكان ذلك قبل ارتفاعا أسعار البترول. و من أجل تحسين دخلها عمدت الشركة للتخفيض من النفقات : فمن ١٤٠٠٠٠ عامل في عام ٢٠٠٢، سيصبحون ١١٥٠٠٠ في عام ٢٠٠٥ و ٨٥٠٠٠ في عام ٢٠١٠.Loukoïl حاضرة في ستين إقليما من روسيا ، بما فيها التوزيع .

Surgutneftegaz :

تستحوذ على ١٨ مليار برميل من الاحتياطات ، أو ٢٥ % من الاحتياطي الروسي ، وصل إنتاجها إلى مليون برميل في اليوم عام ٢٠٠٣ و ٢٥،١ مليون برميل في اليوم في عام ٢٠٠٤ ، يضاف عليها ١١ مليار متر مكعب من الغاز . جمعت حولها شركات صغيرة من الشمال و الشمال الغربي، مثل Saunt-Pétersbourg ، Novgorod و Pskov كذلك شركات التكرير و التوزيع. توظف ٧٠٠٠٠ شخصا من بين ٢٦٠٠٠٠ من سكان إقليم Surgut و ضرائبها المحلية تشكل ٤٠ % من ميزانية المدينة. Surgutneftegaz في الترتيب الرابع بين الشركات الروسية في عام ٢٠٠٥ بعد شركة TNK-BP .

TNK-BP :

تمت خصخصتها في عام ١٩٩٧ ، تعتبر الشركة البترولية لمنطقة Tioumen ، تسيطر عليها المجموعة الروسية Alfa Bank لصاحبها Mikhaïl Friedman و مجموعة من نيويورك ، وهي في الواقع مجموعات من المهاجرين الروس، معظمهم من اليهود ،استقروا في الولايات المتحدة منذ ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠. الإنتاج تمركز في إقليم Tioumen . TNK-BP تمتلك في منطقة Riazan أيضا، في جنوب إقليم موسكو ، ولها شركة تكرير بالاشتراك مع الشركة الأمريكية Texaco ، التي تطمح للسيطرة على ٣٠ % من أسواق موسكو. في الإجمال ، TNK-BP تسيطر على ٥ مصاف للبترول في روسيا و أوكرانيا . تمتلك ٢١٠٠ محطة للوقود . نهاية ١٩٩٩ ، الدولة الفيدرالية تركت ٤٩،٨ % لتعود إلى شركة TNK-BP. الإنتاج لهذه الشركة لم يتوقف عن الازدياد : ٠،٥٧ % مليون برميل قي عام ٢٠٠٠ ،

٠،٧٦ % عام ٢٠٠٢ ، و تقريبا ١،٢ مليون برميل في عام ٢٠٠٤ . في عام ٢٠٠٣ ، TNK-BP طورت بعض المشاريع في إقليم Sverdlovsk لاحتياطات قدرها ١،٧٥ مليار برميل .في الإجمال ، احتياطات TNK-BP ستصبح ٣٠ مليار برميل ، أو تقريبا ٤٠ % من الاحتياطي الروسي ، متمركزا في إقليم Tioumen بشكل أساسي و في Iamalo-Nénets . في عام ٢٠٠٣ ، BP تم ربطه بالمجموعة المالية Alfa Bank Access Renova " AAR " ، نصف TNK من أجل رقم قياسي في الاستثمار بلغ ٧،٧ مليار دولار. هذا المبلغ يتضمن ٢٥ % من Slavneft التي اشتراها BP بمبلغ ١،٣٥ مليار دولار ثم انتقلت من BP إلى TNK بعد التزاوج بين هاتين الأخيرتين.

مجموعات أخرى بترولية أكثر تواضعا تكمّل اللوحة البانورامية لهذا القطاع. نذكر منها Sidanko ، التي اشتهرت العديد من المرات بالفضائح المالية و التي وصلت لحد الرئيس الروسي. بعد الكثير من التعقيدات ستسيطر شركة TNK-BP على هذه الشركة. Sibneft و Slavneft هما اتحادات كبيرة للإنتاج. لكن الأولى في النهاية اتبعت في شهر تشرين الأول ٢٠٠٥ بشركة Gazprom ، بعد إخفاق الاندماج بين Ioukos و Sibneft لأسباب تتعلق برجل الأعمال Khodorkovski في تشرين الأول ٢٠٠٣ ، عندما كانت Ioukos قد اشترت في مسبقا ٩٢ % من Sibneft . فيما يتعلق بشركة Slavneft، الدولة الروسية ، التي مازالت تملك ٧٥ % من رأس المال يعود منها ١١ % لدولة بيلاروسيا ، انتهت بفتح المجال و ترك حصتها في كانون الأول ٢٠٠٢ مقابل ١،٢ مليار دولار لشركة Invest-Oil ، المسجلة ضمن إقليم موسكو، لكنها تتبع لشركة Sibneft و TNK . هاتان الشركتان تتبعان بنسبة ٣٠ % إلى Megionneftgaz ، التي تنتج أربعة أخماس من خام Slavneft. ننهي هذه البانوراما ببعض الشركات المحلية التي ولدت بفعل إرادة الحكومات الروسية في الأقاليم أو الجمهوريات. كما هو حال شركة Tatneft ضمن جمهورية تترستان التي لا تنتج نهائيا اليوم، بسبب وصول آبارها إلى نهايتها ضمن محور Kama-Volga ، ولقد كانت من الشركات العملاقة التابعة للدولة في العصر السوفييتي . حيث أنتجت في عام ١٩٧٥ أكثر من ٢ مليون برميل في اليوم أو ربع البترول السوفييتي . أما من جهتها شركة Bashneft مع المصفاة العملاقة Oufa ولدت بإرادة الحكومات الإقليمية في Bachkirie . ولكن كما هو الحال مع تترستان ، عدد من الآبار وصل إلى النهاية و الإنتاج تراجع بشكل كبير. بالأخذ بالحسبان بالاحتياطات المتعددة والموجودة أساسا، هذا التراجع لن يشكل أية مشكلة. هذه المشاكل ليست نفسها فيما يتعلق بأنابيب نقل البترول وشبكة تصديره ، التي تم إنشاءها مسبقا ، وهي أيضا الهدف للعديد من المشاريع الجديدة قيد الإنشاء أو التطوير.

وسائل نقل البترول

لم تتحسن قدرات تصدير البترول الروسي ،فقط، بفضل وجود موانئ جديدة للتصدير أو أنابيب جديدة لنقل البترول، ولكن أيضا لأن الطلب الداخلي انخفض جدا بسبب ضعف و تراجع الصناعات الثقيلة الروسية. في سنوات ١٩٩١ ـ ٢٠٠١، الاستهلاك الروسي من البترول انخفض إلى ٤٥ %، أي من ٤،٥ مليون برميل في اليوم إلى ٢،٤١مليون برميل في اليوم . ارتفع منذ ٢٠٠٢ ليصل في عام ٢٠٠٤ إلى ٢،٥٧ مليون برميل، أو ٣،٤ % من الاستهلاك العالمي . على الخلاف من الغاز الطبيعي حيث فقط يصدر منه ثلثه ، ثلثي البترول المنتج في روسيا في حالة جاهزة للتصدير، بالرغم من قدم بعض البنية التحتية وغياب القدرات الإضافية للتصدير الفوري.

وسائل نقل البترول و منتجاته تبقى محتكرة من الدولة عبر شركتين: Transneft ، و التي نقلت في عام ٢٠٠١ ، أكثر من ٣٤١،٦ مليون طن أو ما يعادل ٦،٨ مليون برميل في اليوم ، و شركة Transneft Product . الشركتان مُسيطر عليهما بنسبة ٥١ %، والفروع الرئيسية منها بنسبة ٤٩ % من قبل شركة Rosneft . في عام ٢٠٠٤، رئيس الوزراء الروسي Mikhaïl Fradkov أكد معارضته لقيام أنابيب خاصة لنقل البترول أو أنابيب خاصة لنقل الغاز في روسيا. عملية نقل البترول ليست فقط إستراتيجية على الصعيد العالمي ، ولكنها أيضا من شروط تطوير آبار البترول في داخل البلاد.

مشاكل النقل معقدة، ٩٥ % من البترول الخام تجري في روسيا بواسطة أنابيب النقل . هذه الأنابيب هي في العادة قديمة وصيانتها قليلة، من هنا يأتي التسرب بشكل دائم. نهاية الاتحاد السوفييتي أحدث صعوبات كثيرة معقدا المسائل الإدارية وحقوق النقل و المرور عبر الحدود. نفس الشيء، روسيا فقدت أكبر موانئ التصدير التقليدية التي كانت للاتحاد السوفييتي ، مثل Odessa على البحر الأسود أو Ventspils في "لتوانيا " على بحر البلطيق. أوكرانيا مثل لتوانيا تطالب منذ زمن بحقوقها الكبيرة ، و هي أكثر مما هي عليه في أوربا الشرقية. من أجل تفادي هذه التبعية ، المخطط الفيدرالي بتخفيض تشغيل الشحن البحري أعطى برنامجا طموحا لتغيير طرق النقل و تدعيم الطرق البرية من شبكات الأنابيب القائمة .

في عام ٢٠٠٤، من أصل إنتاج وصل إلى ٩،٢ مليون برميل في اليوم ، صدرت روسيا تقريبا ٤،٥ مليون برميل في اليوم من الخام و ٢مليون برميل من البترول المكرر. هذه الصادرات في غاية الأهمية بالنسبة للاقتصاد الروسي. [الجدول في الصفحات الأخيرة من الكتاب تبين أهمية تغيرات التصدير بالمليون للبرميل ، بالنسبة للخام كما للمكرر] .

الطرق الجديدة لتصدير البترول في روسيا

من أجل تعزيز خطوط الأنابيب البرية من Droujba الذي يخدم في الأساس النقل إلى أوربا ، من Samara، وعبر طريق بري ، قررت روسيا في نهاية سنوات ١٩٩٠ تطوير قدراتها في التصدير عبر

الموانئ من جهة الشمال. هذا الاندفاع تم تعزيزه مع بداية ٢٠٠٢، ضمن نطاق التشارك في مشاريع الطاقة مع الولايات المتحدة . سيكون من الواجب إيجاد طرق أخرى للتصدير ، أكثر قصرا و أقل تكلفة. Mikhaïl Khodorkovski، الرئيس السابق لشركة Ioukos وواحد من عرابي هذه الشراكة ، يقدر في صيف ٢٠٠٢ ، أن التوزيع أو التسليم الروسي سيبقى له دخل مهم في حال بقي سعر البرميل أكثر من عشرين دولارا و أن بلاده ستستطيع قريبا تزويد الولايات المتحدة بمليون برميل من البترول يوميا . هذه التوقعات سيمكنها أن تتحقق قريبا ، فالمشاريع الروسية تشهد بالديناميكية خاصة في طرق الشمال ، أيضا بفضل هذه المشاريع في الشمال سيزيد الإنتاج الروسي في المستقبل كما سنرى.

في البداية المشروع العملاق Primorsk ، في شمال خليج فنلندا ، و الذي يربط ميناءا قدرته ٤٥ مليون طن أو ٩٠٠٠٠٠ برميل في اليوم بوحدات تمييع الغاز و البتروكيماويات . هذا الميناء وضع في الخدمة في عام ٢٠٠١ ، و في نهاية ٢٠٠٤ قدرته التصديرية كانت قد وصلت إلى ٨٤٠٠٠٠ برميل في اليوم.

مشاريع أخرى توجد سابقا أو هي قيد الإنجاز : تشييد مصب لحوالي ١٢ إلى ١٥ مليون طن أو ٣٠٠٠٠٠ برميل في اليوم في منطقة شرم Batarienaya ، في الغرب من Saint-Pétersbourg ، مع استثمارات من Surgutneftegaz ، الافتتاح في عام ٢٠٠٤ لميناء Vytosk ، الذي بني من قبل شركة Loukoïl في جنوب Primorsk . هذا الميناء لديه القدرة باستيعاب الناقلات الضخمة و العملاقة ، و قد جهز لاستقبال ، فيما بعد، ناقلات النفط التي تحمل ٨٠٠٠٠ طن ثم رفع طاقته التصديرية من ٩٠٠٠٠ برميل في اليوم إلى ٢٤٠٠٠٠ برميل يوميا ، على المحيط الباسيفيكي ، أيضا تطوير ميناء Vostochny ، الأكبر على ساحل روسيا في أقصى الشرق ، يقع قرب مدينة المصب Nakhodka ، في ارتباط مع جزيرة Sakhaline ، ويتقل سنويا ٤،٥ مليون طن ، ثم تحديث Nakhodka ، في شرقي Vladivostok ، القاعدة العسكرية البحرية الأكبر في شرقي روسيا، أيضا إعادة ترميم أو بناء ميناء Vanion ، في جنوب المصب البترولي لمنطقة DeKastries وذلك من أجل التصدير نحو آسيا ، في النهاية على البحر الأسود ، بناء موقع بترولي جديد في Novorossisk من أجل نقل سنوي يصل إلى ١٥ مليون طن. هذا المشروع مرتبط بإنشاء خط أنابيب جديد هو CPC ، عبر سهول Nord-Caucase ، من بحر قزوين إلى البحر الأسود . خط الأنابيب هذا طوله ١٥٨٠ كيلومتر ، ويسمى Caspian Pipeline Consortium أو CPC ، وضع في الخدمة في ٢٠٠١.

ويجمع Lukoil شركات Chevron-Texaco و Exxon Mobil ، يربط حقول Tenguiz مع كازاخستان إلى ميناء Novorossisk على البحر الأسود. هذا الطريق يمكنه نقل ٦٠٠٠٠٠ برميل في

اليوم و قدرته يمكن أن تصل ١،٣ مليون برميل في اليوم حتى مع بداية عام ٢٠١٠ . هذه البدائل أو الخيارات الروسية على خطوط أنابيب Bahou-Soupsa و Bakou-Tbilissi-Ceyhan أو " BTC " تستطيع نقل و تصدير البترول من بحر قزوين باتجاه الأسواق الغربية من غير المرور حتى بروسيا.

لكن ناقلات البترول التي يتم تحميلها في Novorossisk ،سيكون عليها فيما بعد المرور بالمضائق التركية في بحر مرمره ، من هنا المشاكل تأتي فيما يتعلق بتحديد عدد الناقلات التي عليها المرور، وبالتالي كمية التصدير التي أشرنا إليها في بداية الكتاب. وعلينا أن نتذكر أن شركة Transneft تفكر بالالتفاف على هذه العقبة من خلال بناء خط أنابيب من Samsun على الشاطئ التركي من البحر الأسود، إلى Ceyhan ، على البحر المتوسط . مشاريع أخرى من خطوط أنابيب نقل البترول ستقوم بالالتفاف على المضائق التركية في البوسفور يُفكر فيها من قبل الجانب الأوربي لتركيا ، في الغرب من بحر إيجة. لن نعود هنا إلى جيوبوليتيك الأنابيب في منطقة قزوين ولكن يكفي أن نستذكر هذه العناصر الحاضرة الآن في الذهن .

على بحر البلطيق، في الانتظار من الانتهاء أو إقامة موانئ جديدة في Primorsk و Batarienaya ، روسيا لا تمتلك سوى منطقة جديدة للنقل على ميناء Saint-Pétersbourg. موانئ البلطيق تبقى مع ذلك أساسية. شركة Loukoïl تتابع إصلاح الميناء في Tallin بدولة استونيا. المصب الجديد المنجز ضمن هذا الميناء سيكون له ،مع الوقت، القدرة على تصدير أو استيعاب ٤٠٠٠٠ برميل في اليوم. Loukoïl تفكر تزويد الميناء من خلال سكة حديدية طولها ١٥٠٠ كيلومتر بين Perm و Tallin . في لتوانيا ، شركة Ioukos أمضت عقدا في شهر أيلول ٢٠٠٠ لمدة خمس سنوات لتصدير ٨٠٠٠٠ برميل في اليوم من الخام ، من خلال المصب البترولي في Butinge على البلطيق. هذا المصب المجهز من قبل دولة لتوانيا في عام ١٩٩٩، لديه القدرة على تصدير ١٦٠٠٠٠ برميل في اليوم و ٥٠٠٠٠ برميل في اليوم من المشتقات الأخرى.

في خليج فنلندا ، إن بناء خط أنابيب نقل البترول Baltic Pipeline System " BPS " هو الذي يثيرا الانتباه. الشبكة الأولى من الخطوط التي تكوّن تحت سيطرة شركة Transneft ، و تخدم في نقل البترول من Sibérie الغربية ومن إقليم Timan-Petchora نحو موانئ البلطيق ومن هناك يذهب البترول نحو أوربا الغربية. المرحلة الأولى من هذا المشروع ، التي تعتبر الأولوية الأولى بالنسبة لوزير الطاقة الروسي ، وضعت في التنفيذ منذ كانون الأول ٢٠٠١ مع تشييد المصب البترولي في Primorsk .

" BPS" ينقل منذ ٢٠٠٣ نحو ٣٦٠٠٠٠ برميل في اليوم . ويجب أن يصل في المدى المتوسط ، بعد تقديرات شركة Transneft ، إلى مليون برميل في اليوم لاسيما عندما يتم بناء مصب ثان على جزيرة Vytosk ويتم إنجازه بشكل نهائي. خط الأنابيب هذا ينطلق من حقل Kharyaga حيث تقوم به شركة "توتال" ليصل إلى Nenets في جمهورية Komis . الخام الذي سيتم نقله فيما بعد سيكون عن طريق خط أنابيب البترول Ukhta ، Iaroslav و Kirichi . هذا الطريق يتم إكماله عن طريقة شركة أخرى هي Kirichi حتى يصل ميناء Primorsk. أيضا خط " BPS " يمكن أن يزوَّد بالبترول عن طريق Samara ، حيث السلطات في هذا الإقليم وقعت عقدا منذ ١٩٩٩ ، مع شركة Transneft Produkt لإنشاء خط أنابيب للبترول يصل طوله إلى ١٢٠٠ كيلومتر من Kstovo إلى Iaroslav ثم إلى Kirichi و Primorsk بقدرة تصل إلى ٢٠٠٠٠٠ برميل في اليوم.

في النهاية، في آب ٢٠٠٠، شركة Loukoïl شيدت مصبها في Varendaï ، في القسم جنوب ـ شرق بحر Barents . لديه قدرة تصديرية مبدئية تصل إلى ١٠٠٠٠٠ برميل في اليوم، خاصة المتوجه منه إلى ألمانيا و الدانمرك. حيث ناقلات بترول صغيرة تحمل ٢٩٠٠٠ طن تأتي لتنقل هذا البترول من مناطق عائمة على البحر. Loukoïl تقود ٨ ناقلات صغيرة من هذا النوع إلى ألمانيا و ٥ إلى ورشة عمل بحرية في منطقة Saint-Pétersbourg. في المستقبل، هناك تفكير لاستخدام ميناء Mourmansk ، المتمركز على شبه جزيرة Kola ، و التي تسيطر Loukoïl على ٥٠ % من عملية بنائه . عندما يصل عمق هذا الميناء إلى ١٨ مترا ، حيث هو الآن فقط ١٥ ، سيكون بالإمكان تفريغ ناقلات البترول الصغيرة التي تحمل ٢٩٠٠٠ طن في إقليم Varendaï في ناقلات أكثر استيعاب و يصل إلى ١٠٠٠٠٠ طن، وهذه بدورها فيما بعد تصل Mourmansk بمنطقة Rotterdam الهولندية ، الميناء البترولي الأضخم في أوربا. ضمن هذا المبدأ أو المنطلق بدأت العملية في عام ٢٠٠٤ . Rosneft جهزت قرب ميناء Mourmansk ناقلة بترول عملاقة نرويجية حمولتها ٣٦٠٠٠٠ طن وقد تم تحديثها في مدينة دبي الإماراتية . Rosneft تحاول تصدير ٥٧٠٠٠٠ برميل في اليوم بشكل وسطي. شركة Loukoïl المرتبطة مع TNK ، Ioukos و Sibneft تخطط لإقامة ، وبشكل تدريجي ، مصب بترولي تحت الماء بقدرة تصديرية تصل مليون برميل في اليوم ، يصل إلى هذه المصب أكبر الناقلات البترولية العملاقة التي تصل حمولتها إلى ٣٦٠٠٠٠ طن. مشروع أيضا يهدف إلى نقل البترول، وضمن هذه الفرضية ، نحو ميناء Mourmansk والقادم من Timan-Petchora .

هذا الطريق البحري من الشمال يقدر من قبل شركة Loukoïl بالأكثر دخلا ، مع سعر للنقل ازداد في عام ٢٠٠٠ إلى أن وصل ٢٣ دولار للطن من البترول الخام، ثم ارتفع إلى ٣١ دولار من قبل شركةBPS و معها شركة Primorsk ، و تقريبا ٣٣ دولار بالنسبة لشركة Ventspils . هذه المعطيات تبقى هامة

لأن استخراج البترول من شمال روسيا يعود بشكل وسطي أكثر تكلفة من البترول الخام الذي تصدره الدول أعضاء منظمة الأوبك.

تصدر روسيا بالإضافة إلى بترولها، وكما رأينا، بترول جيرانها ، لاسيما كازاخستان . وسطيا ، التصديرات الروسية نحو أوربا تتم بنسبة ٦٠ % من خلال الطرق البحرية و ٤٠ % من خلال خطوط الأنابيب Droujba ، والذي شُيّد أثناء العصر السوفييتي لنقل البترول إلى أوربا. Droujba ، الذي يعني "الصداقة" في الروسية ، هو أكبر خط للبترول يتجه إلى أوربا، مع قدرة وصلت في عام ٢٠٠٣ إلى ١،٢ مليون برميل في اليوم.
تخطط شركة Transneft لتمديد خط أنابيب Droujba و معه Adria ليصلا ميناء Croate في Omisalj، من خلال التمديد هذا سيمكن تحميل الناقلات العملاقة بالبترول من الميناء ذي الأعماق الكبيرة في Omisalj. هذا المشروع Adria - Droujba يهدف إلى إنشاء نظام موحد ، متفقا مع خطوط أنابيب البترول في شبكة Droujba التي تنقل الخام الروسي نحو أوربا الوسطى و الشرقية من خلال الشمال أي من " روسيا ، بيلاروسيا، بولونيا ، ألمانيا " و من خلال الجنوب عبر " روسيا ، أوكرانيا ، هنغاريا، سلوفاكيا، جمهورية التشيك" كل هذه الخطوط المنطلقة من الشمال والجنوب الروسي ستربط إذا مع نظام Adria الذي يرتبط بميناء Omisalj على البحر الأدرياتيكي ، ثم إلى هنغاريا. في ١٦ كانون الأول ٢٠٠٢ ، كل الدول ذات الشأن أبرمت اتفاقية مدتها عشرة سنوات من أجل مساندة ارتباط Adria مع Droujba . في الفترة الأولى، هذه الاتفاقية عليها أن تسمح بنقل ١٠٠٠٠٠ برميل في اليوم ، ثم ٣٠٠٠٠٠ برميل في اليوم وذلك خلال ١٠ سنوات.

من أجل أن ننهي قراءة هذا المخطط لوضع أنابيب البترول الكبرى و موانئ التصدير البترولية التابع لروسيا سنشير بشكل بسيط هنا ، من أجل الذاكرة ، خط الأنابيب نحو الشرق ، المنطلق من Taïchet في سيبيريا الشرقية، بالقرب من بحيرة Baïkal ، و المشروعان المنطلقان نحو الصين و اليابان هما في حالة تنافس. هذه القضية سنعالجها أثناء دراسة البلدين. مشكلة أخيرة تبقى لدى روسيا، هذه المرة ، تكمن في توزيع مشتقات البترول . فهي تتعلق برغبة الزبائن ، و المصانع الموجودة هي قديمة. هذه المشكلة لديها نتائج كبيرة خطيرة على صناعة التكرير وعلى مصافي البترول التي لا تستطيع أن تعمل بشكل دائم بطاقتها القصوى . بالإضافة لذلك ، المصافي أيضا قديمة وتعمل وفق تكنولوجيا متأخرة.

خطوط نقل الغاز الكبيرة

من الصعب إنهاء هذا الجزء المخصص لشبكة النقل، من غير استحضار قطاع الغاز. الخطوط الرئيسية للغاز الروسي هي : الثلاثي Fraternité-Progrès-Union ، كل منها له قدرة واحد تريليون قدم مكعب، ثم Lumière du Nord قدرته ٠،٨ تريليون ، Volga/Oural-Vyborg-Finlande وقدرته ٠،١ تريليون ،Yamal المتجه نحو أوربا عن طريق بيلاروسيا بقدرة تصل إلى واحد تريليون قدم مكعب، Blue Stream المتجه نحو تركيا تحت البحر الأسود، و قدرته ٠،٥٦ تريليون قدم مكعب. البلدان الرئيسية التي تستقبل الغاز الروسي هي : أوربا الشرقية ،و هولندا، إيطاليا ، ألمانيا ، فرنسا و بلدان أخرى من أوربا الغربية . مشاريع أخرى تدار من قبل شركة Transneft هي قيد الإنشاء من أجل تطوير و تحديث الشبكة، لأجل تحاشي انقطاع في المخزون نحو أوربا في حالة عطب أحد أنابيب الغاز أو عطل في أحد موانئ تصديره، ولكن أيضا، كما رأيناه، من أجل إيجاد طرق جديدة للتصدير نحو الأسواق الجديدة. هذه المشاريع ممولة بفضل ارتفاع أسعار الطاقة و التصدير خلال السنوات الأخيرة. سنعود فيما بعد إلى العلاقات الطاقية بين روسيا و الاتحاد الأوربي ، ولاسيما حول خطوط نقل الغاز تحت مياه بحر البلطيق بين روسيا و ألمانيا.

إن الأساسي من الغاز الروسي " ثلثيه" يستخدم لإنتاج الكهرباء ، التدفئة المنزلية و في الصناعة، بينما البترول يخدم بشكل كبير التصدير الروسي. الغاز الآن هو من دعامات الاقتصاد الروسي و الصناعة الروسية. أكثر من ذلك ، وبالخلاف من الصناعات البترولية ، القطاع الغازي لم يتم " إصلاحه " في سنوات ١٩٩٠. إنه يدار دائما من قبل شركة Gazprom ، هذه الشركة المحتكرة بمعظمها من قبل الدولة، حيث تم الاستفادة كثيرا من هذه الشركة بعد ارتفاع أسعار الطاقة على الأقل في التصدير. مع ثلثي الثروة الغازية العالمية، و الترتيب الأول في العالم بالإنتاج و التصدير للغاز، الغاز ربما سيكون القطاع

المستقبلي بالنسبة لروسيا التي تمتلك أيضا مع Gazprom قيادة القطاع في العالم، على الأقل بالنسبة للاحتياطي و الإنتاج. Gazprom هي في الواقع ٨٦ % من الإنتاج الغازي الروسي ، أو تقريبا ٢٠ % من الإنتاج العالمي. ولكن من أجل تقوية هذا المستوى و الحجم، سيكون من الضروري الكثير من الاستثمارات. إذا الرساميل ، لاسيما الأجنبية ، هي في موعد ، الارتفاع المستمر للغاز، في ظل زيادة الطلب ، كل هذا سيساعد بالحفاظ على هذه المواقع، بتجديد و فتح طرق جديدة لشبكة نقل لغاز، لأجل تطوير تصديراتها التي ، بخلاف البترول، تقدمت كثيرا بغير انقطاع منذ نهاية العصر السوفييتي .

بعد هذا التقديم المفصل للفاعلين الأساسيين على المسرح الروسي للطاقة و حالة البنى التحتية للنقل و التصدير، يأتي الآن الوقت للعودة لقضية شركة Ioukos ، التي تبين بنفس الوقت الطموحات الخاصة بالكرملين بوضع يده على النشاطات البترولية في البلاد، ولكن أيضا صعوباته في بناء عملاق روسي للطاقة خاضع للدولة. هذه الحملة للدولة عليها أن تخدم العمود الفقري للقطاع البترولي ، سامحة بالتعايش ضمن النظام، مع الشركات المهمة الخاصة و التي تعمل ضمن قطاع البترول، تاركة للكرملين السيطرة على الثروات البترولية للبلاد.

قضية Ioukos وعودة القطاع البترولي إلى الكرملين

صعود و سقوط Mikhaïl Khodorkovsky ، الرئيس السابق لشركة Ioukos ، هما من شعارات التغيرات التي قدمت إلى روسيا منذ سقوط الشيوعية . هذا الصعود يجري بينما يُنتج ثم يُطور في روسيا رأس مال من غير عقيدة أو مبدأ أو حتى قانون ، مطبوع بخصخصة مشكوك فيها ومنافسة بين " قبائل" الاقتصاد الروسي، الجميع يقف على قاعدة الصراع من أجل السيطرة على الثروات الروسية ووضع اليد على تراكمات و مخلفات ما تبقى من إدارة الحزب الشيوعي للبلاد. عمل Mikhaïl Khodorkovsky يوضح مسيرة هؤلاء الذين نطلق عليهم " الأوليغارشية " . في هذه الرأسماليات الجديدة التي تتغذى في حضن النظام السابق، قدمت رئاسة " بوريس يلتسن" عرضا عظيما وفرصة لا تعوض لتصبح غنيا. هذه الأوليغارشية وضعت اليد على كامل الاقتصاد ، مستفيدة من العلاقة مع الضباط السابقين من جهاز المخابرات الروسية"KGB " و الشخصيات الكبيرة من بقايا الحزب، من اجل بناء إمبراطورية عظمى ، تقترب غالبا بشكل خطير جدا من الخط الفاصل بين عالم السياسة وعالم الأعمال.

في عام ١٩٨٦ في خضم البريسترويكا ، Mikhaïl Khodorkovsky سيستطيع وفي عمر الثلاثة والعشرين عاما الانطلاق في عالم الأعمال. ميخائيل غورباتشوف الذي هو في السلطة منذ عام ١٩٨٥ ،

سيحل قليلا من الملزمة التي تضيّق و تخنق المجتمع منذ سبعين عاما من أجل إعطاء نفس جديد للبلاد، لاسيما على الصعيد الاقتصادي. المشروعات الخاصة المبعدة منذ ١٩٢٦ ، ستجد مكانا أو الحق في الوجود. التشاركية الجديدة ستستفيد من الانفتاح و خاصة المحدود منه ، هذه التشاركية التي أسست من قبل Mikhaïl Khodorkovsky تستورد الكومبيوترات و البرمجيات .إن أعماله ستمتد لمنتجات جديدة ، لاسيما الألبسة المستوردة من الولايات المتحدة.في عام ١٩٨٩ ، تشاركيته ستبلغ دخلا وصل إلى ١٠ مليون دولار. رقم واعد و الذي يسمح لصاحبه بالانتقال إلى مرحلة جديدة حيث في عام ١٩٩٠ ، الدولة تسمح بإنشاء المصارف الخاصة . مع الأموال التي ربحها من الاستيراد، Mikhaïl Khodorkovsky كان الأول في الانتقال إلى هذه الخطوة مفتتحا مصرفه الخاص" Menatep ". هذا المصرف ينسج منذ البداية علاقات حميمة ضمن دوائر الحكم في موسكو ثم على المستوى الروسي ، من بين زبائنه ، وهذا من سخرية التاريخ ، إدارة الضرائب ، بلدية موسكو و الوكالة الروسي لتصدير السلاح ، الشخصيات الحزبية القلقة من التغيير ،هذا الرأسمالي الجديد سيعطي امتيازات " عربون" محاولا بناء العلاقات والصداقات وخاصة مع الرئيس " بوريس يلتسن ".

عندما اختفى الاتحاد السوفييتي رسميا في عام ١٩٩١ ، Mikhaïl Khodorkovsky سيكون قريبا جدا من الرئيس الجديد للفيدرالية الروسية، بوريس يلتسن، . في ١٩٩٣ ، سيسمى وزيرا للطاقة ، مركزا سيشغله بشكل مؤقت، و لكنه سيسمح له بتصحيح وبناء العلاقات من جديد. سيستمر في شغله بشكل أكبر فيما بعد، ممولا لاسيما ، مع آخرين ، الحرب الأولى في الشيشان ١٩٩٤ ـ ١٩٩٦ ، ثم الحملة الانتخابية للرئيس بوريس يلتسن. وهو وزيرا للطاقة سيكتشف الشركة Ioukos . سيعمد الرئيس يلتسن إلى خصخصة شركات الدولة في عام ١٩٩٥ . العملية يستفيد منها كبار الرأسماليين و أصحاب الأنياب الكبيرة، كل هؤلاء مرتبطين بحاشية الرئيس. ، Mikhaïl Khodorkovsky هو جزء من هذه الحاشية. باكرا، أسس شركة عملاقة، إنها Rosprom ،التي ستضاعف المشاركة في مشاريع وشركات الصناعة الكيماوية، المنسوجات ، البناء و المناجم. في عام ١٩٩٦، وفي عمر ٣٣ عاما، سيحصل ومن غير صعوبة على شركة Menatep من خلال المشاركة في مزاد علني بهدف خصخصة Ioukos، التي عرضت بمبلغ ٣٥٠ مليون دولار، ثمن بخس مقارنة بأهمية هذه المجموعة و مكانتها الاقتصادية. Ioukos أسست في عام ١٩٩٢ حيث نتجت عن الشركة السيبيرية Yougansкneftgaz ، المؤسسة عام ١٩٦٤ و التي كانت مرتبطة حتى عام ١٩٩٣ بمنتجين من Bachkirie و التي أصبحت اليوم "بشكورستان " . فيما بعد شركة Ioukos تخلت عن نشاطها في " بشكورستان" ضمن نطاق إعادة تنظيم صناعة البترول المحلية، ولكنها اشترت شركة samaraneftgaz ، و بعد ذلك معظم شركة Eastern

Oil في عام ١٩٩٧ ، تاريخ الحصول أيضا على شركة Tomsneft . هذا النمو السريع هو الذي سيضعف Ioukos عندما ستقع في أزمتها المالية في آب ١٩٩٨ .

قضية Ioukos : قضية أمام الإعلام

في ١٩٩٨ أعلنت موسكو أن هناك فوائد على القروض متأخرة الدفع. Mikhaïl Khodorkovsky سيحول العديد من نشاطاته من Ioukos نحو مناطق استثمار البترول الداخلية كي يتحاشى دفع ديونه الخارجية و في نفس الوقت ستبلغ شهرته أقلها عند المستثمرين. مع ذلك سيحصل على مساندة ثلاثة بنوك: من ألمانيا ، اليابان و بنك " ستاندرد جنوب أفريقيا " و الذي لديه حصة ٣١،٩ % من شركة Ioukos ، هذه المساعدة ستعيد الشركة إلى العمل وتحميها. ما بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٢ ، وعندما مرت أزمته Mikhaïl Khodorkovsky سيدخل نظاما للمحاسبة على الشركة كما في الدول الغربية . وسيستثمر مع مجموعات أخرى ، يحيط نفسه بإداريين غربيين أتوا من القطاع البترولي ثم يعلن الشفافية وهذا ما كان نادرا في روسيا. صعود Ioukos كان صاعقا مأخوذة بارتفاع مفاجئ بالأسعار في السوق البترولي و بإدارة صارمة. في ٢٠٠١ ، احتياطات الشركة قدرت بحوالي ١٤ مليار برميل ومنذ عام ٢٠٠ الإنتاج لامس المليون برميل في اليوم نصفها يصدر للخارج. في ٢٠٠٣ ، الإنتاج يتجاوز المليون و النصف برميل في اليوم، وهذا وضع الشركة في الترتيب الأول للشركات الروسية حتى أمام Loukoïl . لقد تجاوز Khodorkovsky الخط الأصفر . أصبح الرجل الأكثر غنى في روسيا مع ميزانية قدرت من قبل مجلة Forbs بحوالي ٨ مليار دولار، وبدفع وتحريض من المستثمرين ، بدأ بالتفكير أو الطموح السياسي. قبل وقت قريب كان يموّل برامج تعليمية و مؤسسات متعددة ، جمعيات و دور الأيتام و منظمات حقوق الإنسان ، ليعطي بذلك صورة اجتماعية له جعلت الكثيرين يظنون بأنه يستعد للدخول إلى السياسة. دعمه للعقيدة الليبرالية ، ذهابه و إيابه للولايات المتحدة، العلاقات الجيدة مع البيت الأبيض ، كل ذلك انتهى بإزعاج وقلق الكرملين.

في شباط ٢٠٠٣ ، كانت المواجهة بين Khodorkovsky و الرئيس فلاديمير بوتين أثناء اجتماع في الكرملين. Khodorkovsky سيتهم شركة الدولة Rosneft بالفساد ، بعض المواضيع الأخرى كانت محورا للنقاش وأن هذه الشركة تمول الأحزاب السياسية ، أيضا Khodorkovsky يجاهد لبناء خط لأنابيب البترول خاص و يعارض رفع الضريبة على الشركات البترولية. رجل الأعمال يرتكب إذا سلسلة من الأخطاء. في بداية ٢٠٠٣ ، يؤسس حزبا ليبراليا للتحضير للانتخابات البرلمانية . في نيسان ، يعلن اندماجا قريبا لشركته مع منافستها Sibneft ، مؤسسا بذلك عملاقا بتروليا عالميا. ردة فعل الكرملين لم تتأخر. في حزيران ٢٠٠٣، Platon Lebedev ، واحد من المسؤولين في شركة Menatep ، تم اتهامه

بالاحتيال أثناء عملية خصخصة في ١٩٩٤ ،وفي ١١ حزيران كان الوقت الذي فتش فيه مقر شركة Ioukos.

في آب / أيلول ٢٠٠٣ ، ومن أجل أن يجرب حماية نفسه ، Khodorkovsky يكثف من حواراته مع شركات Chevron Texaco و Exxon Mobile من أجل بيعهم حصصا من الشركة التي سيتم الإعلان عنها من اندماج Ioukos / Sibneft . لكن إذا كانت الجهات الرسمية ترى أنه في سقوط Khodorkovsky سيعود التأميم ، و تعود السيطرة الروسية على شركاتها ، فإنه سيكون هناك إستراتيجية حقيقية لمنع أي كان من الخضوع للمصالح الخارجية " وفق رؤية الرئيس بوتين " ، و أن مبلغ ٢٥ مليار دولار ستحوله Exxon Mobile لرجل الأعمال Khodorkovsky من أجل المساهمة بالاستثمار مع Ioukos لن يستخدم لغايات سياسية. ولكن كيف نفهم أو نشرح التدخل من قبل الرئيس فلاديمير بوتين في عملية دخول شركة BP داخل مجموعة TNK، التي يديرها واحد من أقربائه وهو Michaël Friedman ؟الجواب : لقد كان من الواجب و بسرعة تحييد Khodorkovsky .

في النهاية ، وفي ٢٥ تشرين الأول أو عدة أسابيع قبل الانتخابات البرلمانية ، Khodorkovsky تم توقيفه على أرصفة إحدى المطارات الصغيرة في سيبيريا ، نقل إلى موسكو و اتهم بالغش و التهرب الضريبي على أعلى المستويات . خمسة أيام فيما بعد ، ٤٤ % من رأس مال شركة Ioukos وضع تحت الحجز ، وهذا ما ساهم ببداية تجميد أعمال كل المجموعة. تفتيت العملاق البترولي لصالح المقربين من الكرملين أصبح قيد التنفيذ. قضية Khodorkovsky / Ioukos أعلنت بدايتها...

في ١٥ نيسان ٢٠٠٤ ، كان الإعلان عن تجميد فعاليات الشركة، وفي ٢٦ أيار ، المجموعة أدينت بتحويل ٣،٤ مليار دولار كتهرب من الضريبة لعام ٢٠٠٠ . في ١٦ تموز تفتتح في موسكو قضية Khodorkovsky و Lebedev . في اليوم التالي ، فلاديمير بوتين يؤكد أن السلطات ستقوم بكل شيء لتحاشي إفلاس Ioukos، ولكن السلطات لم تتأخر بع أسبوعين من إعلان أن هناك تهرب ضريبي آخر عن سنة ٢٠٠١ عن مبلغ قدره ٣،٤ مليار دولار. في ١٩ أيلول ، Ioukos تعلق تسليمها البترول إلى الصين، وبعد أربع وعشرين ساعة يعلن فلاديمير بوتين و يؤكد أن الدولة ليست في صدد تأميم هذه الشركة. في الأول من تشرين الثاني ٢٠٠٤ ، تعلن الدولة الروسية عن تأخر الشركة عن دفع ١٣ مليار دولار كضريبة كلية على الشركة دفعها للخزانة . هذا الارتفاع بالتكليف المالي يهدف كما يظهر للتخلص من المجموعة وقيادتها إلى الإفلاس وإلى أن تحل نفسها.

في ٣٠ تشرين الثاني ، Gazpromneft ، فرع من Gazprom ، تعلن مشاركتها بالبيع القادم في المزاد لشريك Ioukos الأساسي Yougansk neftgaz التي تشكل لوحدها ١١،٦٣ مليار برميل من الخام، أو ١٧ % من الاحتياطي الروسي. من ١٥ إلى ١٩ كانون الثاني ٢٠٠٤ ، بينما الضرائب الروسية تعلن من الآن فصاعدا أن الضرائب المتأخرة على Ioukos ٢٨ مليار دولار، Ioukos تطلب وضعها تحت حماية القانون الأمريكي للإفلاس. محكمة في Houston تطلب تعليق بيع الشركة في المزاد لستة أيام. لكن موسكو ردت بالقول " إنه شأن داخلي روسي" ، و البيع سيتم في ١٩ كانون الثاني. في ١٩ كانون الثاني ٢٠٠٤ ، BaïkalFinanzgroup ستحصل في المزاد و بمبلغ ٩،٣٧ مليار دولار، على الشركة Yougansk neftgaz وهي فرع من Ioukos، أو ما يعادل ٦٠ % من الخام المستخرج من قبل Ioukos، حيث توقفت هذه الشركة على أن تكون الأولى من حيث الإنتاج في روسيا.

Gazpromneft، الفرع البترولي من الشركة الروسية العملاقة Gazprom، أعطيت بذلك المناقصة ليعلن ليس فقط موت شركة Ioukos ، ولكن أيضا نشوء عملاق روسي ضمن قطاع الطاقة. و كانت المحكمة الأمريكية قد أعلنت قبل أربعة أيام من المزاد ، ووفق خبراء القانون، أن عملية البيع هذه سيكون لها تأثير قاطع على شركة Gazprom و على البنوك الغربية المرابطة بهذه العملية ، القاضي الأمريكي أعلن أن البيع غير قانوني ويفتح الطريق أمام ملاحقات قانونية خارج روسيا ضد المالك المستقبلي لشركة Yougansk neftgaz. ،لقد أصبحت Gazprom مهددة بنشاطها خارج روسيا وهي المزودة لأوربا بربع استهلاكها من الغاز . المحامون الأمريكيون لشركة Ioukos استخدموا فقط الإجراءات التي تمت حول الإفلاس من أجل معارضة الكرملين في عرض عضلاته، عندما التجأ إلى الشركة " المصطنعة " BaïkalFinanzgroup بدلا من اللجوء إلى Gazprom. حيث على شبكة الانترنيت و سجلات الهواتف لن نجد أثرا لهذه الشركة. الجهات المسؤولة في الدولة الروسية تؤكد أن الشركة سجلت تحت الرقم 12B ، شارع Novotorskaïa ، في Tver ، وهي مدينة موجودة على بعد ٢٠٠ كيلومتر شمال غرب موسكو. صحفي من وكالة Itar-Tass ذهب إلى العنوان. ولكنه لم يجد في هذا المكان سوى دكانا صغيرا يفتح طيلة اليوم و محلا لبيع الهواتف النقالة ، لكنه لم يجد إطلاق BaïkalFinanzgroup .

في ٢٣ كانون الأول ٢٠٠٤ : BaïkalFinanzgroup سيكون ليدها ١٤ يوما لإنتاج ٩،٣٧ مليار دولار. في النهاية هذه ستكون الشركة البترولية الروسية Rosneft - المسيطر عليها من قبل الدولة، و التي ستشتري"شركة" BaïkalFinanzgroup. إعادة الشراء هذه ستعيد Yougansk neftgaz إلى العملاق الروسي نصف المخصخص Gazprom ، حيث الفرع منها المسمى Gazpromneft يسيطر على Rosneft . بفضل هذا الحصول على شراء الشركة ، Rosneft ستمتلك من الآن فصاعدا أكثر من ٧٥

% من شركة Yougansk neftgaz. في نهاية كانون الثاني ٢٠٠٥ : اندماج جزئي يعلن شركتي Gazprom وRosneft ، وبذلك سيتم إبعاد Yougansk neftgaz .

في ١٣ شباط ٢٠٠٥ : على قاعدة " معاهدة الطاقة " ، [و هي منظمة مؤلفة من حكومات ٥٢ دولة : بلدان الاتحاد الأوربي، أوربا الوسطى و الشرقية ، اليابان ـ استراليا ، الولايات المتحدة، تركيا، الفيدرالية الروسية...] إن Veteran Petroleum- Youkos Unversal–Hulley Entreprises Ltd ، وهي ثلاث شركات مرتبطة مع بعضها ضمن مجموعة Menatep المتمركزة في Gibraltar ، وعن طريقها Khodorkovsky و خمسة من أصدقائه يملكون ٦٠ % من Ioukos، ستدعو روسيا إلى المقاضاة بهدف نزع الملكية و دفع ٣٣ مليار دولار كتعويض ، عن حصصهم في Ioukos . لكن روسيا لم تكن بعد قد صدقت على هذه المعاهدة المذكورة أعلاه، بسب معارضة مجلس " الدوما " ، القانونيون الدوليون انقسموا بشأن إيجاد مخرج للقضية حتى ولو في حالة الإدانة. في ٢٤ شباط ٢٠٠٥ ، القضاة في محكمة Houston الأمريكية يرفضون وضع شركة Ioukos تحت حماية الفصل ١١ فيما يتعلق بالإفلاس، هذا يعني أنهم أداروا ظهرهم لمالكي الشركة ويعني انتصارا مؤقتا للكرملين. هذا القرار يفتح الطريق لإعادة تفعيل الاندماج بين Gazprom وRosneft الذي تقرر منذ ٢٠٠٤ ، قبلت Rosneft الموافقة بشكل مؤقت على امتلاكها لشركة Yougansk neftgaz ، خاصة أن الرفض يهددها بفشل تقاربها مع العملاق في قطاع الغاز الطبيعي. الاندماج Rosneft / Gazprom سيتمكن من المتابعة : كل النشاطات التابعة لشركة Rosneft باستثناء Yougansk، عليها أن تحول دون قلب العملاق الجديد إلى تابع للدولة الروسية بنسبة ١٠٠ %، بذلك يكون الكرملين سيطر على معظم Gazprom و بالتالي على القطاع البترولي و الطاقي في روسيا.

في ٣١ أيار ٢٠٠٥ ، Mikhaïl Khodorkovsky و شريكه Platon lebedev ، أدينوا كمذنبين بعملية الغش والتهرب الضريبي وكان الحكم تسعة سنين في السجن. ولكن في حزيران الحكومة الروسية و شركة Gazprom يعلنان رفض الاندماج بين Gazprom و Rosneft ، بعد صراع بين المجموعات البترولية و عدم الموافقة على الإستراتيجية التي تم تبنيها، ولكن أيضا بسبب إعادة الهيكلة الضرورية لديون Rosneft و التي عليها تسديد ديون Yougansk neftgaz السابقة. الدولة الروسية تلجأ للاقتراض من المجموعات البنكية العالمية الكبرى من أجل تحمل مشاركتها في مجموعة الغاز بنسبة ٥١% و حتى تحصل على السيطرة ضمن هذه المجموعة. الصفقة و معاملاتها كان لها موعدا قبل الاجتماع العام لمالكي Gazprom المقرر في ٢٤ حزيران ٢٠٠٥ . الدولة الروسية عليها تسديد تقريبا ٧ مليار دولار كي تحصل على ١٠،٧ % الضرورية كي تحصل على السيطرة.

في ٢٨ أيلول ٢٠٠٥ ، المناورات الكبرى ستعود. هذه المرة شركة Gazprom تعلن نيتها الحصول على ٧٢،٦ % من شركة Sibneft ، المجموعة البترولية الخامسة في روسيا، والتي كانت حتى ذلك الوقت مسيطر عيها من قبل Roman Abramovitch ،مقابل ١٣ مليار دولار. تمت عملية الشراء في منتصف تشرين الأول ٢٠٠٥ . يجب أن نتذكر هنا أن هذه الصفقة تمت بطلب من Millhouse ،وهي الشركة العملاقة التي يديرها Abramovitch، و أن محكمة في موسكو رفضت حيازتها، في ٢٠ كانون الأول ٢٠٠٤ ، من قبل الاتحاد العام لملاك Ioukos. في الواقع ، هذه الأخيرة كان بإمكانها أن تعرقل متابعة نشاط هذه الشركة، وبالتالي استعادة شركة Yougansk neftgaz من شركة Rosneft ، بالمقابل قام فلاديمير بوتين بتعيين Abramovitch حاكما لإقليم Tchoukotka . المناورات الكبرى تستمر في قطاع الطاقة الروسي ،بينما في ١٥ تشرين الأول ٢٠٠٥ ، Mikhaïl Khodorkovsky بدأ بقضاء ثماني سنوات تبقيت من عقوبته، وذلك في إقليم Tchita ، في أقصى الشرق الروسي، شرقي بحيرة Baïkal ، على تخوم منغوليا. و كما أشرنا له سابقا في المدخل ، أو كما يشير Daniel Yergin "البترول هو ١٠ % من الاقتصاد و ٩٠ % من السياسية" و بشكل خاص في روسيا. أوربا تراقب بكل تأكيد و بحذر هذه التطورات عند ممولها الأول للطاقة.

روسيا : قوة طاقية عالمية لا يمكن إغفالها، خاصة من أوربا

شكل البترول الروسي في عام ٢٠٠١ ،١٦ % من استهلاك البترول في الاتحاد الأوربي عندما كان ١٥ دولة، و الغاز الروسي يمثل منذ البداية ٢٠ % من السوق الأوربية الغربية. ولكن التصديرات الروسية تمت زيادتها قبل ذلك. تصدير البترول الروسي إلى الاتحاد الأوربي في ٢٠٠٣ ، كان في المرتبة الأولى مع ٢٤،٧٥ % من نسبة البترول الكلية المستوردة ، أو حوالي ٢،٤٤ مليون برميل في اليوم. بلد أوربي واحد لا يستورد البترول من روسيا هو النرويج وفي الواقع هذه الدولة ليست عضو في الاتحاد الأوربي. [انظر الجدول في نهاية الكتاب]. فيما يتعلق بالغاز ، تبعية الاتحاد الأوربي تجاه موسكو يجب، كما في البترول، أن تزداد. فمن خلال قربها الجيوبوليتيكي و أسعار النقل، روسيا هي بالضرورة مزود لأوربا بالطاقة. هذه التبعية الأوربية فيما يتعلق بالمصادر الطاقية الروسية لا تجعل فلاديمير بوتين يغضب،وهو بالتأكيد يسعى لتعزيزها، كي يوسع من هامش مناوراته السياسية ضمن كل الإقليم. تقريبا ثلث حاجات ألمانيا من البترول و الغاز هي مغطاة من قبل موسكو. من جهة أخرى، برلين هي الشريك التجاري الأول لروسيا. تصديرات البترول و الغاز الروسي نحو الاتحاد الأوربي يجب بشكل منطقي أن تستمر في الارتفاع ، لاسيما ضمن نطاق الشراكة الطاقية للاتحاد الأوربي / روسيا التي بدأت منذ ٢٠٠١ و تستمر من خلال اجتماعات سنوية.

كما رأينا سابقا سيتوجب بناء العديد من خطوط أنابيب نقل البترول لأن الشبكة القائمة هي عمليا لا تكفي أو قديمة. بالإضافة لذلك ، منذ أيار ٢٠٠٤ ومع انتماء العشر دول جديدة إلى الاتحاد ، وهي بطبيعة الحال ذات تبعية سابقة طاقية سابقة لروسيا، الحركة إحصائيا أصبحت أقل اتساعا، في ٢٠٠٣ ، من ٥٧٨ مليار متر مكعب أنتجت بواسطة روسيا ، الاتحاد الأوربي المؤلف من ١٥ دولة ، قبل التوسع ، استورد ٨٠ مليار متر مكعب. الاتحاد الأوربي المؤلف اليوم من ٢٥ دولة يستورد ٤٩ % من استهلاكه من الغاز من روسيا.و روسيا هي مزود للغاز أساسي للاتحاد الأوربي ، إلى جانب الجزائر ، النرويج و هولندا.

وفق العديد من التحليلات، الاتحاد الأوربي يستطيع الاعتماد على روسيا حتى ٨٠ % من مستورداته من الغاز وذلك إلى عام ٢٠٣٠ . في الواقع إن تحرير سوق الغاز الأوربي هو رهان كبير يحمل العديد من التخوفات ولكن من الفرص أيضا بالنسبة للشركة الروسية Gazprom المحتكرة من قبل الدولة الروسية. السؤال حول مردود أو دخل التصديرات من الغاز الروسي عليه أن يتأكد مع الكثير من الأهمية ، بينما كان في السابق مهملا و خاصة أثناء الاتحاد السوفييتي . ولنتذكر أيضا أن ٨٠ % من الغاز الروسي الذي يتوجه إلى أوربا يمر عبر أوكرانيا. إذا سيكون من الأفضل تأمين النقل إلى أوربا من الشمال ، من خلال اتفاقية ذات مبادئ حول بداية إطلاق بناء خط أنابيب للغاز من البلطيق ، يصل مباشرة ألمانيا مع روسيا ، هذا الخط تم الإعلان عنه منذ منتصف نيسان ٢٠٠٥ ، في مدينة " هانوفر" وبحضور الرئيس الروسي بوتين و المستشار الألماني "شرودر" ، قبل أن توقع الاتفاقية بشكلها النهائي في ٨ أيلول ٢٠٠٥ في برلين.

هذه الورشة التي بدأت و عليها الانتهاء في ٢٠١٠ ، تشهد على الإرادة الروسية بطمأنة الزبائن الأوربيين من خلال رفع قدرة النقل نحو الاتحاد الأوربي. خط أنابيب الغاز هذا الذي يبلغ طوله ١٢٠٠ كيلومتر تحت البلطيق سيربط Vyborg ، القريبة من Saint-Pétersbourg ، مع Greifswald ، وهي مدينة قديمة بالقرب من Mecklembourg-Poméranie الغربية ، وليست بعيدة من Rostock .سيكون للخط في مرحلته الأولى قدرة على نقل ٢٧ مليار متر مكعب في السنة، قبل أن تتم مضاعفته بخط آخر والذي سيرفع من قدرته إلى ٥٥ مليار متر مكعب في السنة. تكلفة هذا المشروع الضخم قدرت من قبل شركة Gazprom بأكثر من ٤ مليار يورو. ووفق الأرقام التي أعطتها هذه الشركة ، السعر سيكون ٤،١ مليون دولار لكل كيلومتر من الخط ، أو مبلغا يقارن بخط أنابيب الغاز Blue Stream تحت البحر الأسود و الذي يربط روسيا مع تركيا. لكنه أكثر تكلفة من أي خط لأنابيب الغاز يمكن بناء في البر.

هذا المشروع سيكون له مردودا كبيرا بالنسبة لروسيا لأنه سيجعلها تتحاشى النقل عبر دول الجوار. بالإضافة لذلك ، سيلقى أسواقا ومخارج أخرى إضافية في Scandinavie ،لاسيما نحو الدانمرك ، وفي

بريطانيا . هذه الأخيرة كانت حتى الوقت الحاضر البلد الأول المنتج و المستهلك أيضا للغاز في الاتحاد الأوربي بعد توسيعه إلى ٢٥ دولة، ولكن احتياطاتها تستنفذ و تبعيتها لروسيا يجب أن ترتفع بسرعة. المملكة المتحدة ، حتى عام ٢٠٠٤ كانت مصدرة للغاز ، وأصبحت في عام ٢٠٠٥ مستوردة تماما. الغاز ، الذي يشكل ٤٠ % من استهلاك الطاقة في بريطانيا ، سيبقى إذا بشكل دائما أحد أهم مصادر الطاقة، حتى ولو أن طوني بلير فكر في تشرين الثاني ٢٠٠٥ برفع أهمية الطاقة النووية في المملكة، من أجل تجريب وضع حد لهذه التبعية الخارجية و التي ستزداد وستعزز.

بالنسبة لجيوبوليتيك البترول و الغاز في أوربا الغربية ، لم يطرح مشاكل خاصة في السابق. لا يوجد نزاعات على مناطق حقول الغاز أو البترول ، و الشركات الغربية تتعاون بشكل كبير، حتى لو كانت المصادر والثروات في حالة تراجع. باستثناء هولندا، [الجدول في نهاية الكتاب يحصي البلدان الأوربية التي لديها أكثر من ٠،١ % من الاحتياطي العالمي من البترول] . البلدان الأوربية الأخرى " الأكثر توفرا" على البترول هي بالترتيب إيطاليا، و رومانيا، مع ٧٠٠ إلى ٥٠٠ مليون برميل من الاحتياطي، أو ٠،٠٦ %،و ٠،٠٤ % من الاحتياطي العالمي. بالنسبة للغاز ، نجد كالتالي : أوكرانيا مع ١،١١ تريليون متر مكعب أو ٠،٦ % من الاحتياطي العالمي ، ثم رومانيا ٠،٣٠ تريليون متر مكعب أو ٠،١٦ % من الاحتياطي العالمي، متبوعة بألمانيا ٠،٢ تريليون و ٠،١١ %. هذا الجدول يبين و يؤكد الضعف الأوربي من حيث مصادر الطاقة ، خاصة إذا استندنا إلى النسب المتعلقة بالاحتياطي بالنسبة للاحتياطي العالمي ، أو بالاستناد إلى إيقاع الإنتاج العالمي من الغاز و الطاقة.

هذه الحالة هي بشكل مباشر مرتبطة بوصول العديد من الآبار الرئيسة إلى نهايتها في منطقة بحر الشمال ، و الذي سيسارع من تراجع الإنتاج في أوربا الغربية. القدرات الأوربية الكامنة أو المحتملة، إذا استثنينا النرويج، تبقى بشكل جوهري ضمن القدرات المالية و التقنية للشركات البترولية الأوربية. ولكن من أجل استثمار هذه القدرات ، لابد للشركات من الوصول للاحتياطي في البلدان الأكثر حيازة للثروات ، في كل مكان من العالم. إذن تعزيز التبعية لمصادر الطاقة " الغاز والبترول " بالتحديد، المستوردة هو موضوع صعب جدا على الأوربيين.

أي **مستقبل لمصادر الطاقة الروسية ؟**

روسيا عليها، لاسيما عن طريق خط أنابيب الغاز Blue Stream في الجنوب، و Sakhaline في الشرق و أيضا المشاريع الأخرى المذكورة سابقا، زيادة طرق التصدير لديها من أجل الوصول إلى أسواق أخرى وتعطيها موقعا أفضل للمنافسة التي تزداد على الصعيد العالمي. يقصد هنا بالمحاولة على إبقاء، أو تحسين، الحصص على مستوى السوق الأوربية، مع التمركز أيضا في الأسواق الآسيوية ، لاسيما الصين، بل حتى إلى الشمال الأمريكي. ضمن ظروف متعددة ، روسيا تستطيع، بالمدى المتوسط، أن تضع في حالة منافسة هذه الأسواق المختلفة و المحتملة، على الأقل بالنسبة لأوربا و آسيا. حصة روسيا من الاحتياطي العالمي من الغاز تسمح لها بالحصول على أوراق للسيطرة على الأسواق العالمية في الطاقة مستقبلا. روسيا أيضا لعبت دور الحكم في الشرق الأقصى بين الصين و اليابان ، بعد أن فقدت كل الأدوار المؤثرة سياسيا و اقتصاديا في هذا الإقليم خلال سنوات التسعينات. ولكن حتى الوقت الحاضر الأساسي في إنتاج البترول و الغاز الروسيين جاء من إقليم سيبيريا الغربية ، بمعنى آخر هو بعيد جدا عن طرق الشرق الأقصى. مشاريع البترول والغاز في جزيرة Sakhaline كما في الآبار الهامة في سيبيريا الشرقية ، قرب بحيرة Baïkal ، أطلقت أو فتحت المنافسة بين الصين واليابان من أجل الوصول لمصادر الطاقة الروسية مع طرح سؤال عن طرق نقل هذه المصادر و إمكانية و مصادر التمويل. سوف نحلل هذه المنافسة عندما نصل لتحليل وضع الطاقة في هذين البلدين. بالمقابل يمكننا أن نلاحظ أن العلاقة الروسية /اليابانية ليست من العلاقات التي هي في غاية الصحة، هذان البلدان لم يوقعا بشكل رسمي أية معاهدة للسلام بعد الحرب العالمية الثانية وحتى الآن وذلك بسبب الخلافات على أربعة جزر في منطقة Kouriles . و لكن كما سنراه ، إذا كانت مصادر الطاقة يمكن أن تؤدي لصراعات ، أيضا بنفس الوقت يمكن أن تحسن أو تؤدي لظروف للتقارب الغير متوقع.

إذا روسيا أصبحت القطب الذي لا يمكن إغفاله على صعيد توازن أسواق الطاقة عالميا، فإن مستقبل وآفاق هذا القطاع ، وهو واعد جدا، يبقى خاضعا للعديد من الظروف أو الشروط. بالنسبة لأحد الاقتصاديين عند شركة BP وهو Peter Davies فإن روسيا لوحدها تحملت ٤٦ % من النمو العالمي على الطلب في ٢٠٠٣، أو ما يعادل ٢٣ % من زيادة طلب الصين على الطاقة في نفس السنة. خبراء آخرون يذهبون إلى أكثر من ذلك . في ٢٠٠٢ ، في المرجع الشهير Foreign Affairs ، اثنان من بينهم ذهبا للقول أن روسيا يمكن أن تأخذ في وقت قريب مكان المملكة العربية السعودية في منظمة " الأوبك " فيما يتعلق بأسواق الولايات المتحدة، أوربا و آسيا. الشركات العالمية الكبرى الأنكلوسكسونية، Exxon Mobil ، Shell، BP، Chevron Texaco، ConocoPhilips ، و أيضا معها الفرنسية Total و شركات يابانية و أخرى، كلها أخذت موضعا و كأنها حصلت على " إلدورادو" جديدة، خاصة بعد الشراكة الطاقية ، الروسية / الأمريكية، والتي أطلقت في أيار ٢٠٠٢ في موسكو. رأينا سابقا أن الشركات الروسية ،مثل Ioukos ،ساهمت بتزويد الولايات المتحدة بمليون برميل إضافي في اليوم. سنة ونصف بعد ذلك ، أي في ٣ تشرين الثاني، Mikhaïl Khodorkovsky أعلن الانسحاب من قلب سجنه في موسكو من قيادة شركة أو مجموعة Ioukos .

البترول الخام الروسي لم يشكل حتى بداية ٢٠٠٤ إلا ما بين ١ إلى ٢ % من استيراد الولايات المتحدة من البترول. ولكن إذا أضفنا استيرادها من المنتجات الروسية البترولية المكررة سيختلف الرقم. الحجم الأكبر من التصديرات الروسية من الخام وحتى ٨٠ % ، يذهب حاليا إلى الاتحاد الأوربي، أوربا الوسطى و الشرقية و الجمهوريات السوفييتية السابقة. المبادرة الجيدة، على الأقل الوقتية، الناتجة عن الشراكة الروسية / الأمريكية كانت في شباط ٢٠٠٥ ، عندما وزير الثروات الطبيعية الروسي Iouri Troutnev، أخبر بشكل مسبق أن إعطاء تراخيص الاستثمار للآبار الجديدة و المواد الأولية ستكون من الآن فصاعدا محجوزة فقط للشركات التي فيها ٥١ % من رأس مالها يعود لرجال أعمال من روسيا. إعادة الرؤية هذه حول تشريعات استثمار الثروات الباطنية يؤكد الاتجاه الجديد في مركزة السلطة في قطاع الطاقة الروسي.

إذن روسيا تحضّر لتحول من نظام يصدر التراخيص و يحتكرها إلى نظام يتمركز على عقود ضمن القانون المدني بين الدولة و المستثمرين. إذا كان على الإطار التشريعي الجديد أن يضع في الدراسة أو المساءلة المبدأ الدستوري، و الذي وفقه كل الثروات الباطنية تعود إلى الدولة ، و يغير بعمق المؤسسات و الإجراءات و التي وفقها أيضا الدولة تحتفظ بحقوق الملكية. فإن على هذا النظام الجديد للقانون المدني خلق ظروف مناسبة للمستثمرين ، ولكن نجاحه يعتمد على طبيعة التشريع الإضافي و الذي يبقى أن يقيم و

يشكل استقلالا للقضاء والقضاة . بعد قضية مجموعة Ioukos، الإعلان عن الإصلاح دفن كل الآمال التي كانت لدى الشركات الأجنبية حول تحرير حقيقي لقطاع الطاقة.

خيبة الأمل كانت قاسية بالنسبة لشركات Shell ، Total ، CNPC ، Chevron و Exxon mobil ، التي أملت بالحصول على الاحتياطات البترولية المثمرة في روسيا. في أحسن حال، هذه الشركات عليها العودة لسيطرة الشركات ذات رأس مال روسي، كما حصل معهم في العديد من البلدان العربية الخليجية . خيبة أمل أيضا ، على الأقل مؤقتة، بالنسبة للشركة البريطانية BP التي استثمرت ٧،٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٣ من أجل الحصول على حصة في الشركة الروسية TNK . الصفقة ، التي ضمنت لشركة BP مشاركة تصل إلى ٥٠ % من خلال الشركة الجديدةTNK - BP، أرجعت الآمال لصعود و بقوة للاستثمارات الأجنبية في صناعة الطاقة الروسية. أما بالنسبة للولايات المتحدة ، فإنه عاجلا أم آجلا الشراكة في قطاع الطاقة ستعود بينها و بين روسيا .

الأرباح من ارتفاع أسعار البترول الخام

ارتفاع أسعار الخام عجّل من دون شك بعودة قطاع الطاقة إلى يد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، لأن عائدات البترول الروسية هي في غاية الأهمية بالنسبة للوضع الاقتصادي و الاجتماعي في روسيا، حتى لا نقول أيضا الوضع السياسي للبلاد. طفرة الأسعار منذ بداية ١٩٩٩ ، كان لها التأثير الإيجابي على ميزانية الفيدرالية الروسية. الثروات الطبيعية تشكل تقريبا ٨٠ % من التصديرات الروسية و البترول و الغاز يشكلان ٥٥ % من إجمالي التصديرات ، و هذا ما يجعل الميزانية الروسية تعتمد بشكل كبير على تصدير الطاقة. في عام ٢٠٠٣ ، تقريبا ٣٧ % من الميزانية الروسية كانت مضمونة من خلال الضرائب على البترول والغاز.

بفضل ارتفاع الأسعار، مشروع ميزانية ٢٠٠٦ المطروح على مجلس " الدوما" في أيلول ٢٠٠٥ كرس ميزانية جيدة للإنفاق الاجتماعي ، خاصة في قطاع الصحة ، و لكن بشكل أعم ، الإنفاق الاجتماعي سوف يرتفع في جميع القطاعات. قطاع الدفاع الذي يدار بشكل تقليدي من قبل الرئيس بوتين ، زاد إنفاقه بنسبة ٢١،٥ % . و بفضل ارتفاع أسعار البترول منذ ٢٠٠٤ ورغم المصروفات الجديدة للحكومة ، الميزانية المطروحة لسنة ٢٠٠٦ ازدادت بحوالي ٧٧٦ مليار روبل روسي، أو ٢٢،٢ مليار يورو، أم البنك المركزي الروسي فقد كان لديه في نهاية تموز ٢٠٠٥ ما يقارب ١٥١ مليار دولار من الاحتياطي ، أو ما يعادل ١١ شهرا من الاستيراد.

هذا الارتفاع في الإنفاق العام يشكل نقلة بالنسبة للسياسة الاقتصادية الروسية التي اتبعت التقشف منذ أزمة ١٩٩٨. كما أن الإنفاق سيسمح بتفادي العودة إلى التذمر الاجتماعي كما حصل في شتاء ٢٠٠٤ . أيضا

الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أراد الاستفادة من هذا الظرف الاستثنائي لأسعار البترول ليجعل من روسيا عملاقا عالميا في مجال الطاقة التابعة للدولة عن طريق " أرامكو " على الطريقة الروسية ،بشكل يشبه قليلا أو كثيرا النموذج الذي قامت به العربية السعودية، و لكن بأكثر مرونة ، هذا الكيان " أرامكو الروسي " المتعايش من جهة من الشركات الخاصة، يمكن من جهة أخرى أن يبقى تحت سيطرة رأس المال الروسي. إن وضع هذه الشركة العملاقة الروسية للطاقة هي التي أحدث الألم. و لكن بشكل غريب شركة Gazprom ، التي هي معدة منذ زمن طويل لشغل هذا الدور المحور، و رغم تأجيل قرار الاندماج الحساس و الدقيق مع شركة Rosneft ، بسبب الانشغال بإنهاء قضية Ioukos، سوف تعمل على الانفتاح على رأس المال الأجنبي. المناقشات في مجلس " الدوما" ، في نهاية تشرين الثاني ، حول الانفتاح الجزئي لرأسمال شركة Gazprom يؤكد هذه الفرضية . حتى الوقت الحالي ، الرساميل الأجنبية لا تستطيع الحصول على أكثر من ٢٠ % من Gazprom. إذا القانون الجديد تم تبنيه ، الدولة الروسية سوف تحصل على ٥٠ % من رأس المال، مقابل ٥٧ % تحصل عليها الآن. فيما يتعلق بالحد الأعلى لاستثمار رأس المال الأجنبي، فإن الهدف هو تمويل الحاجات الأساسية بما يخص تنمية قطاع الغاز و بشكل أوسع كل قطاع الطاقة الروسي، ضمن نطاق المصلحة الروسية بالتأكيد و الاستثمارات المستقبلية، على الأقل فيما يتعلق بالمخزون و الوصول إلى الاحتياطات .لأنه على صعيد العودة للاستثمار ، وكما هو واضح أن أسعار الغاز سترتفع بسبب زيادة الطلب، فقط الصادرات هي التي عليها أن تزداد للاستفادة من الأسعار ، فالسعر الداخلي للغاز في روسيا و لأسباب اجتماعية/ اقتصادية خاصة بالدولة الروسية، مسيطر عليها من قبل الدولة. بالإضافة لذلك ، نقل مصادر الطاقة ، أي الوصول إلى الأسواق الخارجية ، يبقى كليا تحت سيطرة الدولة من خلال وسيط يحتكر على هذه الشؤون هو Transneft و شركة Transnefteproduct . الكرملين لديه الوعي الكامل بما يثيره هذا ضد الاستثمارات الخاصة، لذلك قال أنه جاهز لفتح شبكته من خطوط أنابيب نقل الغاز للعمليات التابعة للقطاع الخاص. هذه " اللفتة " ضمن هذا القطاع ، تستطيع أن تجعله أكثر فعالية بالنسبة للمستثمرين ، وفي النهاية هذا هو الهدف المنشود، وستبقى موسكو محتفظة بمفاتيح هذا القصر. فليس صدفة أن يكون مدير دائرة الرئاسة الروسية ، Dmitri Medvedev لديه مكان في قلب إدارة مجموعة الغاز الروسية Gazprom.أيضا Vladisla Sourkov، الذي يحتفظ بمكانه كرجل ثان في الإدارة الروسية، أخذ أعلى مكان في بداية أيلول ٢٠٠٤ ، داخل شركة Transnefteproduct التي تسيطر على ثلث نقل و تسويق المنتجات البترولية الروسية في روسيا.

بعكس أيام الرئيس السابق " يلتسن " ، عندما وضع الكرملين يده على مصالح المجموعات الكبرى ، حيث كان أصحابها لهم اليد العليا على السياسة الاقتصادية ،فإن عصر فلاديمير بوتين سيكرس من الآن فصاعدا من خلال مركزية أخرى ، أي بين يدي العديد من الموظفين الكبار المنحدرين من الرئاسة

الروسية و كبرى الشركات الصناعية. الكرملين إذن سيأخذ في يده بشكل كامل قطاع الطاقة في البلاد و هذا ما يقلق بشكل كبير المستثمرين. هذا التوجه من " التأميم الاقتصادي " يمكن أن يعقّد ، في السنوات القادمة ، تمويل المشاريع الكبيرة لخطوط أنابيب نقل البترول.

قطاع الطاقة الروسية، الذي بدأ بإيجاد مستواه الإنتاجي في عام ١٩٩٠ ، هل سيقدر له ضمن هذه الظروف باستقطاب أو جذب الرساميل الضرورية لمتابعة نموه و خاصة في اكتشاف و تطوير الآبار الجديدة المتوفرة حاليا و هي جاهزة للإنتاج ؟

مع ٤٥٨،٨ مليون طن من البترول ، أو وسطيا ٩،١٣ مليون برميل في اليوم ، الإنتاج الروسي للبترول ارتفع ٩% في ٢٠٠٤ ، وفق إحصاءات تابعة لوزير الطاقة الروسي . لكن هذا الإيقاع لن يبقى بسبب المشاكل المتعلقة بقضية Ioukos . في عام ٢٠٠٥ ، بسبب ضعف الاستثمار ، هذا الإيقاع من الإنتاج سينخفض إلى ٣،٨ % وفق ما ذكرته " الوكالة العالمية للطاقة" . من هنا الرهان الحيوي الذي يمثله تحديث البنية التحتية القديمة للبترول في روسيا ، أي بشكل مباشر الرهان على الاستثمارات الأجنبية ضمن قطاع الطاقة الروسي.
و لكن إذا، ووفق " البنك المركزي الروسي " الاستثمارات الأجنبية المباشرة تضاعفت في الفصل الأول من سنة ٢٠٠٥ ، حتى وصلت إلى رقم قياسي ، ٩،٣ مليار دولار، فإن الاستثمار الأجنبي يظهر أنه بدل الاتجاه عن قطاع الطاقة الذي أصبح من الآن فصاعدا محفوظا للدولة الروسية.

من أجل طمأنة المستثمرين بعد هذا " الحمام البارد " ضمن قطاع البترول ، فلاديمير بوتين ، أثناء خطابه السنوي عن حالة الفيدرالية ، في ٢٥ نيسان ٢٠٠٥ ، انكب على ، ومن غير مفاجأة ، مهاجمة الأوليغارشية البترولية و لكن أيضا مهاجمة إدارة متهمة غالبا بالتشدد في الموضوع الضريبي . هذا المحاولة من " التوازن" سوف لن تغير مواقف الشركات العالمية ، التي من أجل الاستمرار في الاستثمار بقطاع الطاقة ، ستنتظر دون شك مقاييس وتصريحات أخرى أكثر وضوحا. لكن هذه الشركات ستعود بالتأكيد إذا ما أعطى الاقتصاد الروسي أية مؤشرات للضعف. هذا هو محتوى تحليل العديد من الخبراء حول المستقبل الاقتصادي الروسي على المدى المتوسط والبعيد.

بالإضافة لذلك ، حتى لو أن السؤال يمكن أن يظهر خارج هذه الفترة للأسعار القياسية للبترول الخام،ماذا سيحصل لو أن الأشياء تغيرت ؟ تحسين مستوى وحجم الاقتصاد الروسي هو ضعيف و متابعة

الإصلاحات الاجتماعية سوف تكلف غاليا أكثر فأكثر، بينما أسعار الطاقة في روسيا ، لأسباب أهمها المناخ الروسي، عليها أن تبقى منخفضة حتى تكون بمتناول الجميع. ضمن هذه الظروف، نجاح الإصلاح في قطاع الطاقة الذي يقوم به فلاديمير بوتين يستند في جزئه الكبير على دوام الأسعار المرتفعة للبترول الخام حتى يقوم التصدير الروسي للطاقة بتمويل الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية ، و على الاستثمار ضمن جهاز إنتاج الطاقة و طرق النقل و التصدير. عدم العدالة في روسيا هو تحد كبير للرئيس بوتين ، وهذا ما سيكون في الغد أمام الطبقة الحاكمة في الصين أيضا. أسئلة أخرى محورية : ماذا سيكون التأثير على مستقبل قطاع الطاقة إذا الأحزاب المعارضة ، الليبرالية وغيرها ، وصلت إلى السلطة في روسيا ؟ مع بوتين أو من غيره ،أو في مرحلة ما بعد بوتين، هذا إذا لم يكن لديه النية للترشح في ٢٠٠٨ ، مستقبل الطاقة في روسيا ليس منقوشا على حجر الرخام حيث من الممكن حصول مفاجآت كما حصل في الماضي. الشيء الوحيد و الأكيد ، أن السلطة في الكرملين سوف تستند أكثر فأكثر على هذه الثروات و المصادر ، ومن هنا تأتي أهمية السيطرة عليها.

على المدى القريب ، ومن خلال عض الأصابع بين الكرملين و الشركات العالمية فيما يتعلق بالوضع البترولي الحالي ، نستطيع أن نتساءل ، ما الأكثر إلحاحا، و ما هو الأكثر ضرورة من الآخر ؟ من هنا القلق يأتي من خلال عدم كفاية الإنتاج الحالي من الخام ، بالنسبة لبداية ٢٠٠٦ ، و خلال فترة الشتاء في النصف الشمالي من الكرة الأرضية. كل هذا يعود لقسوة الشتاء و مستوى الطلب على البترول. إذا تأكد ارتفاع الأسعار بالنسبة للخام ، كل الآمال معقودة على القدرات الإضافية للإنتاج البترولي في للملكة العربية السعودية ، حيث سيكون لهذه القدرة دور في تخفيض حقيقي وجاد للأسعار.

أيضا هناك الكثير للقول فيما يتعلق بالمستقبل الهام والكبير للغاز الروسي، فهل سيكون بمقدوره خلال العشرين سنة القادمة و لوحده أن يحل مكان البترول. الصين التي عليها عاجلا أم آجلا تغيير استهلاكها الكبير من الفحم ليحل مكانه الغاز ، حتى يستطيع سكان المدن الصينية التنفس، لن تتأخر في الطلب على الغاز و كل هذا في النهاية سيكون خاضعا لمنافسة في أشدها. اليوم فقط ثلث الإنتاج الروسي من الغاز يتجاوز حدود روسيا ، و من المؤكد أن هذه النسبة سترتفع بشكل لافت في المستقبل . لكن ضمن هذه الفرضية ، الشركات الروسية سيكون لديها الحاجة للتكنولوجيا المتقدمة و إلى الرساميل. إذا أرادت روسيا أن تكون فاعلا لا يمكن تحاشيه أو تفاديه في سوق الطاقة ، وخاصة أنه لديها الإمكانيات ، عليها من أجل ذلك حل مشكلتين كبيرتين :

الأولى : وضع بيئة قانونية و اقتصادية توفق بين السيطرة على قطاع الطاقة من قبل الكرملين و تمويل تطورها من خلال جذب الرساميل الضرورية للاستثمار من قبل الشركات الغربية.

الثانية : دمج ، فيما بعد ، هذه السياسة الطاقية على المستوى الداخلي، في نطاق أوسع من خلال إستراتيجية شاملة على المستوى الخارجي، الذي يعتبر من الأشياء المحورية و الجوهرية.
هذه هي الصعوبة في مصالحة أو توافق التأميم الروسي مع الرأسمال المعولم، الذي يشكل شيئا إيجابيا للمصالح الأمريكية. إذا الكرملين لن يكون لديه سوى مأزق الاختيار بين أوربا ، الولايات المتحدة و الأسواق الآسيوية، فإن هامش سياسته الداخلية سوف يضيق أكثر. بما أنها المصدر الأول للطاقة عالميا ، روسيا عليها الوصول، بفضل هذا الوضع ، إلى فرض قوانينها الخاصة و إيجاد طريق وسط يوفق بين هذين الاختيارين.

العديد من القوى العظمى الخارجية، والتي لديها الوعي بمصالحها كمستهلكة للطاقة و ضمن سياق من المنافسة القوية و المتزايدة و تحت ضغط العرض، يمكن أن تساعد روسيا. إذن وفق هذا المنظور يمكن أن تظهر تحالفات إستراتيجية جديدة لم يسبق لها أن وجدت. بالانتظار، قليلا كما تفعل الشركات الغربية، الصين تخفي بصعوبة مصلحتها بالطاقة الروسية.

الفصل السابع

الصين

الحاجات الصينية من الطاقة

يتوجب على الصين ومن أجل الاستجابة للنمو الكبير على الطلب الداخلي، الوصول و بشكل واسع إلى مصادر الطاقة. في عام ٢٠٠٠ ، الحاجات الصينية من الطاقة شكّلت ١٠ % من الطلب العالمي. في عام ٢٠١٠ ، سوف تشكّل ٢٠ % لأن نمو الصين يستند على نشاطات تستهلك الطاقة بشكل كبير، و يقصد النمو الصناعي أو بناء البنية التحتية الصينية. كذلك ، في خمس سنوات ، الصين بنت تقريبا ٢٠٠٠٠٠ كيلو متر من الطرق و ٢٠٠٠٠ كيلومتر من الطرق الكبيرة الدولية أو الاستيرادات، بالإضافة لذلك ، الموانئ الجديدة و عشرات المطارات الهامة. هذه البنية التحتية للنقل كان هدفها مساندة النمو الاقتصادي الذي يزيد بدوره من الاستهلاك الداخلي. هذا التدفق من الأشخاص و البضائع يساهم بشكل لا يمكن

التغاضي عنه برفع الحاجات للبترول و مشتقاته. انتشار البناء و توسع المدن يحدث أيضا ارتفاعا في استهلاك الطاقة. يجب أن نعلم أنه في غضون ٢٠ سنة ، أكثر من ١٥٠ مدينة صينية تجاوزت المليون نسمة . في عام ١٩٧٨ ،فقط ١٨ % من السكان كانوا يعيشون في المدن، بينما اليوم هم أكثر من ٤٠ % . ضمن هذا الإطار، لابد أن نعلم أن استهلاك الطاقة في المدن أكثر منه في المناطق الزراعية بحوالي ٢،٥ مرة، و الطلب على الكهرباء ارتفع إلى ١٧ % خلال الأشهر الثلاثة الأولى من سنة ٢٠٠٤ . هذا الطلب القوي كان السبب في قطع التيار الكهربائي أكثر من مرة في كل الإقليم الصيني . و لعلاج المشكلة، الحكومة الصينية ، التي تسيطر بشكل دائم على قطاع و أسعار الكهرباء، قررت رفع الأسعار نحو ٣٠ % من السعر المتعارف عليه و أوقفت العديد من النشاطات في المشاريع التابعة للدولة في شهري حزيران و تموز ٢٠٠٤ ، بهدف الاقتصاد من الكهرباء.

أصبحت الصين المستهلك الثاني للكهرباء على مستوى العالم ، بعد الولايات المتحدة ، وبهذا عليها أن تواجه تحديين : وضع نهاية لحالة النقص و تأمين الاحتياطي من البترول و الغاز . ولكن مع استهلاك من الكهرباء يزداد ١٥ % سنويا، فإن الإنتاج بالكاد يغطي الحاجة. نضيف على هذا، تخوفا من ناحية الجيوبوليتيك : الثروات و المصادر من الفحم تتواجد في الشمال بنسبة ٧٠ % و السدود المنتجة للكهرباء في الغرب و الوسط، بينما النمو الاقتصادي يتمركز بشكل كبير في الشرق و الجنوب، وهذا في النهاية يعيق الإنتاج الصناعي. إذا الحكومة تدخلت في تخفيض حالات الانقطاع ،و الذي يمكن أن يتجاوز يوما في الأسبوع، في نهاية عام ٢٠٠٦ ، سيكون عليها الرفع من قدرات نقل الكهرباء و إنشاء الارتباط بين الشبكات المستقلة التي تتقاسم البلاد. الإدارة المركزية ، التي لديها النية في إنشاء الطرق الضخمة للكهرباء ، تفكر في استثمار ١٣ مليار يورو في السنة ، ما بين ٢٠٠٦ و ٢٠١٠ ، من أجل تقوية شبكة الكهرباء الصينية.

لكن بكين تريد في البداية التركيز على الرفع القوي لأحواض صناعاتها، و التي تنظر إلى بناء من ٣٠ إلى ٤٠ مركزا نوويا من الآن إلى ٢٠٢٠ ، على أن يقسم ذلك إلى اثنين أو ثلاثة مراكز في السنة. رغم هذا الجهد الغير مسبوق ، الطاقة النووية لا تشكل سوى من ٣ % إلى ٤ % من استهلاك الطاقة بشكل عام ، فعموما الصين تأتي من بعيد من حيث الطاقة النووية . في عامي ٢٠٠٣ ـ٢٠٠٤ ، كان وضع الطاقة في الصين كما يلي : ١،٥ % نووية ، ٥،٥ % من المصادر المائية ، ٣ % من الغاز الطبيعي ، ٢٧ % من البترول و ٦٣ % من الفحم . كذلك ، ٩٣ % من المصادر الطاقية الصينية تأتي من طاقة تحت الأرض . لكن الفحم، الذي يضمن تقريبا ثلثي استهلاك الطاقة في الصين ، لا يكفي نهائيا مع العلم أن الصين هي المنتج الأول له على المستوى العالمي ، مع ٣٣،٧ % من الإنتاج العالمي ، و هذا ما يوضح لماذا هو المصدر الأول للطاقة في الصين. مع ذلك الصين لم تستطع الاستجابة لتحقيق الطلب الداخلي بسبب بعد مناجم الفحم عن مناطق الاستهلاك لاسيما منها Guangdong و Fujian في جنوب البلاد. نقل

المحروقات أو الوقود على هذه المسافة البعيدة ، تقريبا ٢٥٠٠ كيلو متر، يكلف كثيرا و يحتكر نصف خطوط نقل الحديد الوطنية. هذه الحالة لشبكة النقل لم تسمح نهائيا سوى بشحن أو نقل ٣٥ % من مصادر الوقود الصيني عبر خطوط الحديد في عام ٢٠٠٤ .

بالإضافة لذلك ، إذا الصين هي البلد الأول في الإنتاج و الاستهلاك من الفحم ، فإن هذا الاستهلاك له سعر مختلف. الصين هي أيضا الملوث الثاني للعالم بعد الولايات المتحدة . هذا التلوث المناخي و للبيئة ليس هناك من محاولة لتخفيضه، ولا حتى لاستقراره. و تعتبر الصين مَصدرا لسقوط ٣٠ % من الأمطار الحمضية فوق اليابان. الصين لديها وعي كامل بهذه الحالة ، لذلك هي في حالة بحث فيما يتعلق بانحباس الكربون و تمييع الفحم liquéfaction . من أجل الألعاب الأولمبية عام ٢٠١٢، مدينة بكين قررت تزويد أسطولها من الحافلات ببطاريات على الوقود و التاكسيات بمحركات على الغاز. ولكن مع زيادة في السيارات تصل إلى أكثر من ٢٠ % في السنة ، الصين تعرف أيضا أنه مع نموذجها الحالي في النمو الاقتصادي ، سيكون من المتوجب عليها استهلاك كميات زائدة وضخمة من مصادر الطاقة.

الطاقة في الصين

الصين أصبحت في عام ٢٠٠٣ ، مع ٥،٥٦ مليون برميل من البترول يوميا ، البلد الثاني من حيث الاستهلاك عالميا، بعد الولايات المتحدة وقبل اليابان. في نهاية ٢٠٠٣ ، الاحتياطات المكتشفة من البترول قدرت بحوالي ١٨،٢٥ مليار برميل من قبل Enerdata و ٢٣،٧ مليار برميل من قبل BP Statistical Rivieuw of World Energy ، أو أن الإنتاج سيستمر من ١٥ إلى ١٩ سنة وفق هذه التقديرات. بالنسبة لاحتياطات الغاز الطبيعي، كانت في هذا التاريخ ، و دائما وفق BP Statistical Rivieuw of World Energy ، ١،١٨ تريليون متر مكعب حتى نهاية ٢٠٠٣ ، و أعيد تقديرها بحوالي ٢،٢٣ تريليون متر مكعب نهاية ٢٠٠٤ .لكن الثروات الصينية من الطاقة ليست معروفة بشكل جيد لأن الاستكشاف لم يكن دائما بشكل منتظم.

الصين ، مع إنتاج بترولي وصل إلى ٣،٤ مليون برميل يوميا في عام ٢٠٠٣ و ٣،٥ مليون برميل يوميا في عام ٢٠٠٤ ، أو ٤،٤ من الإنتاج العالمي ، ليست إلا المنتج الخامس عالميا و إنتاجها الوطني لا يكفي نهائيا. لقد استوردت في ٢٠٠٣ أكثر من ٢ مليون برميل في اليوم ، أو ١٠٠ مليون طن. لكن هذا النمو في حجم المستوردات الصينية من البترول ليس جديدا، حتى ولو أنها تسارعت في السنوات الثلاث الأخيرة. منذ ١٩٩٣ ، المستوردات البترولية الصينية عرفت ارتفاعا وسطيا حوالي ٣٤ % في العام . لكن ما بين ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ ، ارتفعت إلى ٧٤ % ، ماضية بذلك من ٠،٨ برميل في اليوم إلى ١،٤ برميل في اليوم.

كذلك في عام ٢٠٠٣ ، الاستهلاك الصيني من البترول ارتفع إلى ٥،٥ مليون برميل في اليوم ، و لكن تمت تغطية الباقي من خلال ٣،٥ مليون برميل في اليوم من الإنتاج الصيني المحلي، و ٢ مليون برميل في اليوم من الاستيراد. و الاستيراد في الواقع يشكل ٣٥ % من الطلب الداخلي للبلاد و ٥ % من التبادل العالمي للبترول. إذا ارتفاع الطلب الصيني على البترول كان له تأثير على السوق الدولي وهذا لم يكن من المتوقع ولم يحضر له، بالمقابل يجب وضعه ضمن هذا السياق من الآن فصاعدا . كذلك الولايات المتحدة استوردت في عام ٢٠٠٣ ، ١١ مليون برميل في اليوم ، اليابان ٤،٨ مليون برميل، الصين ، كما هي حالة كوريا الجنوبية و ألمانيا، فرنسا إيطاليا ، ٢ مليون برميل في اليوم لكل منها. لكن إذا الطلب الصيني على البترول لا يشكل سوى ٧،٦ % من الطلب العالمي في عام ٢٠٠٣ ، مقابل تقريبا ٢٥ % للولايات المتحدة، فإن نمو طلبها يطابق ثلث الطلب العالمي و هنا المشكلة ضمن السياق و الوضع الحالي حيث الطلب يزداد بسرعة أكبر بكثير من العرض.

ضمن هذه المعطيات ، ارتفاع الاستهلاك الصيني على البترول ومشتقاته ، من أكثر من ١٢ % إلى أكثر من ١٥ % ، وفق المصادر، بين عامي ٢٠٠٣ –٢٠٠٤ ، سيتابع ارتفاعه . وفق العديد من التقديرات، استهلاك الغاز و البترول سيرتفع بقوة ليصل إلى ٤،٥ مليار طن أو تقريبا ١٠ مليون برميل في اليوم، و ٢٥٠٠ مليار متر مكعب من الغاز في ٢٠٢٠ ،إننا هنا ندرك المصلحة الكبيرة للصين مع روسيا فيما يتعلق بالغاز و البترول. ولكن من أجل تخفيف التبعية، الصين عليها أيضا أن تفتح صناعتها البترولية الثقيلة منها و الخفيفة، للرساميل الأجنبية : الشركات التجارية البترولية الكبرى و العالمية هي حاضرة في الصين في قطاع نقل البترول و في توزيعه على كافة الأراضي الصينية. لهذا السبب، الصين عليها التعاون حاليا مع واشنطن، كونها لا تستطيع التحرك منفردة، وهي بحاجة إلى ألف مليار دولار والتي ترى الصين أنها ضرورية لتطوير قطاع الطاقة خلال العشرين سنة القادمة. وفق واشنطن، خمس هذا المبلغ الواجب للاستثمار عليه أن يأتي من الخارج، وينتج عن هذا كما يؤكد " قسم التجارة الأمريكي" : بأنها فرصة حقيقية من أجل التعاون مع الشركات الأمريكية ذات المصلحة وذلك على المدى البعيد. لكن حتى الوقت الحاضر إدخال الشركات الثلاث الكبرى للغاز و البترول الصينية China National Petroleum Corporation،PetrochemicalChina و China National Offshore Oil Corporation ، في أكبر البورصات العالمية، هو انطلاق صحيح ، مع ذلك لن يكون هناك رفع للأصول التي سيتم تملكها ، حتى ولو هناك شركات غربية مثل BP ، Shell و ExxonMobil شاركت بشكل قوي و هام. في الواقع الدولة الصينية لديها سيطرة كاملة على الشركات و مقراتها وحتى حقوق التصويت داخل مجالس إدارة هذه الشركات . بالتوازي مع هذه التبعية المالية ، بكين تبحث، كما الولايات

المتحدة على تنويع مصادرها و مخزونها من أجل الابتعاد قدر الإمكان عن الشرق الأوسط . في عام ٢٠٢٥ ، و بسبب نموها الاقتصادي القوي و بنية هذا النمو، و إذا استمر النمو بهذه الطريقة، الصين يمكن، وفقع الخبراء ، أن تستورد ٨٢ % من حاجاتها البترولية.

ضمن هذا الإطار، ٢٠ سنة لبلد مثل الصين تظهر وكأنها يوم واحد ، حتى ولو كان، كما نعرف أنه في الصين هناك مفهوم للوقت و الزمن يختلف بشكل كبير عما هو في الغرب. الصين هي مع ذلك في حالة طوارئ على صعيد المخزون الطاقي وتبعيتها نحو الخارج، كما حال الولايات المتحدة، هذه التبعية سوف تزداد بشكل لافت. حتى نصل إلى هذه النتيجة و نقتنع بها ، علينا تحليل مصادر الصين من الطاقة قبل أن نصل لمشاريعها الكثيرة للتخزين الطاقي في الخارج.

الإنتاج البترولي الصيني و مخزونه الخارجي

[الخريطة في نهاية الكتاب تسمح بالإطلاع على الأحواض و الأماكن الكبيرة لإنتاج البترول في الصين و معرفة الإشكالية الصينية في المخزون الخارجي من خلال الطرق البرية و البحرية، و هذا ما سيكون موضوعنا هنا]. إننا نرى جيدا ومنذ عدة سنوات ، أن الأساسي من الإنتاج البترولي يأتي من حقول Daqing ، Liaohe و Shengli ، في الشمال الشرقي من البلاد. لكن حصتها في الإنتاج الكلي الصيني ينخفض بشكل مستمر ، بالقيمة النسبية و القيمة المطلقة ، و ذلك لصالح آبار Xinjiang ، الداخلية التي تشكل من الآن فصاعدا ١٥ % كذلك مشاريع جديدة للتنمية و التطوير التي تصعد بقوة و التي عليها أن تأخذ موقعها لكي تجرب إبقاء الإنتاج حول مستواه الحالي في المستقبل. رغم كل المحاولات يبقى الإنتاج بعيدا عن مناطق الاستهلاك، المتمركز في الجنوب ، و هذا ما يزيد من سعر برميل البترول. من أجل الصين ومن أجل تطوير إنتاجها ، تعتمد كثيرا على استثمار حقول جديدة للبترول و للغاز في إقليم Xinjiang في غربي البلاد ، بالقرب من صحراء Taklamakan .لكن هذه الآبار متمركزة في إقليم يعود لأقلية Ouïgour ، وهي في معظمها من المسلمين الذين يطالبون باستقلالهم عن سلطات الصين. صدام الثقافات بين هذه الأقلية المسلمة التي لديها الثقافة التركية و بعض الصينيين المنتمين إلى عرق Han كان دائما فيه المجابهات ضمن هذا الإقليم المنفصل عن باكستان ، قرغيزستان و طاجيكستان بواسطة كتل صخرية ضخمة.

قبل عشرات السنين ، أعمال العنف ازدادت في هذا الإقليم ، لاسيما الاعتداءات ، و التوقيفات ، الاضطهاد و التعذيب ، اقتحام المساجد من قبل الشرطة الصينية. أدت الصدامات في العديد من المرات إلى الكثير من القتلى. بكين حصلت من واشنطن على أن الحركات الرئيسية المعارضة وهي Ouïgour ، " جبهة التحرير لتركستان الشرقية " ، هي على لائحة الحركات الإرهابية المرتبطة بتنظيم القاعدة. ووفق منظمة

العفو الدولية ، فإن خبراء في المخابرات الصينية ساعدوا نظراءهم في البنتاغون من خلال لمشاركة بالتحقيقات مع ٢٢ شخص من Ouïgour المعتقلين في القاعدة العسكرية غونتنامو.

آبار الغاز قي غربي الصين ، التي تشكل ٢٢ % من مصادر الغاز في البلاد، هي بالمقابل تقع على بعد آلاف الكيلومترات من السواحل. خط لأنابيب الغاز غرب /شرق طوله ٣٩٠٠ كيلومتر هو قيد الإنشاء ويصل حوض Tarim مع إقليم Shanghai . هذا المشروع الذي سينفذ من خلال مجموعة شركات روسية، صينية و غربية ، سيكون بحاجة إلى الرساميل الأجنبية. بشكل أعم ، الصين ، أكثر فأكثر تعتمد على استيراد الطاقة وسيكون عليها تحديث و تكثيف شبكتها الداخلية لخطوط نقل البترول و الغاز. وهذا الموضوع كان في صلب عمل شركة PetroChina منذ ١٥ أيلول ٢٠٠٥ . أيضا فرع الشركة العملاقة CNPC الذي يفكر باستثمار ١٢،٣ مليار يورو من أجل تمويل بناء ١٥٠٠٠ كيلومتر من خطوط نقل البترول في السنوات الخمس القادمة.
٨٠٠٠ كيلومتر ستكون موجهة لنقل الغاز الطبيعي ، ٣٠٠٠ كيلومتر للبترول الخام و ٤٠٠٠ للبترول المكرر. ليست كلت أجزاء المشروع قد تم وضعها ، ولكن خطوط أنابيب البترول التي ستغطي إقليم جنوب/غرب، شمال/غرب و شمال/شرق، تم وضعها في نفس اليوم من قبل" اللجنة الإدارية لمراقبة نشاطات الدولة ".

طموحات و أهداف بترولية في بحر الصين و أماكن أخرى

الصين تطور أيضا عمليات الاستكشاف عن البترول في المناطق الداخلية ، لاسيما في الشرق من Tianjin و بالقرب من مصب نهر Perles . ولكن جزءا هاما من الآبار الداخلية " الغير ساحلية " الصينية تتمركز في بحر الصين . إذا فتحت هذه الآبار آفاقا جديدة و كافية فإنها ستكون في غاية الأهمية لقربها من مناطق الاستهلاك الصينية في الجنوب . بحر الصين هو مسرح ملائم للخلافات بسبب تعدد الأرخبيلات فيه Archipels . الأهمية الإستراتيجية لهذه الجزر الصغيرة تزايدت بشكل ملفت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، كما في حال وضعها الاقتصادي و العسكري. حيث تقع في إقليم غني بالثروات البترولية والغازية، إذا هي حيوية بالنسبة للبلدان ذات الاستهلاك البترولية و الغازي الضخم و التي تقع ضمن هذا الإقليم. هذه الجزر الصغيرة المنتشرة من الشمال إلى الجنوب في بحر الصين يمكن أن تقدم خدمات كقواعد لوجستية ضرورية للمشاريع. كما أنها في بعضها تشكل قواعد للطيران العسكري و

حاملات الطائرات المجهزة للعمليات العسكرية الكبيرة. لقد ازداد عدد سكان هذه الجزر بشكل مطرد من قبل الصيادين و منذ بداية تكثيف النشاطات التجارية في هذا الإقليم.

ثكنات عسكرية ، مراكز للمراقبة و مواقع للتجسس تم تجهيزها في هذه الجزر وفي بعض الأحيان بشكل مخالف، و أحيانا بشكل قانوني أو مفتوح ، كما حصل عندما أقامت الصين قاعدة عسكرية على جزية صغيرة قريبة من سواحل الفيليبين. في بحر الصين الجنوبي ، وهناك أرخبيلات مثل Spratly تقع على مسافة قصيرة من الشواطئ الفيتنامية ، الإندونيسية و الفيليبينية. أيضا هي في مركز طريق السفن التي تذهب من سنجابور إلى هونغ كونغ، و يمر بها حوالي ٣٠٠ سفينة يوميا معظمها ناقلات للبترول. من يشغل هذه الجزر يستطيع أن يراقب و يسيطر بشكل مباشر على الطرق البحرية التي تربط مضيق Malacca باليابان. بما أن الصين كانت تعيش منطوية على نفسها ، هذه المسائل كانت ثانوية. و لكن اندماج الصين بالنظام السياسي و الاقتصادي العالمي غير التوازن الجيواستراتيجي الإقليمي بشكل هو أقرب في الغالب إلى حالة من الصراع، بشكل خاص فيما يتعلق بقضايا السيادة الإقليمية.

كذلك منذ عام ١٩٩٢ ، غيرت بكين من جانب واحد الخريطة البحرية للإقليم، من خلال إجراءات لا تتطابق مع القواعد الدولية حول حقوق بحر Montego Bay التي وضعت في عام ١٩٨٢ ، عندما أعلنت قيام " السيادة الصينية " على ٨٠ % من مياه بحر الصين الجنوبي. [الخريطة في نهاية الكتاب تبين التعقيدات البحرية ضمن هذا الإقليم]. الوضع هو أيضا أكثر تعقيدا في بحر الصين الشرقي ، أو ما يسمى بالبحر الأصفر. هذا البحر فيه آبار للبترول ، و الصين ، اليابان، كوريا الجنوبية ، وأيضا تايوان ، لها فيه حقوق، ليس فقط في الجزر ولكن أيضا المناطق الخاصة بالصيد ، التي ، مع مصادر الطاقة، تشكل بالتساوي رهانا سوسيو- اقتصادي على الصعيد الإقليمي.

نلاحظ أن الصين منذ ثلاثين سنة ، و من أجل إثبات قوتها الإقليمية ، قبلت بعلاج العديد من الخلافات من خلال المفاوضات الدبلوماسية، معتمدة بشكل دائم على الحلول السياسية. ففي عام ١٩٧٤ ،أي سنة قبل نصر الشيوعيين الفيتناميين ، الجيش الشعبي الصيني طرد الحامية الجنوب فيتنامية المتمركزة على جزر Paracelse، الأرخبيل الواقع في شمال بحر الصين الجنوبي، وهو المكان الأساسي للنقل البحري بين الشرق الأقصى و الأقرب ضمن هذا الإقليم. في عام ١٩٧٩ ، بينما فيتنام المعاد توحيدها تتدخل عسكريا في كمبوديا ، بكين تستفيد من أجل تعزيز مواقعها في أرخبيل Spratly ، المتمركز في أقصى جنوب بحر الصين الجنوبي . النتيجة ، هذه الآبار في بحر الصين تتمركز في إقليم مختلف عليه، كما أن الصين في حالة خلاف على الحدود البحرية مع ،تقريبا، جميع جيرانها ،مع اليابان فيما يتعلق بجزر Senkaku الواقعة على بعد ٢٥٠ كيلومتر في جنوب غرب القواعد العسكرية الأمريكية الهامة في الأرخبيل الياباني Okinawa ، ومع فيتنام حول جزرParacelse ، مع إندونيسيا على جزر Natuna ، مع فيتنام ، ماليزيا و الفليبين على جزرSpratly ، ولكن أيضا مع سلطنة بروناي و بكل تأكيد مع تايوان. الصين لم تستطع

أن تفرض إرادتها على جميع جيرانها من هنا وقعت اتفاقا مع منظمة " آسيين " ASEAN , Association of South-East Asian Nations في عام ٢٠٠٢ ، تحت عنوان " قانون القيادة الجيدة " يتعلق بهذه المياه الإقليمية ، ويضم الاتفاق ستة دول ، لا بل سبعة إذا ضممنا سلطنة بروناي.

وقعت الصين حديثا ، في آذار ٢٠٠٥ ، اتفاقيات للاستكشاف و الاستثمار مع فيتنام و الفيليبين . الصين أيضا تستفيد من أهمية توزعها السكاني الإقليمي من أجل نسج علاقات قوية مع الجيران الذين لا يستطيعون تجاهل صعودها القوي في كامل الإقليم على الصعيد الاقتصادي. هذا الإقليم هو أيضا منطقة عبور دولية بالنسبة لناقلات البترول إلى الشرق الأوسط، و بالنسبة لسفن نقل البضائع الدولية ، عن طريق مضيق Malacca ، الذي تحدثنا عنه في بداية الكتاب. هذه الرهانات البترولية و الغازية حول بحر الصين الجنوبي تشكل تهديدات لما تبقى من العالم، و حتى بالنسبة للصين، المنطقة هي أكثر من طريق للعبور التي تنقل الأساسي من استيراده من البترول من الشرق الأوسط و من أفريقيا، على بعد أكثر من ١٠٠٠٠ كيلومتر من ميناء Shanghai . لا بد من الإشارة هنا أنه في عام ٢٠٠٤ ، ٨٠ % من عملية نقل البترول نحو الصين كانت عبر مضيق Malacca. كذلك ، في حالة الصراع مع تايوان فإن واشنطن لديها وسيلة للضغط المباشر على المخزون البترولي الخارجي لبكين، كما على الاقتصاد الصيني .
ضمن هذا السياق ، الهيجان في الاقتصاد الصيني في عام ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤ يقود ببطء إلى مأزق و مجموعة من الأسئلة الكبيرة سوف تطرح حول القيادات الصينية . السؤال المحوري من بين هذه الأسئلة كان حول فك الاختناق الطاقي الذي من خطورته إمكانية تحوله مع الوقت إلى هم و كرب سياسو-اقتصادي.في جزء من عملية الفك هذه ربما يكون الأمر ممكنا عندما تتم في البداية تحسينات على الفعاليات الطاقية. و يجب معرفة أن السيارات الصينية تحرق ما بين ٢٠ % إلى ٣٠ % من الوقود أكثر من السيارات الأجنبية. من خلال وعيها بالأزمات الكامنة حول اقتصاد الطاقة ، الصين بدأت تعرف الحدود بالنسبة لحاجاتها المستقبلية. إذن بدأت بتكوين احتياطي استراتيجي . الحكومة حققت في أيار ٢٠٠٥ في إقليم Ningbo ، ليس بعيدا عن Shanghai ، بناء أول موقع من أصل ثلاثة للتخزين البترولي و الذي يضمن للبلاد استقلالية ٩٠ يوما من الاستهلاك مع أفق عام ٢٠١٥ . و بدأت عملية إملاء الموقع بالمخزون البترولي في بداية الفصل الثالث من عام ٢٠٠٥ . هذا الاحتياطي الاستراتيجي ، مع المخزون القديم الخاص بالطوارئ ، سيشكل سبعة أيام من الاستهلاك في تشرين الأول ٢٠٠٥ . إذا عليه أن يتطور و ينمو ، و هذا ما يدعو بشكل آلي لرفع الطلب الصيني على الطاقة . لكن الصين عليها بكل تأكيد تنويع مصادرها وطرق تخزينها و الحصول على الطاقة.

وضعت الصين عبر الشركات البترولية الوطنية الثلاث التي ذكرت سابقا ، الرساميل من أجل الإنتاج البترولي في جميع القارات ، لاسيما في كازاخستان ، السودان ، إيران ، أذربيجان، روسيا ، فيتنام، فنزويلا، العراق، إندونيسيا ، البرازيل..الخ. إن هذا التمركز خارج الصين ينوع في المصادر . و تشارك في تنويع العرض العالمي للبترول غير مترددة في إقامة علاقات مع دول علاقتها باردة بالولايات المتحدة. بشكل متناقض ، هذه الخطوة لم يقم بها الصينيون لولا المباركة السرية من قبل واشنطن، التي تدري تماما أنه لا بد وبكل الأحوال تنشيط العرض العالمي، حتى من خلال الشركات العالمية التي تفرضها عليها واشنطن العديد من العقوبات. بالإضافة لذلك الثناء و المديح بما يتعلق بالاستثمارات "المرسملة " في قطاع البترول الصيني، كل هذا سيسير بشكل أفضل على صعيد الطاقة بين واشنطن وبكين.

في عام ١٩٩٩ ، الدول الأساسية المصدرة للبترول إلى الصين و التي شكلت ثلاثة أرباع الاستيراد الصيني من البترول هي وفق [الجدول الموجود في نهاية الكتاب] ، و في عام ٢٠٠٣ ، على مدى التسعة أشهر الأولى ، ٥٢ % من الاستيراد الصيني من البترول الخام جاء من الشرق الأوسط. كما في الجدول المبين في نهاية الكتاب، وهناك جداول أخرى تبين أهمية تنوع الاستيراد القادم من العديد من الدول ما بين عامي ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٣.

هذان الجدولان الإحصائيان يسمحان برؤية جيدة للتنوع العميق لاستيراد البترول من قبل الصين، أيضا التنوع و التغير الكبير الذي حصل حديثا في هذا الاستيراد فيما يتعلق بالحجم و أماكن الاستيراد. و وفق العديد من الجهات المتخصصة بشؤون الطاقة، فإنه في نيسان ٢٠٠٤ ، الاستيراد الصيني من البترول الخام وبعد زيادة في الحجم بلغت ٢٧ % مقارنة مع شهر نيسان ٢٠٠٣ ، وصل إلى ٢،٤٤ مليون برميل في اليوم ، أو ما يعادل ارتفاعا وسطيا في الشهر وصل إلى ٠،٥١٦ مليون برميل في اليوم بالمقارنة مع نيسان ٢٠٠٣ . في شهر نيسان من عام ٢٠٠٤ ، الصين استوردت أيضا ١،١ مليون برميل من منتجات البترول. الحجم الكلي للاستيراد من الخام و المنتج ارتفع إلى ٣،٤ مليون برميل في اليوم ، أو ارتفاعا وصل إلى ٠،٨ مليون برميل في اليوم بالنسبة للخام و ٠،٧ مليون برميل في اليوم بالنسبة لمنتجات البترول. بالإضافة لذلك ، وفق هذه الجهات المختصة أيضا ، البلدان الرئيسية التي استورد منها الخام في نيسان ٢٠٠٤ كانت في العموم أقل بالنسبة للطلبات الضخمة على البترول. ويقصد بذلك البلدان التالية : عمان ٠،٤٩١ مليون برميل في اليوم ، أنغولا ٠،٣٤٢ مليون برميل في اليوم ، روسيا ٠،٢٦٤ مليون برميل في اليوم . في نفس هذا الشهر ، السودان لم يشكل أكثر من ٠،٠٧١ مليون برميل في اليوم، هذا الرقم نفسه اقترب من ٠،٧ مليون برميل في اليوم من المنتجات البترولية وسطيا من السودان أيضا في عام ٢٠٠٣ . كل هذا يجري و كأن الصين اختارت، وفق حاجاتها و لفترات قصيرة جدا ، أن تضع أكثر أو أقل على لائحتها الدول التي ستشارك في توريد البترول إليها، آخذة بالحسبان و برؤية إستراتيجية

المنافسين المحتملين لها. لكن هذه الذبذبات Fluctuations تعود إلى الجزء الكبير و الهام من الاستيراد ، عقود التسليم ، و التي يتم الاتفاق عليها غالبا في مراحل و لأوقات متغيرة متقلبة . هذه الطريقة فيها خطورة من جهة أخرى على الاستيراد الصيني من البترول خاصة إذا زاد حجم الاستيراد فالتالي على الصين تحديد مورد واحد أو أكثر و بدقة. نفكر هنا بالتأكيد في روسيا ، رغم منافسة اليابان و العلاقات التي هي أحيانا مضطربة houleuses بين هذه الدول أو القوى الكبيرة في الشرق الأقصى.

المورّد الآخر الذي لا يمكن إغفاله من قبل بكين سيكون المملكة العربية السعودية . بكين من جهة أخرى استفادت من بعض العلاقات الفاترة بين الرياض و واشنطن بعد اعتداءات ١١ أيلول من أجل فتح باب ولو صغير في هذا البلد. حيث حصلت شركة Sinopec في أيار ٢٠٠٤ على حقوق الاستكشاف و الإنتاج في العديد من حقول الغاز السعودية بالاشتراك مع الشركة السعودية Aramco ، حيث فشلت بعض الشركات الأمريكية بالحصول على هذه الحقوق مثل شركة Exxon على سبيل المثال، بسبب الشروط المالية. السعوديون من جهتهم ، في نفس الفترة و دائما بالشراكة مع Sinopec ، دخلوا برأس مال إحدى مصافي البترول الصينية بسقف و صل لحد ٢٥ %. هذا المشروع كان موضعا للنقاش منذ زمن طويل ، ولكنه يعني أيضا مشاركة الرأس مال الأجنبي في الاستثمار في الصين حيث كان لتلك اللحظة ممنوعا داخل هذا القطاع. المصالح المتبادلة هي واضحة إذن : بكين تهدف وتنظر إلى المصادر بينما الرياض تريد التخفيف من الاعتماد على السوق الأمريكي. في ٢٠٠٤ ، العربية السعودية كانت المورد الأول لبكين مع ١٦% من الاستيراد الصيني من البترول الخام ، مقابل ٢٤ % لمجموع ما تستورده من إيران و سلطنة عمان. و لكن في ٢٠٠٤، فقط ١٠ % تقريبا من الاستيراد الصيني من الخام ، أو ٣٠٠٠٠٠ برميل في اليوم ، أتت من الخارج الواقع تحت سيطرة أو عمل الشركات الصينية . الصين عليها إذن أن ترضي حاجاتها مشترية كميات مهمة من الخام، وباحثة بذلك لوضع اليد على احتياطات أحرى و التي ستضمن لها مخزونا مستقبليا. عليها إذا الاستثمار في مشاريع نقل البترول.

من اجل نقل هذه الكميات الهامة من البترول بشكل مستقل ليس فيه تبعية، الصين وضعت قيد الإنجاز في عام ٢٠٠٤ ، عن طريق شركتها الوطنية Cosco ، ثمان ناقلات بترولية عملاقة VLCC و التي أتت لتكمّل الأسطول من ست وحدات هي في الخدمة منذ البداية وستكون هذه الناقلات جاهزة في ٢٠١٠ . هذه الإستراتيجية للتخزين عن طريق السفن تتم مضاعفتها بواسطة خطوط أنابيب البترول و الهدف هو الهروب من المشكلة المحتملة المطروحة على الصين من خلال استخدامها لمضائق Malacca و Formose .

توسع الأهداف البترولية الصينية في قارة آسيا

يفكر الإستراتيجيون الصينيون في فتح قناة ، على برزخ منطقة Kra ، هناك ، حيث شبه الجزيرة التايلاندية المكان الجغرافي الأكثر ضيقا ، وذلك من أجل الوصل أو الربط المباشر بين خليج البنغال و بحر الصين الجنوبي. إمكانية أخرى أمام الصين من أجل الهروب من الطريق الواصل بين المحيط الهندي و بحر الصين، حيث تفكر بكين في بناء خط أنابيب للبترول بين بحر Andaman و منطقة Yunnan ، من هنا جاء حضور المهندسون و الجيولوجيون الصينيون، في نهاية ٢٠٠٤ في تايلاند، قدموا،وشكل خاص، من أجل دراسة هذا الخط البري. يستطيع خط الأنابيب البترولي هذا أن يتصل مع مشروع خط أنابيب الغاز الذي يربط بين منطقة التطوير التي تربط بدورها ماليزيا مع تايلاند ، و منطقة Kerteh ، في جنوب خليج تايلاند، و Kunming في إقليم Yunnan من جنوب الصين، و ذلك عن طريق تايلاند و لاوس .

أولا : في Birmanie

تدرس الصين، قليلا نحو الغرب على شاطئ Birmanie، إقامة مصب و تجمع للبترول الخام في Sittwe، من هنا سينقل البترول بواسطة الأنابيب البترولية ، على مسافة ٩٠٠ كيلومتر إلى Kunming، وYunna ، في جنوب الصين. وهو مشروع يأتي بعد بناء خط الأنابيب والذي سيوضع في طريق حديدي جديد يسمى " Ban-asiatique " ، ثم سيربط Ruili في الشرق من Yunnan مع Liasho ، ستكون عقدة الاتصال في شمال Birmanie ، و من Liasho حتى Rangoon ، عاصمة Birmanie على المحيط الهندي. Birmanie لديها أيضا احتياطات من الغاز تقدر بحوالي ٠،٥٣ تريليون متر مكعب "تقدير عام ٢٠٠٤ "، أو ما يقارب ربع الاحتياطي الصيني . الموقع الاستراتيجي لهذه المنطقة بالنسبة لبكين و العلاقات القوية بين البلدين هي أساس التحول الجديد في سياسة الصين تجاه هذه الدولة، و التي صنفتها وزيرة الخارجية الأمريكية " رايس" في بداية عام ٢٠٠٥ بأنها " مركز متقدم للطغيان "، كما هو تصنيف الولايات المتحدة لكل من كوبا، إيران، كوريا الشمالية ، زيمبابوي و بيلاروسيا. نحن نعلم أن رئيسة حزب المعارضة في Birmanie، السيدة Aung San Suu أخذت جائزة نوبل للسلام في عام ١٩٩١ ، و أن هذا الحزب حصل على ٨٢ % من مقاعد البرلمان في انتخابات ١٩٩٠ ، مع العلم أن رئيسة الحزب هي بشكل دائم إما في السجن أو تحت الإقامة الجبرية.

الولايات المتحدة، مصادفة من دون شك، والتي لم تبد اهتماما كبيرا حتى الآن بهذه الدولة ، وهي تعرف أنها منطقة معزولة عن بقية العالم،أخذت حديثا بالاهتمام الكبير بها. الحكام في هذه الدولة ، لديهم حساسية كبيرة لهذا التهديد الجديد ، لذلك قرروا تغيير مكان العاصمة Rangoon التي كانت مقرا للحكومة منذ الاستقلال عام ١٩٤٨ . ولكن موقعها على الشاطئ الجنوبي للبلاد تمت دراسته بشكل كبير من قبل القيادة

العسكرية في هذه الدولة و تم اختيار Pyinmana لتكون العاصمة الجديدة ، ثم تم حفر الخنادق المحصنة والمدعومة بشبكة صواريخ أرض/جو ، وخاصة في الإقليم الجبلي من مركز الدولة Birmanie ، و على بعد ٣٠٠ كيلومتر شمال العاصمة القديمة . رئيس المجلس السياسي والعسكري الحاكم Than Shwe ، كان يريد Yan Lon عاصمة للدولة حيث كان يرى فيها البعد عن الصراعات.

لن نتطرق هنا لمسألة المشروع الغازي Yadana للشركة الفرنسية " توتال" في دولة Birmanie و إشكالية العمل بشكل إجباري و المفروض من قبل المجلس السياسي و العسكري الحاكم على الأقليات في هذه الدولة. تم إعداد تقرير بطلب خاص من قبل Bernard Kouchner " وزير صحة سابق في فرنسا و كان رئيسا لمنظمة أطباء بلا حدود "، يبرأ الشركة الفرنسية من هذه القضية. هذه المسألة تبين بالمقابل واحدة من المشكلات الكبيرة التي تفرض على الشركات البترولية : خريطة الآبار لا تتطابق إلا فيما ندر مع الخريطة التي تعدها الأنظمة الديمقراطية على الصعيد العالمي، كما بيناه في هذا الكتاب. إنه من جهة أخرى صعب بل مستحيل بالنسبة لشركة أجنبية ، أن تسيطر أو تؤثر ، في هذه الحالات بالطبع ، على سياسة بلد مضيف، حيث هذه الشركة ستعمل معه ، إلا إذا تم رفض هذه الأعمال و التي ستتحول إلى شركة أخرى ، مثل الشركات الصينية مثلا إذا كان لها القدرة والاستطاعة على تعويض هذه الشركة الأجنبية. ضمن هذه الفرضية ، إنه احتمال ضعيف أن حقوق الإنسان ستكون هي الضحية. و الحل الآخر ، أكثر دقة وصعوبة وهو البقاء مع محاولة تشغيل بظروف جيدة للسكان المحليين أو المعنيين ، إذا كان هذا ممكنا.

لكن جميع هذه المشاريع في جنوب/شرق آسيا من أجل التوريد إلى الصين بواسطة الجنوب لن تؤدي إلى استقلال حقيقي للصين تجاه مضيق Malacca . الصين عليها إذن ، في حال أرادت التخلي عن هذه التبعية ، زيادة تأثيراها و سطوتها السياسية ، الاقتصادية لا بل العسكرية على منطقتها و إقليمها داعمة من أجل ذلك قوتها البحرية.

ثانيا : في باكستان

ميناء آخر، يتجه أكثر نحو الغرب، يستطيع أن يزود و يورد بشكل دائم، إنه ميناء Gwadar ، في باكستان. هو ميناء تجاري وعسكري جديد كليا أو قيد الإنجاز، تولت دراسته و إقامته الشركة الصينية Chinese Harbour Engineering Company (CHEC) ، على بحر عمان ، في الإقليم الباكستاني Baloutchistan ، وهي منطقة تقع جنوب غرب باكستان، على الحدود مع إيران وجنوب

أفغانستان. هناك حوالي ٤٠٠ صيني يعملون ويعيشون في هذه المدينة Gwadar ، حيث سكانها يبلغ عددهم بين ٦٠٠٠٠ إلى ٧٠٠٠٠ نسمة. في عام ٢٠٠٢ تم إطلاق أول مرحلة من المشروع ، حيث أن التكلفة الإجمالية ستصل إلى ٢٥٠ مليون دولار، و يتم إنجازه مع نهاية ٢٠٠٥ . هذه المدينة فيها ميناء بحري عميق و الذي يشكل بالنسبة للصين العديد من المميزات. أولها أنه مركز لمراقبة مضيق هرمز ، و بما أنه في إقليم Baloutchistan، وهو إقليم يتقاسم الحدود المشتركة مع أفغانستان ، لذلك يشكل نقطة عبور إستراتيجية طبيعية بين آسيا الوسطى و القارة الهندية، فاتحا أمام هذه الجمهورية التي لديها إعاقة طبيعية منفذا بحريا. كما أنه يضمن مصبا للطاقة " البترول و الغاز " قريبا من الخليج العربي، أيضا الصين لها بالمقابل في هذا الإقليم سياسة إستراتيجية عميقة فيما يتعلق بآسيا الوسطى.

العلاقات بين الصين و باكستان هي قديمة و تم بناءها حول عدو مشترك، إنها الهند، حتى ولو أن الصين تفضل من الآن فصاعدا مع هذه الأخيرة، و هي أيضا في حالة تبعية فيما يتعلق بالطاقة ، تفضل سياسة من الشراكة في بحثهما المشترك عن مصادر جديدة لتخزين الطاقة . نظام الرئيس الباكستاني " مشرف " ينظر بأهمية كبيرة لتحقيق مشروع الميناء هذا. بالرغم أن المشروع قُدّم كمشروع موجه لتسهيل التجارة الخارجية لباكستان، أفغانستان ، جمهوريات آسيا الوسطى ، و الإقليم الصيني Xinjiang ، إلا أن أهميته الحقيقية في عيون الجيش الباكستاني توجد في مكان آخر: هذا المشروع سيقلل من تبعية التجارة الخارجية الباكستانية بالنسبة لميناء " كراتشي" ، و الذي من خلاله تتم الآن ٧٠ % من التبادلات الخارجية. هذا الميناء يزود أيضا البحرية الباكستانية بقاعدة خلفية آمنة بشكل أكبر ، و أقل تعرضا و استهدافا بالنسبة للبحرية الهندية أو للطيران العسكري الهندي. كذلك، في حالة حرب جديدة بين البلدين، سيكون من الأسهل استخدام و انطلاق العمليات العسكرية من هذا الميناء ضد البحرية الهندية.
بالنسبة للصين، هذا الميناء المسيطرة عليه تقريبا من قبل الصينيين يشكل امتيازا آخر. إنه يقرب وصول وتسليم البترول من الخليج العربي و سواحل إيران و السودان، ولكن أيضا هو قريب من المنطقة التي تتزايد أهميتها من حيث الطاقة أكثر فأكثر، إنها أفريقيا ، عن طريق رأس الرجاء الصالح. هذه البنية التحتية يجب أن تكمّل بواسطة خط لأنابيب البترول يصل إلى منطقة Xinjiang الصينية في الغرب من الصين. إذا كان هناك بعض الصعوبات في تجميد الأعمال أحيانا فإن هذا لا يمكن مقارنته بحجم أهمية نقل البترول من بعيد، هو في غاية الأهمية لتوازن الصين. الولايات المتحدة، التي هي أيضا بحاجة لباكستان في صراعها من الإرهاب، يمكن أن تسمح بإتمام هذا المشروع ، حتى ولو أن إقامة هذه المصالح الصينية في باكستان تغضب الهند. هذا الموضوع يمكن تفهمه، الصين عندما تلعب بأوراق مساندة باكستان ضد الهند، العملاق الكامن في القارة و المنافس التقليدي المحتمل للصين، فهي تبحث بذلك لعرض النوايا

الطيبة للجيش الباكستاني رغم المساندة التي يحصل عليه من واشنطن، التي تعتبر باكستان " حليفها الإقليمي المفضل" . إذا المزاد الذي يرتفع سعره بالتدريج يجب أن يستمر.

ثالثا : في كازاخستان

تبقى آسيا الوسطى و لاسيما كازاخستان ورقة من أهم الأوراق الصينية فيما يتعلق بأنابيب البترول. يجب بالمقابل على هذه الأخيرة أن تستطيع نقل كميات كافية من البترول و الغاز ، ومن هنا تأتي المنافسة المتزايدة من أجل الحصول على هذه الاحتياطات من قبل الصين، و الصراع أيضا من أجل التأثير و السيطرة بين الولايات المتحدة وروسيا فيما يتعلق بطرق النقل للبترول و الغاز الكازاخستاني نحو الغرب، كما رأيناه سابقا. في ربيع عام ٢٠٠٤ ، الرئيس الصيني ، Hu Jintao ، استقبل في بكين نظيره الكازاخستاني، حيث كانت واحدة من أهم الاتفاقيات الموقعة هي حول بناء أنابيب لنقل البترول بين Atasu و Dushanzi . هذا المشروع ببناء جزء من ٢٤٠ كيلومتر من الأنابيب بين البلدين بدأ منذ نهاية آذار ٢٠٠٥ ، في مقاطعة Jinghe ، في الإقليم المستقل Ouïgoure من Xinjiang ، وفق ما جاء في راديو الصين في ٢٥ آذار ٢٠٠٥ . هذا الجزء من Xinjiang هو مرحلة من خط الأنابيب الذي يصل إلى ٣٠٠٠ كيلومتر، و منه ٢٨٠٠ كيلومتر في الأراضي الكازاخستانية. سيربط أيضا بشكل غير مباشر بحر قزوين مع الصين و سينقل البترول من كازاخستان نحو الإقليم المستقل من Xinjiang حيث البترول سيكرر أو ينقل فيما بعد نحو شرقي الصين. هذا الخط لنقل البترول، و الذي سيكلف ٣ مليار دولار، سيكون أول خط بترولي مهم بالنسبة لاستيراد البترول من قبل الصين. إنه يبين الإرادة الصينية بمتابعة تعاونها مع كازاخستان التي انطلقت في عام ١٩٩٧ ، عندما سيطرت الصين على ثالث شركة بترولية في كازاخستان وهي CNPC ، من أجل الحصول أيضا على جزء من احتياطي هذا البلد من البترول.

هذه الإرادة تم تأكيدها عندما اشترت شركة CNPC الشركة المسجلة في كندا Petrokazakhstan، بمبلغ ٤،٢ مليار دولار في أيار من عام ٢٠٠٥ . سنذكّر بأن السلطات الكازاخستانية استفادت من هذا الشراء لتحصل على مصالحها . الحكومة الكازاخستانية فرضت على شركة CNPC المشاركة في ٣٣% من قبل الشركة الوطنية KazMunaiGaz . وفق شركة CNPC ، القسم الأول من خط الأنابيب هذا يمكن أن يتم إنجازه في كانون الأول ٢٠٠٥ . و سيتوجب عليه نقل عشرين مليون طن من البترول في السنة، أو ٤٠٠٠٠٠ برميل في اليوم . حتى الوقت الحاضر ، إنه وضمن نطاق المقايضة بين " آستانة " و " طهران " ، تقوم كازاخستان بتسليم البترول إلى الصين . طريق Kazakhe ، مع منافسة تركمنستان و أوزباكستان، يمكن أن يشكّل خلال هذه الفترة أو مع الزمن متابعة ولو جزئية لمضيق Malacca من أجل الاستيراد الصيني من البترول الخام الإيراني . هذه الاحتمالية تبين أيضا منفعة آسيا الوسطى بالنسبة للصين ، التي ترى فيها و بوضوح محورا للاتصال المباشر نحو الاحتياطات الضخمة للبترول و الغاز

في الشرق الأوسط. شركة CGP (China Gaz Pipeline) هي مشروع " فرعوني " آخر ، ولكن يقصد به هذه المرة خط أنابيب لنقل الغاز. إنه يهدف لنقل الغاز من تركمنستان إلى الصين و يمكن أن يكون ممتدا أيضا إلى اليابان. التكلفة المقدرة لهذا المشروع يمكن أن تصل إلى مبلغ ١٠ مليار دولار و استطاعته من النقل يمكن أن تكون تريليون قدم مكعب من الغاز في السنة . الشركات الرئيسية المهتمة بهذا المشروع هي Exxon Mobil ، Mitsubishi و شركة CNPC . هذا المشروع ، و الذي هو في الوقت الحالي في حالة نوم ، يمكن أيضا أن يتحول في سنة واحدة مشروعا لأنابيب نقل الغاز من كازاخستان إلى الصين. هذا الأخير سيلقى الدعم من السياسيين في الدولة ، لأنه سيستمر في رفع العبودية الطاقية لآسيا الوسطى من خلال الطرق الروسية. بالإضافة لذلك ، القدرات الكامنة و المحتملة من الغاز في تركمنستان ستكون جاهزة من أجل مشاريع أخرى أمريكية ، باتجاه الغرب أو الجنوب.

رابعا : تطوير المشاريع مع روسيا

من أجل أن ننهي دراسة خطوط أنابيب البترول نحو الصين ، نتذكر أنه و لنقل البترول و الطاقة ، لاسيما من إقليم بحيرة Baïkal ، في شرقي سيبيريا، الشركة الروسية Transneft أرادت بناء خط للبترول ينطلق من Taïchet و يصل إلى Nakhodka ، بالقرب من Valadivostok ، هذا الخط البترولي أيضا يسمح بنقل المخزون الطاقي إلى اليابان، كوريا الجنوبية و الولايات المتحدة . إذ ه اختيار يسمح، إذا أنشأنا نقطة جديدة للتصدير على شاطئ الباسيفيك من روسيا ، بالقرب من ثلاثة، لا بل أربعة زبائن محتملين ، بتنشيط المنافسة و بتزايد المزادات ، حتى ولو روسيا لديها الحاجة للرساميل الأوربية و الآسيوية من أجل تحسين طرق التصدير للبترول و الغاز لديها. مشروع خط الأنابيب الخاص بالبترول إلى Nakhodka يجب أن تتم مضاعفته فيما بعد بخط لنقل الغاز . إن تمديدا لهذين الأنبوبين نحو المنطقة البترولية في شمال/شرق الصين، يتمركز على بعد ألف كيلومتر من Nakhodka يستطيع أن يكون مشروعا يمكن متابعته و دراسته من وقت لآخر، إذا اليابان رأت فيه مصلحة لها. إمكانية أخرى أكثر احتمالا، حول خطوط جديدة لأنابيب الغاز و البترول روسية/ صينية عليها أن تنتهي بالتجسد و بوقت محدد. في الواقع ، و من غير شك إنها روسيا التي ترغب في رؤية بترولها و غازها يتدفقان في السوق الصيني. في عام ٢٠٠٣ ، الاستيراد الصيني من روسيا ارتفع إلى ٧٣ % منذ زيارة رئيس وزراء الصين ، Wen Jia Bao في أيلول ٢٠٠٤ إلى موسكو ، ثم زيارة الرئيس فلاديمير بوتين إلى بكين ، روسيا التزمت برفع ٥٠% في سنة واحدة من تسليمها للبترول للصين، ليرتفع من ٢٠٠٠٠٠ برميل في اليوم في عام ٢٠٠٥ إلى ٣٠٠٠٠٠ برميل في اليوم عام ٢٠٠٦ .

الصين لا تستطيع أن تتجاهل استيراد الطاقة المحتمل من جارها الشمالي. بعد قرار روسيا ، في أيلول ٢٠٠٤، لصالح المشروع الياباني من اجل نقل البترول من سيبيريا الشرقية نحو Nakhodka، مكملا الطريق الصيني نحو Daqing ، موسكو كانت قد اقترحت على الشركة الصينية CNPC ، في ٣٠ أيلول ٢٠٠٤ ، حوالي ٢٠ % من رأس المال بالنسبة للشركة المستقبلية التي ستأخذ القسم الأساسي من الإنتاج من شركة Ioukos ، و هو الفرع Iouganskneftegaz . هذا العرض كان ما تبقى من تمديد اتفاقية ماضية بين الرئيس الروسي بوتين و الصيني Hu Jiantao في أيار ٢٠٠٣ . لكن مع القضية الشهيرة لرجل الأعمال الروسي Khodorkovski ، هذه العملية دخلت مرحلة من التعقيد الكبير كما رأينا سابقا. نتذكر أيضا وضع شركة Ioukos في ١٤ كانون الأول ٢٠٠٤ تحت حماية القانون الأمريكي حول الإفلاس ،وقد كانت الشركة متمركزة في Houston و في لندن ، واحتفظت بمبلغ ٧ مليار دولار، و ذلك في بنوك ولاية تكساس . هذا المشروع الهام جدا من اجل بكين ،رأت موسكو فيه حالة يجب الاستعداد لها.

يظهر حاليا أن روسيا قررت مساعدة بكين في تطوير" غربها العملاق " لا بل الارتباط معها حول العديد من المشاريع الطاقية بين Xinjiang و آسيا الوسطى. إذا الصين تعاونت مع روسيا من أجل الطاقة و خاصة في آسيا لوسطى، فإن موسكو من جانبها لا تستطيع تجاهل الحجم التجاري الكبير للسوق الصيني وليس فقط ضمن مجالات الطاقة. منذ ٢٠٠١ ، الصين و روسيا وقعتا على معاهدة صداقة و تعاون . بالنسبة للروس، كان الهدف إطلاق التجارة بين الجانبين و التي ستصل في عام ٢٠٠٤ إلى ٢٠ مليار دولار أو أكثر بمرتين من عام ٢٠٠١ . الروس لديهم القناعة التامة أن هذا الرقم سيصل إلى ٦٠ مليار دولار في عام ٢٠١٠ . الإرادة السياسية للبلدين كانت تهدف لإنهاء ماض سياسي صراعي في بعض الأحيان، و هذا الإرادة لم تظهر فقط في لقاءات قمة نهاية ٢٠٠٤ ، ولكن أيضا من خلال برتوكولات و اتفاقيات بين الجانبين.

بالنسبة لبكين ، هناك أهمية للمشاريع نحو الغرب كما في حالة المشاريع الطاقية ، و لكن أيضا هناك قلق تجاه الصعود القوي و الحضور للولايات المتحدة في مناطق آسيوية متعددة ،وهذا ما يقود الصين لاعتبار، من الآن فصاعدا، كل توتر مع موسكو هو ضد مصالحها الجيوبوليتيكية .الزيارة الرسمية لأربعة أيام و التي قام بها في حزيران ٢٠٠٥ الرئيس الصيني Hu Jiantao إلى روسيا ، و كانت الرابعة خلال ثلاث سنوات ، يمكن تسجيلها ضمن هذا المنطق من التقارب. هذه الزيارة سمحت للبلدين بتوقيع اتفاقية لإنشاء ، من الآن إلى ثلاث أو أربع سنوات تقريبا ، خط لأنابيب البترول ينطلق من Irkoutsk في سيبيريا ، باتجاه Daqing في الصين. الشركة الروسية Transneft أعلنت منذ بداية ٢٠٠٥ ،أنها بدأت دراسة مشروع لبناء فرع لها باتجاه الصين. وفق العديد من الخبراء ، هذا الجزء من خط الأنابيب يمكن أن يبنى قبل أن يصل خط أنابيب البترول إلى الباسيفيكي من اجل أن يخدم اليابان.

خامسا : أهداف صينية تصل إلى الولايات المتحدة

ننهي هذا التحليق فوق الجيوبوليتيك الصيني للطاقة بقراءة المواقف الجديدة التي أخذتها الصين تقريبا مع جميع دول العالم مؤخرا. من أجل الوصول إلى هذه النتيجة، المنطق الصيني سهل جدا. الغاز و البترول أو الطاقة عموما هي ضرورية لازدهار وتنمية وتطوير الصين. الصين عليها إذن أن تتجه إلى المناطق الأكثر غنى لتحقق أو تحصل على كفايتها من ضروراتها. من هنا تم القيام بالعديد من المشاريع لإعادة التأهيل أو للبناء من سكك حديدية في أفريقيا و أمريكا اللاتينية بهدف نقل المواد الأولية. الصين لها سياسة دولية و التي تضاعف من حركتها من المواد الأولية الضرورية لنموها. إنها تقتدي هنا بالولايات المتحدة التي تبحث للحصول و لتأمين وصولها للمواد الأولية و التي هي إستراتيجية بالنسبة لها للاستمرار في الهيمنة العالمية. كي تضع الصين سياستها الإستراتيجية، يمكن أن تكون مجبرة للاهتمام بأسواق الولايات المتحدة.

كذلك في كانون الثاني ٢٠٠٥ ، خلقت الشركة الصينية CNOOC مفاجأة كبيرة عندما أعلنت اهتمامها بشراء الشركة الأمريكية Unocal ، المجموعة البترولية الخامسة في الولايات المتحدة. الهدف أو طموح عند CNOOC : هو الاحتياطات الغازية و البترولية التي تملكها Unocal في إندونيسيا ، Birmanie، بنغلادش و تايلاند، إذن بالقرب من الصين، ولكن أيضا في خليج المكسيك ، إذن هي أيضا بالقرب من السوق الأمريكي. المجموعة الكالفورينية قُدرت بحوالي ١٢ مليار دولار من غير ديونها التي وصلت إلى ٢،٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٤ . في آخر تقدير لها في نهاية ٢٠٠٣ ، الشركة الصينية CNOOC لم تصل إلا لمبلغ ٢١ مليار دولار. هذا الشراء سيشكل أكبر عملية صينية في الخارج. الخبراء يقدرون أن Unocal سيكون من الصعب هضمها.لذلك سيكون على CNOOC أثناء الشراء تأمين مبلغ ١٣ مليار دولار ، ولكن من أين ؟

في بداية ٢٠٠٥ ، المجموعة حصلت على ٣ مليار دولار بفضل سنة رابحة بشكل كبير بالنسبة لناقلات البترول. أيضا نفس المجموعة جمعت مليار دولار في كانون الأول ٢٠٠٤ . من اجل إيجاد المبلغ المتبقي، قامت CNOOC بمهمات جديدة و الحصول على حصص أخرى في السوق العالمية، لكن الرقم القياسي الذي حصلت عليه المجموعة وهو الأول من نوعه بالنسبة للشركات الصينية كان ٣ مليار دولار. زيادة أو تتمة أخرى يمكن الحصول عليها ،وهي تقاسم للتمويل مع قطب مالي وصناعي من هونغ كونغ مثل الشركة المشهورة Li Kashing . و لكن في النهاية ، في بداية نيسان ٢٠٠٥ ، سنعلم أن الشركة الأمريكية Chevron Texaco ستشتري شركة Unocal بمبلغ قدره ١٦،٤ مليار دولار. بذلك تبقى الاحتياطات الهامة من الغاز والبترول التي تملكها Unocal ١،٧٥ مليار برميل من البترول ، بأيدي

شركة أمريكية و سترفع شركة Chevron Texaco من احتياطيها إلى ١٥ %. هذه الصفقة، في النهاية ستقبل من قبل المساهمين و السلطات المختصة، ليظهر بذلك أمامنا موجة ثانية من الاندماج القائم على الشركات الوسطى. كما أنه يبين بشكل غير مباشر إرادة الولايات المتحدة بالحفاظ على شركاتها الفعّالة للغاز و البترول، حتى و لو كان القرار يتعلق هنا بشركة خاصة.

بالمقابل، هذا التقارب استقبل و فهم بشكل غير جيد من قبل الأسواق التي رأت في شركة Chevron Texaco أنها دفعت ثمنا غاليا للحصول على الصفقة. من هنا هل يمكننا طرح السؤال التالي : هل عملية الشراء هذه لها معنى سياسي أكثر مما هو مالي /اقتصادي؟ مهما كانت الإجابة ، فإن وزيرة الخارجية الحالية و أحدى الكوادر السابقة في شركة Chevron Texaco ، كونديليزا رايس، أبقت على وطنية المساهمين في هذه الشركة . في هذه الحالة، هؤلاء قبلوا عرضا أقل أهمية لكنه ماليا أكثر أمانا . خاصة أن احتياطات شركة Unocal هي في جزء كبير منها متمركزة في آسيا، وحيث أن الشركة الصينية CNOOC كانت تفكر في أيار ٢٠٠٥ في تقديم عرض مقابل لشركة Unocal وصل إلى ١٨ مليار دولار. و لكن أمام اللوبي القوي و من بين أعضائه بعض الصقور المحافظين و خاصة المدير السابق لوكالة الاستخبارات الأمريكية ، James Woolsey ، الذي رأى تهديدا استراتيجيا للأمن الداخلي للولايات المتحدة ، الكونغرس و الحكومة الفيدرالية في النهاية تبنوا أحكاما وتنظيمات قانونية و كافية لكي تسحب الشركة الصينية CNOOC عرضها في النهاية قبل أسبوع من التصويت للمساهمين في ١٠ تموز ٢٠٠٥ . هذا الموقف " المنفعل " من مجموعة من المحافظين الجدد تبين إذا كانت قوانين السوق و الرأسمالية بلا حدود و التي تحكم على الأسواق البترولية هي جيدة بالنسبة للنظام وعليها ألا تكون مقيدة، نفس القواعد هذه لا يمكن تطبيقها إذا كان الأمر يتعلق بالاحتياطي البترولي و الغازي لشركة أمريكية، لاسيما إذا كان من سيسطر على هذا الاحتياطي جهة صينية. وراء هذه الحمائية Protectionnisme نكتشف الحذر أو الخوف الذي يقلق لدرجة أنه يغذي هوسا حقيقيا داخل العديد من الدوائر في الكونغرس أو البنتاغون. واحدة من حججهم أن البترو- دبلوماسية الصينية تلوث العلاقات الدولية وأن أي برميل تأخذه بكين هو نقص من المخزون الأمريكي. إذا قبلنا أن ظهور الصين على المسرح البترولي سوف يطلق المزادات حول البترول، لا بل الفساد في العديد من الدول حيث ستنعدم الشفافية في الأعمال و النشاطات البترولية ، نستطيع أيضا أن نتساءل إذا كانت القواعد و القوانين الحالية ، التي تدير سوقا بتروليا له أهميته الإستراتيجية أكثر فأكثر، هي الأفضل التي يمكن تبنيها أو التوصل إليها فيما يتعلق بالرهانات البترولية ؟ و من المسؤول عن الخطأ إذا لم تكن كذلك ؟ لا شك أن هذه الشهية الصينية سيكون لها وزنها على الصعيد الجيوبوليتيكي في القرن الواحد و العشرين.

حتى ولو أن النيات السابقة وذات الطموح الكبير لشركة CNOOC الصينية استطاعت الظهور منذ البداية ، إلا أن المجموعة كان لديها صورة جميلة لهذا الطموح. فقد أسست في بداية ١٩٩٠ ، واستطاعت تجنب الإعاقة و التشوه " الماوي" maoïste ، بعكس منافسيها مثل شركة Sinopec و CNPC الصينيتين ، حيث تضم كل واحدة منهما ٥٠٠٠٠٠ موظف. لها إدارة على الطريقة الأمريكية ، وكانت الأولى في الصين التي استطاعت أن تشكل شخصيتها باختيارها . لديها أيضا قيادة تكنولوجية محترمة، حيث تمتلك على سبيل المثال تقنية لرفع الأعماق البحرية عن طريق الاهتزاز الصوتي Ultrason. لقد صدمت ناقلات البترول الصينية العملاقة في عام ٢٠٠٣ من خلال رفض شركة Sinopec و منعها من الارتباط مع شركة Caspienne الكازاخستانية و الأعضاء الآخرين في هذا النادي. CNPC وصلت إلى نتيجة أنه من أجل فرض الشركة و توسعها خارج حدودها ، عليها أن تبحث عن شريك أو ضم شركة أخرى تكون فاعلة و كبيرة إلى أكبر حد ممكن ، من هنا جاء طموح هذه الشركة بشراء الشركة الأمريكية Unocal.

في مكان آخر في العالم، رأينا أن بكين أقامت علاقات مع بلدان أكثر أو اقل عزلة من قبل الدبلوماسية الغربية مثل (ليبيا، إيران، السودان و العراق). وللتذكير فإن الصين كانت منذ البداية موجودة في إيران، حيث أجرت مفاوضات هناك مع الشركة الوطنية الإيرانية NIOC، ووقعت معها اتفاقية جديدة لاستكشاف البترول في الحقول الإيرانية. و لكن عمليا إذا استبعدنا بعض الاستكشافات التي كانت متوسطة الإنتاج، نجد أن الشركات البترولية الصينية كان عليها حتى الوقت الحالي أن ترضى أو تكتفي بتوقيع عقود عادية مع إيران و روسيا، على الأقل بالنسبة لروسيا كانت بانتظار إنهاء قضية الشركة الروسية Ioukos. ولكن الصين ،قبل هذه النزاعات ، كانت قد أعلنت مسبقا طموحات دولية في بحثها عن البترول.

البترو ـ دبلوماسية الصينية في أفريقيا

أولا : في السودان

نحن نعلم ،من الآن فصاعدا، ماهية المصالح البترولية الصينية في السودان. كذلك نشير إلى أن ٤٠ % من بئر Heglig هو تحت سيطرة الشركات الصينية و التي هي مسبقا موجودة في عملية بناء خط أنابيب البترول الذي يبلغ طوله ١٥٠٦ كيلومتر، رابطا حوض Melut بمنطقة " بور سودان " ، كذلك أيضا في بناء مصفاة لتكرير البترول. ألاف من الجنود الصينيين، متنكرين كعمال في البترول، سينتشرون على طول خط الأنابيب هذا الذي سيصل إلى البحر الأحمر. السودان سيكون عليه تأمين و لوحده ٧ % من استيراد الصين من البترول الخام في ٢٠٠٥. هذا يوضح للعديد من المراقبين معارضة الصين للعقوبات التي طلبها مجلس الأمن الدولي على السودان في نهاية عام ٢٠٠٤ فيما يتعلق بقضية دارفور. هذه

الأخيرة التي لم ينته منها الصراع منذ أعوام بسبب البترول، ستكون في مأمن بسبب الفيتو الصيني في مجلس الأمن في حالة أية مبادرة غربية لفرض العقوبات.

إن الحضور الصيني في السودان هو قديم نسبيا، يعود إلى ١٩٩٧ ، عندما التحقت شركة CNPC بالشركة الماليزية Petronas ، الكندية Talisman و Sudapet ، كان الهدف من المشروع المشترك هو اكتشاف و استغلال ثم نقل البترول بواسطة خط للأنابيب ، من حوض Muglad المتمركز في ق لب جنوب السودان. هذا المشروع تم دعمه من قبل الخرطوم ، التي كانت في قلب العاصفة بسبب دعمها المفترض للإرهاب الدولي. أسامة بن لادن بقي فيها عندما عاد من أفغانستان ، حتى إبعاده في عام ١٩٩٦ و عودته مجددا إلى أفغانستان. المشاركة الصينية في المشروع وصلت إلى ٤٠ % ، و الشركات المتبقية وفق النسب التالية: Talisman ٣٠ % ، Sudapet ٢٥ % ، Petronas ٥ %. الحضور الصيني في السودان له قيمة ومعنى و أهمية كبيرة من خلال محاولة الصين تنويع مخزونها من الطاقة. بالإضافة لذلك، السودان يمثل بشكل خاص واحد من أوائل الدول التي تستحوذ على البترول وهذا من أوليات الصين خارج حدودها . نذكر هنا أن المنطقة أو" البلوك رقم ٦ " الذي كان تحت شركة Zhongyuan Petroleum Corporation ، و هي فرع من شركة Sinopec ، إحدى الشركات الصينية الكبرى الموجودة في السودان، كان إنتاجها ٢٠٠٠٠٠ برميل في اليوم عام ٢٠٠٠ . مهما كانت التكلفة لهذا المشروع إلا أنه عملية جيدة وناجحة، مقارنة بالعديد من المشاريع الأخرى التي تقوم فيها الصين في شتى أنحاء العالم .المشروع السوداني سيكون بكل تأكيد أكثر فأكثر منتجا و بشكل تدريجي بعد تطويره، خصوصا إذا الاتفاقية الموقعة في نيروبي ، بداية كانون الثاني ٢٠٠٥ ، بين الخرطوم و المتمردين الجنوبيين بزعامة جون قرنغ، استطاعت أن تثبت وتستمر. الاتفاقية، التي تضع حدا و نهاية لواحد وعشرين عاما من الحرب، تنص على اقتسام الثروة ، لاسيما البترولية بين الشمال و الجنوب في السودان. المنظر الإسلامي " حسن الترابي " و أحد رموز السلطة السابقين في الشمال ، يرفض الدستور الجديد، الذي يصدّق على هذه الاتفاقية. أكثر من ذلك ، " حادثة " الموت التي راح ضحيتها جون قرنغ في بداية تموز ٢٠٠٥ ،عندما فقدت طائرة الهيلوكبتر التي كان فيها عند عودته من أوغندا ،هذه الأخيرة هي الدولة التي طالما ساندته ضد الخرطوم، يمكن أن تضعف من الاتفاقية ، حتى ولو أن الأمر يبدو الآن مستقرا. لكن حضور الصين في أفريقيا ليس حدوده السودان فقط.

ثانيا: في نيجيريا " سياسة الخطوات الصغيرة من قبل بكين، في عملية اصطياد للشركات الغربية".

العلاقات بين العملاقين الديمغرافيين، الصين ونيجيريا، في آسيا و أفريقيا تعود على عدة سنوات. فقد ساعدت الـ صـ ين نظام الجنرال Sani Abacha ،أما Li Peng رئيس وزراء الصين وهو خبير في

شؤون الطاقة ، قام بزيارة خاصة على نيجيريا في عام ١٩٩٧ للتفاوض على مشاريع تتعلق بالتعاون البترولي. تم التوقيع على برتوكولين بين البلدين يتعلقان بتنقيب الصين عن البترول في حوض تشاد و دلتا النيجر و تم استكمالهما بين عامي ١٩٩٧ ـ ١٩٩٨ . فيما بعد ، وزير خارجية الصين ،Tang Jiaxuan ، زار العاصمة أبوجا في كانون الثاني ٢٠٠٠ ، بهدف التوصل إلى اتفاقية تتعلق بشراء البترول الخام النيجيري. أيضا الصين دخلت في العديد من المشاريع المحلية في نيجيريا ، لاسيما إقامة سكك حديدية في هذا البلد. من وجهة نظر سياسية ، هذه المشاريع الصينية تسمح للصين بضمان مصالحها للمستقبل البعيد.

هذه الإستراتيجية ليست جديدة ، فقد اتبعتها الدول الأوربية القوية في القارة الأفريقية و في أماكن أخرى من العالم الثالث. أثناء هذه الزيارة لوزير الخارجية الصيني، الرئيس النيجيري Olusegum Obasanjo ، و الذي وصل إلى السلطة مع عودة الديمقراطية في عام ١٩٩٩ ، بدأ مناوراته من أجل الحصول على مساندة الصين بدعم نيجيريا في ترشيحها لمقعد دائم في مجلس الأمن الدولي في الأمم المتحدة. هذا الموضوع،أي الحصول على مقعدين لأفريقيا واحد منهما لنيجيريا ، أصبح رهانا جديدا في المساومة بين بكين و أبوجا على قاعدة التفاوض من اجل البترول. الوزير الصيني للخارجية اكتفى بالإجابة أن الصين ستستمر في دعم توسيع مجلس الأمن الدولي و تحدث عن أهمية إعطاء " مقاعد" للدول الإفريقية.
بقي الأمر معلقا حتى زيارة الدولة التي قام بها الرئيس الصيني Jiang Zeming إلى أبوجا، من ١٤ حتى ١٦ نيسان ٢٠٠٢ ، حيث كان الالتزام الصيني، لمصلحة نيجيريا و دعمها في طموحها من أجل مجلس الأمن، و تم تأكيد الالتزام في المادة رقم ٩ من البيان المشترك بين للبلدين، و الذي نشر في نهاية هذه الزيارة.
بالنسبة لبكين، فإن الوصول إلى السوق و الثروات الطبيعية في نيجيريا كان ثمن هذا الدعم الصيني. و في المادة الثانية من نفس البيان ، و بالإضافة لتقوية العلاقات الاقتصادية ، " الصين ستلقى تشجيعا ومساندة في مشاركتها باستغلال البترول و الغاز في نيجيريا". هذه الزيارة لرئيس صيني إلى نيجيريا كانت الأولى منذ قيام العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في عام ١٩٧١. ووحده البترول يبرر هذه المصالح الجديدة.

بشكل بطيء ولكن بثقة ، الصين تقيم العلاقات و الاتفاقيات ، التي ، إذا لم تكن عقود القرن ، فإنها تريح موقعها، من غير أن ننسى اصطياد الشركات الغربية و إبعادها كما حصل في نيجيريا. هذا البلد ، فلنتذكره، الأول في إفريقيا بإنتاج البترول و السادس أو السابع عالميا بتصديره للبترول الخام. إنه يملك أيضا ولديه هامشا كبيرا بالتقدم من حيث الإنتاج بعد الاستثمارات المحققة في هذه السنوات الأخيرة من قبل الشركة الوطنية النيجيرية NNPC، و الشركات الأخرى الأجنبية. هذه الإستراتيجية المعلنة من قبل

الصين من الصعب مجابهتها حيث أنها لا تعتمد في معظمها على بلد واحد. إنها تسمح أيضا للصين بالتنويع في أعلى درجاته القصوى لثرواتها و هذا ما يقلص القلق على المخزون الطاقي.

كذلك في بداية أيار ٢٠٠٤ ، الشركة الوطنية النيجيرية وقعت اتفاقية من أجل تزويد الصين بكمية ٥٠٠٠٠ برميل في اليوم. بعد عدة أيام، في ٢٠ أيار ، كان نائب رئيس الوزراء الصيني Weijian Guo ، في زيارة إلى أبوجا، و إلى مقر شركة NNPC ، حيث أعلن أن الصين سوف تستثمر ٥٠٠ مليون دولار في تطوير القطاع البترولي في نيجيريا، بالإضافة لمشروع تأهيل وتكوين تقنيين نيجيريين من قبل الصين. في هذه المناسبة، Weijian Guo وضح و شرح مصلحة الصين بتطوير الحقول البترولية المهمشة في نيجيريا، بالشراكة من الشركة الوطنية النيجيرية NNPC ، مؤكدا بالإضافة لذلك نية الصين بالمشاركة في الدعوات القادمة لعروض البترول في نيجيريا فيما يتعلق بالحقول في عمق الداخل النيجيري . إن الصين تمضي بشكل تدريجي للحصول على حقوق الأولية و استغلال الآبار الغازية و البترولية من نيجيريا التي هي أكثر ثقة و إنتاجا من الآبار التي تم الاتفاق عليها حتى الآن، حيث أن هذه الأخيرة تم الحصول عليها من غير صعوبات.
اتفاقية أولى للاستغلال المشترك وقعت في كانون الأول ٢٠٠٤ بين شركة Sinopec و شركة NNPC على البلوك رقم ٦٤ و ٦٦ ، في خليج غينية، على أن ينطلق الإنتاج في تموز ٢٠٠٥ ، وفق شركة Sinopec الصينية. الزيارة الرسمية التي قام بها الرئيس النيجيري Olusegum Obasanjo إلى الصين ولمدة أربعة أيام ، في ١٤ نيسان ٢٠٠٥ ، تبين العلاقات الجيدة التي أسست بين البلدين وبشكل أعم توضح المصالح المتنامية لبكين في البلدان " النافعة " من العالم الثالث.

ثالثا : في أماكن أخرى من أفريقيا

لأن مصلحة الصين بالنسبة للبترول و الغاز الأفريقي تتأكد ،قام الرئيس Hu Jintao في نهاية كانون الثاني ٢٠٠٤، بجولة في أربعة بلدان أفريقية. ثلاثة من بينها هي : مصر ، الجزائر و الغابون هي منتجة للبترول حيث تم توقيع اتفاقيات بين الصين وهذه الدول الثلاثة . ففي الغابون، ورغم حضور ١٩ شركة بترولية لها مقراتها الأساسية في الولايات المتحدة وهي منذ البداية لها وجود في قطاع الإنتاج البترولي، إلا أنه في شباط ٢٠٠٤، وقع وزير البترول الغابوني ،مع شركة Sinopec ، اتفاقية للتطوير التقني في ثلاثة أماكن برية على بعد ٢٠٠ كيلومتر جنوب/شرق من ميناء Gentil . وقبل ذلك بفترة قليلة ، Chen Tonghaï ، مدير شركةSinopec ، وقع اتفاقية مع شركة توتال الفرنسية ، هذه الأخيرة التي لها أعمال كبيرة و إستراتيجية في هذا البلد، وذلك من أجل توريد البترول من الغابون إلى الصين.

نفس الطريقة في التدخل كانت في الكونغو برازافيل . في أيار ٢٠٠٤ ، نائب رئيس الوزراء الصيني للتجارة كان في العاصمة من أجل توقيع عقد لشراء مليون طن من البترول الخام في السنة، أو ١٠ % تقريبا من إنتاج هذه الدولة الأفريقية. وفق الاتفاقيات الموقعة، بكين تستطيع التدخل أيضا من الآن فصاعدا في الإنتاج و التكرير. في مدينة Malabo ، في غينيا الاستوائية ، الصينيون دعوا اللبنانيين، وهم جالية حاضرة بقوة في أفريقيا الغربية ، لحضور مفاوضاتهم مع الحكومة الغينية الاستوائية. بالرغم من سيطرة ومراقبة الولايات المتحدة التي لها حضور من أجل حماية مشاريعها البترولية من الشركات الأخرى و حمايتها أمنيا أيضا،إنهم يجربون الاعتماد على مجموعات جنوب أفريقية من أجل الحصول على العديد من الحقول ستتركها الحكومة الغينية.

يمكننا تفهم هذا الشيء ، فالشركات البترولية الصينية تبحث للتواجد في كل مكان فيه بترول، حتى في الأماكن التي فيها كميات قليلة ، و لا تتردد في التواجد ببلدان احتياطاتها و إنتاجها البترولي يعتبر في حالة تراجع، على الأقل من وجهة نظر تتعلق بالدخل المالي. لكن قلق الصينيون ليس هنا. لأن الشركات البترولية الصينية، ومن خلالها، الدولة الصينية تملك احتياطيا نقديا كبيرا بفضل النمو الاقتصادي الكبير في الصين، لذلك لا تتردد في قبول شروط مالية أقل قيمة و الاستكشاف أو الاستثمار في مناطق تعتبر ليس واعدة من قبل الشركات العالمية. لكن هذه الاستثمارات هي تكملة لإستراتيجية " الخطوات الصغيرة" في البلدان الواعدة. المخزون البترولي للصين يستوجب هذه الطريقة في العمل، بالإضافة لذلك، يكفي أن نشير إلى حضور الرساميل الصينية في العديد من المشاريع لتكرير البترول. و هذا ما رفضته الشركات الغربية بسبب تخوفات بيئية و الاعتقاد أو التأكد من عدم وجود عائدات مالية مرضية و كافية في عملية التكرير، الشركات الصينية البترولية، تفتح و تعرض على الصين سوقا أكثر فأكثر يأخذ أهميته على صعيد المنتجات أو المشتقات البترولية المكررة.

الصين و القارة الأمريكية

في أمريكا اللاتينية ، تبدو الإستراتيجية تتركز أكثر في ثلاثة دول أو أربعة يظهر أنها تتجه لتملك محزونا و إمكانيات بترو/غازية على السواحل في البحار أو في المناطق الداخلية، ومن جهة أخرى قدرة على الاستقلال تجاه واشنطن.

أولا : في أمريكا الجنوبية

الزيارة الرسمية للرئيس الصيني Hu Jintao ،من ١١ إلى ٢٣ تشرين الثاني ٢٠٠٤ ،إلى أربعة دول من هذا الإقليم (البرازيل ، الأرجنتين، تشيلي، كوبا) كان لها معنى كبير، وقد جرت على هامش مشاركته ، في سانتياغو العاصمة التشيلية ، في قمة " منتدى التعاون الاقتصادي الآسيوي / الباسيفيكي " APEC . هذه الزيارة أعطت دفعا لهذه العلاقات الجنوبية/ الجنوبية. في هذه المناسبة، وضع الرئيس

الصيني رقما واضحا للاستثمارات الصينية في هذه المنطقة خلال عشرة سنوات وهو ١٠٠ مليار دولار. تقليديا ، الصين حاضرة بشكل ضعيف في أمريكا اللاتينية، حيث ١٣ بلدا منها اعترفت دبلوماسيا بتايوان في نهاية ٢٠٠٤ ، بكين اليوم اكتشفتها حيث فيها احتياطات كبيرة من المواد الأولية الضرورية لنموها الإنتاجي الصناعي. في نهاية ٢٠٠٤، وفق العديد من الجهات المختصة ، الصين أصبحت الزبون الثالث للبرازيل، تشيلي و كوبا، و الرابع بالنسبة للأرجنتين.

أثناء هذه الزيارة في تشرين الثاني ٢٠٠٤ ، الرئيس الصيني و برفقته العديد من الوزراء و أكثر من ٢٠٠ رئيس شركة صينية، وقع اتفاقية للاستثمار بقيمة ١٩،٧ مليار دولار مع الأرجنتين، ٥ مليار منها من أجل استكشاف و استغلال البترول و الغاز. مع البرازيل ، وقع ١١ اتفاقية ثنائية تتعلق بالنقل و الطاقة و بمبلغ قدره ١٠ مليار دولار، منها العديد من العقود المتعلقة بالبترول . في كانون الأول، ٢٠٠٤ ، استقبل الرئيس الفنزويلي هوغو تشافيز في الصين من أجل التوقيع على اتفاقية جديدة ثنائية تتضمن جانبا بتروليا. فنزويلا التزمت بمساعدة الصين في بناء احتياطها البترولي الإستراتيجي ، و بالمقابل هناك استثمارات صينية في الزراعة الفنزويلية و أيضا تطوير العديد من الآبار البترولية الغير مستغلة في فنزويلا. ووفق اتفاقية موقعة أثناء هذه الزيارة للرئيس الفنزويلي للصين ، شركات صينية بترولية عليها استثمار ٣٥٠ مليون دولار في الآبار البترولية الفنزويلية و استيراد ١٢٠٠٠٠ برميل من الخام في الشهر.

ثانيا : وأيضا في كندا ...

الصين تهتم أيضا بالاحتياطات البترولية الكبيرة الغير مكتشفة في كندا ، رغم تكلفتها الكبيرة. كذلك في حالة الرمل الإسفلتي في منطقة Alberta . من جهة أخرى، الشركة الكندية الثانية في البلاد للنقل عبر الأنابيب البترولية ، Enbridge ، تبحث منذ سنتين ونصف عن تمويل مشروع للنقل باتجاه الغرب من أجل فتح هذه الاحتياطات الكبيرة على أسواق آسيا و كاليفورنيا. خط الأنابيب، و الذي يبلغ طوله ١٢٠٠ كيلومتر يربط Edmonton في Alberta ، مع تقريبا Prince Rupert في كولومبيا البريطانية عن طريق Montagnes Rocheuses . الخام المركب سينقل بواسطة الناقلات إلى كاليفورنيا و، من خلال المحيط الباسيفيكي، إلى الصين و كوريا الجنوبية. الجهات التي تعنى بتكرير البترول في كلا البلدين كما في اليابان هي جاهزة لتمويل جزء من المشروع ، و المناقشات كانت مازالت دائرة. لكن المسئولين في شركة Enbridge أكدوا و بحزم أن شركتهم لن تتوجه للأسواق الأخرى إلا بعد أن تكون مطمئنة أن

الأقاليم الأخرى الكبيرة و الهامة من الولايات المتحدة، لاسيما " وسط غرب"، ستكون بالكامل مغطاة بالتخزين البترولي.

زيارة الرئيس الصيني Hu Jintao إلى كندا و المكسيك في أيلول ٢٠٠٥ ، قبل انعقاد أعمال مجلس الأمم المتحدة في نيويورك، تبين المصلحة المتنامية للصين، و التي تشكل قبل ذلك الشريك الثاني التجاري لكندا بعد الولايات المتحدة ، في مناطق البترول بشمال القارة الأمريكية. الصين ، مدفوعة بحاجاتها، لا تتردد نهائيا بالقدوم و اللعب داخل الولايات المتحدة. إنها تستعمل أيضا، كما لم تفعل من قبل، حدودها الطبيعية مع القارة الأمريكية عن طريق المحيط الباسيفيكي . هذا الطموح الذي يظهر أنه معززا بالدراسة و الثقة من قبل الصين، للقيام بمشروع يصل إلى Cordillère of Andes بواسطة خط سكك حديدية وذلك من أجل ربط البرازيل، الأرجنتين و تشيلي ، لتصدير المواد الأولية من جنوب القارة الأمريكية. هذه الإستراتيجية للتنمية المصالح الصينية في القارة الأمريكية ، بالـتأكيد ستعطي نتائجها ومعناها. لكن الولايات المتحدة مع مساعدة اليابان، لا تفكر بترك الصين تطور مشاريعها بحرية، لاسيما في أمريكا اللاتينية ، و ما يؤكد هذه الممانعة الأمريكية هو رفض الولايات المتحدة الترشح الصيني للدخول في "البنك الخاص بالقارة الأمريكية للتنمية"، في منتصف نيسان ٢٠٠٥ و تأجيل هذه المفاوضات إلى ٢٠٠٨. كما سنرى فيما بعد.

المنافسة بين الصين و الولايات المتحدة

إذا ابتعدنا قليلا عن مواضيع الطاقة لنتطرق إلى موضوع أكثر شمولية بالنسبة للإستراتيجية الصينية، سوف ندرك أن للصين ، بشكل خاص وللوهلة الأولى، طموح دقيق و الذي يرتكز، ولأسباب سياسية داخلية، على إيجاد مكان مركزي وتاريخي وله هيبته بالنسبة للقارة الآسيوية. ضمن هذا السياق من تنافس القوى تتمركز القضية التايوانية . الاستقلال الحقيقي للجزيرة و نجاحها الاقتصادي و السياسي يشكل بالنسبة للسلطات الصينية تحد لا يمكن احتماله و الذي لا بد من إيجاد حل له في يوم ما. و يجب أيضا في يوم من الأيام أن تحصل بكين على وسيلة تمنع بها الطموح السياسي لليابان أو للهند ، أو لأي تدخل خارجي للولايات المتحدة ضمن ما تعتبره الصين منطقة نفوذ لها. الصين،وهي واعية بما تملكه من قدرات عسكرية كبيرة ، يمكن أن تتحرر من كل تهديد مباشر ، لكن عليها التعاون مع قوى ذات تأثير

وفعالية و تعزيز قدراتها البالستية و النووية. ضمن هذا المجال الحساس جدا و الذي ينطوي على مخاطر تضر بالاستقرار، كان الحصار الأوربي على الصين في عملية بيع الأسلحة لها.

إن المصلحة الصينية بالنسبة للمعدات الأوربية تتركز حول أجهزة الاتصالات و المراقبة ، من أجل تحديث قدراتها التكنو ـ عسكرية و التي تسمح لها أيضا بالحفاظ و بشكل أفضل على مصالحها الطاقية و الإستراتيجية إلى أبعد مدى ممكن، لاسيما في آسيا الوسطى و في خاصرتها الجنوبية ، بين مضيق Malacca و بحر الصين. لكن تغير الأغلبية في ألمانيا الذي حصل في أيلول ٢٠٠٥ سوف يمدد الحصار الأوربي على الأسلحة المتجه إلى الصين، هذا القرار الذي اتخذ منذ أحداث ساحة " تيان آن مين " في الصين ١٩٨٩ ، بينما حكومة المستشار الألماني " شرودر" استندت على فرنسا من أجل رفع الحصار على المستوى الأوربي.
الصين ، مع ميزانية حالية تصل إلى ١٣٠٠ مليار دولار و نمو تدريجي سنوي يصل إلى ٩ % منذ عدة سنوات، لديها الوسائل لهذا التحديث كما يشير النمو المخصص للميزانية العسكرية منذ سنوات. في عام ٢٠٠٥ ، هذه الميزانية ارتفعت إلى ١٢،٦ % لتصل إلى ٣٠ مليار دولار. إذا كان هذا الرقم بعيد كل البعد عن الميزانية العسكرية الأمريكية التي وصلت إلى ٤٤٧ مليار عام ٢٠٠٥ ، لكنه يسمح للصين ، حيث طموحاتها أقل بكثير من الولايات المتحدة حاليا، بتقارب و تصالح التحديث للجهاز العسكري مع الأولويات الإستراتيجية. لكن هذه الأولويات الإستراتيجية ستفترض قطيعة مع العادات لاسيما التقليل من المساعدات لشركات الدولة و إعادة بناء صناعتها الخاصة بالدفاع، كما تشير إلى ذلك دراسة جديدة من قبل Rand Corporation بعنوان" Modernizing Chiana’s Military " . هذه الدراسة تعتبر بالإضافة لذلك أن الميزانية الحالية لوزارة الدفاع الصينية تشكل ما بين ٢،٣ % إلى ٢،٨ % من الميزانية الوطنية، ولكن مع قدرة شرائية تصل إلى مابين ٦٩ إلى ٧٨ مليار دولار. بالمقارنة ، الميزانية الدفاعية الأمريكية في عام ٢٠٠٤، شكلت ٣،٩ % من الميزانية الوطنية. المنافسة الصينية ـ الأمريكية ، لم تبدأ بعد بشكل كبير، و واشنطن تتابع بالتأكيد و عن قرب المشاريع الإستراتيجية المختلفة و تحديث الجيش الشعبي، و التغييرات التي أدخلت من أجل التوازن الإقليمي .

على قاعدة من النمو تستند على الطلب المتنامي على الطاقة و البترول عالميا ، يظهر أن العلاقات الجيوبوليتيكية تتطور بشكل ملفت. وأمثلة الصين و الهند هي مفيدة و مهمة كثيرا. قرر البلدان في بداية عام ٢٠٠٥ ، أن يضعا خلافاتهما الإقليمية على طول سلسلة جبال هيمالايا في نوم عميق ، كما أن الصين تساند بشكل رسمي ترشيح الهند لمقعد دائم في مجلس الأمن الدولي، بينما لا تخفي عداوتها لترشيح اليابان. في حزيران ٢٠٠٥ ، في Vladivostok ، وزير خارجية روسيا ، Sergueï Lavrov ، و

نظيره الصيني ، Li Zhaoxing ، وقعا اتفاقية حول حدودهما الشرقية المشتركة، واضعينا نهاية للنزاعات الإقليمية بينهما على جزيرتين كبيرتين وذلك قبل أربعين عاما، ، وهما على ملتقى Oussouri و نهر Amour . هذه الاتفاقية تجسد مسيرة من التطبيع وحل الخلافات الحدودية بين البلدين ، وفي هذه المناسبة تم الإعلان عن نية وإرادة البلدين في تجنب كل ما يعيق و يضر بالاستقرار في آسيا الوسطى. إشارة أخرى لهذا الجيوبوليتيك الجديد، وزير خارجية الهند، Natwar Singh ، كان حاضرا في Vladivostok ، حيث أكدت الدول الثلاثة أيضا إرادتها في ضمان الاستقرار و الأمن في الإقليم و أن يكون لها وزن أكبر على مسرح العلاقات الدولية. قرر وزراء الخارجية الثلاثة إعادة بناء العلاقات الاقتصادية ، لاسيما في قطاع المحزون البترولي و الغازي . هذا الاجتماع الرابع للدول الثلاثة، و الذي يتم لأول مرة خارج أي منتدى عالمي ، يشير أكثر فأكثر إلى تلاقي إرادات محور موسكو- بكين - دلهي. حتى ولو كان هذا التحالف خارج الطبيعة على الأقل في تركيبته الصينية - الهندية ، يمكن أن يشكل القلق لواشنطن.

تتابع الولايات المتحدة هذه التحركات عن قرب، و مشروعها لتعزيز التعاون في المجال العسكري مع الهند يندرج تحت هذا المنطق وفق ما جاء في تقرير National Intelligence Counceil. من هنا إلى عام ٢٠٢٠، الاستهلاك الطاقي للصين و الهند سيرتفع إلى ١٥٠ % و ١٠٠ % من أجل ضمان نفس الإيقاع في النمو الاقتصادي . ووفق نفس المصدر، الحاجات الطاقية لهذين البلدين ستكون عاملا مهما و بالغا و الذي سيشارك في الدفاع عن سياستهما الخارجية و الدفاعية، بما في ذلك توسع قوتهما البحرية. ستصبح الصين أيضا لاعبا كبيرا ومحوريا على الصعيد الدولي و شركاتها البترولية سيكون عليها تكثيف عالميتها.

منافسان آخران للصين فيما يتعلق بالبترول

أولا : الهند ، استهلاك طاقي و إستراتيجية للتخزين

تزداد تبعية الهند تدريجيا في مجال الطاقة " الغاز و البترول " حتى ولو أن استهلاكها ليس له علاقة كبيرة بعدد سكانها. احتلت في عام ٢٠٠٤ الترتيب السادس عالميا في استهلاك الطاقة و نفس الترتيب في استهلاك البترول ، مع ٢،٥٥ مليون برميل في اليوم. لديها بعض الاحتياطات البترولية و من الغاز أيضا، في الداخل و على السواحل، وهي ليس ذات أهمية كبيرة كما هو حال الصين، حيث كان للهند ، في نهاية ٢٠٠٤ ، ما يقارب ٥،٦ مليار برميل من البترول (ثلاث مرات أقل من الصين) ، و ٠،٩٢ تريليون متر مكعب من الغاز، أي (أكثر من مرتين أقل من الصين). وضع البترول أيضا أكثر حساسية و دقة و الحاجات يمكن أن تزداد بسرعة كبيرة، لاسيما بفعل التطور في مجال النقل. (الجدول في نهاية الكتاب، يوضح بآلاف البراميل في اليوم، ويصف تطور الإنتاج و الاستهلاك البترولي في الهند).

الهند، ومع ميزانية وصلت إلى ٦٩١ مليار دولار في عام ٢٠٠٤ وفق البنك الدولي، تتمركز في الترتيب العاشر عالميا ونموها الاقتصادي حول ٦ % سنويا وسيزداد في السنوات القادمة، وهذا ما سيزيد بشكل آلي استهلاكها من الطاقة . في ٢٠٠٣ ، البترول شكل ٣٠ % من استهلاك الطاقة الكلي في البلاد و الغاز ٧ % مقابل ١٩ % و ٤ % في ١٩٩٧ . اليوم الفحم يؤمن أكثر من نصف الاستهلاك من الطاقة التجارية للبلاد و الحاجة إليه في ازدياد دائم. الهند هي المنتج الثالث عالميا للفحم بعد الصين والولايات المتحدة. على الصعيد البترولي ، تستطيع بالمقابل الاعتماد على احتياطها ،و التي تحاول تطويره، لاسيما مع وجود الشركات المستقلة المنافسة رغم أن هذا القطاع لم يكن واعدا. من أصل ٢،٢ مليون برميل من البترول المستهلك يوميا في عام ٢٠٠٣ ، الهند استوردت منها تقريبا ١،٤ مليون برميل في اليوم وذلك وفق " وزارة الطاقة الأمريكية" . الفاتورة البترولية الهندية في عام ٢٠٠٢ شكلت ١٥ مليار دولار، أو ما يعادل ٣ % من ميزانيتها. في عام ٢٠٠٣ ، الهند استوردت ٦٥ % من استهلاكها البترولي مقابل ٣٥ % للصين. في عام ٢٠٠٤ ، الاستيراد البترولي شكل ٧٠ % من الاستهلاك البترولي الوطني، مؤكدا تبعية خارجية عالية كما حال الصين ، وفي زياد متسارعة أيضا. هذا الاستيراد عليه أن يصل في ٢٠١٠ إلى ٨٥ %، وفي ٢٠٢٠ إلى ٩٢ %. الهند إذن أكثر تضررا من الصين في حالة ارتفاع سعر البرميل. بالإضافة لذلك ، من أجل الاستجابة للحاجات البترولية في السنوات العشرة القادمة ، لابد من استثمار تقريبا ١٠٠ مليار دولار في قطاع الطاقة، و الذي يبقى بشكل كبير خاضع للدولة، و هذا عوائق إضافية بالنسبة للشركات العالمية.

وفق العديد من التقديرات، الاستهلاك البترولي الهندي يمكن أن يصل إلى مابين ٣ إلى ٣،٥ مليون برميل في اليوم مع بداية ٢٠١٠ ، بينما جهات أخرى تقدره بحوالي ٢،٨ مليون برميل في اليوم. إذا تمكنت الهند من تدبير هذه التبعية حاليا، فإن هذا سيصبح في المستقبل خطرا ضمن سيناريو الطلب الهندي المرتفع جدا، كما كان الوضع بالنسبة للطلب الصيني، لاسيما منذ عام ٢٠٠٣ . لكن الهند تبحث أيضا لتوسيع مجالها الأمني من الطاقة ، و خاصة من الغاز. ولنتذكر هنا المشروع التخزيني من جهة الشمال مع الغاز في تركمنستان ، عن طريق أفغانستان و باكستان وربما مع إيران فيما بعد، و كذلك عن طريق خط لأنابيب الغاز عن طريق باكستان، حتى ولو أن هذا الأخير " لم ينصح به " من قبل وزيرة الخارجية الأمريكية " رايس " أثناء جولتها الأولى في آسيا، منتصف آذار ٢٠٠٥ ، والتي قادتها إلى نيودلهي.

خط الغاز، إيران ـ باكستان ـ الهند

هذا المشروع، في جزء منه، ينافس مشروع خط الغاز TAP (Trans-Afghan-Pipeline). هذا الأخير يظهر أنه مازال مدعوما من قبل إدارة الرئيس جورج بوش ، كما رأينا ذلك في آسيا الوسطى. المشروع إيران ـ باكستان ـ الهند يمكن فهمه ضمن سياق جيوبوليتيكي له خصوصيته. هذا المشروع هو توضيح مجسد لحدود دبلوماسية واشنطن في مواجهة إيران، التي تجرب إقناع الهند و باكستان بالتصديق على الاتفاقية المتعلقة ببناء خط للغاز بمبلغ ٤،٥ مليار دولار، من أجل نقل الغاز الإيراني من جنوب South Pars إلى الهند عن طريق باكستان. للأسف ، هذا الخط الذي يقدمه البعض على أنه " خط السلام" ، و إذا كان يسمح بشكل حقيقي بقيام و تقوية الاقتصاد الطاقي بين البلدين ، يصطدم بتصلب intransigeance الولايات المتحدة و بالعقوبات المفروضة على إيران. هذا الخط البالغ طوله ٢٧٧٥ كيلومتر ، و الذي يستطيع أن يؤمن تقريبا ٦٠٠ إلى ٧٠٠ مليون دولار سنويا كتعويض ترانزيت لباكستان يسمح أيضا بتنمية الأقاليم الجنوبية من Baloutchistan و من Sind . لن يكون هناك، بالإضافة لذلك ، حاجة لتمويل خارجي كما أن البلدان سيكون لديهما بشكل حقيقي طريق للتخزين الطاقي الأقل تكلفة. سيحمل للهند ، الطاقة الأكثر نظافة على الصعيد البيئي، ومنها المدن الكبيرة في الغرب المعروفة بالتلوث من استخدام الفحم التي تحتاجه بكثرة. الولايات المتحدة في عنادها ضد إيران ، ذكّرت البلدين في نيسان ٢٠٠٥ ، أنها ستطبق العقوبات ، إذا هذا المشروع رأى النور. أثناء زيارة رئيس الوزراء الهندي إلى البيت الأبيض في تموز ٢٠٠٥ ، و الذي أقام للهند ما يسمى " الشريك الإستراتيجي " مع الولايات المتحدة، اقترحت إدارة بوش تعويضا، لما يسببه تعطيل الخط للهند ، بتزويد الهند بمفاعلات نووية جديدة، مزدرية بذلك الالتزامات الدولية حول هذا الموضوع. ضمن هذه الفرضية ، سنوجد في حالة متناقضة حيث الهند تُكافأ في سعيها للحصول على النووي وهي تخرق القواعد والنصوص الدولية بالحصول على المفاعلات الأمريكية ، و الهدف إعاقة التخصيب النووي الإيراني، و حيث إيران لن تستطيع تطوير مصادرها من الغاز ، بينما الاحتياطات الضخمة الغازية في إيران التي تقود بشكل رسمي الولايات المتحدة لإنكار الحق الإيراني في تطوير القدرات النووية. في نفس الوقت ، باكستان تحصل على العديد من الطائرات المقاتلة الإضافية من أجل توازنها في هذا الشأن الهند. لا يمكن فعل أسوأ من ذلك فيما يتعلق بسياسة القطب الواحد الإستراتيجية الميركنتيلية stratégico-mercantile .

الهند تدرس بالمقابل مشاريع للتخزين بواسطة خط لأنابيب الغاز من الشرق، لاسيما من إقليم بنغلادش، مع مساندة شركة Shell و Unocal ، ولكن أيضا من Birmanie ، بالتوازي مع تنمية المشاريع الهامة من قبل GNL في الغرب، من قطر و عمان. لأن كل مشروع للتخزين عبر الأنابيب من الغرب يفترض منافسة باكستان ، و بشكل مباشر، هذه السنوات الأخيرة ، يفترض ضمانات من واشنطن ، باعتبار وجود العلاقات الطيبة بين البلدين. أما العلاقة بين القوتين النوويتين في جنوب القارة الآسيوية و خاصة فيما

يتعلق بقضية كشمير، شهدت بعض التطورات الخجولة لاسيما بعد الزلزال الذي ضرب الجزء الباكستاني من كشمير في بداية ٢٠٠٥ ، هذه التطور البطيء في العلاقات يبين الشك القائم بينهما منذ استقلالهما النهائي عام ١٩٤٨ ، ولكن أيضا بعد ثلاثة حروب . لهذا السبب ، الفرع من أنبوب الغاز، عن طريق GNL ، عليه أن يتابع تطوره. في عام ١٩٩٥ ، الهند لم تستهلك إلا ٠،٦ تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي ، في عام ٢٠٠٢ ، استهلاكها تجاوز ٠،٩ تريليون متر مكعب . الهند عليها استهلاك ١،٢ تريليون متر مكعب في عام ٢٠١٠ و ٦/١ تريليون متر مكعب في ٢٠١٥ ، وفق " الوزارة الأمريكية للطاقة " . الهند تستطيع أيضا الاعتماد على الاحتياطات الغازية التي ستكون أكثر من ٠،٩٢ تريليون متر مكعب في نهاية ٢٠٠٤ ،وهذا تقدم يمكن ملاحظته خلال السنوات الأخيرة.

بالنسبة للهند، حتى ولو كان أكثر تكلفة، الصعوبة الأكبر تبقى في الدوران حول باكستان من الغرب، حيث إسلام آباد تغلق الطريق البري أمام تدفق البترول و الغاز من منطقة الشرق الأوسط. البترول و الغاز في الشرق الأوسط شكل في عام ٢٠٠٣، حوالي ٢٠ % من الاستهلاك الهندي الكلي من الطاقة، رقم سيرتفع إلى ٣٠ % مع حلول عام ٢٠١٠ . لا بد من القول هنا أن الهند وباكستان لعدم تأكدهما وعدم ثقتهما من حدود السياسة الأمريكية و تحالفاتها في آسيا ، قررتا تخفيض سباق القوة. وقد كان هذا جوهر يومين من العمل بين وزيري البترول في البلدين، من ١٢ إلى ١٣ تموز ٢٠٠٥ في نيودلهي. إنها المرة الأولى منذ عام ١٩٩٤ ، تاريخ التفكير بالمشروع، هنود و باكستانيون فكروا و بدقة حول قضايا تقنية تجارية، مالية وقانونية من أجل تكوين برنامج واضح للبناء. تمت تكلفة مستشارين ماليين من قبل البلدين باقتراح بنية مالية من أجل المشروع قبل التوقيع على اتفاقية بين الحكومتين الباكستانية و الهندية، على أن تنطلق الأعمال في المشروع مع بداية ٢٠٠٦ و تنتهي كليا قي ٢٠١٠. بما أن المصالح بين البلدين تلتقي في العديد من النقاط فإن الأشياء تظهر هذه المرة و كأنها تسير بشكل جيد . باكستان تنتظر استيراد ١٠ مليون متر مكعب من الغاز في اليوم مع بداية ٢٠١٠ على أن يرتفع الرقم على ٦٠ مليون خلال الخمس سنوات التالية لهذا التاريخ . بالنسبة للهند، تأمل منذ البداية استيراد ٦٠ مليون متر مكعب في اليوم وأن تصل إلى ٩٠ مليون بعد ثلاثة أعوام من تاريخ البدء.

هذه الإرادة الهندية تترجم أيضا من خلال مبادرات أخرى على صعيدها الإقليمي ، بما يمكن أن نسميه"الدبلوماسية الجديدة للطاقة" التي أطلقها Mani Shankar Aiyar ، وزير البترول والغاز الهندي و الذي دخل الحكومة من وسط اليسار و عبر الاقتراع في مدينة نيودلهي في أيار ٢٠٠٤ . في بداية كانون الثاني ٢٠٠٥ ، أثناء أول طاولة مستديرة حول التعاون الإقليمي في مجال البترول ، وجهة دعوة إلى البلدان الأساسية المنتجة للبترول في الخليج العربي و إلى الدول المستهلكة في آسيا من أجل تطوير

سوق للبترول الخام في آسيا و الغاية هي تأمين مخزون بأسعار أقل ارتفاعا. رغم أن الإقليم استهلاكه يساوي إنتاجه من البترول، فإنه لا يملك سوقا متطورا كما الحال في أمريكا الشمالية أو أوربا، ورغم الدور الذي تلعبه سنجابور في هذا الخصوص. الهند تبحث إذن عن بناء جبهة موحدة نحو الغرب مع المنتجين ونحو الشرق مع المستهلكين.

يظهر أن الإستراتيجية الهندية تتبع منحيين : من جهة ، معادلة التأثير للولايات المتحدة، الزبون العالمي الأول، ومن جهة أخرى ، تجنب حرب للأسعار بين الدول المتجاورة في آسيا، لاسيما مع الصين، اليابان و كوريا الجنوبية. ضمن هذه الرؤية الهندية، المصلحة من بناء تجمع آسيوي للبترول لن تتوقف فقط عند حدود البلدان المستهلكة. المنتجون في الشرق الأوسط يستطيعون هم أيضا الاستفادة من هذا التجمع، ضمن مجال تصدير البترول و ضمن الاستثمارات أيضا. آسيا اليوم هي القارة الواعدة على سطح كوكبنا، والصين ،اليابان، الهند و كوريا الجنوبية تستورد مجتمعة من البترول أكثر من الولايات المتحدة، أو أكثر من ١٢ مليون برميل في اليوم. إذا لم تأت أية أزمة اقتصادية تغير هذه المعطيات، هذه الرؤية يمكن أن يكون لها معنى.

أكد وزير البترول الهندي Mani Shankar Aiyar في افتتاح اجتماع المنتجين و المستهلكين في نيودلهي بداية عام ٢٠٠٥ أن:" الطريقة الوحيدة لمجابهة جيوبوليتيك الآخرين هي أن يكون لدينا جيوبوليتيكا خاصا بنا " . يبقى أن نعرف إذا كانت هذه الجبهة الطاقية المشتركة ستصبح وسيطا أو عاملا مساعدا من أجل السلام في آسيا أو هي عامل لتسارع المنافسة و النزاع. العديد من البلدان الآسيوية وهي تبحث عن إستراتيجية شاملة فيما يتعلق بالطاقة، ستستطيع إيجاد الفرصة لتحسين علاقاتها، كما يشهد بذلك الآن تطور مشروع خط أنابين الغاز الذي يربط إيران مع الهند، مارا بباكستان و الذي يمكن أن يواصل سيره إلى الصين.

إنه و من المحتمل أن الهند ستستمر في تحويل ، في المستقبل القريب، العديد من اتجاهاتها الدبلوماسية، الإستراتيجية و التجارية ، و تقوي العلاقات و الارتباطات الاقتصادية و السياسية مع البلدان الرئيسية المصدرة للبترول في الشرق الأوسط و إفريقيا ، لا بل مع روسيا أيضا. لأنه أيضا من المحتمل أن الهند سيتوجب عليها الدخول بمنافسة مفتوحة مع الصين ، كما اليابان أيضا بعد إعادة البناء الجيوبوليتيكي للعرض البترولي العالمي بما في ذلك الشرق الأوسط . آسيا تبقى إذن مخزنا للبارود.

ثانيا : اليابان

بالمقابل، إرادة تهميش إيران " المقترحة " بقوة على الهند لم تعيق اليابان ، حليف آخر للولايات المتحدة، من التوقيع مع إيران في شباط ٢٠٠٤ ، بعد أربع سنوات من المفاوضات ، اتفاقية بحوالي ٢

مليار دولار من أجل استغلال ،و بالاشتراك مع إيران، البئر البترولي العملاق في Azadegan (شمال /غرب إيران) ، ملتفين بذلك حول الحصار الاقتصادي المعلن من قبل الولايات المتحدة على إيران. لابد أن نعرف أيضا أنه منذ سنوات عديدة ، اليابان تخزن من البترول الإيراني. كذلك في عام ٢٠٠٢ ، أكثر من ١٣ % من الاستيراد البترولي الياباني جاء من إيران. وفق الصحافة الإيرانية، الاحتياطات المحتملة في بئر Azadegan تقدر ما بين ٣٥ و ٤٥ مليار برميل، ، ولكن اليابان ، أكثر تيقظا ،حيث تتوقع الاحتياطي لهذا البئر بحوالي ٢٦ مليار برميل.

على الإنتاج أن يبدأ في ٢٠٠٧ من خلال استخراج ٥٠٠٠٠ برميل في اليوم، قبل المضي إلى ١٥٠٠٠٠ برميل في اليوم بعد سنة من الانطلاق، ثم ٢٦٠٠٠٠ برميل في اليوم كحد أقصى للإنتاج اليومي. هذا العقد مدته ١٢ عاما على أن تقود مجموعة شركات يابانية " ثلاث شركات" ، تشرف عليها و تديرها الشركة اليابانية للتنقيب البترولي Inpex ، هذا الاتحاد من الشركات سيمتلك ٧٥ % من المشروع، مقابل ٢٥ % للشركة الوطنية الإيرانية للبترول NIOC . مصلحة اليابان واضحة جدا. هذا البلد، الفقير بالمصادر و الثروات الطاقية ، يستورد تقريبا كل حاجاته من البترول. و في مواجهة الصعود القوي للصين ، اليابان، كما هو من الآن فصاعدا بالنسبة لجميع الدول الصناعية ، و أيضا بالنسبة للاقتصاديات المنطلقة بقوة، تحكم بضرورة تنويع وارداتها كي تضمن مخزونها البترولي.

بالنسبة لليابان، ورغم امتلاكها مركزا نوويا هاما ، فإن الطاقة المستخرجة من الباطن هامة جدا لها. في عام ٢٠٠٢ ، هذه الطاقة المستخرجة شكلت أكثر من ٨٠ % من الحاجات الطاقية الأولى في البلاد. ميزان الطاقة اليابانية يتألف من : ٥٠ % بترول ، ١٩ % فحم ، ١٣ % طاقة نووية ، ١٣ % غاز طبيعي ومنها ١٢،٥ % مستوردة، ٣،٥ % طاقة هيدروليكية ، ١ % طاقة متجددة. إذن التبعية البترولية لليابان هي كبيرة . في عام ٢٠٠٣ ،، ستكون اليابان من الآن فصاعدا الثالثة عالميا في استهلاك البترول و مشتقاته، حيث امتصت ٥،٤٥ مليون برميل في اليوم ، منها ٨٠ % من الدول المصدرة للبترول " أوبك"، و أهمها دول الشرق الأوسط. الاستهلاك الياباني في عام ٢٠٠٣ كان أكثر من الاستهلاك الوسطي المعروف و السبب هو المشاكل الأمنية حول المراكز النووية اليابانية، حيث أدت هذه المشاكل إلى وقف العديد منها، و من هنا جاء الاستهلاك الزائد للبترول. (الجدول في نهاية الكتاب يسمح بمتابعة تطور الاستيراد الياباني من البترول بشكل تفصيلي و ذلك بالمليون برميل في اليوم عامي ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤ .

شكل الشرق الأوسط ،إذن، في عام ٢٠٠٤، ما يقارب ٨٨،٨ % من استيراد اليابان من البترول الخام. هذه التبعية ستبقى مستقرة مع الأخذ بالحسبان التطورات البترولية في إيران ولكن أيضا دولا جديدة أهمها ليبيا. كذلك، الزيارة التي قام بها الابن الأكبر للزعيم الليبي معمر القذافي، في بداية نيسان ٢٠٠٥ ، وقد استُقبل من قبل رئيس الوزراء الياباني، تشهد بمصالح الشركات البترولية اليابانية في البترول الليبي.

الشركة التجارية اليابانية Nippon Oil و أيضا معها شركات يابانية أخرى حصلت على العروض الأولى التي قدمتها ليبيا من خلال شركتها الوطنية للبترول في عام ٢٠٠٥ . التعاون الياباني، الثاني في العالم ماليا ، تم تحريكه و تجييشه من أجل اقتراحات للمشاركة الإضافية ، لاسيما فيمل يتعلق بالمساعدات التكنولوجية. اليابانيون يهتمون كثيرا إذن البترول الليبي ولكن أيضا عينهم على غازها.

اليابان تعتمد كثيرا على روسيا من أجل مخزونها المستقبلي، لاسيما ابتداء من جزيرة Sakhaline بالنسبة للبترول و الغاز، ولكن أيضا عن طريق مشروع المصب الجديد البترولي من Nakhodka بالقرب من Vladivostok . هذا المصب البترولي سيكون النقطة الرئيسة للتصدير بالنسبة للبترول الخام في سيبيريا و بالتحديد من مقاطعة Irkoutsk . ولكن ، الاتفاقيات بهذا الشأن تبقى ضعيفة ، حتى ولو أن اليابان تظهر وكأنها في موقع جيد. بالنسبة لروسيا ،وبانجذاب كبير نحو العروض المالية اليابانية، في النهاية حققت كما رأينا، بناء خط أنابيب البترول البالغ طوله ٤١١٨ كيلومتر منطلقا من Taïshet ، في سيبيريا الشرقية ، بالقرب من بحيرة Baïkal ، حتى Perevoznaya ، بالقرب من Nakhodka على شاطئ الباسيفيكي ، كما أن هذا المشروع سيخدم المدينة الشمالية الشرقية الصينية Daqing . لكن تكلفة المشروع ، التي تجاوزت ٣،٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٢، إلى مبلغ في حده الأدنى يقدر ما بين ١٢ على ١٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٥ ، تجبر اليابان على التمويل الإضافي للمشروع. في بداية حزيران ٢٠٠٥، التزمت طوكيو بضمان ٧،٥ مليار دولار كمساعدات لروسيا، وهو المبلغ الأكبر في تاريخها والتي توافق عليه اليابان فيما يتعلق بالمشروعات البترولية في الخارج. هذا الإعلان كان هدفه حمل روسيا إلى التخلي عن مشروعها في التوريد إلى الصين، رغم أن الرئيس الصيني بنفسه قام بزيارة رسمية من أربعة أيام إلى موسكو. هذه الزيارة كانت مقررة منذ زمن طويل، كما في زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى طوكيو . إنها محنة رئاسية تبين شدة المنافسة. في النهاية، بوتين قام بزيارة رسمية من ثلاثة أيام إلى طوكيو في تشرين الأول ٢٠٠٥ . في هذه المناسبة، اكتفى بإعادة تأكيده أن المشروع " خط أنابيب البترول" سيتم إنجازه، لكن مراسم التوقيع الكبيرة لم تتم في هذه الزيارة، بعكس ما كان هو منتظرا منها. الأوساط البترولية اليابانية لا تريد أن تترك نفسها للابتزاز الروسي إذا كان المشروع غير مضمون أو حيوي من الناحية الاقتصادية. مع ذلك ، التمويل الياباني المدعوم شعبيا لاقى تمويلا من القطاع الخاص الياباني. البترول بوصوله إلى ضفاف الباسيفيكي، والذي تقدر استطاعته التصديرية أو يجب أن تبلغ ١،٦ مليون برميل في اليوم ، سيكون على بعد ٤٥٠ كيلومتر من شواطئ اليابان ، لكن روسيا لم تلتزم بأي شيء : ستبيع البترول للعروض الأفضل، إن كانت كورية جنوبية، تايوانية، صينية، إندونيسية، استرالية لا بل أمريكية.

من وجهة نظر جيوبوليتيكية، نعلم أن اليابان ليست مكونة فقط بأربعة جزر كبيرة.ووفق الإحصاء الأخير للمصادر البحرية اليابانية ،في عام ١٩٨٦،بلغ عدد الجزر أكثر من ٦٠٠٠ جزيرة معظمها غير مأهول . و فيما يتعلق بالمساحة البرية ، اليابان لا تبلغ مساحتها سوى ٣٧٠٠٠٠ كيلو متر مربع، رغم كثرة الجزر الكبيرة والصغيرة، لكن الجزر اليابانية و حقوق اليابان الناتجة عنها (مياه إقليمية و مناطق اقتصادية خاصة تبلغ ٢٠٠ ميل بحري) ، تسمح لطوكيو بالمطالبة بالسيادة على فضاء أو مساحة أكبر باثني عشرة مرة : لتبلغ ٤،٤ مليون كيلومتر مربع، صانعة من اليابان البلد السابع " في الكبر" عالميا. الأهمية الجيوإستراتيجية و الاقتصادية لهذه الجزر ، عندما نمتلك قوة بحرية كبيرة ومهمة ، تكون متفوقة على حجمها الطبيعي و طوكيو تنتظر هذه النتيجة، في مواجهة الجيران الروس، الكوريين، التايوانيين و الصينيين ، لاسيما على صعيد الآبار البترولية في عرض البحر. نية و إرادة رئيس الوزراء Koïzumi كانت في تغيير الدستور الياباني حتى الجيش الياباني يستطيع في المستقبل الحصول على جميع حقوقه وعلى قوته، بعد الحصار و الحدود المفروضة على الجيش منذ هزيمة الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥.

اليابان ـ الصين : منافسة و مزاحمة في الطاقة

ضمن المنافسة الصينية / اليابانية ، فتحت بكين جبهة أخرى بتفاوضها مع شركة Exxon Mobil الأمريكية من أجل شراء الغاز الروسي من Sakhaline و التي طوكيو كانت قد اتفقت عليه. بناء خط لأنابيب البترول تحت البحر ويربط الجزيرة الروسية باليابان كان بمثابة الورطة بسبب الطلبات المفرطة للتعويض من قبل الصيادين اليابانيين . الشركة الأمريكية Exxon Mobil ، والتي هي مسؤولة عن وضع المشروع بالتنفيذ ، اتجهت لهذه الأسباب إلى بكين. اليابانيون سيركزون إذا على بئر آخر،وهو Sakhaline –II ، حيث سيتم تمييع الغاز قبل أن يرسل بناقلات خاصة بالغاز إلى اليابان. الروس أقل ليونة من طوكيو لم يلتزموا بأي شيء تجاه اليابان فيما يتعلق بجزر Kouriles . مجموعة الجزر في شمال اليابان هي من مناطق النزاع الموروثة عن الحرب العالمية الثانية، و السيادة على هذا الأرخبيل ،

وحاليا هو إقليم روسي منذ إلحاقه بروسيا عام ١٩٤٥ ، مازالت اليابان تطالب فيها . أيضا هناك نزاع على جزيرتين كبيرتين في جنوب الأرخبيل ، و الذي يجاور Hokkaïdp ، الجزيرة الكبيرة في شمال اليابان. من خلال معاهدة سوفييتية ـ يابانية منذ عام ١٩٥١ ، اليابان تخلت رسميا عن بعض الجزر الصغيرة شمال جزر Kouriles ، و التي تجاور شبه الجزيرة الروسية Kamchatka . شبه الجزيرة هذه حددت وفق معاهدة الحدود الروسية ـ اليابانية من عام ١٨٧٥ حتى ١٩٤٥ . اليابان تريد من جانبها، العودة إلى الحدود الأولى لعام ١٨٥٥ ، و التي تعيد الجزيرتين الكبيرتين Kouriles ، إلى اليابان. ضمن هذه الوضع من عدم التوصل إلى أية معاهدة ، فإن روسيا و اليابان لم يوقعا اتفاقية سلام منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . أثناء زيارة الرئيس الروسي بوتين إلى طوكيو ، في تشرين الثاني ٢٠٠٥ ، قضية معاهدة السلام و معها جزيرتي Kouriles تمت مناقشتهما بشكل جدي. لكن طوكيو تحتفظ بطلباتها بالنسبة للجزيرتين المدعوتين في اليابان " جزر الشمال " . قضية الجزيرتين ، بالإضافة لموقعهما التاريخي من خلال العلاقة المباشرة بذاكرة الحرب العالمية الثانية التي تلامس الشعور القومي للبلدين، هناك ما يضاعف هذا الموقع أو الاعتبار الكبير لهما : إنه الموقع الاستراتيجي. هذا الأرخبيل يحجز بحر Okhotsk ، الغني بالغاز و البترول ، حتى ولو أن الظروف المناخية ، في بعض الفصول ، لا تسهّل عملية الاستغلال. أيضا في داخل بحر Okhotsk توجد جزيرة Sakhaline و آبارها الهامة من البترول و الغاز. هذا "المغلاق" أو الحاجز الاستراتيجي لجزيرتي Kouriles ، الممتد إلى الجنوب بواسطة أرخبيل اليابان يحجز أيضا بحر اليابان و ميناء Vladivostok ، القاعدة البحرية الأكثر أهمية للأسطول الروسي في أقصى الشرق.

بحر اليابان و بحر Okhotsk يشكلان بالإضافة لذلك الطريقان الوحيدان للنقل البحري للبترول و الغاز من سيبيريا الشرقية أو من الشرق الأقصى الروسي بشكل عام . الرهانات إذا تتجاوز و بشكل واسع الكبرياء الوطني من جهة أو من أخرى. و الذي لم يتحقق في ستين عام من التاريخ ، البترول يستطيع اليوم أن يفعله. لأنه إذا اليابانيون كثيرون التطلب ، موسكو تستطيع أن تحصل على الميزات من الغرب (أوربا ، الولايات المتحدة) أو من الصين. هذا هو جوهر الاتفاقيات التي وقعت في ٢٠٠٥ بواسطة موسكو للتعاون على المدى البعيد ، بين شركة Rosneft و الشركة الصينية CNPC ، رغم أن طريقة تطبيق هذه الاتفاقيات يحتاج إلى الكثير من التعريف. بالإضافة لتنافسهما على البترول الروسي ،إلا أن طوكيو و بكين لديهما نزاعات بحرية. في نهاية شهر شباط عام ٢٠٠٥ ، اليابان طلبت من الصين شرحا حول استغلالها للآبار من الغاز الطبيعي ضمن منطقة متنازع عليها وهي Chunxiano في بحر الصين الشرقي ، في جنوب الأرخبيل. و نشير هنا أن طوكيو لم ترغب " البحث عن النزاع " مع بكين حول هذه القضية، وزير الصناعة ، الاقتصاد و التجارة، Shoichi Nakagawa ، أكد في ٢٠ شباط ، أن الحكومة اليابانية " طلبت من الصين تزويدها بالإحصاءات" حول العمليات التي تقوم بها الشركات في هذه

المنطقة، حيث تتهم الصينيين بالقيان بالتنقيب و الحفر. ومن وجهة نظر يابانية ، الآبار تقع في المياه الإقليمية اليابانية.

و في الحقيقة أنه في تموز ٢٠٠٣ بدأت الصين التنقيب في منطقة Chunxiano ، بالقرب من الخط الفاصل ،وفق اليابان، بين المناطق الاقتصادية الخاصة على بعد ٢٠٠ ميل بحري، لكن بكين لا تدري بذلك. في منتصف المسافة بين الشاطئ الصيني و الجزيرة اليابانية Okinawa ، الحقل الغازي تحت البحر في منطقةChunxiano يحوي ٢٠٠ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي. إذا الصين ضخت هذا الغاز الذي يمتد تحت الشواطئ اليابانية وضمن مياهها الإقليمية ، تكون قد سلبت طوكيو احتياطاتها. القرار الياباني أعطى حقوق الاستكشاف للشركات الوطنية اليابانية Japan Petroleum Exploration (Japex) Co و Teikoku Oil ، في هذه المناطق. وقبل ثلاثين عاما ، الشركات اليابانية طلبت الترخيص للاستكشاف في هذه المناطق، لكن طلبها رُفض على الدوام حتى لا تتم إثارة الصين. سفن الاستكشاف الصينية و اليابانية التي تحرسها سفن عسكرية، تخاطر من الآن فصاعدا من الدخول في نزاع أو تصادم.

بالإضافة لذلك، أعدت وكالة الدفاع اليابانية مخططا دفاعيا انطلاقا من Okinawa ومن الجزر الصغيرة الجنوبية ضمن فرضية أي صراع من بكين. من بين هذه الجزر غير المأهولة، المتناثرة على مسافة ١٠٠٠ كيلومتر، يظهر أرخبيل Senkaku الذي يشكل منذ البداية سببا للانشقاق بين بكين و تايوان. البلدان يطالبان به منذ دراسة للأمم المتحدة و التي أشارت ، في عام ١٩٦٩ ، إلى أن هذه المنطقة ستكون غنية بالبترول و الطاقة . ولكن في شباط ٢٠٠٥ ، طوكيو وضعت تحت سيطرة بحريتها ، منارة بحرية بنيت من قبل مجموعة يمينية قومية على أكبر جزيرة من Senkaku . الصين عارضت بقوة هذه المناورة من جانب واحد.

نشير أيضا إلى أن اليابان لها بعض الخلافات البحرية مع كوريا الجنوبية، لاسيما على جزر Takeshima. كذلك في ٢٢ شباط ٢٠٠٥ ، أعلن مجلس الإقليم الياباني Shimane من خلال قرار سيادته على هذه الجزر المطالبة بها من البلدين ، مغضبا بذلك السلطات الكورية الجنوبية. إلى الشمال أكثر قليلا، في بحر اليابان، وهو في الشرق بالنسبة للكوريين ، الصينيون، الذين يتجاهلون هنا أيضا الخط الفاصل للمناطق الاقتصادية الخاصة مع اليابان، يعملون منذ ٢٠٠٣ على التنقيب من أجل استكشاف الحقول الغازية تحت البحر و التي أيضا تعارضها اليابان. نفس الخلاف بين الصين و كوريا الجنوبية في البحر الأصفر.

في تشرين الثاني ٢٠٠٤ ،حدث تدخل الغواصة النووية الصينية ضمن المياه الإقليمية اليابانية في بحر الصين الشرقي، و الذي فتح الباب أيضا لرد فعل مشابهة من قبل غواصة يابانية. وفق طوكيو، هذا الحادث يدعو للسؤال إذا كانت السلطات المدنية في بكين لديها سلطة كاملة على السلطات العسكرية

الصينية، وهذا ما سيجعل اليابان متيقظة دائما. بشكل عام، هذا الصعود القوي للصين يقلق اليابان على كافة الأصعدة: العسكرية، الجيوإستراتيجية و الاقتصادية. اليابان ، مع نسبة من الولادات منخفضة جدا بل هي في تراجع، ستكون في مواجهة مع شيخوخة شعبها ، و العامل الديمغرافي لا يلعب لصالح اليابان.

منتصف نيسان ٢٠٠٥، و ضمن هذه الخلافات بين العملاقين في آسيا شمال/ شرق ، طوكيو استطاعت أن تسجل نقطة على الصين، عندما اعترضت على دخول الصين في رأس مال البنك الخاص بالقارة الأمريكية للتنمية BID ، اليابان أكدت وبرهنت على أنها ما تزال القوة المالية الأكبر في آسيا و أن الصين لا يمكنها حتى الآن منازلة اليابان على نفس الميدان. أثناء المجلس السنوي لبنك BID في Okinawa اليابانية ، المتحاورون فشلوا و إدارة البنك قررت تأجيل افتتاح مفاوضات أخرى من أجل دخول الصين إلى ٢٠٠٨ ، بينما تايوان هي عضو كامل في هذه المؤسسة. هذا يبين و يوضح بشكل جزئي الاعتراف الحالي بتايوان من قبل ١٣ دولة أمريكية لاتينية. بسبب الخلافات بين بكين و طوكيو على المناطق البترولية والغازية في بحر الصين الشرقي، فإن دخول الصين إلى هذا البنك سيؤدي إلى انشقاقات داخل البنك ، خاصة أن هذا البنك يعتبر اليوم من أكبر و أهم البنوك المقرضة في العالم. الفيتو الأول جاء من قبل الولايات المتحدة التي أرادت أن توفي الصين ديونها البالغة ١،٥ مليار دولار للبنك الدولي، قبل أن تدخل في مؤسسة مالية عالمية أخرى. و لكنها اليابان، التي تملك ٥ % من رأس مال هذا البنك BID ، هي التي نجحت في تجميد هذا الانضمام للبنك، وذلك من خلال نشاطها في الكواليس. بهذا تكون اليابان تجنبت محورا جيوبوليتيكيا بين بكين و بلدان أمريكما اللاتينية. هذا المحور هو موجود من البداية لكنه يتوقف عن حدود العلاقات الاقتصادية. و كما رأينا سابقا، وزن الصين في اقتصاد أمريكا اللاتينية يزداد منذ ثلاث سنوات. في ٢٠٠٤ ، على سبيل المثال، تصديرات المنتجات الصينية إلى القارة الأمريكية اللاتينية ارتفعت ٣٤ % و التبادل التجاري عليه أن يصل في ٢٠٠٥ ، إلى ٤٠ مليار يورو.إذن، شهية الصين ليس لديها حدود. بالإضافة للاتفاقيات البترولية الجديدة التي تم عقدها، الصين تستورد من أمريكا اللاتينية الكثير من المواد الأولية، الزراعية الغذائية، بعض المواد التكنولوجية أيضا.

لكن إذا الصين أصبحت عضوا في BID، سيكون لها منفذا على أفضل العقود من أجل تمويل المشاريع الإقليمية و هذا سيزيد من تأثيرها الاقتصادي، لا بل ،أيضا، من قوة دورها السياسي. استخدام الاقتصاد في تحقيق الأهداف الدبلوماسية هي عادة صينية ، و معظم البلدان الأفريقية و الأمريكية اللاتينية ، التي لديها علاقات مع تايوان تعرف هذا جيدا. من الآن فصاعدا، المخزون الطاقي يظهر أنه سيشكل ميدانا للصراع أو المواجهة بشكل إضافي للعوامل الأخرى، في الوقت الذي فيه الصين تستطيع أن تحل محل اليابان كزبون أول بالنسبة لإيران و حيث أن ثلثي البترول في الشرق الأوسط يتجه نحو الشرق. صينيون

و يابانيون هم في منافسة أيضا على بترول روسيا، و كما رأيناه سابقا، موسكو تلعب بمهارة على التنافس بين الصين واليابان.

ضمن هذا السياق، قضايا أمن الطاقة هي أكثر من أي وقت مضى على رأس الاهتمامات في آسيا،و هذه الأمثلة توضح الأخطار من رؤية مصادر جديدة للتوتر وهي تتزايد بين البلدين الجارين في الشرق الأقصى على قضية الطاقة. في آسيا شمال/شرق، كما في بحر الصين الجنوبي، السياسة الطاقية و الجيوبوليتيك هما متشابكان بشكل كبير.

حتى ولو أن الصين أصبحت في ٢٠٠٤ الشريك التجاري الرئيسي مع اليابان،تأتي قبل الولايات المتحدة، وللمرة الأولى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، مع تبادل بين البلدين تجاوز في عام ٢٠٠٥ مبلغ ١٩٠ مليار دولار،إلا أن العلاقات السياسية بين بكين و طوكيو تبقى أكثر برودة، رغم المصالح الاقتصادية المتبادلة. التطلع الياباني إلى مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي سوف لن يساهم في تقريب الجارين من بعضهما ، و معاداة الصين لهذا التطلع، هي " سياسة الأمر الواقع " التي تريدها واشنطن، كما أنها لن تساهم بإصلاح جزء مهم من الأمم المتحدة.

في مواجهة الأخطار الطاقية العالمية، تحرك رؤساء ٢٢ بلدا آسيويا لإيجاد حلول سريعة و فاعلة لكي يتجنبوا أن تكون القارة في أزمة اقتصادية جديدة. بعد يومين من المفاوضات من ٢١ إلى ٢٢ حزيران ٢٠٠٤ ، في Qingdao ، مدينة " ميناء " في شرقي الصين ، وزراء خارجية هذه الدول الأعضاء في "حوار التعاون الآسيوي" قرروا تبني " مبادرة Qingdao " . الهدف من " المبادرة " زيادة التعاون الإقليمي من أجل تحسين البنية التحتية لشبكة توزيع الطاقة و تنمية المشاريع المتعلقة بالطاقة المتجددة. وعد المشاركون بأنهم سيعتمدون على المصادر النظيفة. الصين أكدت من جهتها نيتها بناء احتياطيا استراتيجيا ، و بالفعل بدأت ذلك منذ خريف ٢٠٠٥ .

لكن " مبادرة Qingdao " لديها مسبقا نواقصها. العديد يراها كانبثاق أو انبعاث لقلعة آسيوية في أسواق الطاقة. و آخرون يحكمون بأن العيد من المشاريع ستكون أصعب بكثير من تحقق من خلال " المبادرة" وهذا محتمل جدا. مهما كان ، هذه البلدان المجتمعة اعترفوا بالحالة الطارئة من أجل إقامة بنية معينة لتطوير التعاون في مجالات الطاقة. ولكن مهما عملوا، البلدان الآسيوية، كبقية بلدان العالم ، لا يمكنها الهروب من التبعية في مجالات الطاقة تجاه الشرق الأوسط.

الفصل الثامن

الشرق الأوسط

سوف ننهي هذه الجولة حول العالم مع أكبر المناطق البترولية المعروفة فيه : إنه الشرق الأوسط. علينا فقط أن نتذكر أن خمسة بلدان: المملكة العربية السعودية، إيران ، العراق، الإمارات العربية المتحدة و الكويت، تمتلك تقريبا ثلثي الاحتياطي العالمي المكتشف من البترول أي ٦١%. ولكن إذا كانت الشكوك موجودة حول أهمية هذه الاحتياطات جميعها ، فإن أربعة بلدان (من غير العراق) ، شكلت في عام ٢٠٠٤ ، مع ١٩،٧ مليون برميل من البترول يوميا ربع أو (٢٤،٦ %) من الإنتاج العالمي. و هذا ما يجعلها " أقلية معطلة " على الصعيد العالمي و قوة لا يمكن تجاوزها في داخل المنظمة العالمية للدول المصدرة للبترول (أوبك)، هذه البلدان الثلاثة لديها في هذه المنظمة الثلثين من الإنتاج. و نتذكر أيضا أن

إيران و قطر تمتلكان المركز الثاني و الثالث من الاحتياطي العالمي من الغاز. قطر مدعوة في السنوات القليلة القادة للعلب دور بالغ الأهمية في سوق الغاز الدولية. مع ذلك و رغم البعد العالمي لهذا الإقليم منذ ١٠٠ عام، إذا اكتفينا بالمصالح البترولية فيه، إنه في جزء كبير منه اليوم مازال على هامش العولمة. بشكل خاطئ أم صحيح ، الولايات المتحدة التي تعي تماما أهمية هذا الإقليم بالنسبة للاقتصاد العالمي، قررت أن تضعه على رأس القائمة بالنسبة لجميع الدول في العالم آخذة " على عاتقها " إدخال الديمقراطية و اقتصاد السوق إلى هذا الإقليم.

الولايات المتحدة، " الشرق الأوسط الكبير" و الديمقراطية

سنتابع اختبار الإستراتيجية البترولية للولايات المتحدة، مركّزين التحليل على ثلاثة بلدان كبرى في الشرق الأوسط في مجال البترول، ولكن أيضا سياسيا : العربية السعودية ، العراق وإيران. سنكمل هذه المقاربة الإقليمية ، و التي ستكون تاريخية ، مع بلدان أخرى هامة على الصعيد السياسي/استراتيجي. ولكن مع معاينة وبدفعة واحدة : واحدة من أكبر التناقضات المتعلقة بهذا الإقليم الحيوي بالنسبة للتطور العالمي المستند على بتروله قبل ١٠٠ عام تقريبا، هي أن هذا الإقليم بقي على هامش العولمة. إذا كانت هذه الحالة قبل كل شيء تعود للأنظمة القائمة فيه و التي، من أجل ضمان السلطة ، أغلقت بلدانها في أنظمة بيروقراطية منطوية على نفسها ، على الصعيد السياسي وقبل العشرات من السنين، فإن المساعدة و المساندة الغير مشروطة من قبل الولايات المتحدة للعديد من هذه الأنظمة، على قاعدة مصالحها البترولية، ساهمت بشكل كبير في استمرار أو تخليد هذا الوضع.

ليس من المؤكد أن الطموحات السياسية الجديدة لواشنطن في هذا الإقليم، ستكون عاملا من أجل السير فيه نحو الأفضل ،و إلى التحول الضروري في الشرق الأوسط نحو حداثته و دخوله في العولمة ،بما يخدم مصالح سكانه. كلٌ يعرف أن الشرق الأوسط اعتبر بشكل دائم، لاسيما منذ ١٩٤٥ ، كأولوية إستراتيجية طوال الحرب الباردة. و نعرف بالمقابل أن الولايات المتحدة و لزمن طويل حولت الإسلام السياسي إلى "أداة " في خدمة مصالحها الإستراتيجية. هذه العلاقة الغامضة سيعاد تركيبها من خلال ثلاثة عناصر كبيرة: سقوط مهمة عبد الناصر ، أو (كيف الولايات المتحدة وضعت الإسلام السياسي في مواجهة القومية العربية) ، الحرب في أفغانستان، أو (كيف الولايات المتحدة أعادت الإسلاميين ضد الجيش السوفييتي آخذين الوصفة القديمة و التي نجحت معهم في العربية السعودية في الثلاثينات من القرن الماضي، تسوية بين القبلية، العصبية الدينية و المصالح الدينية) ، الزيادة التدريجية للتبعية البترولية تجاه الشرق الأوسط، أو (كيف الولايات المتحدة قبلت بل فضلت و ساعدت الإسلام السياسي لتغطية حاجاتهم من الطاقة.

هذه الحركات الثلاث لم تنته من إنتاج مضاعفاتها، ونهاية الحرب الباردة لم تكن وسيلة لضرب أو بطلان هذه الحركات. على العكس، حررت قوى ناشطة من أجل " حرب غير باردة ، سائلة و متحركة " من غير رهانات إقليمية حقيقية ، على قاعدة العولمة حيث كل الضربات هي مسموح بها، لاسيما عندما الشركات التجارية الأمريكية الكبرى تستخدم عدة فصائل إسلامية لحماية المعطى الاقتصادي الجديد في "الشرق الأوسط الكبير" .

إذا هذه الإستراتيجية لم تظهر واضحة بشكل دائم في السياسة الخارجية الأمريكية، هذا لأنه ننسى و فيما يتعلق باتخاذ القرار الخارجي، السلطة التنفيذية الأمريكية هي متشظية جدا : البيت الأبيض، الكونغرس، مجلس الأمن القومي، البنتاغون، جماعات الضغط، المخابرات الأمريكية ، الشركات التجارة الكبرى الخاصة، الخ. إذن لا يوجد ناطق وحيد باسم الإستراتيجية الأمريكية. كل يعمل ما عليه عمله مع القدرات التي يملكها، من هنا، هناك تحالفات منتظمة و لفترات متغيرة.

من جانب آخر، الأمة، أو مجتمع المؤمنون، و العالم العربي ـ الإسلامي ليس أقل تعقيدا فهي ككنائس متعددة، ليس فقط عند مختلف تفرعات الإسلام السني و الشيعي، و لكن أيضا الشبكات المتعدد الممتدة داخل معظم الدول الإسلامية. هذا الفسيفساء من الشعائر و الاعتقادات الدينية، مضافا إلى القبائل و العادات القبلية، بتاريخها و تقاليدها، هو الذي يعقد المعطيات الأساسية التي هي في الغالب منقسمة و متعددة حول الشرق الأوسط. رغم انهيار الاتحاد السوفييتي ومن وقتها، قادت الولايات المتحدة حربين في الشرق الأوسط خلال اثني عشر عاما، و المرتان كانتا ضد النظام العراقي في عهد صدام حسين. هذه التدخلات، مهما كانت الأسباب التي دعت إليها رسميا، مع زيادة القواعد العسكرية الدائمة أو التسهيلات العسكرية المؤقتة التي هي في حالة تزايد منذ ١١ أيلول، تبين بقاء و استمرار المصالح البترو ـ إستراتيجية للولايات المتحدة في مجمل هذه المنطقة.

ولكن في الجانب الآخر من الهلال البترولي الشيعي ، حول الخليج العربي/الفارسي، و إيران و البحرين مارين بالعربية السعودية ، الفسيفساء الطائفي الشرق أوسطي في كليته لم يكن يوما في حالة سلام منذ القدم. الشرق الأوسط، الذي هو صلة وصل بين ثلاث قارات كان دائما عرضة للغزو الخارجي. العمر الذهبي للبترول ، منذ بداية القرن العشرين ، وبعد إنشاء دولة إسرائيل في عام ١٩٤٨، كل هذا لم يساهم في إقامة السلام وتوحيد المنطقة. على العكس ، البلدان في الشرق الأوسط، رغم ما تظهر عليه بأنها مجتمعة ضمن"الأمة العربية" ، إذا استبعدنا إيران و إسرائيل ، هي دائما منقسمة. هذه الخصومات على مستوى القمة" بين الزعماء في هذه المنطقة " هي حاضرة جدا في قلب جامعة الدول العربية ، لكنها أيضا تخفي الانقسامات الكبير و العميقة في داخل هذه الدول ، و التي هي إما دينية، سياسية، اجتماعية ، عرقية أو بكل بساطة قبلية.في الواقع، جامعة الدول العربية ، التي احتفلت في عام ٢٠٠٥ بعيدها الستين على إنشائها ، تبقى منتدى بسيطا للتبادل بين الأنظمة الحاكمة في العالم العربي، من هنا الشعوب هي مستبعدة.

إنه ،وبدقة، غياب التغييرات العميقة في دور ووظيفة هذه المنظمة ،هو ما يسمح اليوم للولايات المتحدة بالدفع بمخططتها لبناء" الشرق الأوسط الكبير". في مفهومه الإستراتيجي ، هذا المخطط يستند حاليا إلى مساندة ثلاثة بلدان ليست عربية (إسرائيل، باكستان، تركيا) من أجل وضع أو تأطير العالم العربي ـ الأوسطي. لأنه وفق رؤية واشنطن، وعلى قاعدة الصراع ضد الإرهاب و دمقرطة الشرق الأوسط الكبير، المشاكل هي متعددة في هذه المنطقة من العالم : ضعف التحالف بين السعودية و الولايات المتحدة، الحرب في العراق، الأزمة النووية الإيرانية، الضغط على سورية ، السيادة اللبنانية، مستقبل الدولة الفلسطينية، أمن إسرائيل....

هذا السرد الجزئي يكفي لتبيين تعقد المشكلة عند الجميع. لهذا السبب فضلت عرض و تحليل هذا الإقليم من زاوية سياسية/تاريخية ، قبل أن نطرح فيما بعد سؤال الديمقراطية ، ضمن الشرق الأوسط الكبير، العزيز على العديد من المحافظين الجدد في إدارة جورج بوش الأب. على ضوء بعض التطورات التي حصلت في هذه السنوات الأخيرة، القصد هو القيام بحصر ، وبشكل مختصر، و موازنة السياسة الأمريكية في هذا الإقليم، و المركزة على ثلاثة بلدان ، التي مع ٥٠٨ مليار برميل من البترول، تركز ٤٤،٣ % من الاحتياطات العالمية المكتشفة بين أيديها وفق إحصائية ٢٠٠٥، وهي : المملكة العربية السعودية ، العراق و إيران.

الشرق الأوسط هو بالفعل إقليم استراتيجي حيث يشكل كلا جيوبوليتيكيا، من خلال موقعه في تقاطع ثلاث قارات، موقع يتحدد بشكل رئيسي في الأراضي الشيعية، حول الخليج العربي / الفارسي، و هذا يشكل أمرا حيويا لمستقبل الطاقة على سطح الأرض. (الخريطة في نهاية الكتاب تعطي رؤية دقيقة لموقع آبار البترول و الخطوط الرئيسية لأنابيبه، في الشمال و في جنوب الخليج العربي /الفارسي).

المملكة العربية السعودية

هذا التقديم الجيوبوليتيكي المتمركز بشكل خاص على مصادر الطاقة لم يكن بعيدا عن بعض التحليلات في قلب مراكز صناعة القرار الأمريكية التابعة للمحافظين الجدد، حتى في داخل إدارة جورج بوش نفسها. العديد منهم تخيل فصلا بين المناطق البترولية " الشيعية " في شرقي السعودية عن البقية " السنية " في البلاد، بعد أن أظهرت اعتداءات ١١ أيلول عدد كبير من السعوديين المشاركين في الاعتداء (١٥ من ١٩). هؤلاء المحافظون الجدد أنفسهم دعوا إلى قطيعة مع السعودية. لأنه في الواقع، العلاقات السعودية ـ الأمريكية من القضايا التي تقسم معسكر المحافظين الجدد وخاصة منذ ١١ أيلول.

في عام ٢٠٠٤ ، وضع الكونغرس في دائرة الضوء أثناء أعمال مختلفة من التحقيق، غياب ردة الفعل الأمريكية للإدارات الأمريكية المتعاقبة، التي فضلت التحالف البترولي و الجيواستراتيجي مع الرياض متسامحة مع وضعها الداعم للإسلام السياسي. إذا جورج بوش الابن تحول عن هذا الموقف ، فإنه فعل ذلك مع الكثير من الحذر، لأنه بعيد عن العلاقات الشخصية بين عائلة بوش و العديد من أفراد العائلة السعودية ، السعودية تبقى، عن طريق بترولها ورساميلها،ضرورية للتوازن في الطاقة و المال للولايات المتحدة، حتى ولو كان هذا يزعج العديد من تيارات المحافظين الجدد. وفق تحقيق ضخم لمجلة US News ، كرس السعوديون في آخر عشرين سنة ماضية ٧٠ مليار دولار للدعاية الوهابية. عبر بناء أكثر من ١٥٠٠ جامع عبر العالم، ٥٠٠ مدرسة دينية و حوالي ٢٠٠ مدرسة دينية في البلدان غير إسلامية. كان بإمكانها أيضا تمويل معسكرات للتدريب شبه عسكرية، شراء أسلحة و أيضا استقطاب الكثير من الجهاديين في أكثر من عشرين دولة. و وفق ONG Freedom House ، الرياض استخدمت جوامعها و مراكزها الثقافية في الولايات المتحدة لنشر إيديولوجية غير متسامحة و حاقدة. هذا الاتهام تم تكذيبه من قبل السفير السعودي في واشنطن و الذي صرف أكثر من ٢٠ مليون دولار منذ ١١ أيلول ٢٠٠١ لتحسين صورة المملكة عند الرأي العام الأمريكي. السفير السعودي في واشنطن وقد بقي في عمله أكثر من عشرين عاما، رقم قياسي في عمليات التمثيل الدبلوماسي، والذي يشير في الواقع إلى استقرار العلاقات الأمريكية ـ السعودية ، هو الأمير بندر بن سلطان، المقرب جدا من الرئيس جورج بوش، و قد استقبل كثيرا في مكان إقامة الرئيس الأمريكي. إنه أيضا ابن الأمير سلطان، وزير الدفاع في السعودية و الثاني في ترتيب الوراثة داخل النظام الملكي السعودي. في نهاية حزيران ٢٠٠٥، إعلان استقالته عن عمر ٥٦ عاما، لأسباب صحية، يترجم مسبقا بعض الغليان حول الوراثة في السعودية.

أخذ السلطة رسميا من قبل الملك عبد الله

بعد هذه الاستقالة، عقد المسؤولون عن الشؤون السعودية في واشنطن اجتماعاتهم ، وقام رئيس الأركان الأمريكي بوضع القاعدة الجوية " العديد" في قطر ومعها قاعدة " الأمير سلطان " في جنوبي الرياض في حالة تأهب. في الأول من شهر آب ٢٠٠٥، توفي الملك فهد عن عمر بلغ ٨٥ عاما، بعد معاناة مع المرض منذ عام ١٩٩٥. ولي العهد عبد الله بن عبد العزيز، أخوه غير الشقيق، أيضا هو مرشح رسمي للوراثة. أيضا الأمير سلطان البالغ من العمر ٨١ عاما و وزير للدفاع منذ عام ١٩٦٢ ، عين كأمير وارث. لكن الأمير عبد الله سيقرَّر أنه الأكثر شرعية خاصة أنه من الناحية الجغرافية هو من جذور " نجد " مهد وأصل المملكة، في الواقع اختيار الأمير سلطان كان مدعوما من " قبيلة " الملك فهد، و التي

ينتمي إليها الأخوة " السوديري "، و إليها ينتمي أيضا الأمير نايف و الأمير سلمان، وزير الداخلية و حاكم منطقة الرياض. المواجهة التي كانت مفتوحة بين الأمير ولي العهد عبد الله و وزير الداخلية نايف بن عبد العزيز لم تكن سرا وكانت تريح طموحات الأمير سلطان، الوارث الثاني. لكن هذا المنطق الوراثي ، الذي حتى الآن سار وفق قواعده، يمكن أن تتم معارضته حسب العمر و الحالة الصحية للمتنافسين. في الواقع، الأميران عبد الله و سلطان، و البالغ عمرهما ٨٢ و ٨١ عاما هما ليسا بصحة جيدة. المادة ٥ ـ ٢ من القانون الأساسي حول الدولة يفتح من الآن فصاعدا مجال الخلافة لأولاد عبد العزيز، و بدقة أن العرش الملكي يعود للأفضل من بينهم. بالنسبة للوريث القادم ، المرشح الأول سيكون سعود الفيصل، وزير خارجية السعودية الحالي ، وهو قريب من الملك عبد الله. و لكن أمراء آخرين و هم أبناء لكبار شخصيات كبيرة من العائلة المالكة، مثل عبد العزيز بن فهد ، ابن الملك الراحل ، أو الأمير بندر، السفير السابق للسعودية في واشنطن، و خالد بن سلطان ابن الأمير سلطان، لديهم ما يقولونه في هذا الشأن في المستقبل. إذا موت الملك فهد لم يخلق اضطرابات في التوازن الغير قوي والقائم بين الخمسين قبيلة سعودية، المستقبل يمكن أن يكون أكثر قلقا . لكن عائلة آل سعود تعرف أنه ليس في مصلحتها أن تدخل في صراع غامض يمكن أن يؤثر على مستقبل المملكة. إنها تتذكر جيدا فشل الدولة السعودية الثانية، التي استمرت من ١٨٢٤ إلى ١٨٩١ و التي دمرت بفعل الانشقاق العائلي. على العائلة السعودية أن تأخذ بالحسبان أيضا انعدام الأمن الذي تفشى منذ أيار ٢٠٠٣ في المملكة، منذ أن قامت بعض المجموعات الإسلامية المسلحة بإعلان الحرب المفتوحة ضد النظام القائم و قامت بالعديد من الاعتداءات الإرهابية و التي استهدفت بنفس الوقت المصالح الغربية، الصناعة البترولية وبعض الرموز الخاصة بالعائلة الملكية. و من أجل كل هذه الأسباب و الأخطار عزز البيت الأبيض تعاونه ضد الإرهاب مع العربية السعودية. لكن من جهة أخرى لنفس الأسباب نرى العديد من المحافظين الجدد و لاسيما اللوبي المقرب من إسرائيل، يفضل قطيعة مع الرياض، وقد وجد فرصة لذلك لكنه لم ينجح. حاليا، إدارة الرئيس بوش تكتفي بالضغط الهادئ على النظام السعودي من " الدمقرطة " ، ولكن من غير أن ننخدع كثيرا . بالنسبة للعلاقات الأمريكية ـ السعودية، تشكل ،قبل وقت طويل، واحدة من أهم السياسات الإقليمية، حتى لا نقول الطاقية، للولايات المتحدة.

الرياض ـ واشنطن: بترول، إستراتيجية و أعمال كما هو معتاد

منذ سنوات ١٩٣٠، ساعدت الولايات المتحدة العائلة السعودية ضد العائلة الهاشمية المدعومة من بريطانيا العظمى. و هذه العلاقة الخاصة التي جمعت أول منتج عالمي للبترول مع أول مستهلك له في العالم مرت بمراحل متعددة وفق الإدارات المتعاقبة على البيت الأبيض. بالعودة إلى مؤتمر " يالطا " في ٤ شباط ، ١٩٤٥ طلب الرئيس فرانكلين روزفلت ، عندما هبط في مصر، من القنصلية الأمريكية في جدة

بتنظيم لقاء مع الملك ابن سعود ملك العربية السعودية. حدث اللقاء في ١٤ شباط ١٩٤٥ على سطح Quincy، وهي سفينة راسية في البحر الأحمر بين ميناء بور سعيد و مدخل قناة السويس. هذا العقد " فلنقل عقد Quincy "، مازال مستمرا في بناء العلاقات الأمريكية ـ السعودية. إذا هذه الاتفاقية و التي من خلالها تقوم واشنطن بحماية العائلة المالكة مقابل البترول بسعر جيد للأمريكان و بكميات كافية ، فإن هذا لم يبق على حاله الآن، على الأقل فيما يتعلق بأسعار البترول، وهو كذلك فيما يتعلق بالمخزون الأمريكي و أيضا عندما يتعلق الأمر بالفائض الضروري لمصافي التكرير الأمريكية. إن مبادئ " العقد " بقيت نفسها منذ ستين عاما، مع بالمقابل، تراجع في الإنتاج في الولايات المتحدة، أكبر التابعين بتروليا للسعودية و بشكل كبير.

الاختلافات بين الزمنين أو العصرين تتمركز من الآن فصاعدا في شكل العلاقات بين البلدين، ولكن أيضا في نتيجة تعاونهما، التي تخف أكثر فأكثر. في ٢٠٠٤ ، الإنتاج السعودي تجاوز ١٠،٥ مليون برميل في اليوم، مشكلا بذلك ١٣،١ % من الإنتاج العالمي، و المملكة تمتلك دائما ونظريا ، حتى ولو أن بعض الخبراء يعارضون هذه الأرقام، أكثر من ٢٢ % من الاحتياطي العالمي المكتشف من البترول مع ٢٦٢ مليار برميل مقدرة في نهاية عام ٢٠٠٤. هذه الاتفاقية السعودية الأمريكية التي عمرها أكثر من ستين عاما، ستكون مجالا للتفاوض في عام ٢٠٠٥. لكن السياق الحالي ،مع الأخذ بعين الاعتبار للفلسفة السياسية التي تحكم هذا العقد، لا يسمح بالتجديد، و الذي إذا تغير سيتغير بشروط " ضمنية". لأنه إذا العقد تضمن استقرار المملكة، مع الاعتراف بالمصالح الحيوية للولايات المتحدة، فإنه من المفترض أثناء توسيعه، أن الاستقرار لكل شبه الجزيرة العربية يشكل جزءا من هذه " المصالح الحيوية " للولايات المتحدة. في الواقع، المساندة الأمريكية للملكة العربية السعودية تعلقت ليس فقط بطبيعتها بتوريد البترول بسعر معتدل، ولكن أيضا بالقوة المتجانسة لشبه الجزيرة العربية. الولايات المتحدة أيضا وبشكل جزئي شاركت بإدارة " الدبلوماسية العربية " للبيت السعودي، مع ضمان الاستقرار في شبه الجزيرة،و بشكل أوسع و أعم في كافة منطقة الخليج. في الواقع، منذ بداية استثمار و استغلال أول المناطق البترولية، ستضمن "أرامكو" ،في البداية، وهي شركة بترولية حكومية أمريكية ـ سعودية، للملكة كل أنواع المساعدات القانونية، وحتى العسكرية، ضمن نزاعات البيت السعودي مع مناطق أو إمارات أخرى في شبه الجزيرة العربية. هذه المساعدة التي تتحقق تحت أشكال متعددة، هي دائما قائمة، على الأقل ضمن مجال الأعمال. كذلك ، شراكة اقتصادية، تجارية و مالية تقريبا خاصة، استمرت في ربط البلدين منذ تبني " عقد Quincy " . ستزيد الولايات المتحدة مشترياتها البترولية إذا كان ذلك ضروريا مقابل تسليم أسلحة أمريكية إلى السعودية. في اليوم التالي لحرب الخليج عام ١٩٩١ ، وقعت الولايات المتحدة الاتفاقيات الأكثر أهمية ، وفق المعايير والتي هي سياسية و تحدد بكل تأكيد ، الأعضاء الآخرين بالتحالف ضد العراق. هذا التفضيل الأمريكي لا يطبق فقط ضمن قطاع الأسلحة. نستطيع أن نأخذ مثلا، العقد حول

تجديد شبكة الهواتف السعودية ، و الذي أعطي لشركة أمريكية في عام ١٩٩٤ ، فقط باتصال بسيط من الرئيس " بل كلينتون"، بينما شركاء آخرون كانوا في موقع أفضل بالنسبة للعقد. أيضا و بسبب ضغط الإدارة الأمريكية، أن عقد تجديد طائرات الخطوط السعودية في عام ١٩٩٥ أعطى أفضلية إن كان على الصعيد التكنولوجي أو الاقتصادي إلى الشركة الأمريكية Boeing و McDonnell Douglas .

بالعودة إلى المال، يقدر الخبراء رأس المال السعودي ،الخاص و العام، المستثمر بشكل مباشر في الولايات المتحدة بحوالي ٣٥٠ مليار دولار. أما بالنسبة للآخرين ، لاسيما في داخل الجناح اليساري من الحزب الديمقراطي، هذه الرساميل السعودية ارتفعت إلى ٨٩٠ مليار دولار و يمكن أن تشكل ٧ % من رأس المال في بورصات الولايات المتحدة. حتى ولو أن جزءا من هذه الرساميل و بسبب الحذر انتقل إلى أوربا و إلى منطقة الخليج، بعد اعتداءات ١١ أيلول. و لكن وزن الاستثمارات السعودية يوضح، مع البترول، الهامش الضعيف لمناورة جورج بوش بعد ١١ أيلول، بالإضافة لذلك العلاقات في الأعمال ما بين عائلة بوش مع البعض من عائلة بن لادن. المصلحة الموحدة أو المشتركة فيما يتعلق بتوظيف الأموال، لاسيما داخل مجموعة Carlyle هو أيضا في غاية الأهمية. نحن نعلم أن رأس المال الاستثماري هذا ، تحت غطاء الأنشطة المالية ، يعتبر من قبل العديد من الخبراء، كمركز متقدم للولايات المتحدة ضمن مجال رأس المال المعرفي. مشاركات Carlyle في مسائل تكنولوجية، و البيوتكنولوجي ، بالإضافة لإنشاء مراكز للبحث و التنمية تتعلق بالبنية التحتية و المعلومات، و الطاقة النووية و برامج وراثية.

Carlyle أنشئت في عام ١٩٨٧ ، وبدأت بتطورها الضخم في عام ١٩٨٩ ، بعد تسمية Franck Carlucci على رأسها. وهو المدير السابق لوكالة المخابرات الأمريكية من ١٩٧٧ إلى ١٩٨١ ، ثم مستشارا للأمن القومي في عهد الرئيس رونالد ريغان، وقد سمي Franck Carlucci في عام ١٩٨٧ وزيرا للدفاع. بسبب علاقاته القوية في أوساط المخابرات، البوليس و الجيش، أصبح في عام ١٩٨٩ ، رئيسا لمجموعة Carlyle ، و التي ستحقق بدأ من هذا التاريخ أرقامها المالية الكبرى في الصناعة العسكرية. في البداية تمركزت حول القطاعات العسكرية و البترولية،إلا أن Carlyle ستوسع من أعمالها باتجاه تكنولوجيا أخرى منذ بداية ٢٠٠٠ . في شهر كانون الثاني ٢٠٠٣، Franck Carlucci ، سيتم تغييره بشخصية أخرى هي Louis Gerstner ، المشهور جدا في وسائل الإعلام و الرئيس السابق لشركة IBM . بالنسبة لشركائها الآخرين، و إن كنا نعرف البعض منهم، مثل السكرتير السابق للدولة جيمس بيكر، و رئيس الوزراء المحافظ الأسبق في بريطانيا جون ميجر،Carlyle لم تكن مجبورة للكشف عن هوية أعضائها المشاركين والمرتبطين بها.

إذن الرساميل السعودية تستطيع العمل بسلام، مشاركة بذلك بطريقة غير مباشرة بعروض الحرب الأمريكية في العراق. عدم التدخل الأمريكي في مسائل السياسة الداخلية السعودية أعطى وحتى عام ٢٠٠٤ الأفضلية للتعامل الاقتصادي، المالي و التجاري. ولكن واشنطن فجأة بدأت تهتم بهذا الداخل و تتحدث عن الديمقراطية في المملكة. خلال سنوات طويلة، الإدارة الأمريكية جهدت لتجاهل وتقليل أو إنكار وتجاهل، هذه المسألة التي تأتي بشكل منتظم " و بإجراءات سرية " إلى لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة. بالتأكيد العائلة المالكة السعودية لا يدافع عنها اليوم كما كان حال شاه إيران من قبل ، مع بدء الثورة الإسلامية، و الولايات المتحدة لا تستطيع إنكار هذا الجزء من مسؤوليتها على الأقل بشكل غير مباشر عن طريق ما تقوم بتغطيته أو إحداثه في هذين البلدين اللذان أصبحا مرتعا للإسلاميين الراديكاليين، الشيعة من جهة و السنة من جهة أخرى، و اللذان أيضا يمتلكان ثلثي الاحتياط البترولي العالمي.

العربية السعودية كحامية للأماكن المقدسة في الإسلام، وضعت كل شيء يمكن وضعه لمجابهة التأثير الإيراني المتنامي منذ الثورة الإيرانية ١٩٧٩. لأنه ومنذ البداية، إيران والعربية السعودية يلعبان دورة المزايدة بالنسبة للإسلام، بمعنى أيهما يجسد المستقبل السياسي " للإسلام الحقيقي" ، وتقوم الاثنتان بمساندة الحركات التي من شأنها دفع " القضية " إلى الأمام. المساعدة السعودية للحركات الإسلامية أتت ، من جهة ، من منظمة "رابطة الأمة الإسلامية " ، ومن أخرى ، من " اتحاد البنوك الإسلامية ". هذه المساعدة، بدأت في عام ١٩٧٠ ، تسارعت في سنوات ١٩٨٠ مع ضمان أمريكي و الذي استخدم كواق ضد المساعدات الشيوعية و ليس فقط في أفغانستان. منذ انهيار الاتحاد السوفييتي و حرب الخليج عام ١٩٩١ ، هذه المساعدة هدفت لمواجهة التأثير الإيراني.

و أيضا لهذا السبب وعلى الصعيد البترولي، منذ ٢٠٠٤ ، السعودية تفعل كل ما بإمكانها من أجل رفع الإنتاج، و الهدف هو أرضاء واشنطن. حاليا ، الولايات المتحدة يظهر أنها تفضل دمقرطة الإقليم حول المملكة العربية السعودية و تكتفي ببعض أعمال التجميل فيما يخص السعودية. هذه الوداعة و الدماثة التي تمليها " السياسة الواقعية " لا ترى بعض العواصم العربية من نفس المنظار. و لكن بالنسبة لواشنطن، الحرب في العراق تشكل الأولوية بالنسبة للأجندة الإقليمية، و التي يمكن أن تقتضيها أزمات سياسية مرتبطة بعملية الدمقرطة في البلدان البترولية في الشرق الأوسط، و لكن ليس في العربية السعودية في هذا الوقت. بالإضافة لذلك، العودة و بقوة للسوق البترولي العراقي و الذي يمكن أن يسمح لواشنطن بالضغط على الرياض يبدو انه لن يتحقق الآن.

حدود البترو- اقتصاد السعودي

سيعلن المنتج الأول عالميا للذهب الأسود ،مع برميل تجاوز ٦٠ دولارا في عام ٢٠٠٥، صحة مالية لم تكن يوما بهذا الازدهار. لكن الإصلاحات البنيوية التي بدأت في سنوات ١٩٩٠ ، لم تكن على قدر كبير من الأهمية لتخفض التوترات الاجتماعية و الدينية داخل المملكة. كذلك، بعد فترة طويلة من النمو البطيء و الواهن في سنوات ١٩٨٠ و ١٩٩٠ مع ١،٣ % وسطيا في السنة، و أيضا ركود شبه كلي في ٢٠٠١ - ٢٠٠٢، المملكة الوهابية تسجل منذ ثلاثة أعوام تقدما مسنودا بميزانيتها وصل إلى ٧،٢ % في عام ٢٠٠٣ ، و ٥،٣ % في عام ٢٠٠٤ ، ثم ٤،٩ % كانت منتظرة في عام ٢٠٠٥ . لكن هذه المستويات الاقتصادية الجيدة تعود بالدرجة الأولى إلى البترول. لأن العربية السعودية تبقى اقتصادا ريعيا بتروليا، و إنتاج الطاقة " بترول و غاز" يشكل ٣٥ % من الميزانية الوطنية، ٧٥ % من إيرادات الدولة و ٩٠ % من عائدات التصدير.

تعاني المملكة من معوقات اقتصادية كبيرة: ضرائب غير موجودة (١ % من الدخول و ٥ % مع الضريبة الجمركية)، مصروفات عامة ضخمة و معدل في البطالة رسميا وصل إلى ١٣ % عند الرجال في عام ٢٠٠٤ ، و لكن في الواقع ربما هو أكثر من ذلك بكثير. هذه المعاينة تنتج بشكل مباشر من الاقتصاد الموجه من قبل الدولة السعودية. العديد من القطاعات مغلقة كليا أمام المستثمرين الأجانب وترتكز على احتكار الشركات العامة : في قطاع الزراعة احتكار شراء القمح من المنتج، في قطاع الخدمات احتكار الكهرباء، و الاتصالات، خطوط الحديد، خدمات النقل المشترك للمسافات الطويلة. القطاع البترولي السعودي، كما في الكويت، مغلق كليا أمام الشركات الأجنبية ، في الاستكشاف و الإنتاج. في القطاعات الأخرى للاقتصاد السعودي، كل مستثمر أجنبي عليه من أجل ممارسة نشاطاته الحصول على ضامن محلي. كل رجل أعمال لديه مهمة في السعودية، تجارية كانت أو تقنية ، عليه أن يوجد تحت مسؤولية مشروع محلي أو خاضع لسعودي، هذا الأخير يكون ضامنا ، و على اسمه أن يظهر فوق الفيزا التي تسلم بواسطة الجهات الرسمية السعودية. النتيجة الطبيعية من هذه الإجراءات، مرور وتنقل الممتلكات و الأشخاص هو محدود وضمن شكل وطرق معينة. نضيف إلى كل ذلك أن جميع الأسواق العامة هي خاضعة لقواعد الأفضلية الوطنية و خارج العقود الكبرى، لذلك الشركات الأجنبية لا تندفع لتكون موجودة داخل البلاد. بالإضافة لذلك، من خلال العائدات البترولية، و من غير الصناعات التحويلية الغير بتروكيماوية، الاقتصاد السعودي يستورد الكثير من المنتجات.

رغم الهبة البترولية، إن التوازنات الداخلية للبلاد تحدث بشكل رئيسي ضمن ميادين اجتماعية و اقتصادية. هذا التأكيد يمكن أن يظهر متناقضا بسبب العائدات البترولية ولكن ، مع دخل للفرد وصل تقريبا في ٢٠٠٤ إلى ١١٠٠٠ دولار، العربية السعودية هي بعيدة عن ٣٣٠٠٠ دولار للفرد في جارتها القطرية. الفرق يعود إلى الوضع السكاني : بين عام ١٩٩٤ و ٢٠٠٢ ، السكان في السعودية مضوا من ٧ إلى ١٧ مليون نسمة، و ٢٣ مليون إذا حسبنا معهم الأجانب. وفق الإيقاع الحالي ، النمو السكاني هو يزيد على ٣

%. هذا الانفجار السكاني ، و الذي هو قنبلة للتأخر و التراجع في جميع أنحاء الشرق الأوسط كما في أفريقيا ، تمت ترجمته بقيام المدن في السعودية و بشكل سريع : بين ١٩٧٠ و ٢٠٠٣ ، سكان المدن ازدادوا من ٢٥ % إلى ٨٥ %، من هنا جاء تفكك الكثير من العلاقات الاجتماعية التقليدية. هذا التطور السكاني يضع أيضا في صلب الموضوع و المساءلة النموذج الاقتصادي القائم في البلاد. هذا النموذج الذي وضع لعدد سكان قليل، لا يتماشى مع النموذج الاجتماعي و خاصة في إعادة توزيع الريع البترولي و الذي لا يمكن له بهذه الطريقة أن يواجه متطلبات السكان، و الذين منهم ٦٥ % أقل من عمر ٢٥ سنة. وفق أرقام رسمية، البطالة بين الشباب يمكن أن تصل إلى ٣٠ % وكل سنة بين ١٥٠٠٠٠ إلى ٢٠٠٠٠٠ شخص يدخلون سوق العمل. يضاف إلى هذه الصعوبات، اللافعالية فيما يتعلق بنظام التدريب و التعليم، و التمحور قليلا جدا حول الأعمال المهنية، وحيث العناوين الرئيسية حتى داخل التعليم المهني مكرسة للمسائل الدينية. و لنتذكر في النهاية أن " السعودة" للوظائف كانت محدودة، مع وجود ثلثي الموظفين في القطاع الخاص من المهاجرين إلى السعودية.

لقد كان من الواجب الانتظار إلى نهاية التسعينات حتى تبدأ السلطات السعودية بوعي المشاكل و المعيقات للتطور و التمنية في البلاد: الوزن الساحق للقطاع العام و الذي يشكل ٦٠ % من الدخل الوطني، عامل إضافي يخنق المبادرة الخاصة، هو تحديد الاستثمار الأجنبي. هذه المعاينة يمكن أن تعمم على معظم اقتصاديات الشرق الأوسط و التي تعيش منطوية على نفسها. هذه " الخصوصية " في الاقتصاديات الشرق أوسطية ، و التي كان بإمكانها إقامة العلاقات و الروابط فيما بينها، لا تقدم ما يشجع على التبادل التجاري بين دول الإقليم. كما أنها لا تشكل أيضا سوى تقريبا ٣ % من تجارتها الخارجية. البلاد العربية المنتجة للبترول أو غير منتجة منقطعة عن الخارج ،و لأسباب سياسية داخلية، تعيش بشكل بنيوي على هامش العولمة، كما في وضعها الثقافي و الديني أيضا. في الجانب الآخر للانقسام بين دول منتجة وغير منتجة للبترول في الشرق الأوسط، يوجد العديد من المجتمعات أو التجمعات الطائفية وغيرها التي تنطلق من المجال الثقافي و الديني إلى مجال الأعمال. وضعت إحصائية في تشرين الأول ٢٠٠٥ لدى أوساط الأعمال في ٦ دول عربية من قبل مؤسسة " الزغبي الدولية " Zogby International ، تعطي في معظم الإجابات الأفضلية لتطبيق الشريعة في قطاع الأعمال.

حتى في الحالة الخاصة للسعودية ، انفتاح البلاد تم توقيفه من قبل علماء الدين الذين يرفضون وجود الأجانب " على الأرض المقدسة للإسلام "، و هذا ما يبين الحذر في عملية الإصلاح الاقتصادي و السياسي التي التزم بها الملك عبد الله. مع ذلك، سياسة في التنوع ستضع البلاد في مأمن من هبوط الأسعار، و التي كانت عام ١٩٩٩ قد أغرقت البلاد في الفراغ التام. هذه الفرضية، بالرغم أنها نظرية

جدا، ليست خالية كليا من أساس في حالة البطء في النمو العالمي. حاليا، السلطات السعودية لا بد أن نبارك لها في عملية ارتفاع الأسعار إلى ٣٠ % لسعر برميل البترول في الفصل الأول من عام ٢٠٠٥، هذا الارتفاع الذي ملأ خزانة الدولة. حتى الوقت الحاضر، برميل بسعر ٢٥ دولار سيسمح للمملكة بالتوازن في الميزانية. مع الوقت، سعر وسطي حول ٤٠ دولارا سيكفي السعوديين من أجل المحافظة على السيطرة على السوق، مع تمويلها للنشاطات و الفعاليات الجديدة بهدف امتصاص البطالة بين الشباب. و على قاعدة في حدها الأدنى ٥٠ دولارا للبرميل وسطيا خلال سنة ٢٠٠٥ ، حصلت العربية السعودية على ٢٠٠ مليار من البترو ـ دولار في عام ٢٠٠٥ . هذه العائدات يمكنها بفائدة كبيرة خدمة إطلاق الاستثمارات في التنقيب ، الاستكشاف و الإنتاج البترولي، كما لم يكن الحال في السنوات الأخيرة، ولكن أيضا في شراء السلام الاجتماعي و الديني، معيقين بذلك الجهاديين من الاستفادة من عدم الرضا القائم و المتنامي بين الشباب المصابين بالفقر و البطالة. على العكس، الإصلاحات العميقة من الممكن أن يختلف عليها بشكل كبير،رغم رغبات واشنطن المعلن عنها. لأن العربية السعودية في مواجهة مع هذه التحديات الاجتماعية والاقتصادية المستمرة في عدم الحراك على صعيد الإصلاح السياسي فهي مهددة بشكل مباشر من قبل الإرهابيين منذ ٢٠٠٣ و مع احتمال صراعات بين القبائل مع الوقت، أيضا في مستقبل الاحتياطي البترولي العالمي، خاصة أنها الوحيدة فقط التي مازال لديها القدرة " فوق الاعتيادية " للإنتاج في حالة الأزمات البترولية الضخمة. الولايات المتحدة فهمت هذا الشيء ومن هنا الحضور العسكري المعزز في كامل الإقليم ، داخل و خارج الشرق الأوسط الكبير، لاسيما بعد ١١ أيلول.

الحضور العسكري الأمريكي

عدم ثبات الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في العربية السعودية، كما هو حال معظم دول الشرق الأوسط، من غير نسيان الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي و الحرب في العراق، يبرر بالتأكيد أهمية الحضور العسكري للولايات المتحدة في هذا الإقليم، ولكن أيضا من الجانب الآخر، و[كما تبين الخريطة نهاية الكتاب] . إنها توضح الأماكن الكبرى للمجوعات العرقية و التيارات الإسلامية الأساسية، كذلك الصعود وبقوة للحضور الأمريكي في هذه المنطقة. إننا نلاحظ أن الأساسي من البترول حول الخليج العربي/ الفارسي هو في مناطق شيعية أو في أغلبها من الشيعة. هذه الخريطة تؤكد المصالح الإستراتيجية في الشرق الأوسط و التي يمكن تسجيلها أو وضعها ضمن امتداد حلف الناتو في أوربا الشرقية و التغلغل الأمريكي في القوقاز، آسيا الوسطى، و تخوم الصين على المحيط الهندي. الطاقة ، الصراع ضد الإرهاب، أسلحة الدمار الشامل و الإستراتيجية في مواجهة الصين و روسيا كل هذا مرتبط بقوة ، في وسط ، كما في محيط الشرق الأوسط. هذه الخريطة، تقدم ،على نفس الصعيد، عدة مناطق مختلفة جغرافيا وهي الشرق الأوسط، جنوب بحر قزوين و آسيا الوسطى، وتسمح بشكل جيد بالتعرف على

مختلف الإشكاليات حول الاستقرار ضمن هذا القطاع الطاقي العالمي، و بتحديد خطوط الأنابيب البترولية و الغازية الأساسية و كذلك المواضع الأمريكية في المنطقة. أيضا هذه الخريطة يمكن أن تكون مفيدة في إكمال ما ورد في الفصل الخامس و السادس المتعلق ببحر قزوين وروسيا.

العربية السعودية و العلاقات مع مجلس التعاون الخليجي

[انظر الجدول الخاص آخر الكتاب] والذي يسمح بمعرفة البترول و الغاز الكامن في بلدان مجلس التعاون الخليجي ومركزية العربية السعودية في هذا المجلس. إنه يشير أيضا للاستهلاك الكبير للطاقة من قبل كل فرد و مستوىً متوسطا للمعيشة مرتفعا جدا، رغم الاختلاف بين عدة بلدان خليجية. البحرين، وفيها طائفة شيعية كبيرة مقارنة مع العدد الكلي للسكان، هي الأقل من بين هذه الدول على صعيد إنتاج الطاقة. على العكس، قطر، مع كتلة سكانية متجانسة تمتلك إمكانيات ضخمة من الغاز و التي هي منذ عدة أعوام في حالة تطور وتنمية و مع العديد من المشاريع الضخمة، عليها أيضا الرفع أكثر من مستوى المعيشة المتوسطة للقطريين، وهو الأرفع منذ البداية بين دول شبه الجزيرة العربية وحتى في الشرق الأوسط ككل، بما فيه إسرائيل.

بلدان مجلس التعاون الخليجي هي أيضا في حالة تطوير مهم لقدراتها في تكرير البترول و التي عليها أن تسمح لهم بأن يكونوا مصدِّرين، في نفس الوقت للبترول الخام كما لمشتقات البترول المكررة، وهي حالة كانت مقتصرة حتى وقت قريب على المملكة العربية السعودية و الكويت. سلطنة عمان، حيث احتياطاتها تضعف وتقل ومعها البحرين أيضا ، وذلك بسبب القدرات التي كانت دائما أقل من غيرها في الخليج، على الأقل فيما يتعلق بالبترول و الغاز.

كلٌ يعرف، إذا وسعنا مجال التحليل قليلا، أن الشرق الأوسط هو إقليم في حالة حرجة بالنسبة لمستقبل استهلاك البترول على المدى المتوسط. الإستراتيجية البترولية للولايات المتحدة، و التي تختلط بجزء منها مع توسيع الديمقراطية إقليميا ، لا تستطيع بالمقابل أن تجابه هذه القضية ، مع الأخذ بالحسبان الإنتاج البترولي الضخم في العربية السعودية و الكويت الأكثر قربا لواشنطن، ومن الحصار المفروض على إيران. هذا الوضع كان من أهم أهداف الإدارة الأمريكية غير المعلنة في عملية احتلال العراق. و لنتذكر أيضا أن الجزائر، التي وضعت حدا و نهاية لاحتكار شركة Sonatrach و سمحت للشركات الأجنبية بتحسين حضورها في قطاع الطاقة و التي كانت قد طردت من قبل الدولة الجزائرية منذ عام ١٩٦٢. في الكويت، الشيخ جابر الأحمد الصباح الذي، إذا استبعدنا ما جرى من قبل العراق في عام ١٩٩٠ ، يترأس و يدير أوضاع الإمارة منذ ١٩٧٧ ، و الذي استفهم بكل ديمقراطية من برلمانه لمعرفة إذا الدستور الكويتي عليه أن يتغير من أجل السماح للشركات الأجنبية أن تصل للذهب الأسود في البلاد. إنها بالتأكيد قضية غير مسبوقة منذ إنشاء الإمارة ١٩٦١ . فيما يتعلق بالكويت، نتذكر أن صدام حسين أعطى أسبابا

متعددة لاجتياحه هذه الإمارة في ١٩٩٠ ، بالإضافة للأسباب التاريخية التي كانت يراها ، صدام حسين كان يطلب من حكام الكويت كما طلب من الدول الخليجية الأخرى أن يعطوه تعويضا عن خسائر الحرب التي كان يقوم بها لحماية العالم العربي السني من الشيعة الإيرانيين ما بين ١٩٨٠ إلى ١٩٨٨ . لكن على الاختلاف من السعوديين ، الكويت و الإمارات، كما إيران الخارجة من الحرب، رفعوا من إنتاجهم واضعين حدا لارتفاع الأسعار و التي كانت ستسمح للاقتصاد العراقي ، السجين في ديونه القياسية نتيجة الحرب الإيرانية ـ العراقية ، بتخفيف ثقل ديونه المالية الإجبارية. هذا الثقل من الديون أيضا كان نتيجة لتعب و إرهاق الإنتاج البترولي العراقي من الصعود في عام ١٩٨٩ ثم الهبوط في عام ١٩٩٠ و ١٩٩١، بداية مع الاجتياح العراقي للكويت ثم حرب الخليج الأولى. هذه التصرفات داخل و بين الأنظمة العربية وعلاقاتها البينية توضح مدى محدودية القومية العربية.

إذا كنا نعرف قبل حرب العراق على الكويت أن العراق يطالب بهذا الإقليم، فإننا لا ننسى أنه و حتى استقلال الإمارات العربية المتحدة، العربية السعودية أرادت أيضا حصتها من ١٧٨٠٠ كيلومتر مربع من الصحراء الكويتية، تقع استراتيجيا على مصب شط العرب، و تحتوي على الميناء البحري العميق و الوحيد ضمن هذا الإقليم. أيضا اليوم، العربية السعودية و الكويت تستثمران بشكل مشترك منطقة تسمى "المنطقة المحايدة"، انطلاقا منها يتقسمان البلدان مناصفة الإنتاج البترولي. و بالنسبة للكويت تبقى حليفا إقليميا للولايات المتحدة.

في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، كان في الكويت ٢٥٠٠٠ جندي أمريكي متواجدين بشكل دائم في الإمارة، و عليهم نضيف كل المتعاقدين الخاصين من قبل البنتاغون و الذين يؤمِّنون إدارة الدعم اللوجستي لكل القوات الأمريكية المتمركزة في العراق. في كانون الثاني ٢٠٠٤ ، وبوعي كامل بهذه الحقيقة، الرئيس بوش أعطى الكويت صفة " الحليف الأكبر للولايات المتحدة الغير عضو في حلف الناتو". في الواقع، قبل اجتياح صدام حسن للكويت في ١٩٩٠ وبعد ذلك أيضا، النزاعات الحدودية أو الإقليمية بين دول الخليج هي غالبا موجودة و متعددة وعلى قاعدة المصالح البترولية. [الخريطة نهاية الكتاب توضح العديد منها].

النزاعات الحدودية في شبه الجزيرة العربية

حتى اليوم، وراء الواجهة الناعمة لمجلس التعاون الخليجي، العديد من الأنظمة الحاكمة تجرب الهروب من إرادة الهيمنة للرياض على الصعيد الإقليمي/ الخليجي. كذلك منذ عام ٢٠٠٢ ، العربية السعودية رفضت الترخيص بالبناء تحت أرضها خط بري لأنابيب الغاز يسمح لقطر بتزويد البحرين بالغاز. بعد هذا الموقف السعودي من المشروع، قطر و البحرين قررتا في النهاية و في نهاية شهر نيسان ٢٠٠٥ بناء خط للغاز تحت البحر، بالتأكيد أكثر كلفة بكثير، من أجل ربط البلدين. هل يمكن أن نرى هنا في الرفض السعودي بأنه إعلان عن عدم الرضا من قبل الرياض عن الحضور العسكري الأمريكي في شبه الجزيرة

العربية؟ ربما يكون ذلك. في الواقع الرياض تعارض العديد من الاتفاقيات الثنائية العسكرية و/أو التبادل الحر الذي تمضيه واشنطن مع بلدان خليجية أخرى عضو في مجلس التعاون الخليجي، و التي يمكن أو تهدف إلى تقليص التأثير السعودي على جيرانها. قطر، مع قناتها الفضائية " الجزيرة" ، التي لا تتردد في التهكم على أعضاء العائلة المالكة السعودية و تنتقدها بشكل مستمر، هي سكة الحديد التي ستمشي عليها هذه القطيعة و بهدوء.

اتفاقيات التبادل الحر التي وقعت أو جاهزة للتوقيع من قبل البحرين، الكويت و الإمارات مع الولايات المتحدة تذهب جميعها ضمن هذا الاتجاه. حتى ولو أن واشنطن، سهلت دخول السعودية في منظمة التجارة العالمية، فإن المملكة العربية السعودية هي بعيدة من أن تكون نظاما منفتحا اقتصاديا، التطورات الديمقراطية المعلن عنها من قبل الولايات المتحدة و الاتفاقيات التجارية المنجزة مع دول خليجية بترولية أخرى غير السعودية تهدف لاسيما إلى تقوية استقلال هذه الدول، و إلى تخليد الحضور العسكري الأمريكي الكبير في الخليج العربي/الفارسي، و الذي يشكل كما رأينا سابقا أولوية إستراتيجية حيوية و مستمرة بالنسبة لواشنطن بعد"جلائها" من العربية السعودية.

العقد العظيم من ١٤ مليار دولار و الموقع من قبل وزير الطاقة الأمريكي Samuel Bodman ، في ١٧ تشرين الثاني من عام ٢٠٠٥ في الدوحة، يجسد أهمية العلاقات الطاقية/الإستراتيجية بين البلدين. بناءا على هذا العقد الذي يستمر ٢٥ عاما، المشروع RasGas-3، الذي يربط شركة Qatar Petrpleum مع Exxon Mobile، ٧٠ % للأولى و ٣٠ % للثانية، سيسمح ببناء أهم تجمع لإنتاج GNL في العالم. وفق الوزير القطري للطاقة ، الولايات المتحدة عليها الاستيراد في المستقبل ٢٥ % إلى ٣٠ % من حاجاتها منGNL من قطر. التصديرات الأولى تم التحضير لها على أن تكون مع بداية ٢٠٠٨ ، بإيقاع يصل إلى ١٦،٨ مليون طن في السنة. منذ ١٩٩٥ ، الولايات المتحدة وقعت اتفاقية للدفاع مع قطر، و التي تمتلك الاحتياطي الثالث عالميا من الغاز مع ٢٥ تريليون متر مكعب، أو ١٤،٤ % من الاحتياطي العالمي. قطر تأوي من الآن فصاعدا قاعدة قيادة العمليات في العراق، بالقرب من المقر العام للأسطول الخامس في البحرين. هذان البلدان، مع المساندة اللوجستية من الكويت، يضمان قيادة Centcom العملاتية وعليها يرتكز التنظيم و العمل العسكري للولايات المتحدة في هذا الإقليم من العالم.

منذ ٢٠٠٣، قيادة القوى الجوية الأمريكية بالنسبة لإقليم الخليج هي من الآن فصاعدا تتمركز في "العديد"، بعد خروجها من السعودية. وفق إعلان لأمير قطر، الشيخ حمد بن خليفة آل ثان في عام ٢٠٠٣ ، الاستثمارات الأمريكية في هذا البلد، بين عامي ١٩٩٣ و ٢٠٠٣ ، انتقلت من ٣٠٠ مليون دولار إلى ٣٠ مليار دولار. قطر، بسعيها بشكل دائم لإزالة العربية السعودية، ، هي من دون شك في عملية تحول ديمقراطي، وهي تتابع عملية الإصلاح. في منتصف حزيران ٢٠٠٥، قررت وضع دستور، الأول من نوعه منذ الاستقلال ١٩٧١، لتصبح ملكية دستورية. ضمن هذا السياق، السبق الصحفي الذي قامت به

Daily Mirror من لندن، في ٢٢ تشرين الثاني ٢٠٠٥ كان أكثر متعة. هذه الصحيفة تستند إلى عدد سري للغاية وهو العدد رقم ١٠ ، من ١٦ نيسان ٢٠٠٤ . في هذا التاريخ ، القوات الأمريكية جربت بكسر المقاومة في الفلوجة و رئيس وزراء بريطانيا طوني بلير التقى جورج بوش في البيت الأبيض. أثناء هذا اللقاء جورج بوش سيُعلم طوني بلير بنيته قصف قناة الجزيرة الفضائية وهي لحليفته قطر، المسؤولة وفق بوش عن خدمة الدعاية الخاصة بتنظيم القاعدة من خلال إذاعة أشرطة الفيديو للرهائن و لإعدامهم. طوني بلير لم يوافق على ذلك لحسن الحظ، خوفا من مضاعفات لهذه القضية . منذ ٢٣ تشرين الثاني ٢٠٠٥ ، اللورد Goldsmith، وزير العدل البريطاني منع الصحافة من نشر أية معلومات إضافية حول هذه القضية، التي تذهب ضد القوانين التي تحمي وتغطي الأعمال الرسمية. إذا وضعنا بحالة شك الإعلان الذي لا يمكن تصديقه للرئيس بوش، فإن ردة الفعل الاستثنائية للسلطات البريطانية ، في بلد حرية الصحافة ، ستؤدي إلى الشك بالمصداقية. كما أن هذا الموضع سيعيد على الأذهان قضية قصف القوات الأمريكية لمكتب قناة الجزيرة الفضائية في كابول عام ٢٠٠٢ وقتل وقتها شخص واحد، ثم في بغداد عام ٢٠٠٣ .

في الكويت، حزيران ٢٠٠٥ ، سيكون موعدا مع الوزيرة الأولى في تاريخ هذا البلد، وزيرة للتخطيط، التي ستقسم القسم أمام البرلمان، أمام اعتراضات الإسلاميين، وهم أقلية ضمن هذا الإطار. هذه الإصلاحات " للتقليل من الفصل بين الجنسين" تبين بداية التحولات الديمقراطية. ولكن، إذا لم تستطيع قلب النظام القائم " نظام الأفكار و العادات"، فإنها ستسمح لهذه الإمارة البترولية من مجلس التعاون الخليجي برفع رأسها زيادة ، بالمقارنة مع شلل وجمود سعودي ضمن هذا المجال.

فيما يتعلق بالحضور العسكري الأمريكي في العراق، مع الافتراض أنه ليس جزءا من المشاريع الإستراتيجية ذات الأولوية، فإنه من الآن فصاعدا أمر واجب وواقع، و إذا لم يكن " واجبا وواقعا" لعدة سنوات قادمة، إلا أنه يظهر قلقا متصاعدا من قبل الرئيس بوش على القوات الأمريكية ووجودها في المستنقع العراقي. ولكن أي مخرج يمكن أن يكون مشرفا بالنسبة له، مع الافتراض أنه يبحث عن ذلك ؟ خاصة أن الحلفاء البريطانيين، الاستراليين ، الإيطاليين و اليابانيين موعد مغادرتهم العراق هو في ٢٠٠٦. الآخرون سيتبعونهم، تاركين هذا البلد في مواجه قدره.

العراق

في العراق ووفق نظرية واشنطن، مخطط الانطلاق كان سهلا. كان من الواجب إبعاد التهديد الذي يشكله صدام حسين وأسلحته للتدمير الشامل. لكن يظهر أن الرئيس بوش وصلته معلومات خاطئة و كان لديه مستشارون سيئون منذ البداية. لكنه مستعجل تجاه عدو أضعفته ١٢ سنة من الحصار المصحوب بضربات تقريبا يومية من قبل القوات الجوية الأمريكية/البريطانية ، القرار اتخذ بسرعة كبيرة. المناطق الثلاثة التي

حددت مسبقا و أثناء الحصار للنظام العراقي يمكن أن تكون مع الوقت حدودا لثلاث كيانات " مستقلة ". معظم المراقبين كان لديهم تأكيد حول قرار نهائي لا رجعة فيه يتعلق بالاجتياح الذي سيكوم في أيلول ٢٠٠٢. مؤكدين أن نائب الرئيس " ريتشارد تشيني" كان قد طلب من وزير الدفاع في عهد بل كلينتون، ويليام كوهين، أن يقدم " مطالعة دقيقة " للرئيس الجديد حول " العراق والاحتمالات المختلفة". كان هذا بتسعة أشهر قبل ١١ أيلول و جورج بوش لم يكن قد استقر جيدا في المكتب البيضاوي. و كان قد قبل تماما أن يأخذ " ريتشارد تشيني" بشكل مباشر ملفات الطاقة في العراق.

فائدة الحرب في العراق

من بين الاستفادة الكبيرة من المشروع على الصعيد البترولي، أن العراق يمكن أن يضخ و بسرعة كبيرة ٢،٨ مليون برميل من البترول يوميا في السوق العالمي، لأنه فعليا هذا هو مستوى العراق وقدراه في ٢٠٠٢، و هذه الكمية ستشارك في زيادة العرض البترولي العالمي كما يرى " ريتشارد تشيني". الاتفاقية " البترول مقابل الغذاء" حددت الصادرات العراقية بحوالي ٢ مليون برميل في اليوم، من ضمنها التهريب. في النهاية تجهيز ووضع نظام في بغداد مقرب من الغرب سيخدم الأهداف الطاقية الأمريكية إلى أبعد مدى ممكن؛ فالخليج العربي/الفارسي لا يمكن الاستغناء عنه بالنسبة لسوق الطاقة العالمي. وفق الآراء و التوقعات من قبل " قسم الطاقة الأمريكي"، عليه أن يزود ٦٥ % من الإنتاج العالمي من الخام في عام ٢٠٣٠.

هذه العوامل تبين لماذا رفع العقبة العراقية كان في غاية الأهمية بالنسبة لواشنطن، حتى ولو كان هدفها سياسي قبل كل شيء: تخليص الشرق الأوسط من طاغية ضعيف ومركز محتمل لعدم الاستقرار،و من أجل إعادة صياغة الإقليم وتشكله. ضمن هذه النظرة، بترول صدام حسين شكل أكثر من وسيلة كهدف لحرب قصيرة الأمد، حتى ولو، على المدى البعيد، سيكون هناك استفادة غير مباشرة من هذه الحرب. ولنتذكر أيضا أن السوق العراقي يثير الكثير من الشهوات و الأطماع وأن هذه التطلعات الحربية لن ترعب في شيء الشركات البترولية الأمريكية والتي تعاملت مع المعارض العراقي أحمد الشلبي، المدير الرئيسي" للمؤتمر الوطني العراقي"، من أجل أن يعود للعراق أثناء الإطاحة بصدام حسين. هذه الشركات أرادت الوجود في سوق يعج بالمنافسين: " Total" الفرنسية، " Agip" الإيطالية ، ولاسيما " Lukoil,Slavneft " الروسيتان، بدؤوا جميعهم باقتسام البترول العراقي، ولكن من غير الحصول على استفادة كبيرة بسبب الحصار المفروض من الأمم المتحدة. قبل بداية الاجتياح بقليل في ٢٠٠٣ ، أحمد الشلبي، ذهب للقول أنه مع قيام اتحاد للشركات البترولية مع نهاية الحرب ، في داخلها ستكون الشركات الأمريكية مسيطرة، وهذا ما أقلق كثيرا شركة British Petroleum .

الحرب في العراق كانت ومن الناحية النظرية، وسيلة للضغط على منظمة الأوبك. عضوا مؤسسا لهذه المنظمة، العراق لعب فيها دورا مركزيا حتى حرب الخليج الأولى. العقوبات التي فرضت عليه أضعفت من دوره البترولي الضروري في السوق العالمية وفي المنظمة نفسها. عودة العرض البترولي العراقي إلى السوق، قُدر مع الوقت من قبل المتخصصين بحوالي ٦ مليون برميل في اليوم، و هذا سيعيد وضع العراق في المركز الثاني في الإنتاج ،بعد السعودية، داخل منظمة الأوبك التي تتألف من ١١ دولة. سيجبر أيضا، ودائما نظريا، البلدان الأخرى على التخفيض من إنتاجها أو القبول بتخفيض سعر البترول بشكل كبير. بالنسبة للشركات الأنكلو- سكسونية، سيكون من الواجب و بشكل إجباري المشاركة في السيطرة على البترول العراقي، بسبب مسائل تتعلق بتكاليف الإنتاج، البترول العراقي يتحدى كل المنافسات بالنسبة للأقاليم الأخرى في العالم، وهو عامل جوهري في حالة تخفيض ممكنة لأسعار البترول. و لنتذكر أن بغداد استخرجت ٣،٥ مليون برميل في اليوم مع نهاية ١٩٧٠.ولكن ثمانية أعوام من الحرب مع إيران متبوعة باثني عشرة سنة من الحصار الدولي كل هذا أرهق و أضر البنية التحتية البترولية للبلاد. الاختصاصيون بهذا القطاع قدروا في نهاية الهجوم العسكري في نيسان ٢٠٠٣، أنه سيتوجب وخلال ثلاث سنوات استثمار ٧ مليار دولار للعودة إلى مستوى عام ١٩٧٠، و ليس أقل من عشر سنين مع استثمار ١٠ مليار دولار لرفع الإنتاج حتى يصل إلى ٥،٥ مليون برميل في اليوم.

بالرغم أن هذه السياسة كانت موجه حتى لا تكون منتجة أو ذات دخول على المدى القصير، إلا أنها تقدم فوائد أخرى: ستسمح خلال هذه الفترة بالتوازن مع النظام السعودي، و لكن أيضا حمل السعودية لفتح كل إمكانياتها البترولية. الرياض ترفض بشكل دائم التفاوض أو المناقشة حول احتكار شركتها " أرامكو" للبترول في السعودية، العديد من داخل إدارة الرئيس جورج بوش أمل أن المنافسة العراقية ستحرض العربية السعودية للانفتاح للشركات متعددة الجنسيات الأمريكية. شيء آخر، بشكل خاص في حاشية "ريتشارد بيرل"- أمير الظلام في الحرب الباردة- هناك من يذهب بعيدا مقترحا ومفضلا بكل بساطة انشقاق أو انفصال الإقليم الشيعي في " الإحساء"، حيث تتركز الحقول البترولية الأساسية في المملكة الوهابية. كذلك، العائلة المالكة لا تسيطر نهائيا إلا على المدن المقدسة الإسلامية. إذا هذا المشروع يظهر أن تخيله غير ممكن، إلاّ أنه يسجل ضمن تقليد من الآن فصاعدا متجذرا في مراكز صناعة القرار في الضفة الأخرى من الأطلسي.

بعض العلاقات القديمة بين الولايات المتحدة و العراق

السياسة البراغماتية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط تعود إلى الحرب العالمية الثانية، إلا أن المصالح البترو- إستراتيجية هي أقرب من هذا التاريخ. إنها تعود إلى ١٩٦٣، التاريخ الذي شاركت فيه المخابرات الأمريكية بشكل فعال في الانقلاب ضد النظام الشيوعي للجنرال عبد الكريم قاسم. المخابرات السرية

الأمريكية تمد بالسلاح و المال حزبا عراقيا يعمل في السر، إنه حزب البعث. صدام حسين لم يكن سوى ناشطا صغيرا عند كبار قادة هذا الحزب. لجأ إلى القاهرة بعد محاولة أولى للتخلص من عبد الكريم قاسم. وبعد الإطاعة بالزعيم الشيوعي، بدأت حملة كبيرة و دموية للقضاء على الشيوعيين ذهب ضحيتها آلاف الضحايا. خلال عدة أشهر، البعثيون، سيتركون السلطة بين أيدي العسكر. صدام حسين سيعمل في الظل. لكن حزب البعث سيعود بعد خمس سنوات، و دائما بمساندة المخابرات الأمريكية، و صدام حسين يصبح الرقم الثاني في النظام ولديه هموم جدية حول تحديث العراق. سيفتح البلاد أمام الاستثمارات الغربية، و بفضل البترول، يحصل منهم على كل ما يريد، وخاصة السلاح. رغم تأميم الشركة العراقية Irak Petroleum Company في عام ١٩٧٢ ، التي أغنت النظام وسمحت له بالتسلح فيما بعد، لم ير الغرب صدام حسين كمهدد له في حرب تشرين ١٩٧٣ ضد إسرائيل. إن الثورة الإسلامية في إيران ووصول آية الله الخميني إلى طهران في شباط ١٩٧٩، سيقوي هذا الانطباع لدى واشنطن بأن صدام لا يهدد مصالحه، وخاصة بعد ٢٢ أيلول ١٩٨٠، تاريخ الهجوم العراقي على إيران. لأن الولايات المتحدة ،من جانبها، هي في مواجهة منذ ٤ تشرين الثاني ١٩٧٩، أو في اليوم التالي لوصول الشاه إلى الولايات المتحدة، مع قضية الرهائن الدبلوماسيين في السفارة الأمريكية في طهران. الخاطفون يطلبون من الرئيس كارتر عودة الشاه لمحاكمته في طهران. الهجوم العراقي يأتي أيضا بعد خمسة أشهر من فشل المارينز الأمريكي في عملية تحرير الرهائن التابعين للسفارة الأمريكية.

في النهاية صدام حسين سيكون حليفا للولايات المتحدة حتى اجتياحه للكويت ١٩٩٠. كذلك، في شباط ١٩٩٠، الولايات المتحدة ستعتبر أن نظام صدام حسين كان " قوة معتدلة" و ستتمنى " توسيع علاقتها مع العراق". John Kelly مساعد سكرتير الدولة و المكلف بشؤون الشرق الأوسط، أعلن في نهاية تموز أن"الولايات المتحدة لا ترغب التدخل في النزاعات بين العراق والكويت". هذه الدبلوماسية الغامضة للولايات المتحدة تأكدت مع بداية الاجتياح العراقي للكويت، بواسطة السفيرة الأمريكية في بغداد April Glaspie و التي أفهمت الجميع أن واشنطن تنتظر " حلا عربيا " للخلافات العراقية الكويتية ثم تذهب السفيرة إلى عطلتها، بعد لقاء صدام حسين في ٢٥ تموز في بغداد، و الذي فسر من قبل هذا الأخير كضوء أخضر في عملية اجتياح الكويت، و الذي سيبدأ في ٢ آب ١٩٩٠. القوات العراقية كانت سابقا متواجدة على الحدود الكويتية وقبل عدة أيام. و لنتذكر هنا أنه في عام ١٩٦١ بريطانيا قررت منح الاستقلال للكويت. في ذلك الوقت اعتبر هذا القرار من قبل العراق كمحاولة لإغضابها وإثارتها. و النظام في بغداد ظهر له أنه يستطيع استعادة هذه الإمارة التي أوجدها الاستعمار والذي كان في السابق قد سمح بثلثي مساحتها لصالح العربية السعودية، في مؤتمر Uqair ١٩٢٢. في هذا التاريخ بحثت لندن لوضع حد للاندفاع السعودي نحو الشمال الشرقي وتثبيت الحدود الحالية بين العراق و العربية السعودية. لابد من التذكر هنا أن الحدود المتعددة للبلدان في الشرق الأوسط تعود للوقت التي تجزأت فيه الإمبراطورية

العثمانية حيث وقعت العديد من الاتفاقيات في نهاية الحرب العالمية الأولى. العراق اعتبر إذا ما تبقى من الكويت، ولاسيما منطقتها التي تضم الموانئ بأنها إستراتيجية بالنسبة له ، و أنها تاريخيا هي جزء من أراضيه وهي كانت ضرورية كواجهة بحرية هامة.

إذا استطعنا التقبل أن صدام حسين شكّل تهديدا إقليميا في عام ١٩٩٠ ، لاسيما فيما يتعلق بآبار البترول في الدول المجاورة و بشكل غير مباشر تهديدا لإسرائيل، نستطيع أيضا أن نتساءل حول الظروف التي أثرت في نهاية حرب الخليج، على قرار الرئيس جورج بوش الأب ليطلب من رئيس أركانه Schwartzkopf إيقاف الهجوم بعد تحرير الكويت، و الدعوة إلى الثورة في المناطق الشيعية و الكردية التي تلت هذه العملية و بالنهاية التي نعرفها جميعا. الدعوة التاريخية للتدخل الأمريكي في ٢٠٠٣ ، ستزيد من علامات الاستفهام و تسمح أيضا و بشكل أفضل بتقدير المشاركات للعديد من الممثلين في إدارة بوش الأب و بوش الابن. هذه الدعوة أيضا ستسمح برؤية القدر الكبير للعملية الإعلامية للرئيس جورج بوش و كونديليزا رايس في أوربا، كانون الثاني ٢٠٠٥ ، و التي كانت تهدف ،للتغيير في الشكل، علاقاتها مع أوربا العجوز و بالتحديد توجيه رسالة مطمئنة للإعلام في الضفة الأخرى من الأطلسي. لكن في العمق لم يتغير شيئا.

المحافظون الجدد و العراق

الكل يعرف أن مشروع اجتياح العراق كان في محفظة العديد من المحافظين الجدد قبل وقت ليس بالقصير، إنها مجموعة من الأشخاص، أو بالأحرى من المدنيين في البنتاغون، ضد رأي العسكر، و الذين قرروا ثم خططوا الاجتياح ونفذوه . كذلك، التصرف السيئ لصدام حسين لم يكن جديدا عند Paul Wolfowitz، و التي هي من النقاط القوية التي كان يتمتع بها من قدرة على التحليل و الاستشراف، ولطالما اعترفت الدوائر في واشنطن بهذه القدرات. استثماره الأول، يعود إلى ملف في عام ١٩٧٩. وكان

يعمل وقتها تحت أوامر مساعد لوزير الدفاع، مكلف بالبرامج الإقليمية، لقد حدد التهديد الذي يشكله صدام حسين بالنسبة لجيرانه. ولكن في أثناء الثورة الإيرانية، سياسة حكومة جيمي كارتر كانت تبحث عن معادل وموازن، و العراق يمكن أن يقوم بهذه المهمة، " دونالد رامسفيلد" و بوصفه سفيرا فوق العادة للرئيس رونالد ريغان في الشرق الأوسط، بقي يومين في العراق. ملف سري، كُشف عنه في كانون الأول ٢٠٠٣ ، من خلال صحيفة واشنطن بوست، سيكشف أن السكرتير الحالي لوزارة الدفاع الأمريكية، عاد على بغداد في آذار ١٩٨٤ من أجل طمأنة العراق، بشخصية طارق عزيز، فيما يتعلق بإعلان أمريكي حول معارضة استخدام السلاح الكيماوي في ذلك الوقت ضد القوات الإيرانية. مهمته كانت طمأنة الحكومة العراقية أن هذا الإعلان لن يقطع العلاقات بين البلدين. هذا اللقاء جاء بعد زيارة لرامسفيلد إلى بغداد، في كانون الأول ١٩٨٣، كُلّف المسؤول الأمريكي في أثنائه بإقناع العراق بإعادة العلاقات مع الولايات المتحدة. وفق الملف السري للصحيفة، رامسفيلد، التقى طارق عزيز وصدام حسين.

بعد سنوات قليلة، في أيلول ١٩٨٨، وزارة التجارة الأمريكية تعطي موافقتها لتزويد العراق بالمواد السامة الخاصة بالاستخدام العسكري. في عام ١٩٨٨ أيضا، الشركة الأمريكية Bechtel ستحصل على عقد لبناء مصنع كيميائي هام في ضاحية بغداد موجه للإنتاج المدني و العسكري، ولا ننسى هنا قصف المواقع الكردية في " حلبجة" بالأسلحة الكيماوية في شهر آذار، نحو نهاية الحرب العراقية- الإيرانية. في ذلك الوقت، دراستان غريبتان للبنتاغون حملتا مسؤولية القصف إلى إيران. أوقف بناء المصنع بعد الاجتياح العراقي للكويت.أما الموظفون في شركة Bechtel فوضعوا في إقامة تحت المراقبة. آخر موظف فيهم ترك العراق في كانون الأول ١٩٩٠، مع الرهائن المحررين، قبل بداية الضربات الجوية على بغداد في منتصف كانون الثاني ١٩٩٠، ثم انطلاق الهجوم البري لقوات التحالف. لم يكن من المفاجئ وقتها أن العراق لديه أسلحة للتدمير الشامل، على الأقل كيماوية، كما يرى المحافظون الجدد.وبالنسبة لشركة Bechtel ستكون من أولى الشركات المستفيدة من العقود المبرمة مع العراق من قبل الإدارة الأمريكية المؤقتة في العراق عام ٢٠٠٣.

بالنسبة لبيع الأسلحة وقبل حرب الخليج ١٩٩١، اتهم عشرون بلدا على الأقل بمساندة العراق لاقتنائها التكنولوجيا الضرورية وقيام مختلف برامج التسليح ومنها إنتاج السلاح الكيميائي. حتى سويسرا شاركت في برنامج تسليح العراق. في كانون الأول ٢٠٠٢، وضعت الحكومة العراقية في الأمم المتحدة ملفا من ١٢٠٠٠ صفحة تذكر فيه العديد من المصانع البريطانية، الفرنسية، الروسية، الأمريكية و الصينية التي زودته بالتكنولوجيا العسكرية. وفق هذا الملف العراقي، ١٧ شركة بريطانية و ٢٤ شركة أمريكة باعت السلاح للعراق وكذلك تكنولوجيا من أجل السلاح النووي و الصاروخي. بالإضافة لذلك، ووفق نفس الملف، تقريبا أو حوالي " ٥٠ فرعا للشركات الأجنبية أقامت صفقات بتزويد العراق بالسلاح انطلاقا من

الأراضي الأمريكية". تظهر ألمانيا في هذا الملف كأكبر شريك للعراق في قطاع التسليح، مع ٨٠ شركة باعت التكنولوجيا العسكرية لبغداد.

في أثناء حرب الخليج ١٩٩٠، بول ولفوويتز كان قد عاد للبنتاغون كمساعد لسكرتير الدولة، مكلف بإقامة وتحديد السياسات. جورج بوش الأب، كان في البيت الأبيض، ووزير الدفاع المدعو ريتشارد شيني ، أصبح فيما بعد نائبا للرئيس عند جورج بوش الابن. بول ولفوويتز وكمكلف بالتخطيط، حضر عملية "عاصفة الصحراء" و تأكد من تمويلها ، ومؤكدا للحلفاء لاسيما ألمانيا و اليابان أنهم لن يشاركوا بالعمليات العسكرية، ومقدما لهم فاتورة من ٥٠ مليار دولار لاستخدام خدمات القوات الأمريكية. أيضا شارك في إقناع الإسرائيليين ألا يدخلوا في الحرب، حتى لا يؤثر هذا على علاقة العرب بقوات التحالف، رغم صواريخ " السكود" التي أطلقها الجيش العراقي على إسرائيل. في كانون الثاني ١٩٩٨، مع بداية الأزمة و التي ستتفجر بين مفتشي الأمم المتحدة، بول ولفوويتز وقع " رسالة مفتوحة" للرئيس بل كلينتون، دعاه لمباشرة عمل عسكري، حيث أن الدبلوماسية هي في حالة فشل في العراق وفق ما قاله في رسالته: السياسة الأمريكية عليها أن تطيح بنظام صدام حسين كما يؤكد بول ولفوويتز. من بين الآخرين الموقعين على هذه الرسالة : دونالد رامسفيلد الذي أصبح وزيرا للدفاع، ريتشارد أرميتاج، سكرتير الدولة المساعد للوزير كولن باول، جون بولتون، وكان سكرتيرا للدولة مكلفا بمراقبة التسلح ثم أصبح سفيرا للولايات المتحدة في الأمم المتحدة، روبرت زوليلك، سكرتير الدولة للتجارة، زلماي خليل زاد، الذي سيصبح سفيرا لجورج بوش مكلفا بقضايا المعارضة العراقية، قبل أن يصبح سفيرا للولايات المتحدة في أفغانستان، ثم في نيسان ٢٠٠٥ سفيرا في بغداد مكان السفير جون نيغروبونتي، السفير السابق للولايات المتحدة في الأمم المتحدة في عهد الرئيس جورج بوش الأب، و سمي في شباط ٢٠٠٥، المراقب الأعلى لكل الإدارة المركزية الجديدة للمخابرات الأمريكية.

و كان من بين الموقعين أيضا ، السكرتير المساعد الأسبق لوزير دفاع رونالد ريغان، ريتشارد بيرل، و الذي أدار خلال سنتين حتى نيسان ٢٠٠٣ Defense Policy Board وهي لجنة استشارية في البنتاغون و لديها مركز للأبحاث مؤثر جدا في عمليات اتخاذ قرار الحرب. ريتشارد بيرل كمنتدب من قبل Global Crossing ، العملاق الأمريكي للاتصالات، وكوسيط عند البنتاغون، ، الذي لا يتردد في الخلط بين مصالحه الخاصة ووظائفه العامة أحيا في آذار ٢٠٠٣ ، بعد أسبوع من بداية العمليات العسكرية في العراق، منتدى لبنك Goldman Sachs من أجل الاقتراح على المستثمرين الجدد الفرص المعروضة لعملية إعادة البناء.أيضا هو صديق مقرب لعدنان الخاشقجي، تاجر السلاح على المستوى العالمي، و الذي تحمل أعباء وقائع فضيحة " إيران غيت"، ثم في إفلاس BCCI ، بنك الإقراض و التجارة العالمي، لقد استمر ريتشارد بيرل بإقامة أعمال مهمة مع الأوساط السعودية الأكثر تأثيرا في البلاد رافضا تحميل الرياض أية مسؤولية في اعتداءات ١١ أيلول.

لا بد من الأخذ بالحسبان لإسرائيل

ريتشارد بيرل كرئيس لشركة متخصصة في بيع أنظمة الأمن و الذي يديرها من صديقه هنري كيسنجر، استفاد أيضا من نصائح بول ولفوويتز.إنهم لا يخفون هذه العلاقات الحميمة مع الليكود الإسرائيلي بزعامة أريل شارون و الجزء المسيحي للمحافظين الجدد، حيث تحدثوا مسبقا عن حروب " سياسية/ديمقراطية" في أرض الإسلام. لقد كان مرتبطا أيضا و بشكل مباشر مع المشاريع البترولية في عراق ما بعد صدام حسين. سلسلة الفضائح هذه و التي بشكل غريب حتى الآن لم يحدث لها مضاعفات، تشكل مع ذلك جانبا ضخما من التصدير للديمقراطية، على الأقل للعديد من دعاتها. ريتشارد بيرل ،وبشكل حذر، فضل أن يترك رئاسة ، Defense Policy Board في نهاية آذار ٢٠٠٣، عاد اسمه بالتحديد في ثلاث ملفات تتعلق بالأمن و التسليح. لقد استطاع منذ ذلك الوقت، و بشكل خاص، الاستفادة من السياسية التي كان أحد أهم مؤسسيها.

بالمقابل، سيكون من الخطأ مماثلة و بشكل كلي ريتشارد بيرل مع بول ولفوويتز. الاثنان، تعارفا بالتأكيد منذ أن عملا معا، في نهاية سنوات السبعينات، لحساب السيناتور الديمقراطي هنري جاكسون، رائد الصراع الأخلاقي ضد الشيوعية. لكن ريتشارد بيرل، هو أقرب إلى الجناح المتشدد من الليكود الإسرائيلي. إنه يَعتبر ،بالإضافة لذلك، أن السياسة الوحيدة الممكنة بالنسبة للغرب، وفي كل الأحوال بالنسبة للولايات المتحدة، هي مواجهة مستمرة و متعددة الأشكال مع العالم العربي و الإسلامي. بول ولفوويتز، وهو سفير سابق في إندونيسيا، يرفض، على العكس من صديقه، " صدام الحضارات"، النظرية الشهيرة لصموئيل هنتغتون. على الأقل هذه مقاربته الرسمية. هذا الشيء ربما سيساعده في مهامه الرسمية الجديدة كرئيس للبنك الدولي.

من جانبه، وقّع ريتشارد بيرل بالاشتراك مع Douglas Feith في عام ١٩٩٦، تقريرا بطلب من رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو. هذا التقرير يقترح على رئيس الوزراء المنحدر من الليكود القطيعة مع عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية. Douglas Feith ،وهو أقل شهرة بين العامة، شغل منذ تموز ٢٠٠١، مركزا من أهم المراكز المفتاح في البنتاغون، سكرتير مساعد مسؤول عن السياسات. كان الرقم الثالث في المدنيين في البنتاغون بعد دونالد رامسفيلد و بول ولفوويتز. وظائفه وضعته في قلب الحرب في العراق ولكن منحته أيضا دورا لمهندس كبير في التخطيط الإستراتيجي للقوات الأمريكية في العالم و في الصراع العالمي ضد الإرهاب. Douglas Feith كان منذ البداية مسؤولا عن قضايا تتعلق بالشرق الأوسط، أيام الرئيس رونالد ريغان من ١٩٨١ إلى ١٩٨٢، وقد عمل مع NSA التابعة للبيت الأبيض، قبل أن يحول إلى البنتاغون كمساعد لسكرتير الدولة للدفاع " كاسبر وينبرغر"، مكلفا بالمفاوضات السياسية حول الملف الإسرائيلي / الفلسطيني، من آذار ١٩٨٤ إلى أيلول ١٩٨٦.

Douglas Feith لا يخفي قناعاته الصهيونية. ما بين عام ١٩٨٦ و عودته للعمل في البنتاغون، نشاطه كمحام في مكتبه الذي أسسه في واشنطن ترك له الوقت لنشر بعض المقالات. كذلك في نهاية ١٩٩٣، سيعلن في مجلة فصلية هي National Interest أن " عصبة الأمم المتحدة وافقت لليهود على حقوق نهائية بالإقامة في الضفة الشرقية". Douglas Feith في " إستراتيجية من اجل إسرائيل" يطلب من الدولة العبرية استعادتها "المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية"، حتى ولو ،" أن الثمن سيكون الدماء". نحن نفهم هنا لماذا في ١٣ تشرين الأول ١٩٩٧،Douglas Feith و والده حصلا على مقام متميز من أكبر " منظمة صهيونية يمينية" Zionist Organisation of Amerca ، و التي وصفتهما " باليهود المميزين و الأكثر إنسانية و نشاطا بالنسبة لإسرائيل".

مسيرة Douglas Feith في البنتاغون انتهت باستقالته لأسباب " شخصية و عائلية ". رمزيا، ، حصل إعلان استقالته في ٢٦ كانون الثاني ٢٠٠٥ في اليوم الذي هلك فيه ٣٧ جنديا أمريكيا في العراق، اليوم الأكثر دموية بالنسبة للبنتاغون، منذ بداية العمليات في آذار ٢٠٠٣ . عدة أيام قبل هذه الاستقالة ، ظهر مقال في New Yorker Magazine يتهم Douglas Feith بالعمل مع رسميين إسرائيليين حول اختيار الأهداف الممكنة لضربها استباقيا و المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني، و هذا ما كذبه البنتاغون كما العادة. العديد من التحقيقات من قبل FBI و لجنة من الكونغرس مالت باتجاه إدارة القسم الذي يديره Feith موجهين له تهمة تهريب ملفات سرية حول إيران إلى إسرائيل ومشاريع لزعزعة الاستقرار في سورية من غير اطلاع الرئيس بوش.

إذا اليمين المتشدد الصهيوني و الذي ينتمي إليه كل من ريتشارد بيرل و Feith هو صغير من حيث الكم، لكنه أصبح بشكل تدريجي قوة لها وزنها ضمن دوائر المحافظين الجدد الذي يشاركون في تحديد و تشكيل السياسات في الحزب الجمهوري. إنها ظاهرة جديدة تعود لنهاية السبعينات و سنوات الثمانينات، عندما مجموعة من المفكرين و المثقفين اليهود سيتركون الحزب الديمقراطي، و الذي كان تاريخيا حزبهم المفضل، للارتباط بالتحالف الكبير المقرب من الرئيس رونالد ريغان. منذ عودة الجمهوريين مع جورج بوش الابن، عدد كبير من هؤلاء يتحدثون بشكل علني عن حروب صليبية عالمية من اجل الديمقراطية، ولكن في عقلية الكثير من المحافظين الجدد، إن توسيع مملكة إسرائيل هي الفكرة التي تسيطر عليهم. William Kristol مدير الأسبوعية التابعة للمحافظين الجدد ،Weekly Standard بين الأسباب حول هذا الخطاب أو ما يسمى"الديمقراطية الشاملة" في مقابلة أعطيت لليومية من اليمين الإسرائيلي Jerusalem Post ، و المؤرخة في ٢٧ تموز ٢٠٠٠ : " فكرت دائما أنه سيكون أفضل بالنسبة لإسرائيل و الولايات المتحدة، أن نكون الأكثر تحالفا و بأكبر قدر ممكن، بهذه الطريقة الالتزام نحو إسرائيل ينتج بشكل مباشر من السياسة الخارجية للولايات المتحدة بكاملها أو كليتها". بشكل أوضح، هناك ٤٠ فيتو أمريكي بين ١٩٧٢ و ٢٠٠٤، من أجل تجنب إي إدانة لإسرائيل أمام مجلس الأمن الدولي وهي

توضح الشكل العملي لهذا الخطاب. لكنه خطاب ،بالمقابل، هو أكثر جذرية من قبل الجمهوريين. هؤلاء "المبادرون" بالنسبة للمشروع العراقي لديهم منطق جيد و واضح جدا حول العديد من الامتيازات الإستراتيجية لحرب جديدة في العراق، وهي رؤية تم اختيارها و الاتفاق عليها بين الولايات المتحدة و إسرائيل.

عوامل إستراتيجية أخرى

لابد من القول أن هذا " الحلف المقدس " يظهر من الآن فصاعدا وقد فقد قليلا من قوته، بعد ذهاب العديد من ممثليه الغير موجودين نهائيا في قلب إدارة الرئيس بوش الابن. ومع موت ياسر عرفات من الجانب الفلسطيني، الإدارة الحالية للرئيس بوش حاولت إيجاد حل للصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني ، حتى ولو أنه في هذا الملف كانت الكلمات تحل دائما مكان الأفعال. إذا كانت العملية على الصعيد المؤسساتي قد انطلقت من جانب، فإن الحقائق الصعبة على الأرض تعقد العملية مع وجود المتطرفين من الجانبين، مع العلم أن طريق السلام كان دائما مشوشا و فوضويا بين الإسرائيليين و الفلسطينيين، مهما كانت احتمالات التغيرات الديمقراطية في الشرق الأوسط من جانب آخر. يظهر أنه وبشكل محزن ليس بالإمكان تجنب الدماء التي تسيل بين الطرفين حتى الوصول إلى عملية السلام النهائية، و الحكام في الولايات المتحدة ينتظرون بشكل حقيقي الوصول إلى يوم يتعايش فيه الطرفان بشكل سلمي. إعادة تركيب وصياغة المسرح السياسي الإسرائيلي من قبل أريل شارون بعد استقالته من الليكود لإنشاء حزب " وسط" في تشرين الثاني ٢٠٠٥، يمكن أن يغير من المعطيات. قبل نصف قرن، الصراع الإسرائيلي / الفلسطيني أصبح مع الوقت أساسا تجاريا للعديد من الشخصيات السياسية و الدينية من الجانبين، فالبنسبة لها هذه القضية تشكل إيرادا أو دخلا، سيختفي مع تحقيق السلام، من هنا العديد من المتطرفين ، يتفقون بشكل ضعيف مع الحلول النهائي للصراع. الانسحاب الإسرائيلي من غزة، ليس له أي معنى رمزي، لأنه لا يحل المشكلة في عمقها، و المقصود هو القدس. على العكس هذا الانسحاب سيكون سيئا إذا كان سيخدم فكرة أو حجة أخرى هي السيطرة على القدس الشرقية و الضفة معها أيضا.

وفق اليومية الإسرائيلية " معاريف " عدد ٢٦ آب ٢٠٠٥، و التي تنقل أرقاما عن وزير الداخلية الإسرائيلي،حيث أكثر من ١٢٠٠٠ إسرائيلي استقروا في مستوطنات الضفة الغربية بين أيلول عام ٢٠٠٤ و تموز ٢٠٠٥، منهم ٦٠٠٠ فقط في عام ٢٠٠٥ . ووفق " معاريف" أيضا، منذ إطلاق مشروع الانسحاب من غزة، أكثر من ١٨٠٠٠ مستوطنا جديدا استقروا في الضفة الغربية، في المستوطنات الأكثر تشددا، كما هو الحال في المستوطنات الدينية الأكثر تطرفا المتمركز بالقرب من " الخط الأخضر". و الانسحاب من غزة لم يتضمن سوى ٨٥٠٠ شخصا، إذن مازال هناك استيطان كبير في هذه المناطق. عدد المستعمرات سيتجاوز ٢٥٠٠٠٠ في الضفة الغربية، من غير أن نحسب ٢٠٠٠٠٠ مستوطنا تقريبا في

أحياء المستوطنات المبنية في القسم الشرقي من القدس. أما إدارة الرئيس بوش تعيد وتكرر أن الاستيطان يجب أن يتوقف، لكنها لا تتدخل لإيقافه.

في عالم ما بعد الحرب الباردة كما يراه المحافظون الجدد، وخاصة في رؤيتهم للشرق الأوسط، إن وضع الولايات المتحدة قبل الحرب في العراق، لاسيما في العربية السعودية، أصبح أكثر فأكثر غير مريح. الولايات المتحدة التي سيطرت على هذا الإقليم، لكن لا تستطيع إحكام هذه السيطرة. أعداء مشهورون للولايات المتحدة ولحليفتها الوحيدة الحقيقية في الإقليم "إسرائيل"، يستمرون في بناء سلطة قوية هي في حالة ولادة، من غير أن تكون متناسبة مع قوتهم الحقيقية. كما كان الحال في العراق مسبقا و سورية، و لكن أيضا إيران. المشروع العراقي الذي رسمه بول ولفوويتز عليه أن يزود المحافظين الجدد بفرصة لتغيير كل امتيازاتهم في كامل الشرق الأوسط وبشكل دائم، و اعتداءات ١١ أيلول لم تفعل سوى أنها سرَّعت من هذه المواجهة. بالنسبة للبترول، إذا لم يكن بشكل أساسي هو السبب الأول للتدخل، إلا أنه يشكل سببا في غاية الأهمية، كما هو في عقلية العديد من الجمهوريين ، و من دون شك بشكل أكبر من جانب نائب الرئيس ريتشارد تشيني. فالبترول العراقي يمتلك واحد من أكبر الاحتياطات على الصعيد العالمي، بعد المملكة العربية السعودية.

العراق وبتروله: من الأمس إلى ما بعد الغد

الكل يعرف أن العراق يمتلك الاحتياط الثالث المكتشف في العالم بعد العربية السعودية و إيران. ولكن ما نعرفه بشكل أقل، أن القدرات الكامنة للبترول العراقي هي، بالنسبة للجيولوجيين البتروليين، الأكثر وعدا في الخليج العربي / الفارسي: من خلال صفاتها الجيولوجية من جهة؛ و غياب عمل تنقيب فعلي و جدي منذ عشرين عاما من جهة أخرى، بسبب الحروب المتتالية و الحصار. افتراضيا، العراق هو في المرتبة الثانية عالميا أمام إيران. الصحراء الغربية، التي تشكل تقريبا ربع مساحة البلاد، عليها أيضا أن تزيد أهمية الاحتياطي العراقي، ولم يتم الاكتشاف و التنقيب فيها حتى الآن كما هو مفترض. بالنسبة للاحتياطات التي تم اكتشافها مسبقا ، تتكون من العديد من الآبار العملاقة وما فوق العملاقة، و التي منها أعداد كبيرة لم تتطور أو طورت بشكل ضعيف. القدرة الكامنة هي إذن في معظمها سليمة وباقية.

حتى البئر ما فوق العملاق في منطقة كركوك، يحوي وحده فقط ٨ إلى ٩ مليار برميل، بينما أنه حقق منذ ١٩٣٤، وخلال زمن طويل، تقريبا ٤٠ % من الإنتاج العراقي. نفهم جيدا لماذا الأكراد لا يتخلوا عن كركوك، ويريدون ضمها إلى كردستان،وضمن فيدرالية عراقية، أو المستقلة يوما. بالنسبة للأكراد، أهمية كركوك تأتي من كونها رمزا، سياسيا، إنسانيا، اقتصاديا و استراتيجيا. في المخيلة الكردية، كركوك هي حلم قريب في تشابهه من القدس عند الفلسطينيين. سياسيا، كركوك هي عنصر هام و جوهري من كردستان الفيدرالية في الغد التي يحلم بها القادة الأكراد. ولكن في الواقع إن البعد الاقتصادي لهذا الإقليم

هو الذي يعطي كل هذه الأهمية. ستون عاما بعد بداية استكشاف البترول فيها، و بئر كركوك ينتج ٩٠٠٠٠٠ برميل في اليوم، أو ما يقارب نصف التصدير العراقي. كان ذلك بالتأكيد قبل الاجتياح في ٢٠٠٣، لأنه ومنذ، الاعتداءات المتكررة ضد التجهيزات البترولية و خطوط الأنابيب البترولية في الإقليم، هذا الرقم انخفض بشكل كبير. الثورات أو الاضطرابات في العراق يظهر أنها اختارت البترول سببا رئيسيا لها وهي الأسباب الاقتصادية/الاجتماعية لهذه الأفعال. إذا كانت الاعتداءات غير معروفة إعلاميا بشكل كبير، ولكنها كثيرة ووصلت إلى أن أوقفت الإنتاج بشكل كبير محدثة انخفاضا في الإنتاج الكامل و النهائي للدولة العراقية وتأخرا كبيرا في عملية إعادة البناء. هذا المخطط يهدف إلى إعادة المعارضين السنة و لاسيما البعثيين منهم إلى عملية تحقيق أي حل سياسي في العراق. في النهاية وضع كركوك له أيضا توضيحات جيواستراتيجية. تركيا ترفض سيطرة الأكراد على كركوك و أن هذه المدينة ستصبح عاصمة لكردستان، حتى ولو ضمن فيدرالية عراقية. خلال سنوات عدة، البئر البترولي في كركوك والآبار الأخرى في الشمال كان لها أهمية رئيسية حيث كانت المصدر الأساسي للبترول و بالتالي المصدر الأساسي للدخل. هذا يبين العناد و العنف و الذي معه حزب صدام حسين البعثي رفض التفكير في تقسيم السلطة ضمن كركوك وكان الإقليم من الأسباب الرئيسة للعنف ضد الأكراد من قبل نظام صدام حسين. في عام ١٩٧٢ كان تأميم " شركة بترول العراق"، حيث كانت أكبر الشركات العاملة هناك BP، Shell ، Esso و أصبحت فيما بعد " Exxon "، Mobil و الشركة الفرنسية للبترول التي أصبحتا "توتال"، وهو تأميم وضع بشكل فظ نهاية للسيطرة الأمريكية/البريطانية على البترول العراقي. بعد التأميم،العراق اتجه إلى الشركات الفرنسية و إلى الحكومة السوفييتية من أجل التعاون التكنولوجي.

الشركات البترولية المتعاونة مع العراق بعد التأميم

إن عام ١٩٧٢ هو تاريخ تدشين البئر العملاق في " الرميلة" ، من قبل رئيس وزراء الاتحاد السوفييتي Alexis Kossyguine و صدام حسين ، بالقرب من البصرة، حيث مركز البترول العراقي سينتقل نحو الجنوب ذي الأغلبية الشيعية، و حيث الإنتاج تجاوز إنتاج الشمال. مع سقوط صدام حسين، الشيعة أصبحوا في وضع يسمح لهم بالسيطرة على البترول العراقي، من الجنوب إلى الشمال، مع منافسة الأكراد الذين يستغلون من الآن فصاعدا و بشكل مباشر آبارهم في الشمال. بالتحديد وقبل حرب الخليج الأولى، في عام ١٩٩٠، أعلنت شركات بترولية يابانية أنها كانت في لحظة إتمام اتفاقا من أجل استغلال حقل ما

فوق العملاق في منطقة " مجنون" و قدرته تصل إلى ٦٠٠٠٠٠ برميل في اليوم، لكن الحرب و العقوبات المفروضة على العراق وضعت نهاية لهذه المفاوضات، مبعدة بذلك المنافسة اليابانية.

خلال سنوات ١٩٩٠، بدأت مفاوضات حول موضوع تطوير الإنتاج البترولي في العراق من غير الشركات الأمريكية والبريطانية،وذلك بعد رفع العقوبات النسبية التي جاءت بعد اجتياح الكويت. الشركاء الأساسيون كانوا Lukoil من روسيا، China National Petroleum Coporation و TotalFinaElf. Lukoil وقعت في عام ١٩٩٧ اتفاقا من أجل تطوير الحقل البترولي في غرب البلاد. في نفس العام اتفاق منح لشركة CNPC من أجل استغلال حقل " شمال الرميلة". الاتفاقيتان تـ قدمان ملايين الدولارات للمستثمرين. المناقشات مع TotalFinaElf حول استثمار الحقل البترولي في "مجنون"، وهو واحد من أكثر الحقول الواعدة المعروفة، وعلى حقل " نهر عمر"، كانت في مرحلة متقدمة أيضا.

في التسعينات، وفيما بعد بين ٢٠٠٠ و ٢٠٠٣، عشرات الشركات الكبرى العالمية أو الوطنية الأجنبية Eni, Repsol, Pertamina, etc ،وقعت اتفاقيات مع نظام صدام حسين . في ٢٠٠٢، العراق وقع بمبلغ مليارات الدولارات عقودا مع الشركات الروسية، الصينية، الفرنسية و شركات أخرى أيضا. منذ نهاية حرب ٢٠٠٣، تم إنشاء لجنة من قبل وزير البترول العراقي من اجل تقييم صلاحية هذه الاتفاقيات. في الواقع، و بسبب الحصار و من أجل التأكد أن الشركات سترد على طلباته، صدام حسين كان لديه عادة بالموافقة على شروط لصالح الشركات البترولية، من أجل تحفيزها على خرق الحصار المفروض على العراق. اللجنة الخاصة بالتقييم ألغت معظم البروتوكولات بداعي أنها تصيب بالضرر المصالح العراقية. فقط " ثلاث اتفاقيات" تم تثبيتها كاتفاقيات حقيقية منها واحدة مع الشركة الروسية Lukoil . الشركات الأنكلو ـ سكسونية لم يكن بوسعها سوى الاستفادة من هذا الوضع " البترولي المثالي"، حيث كانت غائبة في السابق عن هذه البترول. بالنسبة لهذه الشركات البترولية هي عودة للهيمنة التاريخية في العراق، و أيضا تجنب لفقدان سيطرتها على الصناعة البترولية العالمية. العراق أيضا بالنسبة للشركات البترولية التي ستحصل على العقود، هو الوسيلة الأفضل لبناء احتياطاتها، و هذا ما سيضمن لها في ضربة واحدة، حجم من الإنتاج مضمون مع هامش ممتاز كذلك أيضا الثقة من قبل الأسواق المالية التي ستسمح لها بتحريك الرساميل الضرورية للاستثمار في عملية الاستغلال و الإنتاج. العقود العراقية يمكن أن تكون لها أهمية خاصة على صعيد المنافسة، لاسيما بالنسبة للشركات العالمية. كل سيعتمد على الظروف الحالية بالتأكيد، ولكن أيضا الآبار العراقية تشكل امتيازات لا يمكن مجاراتها في المنافسة. إذا الشركات البترولية تكره بكل تأكيد الحروب التي تعيقها من إدارة أعمالها، فإن حربا سريعة في عام ٢٠٠٣ و إقامة نظام جديد أفضل بكثير بالنسبة لها ، وقد حكمت عليه الشركات بالموافقة وخاصة أو بالتحديد الأنكلو ـ سكسونية، هذه الأخيرة لم تنتظر إعلان الحرب كي تقيم علاقات مع المعارضة العراقية في واشنطن.

مهما كان مستقبل الشركات المدعوة للعمل في وقت ما في العراق، عليها أن تكون متيقظة لأن "العراقيين" خلال فترة الحصار و بالتحديد منذ التدخل الأمريكي في ٢٠٠٣، لم يديروا بنيتهم التحتية البترولية ومعها احتياطاتهم البترولية أيضا. كذلك حول البئر العملاق في " الرميلة"، السلطات العراقية قررت ضخ الفيول حتى تستطيع رفع الإنتاج و الحفاظ عليه، بدلا من الماء المستخدم في العادة، لكنه أكثر صعوبة في عملية النقل خاصة ضمن الظروف العراقية. الخبراء يعتقدون أنه بهذه العملية للتحايل على الظروف الصعبة القائمة، تقريبا ٥ % من هذا البئر ما فوق العملاق يمكن أن تضيع بشكل إجباري.

لقد كان هدف العراقيين بعد نهاية الحملة العسكرية في الربيع ٢٠٠٣ مباشرة إنتاج كل ما باستطاعتهم، بينما البنية التحتية غير قادرة على ذلك، بسبب قلة الصيانة أيام الحصار. بالإضافة لذلك، حرب العصابات بدأت بتعقيد عمليات الصيانة و إصلاح هذه البنية. ضمن هذا السياق، فقط الشركات شبه البترولية مثل Halliburton ، Pentagone ، أو شركات أقل أهمية، ستجد هذه العقود لها قيمة بالنسبة لها، وهي فقط التي بقيت لتحفظ الحد الأدنى و تقدم الدعم اللوجستي لجهاز الإنتاج البترولي العراقي.

عندما الأمن يعود إلى وضعه في العراق، إي في أفق غير معروف بسبب الغموض في السيناريوهات المطروحة و عدم التأكد من فعاليتها، سيكون من المحتمل أن العقود للاستغلال والاستكشاف ستذهب بشكل أفضل ووفق حالات العرض، إلا إذا اعتبرنا أن الولايات المتحدة و بريطانيا ستبحثان بشكل غير مباشر لتحصل على مقابل جهودها الحربية بترولا، بواسطة شركات مفروضة، وهذا يمكن أن يحصل أيضا. حاليا، نحن بعيدون جدا عن كل هذا وكل الشركات الكبرى ترفض العمل في البلاد، بسبب فقدان الأمن وعمليات التخريب، حتى ولو بعض عقود الدراسات أعطيت في ٢٠٠٤ إلى BP و Shell .

مع ذلك، على الصعيد السياسي، يوجد في العراق ما يكفي من البترول من أجل المناطق الثلاثة، شمال العراق، وسطه السني، و جنوبه الشيعي، إما أن يكون معا أو بشكل منفصل، وما يكفي لضمان مستقبل شعبهم بفضل البترول. إنها إرادة سيادة وهيمنة أحدهم على الآخر أو محاولات الاستقلال عن العراق بكامله هي التي تجعل مستقبل العراق معقدا جدا وغامضا، مع أو من غير القوات الأمريكية. ليس مؤكدا أن الديمقراطية تستطيع ضمن هذا السياق أن تخدم السلام و الاستقرار على المدى المتوسط.

العراق و الديمقراطية ؟

عدم قدرة الولايات المتحدة و الحلفاء على إدارة ما بعد الحرب في العراق و الفوضى التي تلت ذلك في المناطق السنية، يؤخر في الوقت الحالي تطوير الاحتياطات الضخمة من البترول، ومن بينها أيضا المناطق الأخرى غير السنية. من وجهة النظر هذه، الحرب في العراق أبطلت كل تخمينات الاختصاصيين في البترول، حيث أن الإنتاج العراقي كان في عام ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ ، أقل مما كان أيام برنامج " البترول مقابل الغذاء". هذا يعني في الوقت الحاضر بالنسبة للولايات المتحدة تحويل هذا

الإخفاق المؤقت في الطاقة إلى نصر سياسي في المستقبل. ولكن من خلال المنطق الذي استخدم و الذي تبنته الولايات المتحدة في دخولها إلى العراق، و الذي شكل إنهاء الماضي بشكل تام، مستقبل العراق بشكل خطير أصبح في حالة معقدة. بالإضافة لذلك، إذا الانتخابات للبرلمان العراقي في ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٥ شكلت نجاحا للتقدير السياسي لواشنطن، نحن نواجه هنا خطأ و سوأ في الفهم حول ماذا تريد قوله هذه الديمقراطية.

الفكرة التي ترأست و أدارت وضع إدارة مؤقتة في عراق يديره " بول بريمر" كانت أن الديمقراطية تبنى متبعة إجراءات تأخذ شكل " Meccano " مؤسساتي، أي القطع التي ينشئ منها اللاعب مجموعة من المجسمات المتنوعة، ننهي كل ما يتعلق ببنية النظام القديم و نعوضها بكيانات جديدة: إدارة ، جيش وشرطة، حياديين، "علمانيين"، و البعض الذي تم تكوينهم من أجل الإدارة الجيدة، مبعدين كل قوى النظام السابق. هذا المخطط فشل لأن واشنطن أدركت أو فهمت أن تشييد وبناء الديمقراطية هو شيء مجرد و تقني من غير الأخذ بالحسبان المسألة الجوهرية حول الشرعية السياسية. هذه الشرعية في العراق كما في أماكن أخرى في الشرق الأوسط لا يمكن أن توجد من غير الأخذ بالحسبان عاملين : القومية و الإسلام. المقاومة المسلحة السنية استولت في ٢٠٠٤ على هذين العاملين من أجل سحب الشرعية من حالة التحول والتغير في طبيعة الحكم في العراق. مع الأخذ بالحسبان للماضي، القوى الوحيدة القادرة أن تجمع بين القومية، الإسلام والديمقراطية هي القوى الدينية الشيعية.

لكن إدارة بوش عملت على التجنب الكامل للعب الورقة الشيعية للأسباب التالية: الخوف من تأثير إيران،سكوت وتكتم الحلفاء من العرب السنة، و الخوف من رؤية جمهورية إسلامية جديدة، وهذا، ما بعد البترول، سيكون تناقضا آخرا كبيرا. لكن واشنطن في النهاية لم تسيطر على هذه الأوراق رغم عنادها. حيث تحالف شيعي مسنود من آية الله علي السيستاني، الذي وصل إلى السلطة،رغم، ولكن ليس ضد، الولايات المتحدة. فقط هؤلاء هنا يدفعون ثمن تكتمهم وليس لديهم السلطة التي كانوا يفكرون بها. النظام الجديد الذي يعلن عنه في العراق لن يكون حليفا سهلا وسيعيد الأمور أكثر تعقيدا في عملية إدارة الأزمة التي بدأت مع إيران.

لكن الانتخابات العراقية في كانون الثاني ٢٠٠٥ كان لها نتائج مختلفة: أوضحت أن مسألة الديمقراطية لا عودة عنها في العالم العربي. هنا، إنها أوربا و بشكل خاص فرنسا التي تتواجد أكثر فأكثر في حالة ميلان أو انحراف. الحجتان اللتان وضعتا لمساندة الأنظمة الشمولية السلطوية " يضمنان الاستقرار و هما حاجز في وجه الإسلام السياسي" ، هما في حالة انهيار. الاستقرار في العراق وفي فلسطين يمر اليوم من خلال الديمقراطية، وانبثاق قوى دينية تقبل اللعبة الديمقراطية هو الضمان الأفضل ضد التشدد والذي أنظمة شمولية علمانية، كما في الجزائر وتونس، لا تستطيع سوى المشاركة في مطابقة أو مماثلة علمانية مع ديكتاتورية، كل هذا و هم يعطون للتيارات الدينية في بلادهم كما في بلدان أخرى، شعار الديمقراطية.

ليس مؤكدا أن " الشرق الأوسط الكبير"، في خطوته باتجاه الديمقراطية، سيقود إلى السلطة وفي كل مكان مجموعة من الإسلاميين المتشددين كما كان في حالة الجزائر مع " جبهة الإنقاذ". على العكس، إبقاء أنظمة غير ديمقراطية في السلطة، هو غير قادر على الإجابة على القضايا أو المسائل و التي هي في حالة انتظار من قبول شعوبها والتي تفضل مع الوقت، في العديد من البلدان، ظهور تلك الحركات الإسلامية ، في حالة الإصلاحات الديمقراطية الفظة. ضمن هذه الفرضية، بعض الإسلاميين يستطيعون في الواقع الوصول إلى السلطة من خلال اقتراع ديمقراطي فعلي، إذا كان لهذه الديمقراطية مكان. بعد الجزائر، ستستطيع مصر ، كما سنرى، أن تحقق الدمقرطة في يوم ما. من أجل الحد من هذا الخطر، يجب القبول إذن أن الديمقراطية من أجل " الشرق الأوسط الكبير" ليست إلا برنامجا يطبق مع كل حالة لوحدها، بسبب العديد من المصالح السياسية الخارجية وليست مشروعا شاملا كما يؤكد دعاة هذه الديمقراطية.

ولكن ربما بسبب مفاجأة سرعة الانتصار العسكري و الأخطاء التالية فيما بعدها، تعقدت مهمة الولايات المتحدة، من خلال عدم السيطرة على أشياء كثيرة في عراق ما بعد صدام، لذلك لجأت إلى بناء الديمقراطية. إذا كان من البكر جدا الحديث عن انتصار الديمقراطية في العراق، حيث أن مستقبل البلاد بشكل كبير غير مؤكد، نستطيع منذ الآن الاعتبار أن الولايات المتحدة ستشارك في تقوية النفوذ السياسي الإيراني في الإقليم، كما سنرى لاحقا، وفي زيادة الحضور الإرهابي في الشرق الأوسط. في العراق، إذا استبعدنا الاستقبال المفتوح لبعض العشرات من الفلسطينيين من " فتح"،فإن صدام حسين كان من غير شك المساند الأقل احتمالا للحركات الإسلامية و للمجموعات الإرهابية الشرق أوسطية. حاليا، العراق، كما كان في السابق في أفغانستان، يشكل معلما للسلفيين و الإرهابيين. لهذا السبب، مهما كان المخرج في العراق،فإن المجموعات الإرهابية العالمية ستنتشر عاجلا أم آجلا في أماكن أخرى. لقد كان هذا في البوسنة، كوسوفو، الشيشان، أو في الجزائر مع " الأفغان العرب"، الجهاديون الجزائريون العائدون من أفغانستان. هذه المجموعات ، بعد الانسحاب السوفييتي من أفغانستان، انتهوا إلى مجموعات مسلحة إرهابية، بعد استبعادها من اللعبة السياسية و الانتخابية في الجزائر، في الوقت الذي كانت ستفرض نفسها بشكل ديمقراطي في البلاد، و هذا لم تستطع تقبله السلطة الجزائرية.

هذه الحرب الصليبية التي أطلقها الرئيس بوش باسم القيم الأخلاقية تتحول بشكل تدريجي إلى حرب حتى لا نقول إلى صراع استعماري. منذ آذار ٢٠٠٣ ، السلطات الأمريكية أخطأت في أشياء كثيرة ثم ضاعفت هذه الأخطاء. إذن في الشكل نحن نجرب الاحتفاظ بماء الوجه من خلال صناديق الاقتراع و التي ليس لها معنى كبيرا ضمن السياق العراقي الحالي، في العمق، وعلى الصعيد السياسي، العسكري، القانوني، كما على الصعيد الأخلاقي، هذه الحرب هي فشل كبير. الصفقات في الكواليس و الاتفاقيات التي ليست أكثر من واجهة، لا تهدف إلا لحماية المظاهر فقط، ولن تخدم أو تحل أية مشكلة .لقد أحدثت الولايات المتحدة فراغا على كل الأصعدة بإبعادها حزب البعث من المنظر السياسي العراقي. بالإضافة للعامل الطائفي،

فإن تمثيل الحكام الحاليين ليس مقنعا، من هنا يأتي التشاؤم بالنسبة للمستقبل. الديمقراطية هل يمكنها أن تكون بديلا عن الفوضى؟ لا شيء مؤكدا إذا راقبنا ما يجري ،من جهة، فيما يتعلق بالحكام الحاليين المعتمدين على أسس و حصص طائفية ،ومن أخرى، المعارضة المسلحة، نجد في داخلها المسؤولين السابقين في البعث، كوادر عسكرية من أيام صدام حسين، و متشددين دينيين يعلنون تبعيته لتنظيم القاعدة.
في الوقت الحالي، هذه المعارضة المسلحة تجمد التطور السياسي للوضع العراقي، باحثين عن التخريب و تدهور الأوضاع الذي بشكل مستمر يزيد من ثمن إعادة بناء البلاد، منتظرين انفجارا للعراق يقوده إلى ثلاث كيانات منفصلة، تكون نهاية لحرب أهلية. على صعيد البترول، إنه من الواضح أن هذه الكيانات الثلاث المنفصلة سيكون لها مميزات أكثر من عراق مجتمع بالنسبة للساعين إليها. المنطقتان البتروليتان، الكردية في الشمال و الشيعية في الجنوب ستستفيد من بنية تحتية يمكن أن تدعم هذه المميزات. المنطقة السنية في الوسط عليها وبسرعة في المقابل أن تضع في التنفيذ قدراتها الكامنة التي ما تزال عمليا سليمة حتى الآن، لاسيما في الصحراء غربي البلاد.
في النهاية، الديمقراطية في العراق تخاطر بأن تكون معنى أو مقابلا للفيدرالية، ضمن فرضية متفائلة و التي تفترض أن مختلف الطوائف تستطيع أن تتفاهم، أو ضمن رؤية متشائمة ، أي هذا يعني انفجار البلاد و انقسامها إلى ثلاث كيانات مناطقية منفصلة. هذه الفرضية الأخيرة لن تكون ربما غير مرضية للرئيس بوش إلا إذا اقر بها. الأعمال المتعددة لمراكز صناعة القرار المقربة من المحافظين الجدد أنتجت بشكل كبير أدبا حول ضرورة إعادة تركيب الحدود في الشرق الأوسط، الموروثة في معظمها عن تقسيم الإمبراطورية العثمانية في نهاية الحرب العالمية الأولى. إنها ترتكز على معاينة ترى أن " حالة السكون" في الشرق الأوسط لا يمكن الحصول عليها، على الصعيد السياسي، الاقتصادي و الاجتماعي، ولكن أيضا على الصعيد الطاقي. و سنقول بشكل أعم و أشمل على الصعيد الجيوبوليتيكي. هذا هو حال الولايات المتحدة منذ اعتداءات ١١ أيلول.
عندما قرر الرئيس بوش و مستشاروه اجتياح العراق، كان لديهم في رأسهم كل هذه الأسباب، إضافة للعديد من الاعتبارات الإستراتيجية باتجاه منطقة بحر قزوين أو أيضا فيما يتعلق بأمن إسرائيل. هذا العنصر الأخير لديه أهميته الكبيرة، على الأقل ضمن عقيدة اللاهوت الإنجيلي الذي يشكل جزءا من فكر المحافظين الجدد. ضمن هذه الحالة من الفسيفساء العرقي/الديني الذي يشكل الشرق الأوسط،إن إرادة تشييد الديمقراطية بالقوة أو بشكل فظ يمكن أن يعني هنا، بشكل طبيعي، انقسامات، لا بل انفصال، فيما يتعلق بالحدود الموروثة من القرن العشرين، وهذه ليس له علاقة كبيرة مع تاريخ المجتمعات و الطوائف ضمن هذا الإقليم، بل عملية و امتيازات مرتبطة بالمصالح الخاصة للقوى الاستعمارية من ذلك العصر. إذا هذه المعاينة هي من الآن فصاعدا مقبولة ومعترف بها في أفريقيا منذ مؤتمر برلين ١٨٨٥ ، فنحن نجهل " نتجاهل" دائما و بشكل مقصود هذه المعاينة في الشرق الأوسط.

إعادة بناء العراق ؟

وفق البنك الدولي ووفق اتساع الاستثمارات، تكلفة إعادة بناء العراق يجب أن تتمركز بين ٥٠ و ٢٠٠ مليار دولار. فيما يتعلق بالبنية التحتية البترولية، هذه التكلفة قدرت من قبل المتخصصين في هذا القطاع بحوالي ٤٥ مليار دولار على مدى قرابة ١٠ سنوات، من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٥، من أجل الوصول إلى مستوى من الإنتاج يقارب ٦ إلى ٧ مليون برميل في اليوم. ولنتذكر أن الإنتاج العراقي يدور حاليا حول ٢ مليون برميل في اليوم وسطيا. حتى مع دين مخفّضٍ جاء بعد الإعفاءات التي اعتمدها " نادي باريس"، فإن الحاجات المرتبطة بإعادة الاعمار يمكن و بصعوبة أن تكون مغطاة من خلال الإنتاج البترولي العراقي بسبب عدم الأمن و التخريب الذي يستهدف لاسيما البنية التحتية البترولية. ضمن هذا السياق، حتى الشركات البترولية الأنكلو- سكسونية و التي كان لديها فرصة كبيرة لتعود إلى العراق بعد إبعاد النظام البعثي ليس جاهزة للعودة إلى هذا البلد.

فقط الشركات التي لديها خدمات شبه بترولية تحاول، مع صعوبات كبيرة، إبقاء المستوى الحالي من الإنتاج حول ٢ مليون برميل في اليوم. و لنعلم أن البترول شكل سابقا ٩٥ % من عائدات التصدير للعراق، قبل الاجتياح في ٢٠٠٣ ، إننا نتخيل الصعوبات القادمة من أجل تصحيح الاقتصاد في هذا البلد. بالإضافة لذلك، أكثر فأكثر الشركات الأجنبية تترك العراق، أمام تراكم الصعوبات من كل الأنواع وعدم قدرة الذين يعملون على الأرض العراقية. فقط الخصخصة ضمن قطاع الأمن هي التي تنتشر بسرعة في هذا البلد. في منتصف ٢٠٠٥ ستون شركة أجنبية خاصة بالأمن عملت بشكل رسمي في العراق، و عليها نضيف تقريبا ٢٠٠ شركة محلية. هذه الأعداد الكبيرة من الأفواج الخاصة تشكل عدديا الوحدات الثانية من حيث السلاح بالنسبة لقوات التحالف بعد القوات الأمريكية. لكن الانقسام الكبير بين هذه الشركات من حيث المنافسة لا يشارك بشكل فعلي في تحقيق الأمن في العراق، ماعدا ربما داخل العديد من القطاعات مثل أمن التجهيزات البترولية. من غير هذه الشركات، إنه من المؤكد أن عمليات التخريب في البنية التحتية البترولية ستكون مرتفعة بشكل أكبر، حتى ولو أن عمليات تخريب تقنية، لا تذكر نهائيا في الإعلام هي مؤثرة جدا أكثر من تفجير أنابيب البترول.

الأهمية البترو- إستراتيجية للعراق مع ١١٥ مليار برميل من الاحتياطي المكتشف، سهل الوصول إليها ومنخفضة التكاليف في الاستغلال، كما وضعه الجيواستراتيجي في قلب الاحتياطات الضخمة داخل الخليج العربي /الفارسي، ولكن أيضا بما أنه يجسد تقاطعا بين هذا الإقليم و عالم البحر المتوسط، عن طريق تركيا أو سوريا، من أجل تسهيل نقل مصادر الطاقة نحو الغرب، يمكن إذا لم يحلّ مكان، على الأقل " يكمّل" المميزات المتنوعة للقدرات البترولية السعودية، التي أصبحت أقل ثقة، على الصعيد الأمني بالتحديد وعلى صعيد المخزون بالنسبة للسوق البترولية، بسبب انخفاض القدرات الإضافية

للإنتاج. بالإضافة لذلك، ذهاب صدام حسين سيسمح بالتفكير برفع مهم وجوهري و سريع للعرض البترولي العالمي.

هذه العملية عليها أن تسمح للولايات المتحدة بأن تُستقبَل كمحررة، و هذا بدوره يساهم في التفكير بالتعاون المستمر مع بلد عربي، والذي يعتبر من أهم دول المنطقة على الصعيد الإستراتيجي. لأن هذه المناورات الكبرى يمكن أن تشكل بالإضافة لذلك، و في حالة النصر، وسيلة لتخويف و ممارسة الضغط على الجارة إيران، الرقم الثاني في " محور الشر". لكن أمام الصعوبات التي يواجهها التحالف من أجل السيطرة على التحول، بعد حرب ٢٠٠٣ ، تبين أن البترول مضى إلى المخطط الثاني، لصالح الأجندة السياسية الأكثر بطأ و الغير مؤكدة فيما يتعلق بقيام الديمقراطية. في كل الأحوال، بينما الأسواق توقعت في البداية ومنذ الوهلة الأولى عودة سريعة و ارتفاعا في الإنتاج البترولي العراقي، إلا أن العجز و القلق حول الثقة كما هو حول التطور مع الوقت للإنتاج العراقي،هي العوامل لتي شاركت في عملية ارتفاع الأسعار في الأسواق البترولية منذ ربيع ٢٠٠٤.

على الصعيد السياسي كما على الصعيد الاقتصادي، تدخل الولايات المتحدة في العراق من أجل التخلص من صدام حسين، الذي شكل العديد من الصعوبات بالنسبة لمصالحها الإقليمية، أكثر مما هو تهديد حقيقي، يمكن أن نقول عنه من خلال رصيده الحالي إنه فشل. المعالجة التي معها إدارة الرئيس بوش حولت إلى أداة، لاسيما في ٢٠٠٤ ، الفضيحة المرتبطة بآلاف من براميل البترول الموافق عليها من قبل النظام البعثي من غير وجه حق لشخصيات معينة، مخترقا برنامج الأمم المتحدة " البترول مقابل الغذاء" ، من أجل إحداث الخلل في الأمم المتحدة و أمينها العام، عبر توريط ابنه و العديد من الموظفين الأمميين، هي محاول ترمز إلى إرادة الولايات المتحدة في إضعاف هذه المنظمة و إبقاء السيطرة على الملف العراقي. حتى ولو الدبلوماسية لإدارة الرئيس بوش الثاني قُدِّمت و كأنها الأكثر احتراما للمنظمة، تسمية " جون بولتون " كسفير لها في الأمم المتحدة ، في النهاية تم هضمه من قبل مجلس الشيوخ بعد خلافات كثيرة، تشير إلى أن الولايات المتحدة هي جاهزة للصراع في ميدان الأمم المتحدة.

إصلاح هذه المنظمة في المستقبل ولاسيما مجلس الأمن فيها ،يبين ربما أيضا هذا الخيار المتناقض للبيت الأبيض. الولايات المتحدة يظهر أنها تريد قبول الحد الأدنى من التغييرات في داخل مجلس الأمن الدولي، بشكل تستطيع فيه تهميش دوره في أعلى حد ممكن. إنه شكل كما الإشكال الأخرى لإضعاف المنظمة الدولية والذي سيسمح لسياسة القطب الواحد لإدارة الرئيس بوش بأن تستمر أكبر فترة ممكنة. في العراق، بالنسبة للعديدين، فقط الأخذ بالحسبان و الوعي بالفشل السياسي لإدارة الرئيس بوش الثاني يمكن أن يسمح بالتفكير في العودة إلى الأمم المتحدة. نستطيع أن نفكر أيضا أن الأمم المتحدة لا تستطيع أن تغير شيئا في العراق.

من الآن فصاعدا، في حالة فشل مشروع الفيدرالية العراقية، حيث قابليته للحياة غير مؤكدة نهائيا، و التوترات هي في تضاعف مستمر، والمصالح متشابكة و متناقضة و المعارضات صلبة جدا، في الداخل كما في الخارج، إنها إذن تجزئة العراق و عدم الاستقرار الإقليمي المتنامي الذي سيصبح لا مفر منه، في قلب الشرق الأوسط كما في مركز الطاقة العالمي. بشكل مدهش، الأطراف المستفيدة من الحرب على العراق هي بعيدة جدا عنه، كما حصل في ليبيا، وربما أكثر قربا، على الأقل بالنسبة للمتفائلين، بالنسبة لسوريا و لبنان.

لبنان و سورية

سنكتفي بالإشارة إلى أن التغيرات التي حصلت في بلاد الأرز هي ناتجة عن اغتيال، في شباط ٢٠٠٥، لرئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري، أكثر مما هي ناتجة عن الحرب العراقية و الحروب الصليبية الديمقراطية للولايات المتحدة " في الشرق الأوسط الكبير". في لبنان، هناك خمس عشرة طائفة عليها العودة للتعايش معا بشكل ديمقراطي. الذاكرة مازالت حيّة خمسة عشر عاما من الحرب ١٩٧٥ إلى ١٩٩٠، تلاها نفس الفترة من الاحتلال السوري. الصعوبة، كما هي العادة في الشرق الأوسط، تبقى في إقامة تحالفات بهدف التعايش الحكومي المتعدد الطوائف و الذي يستطيع السيطرة على المتطرفين من كل الجهات. النصر الكبير لسعد الحريري، ابن رئيس الوزراء المغتال و المدعوم من السعودية، أثناء

الانتخابات التشريعية في منتصف ٢٠٠٥، يمكن أن يحدث انقسامات سياسية أخرى في البلاد على قاعدة طائفية مرة أخرى.

حضور ٤٠٠٠٠٠ فلسطيني و القضية المتعلقة بسحب سلاح حزب الله هما عاملان يؤجلان الديمقراطية الجديدة في لبنان ،بشكل غير مباشر، إلى إيجاد حل للصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني. من غير أن ننسى إقليم شبعا الذي تحتله إسرائيل. هذا الإقليم من ٢٥ كيلومتر مربع احتلته إسرائيل من سورية عام ١٩٦٧ يطالب به حزب الله كإقليم لبناني. لكن سورية لا تعترف بلبنانية هذا الإقليم، وهذا ما يبقي مبررات حزب الله بالاحتفاظ بسلاحه على الحدود الإسرائيلية باسم هذا الإقليم. لبنان لا يستطيع أن يفعل شيئا في ظل غياب الاعتراف القانوني السوري والذي يضع هذا الإقليم المحتل ضمن قرار الأمم المتحدة ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن بعد الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧ وليس ضمن القرار ٤٢٥ الذي يتحدث عن الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان. [نذكّر أن سورية اعترفت بأن الإقليم هو لبناني،كما تحضر لإرسال أول سفير سوري إلى بيروت منذ انفصال لبنان عن سورية، هذه الأحداث جرت بعد انتهاء الكاتب من تأليف كتابه، ملاحظة من المترجم].

في سورية، يظهر أن الولايات المتحدة قررت حاليا، التغيير بهدوء. كما أنها ترغب في إعادة سيناريو احمد الشلبي في العراق وحميد كرازاي في أفغانستان. في سورية، الولايات المتحدة يظهر أنها تريد سحب بعض الأمور من السلطة العلوية التي تشكل أقلية في سورية و لا تشكل سوى ١٥ % من السكان. هذا يعني من دون شك ومع الوقت نهاية " العائلة المالكة" لآل الأسد. بشار الأسد وصل إلى السلطة في تموز ٢٠٠٠، بعد موت والده حافظ الأسد، و الذي حكم سورية منذ حزيران ١٩٧١. طول عمر سلطة حافظ الأسد في سورية، أظهر الاستقرار " المفروض" الذي يحيط بالسلطة في الشرق الأوسط بشكل عام، منذ زمن طويل.

ولكن مع التحقيق حول اغتيال رفيق الحريري الذي ربما تورطت فيه المخابرات السورية، فإن الولايات المتحدة تمتلك وسيلة للضغط لحمل بشار الأسد للتغيير و التحالف. الانسحاب الكامل للقوات السورية من لبنان في نهاية نيسان ٢٠٠٥، كان واضحا منذ البداية. بشار الأسد سيستطيع بالمقابل البحث عن البقاء في السلطة من خلال التقرب من جديد من موسكو أو التوقف عن مساندة بعض الفصائل المسلحة المعارضة في العراق. إنه في الواقع عبر الحدود السوريةـ العراقية يتم دخول معظم المساعدات إلى المتمردين في العراق.

على الصعيد الداخلي السوري، سنرى إذا الوصول " لرئيس" إلى رأس حزب البعث في حزيران ٢٠٠٥،أو قانون التعددية السياسية من غير السماح للأحزاب الدينية و العرقية، سيتم تبنيه في أي مكان آخر سوى على الورق. ولكن في الحقيقة من يقتنع بهذا الشيء؟ مع التحقيق حول اغتيال رفيق الحريري، حقل المواجهة بين سورية و لبنان تجاوز النطاق الإقليمي ليصل إلى مخطط أكثر اتساعا من بحر قزوين

على الشرق الأوسط الكبير والذي من أخطاره فرض الإسلام الشيعي على الإسلام السني المدعوم من العربية السعودية.

رغم الانسحاب السوري من لبنان، العلاقات الاقتصادية بين سورية ولبنان لم تتوقف،لاسيما على صعيد الطاقة. سورية تنتج في الواقع منذ عشرين عاما تقريبا ٥٠٠٠٠٠ برميل بترول في اليوم. إلى جانب شركة Shell و Total ، هناك شركات هندية، كندية، من الصين أو شركات أمريكية مستقلة كما الحال مع Ocean Energy، Stratic Energy ، Gulfsands و Devon Energy تجرب في إطلاق الإنتاج أو الاستغلال البترولي، لأنه وبسبب قلة الاستثمارات ووصول العديد من الآبار إلى نهايتها،الإنتاج البترولي السوري هو في تراجع. هذه التقديرات البترولية المتواضعة تبين عدم التزام البلاد مع شركة ConoccoPhilips في شباط ٢٠٠٤، حيث كان للسياسة الأمريكية تأثير على الشركات الأمريكية في سورية و التي تتخوف من عقوبات أمريكية محتملة. من اجل تعزيز قدراتها في استثمار و استكشاف البترول الخام، سوريا تفكر في استيراد الغاز من مصر، من خلال تمديد خط أنابيب الغاز البري " الخط الغازي العربي " مبدئيا مخطط له بين مصر و الأردن ثم إلى سورية ولبنان. اتفاقية ضمن هذا المعنى وقعت بين البلدان الأربعة في كانون الثاني ٢٠٠٤.

ودائما ضمن قطاع الغاز، محاولات أخرى للتعاون موجودة مسبقا. كذلك، خط لأنابيب البترول من ٦٤ كيلومتر، Gasyle-1 ، عليه أن ينقل ، قبل نهاية ٢٠٠٥، من مدينة حمص في سورية إلى دير عمار، في شمال لبنان، ١،٥ مليون متر مكعب في اليوم. البلدان أكدا في نيسان ٢٠٠٥،أن هذه الاتفاقية لن تتأثر بانسحاب القوات السورية من لبنان. ولكن يوجد أيضا مشاريع أخر للتعاون الطاقي أكثر توسعا ومفاجأة. وأيضا مصر تستطيع تسليم الغاز أيضا لإسرائيل.

غاز مصري لإسرائيل و تعاون مع السلطة الفلسطينية

مصر لديها القليل من البترول، مع فقط ٣،٥ مليار برميل من الاحتياطي من أجل إنتاج وسطي وصل في ٢٠٠٤ إلى ٧٠٠٠٠٠ برميل في اليوم. إنها تمتلك، بالمقابل ميزات غازية، البلد الثالث في إفريقيا من حيث الاحتياطي، بعيدة مع ذلك عن نيجيريا و الجزائر، بقدرة ١،٨٥ تريليون متر مكعب حتى نهاية ٢٠٠٤، و إنتاج وصل إلى ٢٦،٨ مليار متر مكعب في نفس السنة. مصر مع ذلك هي في مرحلة الانتقال إلى فاعل إقليمي هام في الغاز. و للمرة الأولى منذ توقيع السلام المصري ـ الإسرائيلي ١٩٧٩ ، مصر و إسرائيل وقعتا في ٣٠ حزيران ٢٠٠٥، اتفاقية لخطوط أنابيب الغاز MOU من أجل تزويد ولخمسة عشر

عاما، تجدد لخمس سنوات، إسرائيل بحوالي ١،٧ مليار متر مكعب من الغاز وذلك من خلال الشركة الإسرائيلية المستوردة Israel Electric Corporation (IEC) . خط الغازMOU سيتم بناء جزء منه تحت البحر يصل إلى ١٢٩ كيلومتر، يربط منطقة " الشيخ زويد" قرب مدينة العريش في سيناء، مع المدينة الساحلية في إسرائيل " عسقلان" . هذه الاتفاقية أساسية لأن الحاجات الغازية الإسرائيلية ستنمو بسرعة لتصل إلى ٥ مليار متر مكعب من هنا إلى ٢٠١٠ و ستتضاعف مع عام ٢٠٢٠، وفق Eco-Energy وهي شركة إسرائيلية للاستشارات في مجال الطاقة. حاليا، المورد الوحيد للشركة الإسرائيلية (IEC) هي Yam Thetis ، التي اكتشفت الغاز في أماكن كثيرة في إسرائيل.

مورد آخر محتمل هي British Gas ، التي اكتشفت الحقل البحري " غزة مارين"، على مناطق واسعة من منطقة غزة. رئيس الوزراء الإسرائيلي أريل شارون حذر من استخدام هذا المصدر الغازي. حيث يرى أن عائدات الغاز المالية ستوظف في دعم الإرهاب أو المجموعات الإرهابية. بالنسبة لوزير البترول المصري، أكد أن الاتفاقية مع إسرائيل ستأخذ وقتا، مذكرا بأن الجزر المتعلق بسورية بالنسبة لخط الغاز المذكور سابقا"الخط الغازي العربي " أخذ ثلاث سنوات من المحادثات.

الصحافة المصرية ، لديها وعي كامل بالفجوة التي تتسع و التي تطبع سياسة تعاون الرئيس حسني مبارك مع إسرائيل، منتقدة توجهات واشنطن، أما الرأي العام يرفض هذه الاتفاقيات تضامنا مع الشعب الفلسطيني. اليومية الرسمية " الأهرام" أعلنت و بشكل مختصر في منتصف شهر تموز ٢٠٠٥، مفضلة الإصرار على ميزات الاتفاق الغازي البترولي مع إسرائيل ولكن مع السلطة الفلسطينية أيضا. وزير الطاقة الفلسطيني أعلن أنه طلب من مصر العديد من الخبراء من أجل تطوير " غزة مارين" و طلب إمكانية استخدام الشبكة المصرية لأنابيب الغاز لاستغلال الغاز الفلسطيني . و أضاف الوزير الفلسطيني أنه ليس هناك هدف بتصدير الغاز إلى إسرائيل الذي يمكن الحصول عليه من " غزة مارين" أو من منطقة Noa-1 ، الذي يقتسم مع إسرائيل ضمن اتفاقية التبادل التجاري الموقعة بين الطرفين. أيضا سيكون هناك محادثات لمبادلة الغاز الفلسطيني مع الماء و الكهرباء من إسرائيل. لهذا السبب وقعت اتفاقية في ٧ تموز ٢٠٠٥ من اجل بناء شبكة كهربائية بين إسرائيل و قطاع غزة.قضية الماء هي الأكثر تناقضا حيث نعرف أن أكثر من ٢٥ % من الماء المستخدم اليوم في إسرائيل يأتي من الضفة الغربية و التناقض هو أن يتم تصدير هذا الماء، بأسعار كبيرة إلى السلطة الفلسطينية.

مع الوقت ، و بالنسبة للمتفائلين كثيرا، كل هذه المشاريع من التعاون في مجال الطاقة و المياه ، كما في المشاريع المتعلقة بلبنان و سورية ، يمكن أن تساهم في تخفيف التوتر الإقليمي حول إسرائيل. الاتفاقية الغازية الإسرائيلية ـ المصرية ليس عليها إجماع في مصر، و أيضا كذلك فكرة التعاون الغازي بين إسرائيل و السلطة الفلسطينية التي تلقى معارضة من الإسلاميين المتشددين في فلسطين.

ماذا سيحدث في حال فوز الإخوان المسلمون في مصر يوما بالانتخابات في نظام رئاسي منصوص عليه في الدستور المصري ويمنع التنظيمات الدينية ؟ ماذا سيحدث في الغد، إذا هذا الركن الإقليمي من التحالف مع واشنطن سيقود عبر ديمقراطية حقيقية ، الإخوان المسلمين إلى السلطة في القاهرة؟ خاصة أن مصر، من الآن فصاعدا هي راعية للحدود الفلسطينية من جهة قطاع غزة منذ جلاء الإسرائيليين في آب ٢٠٠٥، كما أن مصر قوة إقليمية. سنذكر أن مصر أيضا تسيطر على قناة السويس، طريق مرور حيوي بالنسبة للطاقة باتجاه الولايات المتحدة و أوربا، من هنا الحضور الدائم، منذ الاتفاقيات المصرية ـ الإسرائيلية، " لقوات مراقبة متعددة الجنسيات" في شمال و جنوب سيناء، مدعومة ببعض الوحدات المقاتلة الأمريكية، في عدة نقاط تمركز من الإقليم. وبسبب الوظيفة الإستراتيجية الجوهرية للقناة، التوترات و القطيعة التي تجتاز المجتمع المصري، كذلك أيضا الفجوة المتسعة بالتدريج بين السلطة و الشعب في مصر، كلها عوامل مقلقة. إنه لمن المخيف أن ديمقراطية حقيقية ، ستحل محل هذه الأنظمة المتسلطة ، أنظمة إسلامية في العديد من بلدان "الشرق الأوسط الكبير". زعيم آخر، أيضا ،كان الأكثر وفاء في الإقليم للتحالف مع الولايات المتحدة في زمنه، تعرض لهذا الشكل من التحول السياسي : إنه شاه إيران.

منذ الاجتياح الأمريكي للعراق، إيران لا تتوقف من جهة أخرى عن تقوية مواقعها.ولا ننسى أن الانسحاب السوري من لبنان استفادت منه إيران من خلال دعمها لحزب الله. إذا كان واحد من الأهداف المعترف بها للتدخل الأمريكي في العراق هو تقليص وبشكل غير مباشر التأثير السوري إقليميا، مكسرين بذلك و لاسيما الارتباط القائم بين سورية و إيران، من خلال حزب الله ، وذلك من غير تناسي مصالح إسرائيل بالطبع، هذه العملية تتم مقاومتها و تقويتها بالتأكيد من خلال المحور بين سورية ـ إيران ومن خلال موقع إيراني قوي في الإقليم.بشكل أعم، الأرباح السياسية و الإستراتيجية بالنسبة لطهران، أو للعالم الشيعي حول الخليج العربي، حيث يتركز معظم بترول الشرق الأوسط، كانت واضحة وكثيرة. لقد كانت هناك أخطاء في التحليل و الحسابات بالنسبة للعديدين، العملية من الآن فصاعدا ليست من غير خطر، حتى ولو في طهران هناك من يبحث عن إعادة الاتصال والحوار مع بواشنطن.

إيران

وفق رؤية العديد من مخابر الأفكار في واشنطن، الإخفاق في العراق، العدو اللدود لإيران، ووضع الأغلبية الشيعية العراقية في السلطة سيكون من شأنه التقارب مع التيار المعتدل في السلطة في طهران و الذي يمثله الرئيس محمد خاتمي. لكن اللوبي العسكري/الديني المحافظ الذي يقود توجهات البلاد فضّل تجريب الإرادة الجيدة أو الطيبة لواشنطن من خلال قدراتها النووية. النتيجة : مأزق جديد بين طهران وواشنطن.

إن إيران بشكل محتمل هي القطعة الأكبر على رقعة الشطرنج المشكّلة بواسطة القطاع البترولي العالمي الذي تم ذكره سابقا في جهات عدة من الكتاب. مساحتها،تضاريسها،سكانها و موقعها كل هذا يؤهلها لتكون قوة إقليمية لا يمكن تحاشيها من قبل واشنطن.

تاريخيا، إيران، و في مصطلحات أخرى " بلاد الآريين"، و التي ندعوها " بلاد فارس" حتى ١٩٣٥، كانت عنصرا مفتاحا لإستراتيجية تطور الشركات الأمريكية ـ البريطانية. في إيران، في عام ١٩٠٩ سيؤسس "وليام كنوكس أرسي" Anglo-persian Oil Company ، و التي ستصبح في عام ١٩٣٥ Iranian Oil Company وقبل أن تصبح في عام ١٩٥٤British Petroleum . إنه التأميم للبترول الذي جاء مبكرا في عام ١٩٥١ ، بمبادرة من " مصدق"، رئيس الوزراء الإيراني، ثم تم رفع يده بشكل مبرمج من قبل المخابرات الأمريكية ضمن ما سمي آنذاك مخطط Ajax، والذي في عام ١٩٥٣، وضع الشاه فوق عرشه من خلال انقلاب سياسي. هذا الانقلاب قاد إلى مفاوضات لتنازلات إيرانية و سمح بوصول الولايات المتحدة إلى اللعبة البترولية الإيرانية، حتى تم إبعاد البريطانيين من هذه اللعبة. إنه أيضا هذا التأميم في عام ١٩٥١ الذي جعل البريطانيين يأخذون الحيطة و يكون لديهم الوعي حول الشركة المستقبلية BP بسبب أهميتها هي ومواقع أخرى في الشرق الأوسط،وهذا ما حصل فعلا في العراق، الكويت وليبيا.

أيضا البريطانيون سيثبتون حدود المياه الإقليمية و الآبار البترولية البحرية بين الإمارات و إيران، موجدين بشكل غير مباشر النزاع الإقليمي الذي كان قد استحضر مسبقا حول السيادة في جزر " أبي موسى" و "طنب"، بين إيران و الإمارات. التأثير الأنكلو ـ سكسوني في التاريخ المعاصر لإيران، كما في المشاهد المرتبطة بوصول " آية الله الخميني" إلى السلطة، ثم أخذ الرهائن من السفارة الأمريكية في طهران، و أيضا قصة " إيران غيت" أثناء الحرب العراقية/الإيرانية، كل هذا يؤسس العلاقة الحالية بين إيران و الولايات المتحدة. إن " إيران غيت " تطرح أسئلة جيوبوليتكية حقيقية.

عودة إلى " إيران غيت "

الثوريون السندينيون sandinistes وبعد انتصارهم في نيكاراغوا في تموز ١٩٧٩، ، لاسيما المدعومين من كوبا، أبعدو من السلطة الرئيس الدكتاتوري " سوموزا"، المتحالف مع الولايات المتحدة.فكر الرئيس جيمي كارتر وفيما يتعلق بنيكاراغوا، في مواجه خطر كبير بدأ يتوسع مع الموجة الثورية في ذلك الإقليم الأمريكي. القوى المخلصة للرئيس المخلوع، و تسمى الكونترا Contras، وجدت ملجأ لها في هندوراس الجارة، من هنا أطلقت عمليات ضد قوات الرئيس الجديد في ماناغوا Managua .

الثوار السندينيون منذ عام ١٩٨٢،في مواجهة ظروف اقتصادية مأساوية مرتبطة بالصدمة البترولية الثانية في الإقليم لاسيما بالثورة الإسلامية في إيران، و التي تضاف إلى أزمة الديون، ، أضعفوا على الصعيد الداخلي، و خاصة بسبب معارضتهم الكلية ووضعهم الاستثنائي في أمريكا الوسطى، لم يستطيعوا أن يكونوا مدرسة في قارتهم. التهديد يظهر أنه وصل لواشنطن في ١٩٨٤، تعديل " Boland "، الذي تبناه الكونغرس في الولايات المتحدة يمنع، ولسنة واحدة، كل مساعدة، مباشرة أو غير مباشرة، للعمليات العسكرية أو شبه العسكرية في نيكاراغوا.

مدير المخابرات الأمريكية، وليام كاسي، و مستشار الأمن القومي للرئيس رونالد ريغان، روبرت ماكفارلان، جهدا لإيجاد وسائل من أجل متابعة المساعدة لأصدقائهم في نيكاراغوا ملتفين على هذا القرار من الكونغرس. العديد في واشنطن يفكر ببيع الأسلحة لإيران، حيث يمكن للمواد المباعة أن تخدم مناهضي الثورة في نيكاراغوا. إنها الفضيحة التي جاءت مع بيع الأسلحة الأمريكية بشكل سري إلى إيران، بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٧،بينما الولايات المتحدة ساعدت عسكريا العراق في الحرب مع إيران منذ ١٩٨٠ وهذا ما سمي أو شكل فضيحة " إيران غيت" .

المنظمون لعمليات المرور هذه يتوجهون بشكل طبيعي إلى إسرائيل التي، منذ زمن طويل، تسلم الأسلحة لإيران كما للكونترا. في الواقع، الإسرائيليون ومن خلال ارتباطهم بأنظمة أمريكا الوسطى، ومنها نظام الرئيس النيغاراغوي "سوموزا"، مونوا و دربوا الثوار في نيكاراغوا. بشكل متزامن، إسرائيل أخذت بالتوجه إلى إيران قبل و أثناء اندلاع الحرب العراقية ـ الإيرانية. ووفق " معهد الدراسات الإستراتيجية جافا" ، ٥٠٠ مليون دولار من الأسلحة الإسرائيلية وصلت طهران بين عام ١٩٨٠ و عام ١٩٨٣ .

أيضا اتفاقية سرية تم توقيعها في عام ١٩٨٥. في مبادلة مع الصواريخ الأمريكية التي تسلم عبر إسرائيل، الأمريكيون سيحصلون على تحرير رهائنهم في لبنان. في نفس الوقت، سيتم الثناء على الثورة الإيرانية، والتي هي معادية للاتحاد السوفييتي، التي قام بها آية الله الخميني. في أيلول ١٩٨٥، حوالي أو ٥٠٨ صاروخ مضاد للدبابات " Tow " تم تسليمها لإيران. وتم إتباعها في تشرين الثاني بصواريخ أرض ـ جو " Hawk". لكن، في المقابل، رهينة واحدة أمريكية تم تحريرها. McFarlan مستشار ريغان وبسبب خيبة ظنه سيستقيل من منصبه في ١١ كانون الأول ١٩٨٥.

مع ذلك، الإسرائيليون ليسوا جاهزين لترك إيران. في بداية كانون الثاني ١٩٨٦، " أميرام نير"، مستشار ضد الإرهاب لدى شمعون بيريس ، يتجه إلى واشنطن، حاملا معه مخططا يهدف لخلق الظروف الضرورية لوصول حكومة معتدلة إلى إيران. في شباط من نفس العام، رونالد ريغان يقبل اقتراح تبادل الرهائن المعتقلين في لبنان مقابل تسليم ٣٠٠ صاروخ Tow . لكن الأمريكيين، هذه المرة انتظروا عملية

شحن الأسلحة إلى طهران. ثلاث عمليات تسليم للأسلحة الأمريكية تم التوصل إليها مع إيران، العقيد الركن North سيشارك شخصيا في واحدة من هذه العمليات.
الفضيحة تنتشر عندما طائرة أمريكية، مليئة بالعتاد تتوجه إلى الكونترا، ستتحطم في نيكاراغوا . قائد الطائرة، يقع في أيدي الثوار، ويتكلم عن كل التفاصيل. في ٣ تشرين الثاني ١٩٨٦، الأسبوعية اللبنانية المقربة من سورية " الشراع"، تكشف عن سفرMcFarlane إلى طهران. في ٢٥ من نفس الشهر، رونالد ريغان، ناكرا كل ما يتعلق بإخباره عن العملية، يعلن الإجازة بتشكيل لجنة للتحقيق و إلقاء الضوء على كل هذه الأحداث. الفضيحة " إيران غيت" تتكون من ثلاثة جوانب :

- هذا البيع للأسلحة هو ضد السياسة الرسمية للولايات المتحدة تجاه إيران.
- حصل خارج العملية المؤسساتية القانونية معتديا على الدستور و القوانين الأمريكية.
- في النهاية، تم اختراق قرارات الكونغرس، حيث هذه المبيعات سمحت بتحويل و بشكل غير قانوني ما يبلغ ٣٠ إلى ٥٠ مليون دولار ليس فقط إلا المتمردين في نيكاراغوا، و لكن أيضا إلى المجاهدين في أفغانستان، وحتى، وفق العديد من الخبراء، إلى المتمردين في أنغولا المدعوين Unita .

الاستماع إلى تقرير Tower استمر عدة أشهر، لكنه لم يسفر عن شيء مجسد و عملي. على العكس من Richard Nixon ، الذي سقط بفضيحة Watergate ، أما رونالد ريغان يخرج عمليا معافى من "إيران غيت". جورج بوش الأب، الذي كان نائبا للرئيس، سيصبح في تشرين الثاني ١٩٨٨ رئيسا للولايات المتحدة وبعد سنتين سيقوم العراق باجتياح الكويت. " إيران غيت" ستمتد بأشكال عدة، حيث في هذه الفترة التي فيها المخابرات الأمريكية تعاونت مع شاه إيران، ومع مخابراته السياسية العنيفة و القاسية، و التي أيضا قامت فيها العلاقات المثالية بين إيران و الولايات المتحدة. " إيران غيت" تبين أيضا أهمية الرابط الإسرائيلي بالنسبة لواشنطن و الطابع الشخصي جدا لهذه العلاقة. تقارب الجمهوريون مع الحكومات الإسرائيلية، العمالية أولا، ثم الليكودية فيما بعد، يعود لهذه الفترة.

الاحتياطي الضخم من الغاز و البترول الإيراني

إن مجرى التاريخ الإقليمي أكد تدريجيا المصالح البترولية الأمريكية / البريطانية في إيران و العراق. العديد لم يترددوا في رؤية الحرب في العراق و الحرب ضد " محور الشر" بأنها وسيلة للولايات المتحدة لإعادة تمركز شركاتها البترولية على الاحتياطي البترولي الثاني و الثالث عالميا. هؤلاء المراقبون أنفسهم يرجعون جزئيا " التحاق" طوني بلير بالولايات المتحدة في العراق لنفس الأسباب. إذا استطعنا الاعتبار أن حالة "الركود" السياسي في الشرق الأوسط هي غير مستقرة و خطرة، وفق واشنطن و لندن، إنه

يظهر أن إعادة توزيع الأوراق بعد الاجتياح للعراق و الضغط على إيران يهدف بشكل غير مباشر إلى عودة المصالح الاقتصادية الأمريكية/البريطانية في هذه الدول و بشكل خاص ضمن قطاع الطاقة، إيران تمتلك على الأقل كمية كبيرة من البترول ، مع كميات أكثر من الغاز.

لدى إيران مع ١١،٤% من الاحتياطي العالمي من البترول، الاحتياطات الثانية عالميا بعد العربية السعودية التي بدورها تمتلك ٢٥ %، أو تقريبا ١٣٠ مليار برميل. أيضا تمتلك إيران الاحتياطي الثاني عالميا من الغاز بعد روسيا مع ٢٦،٦٩ تريليون متر مكعب أو ١٥،٢% من الاحتياطي العالمي. مصادر الطاقة تسمح لإيران بالحصول على ٢٠ إلى ٢٥ مليار دولار في السنة منذ سنة 2000 و بشكل أكبر منذ سنة ٢٠٠٤. هذه المبالغ تشكل ٨٥ إلى ٩٠% من التصدير الإيراني، و ٤٠ إلى ٥٠ % من مصادر الميزانية الإيرانية. إنها عائدات تسمح لإيران بامتلاك احتياطي بترولي يقدر من الآن فصاعدا بعشرات المليارات من الدولارات. إيران تصنف بشكل منتظم في الترتيب الرابع عالميا من حيث البلدان المنتجة للبترول مع إنتاج وسطي يتراوح بين ٣،٥ و ٣،٩ مليون برميل في اليوم منذ عشرات السنين، متجاوزة ٥٠٠٠٠٠ برميل في اليوم حصتها الرسمية كعضو في منظمة الأوبك. تقريبا نصف الإنتاج الإيراني يصدر نحو آسي و بشكل رئيسي اليابان،الصين،كوريا الجنوبية، الهند و البلدان أعضاء مجموعة ASEAN بشكل أساسي. لكن إيران، بسبب النمو في عدد السكان تستهلك كمية متزايدة من إنتاجها البترولي، تقدر اليوم بحوالي ٣١%، أو تقريبا ١،٢ مليون برميل في اليوم.

لكن، وبشكل متناقض، بينما إيران ليس لديها تخوف من نقص في الطاقة، إن حماية وتأمين احتياطاتها الضخمة من البترول و الغاز تدفعها لتطوير برنامج نووي مدني و للبحث عن امتلاك السلاح النووي بالتوازي مع بناء صناعة هامة للدفاع. هذه القدرات العسكرية تتطابق بالنسبة لطهران مع ضرورة تأمين مواقع إنتاج الطاقة، التي تتمحور حول رؤيتين استراتيجيين. إيران في البداية لديها مشاعر قلق من الحضور العسكري للولايات المتحدة عمليا حول جميع حدودها البرية و البحرية (تركيا، العراق، الكويت، العربية السعودية، البحرين، قطر، الإمارات العربية المتحدة، عمان، باكستان و أفغانستان). ثم، معظم مواقع الإنتاج الإيراني معرضة للخطر كونها تتمركز بشكل رئيسي بالقرب من العراق أو في مواقع بحرية في الخليج العربي/الفارسي. ضمن هذه الحالة، إقليمان من إيران (لريستان و خوزستان بالنسبة للبترول، South Pars بالنسبة للغاز) يحتويان على ٨٠% من البترول و ٦٣% من الغاز.

خوزستان : الرئة البترولية و المنافسة بين العرب والفرس

الإقليم الغني جدا بالبترول في خوزستان، الذي يجاور جنوب الحدود العراقية ـ الإيرانية و الخليج العربي/الفارسي هو إقليم حسَّاس جدا. إنه الرئة الاقتصادية لإيران مع معظم حقول و آبار البترول المستثمرة حاليا في البلاد. في عام ١٩٨٠،صدام حسين أطلق حربه ضد إيران من أجل استعادة

"عربستان"، و هو اسم أعطي من قبل صدام حسين لهذا الإقليم. حرب السنوات الثمانية التي تلت ذلك، مع مئات الآلاف من الضحايا كانت بشكل غير مباشر، كما رأينا سابقا، سببا من أسباب اجتياح الكويت من قبل العراق ١٩٩٠.

خوزستان كانت في ذلك الوقت مسرحا لأكثر العمليات العسكرية دموية بين إيران و العراق. معظم المدن في الإقليم تم قصفها من قبل الطيران العراقي مما أدى لدفع آلاف الناس للارتداد باتجاه الداخل في ملاجئ خاصة. التركيب العرقي في هذا الإقليم كان بكل تأكيد مدرجا في هذا الصراع ولكن منذ نهاية الحرب في ١٩٨٨،معظم السكان عادوا إلى بيوتهم.

سكان خوزستان يقدرون بحوالي ٢،٧ مليون شخص ومعظمهم من العرب ، علما أن الإحصاء في هذا الإقليم هو سر من أسرار الدولة الإيرانية. لم يجر أي إحصاء رسمي وينشر من قبل هذه الدولة فيما يتعلق بالإقليم، ووفق الأرقام الرسمية، سيكون في إيران أقل من مليون عربي من أصل عدد سكان يبلغ ٧٠ مليونا. بينما يوجد العديد من المجموعات المنفصلة، معظم المتخصصين في إيران يتفقون من حيث اعتبارهم أن معظم العرب في خوزستان يعتبرون كإيرانيين. هذا هو الحال أيضا بالنسبة للفسيفساء العرقي الذي يكون الجمهورية الإسلامية. مهما كان من الأزريين، البالوتش، أكرادا أم عربا،كل هذه الأقليات تعرَّف قبل كل شيء على أنها إيرانية، حتى ولو في داخل كل منها، العديد من المجموعات التي تناضل للانفصال. المجموعات الكردية، التي كانت دائما الأكثر نشاطا من أجل المطالبة بالاستقلال، تركت هذه الفكرة منذ عشرات السنين، وتكتفي بالحصول على حقوق كبيرة كأقلية في إيران.

مع هذا، في الأهواز، مدينة معظمها من العرب تقع في قلب خوزستان، و التي ستجري فيها خلال حزيران ٢٠٠٥، قبل عدة أيام من الانتخابات الإيرانية، أربع اعتداءات بالقنابل أحدث ثمانية قتلى و ثمانين جريحا. هذه المدينة البترولية اهتزت في شهر نيسان من خلال العديد من التوترات بين التجمعات فيها و اصطدامات بين المجموعات العربية و قوات حفظ النظام الإيرانية. أثناء هذه المظاهرات العنيفة التي نظمت من قبل العرب في هذا الإقليم، خمسة أشخاص قتلوا و العديد من المتظاهرين تم إيقافهم من قبل النظام الإيراني. في ذلك الوقت، المظاهرات بدأت بعد نشر السلطات الإيرانية لملف رسمي يتحدث عن جعل الإقليم إيرانيا بالكامل وتطهيره من العرب. رغم تكذيب السلطات الرسمية، إن نشر هذا الملف وضع النار على البارود وحصلت مواجهات عدة في مدن و أقاليم أخرى. المسؤولون الإيرانيون أعلنوا وقتها أن الرسالة التي تعود لنائب الرئيس السابق في إيران ، محمد على أبطحي كانت مزيفة وتم نشرها بدعم من جهات خارجية. رغم التكذيب الإيراني، الأهواز عرفت العديد من مهاجمة الأبنية الرسمية، و المكاتب الإدارية و البنوك. لكن قوى الأمن الإيرانية ردة بقوة على هذه التحركات.

نحن نعلم أن السوق البترولي يشكل واحدا من أهم الوسائل التكتيكية للعمليات الإرهابية من الوصول لأهداف إستراتيجية و أهمها محاربة الصليبيين، إسقاط الأنظمة الملكية والعائلية في منطقة الخليج. و لا

يخفى على أحد أن تلك الأحداث يمكن أن تخطط من قبل الإستراتيجيين في البنتاغون، كربح محتمل و متعدد الجوانب يستند إلى عملية اجتياح العراق، ونتذكر أن إيران كانت في ذلك الوقت الرقم الثاني في محور الشر. هذه الاضطرابات في خوزستان " عربستان" لن يكون مدعاة للسخرية أن نلحقها بالمقاومة السنية في العراق.

الأهداف التي تم اختيارها لا تترك أي شك حول دوافعها التي تريد إضعاف الدولة في هذا الإقليم. بالنسبة للسلطة في طهران" هذه الاعتداءات تهدف لتجزئة تراب البلاد. وهي اعتداءات عبثية للتشويش على الانتخابات و على النظام" هكذا أعلن نائب حاكم الإقليم. ضمن هذا السياق و المناخ فإن الانتخابات الرئاسية في ٢٤ حزيران ٢٠٠٥ كرست انتصار المتشددون في إيران.

الرئاسيات في حزيران ٢٠٠٥: "عودة" التشدد

بعد الفرز الذي تم تحقيقه من قبل " حراس الدستور"، محكمة من الملالي و الفقهاء المتشددين، فقط سبع ملفات للترشيح تمت الموافقة عليها من أصل ١٠١٤ شخص تقدموا للرئاسة.أيضا مرة أخرى كان من الواجب على " المرشد الأعلى" للثورة الإسلامية، آية الله على خامنئي ، أن يطلب إعادة ترتيب الاثنين الأكثر ظهورا من معسكر الإصلاحيين، Mostafa Moïn و Moshsen Mehralizadeh، حتى يتجنب أية أزمة سياسية في البلاد. ، تمت الإجازة لأربعة مرشحين منهم الرئيس السابق أكبر هاشمي رافسنجاني، حكم البلاد من ١٩٨٩ إلى ١٩٩٧، وهم يمثلون مختلف التيارات المحافظة.

هذه الطريقة في الانتخابات هي رفض لنظام الأحزاب السياسية في إيران، لأن معظم الأحزاب الإصلاحية و المعتدلة و الزعماء الدينيين كانوا مصطفين خلف الرئيس السابق. سقوطه يعني تشددا أكثر. بدلا من الوصول إلى نظام معتدل يديره رافسنجاني، الجمهورية الإسلامية تخاطر في دخول طريق من التشدد مع رجل يظهر أنه متشدد فيما يتعلق بالقيم الإسلامية و موقفه من مواجهة الغربيين. خسارة رافسنجاني تبين رفض ٤٧ مليون من الناخبين المحتملين، لإدارته السابقة. إنه أيضا يدفع ثمن العديد من الاتهامات الموجه له من المتشددين حول ثروته التي تراكمت بالعلاقة مع اللوبي الديني/البترولي في إيراني. اختيار رجل من أقصى المعسكر المتشدد، الذي يريد مواصلة المواجهة مع واشنطن، بدلا من معتدل يريد الحوار يبين أيضا سقوط نظام العقوبات و إخفاقه من قبل الولايات المتحدة على إيران. فيما يتعلق بالحديث حول مشاركة الرئيس الحالي باختطاف الرهائن من السفارة الأمريكية في طهران ١٩٧٩، عملية تطرح العديد من الأسئلة. في نهاية حزيران ٢٠٠٥، ظهر في صحيفة " واشنطن تايمز" إحدى الصحف الكبرى المقربة من المحافظين الجدد، شهادة لأربعة شهود سابقين تعرفوا على " محمود أحمدي نجاد" كأحد المشاركين في عملية الاختطاف، لكن هذا لم يأخذ كأنه دليلا عما حصل آنذاك.

الرئيس بوش أعطى أمرا بالتحقيق مما أشار إلى مستقبل العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية. بالنسبة للرئيس الجديد والملالي المتشددين المساندين له، هم يشكلون أقلية في إيران. بالنسبة لهذا الاتجاه المتشدد، متطلبات و دعوات الحكام الإيرانيون حول النووي الإيراني كما في إسرائيل ، و عزل إيران الذي كان نتيجة لذلك، أصبحت أدوات للسيطرة على السلطة . إنها إستراتيجية موازية لنظام العقوبات الوحيد الجانب من قبل واشنطن، هاتان السياستان تستندان طبيعيا كل منهما على الأخرى من أجل تبرير أسسها. إلا إذا حصل حدث كبير، فالمأزق الحالي ربما سيطول كثيرا. الولايات المتحدة بعد خسارة مصالحها الاقتصادية في إيران أثناء الثورة الإسلامية في عام ١٩٧٩، هي أبعدت نفسها من المعسكر البترولي الإيراني مع قانون " Amato " في عام ١٩٩٦. مع هذا القانون، و يعني بالنسبة لواشنطن تنفيذ حصارا على إيران بسبب مخاوف سياسية. وهذا يعني مراقبة و السهر على مصادر الطاقة الغنية والكبير حتى لا تقع في أيدي سيئة.

قانون Amato: دوافع داخلية و حدود خارجية

قانون Amato عُرف في الولايات المتحدة تحت لفظ ILSA (أي معاقبة ليبيا، إيران..الخ). تم التصويت عليه في ١٩٩٦،في عهد رئاسة بل كلينتون ومن كونغرس جمهوري كامل وقاس، هذا القانون-Amato Kennedy أراد منع، وتحت عقوبات صعبة، كل دولة وكل شركة أجنبية من الاستثمار بمبلغ أكثر من ٢٠ مليون دولار في السنة داخل القطاع البترولي و الغازي لكل من إيران و ليبيا المتهمتان بدعم الإرهاب

العالمي وفق الولايات المتحدة. هذا القانون منع أيضا تصدير قطع الغيار لهذه الدول، لاسيما المتعلقة بالصناعات البترولية. في شهر آذار من السنة التالية، الشركة الفرنسية Total ستوقع عقدا مهما للغاز مع الشركة الوطنية الإيرانية للغاز (NIOC)، و المرتبطة مع الشركة الروسية Gazprom و الشركة الماليزية Petronas، من أجل تطوير الحقل الغازي العملاق في South Pars . لكن بعد أشهر عدة على التوقيع لهذا العقد و الذي قيمته ملياري دولار حيث كان العقد الأكبر الموقع منذ قيام الثورة الإسلامية ١٩٧٩، إدارة الرئيس بل كلينتون لم يظهر أنها أرادت تطبيق العقوبات ضد الشركة الفرنسية وذلك من أجل تفادي حرب تجارية مع الحلفاء الأوربيين.

مع ذلك، منذ اليوم التالي للتوقيع على الاتفاقية، السيناتور الجمهوري عن نيويورك Alfonse d'Amato طلب وبسرعة تطبيق القانون. الكونغرس كان منزعجا من أن فرنسا ردت بالرفض، في النهاية، للتهديدات الأمريكية من قبل أعضاء الكونغرس بالتحديد، وخاصة أن وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت ساندة برخاوة الدعوة إلى تطبيق القانون. رئيس الشركة الفرنسية Thierry Desmarest ، فيما يتعلق به لاحظ و أكد أن إيران تنتج مسبقا ٣،٨ مليون برميل في اليوم وليس فائض هذا الإنتاج الذي سيدخل السوق العالمية خلال أربع سنوات هو الذي سيسمح لإيران " بتمويل الإرهاب". رئيس شركة Total تحدث عن الذهب الأسود، ولكن وجد أيضا، بالإضافة لإرادة اللوبي البترولي الأمريكي، تقليديا هو جمهوري في الغالب، بعدم السماح لمصادر الطاقة الإيرانية بالمرور تحت رقابة منافسيهم، وقد كانت هذه دوافع أخرى وراء قانون Amato .

السيناتور d'Amato كان أيضا واحدا من أركان اللوبي المقرب من نتنياهو رئيس الوزراء الإسرائيلي و الذي مول الحملة الانتخابية لنتنياهو في عام ١٩٩٦ مؤيدا بشكل مطلق سياسة الليكود وحكومتهم. لقد قدم، لاسيما إلا ناخبيه اليهود من مدينة نيويورك، القانون الذي يحمل اسمه كوسيلة لمنع إيران من متابعة مساعدتها للأعمال الإرهابية في إسرائيل على حد قول Amato و منعها أيضا من بناء الصواريخ ذات الرؤوس النووية الموجه لتدمير الدولة العبرية. السيناتور النيويوركي لعب أيضا، إلى جانب World Jewish Congress ، دورا محركا في قضية " الذهب النازي في البنوك السويسرية". بالنسبة للسيناتور d'Amato ، فإن عقد شركة Total سيكون أيضا تجربة لمواجهة أو إيجاد منافس عالمي للولايات المتحدة. إذا الجمهوريون دهشوا أنه كان من الصعب معاقبة الشركة الفرنسية و التي لم يكن لديها مصالح في الولايات المتحدة، العديد من الأعضاء في الكونغرس طلبوا بالمقابل أن تشطب كل مساعدة مالية للشركة الروسية Gazprom بسبب التزامها في إيران لجانب الشركة الفرنسية. روسيا كانت في مرمى الأعضاء الجمهوريين و مرمى اللوبي المقرب من إسرائيل و الذين اتهموها بمساعدة إيران على بناء صواريخ جديدة بعيدة المدى، واضعين بذلك إسرائيل و أمنها في خطر. رغم الإيماءات من قبل الأغلبية الجمهورية في الكونغرس ، لكن الأولوية في فريق بل كلينتون بقيت متابعة نزع السلاح النووي والذي

يتطلب علاقات دبلوماسية و مالية جيدة مع موسكو. بالإضافة لذلك، كل هذه القلاقل لا يمكنها إلا أن تضعف الرئيس الإيراني محمد خاتمي، والذي تبنى موقفا معتدلا و فضل العلاقات الجيدة لإيران من العالم الخارجي، ومنه مع الولايات المتحدة.

في ذلك الوقت، لوحظ أن الولايات المتحدة أبرمت مع الصين عددا ضخما من العقود التي تهدف لتحديث الجيش الصيني، وبالتالي كانت تكره اتهام حلفائها الأوربيين بإقامة علاقات تجارية مع إيران. ولا بد من فهم هذه الحالة ضمن السياق الذي كان قائما في عام ٢٠٠٤، حيث فرنسا و ألمانيا طلبتا من الاتحاد الأوربي رفع الحصار عن بيع الأسلحة إلى الصين و أن بريطانيا العظمى، عارضت هذا الطلب بدفع أو بطلب من واشنطن.

عبر قانون d'Amato ، نرى مرة أخرى تعدد الجهات الفاعلة في السياسة الخارجية الأمريكية والتي، مضافة إلى الكثير من مراكز صناعة القرار في نفس هذه السياسة، تستطيع أحيانا أن تعيد السياسة الخارجية إلى شكل غامض و مختلط، لا بل ضد أن تكون سياسة منتجة أو فاعلة. في النهاية، إدارة كلينتون رفضت تطبيق العقوبات ضد الشركة الفرنسية وضد شركائها.هذا القرار و الذي كرس التأثير المحدود للحصار عمليا، لا يعيق إدارة الرئيس جورج بوش اليوم بأن تكون في مواجهة مع تناقضاتها، لا بل مع العديد من الأشكال المضحكة لها.

من قانون d'Amato إلى Halliburton

على جزيرة " كيش"، في الخليج الفارسي، جهز الملالي المحافظون منطقة حرة و التي تسمح لرأس المال أن يتحرك بكل حرية، خارج الضريبة الوطنية و خارج الرقابة الإسلامية شديدة القسوة. " كيش" أصبحت مركزا قانونيا كما أن ربع السفن الخاصة بالاستيراد و التصدير الإيرانية تمر بهذه الجزيرة. والأكثر أهمية من ذلك ، أن ٧٢ شركة عالمية اختارت مقرات لها في هذه الجزيرة، كما الشركة الفرنسية Total، Shell،Agip ، ولكن أيضا Halliburton، الشركة الأمريكية ذات الطابع شبه البترولي و التي أدارها "ريتشارد تشيني " حتى عام ٢٠٠٠.

في ٩ كانون الثاني، وكالة الأنباء الإيرانية Iran News سبقت وكالة " رويتر" بالحديث عن هذه الشركة الأمريكية التي دخلت السوق البترولي الإيراني في المناطق الداخلية والساحلية من خلال آبار للغاز واعدة جدا في منطقة South Paras وقد تحدثنا عنها سابقا. المشروع سيبدأ بشكل عملي في الفصل الأول من عام ٢٠٠٧ و الإنتاج المرتب على مرحلتين يجب أن يصل إلى ٨٠٠٠٠ برميل من الغاز السائل الطبيعي وذلك بهدف التصدير. هذه الاتفاقية حصل عليها الجانب الإيراني من خلال رجل أعمال، اسمه Sirous Naseri، والذي كان يعمل بشكل مزدوج. فهو في نفس الوقت واحد ممن يديرون المجلس الإداري في Oriental Kish ، الشركة الإيرانية المكلفة باستثمار البئر في South Paras ، ولكن إنه يشارك أيضا،

في داخل المفوضية الإيرانية، بالمفاوضات مع " الترويكا الأوربية" حول البرنامج النووي الإيراني. وفق مصادر إيرانية حصلت عليها " فيننشال تايمز" في ٢٧ كانون الثاني ٢٠٠٥، Sirous Naseri كان له علاقات عميقة مع المؤسسة الدينية الإيرانية. إنه يظهر أن مثل هذه الاتفاقية لم تكن لتحصل من غير أعلى مركز في السلطة الدينية في طهران و التي تسيطر، من قريب كما من بعيد، على إدارة مصادر الطاقة في إيران.

بعد عدة أيام، الشركة الأمريكية أعلنت أن هذا المشروع سيكون الأخير لها في إيران، لأسباب مرتبطة بافتقاد البيئة الجاذبة للأعمال، وهذا شيء واقعي وحقيقي تعبر عنه معظم الشركات العالمية الغربي. ولكن لماذا هذا العقد ؟ ماليا ووفق BBC ، الشركة الأمريكية Halliburton حققت في ٢٠٠٣، ما بين ٣٠ إلى ٤٠ مليون دولار كدخل من إيران. وعلى الشركة، إذا لم يحصل توتر كبير في العلاقات، ألا تترك إيران بسرعة كبيرة. ووفق الصحفية Vivian Walt من مجلة Fortune Magazine ، الشركة الأمريكية فتحت في بداية ٢٠٠٥،مكتبا من غير علم أحد في الطابق العاشر من بناية في طهران. ممثليها، مهما كانوا، عليهم البقاء في إيران حتى ٢٠٠٩، حيث مشروعهم يجب أن يستمر على الأقل ٥٢ شهرا قبل بداية التصدير.

إدارة الرئيس بوش لم تعلق على هذا المشروع. باستثناء بعض التعليقات من المحافظين الجدد، مثل Michael Ledeen و التي أعلنت موقفها ضد هذا العقد. الأكثر أهمية في هذا الشأن هو أنه في النهاية، شركة Halliburton لم تقع تحت ضربة قانون d'Amato. وفق Wendy Hall ، المتحدث باسم الشركة و الذي علق على إعلان العقد: Halliburton تحترم و بدقة القوانين المنصوص عليها. كذلك، مجموع الأنشطة في إيران ستكون محققة من قبل أشخاص غير أمريكيين و موظفين من قبل فروع مسجلة في جزر Cayman. عن طريق هذا المونتاج المالي، المظاهر هي الغالبة و " حرية المبادرة أو المباشرة" لا تصطدم مع الأوامر الإستراتيجية لواشنطن. إنه مرة أخرى النفاق في السياسة الأمريكية....

Halliburton، و التي هي واحدة من أوائل المنتفعين و الرابحين من العقود الخاصة بالجيش الأمريكي وفي عمليو إعادة إعمار العراق، يمكن إذن أن تلعب على جميع الجبهات ، وهذا ما يبين بشكل جيد حدود ما سمي قانون d'Amato. ربما يكون القصد أيضا شكل من أشكال " الالتفاف " للحصول على مصالح أخرى إستراتيجية للولايات المتحدة حول الخليج العربي/الفارسي.إن Halliburton بأخذها موقعا لها في إيران تحافظ على مصالحها من خلال مراقبة و انتظار ما يجري، ضمن توقع كل الاحتمالات، من غير أن تترك الشركات الأخرى الأجنبية تحتكر الميدان. من وجهة النظر الإيرانية، لم يكن هناك غضب من غير أدنى شك، حتى ولو أن حركات المحافظين الجدد في إيران، لاسيما في البرلمان، انتفضت ضد هذا العقد باسم الأمن الوطني. ولكن ليس من المؤكد أن الرئيس الإيراني الجديد سيترك الأمور على حالها.

الدبلوماسية البترولية الإيرانية نحو آسيا، و التناقضات الأمريكية

إيران الشاه، وصلت إلى أعلى مرحلة لها في الإنتاج، في عام ١٩٧٤، ٦ مليون برميل من البترول يوميا. بعد ثلاثين عاما، الإنتاج في ثقفه الأعلى هو تحت ٤ مليون برميل بترول في اليوم، لاسيما بسبب التراجع في العديد من الحقول ولكن أيضا بسبب الحاجة إلى إصلاح و ترميم البنية التحتية، وهذا يعود جزئيا للحصار الأمريكي. في عهد الرئيس هاشمي رفسنجاني، في عام ١٩٩٥، جربت إيران التقرب من الولايات المتحدة مقترحة عقدا من مليار دولار على شركة Texane Conoco. لكن عشر أيام بعد إعلان الاتفاق، الرئيس بل كلينتون منع الاستثمارات في إيران.

هذا التغير في الموقف تجاه الشركات الغربية لم يتغير مع انتخاب الإصلاحي محمد خاتمي كرئيس لإيران في عام ١٩٩٧. ولكن إذا الحكومة، و لاسيما وزير البترول رغبت في التليين، الأغلبية المحافظة في البرلمان سترفض ذلك، حيث أن التحالفات الدينية / السياسية تضع الموانع دائما في الطريق. كذلك ، بعد عدة سنوات من الإجراءات، في شباط ٢٠٠١ العديد من الصعوبات و العوائق البرلمانية رفعت أخيرا : "مجلس صيانة مصالح النظام " الأعلى مركزا في إيران من الناحية التشريعية و الذي يقابل " المجلس الدستوري في فرنسا" أو المحكمة العليا في الولايات المتحدة، ألغى القرار المأخوذ من قبل الأكثر تشددا في إيران "مجلس حرس الثورة "، والذي وفقه العقود هي شكل من المصالح المحرمة في الإسلام، وتم الإقرار بشرعية وقانونية هذه العقود.

نظمت السلطات الدينية من قبل، في السلطة بطهران بعناية بيع مصادر الطاقة ضمن هدف توقيع العقود مع شركاء لهم نفوذ و تأثير مثل الصين والهند، و الذين يمكن أن يتحولوا إلى حلفاء مفيدين على المسرح الدولي. هذان البلدان اتفقا على الموافقة على عقود للمخزون الطاقي على المدى البعيد و الدخول إلى الاستثمار في مصادر الطاقة في إيران. في تشرين الأول ٢٠٠٤، إيران مررت عقدا مع الصين من أجل توريد الغاز خلال ثلاثين عاما، يشكل بالنسبة لشركة Sinopec، مشاركة تصل إلى ٥٠% حول حقول Yadavran ، حيث الاحتياطات المكتشفة تقدر بحوالي ٣ مليار برميل. المبلغ في هذه الاتفاقية حول الغاز الطبيعي تم تثمينه بحوالي ٨٠ مليار دولار. ولكن في داخل الخمسة وعشرين سنة القادمة، يمكن أن يصل إلى ٢٠٠ مليار دولار. كل سنة، الصين ستستورد من إيران ١٠ مليون طن من GNL. الاتفاقية تنظر إلى بناء أكثر من ٨٠ ناقلة لشحن الميتان " وهذا رقم فلكي" بالنسبة لنقل مادة GNL خلال الخمس سنوات القادمة. بفضل هذه الاتفاقية مع بكين، و التي تخرق العقوبات على طهران، إيران تأمل كما هو ظاهر في تشجيع المستثمرين من الاتحاد الأوربي للتصدي للعقوبات الأمريكية.

في كانون الثاني ٢٠٠٥، قبلت إيران تزويد الهند بمادة GNL خلال خمسة وعشرين عام، و ذلك بكمية مابين ٥ إلى ٧ مليون طن في السنة، أو ما يعادل عقدا يُقيم بحوالي ٤٠ مليار دولار، حتى ولو فيما بعد

حصلت بعض الخلافات حول نوعية الغاز المصدر " غاز فقير" . الشركة الوطنية الهندية Oil and Natural Gas Company (ONGC) حصلت من جانبها على مشاركة تصل إلى ٢٠ % من بئر Yadavran، وهو مشروع يمثل بالنسبة للهند مخزونا يصل إلى ٣٠٠٠٠٠ برميل في اليوم. أما ٣٠ % و التي تبقت من بئر Yadavran هي حتى اللحظة بيد السلطات الإيرانية. ولنتذكر أن إيران تجرب أيضا إقناع الهند و باكستان، رغم تحفظات واشنطن المكررة و الموجهة لهذين البلدين، بالموافقة فيما يتعلق ببناء خط أنابيب لنقل الغاز بتكلفة قدرها ٤ مليار دولار، وذلك لنقل الغاز الإيراني من South Pars إلى الهند عن طريق باكستان. إذا الولايات المتحدة أبقت التهديدات وقدمت مبيعات للمراكز النووية الهندية كما حصل في عام ٢٠٠٥، هذا القرار يهدد بإغضاب باكستان و أيضا إيران. ضمن هذه الفرضية وجدنا في أمورا متناقضة حيث إيران ستتم مكافأتها، من خلال صناعة نووية أمريكية، من أجل منع تخصيب اليورانيوم في إيران، وحيث إيران لن تستطيع تطوير و بشكل تجاري مصادرها الغازية بينما و بدقة احتياطاتها الهائلة تدفع رسميا الولايات المتحدة لتقديم قدراتها النووية. فيما يتعلق بباكستان، سوف تخسر على كل الأصعدة إلا إذا مبيعات للأسلحة، ولاسيما بعض الطائرات المقاتلة، تأتي من واشنطن لتهدئة غضبها، كما حصل في الماضي.

إن هذا الشكل من العمى الأمريكي أو الأخطاء في التحليل من قبل واشنطن و التي لا تستطيع سوى تعزيز السلطة لرجال الدين المتشددين في طهران وتجعل الشك يدخل إلى حلفائها بسبب ما تقوم به على أراضي القارة الهندية. في العمق، الهند ليس لديها شيء كبير لتخاف من الولايات المتحدة التي تبحث لجعل الهند حليفا لها ضد الصين. هذا هو معنى العديد من الاتفاقيات الدفاعية التي وقعت في واشنطن بين البلدين نهاية حزيران ٢٠٠٥، والتي تبحث أيضا في قطع نيودلهي أكثر قليلا عن ممولها التقليدي من الطاقة أي روسيا. هذه العمليات العسكرية المشتركة في خلال ١٠ سنوات تتضمن برامج تصنيع بعض المعدات. لكن هذا لا يرضي بالتأكيد باكستان، و التي مع ذلك مصنفة منذ سنوات، وبسبب الحرب في أفغانستان "الحليف الإقليمي الأفضل للولايات المتحدة"، بداية من قبل سكرتير الدولة للشؤون الخارجية " كولن باول" ، ثم بمن جاء بعده في الخارجية الأمريكية " كوندوليزا رايس". مع ذلك، تبقى باكستان فيما يتعلق بشؤون خط أنابيب الغاز الإيراني الحلقة الأضعف في المشروع، و المقسمة بين عدة مصالح متناقضة. حيث نرى بشكل غير جيد الرئيس "مشرف" يوضح للإسلاميين الراديكاليين السنيين أنه يرغب أن يقدم خدمة لإيران الشيعية و إلى المنافس الهندي فيما يتعلق بقضية كشمير مقابل عدة ملايين من الدولارات في السنة. رغم مصلحته الطاقية / الإستراتيجية في الثلاثة بلدان، مشروع خط أنابيب الغاز للسلام يظهر أنه مازال إلى حد كبير " افتراضيا".

على العكس، السياسة الخارجية اليابانية باتجاه إيران تمارس بشكل حر. بدأت في عام ٢٠٠٠، عندما العربية السعودية وضعت نهاية لعقد خاص أو احتكاري لاستثمار آبار بترولية مع اليابان. العلاقات

الدبلوماسية بين البلدين تطورت بسرعة مع زيارة للرئيس الإيراني " خاتمي" إلى اليابان في عام ٢٠٠٠. كذلك في كانون الثاني ٢٠٠٣، Japex (الشركة اليابانية للاستثمار البترولي)، وهي فرع من الشركة الوطنية اليابانية للبترول، شاركت بمبلغ ٢٢١ مليون دولار في ٢٠ % في مشروع تطوير البترول في منطقتي Soroosh و Nowrooz ، ٨٠ % تبقى مع شركة Shell. هذا الفرع الياباني حصل أيضا على مشاركة حجمها ٤١% في تجمع مكلف بتطوير هذه الحقول و التي لديها قدرات يمكن أن تصل إلى مليار برميل. أيضا بالإضافة لذلك، تجمع من الشركات اليابانية حصل مقابل ٢ مليار دولار على عقد وقع في شباط ٢٠٠٤، وبعد عدة سنوات من النقاش، أيضا من ضمنه تطوير البئر العملاق في Azadegan، وقد اكتشف في عام ١٩٩٩ في منطقة "خوزستان". هذا البئر يشكل الأكثر أهمية من بين الآبار المكتشفة في إيران خلال الثلاثين سنة الأخيرة. وفق هذه الاتفاقية، تجمع الشركات اليابانية يستحوذ على ٧٥ % من المشروع و الإيرانيون على ٢٥ %، عن طريق شركتهم الوطنية. طوكيو تم حصولها على مصدر للتخزين بشكل منظم حيث الثلثين من إنتاج Azadegan يجب أن يصدرا إلى اليابان. الإنتاج عليه أن ينطلق مع ٥٠٠٠٠ برميل في اليوم في عام ٢٠٠٧ حتى يصل إلى ٢٦٠٠٠٠ برميل في اليوم عام ٢٠١٠.

نحن نفهم بشكل أفضل من خلال هذه التطورات الوزن القليل أو الضعيف وظرفية قانون واشنطن فيما سمي Amato تجاه العديد من الحلفاء، و الاختراقات التي حصلت له أو حتى أعاقته في العديد من البلدان. هذه الصرامة المتغيرة، أضعفت مبدأ العقوبات ولم يعزز مصداقية الولايات المتحدة، و التي سياستها تجاه إيران تبدو شيئا فشيئا غير منتجة. إنه في الواقع من الصعب مصالحة المحرضات المنشطة أو الدافعة للعرض العام للبترول و (الغاز) لنائب الرئيس " ريتشارد تشيني" ، مع إرادة إدارة الرئيس بوش في محاولتها إخضاع نظام الملالي فيما يتعلق بالموضوع النووي عن طريق العقوبات. هذا التناقض يلخص اللاتماسك في قانون Amato وفي هذه السياسة.

اللوبي البترولي / الديني داخل إيران

إن دبلوماسية البترو- غاز لآيات الله في إستراتيجيتها الهجومية ضد الولايات المتحدة تستخدم إذن البترول والغاز لاسيما باتجاه مستقبل كبرى البلدان المستهلكة في آسيا، كما استخدم الشاه في الأمس البترول الإيراني من أجل الحصول على مساندة الدول الغربية. لكن إيران تدرك أيضا أن البترول يمكن أن يكون سلاحا ذي حدين. المشاريع المتعلقة بتطوير إنتاجها تحاول الوصول إلى ٥،٥ مليون برميل في اليوم عام ٢٠١٠ . ولكن بما أن العديد من الآبار الإيرانية وصلت إلى حالة من التراجع السنوي في الإنتاج وصل

إلى ٢٠٠٠٠٠ برميل يوميا، إيران سيكون عليها إنتاج ٢،٥ مليون برميل إضافي من الآن إلى ذلك الوقت، أو أكثر من الإنتاج الكويتي الحالي، وذلك حتى تصل إلى هدفها. وبالتالي حضور شركات أخرى أجنبية سيكون إجباريا من هذه الماحية.

بالإضافة لذلك، حتى ولو إيران تنتج يوميا تقريبا ٤ مليون برميل إلا أن عليها أن تصرف كل سنة ٢ مليار دولار من أجل استيراد المنتجات البترولية المكررة، بسبب عدم توفر الإمكانيات الداخلية للتكرير. إيران تصرف أيضا ٣ مليار دولار دعما للوقود، الذي بيع بمبلغ ١٠ سينت من اليورو لكل لتر في محطات الوقود عام ٢٠٠٥ في الفصل الأول من السنة، وهو من أخفض الأسعار في العالم.

كما في العديد من الدول المنتجة، الوقود المدعوم من الدولة يشكل وسيلة لربط السكان أو جعلهم يتقاسمون الثروة البترولية الوطنية. منذ ١٩٧٩، آية الله الخميني التزم بإعادة الثروة البترولية الإيرانية للبلاد. ربع قرن فيما بعد، ، الإيرانيون، في غالبيتهم ، مازالوا في حالة انتظار لهذه الثروة. الرئيس محمد أحمدي نجاد، قدم هذه الوعود للإيرانيين أيضا. ولكن بعد ثلاثة أشهر من انتخابه، البرلمان الإيراني لم يدعم أيا من المرشحين التابعين للرئيس الجديد في عملية ترشحهم لاستلام المركز الإستراتيجي في إيران وهو وزارة البترول. البلد الثاني المنتج للبترول في الأوبك كان مازال من غير وزير للبترول حتى نهاية ٢٠٠٥. لأنه وفي ٢٥ سنة من السلطة المطلقة، رجال الدين صادروا لأنفسهم و لعائلاتهم أكبر قطاع اقتصادي في البلاد، من ٤٠ % إلى أكثر من ٥٠ % وفق المصادر، لاسيما عبر المؤسسات الإسلامية التي تسمح للملالي بتقوية سلطتهم على الشعب، بشكل خاص ضمن سياق من الإفقار المتنامي.

الاقتصاد الإيراني هو في ٨٠% منه بين يدي الحكومة. ولكن ما عدا البترول الذي أمم في عام ١٩٥٠، الرساميل الكبرى تم نزعها من أصحابها و البنوك الكبرى أصبحت مؤممة بعد ثورة ١٩٧٩، كما في حال الصناعات الكيميائية، السيارات، المصانع و حتى الفنادق الكبرى. قسم كبير من هذه الفعاليات تم تسليمها لمنظمات إسلامية والتي، في إيران، هي مؤسسات لها قيمة و أهمية إستراتيجية و سياسية كبرى. إنها ولهذه الأسباب خاضعة بمعظمها تقريبا للمحافظين أو المتشددين في إيران. إن جزءا من هذا الإكليروس و الذي، في منافسة مع المنظمات الأخرى مثل " حرس الثورة" و آخرين ،جميعهم وضعوا أيديهم يدهم على جميع القطاعات الاقتصادية الإيرانية، بالنسبة لهم، هي تعود لعائلاتهم و لأطفالهم. هذا الإكليروس الديني يمتلك أموال هائلة في البنوك الإيرانية و محالات تجارية في مدينة دبي في الإمارات، في الشرق الأوسط وربما في أوربا أيضا. باختصار، ليس الحصار الأمريكي ضد إيران هو الذي سيوقف رأسمالية الملالي في إيران. و ليست أيضا العقود الموقعة هنا وهناك مع الشركات البترولية الأجنبية التي تصنف من وجهة نظر الشريعة الإسلامية غير جائزة هي التي ستزعزع النشاط المالي للملالي في إيران.

قياس حجم أو كمية اقتصاد ما على الأرض هو تجربة صعبة جدا والتي لا بد أن تعطي نتائج ليست دقيقة. ولكن، في طهران، الكل متفقون للقول أن بين ٣٥ % و ٤٠ % من الإنتاج الصافي الداخلي (تقريبا ١١٥

مليار دولار في عام ٢٠٠٢) يتسرب من الميزانية العامة. الميزانية الإيرانية، وفق القوة الشرائية في عام ٢٠٠٤، ارتفعت إلى ٤٧٨ مليار دولار. حتى التيلفريك ، معدات التزلج و المطاعم التي تستقبل الأطفال و الشباب تعود لمؤسسة إسلامية تقوم برعاية ، بالإضافة للأعمال المذكورة، ٥٠٠٠٠٠ ضحية من الحرب الإيرانية / العراقية. كل أسبوع حيث هذا الشباب يفر أو يفلت، هذه المؤسسة تمول الملالي بالرغم من اعتراضهم عليها. لأنه ٦٥ % من أصل ٧٠ مليون إيراني لديهم أقل من ٢٥ عاما، إذن الشباب الإيراني، مع البترول، هو مستقبل إيران.

الولايات المتحدة و النووي الإيراني

إذا استبعدنا الدوافع المختلفة للحقد الموجه في واشنطن ضد الثورة الإيرانية لعام ١٩٧٩،فإن النووي الإيراني يشكل اليوم الاعتراض الأساسي للولايات المتحدة على إيران. من وجهة النظر هذه، وصول الرئيس أحمدي نجاد للرئاسة في إيران هو توقيت سيئ في اللحظة التي فيها علامات تظهر حول تحول المواقف، من كلا الجانبين بالتأكيد. انتخاب أحمدي نجاد في حزيران ٢٠٠٥، يهدد بتأكيد المأزق بين البلدين المتناحرين، منذ العودة إلى برنامج التخصيب لمادة اليورانيوم في إيران خريف ٢٠٠٤. التهديد الذي تلوح به إيران، منذ بداية آذار ٢٠٠٥، بإحداث أزمة بترولية من خلال إيقاف تصديرها نحو السوق العالمية، إذا تم تكليف مجلس الأمن الدولي بالملف النووي الإيراني، يبين الهامش الضعيف للمناورة من قبل الولايات المتحدة ومن قبل البلدان المستهلكة للبترول، حيث ٣ ملايين برميل من البترول الإيراني في اليوم و المصدرة للسوق العالمية، ستختفي من هذا السوق في الوقت الذي فيه الطلب يرتفع و السياسة الطاقية لنائب الرئيس " تشيني" تنظر إلى تنشيط العرض العالمي من البترول الخام. " الغربيون " كان لديهم نتائج كثيرة صادرة عن أزمة الملف النووي مع إيران في ١٦ شباط ٢٠٠٥، عندما أدى إنذار كاذب بمهاجمة المركز النووي في مجمع " بوشهر" لتراجع الأسعار في البورصات الأوربية ورفع من التقديرات القائلة أن التعامل مع إيران بهذه الطريقة هو انتحار اقتصادي، أما من الجانب الإيراني فقد تحدثوا عن " الانتحار السياسي" للغربيين. إستراتيجية الترويكا الأوربية (فرنسا، بريطانيا، ألمانيا)، مع واشنطن، تؤكد على المفاوضات مع إيران مقابل ترك برنامج تخصيب اليورانيوم من قبل إيران. هذه الإستراتيجية، ضمن رؤية واضعيها، تبحث، عن طريق التبادل التجاري، إلى إعادة وضع أو دمج إيران في النظام الدولي و تقليص أو تخفيض التهريب الإيراني الذي يغذي الاقتصاد الموازي، و الذي بدوره يدعم النظام الإيراني. هذا الانتماء من جديد للمجتمع الدولي يمكن أيضا ومع الوقت أن يحدث انفتاحا أفضل من قبل الشركات البترولية الإيرانية أمام الشركات العالمية. لكن مع انتخاب محمد أحمدي نجاد، من المحتمل أن كل شيء سيصبح عكس ذلك.

في الواقع، هذا الأخير أعلن بكل وضوح و أثناء كل حملته الانتخابية، أنه سيفكر في إقامة مكان أكثر كبرا واتساعا للشركات الوطنية. حتى ولو أن هذا لن يضع العقود الهامة الموقعة مع Total في مجال الغاز،أو مع الهند، الصين و اليابان في حالة قلق، فإن هذا الانتخاب يعني أن الشركة البترولية/الغازية الإيرانية ستبقى بشكل محتمل مغلقة أمام الشركات العالمية و أن الشروط أمام هذه الشركات لن تتغير. فيما يتعلق بالنووي فإن سياسة الذراع الحديدي سوف تستمر، حتى ولو الولايات المتحدة، أصبحت مسبقا في العراق، فهي بصعوبة كبيرة تستطيع أن تتخيل التدخل في إيران، إلا إذا كان هناك ضربات استباقية تهدف لتدمير المراكز النووية. فيما يتعلق بإسرائيل، فإنها لن تقوم بأي حركة إلا بتحرك واشنطن. ولكن في الحالتين، هذه الضربات الاستباقية تهدد بأن تكون ثقيلة بنتائجها وليس فقط فيما يتعلق بأسعار برميل البترول. إعلان استقالة "حسن روحاني" في بداية تموز ٢٠٠٥، المكلف بالنووي الإيراني، و تصريحات " كونديليزا رايس" التي تطلب ليس فقط تعليق، بل الإيقاف الإجباري لنشاطات التخصيب في إيران، تشير من جهة ومن أخرى إلى تصلب في المواقف و التي ليس لها مستقبل جيد.

من العراق إلى إيران: النهج المعتاد للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط

كما رأينا سابقا، الولايات المتحدة وضعت ومركزت الأساسي من قواتها الإقليمية (في وقت السلام) حول أقاليم متناثرة، أهمها البحرين و قطر، لاسيما بعد خروجهم من السعودية، ضمن إطار غزوهم للعراق و أكثر عموما مراقبتهم للإقليم. إذن هي ليست بحاجة نهائيا لواسطة إقليمية، حتى ولو العراق يشغل وضعا إستراتيجيا هاما في المنطقة. هذه أيضا حالة إيران، و التي هي بالإضافة لذلك الطريق الأكثر سهولة، الأقل تكلفة، ومع الوقت وبوجود هكذا نظام، الأكثر أمانا لنقل مصادر الطاقة من منطقة بحر قزوين إلى آسيا الوسطى. بالإضافة لذلك، إعادة اصطفاف إيران وراء الولايات المتحدة ستسمح للولايات المتحدة أن تضع أو تقيم تحالفا ثلاثيا،على الصعيد الإقليمي، مؤلفا من تركيا،إسرائيل و إيران، هذا يعني سيطرة على الشرق الأوسط من غير البلدان العربية، مستندين بذلك على الشيعة، بما فيهم الشيعة في العالم العربي، و الذين يعيشون في مناطق غنية بمصادر الطاقة، وحتى العربية السعودية. أما ما يطرح المشكلة الأكبر على الولايات المتحدة، هو الإرهاب المدعوم من تحالف إقليمي كبير، ويقصد بذلك اليوم باكستان، والتي لا يمكن تجاوزها نهائيا بالملف الأفغاني، إيران، و ستكون كذلك على المدى الطويل.

إيران بينت مسبقا استعداداتها لتغيير جذري للسياسة عندما يكون ذلك ضروريا. وهذا في الواقع لا يدعم بشكل حقيقي الثقة في التغيير في إيران. مع ذلك التقارب الإيراني/الإسرائيلي، الذي بدأ منذ ٢٠٠٣، من خلال جماعة من المعتدلين الإيرانيين وبالتعاون مع واشنطن كان قد ظهر للعيان قبل ذلك. هذه المؤشرات التي يمكن تلمسها في الانعطاف القوي للتوجهات المتعلقة بالسياسة الخارجية الإيرانية موجودة قبل ذلك بمدة ليست قصيرة. يجب ألا نربط عودة السياسة الداخلية الإيرانية بعد الانتخابات التشريعية إلى يد غير

ديمقراطية منذ ربيع ٢٠٠٤، بتصلب تجاه السياسة الخارجية. على العكس، كل شيء حدث و كأن إيران آية الله الخميني أرادت تجنب ضعف كبير للدولة في اللحظة التي فيها طهران، تظهر أنها قررت تقاربا ما مع الغرب، بشكل خاص مع واشنطن، ومع الوقت، ربما تقاربا مع إسرائيل. أثناء الفترة، فلنقل المتصلبة في طهران، العديد من الإشارات تم إرسالها: اتفاقية سرية لإنهاء التسلح من قبل إيران فيما يتعلق بالصواريخ ذات المدى البعيد بالاتفاق مع إسرائيل، تقارب حار مع الأردن ومهذب مع مصر، هذا يعني مع الدولتين العربيتين اللتين تعترفان بإسرائيل. لقد وجد أيضا " وشاية" حول اللوبي النووي الباكستاني و بيع باكستان مواد خطيرة جدا لإيران، وهذا ما سمح للولايات المتحدة بممارسة ضغط كبير على الرئيس الباكستاني " مشرف"، أيضا تحرك لضغوطات على العربية السعودية لصالح الشيعة المحليين و تعاون أكبر مع الغرب في أفغانستان، كل هذا سيتوج بزيارة ودية للأمير البريطاني " تشارلز".

هذه الإشارات لعودة الاتصالات بين طهران و واشنطن تم وضع حد لها من قبل صقور اللوبي الديني/العسكري الإيراني نهاية ٢٠٠٤، حيث أخذوا القرار السياسي/الإستراتيجي في عملية إطلاق تخصيب اليورانيوم. هذه الإشارات لم تشكل تأكيدا لوجود تيار معتدل يمكن لإدارة أمريكية أن تتفاوض معه. ولكن بسبب ممارسة السياسة الواقعية في طهران، هذا التيار يمكن فقط أن يشكل مع الوقت تكملة لواشنطن في حوارها مع طهران، وذلك عندما يتم التخلص من الملالي النوويين. إن الانتخابات الرئاسية الإيرانية أيار ٢٠٠٥، تسجل تراجعا من وجهة النظر هذه. أما المجتمع الإيراني منقسم وطهران ليس انعكاسا لهذا المجتمع. الشعب الإيراني الذي يأمل الخروج من عزلته، ولكن الذي كان خائب الظن خلال العشرة سنوات الماضية من حكم الإصلاحيين في عهد الرئيس محمد خاتمي، حمل إلى السلطة علماني لكنه متشدد ومحافظ جدا. فحاليا، الولايات المتحدة هي بعيدة عن الحسابات في إيران.

ما فعلته الولايات المتحدة في الشرق الأوسط بعد ١١ أيلول بسبب الرعونة أو من خلال حساباتها، كان من نتائجه تدعيم الموقع الإيراني إقليميا، مع ذلك أعلنت إيران " العدو رقم واحد". إيران، مهما كانت طبيعة النظام فيها، تريد أن تصبح قوة إقليمية و بالتالي شرطيا في منطقة الخليج العربي/الفارسي، أكثر من أي وقت مضى. الصعوبة الرئيسية أمام هذا الطموح هي التحالف بين القومية العربية والسنية المتشددة، التي نصنفها بالسلفية أو الوهابية: هذا التحالف تَوَضّح من خلال مساندة العربية السعودية لصدام حسين خلال سنوات الثمانينات، ولكن نراه اليوم تحولا جديدا في طبيعة الاتصال بين البعثيين و أعضاء القاعدة في العراق، حتى ولو الولايات المتحدة تبحث في الوقت الحاضر عن إضعاف هذا الارتباط بدخولهم في مساومة مع البعثيين السابقين. في نفس الحالة، ظهور سنية راديكالية ضد الشيعة في باكستان وفي أفغانستان الطالبان جمد أو أقف إيران عند حدودها الشرقية. التدخلان العسكريان الأمريكيان الناتجان عن ١١ أيلول وصلا إلى تدمير العدوين الأساسيين لإيران وهما : صدام حسين و حركة طالبان.

القوات الأمريكية في العراق تقاتل اليوم الكابوس الذي يؤرق الإيرانيين: التحالف بين البعثيين والسلفيين. فيما يتعلق بالانتخابات العراقية في كانون الثاني ٢٠٠٥،فإنها قادت إلى السلطة في بغداد النظام الذي،ومن غير أن يتحزب لإيران، سيكون النموذج أو الشكل الأكثر إرضاء لإيران. بعكس الأنظمة العربية السنية(الأردن، مصر، ودول الخليج)، التي كانت ضد الانتخابات في العراق، ورغم إعادة تجريم واشنطن، تبقى مع ذلك حليفة الولايات المتحدة، هذا الموقف ضد الانتخابات يعود لسببين:

من جهة، لأنها تحمل الشيعة إلى السلطة، وهذا بالنسبة لهم سيساعد على إقامة فضاء شيعي عابر للقومية، وتحت قيادة إيران، مغطين بذلك المناطق البترولية في شمال الخليج، ومن جهة أخرى، لأنه يعني "انتخابات" أي بمعنى آخر ديمقراطية، بينما لا يوجد أي من هذه الأنظمة القائمة من يقبل بالديمقراطية أو له شرعية ديمقراطية. حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة ليس لهم إذن أية مصلحة في نجاح الإستراتيجية الأمريكية، وهذا عمليا ليس سرا على أحد أن المعارضة البعثية أو حتى الوهابية في العراق تمتلك شبكة وقواعد خلفية في البلدان العربية الجارة. ولكن حليفا آخرا للولايات المتحدة ليس له نهائيا أية مصلحة بوجود حكومة مستقرة وديمقراطية في بغداد، يقصد بذلك الأكراد. لأن كل حكومة مستقرة في بغداد ستجمع الشيعة والسنة حول برنامج وطني موحد، يتمركز على وحدة البلاد و بالتالي على وضع حد لاستقلال الأكراد.

رئاسة الجمهورية، منصب شرفي أعطي للزعيم الكردي جلال الطالباني، هي أكثر رمزية من أن تكون سلطة إستراتيجية. النجاح الأمريكي، بشكل مؤقت ،ربما، بوصول حكومة عراقية نسبيا مستقرة ومنتخبة هو في الواقع لم يرض حلفاء واشنطن، ولكن يمشي بشكل جيد مع منافستهم الرئيسة، إيران. الربح متعدد الجوانب التي حصلت عليه إيران هو كثير بالنسبة لها ويجعلنا ننهي بالتساؤل إذا التحالف الثلاثي سيكون مع الوقت الهدف الخاص للولايات المتحدة على الصعيد الإقليمي. إذن لدينا حالة جيواستراتيجية متناقضة أمام واشنطن، حيث الأعداء(البعثيين و الوهابيين من كل صوب) هم أعداء لعدوي، ولكن أيضا هم أعدائي، وحيث الأصدقاء (الشيعة العراقيين) هم أصدقاء لعدوي وهم أيضا أصدقائي. من الصعب في هذه الحالة القيام بعملية عسكرية ضد إيران والتي تهدد بعدم الاستقرار لنظام عراقي في بدايته وتجمد العملية الديمقراطية في الإقليم، وتكون دعما للأنظمة السلطوية الشمولية الضمان الأفضل للاستقرار، كما أن هذه العملية العسكرية ستدعم الحركة السنية الراديكالية في المنطقة، و المتهمة بتغذية المتطرفين الإسلاميين.

تناقض ثان هو أن سياسة الدمقرطة سيكون من نتيجتها تدعيم القومية العربية والتي مازالت في معظمها ضد الغرب، مشرعين بذلك وجود صيغة مخففة للأصوليات الإسلامية. ضمن هذه الشروط، يمكننا الاستفهام حول محتوى و قابلية المخطط الأمريكي للحياة فيما يتعلق بالشرق الأوسط.

مخطط الولايات المتحدة بالنسبة " للشرق الأوسط الكبير"

هنا أيضا إن حداثة تكون الملف " ملف الشرق الأوسط الجديد" تكشف ، كما في محتواه الأصلي، ضعف التفكير المفهومي الذي ترأس أو أدار عملية إنشائه و أيضا جانبه الارتجالي. قبل أن نرى محتواه إنه يكفي أن نتذكر أن التوجهات للسياسة الأمريكية في هذا الإقليم خلال الثلاثة عقود الأخيرة كانت دائما ضد الديمقراطية وحق تقرير العرب لمصيرهم.فمعاينة السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط ترتكز حول ثلاثة محاور أساسية : تمويل الدفاع عن إسرائيل والوعود ببعض أشكال السلام، مساندة الحكومات المقربة والحليفة للولايات المتحدة (مثل الأردن ومصر)، تطوير تحالف حميم وقوي مع العائلات الحاكمة في الدول البترولية في الخليج العربي، لاسيما مع العائلة الملكية السعودية.

انطلاقا من هذه المعاينة، لم يستطع احتلال العراق سوى تعميق المشاكل الخاصة بشرعية الولايات المتحدة و تدعيم مشاعر العداوة بين شعوب المنطقة ضد الولايات المتحدة. هذا المشاعر المتنامية بالعداوة المرتبطة بعدم وجود أسلحة الدمار الشامل في العراق قادت المحافظين الجدد إلى رفع سقف وحجم حججهم المتعلقة بالديمقراطية. في هذه النهاية، الرئيس بوش أعلن في بداية تشرين الثاني ٢٠٠٣، أمام National Endowment for Democracy ، شكلا من الخطاب حول برنامج للديمقراطية في العالم الإسلامي. الطابع الأصلي و الجديد لهذا المفهوم تم توضيحه من خلال سلسلة من satisfecit (الشهادات) الموجه إلى ثمانية دول عربية:المغرب،البحرين،عمان،اليمن،الكويت،الأردن،وحتى العربية السعودية.وعلى العكس، الرئيس بوش انتقد الزعماء الفلسطينيين الذي جمدوا و قوضوا الإصلاحات الديمقراطية.

بعد عدة أيام في العراق، طلب آية الله علي السيستاني، الشخصية الروحية الأساسية للشيعة العراقيين، بإقامة اقتراع وطني فيما يتعلق بانتخاب مجلس دستوري و وضع دستور جديد، إلا أن " بول بريمير" بموقعه كرئيس للسلطة المحتلة يعترض على ذلك بدعوى استحالة تنظيم انتخابات على المدى المتوسط، حتى يبرر التحول الشكلي لسلطة و لحكومة عراقية تشكلها واشنطن. في النهاية، من أجل تحريك الوضع وبعد وساطة من الأمم المتحدة، انتهى آية الله السيستاني بالحصول على وعد بتنظيم الانتخابات في نهاية ٢٠٠٤. لكنها لم تجر إلا في كانون الثاني ٢٠٠٥.

ضمن هذا السياق المتناقض بشكل كبير و المسيء إلى الديمقراطية، سيوزع ملف تحت عنوان " شراكة مجموعة الثمانية في الشرق الأوسط "، تم توزيعه في عملية التحضير لمؤتمر الدول الثمانية "مجموعة الثمانية" في أيسلندا، من ٨ إلى ١٠ حزيران ٢٠٠٤، وتم نشره في الصحيفة العربية اليومية " الحياة" التي تصدر في لندن، في ١٣ شباط ٢٠٠٤.هذا الملف يعود في قسم كبير منه إلى التقارير المجهزة من قبل "الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية" و المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية

(PNUD). يهدف الملف لتحذير أعضاء "مجموعة الثمانية" بأن المصالح المشتركة ستكون مهددة بتصاعد التطرف، الإرهاب، الجريمة الدولية والهجرة غير الشرعية. الخلط يستمر فيما بعد على مستوى المبادرات الإقليمية المقدمة كتتمة أو تكملة، بينما "الشراكة الأورو ـ متوسطية" في برشلونة هي في تنافس مع "مبادرة الشراكة في الشرق الأوسط " المقدمة من الولايات المتحدة. نفس الملف يذكر بعد ذلك الجهود متعددة الأطراف لإعادة بناء أفغانستان و العراق، كل هذا وكأنه دوّن أو سجل في خطوة واحدة.

على الصعيد الواقعي، الملف يلخَّص أو يُختصر بعدة معايير، إما ساذجة تقتضي بعض الرساميل الصغيرة من أجل إخراج الفقراء من فقرهم في هذه المنطقة مانحين لهم ٤٠٠ دولار لكل شخص، أو أكثر إقناعا كإنشاء " بنك الشرق الأوسط الكبير" من أجل التنمية، بينما البلدان العربية لديها مسبقا مؤسسة من هذا النموذج لا تدار من قبل الدول الغربية.كذلك يقتضي تدعيم القطاع الخاص، الذي يشكل أساس الازدهار و الديمقراطية،وهذا ما يسمح للبلدان العربية بالمشاركة بالتحولات الاقتصادية الهامة أكثر من المشاريع التي تدار في البلدان الأوربية الشيوعية سابقا. على صعيد المساعدة التكنولوجية المقترحة من "مجموعة الثمانية" فيما يأتي تحت عنوان الديمقراطية، الملف يذكر مساعدة للعمليات الانتخابية، ولكن لا مراقبة بالتأكيد للانتخابات نفسها.

كنا بالإمكان فهم ما تريد مجموعة الثمانية من غير خلط الأشكال و النماذج المطروحة، حيث لا يوجد أي شيء جديد بمعنى الكلمة، باستثناء ،ربما، تعريف لنفس " الشرق الأوسط الكبير" : بالإضافة للبلدان العربية، المنطقة ذات العلاقة التي تشمل أفغانستان،باكستان،إيران،تركيا و إسرائيل، أو لدرجة كبيرة للبلدان التي ليس بينها أشياء مشتركة سوى الانتماء لنفس الإقليم حيث تظهر العداوة الأكبر للولايات المتحدة وتضم أكبر الحركات الأصولية في شكلها المعادي للغرب، والمسجلة كالعدو الأول بالنسبة لواشنطن. من غير هذا، لا يوجد أي سبب جغرافي،ثقافي أو اقتصادي يبرر هذا الاختلاط. باستثناء إسرائيل، الحكومات ذات الصلة كما هي شعوبها ليس لديها أي سبب لقبول هذا المنطق و الانتقادات التي صدرت في معظم الدول العربية كان لديها صداها بهذه الخصوص. هذه الديمقراطية /البرنامج لم يُفكر فيها بشكل أفضل إلا بعد الحرب في العراق ويظهر أنها اختيارية جدا.

سقوط أو فشل كلتا الطبعتين من " المنتدى من أجل المستقبل" والمنظم من قبل الدبلوماسية الأمريكية في مدينة الرباط في كانون الأول ٢٠٠٤، ثم في مدينة المنامة ، في تشرين الثاني ٢٠٠٥، يبين الفتور أو اللامبالاة ثم القلق بالنسبة للأنظمة التي لديها علاقة بهذه المبادرة الأمريكية، و الهادفة لتحقيق تقدم للديمقراطية في "الشرق الأوسط الكبير".

من جانبها، تكشف النتيجة النهائية " لعملية برشلونة"، المبادر بها من قبل الاتحاد الأوربي في عام ١٩٩٥ مع عشر بلدان من الجانب الجنوبي للبحر المتوسط وفيما يتعلق أيضا باتفاقيات أوسلو بين الفلسطينيين و الإسرائيليين، وتوضح أيضا حدود المفهوم الذي هدف لبناء منطقة من السلام و الازدهار المشترك حول

هذه البركة الراكدة. الحاجات التي أُنشأت بفعل توسيع الاتحاد الأوربي نحو الشرق غيرت الأولويات داخل الأجندة الأوربية، و التي لم يكن لديها نهائيا الوسائل و الإمكانيات لأهدافها في الجنوب. غياب معظم القادة من البلدان غير الأوربية ذات الصلة و التي تشكل شراكة مع أوربا وهي (الجزائر،السلطة الفلسطينية، مصر،إسرائيل،الأردن،لبنان،المغرب،تونس،ليبيا، موريتانيا) ، عن أول قمة أوربية/متوسطية لزعماء هذه الدول و الحكومات في برشلونة، في مناسبة العيد الثاني " لعملية برشلونة" نهاية تشرين الثاني ٢٠٠٥،يشهد بخيبة الأمل وانتظار القليل من مبادئ " اتفاق برشلونة".

أيضا مصدر آخر للخلاف بين أعضاء " برشلونة" هو استحالة إيجاد تعريف مشترك للإرهاب،و الذي يستطيع إبعاد العديد من الحركات المشابهة من الجانب الجنوبي والتي تصنف كحركات مقاومة وطنية. فاتفاق برشلونة وبعد عشرة سنوات من إطلاقه و بعض المليارات (٢٠ مليار يورو) من القروض و الهبات الأوربية فيما بعد متجهة لجنوب المتوسط، لم تجذب دائما الاستثمارات الخاصة. إنها المخاطر الجيوبوليتيكية،الضعف في التبادل بين الدول المشكلة للإقليم، كذلك أيضا التضييق فيما يخص الأسواق، كل هذا يبين ويشرح هذه المعاينة لوضع الإقليم وشراكته مع أوربا. إنه يشير أيضا للمسؤولية الكبيرة للأنظمة القائمة في هذه الدول، التي تعطل التنمية، كما رأينا ذلك سابقا.مستقبل الديمقراطية هو دائما غير مؤكد في الشرق الأوسط وغياب الوسائل و الإمكانيات للضغط من قبل واشنطن على الأنظمة البترو-ملكية في الخليج ضمن سياق الوضع البترولي الحالي في العالم، يبين العديد من الحدود لإقامة الديمقراطية التي يمكن أن تستمر دائما.

إذا كانت الديمقراطية تطرح دائما الكثير من التساؤلات في "الشرق الأوسط الكبير"، من المغرب إلى باكستان،فهذا يستوجب أو يمكن أن يستوجب طرح العديد من الأسئلة من قبل الولايات المتحدة. لا يقصد أن نضع في الشك الطابع الديمقراطي للولايات المتحدة و لا يمكننا ذلك، ولكن هي فرصة للتساؤل حول العديد من القضايا التي تقلق شعوب المنطقة. إذ لا يمكن إهمال هذه الأسئلة خاصة من قبل قوة عظمى مثل الولايات المتحدة. في الأساس، الشيء الذي يشغل الولايات المتحدة بشكل كبير هو جهل العالم الذي بداخله تتطور الغالبية العظمى من الشعب الأمريكي. هذه القضية التي تطرح على كل ديمقراطية أوربية لا تطرح للأسف بنفس الحدة و القوة في الولايات المتحدة. في عام ١٩٩٩، حوالي ٧% فقط من الأمريكيين أعلن أنه مهتم برهانات السياسة الخارجية الأمريكية و أهميتها بالنسبة للبلاد. ولكن ألا يوجد سبب لكل هذا؟. الولايات المتحدة هي أقل انفتاحا على العالم أكثر مما نعتقد: التجارة الدولية لم تشكل في هذا التاريخ إلا ٢٠ ،٥ من الميزانية الوطنية مقابل ٤٠ % مثلا في بريطانيا أو فرنسا. حتى ولو أن وزن الاستثمارات الأجنبية في الولايات المتحدة دعَّم التبعية المتبادلة وقوى التوازن في الحسابات الخارجية للبلاد رغم العجز الكبير، فإن المواطن الأمريكي لا يعرف شيئا و جهله للعالم يتأكد. الجغرافية تشرح أيضا هذه اللامبالاة. فالولايات المتحدة لديها رؤيتين كبيرتين بحجم الأرض الكبيرة المتجاورة مع المحيطات،فهي

بلاد " قارة" حيث الشواطئ الكبيرة الممتدة تجعلك تنسى السهول الكبرى في هذه الدولة.لذلك سيكون لأوربا حاجة في إعادة انتخاب جورج بوش حتى تعيد واشنطن تصحيح هذا الجهل واللامبالاة.

لكن التناقض لم يبق مخفيا أو كثير الغموض. فإذا أطلقت الولايات المتحدة نموذج " التفكير الشامل"، إلا أن حقائق العالم تبقى مجهولة بشكل كبير أمام المواطنين الأمريكيين، وهذا ما يبين من غير شك السذاجة في إدارة الشؤون الخارجية للولايات المتحدة. رؤية العالم من قبل الولايات المتحدة و الفصاحة التي ترافقها في تبرير السياسة الخارجية للبلاد كان من الواجب أن تكون مبسطة. المواطنون الأمريكيون تسهل عملية خداعهم فيما يتعلق بالسياسة الخارجية. تشارك وسائل الإعلام المرئية والمسموعة في هذه الرؤية التبسيطية للعالم وعن طريقها أو بسببها تكون المعلومة كلية الوجود أو موجودة في كل مكان، تتمحور على الصورة و البث الذي يكونها، وهذا ما يقتل في النهاية المعلومة والتحليل. الحملة الإعلامية التي أُطلقت أثناء حرب العراق في ٢٠٠٣، كما في حرب ١٩٩١، و معالجة هذه القضية منذ البداية في العديد من وسائل الإعلام هي توضيح مقلق لهذا التناقض، فالكثير من المعلومات يعني الضعف في فهمها وهم لا ينتبهون لذلك ، خاصة أن العديدين يقولون أنه لا معلومات نهائيا. إذا أضفنا على ذلك الخلط بأشكال الإعلام و المعلومة مع الإعلان والدعاية،سيكون لدينا منتج هجين أو خلاسي بين الاثنين بالتأكيد، فإذا اطلعنا واقتربنا من التقارير المصورة، التي تقوم بها العديد من الوكالات الحكومية، والمقدمة ضمن إطار من المعلومات خلال الأربع سنوات الأخيرة من خلال شبكات محلية، فإننا نقترب بهدوء، وعلى العديد من القنوات، من حالة كاريكاتورية للإعلام. والعديد سيقولون هذا دعاية وليس إعلاما. و إذا أضفنا أيضا تزوير تقارير الخبراء العلميين عندما تذهب مراجعاتهم وخلاصتهم ضد السياسات الموضوعة في التنفيذ من قبل إدارة بوش، كما الحال حول المناخ، أو عندما تزعج التقارير العديد من القناعات الدينية، كما في الداروينية Darwinisme ، ندخل بوضوح في الظلامية Obscurantisme أو حتى في التجهيلية. نستطيع أن نذكر أيضا العمليات المخالفة أو اللاشرعية للمخابرات الأمريكية فيما يتعلق بالسجناء الإسلاميين في أوربا،حتى تكتمل اللوحة و التي منذ البداية هي مقلقة على صعيد مختلف المواقف الأخلاقية و الأمنية لهذه السياسة.

إذا بررت اعتداءات ١١ أيلول وبعدة أشكال تدخل الولايات المتحدة بأفغانستان، فإنه من الخلط أن يطبق ذلك على العراق، هذا الخلط المخطط بشكل إرادي واستباقي من قبل العديد من السحرة المبتدئين في واشنطن، والذين دفعتهم إدارة بوش إلا هذا المستنقع. في عمق التحليل نرى الأخطاء و الفشل لهذه الإدارة منذ وصولها إلى السلطة عام ٢٠٠١، هذا بالإضافة للسياسات المعتادة لواشنطن، ولكن أيضا طرقها المستخدمة والمعترض عليها في الوصول إلى غاياتها، إنه من الصعب الدفاع عن حصيلة أو نتائج هذه السياسات. ستكون المهمة المستقبلية لمن يأتي بعد إدارة بوش ضخمة وصعبة للغاية. إذا العالم استطاع أن يكون عارفا بالجميل تجاه الولايات المتحدة، كونها أمَّنت و حمت الاستقرار خلال قرن من الزمان، رغم

الأزمات الكبيرة التي تخللت هذه الحقبة،إلا أن مستقبل العالم لن يستطيع أن يبنى بشكل مستمر ودائم على قاعدة وحيدة القطب أو من جانب واحد خاصة أن لديها الكثير من الأخطاء، الحاسمة و الخطيرة.

في النهاية، وإذا عدنا إلى كانون الثاني ٢٠٠١، نتذكر أن الرئيس بوش و أثناء وصوله لإدارة الولايات المتحدة، لم يكن لديه سوى ملف واحد هام و طارئ لكي يعالجه : هو موضوع زيادة الاستهلاك البترولي للولايات المتحدة باعتبارها تبعية خارجية متنامية. بالإضافة لذلك، وبعد تراكم المشاكل من كل طبيعة وشكل منذ هذا التاريخ نستطيع القول بعد المعاينة، وفي نهاية هذه الدراسة، أن مسألة الطاقة لم تتم معالجتها باستمرار على الصعيد الداخلي، بالمقابل، وعلى الصعيد الدولي، إن المناورات الكبرى في مجال مصادر الطاقة هي جيدة حتى الآن من حيث الالتزام بها. مع ذلك نستطيع القول أنها بدأت الآن.

الخاتمة

إن البترول و الجيوبوليتيك غالبا ما شكلا خليطا متفجرا. اليوم، حالة الأسواق البترولية مع الأسعار المرتفعة،يجب و ستستمر كما يبدو في الوضع الحالي نظرا للأسس المتعلقة بالقطاع و في غياب العناصر الجديدة على الصعيد الجيوبوليتيكي. بالتالي فيما يتعلق بهذه النقطة، إن أخطار عدم الاستقرار هي متعددة

في الكثير من البلدان المنتجة، كما يبين هذا الكتاب. عناصر التقييم أو التقدير السلبية يمكن نقلها إذن إلا عوامل إيجابية على المدى المتوسط.

لا يوجد أي شك أن فرنسا و الاتحاد الأوربي منشغلان بهذه الأسئلة. بالتأكيد هناك بروتوكولات،برامج، أجندات،شراكة واتفاقيات أخرى متعددة الأطراف توجد مسبقا أو هي في حالة إعداد ضمن نطاق أوسع وأشمل فيما يتعلق بسياسات الطاقة. لكن وسائل هذه السياسات هل هي بالفعل كافية في مواجهة الرهانات الكبرى القائمة؟ أعتقد أنه مسموح لنا بأن نشك بذلك. الفكرة التي تم إطلاقها من قبل المفوض الأوربي للطاقة،في ٧ نيسان ٢٠٠٥،من أجل تحديد السرعة على الطرقات السريعة إلى ٩٠ كيلومتر في الساعة داخل كل الاتحاد الأوربي في حال حصول أزمة بترولية، من أجل تقليص الاستهلاك و بذلك تتقلص التبعية من قبل الاتحاد الأوربي بالنسبة للبترول، هي فكر هزلية و مدعاة للسخرية.

هذه الإدارة الاستباقية للنقص من دون تأمل،تبين بوضوح غياب سياسة حقيقية من قبل الجهات العليا. أوربا الاقتصادية عليها عاجلا أم آجلا أن تقوم بالقليل من السياسة إذا أرادت أن توجد مكانا لها في عقل الأوربيين الذين يسكنوها و في عقل الأمم التي تشكلها. الطموح الشرعي بالنسبة لكل دولة أوربية أن تحقق بنفسها وتضمن مخزونها من الطاقة لا يشكل الوسيلة الأفضل لبناء التعاون و التآزر الذي يمكن أن يترجم مع الوقت إلى سياسة أوربية للطاقة،أما شراكة طاقية مع روسيا لن تكفي لوحدها.

لكن العالم يسير أكثر فأكثر تحت نفوذ للاقتصاد لا يمكن الحد منه ، الأولية تكون في مراقبة تطور أسعار البترول الخام، من غير أن طرح الكثير من الأسئلة حول المدى المتوسط أو أبعد من ذلك. إن جمع أو تدوين بعض التحليلات و التعليقات للمتخصصين في الاقتصاد الدولي أو في قطاع الطاقة في عام ٢٠٠٥ هو أمر مهم ويشكل معلما لنا لكنه غير مطمئن.

في ٥ نيسان ٢٠٠٥، Alan Greenspan رئيس " الاحتياط الفيدرالي" قام بتهدئة الأسواق بشكل مؤقت.إنه يعتبر، بينما البرميل هو من جديد بسعر ٥٥ دولارا في نيويورك،أن الأسعار الحالية للخام سيمكنها " تشجيع تدفق أو عرض مخزون كاف من أجل إيقاف هيجان الأسعار القائم". فليفهم من يستطيع أن يفهم. إذا كانت الفكرة من أجل زيادة المخزون في الأسواق ومن ثم بعد ذلك تخفيض الأسعار،فإن هذا ليس جديدا. ونبقى دائما ضمن مجال الحديث عن التطمينات الجديدة،ففي ٧ نيسان ٢٠٠٥، قدرت وزارة الطاقة في الولايات المتحدة ،من جهتها، أن أسعار الخام ستصبح تحت ٥٠ دولار في ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ .

هذا الخبر الجديد جاء بعد نشر دراسة لبنك Goldman Sachs ،في ٣١ آذار ٢٠٠٥، حيث وفقها،البرميل سيستطيع أن يبلغ سعرا في حده الأقصى يصل إلى ١٠٥ دولارا،مقابل تقدير سابق وصل إلى ٨٠ دولار كحد أقصى. ردة الفعل لم يكن لديها من يسمعها وسعر البرميل الخام تابع ارتفاعه.

ضمن نفس الموضوع، عندما ستعلن صحيفة Financial Times اللندنية في أعمدتها،في الأول من نيسان ٢٠٠٥،أن "الوكالة الدولية للطاقة" تفكر بالدعوة إلى مخطط اقتصادي للطاقة إذا استمرت الظروف الحالية.خدمة الصحافة ستتحدث عن هذا الخبر قائلة إنه " التواء" أو تحريفا في رسالتها أو أن إحدى كبريات الصحف اليومية البريطانية تريد أن تفبرك " كذبة نيسان". أية كوميديا هذه ! مع ذلك، في بداية تموز ٢٠٠٥، أعلنت الأوبك أو نبهت ، أثناء انعقاد مؤتمر "الثمانية الكبار" في Gleneagles ،أنها لا تستطيع أن تضمن تزويد كل الدول الغربية من هنا إلى ١٠ أو ١٥ عام.

مهما كان سعر برميل الخام، والذي نستطيع أن نعتقد أنه سيبقى مرتفعا على المدى المتوسط، أو أنه يقصد طريقة جديدة للتعاطي على المدى الطويل، فإنها ،للأسف، جميع النقاط التي استحضرت من قبلنا على مدى هذا الكتاب هي التي ستكون محددة لمجرى الأحداث المتعلقة بالبترول. سعر البرميل ليس إلا الترجمة الأخيرة لعقلية العاملين في هذا لمجال والذين لديهم كل شيء ممكن. الأكيد الوحيد في هذه الفترة المعلنة، أن هؤلاء عليهم الحصول بشكل كاف على المحفزات أو الدوافع التي تجعلهم قلقين على صعيد الضعف البنيوي للسوق البترولي، كما على صعيد الجيوبوليتيك، وذلك من أجل ضمان الحصول، للعاملين في السوق، على حصتهم و للمستهلكين فاتورة جيدة تتعلق باستهلاكهم من الطاقة. في مواجهة هذه الأخطار على المدى المتوسط، تتفاعل الدول بشكل قلق ومتسرع : الرئيس بوش استقبل في مزرعته في Crawford ، ٢٧ نيسان ٢٠٠٥، عبد الله بن عبد العزيز، الذي كان حتى ذلك الوقت الأمير ولي عهد المملكة العربية السعودية، ، تبع ذلك زيارة الرئيس النيجيري"أوباسانجو" إلى البيت الأبيض،نلاحظ بهذا الشكل المباشر لإدارة المصالح القومية الأمريكية. الإتحاد الأوربي أعلن ،من جانبه، في بداية أيار ٢٠٠٥، لقاءا بين الإتحاد ومنظمة الأوبك في بروكسل حدد بتاريخ ٩ حزيران من نفس العام. من هنا بدأت بعض الورش حول هذا الموضوع. الجانبان اتفقا على الالتقاء في فيينا، بتاريخ لم يحدد مسبقا. ضمن حالة الخوف من النقص، كل يجرب، من غير القناعة بذلك، أن يطمئن نفسه، أو أن يرسل إشارات إلى الأسواق من أجل خفض الأسعار. فيما يتعلق بالتزود البترولي على أبعد مدى ممكن، وكما يشهد هذا الكتاب، يبدو أن كل دولة تعمل من أجل نفسها. إن مجموعة الثمانية في اجتماعها المقرر بمدينة Glenegles الاسكتلندية، والتي جمعت أيضا دولا صاعدة [البرازيل، الصين، الهند، المكسيك، أفريقيا الجنوبية] وكبرى المؤسسات الدولية مثل [صندوق النقد الدولي، البنك الدولي..]، هذه المجموعة كانت قد

قررت التطرق بجدية إلى المسألة البترولية في علاقتها مع التغيرات المناخية. لقد قُرر عقد الاجتماع الهام في ٧ تموز ٢٠٠٧، ولكن في صباح هذا اليوم حصلت أربع تفجيرات إرهابية في قلب العاصمة البريطانية لندن.

إن غياب الرؤية العالمية المكرّسة للتعاون ضمن هذا السياق من الأحداث، وحول مستقبل السوق البترولية، يبدو واضحا وجليا. في الواقع، يوجد بعض اللحظات أو الأوقات من هذا التعاون، لكن لم تستطع التعبير عن نفسها أو أنها كانت غير مدعوة لهذا التعبير. إن "المجلس العالمي للطاقة" هو بشكل أساسي مجموعات تضم المتخصصين في هذا القطاع، وهي موجّهة كي تتبادل المعلومات المتعددة التي بحوزتها مع القليل من التدقيق والبحث. على الصعيد السياسي، إن التقارب الذي نستحضره أحيانا بين الأوبك و AIE وهي الوكالة الدولية للطاقة،يظهر أنه ممكنا رغم التباعد في المصالح والأهداف بينهما، وقد رأينا العديد من الأعمال المشتركة التي قامت بينهما في السابق.

الشكل الثالث من هذه المؤتمرات أو الاجتماعات انعقد في مدينة الكويت بتاريخ ١٥ أيار ٢٠٠٥. لقد كُرِّس لاقتصاديات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومستقبلها على صعيد العرض والطلب البترولي. هذه الأعمال سيتم ضمها إلى World Energy Outlook في عام ٢٠٠٥ وهي تابعة للوكالة الدولية للطاقة. فيما تبقى، اتفقوا على ضرورة تعزيز الحوار والتعاون بين المنظمتين، لكن من غير محتوى واضح ومجسد. وفيما يتعلق باتفاقية "معاهدة الطاقة" لعام ١٩٩٤،فإنه يكفي أن نعرف أو نقدم نطاقا قانونيا لاسيما بما يتعلق بضمانات الاستثمار، بالوصول الحر للمصادر البترولية وتوضيح بعض المبادئ المتعلقة بالبيئة.

هدفت هذه المعاهدة إلى تأمين استمرار التزوّد الطاقي للاتحاد الأوربي عن طريق CEI أو مجموعة الدول المستقلة. وحتى لو أن الولايات المتحدة و اليابان التحقوا بهذه المعاهدة، إلا أنها من الآن فصاعدا هي مصدقة من قبل ٥١ بلدا، لكن الصعوبة الأساسية في وضعها قيد التنفيذ تكمن في عدم تصديقها من قبل روسيا بسبب معارضة البرلمان الروسي لها.

إن المواقف الجديدة للكرملين فيما يتعلق بهذه المسائل، كما هو حال التعاطي مع الهوية في البلدان الموقعة على المعاهدة، وأيضا في الدول الكبرى المستهلكة، توضح بشكل مسبق الحدود الجغرافية الملتزم بها، هذا إذا لم نقل الحدود الجغرافية/الاقتصادية.
نحن نعلم بالاستناد إلى مبدأ اقتصادي جوهري،إن كل ما هو نادر هو ثمين،وبالتالي إن السعر سيرتفع لكل ما يتجه لأن يكون نادرا. أن الدور المكمِّل للمضاربين و الذي لا يمكن إهماله في ارتفاع أسعار البترول

الخام يؤدي "ربما" ولو من باب الخطأ إلى الوعي لدى الرأي العام وخاصة فيما يتعلق بضرورة اعتبار البترول كمادة نادرة وبالتالي هي غالية الثمن، وأيضا هي مادة خاضعة للعرض والطلب. هذا العرض و الطلب ينشّط الاستهلاك العالمي مقترحا أو لا يعارض حرية التصرف، وبالتالي يقدم أسعارا يمكن الوصول إليها لاسيما فيما يتعلق بالوقود. ولأن ارتفاع الأسعار يستند أصلا على استهلاك متزايد، فإن انبعاثات الغاز تزداد تدريجيا كنتيجة لهذا الاستهلاك. هذه الشراهة العالمية ستؤدي إلى دفع الثمن بشكل مضاعف.

ترى العديد من التحليلات، ومنها ما قامت به الوكالة الدولية للطاقة، أن الاستعانة بالبترول يمكن أن تكون محدودة بسبب أو بفضل التخوفات المرتبطة بالغازات المنبعثة، أكثر مما هو خوف من ندرة هذه المادة أو الثروة. إن هذه الرؤية المتفائلة بالنسبة للكثيرين لا يظهر أنها قائمة حاليا، بل على العكس من ذلك. حيث أن افتتاح ما يسمى "سوق الحصة" ومن خلاله يتم السماح بانبعاث غاز GES وهو [غاز يمتص جزءا من أشعة الشمس ثم يعيد نشرها بشكل إشعاعات لتلتقي مع جزيئات غازية أخرى، وتعاد هذا العملية مرات متعددة، ثم ينتج عنها ارتفاع الحرارة، المترجم] داخل الاتحاد الأوربي واعتبارا من ١ كانون الثاني ٢٠٠٥، هذا الافتتاح يمكن ترجمته على أنه يأخذ باعتبارات اقتصادية قائمة على أولويات سياسية/اجتماعية، لاسيما أن السماح بالحصة لن يتعلق سوى بانبعاث ثان أكسيد الكربون حتى عام ٢٠٠٧.

مع ذلك، هذا السوق سيُحَمّل كل صناعة داخل الاتحاد الأوربي، والتي هي متواجدة في ١٢٠٠٠ موقعا، إلى تطوير انبعاثاتها مع تشجيعها على محاولة تقليصها شيئا فشيئا. يبقى أن نتمنى على هذه الأسواق المالية الجديدة ألاّ تخرج عن مهمتها الأصلية. لأنه، إذا كان الهدف هو القيام بمهمة جيدة، فإن كل صاحب علاقة من [مشاريع، رساميل، مستثمرين..] سيتصرف وفق مصلحته الخاصة كي يحصل على أكبر ربح ممكن كما هو في كل الأسواق الأخرى. السبب، هو أنه و برغم وجود هذه القواعد التي تهدف للحد من زيادة انبعاث الغازات الملوثة، فإن أحجام ثان أكسيد الكربون، والتي ستعالج مع الوقت، سوف تزداد بشكل واضح. وحتى لو أن هذه الأسواق لا تضم سوى جزءا من الانبعاثات الغازية التي تؤدي للحرارة، فإن الرهانات المالية ستكون ضخمة لأن هامش التقدم هو مهم جدا، وكما هو الحال مع ارتفاع أو تزايد استهلاك الطاقة المستخرجة من باطن الأرض.

إن الاستهلاك الكلي للطاقة الأولية في العالم ارتفع في عام ٢٠٠١ إلى ١٠،٢ مليار طن، أو ما يعادل ٣٩% من البترول الخام، بمعنى آخر ٣،٩٤ مليار طن. إذن، هذا الوضع يدعو للقلق حيث أن حصة الطاقة المستخرجة من الأرض من الموازنة الطاقية العالمية سوف تتقدم وتزداد بشكل تدريجي في المستقبل. استخدام هذه الطاقة المستخرجة هو في حالة تزايد بنسبة ٥٧% منذ عام ١٩٧٠، مع العلم أنه مترافق مع احتراق ويشارك بقوة في الانبعاث الحراري.

ضمن هذا الوضع، إن احتراق واحد طن من البترول يطلق ٣،٠٤ طن من الغاز الكربوني أو ثان أكسيد الكربون، أما الانبعاثات الكلية لغاز ثان أكسيد الكربون الناتجة عن البترول تشكل ٤٢% من الانبعاثات الإجمالية وتأتي في الدرجة الأولى، وقد ارتفعت في عام ٢٠٠١ إلى أكثر من ٢٤ مليار طن من ثان أكسيد الكربون.

تمتص وسائل النقل ٢٥% تقريبا من الطاقة المنتَجة، وتطلق ٢٥% من ثان أكسيد الكربون المنبعث في كل أنحاء العالم. يوجد في داخل هذا القطاع أكثر من ٨٠% من الانبعاثات التي تسببها وسائل النقل على الطرقات. إن وسائل النقل بكل أشكالها تعتمد على منتجات بترولية بنسبة ٩٧% من استهلاكها الطاقي وبشكل خاص في البلدان الأعضاء بمنظمة OCDE [منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية]. في فرنسا، عن نسبة الاستهلاك الكلي من الطاقة النهائية وصلت إلى ٣٢% أو ما يعادل ١٥٨،٩ مليون tep [رمز للوحدة من الطاقة من وجهة نظر اقتصادية وصناعية، وكل واحد كيلو طن من البترول يساوي ١٠٠٠ وحدة طاقية. 1ktep = 1000 tep] وذلك في عام ٢٠٠٣، وهذا ما يجعلها القطاع المستهلك الثاني بعد التجارة والخدمات والتأمين الذي وصل إلى ٤٣%، وأمام مجمل الصناعات الحديدة والتي تشكل ٢٤%.

في عام٢٠٠٣، وصلت نسبة ما تقوم به السيارات من نقل المسافرين إلى ٨٥%، أما الشاحنات فأمّنت ٧٩% من نقل البضائع، وتعتمد هده الإحصائية على حساب تنقل المسافرين بالكيلومتر والبضائع بالطن من خلال المسافة التي تقطعها بالكيلومتر أيضا، إن الاختيارات فيما يتعلق بالعادات وطريقة الحياة تم الأخذ بها من خلال المستهلكين في الولايات المتحدة.إذا وضعنا الأخطار الناجمة عن الصراعات، والتي هي من مصادر السيطرة على الثروات البترولية المتراجعة أصلا مع مرور الزمن، على النتائج البيئية المرتبطة بالارتفاع الذي لا يمكن تحاشيه لاستهلاكها، فإن النتيجة لن تكون مدعاة للسعادة. هذه النتائج التي هي بمثابة تحذير لنا، من المحتمل أن تُبَرَّر إذا سمحت بتحسين مستوى التنمية في البلدان الرئيسية المنتجة للبترول وساهمت في تحقيق بعض الاستقرار فيها.

إن المعاينة أو التحليل على هذا الصعيد يمكن أن يصبح أعمق وأوضح، وذلك إذا أرجعناه إلى التصنيف الدولي للدول وفق "مؤشر التنمية الإنسانية" IDH، والذي يتم وضعه كل عام من قبل "برنامج الأمم المتحدة للتنمية". وفق هذا التصنيف المنشور في عام ٢٠٠٤ والذي يضم ١٧٧ دولة، ويتعلق بعام ٢٠٠٢، فإن الدول الرئيسية المصدرة للبترول ـ من غير الدول المصنَّعَة ـ تحتل المراتب التالية : الكويت ٤٤، الإمارات العربية المتحدة ٤٩، المكسيك ٥٣، روسيا ٥٧، ليبيا ٥٨، فنزويلا ٦٨، العربية السعودية ٧٧،

كازاخستان ٧٨، إيران ١٠١، الجزائر ١٠٨، اندونيسيا ١١١، نيجيريا ١٥١؛ طبعا كما تشاهدون من هذا الترتيب فإنه يشير إلى البلدان التي لديها قدرة إنتاجية من البترول تزيد عن ١ مليون برميل في اليوم حتى عام ٢٠٠٣.

إذا قاربنا هذا التصنيف مع تصنيف آخر يضم ١٧٥ بلدا، وقد وُضع على قاعدة ميزانيتها الدفاعية معتمدا على الدولار؛ نجد ١٠ بلدان مصنَّفة ضمن هذا الترتيب وهي من بين ٥٥ أول دولة في العالم، ونجد أيضا أن نيجيريا و كازاخستان، فقط، يقعان في منتصف الترتيب أي بين ٧٠ إلى ٨٨. حول الإنفاق العالمي فيما يتعلق بالدفاع وبالتحديد بشراء الأسلحة والقروض المتعلقة بها، فإن تقرير SIRRI لعام ٢٠٠٥ الصادر عن "المعهد السويدي" يؤكد لنا أن هذا الإنفاق تجاوز مرة أخرى على الصعيد العالمي ما كان قد أُنفق في عام ٢٠٠٤. لقد تم إنفاق ١٠٠٠ مليار دولار، ٤٧% منها للولايات المتحدة بسبب الحرب على العراق وفي أفغانستان. هذا الرقم الإجمال يبقى أقل من الرقم الذي سُجِّل على الصعيد العالمي بين عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨، أي في نهاية عصر الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريغان ونهاية الحرب الباردة. إنها أرقام فلكية، مع ذلك هي أقل من المبلغ الناتج عن عائدات البترول والذي وصل إلى ١٥٠٠ مليار دولار قبل ارتفاع الأسعار في عام ٢٠٠٤.

إن مفهوم القيمة الزائدة البترولية يسمح بتوضيح حقيقة الدور الكبير للبترول في الاقتصاد العالمي. من خلال القيمة الزائدة البترولية فإننا ندرك الفرق بين مبلغ المبيعات العالمية للمنتجات البترولية ومعها الضرائب،و السعر الحقيقي الذي يقدمه إنتاج البترول الخام وتحوله إلى منتَج مكرر ومُسلَّم إلى المستخدِم النهائي، وذلك خلال عام واحد. الأرقام التي سنعرضها هي تلك التي ظهرت قبل ارتفاع الأسعار في عام ٢٠٠٣، ثم الارتفاع الكبير في عام ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥. البيع العالمي للمنتجات البترولية يقدم كل عام إيرادات تصل تقريبا إلى ٢٠٠٠ مليار أورو "العملة الأوربية". فيما يتعلق بالأسعار، إن إنتاج، نقل وتكرير البترول الخام؛ ثم نقل، تخزين و توزيع المنتجات المكررة يصل تقريبا إلى ٥٠٠ مليار أورو.

الفرق بين المبلغين هو ١٥٠٠ مليار أورو وهو يشكل القيمة الزائدة البترولية، بمعنى آخر، إنه الرهان المالي المكوَّن من خلال التدفق البترولي العالمي. هذه القيمة الزائدة البترولية تمثل الاقتطاعات التي تجري خلال أو على طول تسلسل البترول من قبل الدول المنتجة و البلدان المستهلكة بشكل ضرائب وأرباح. هذه الأرقام ستتضاعف ميكانيكيا وبشكل كبير، على الأقل، من جانب البلدان المنتجة والشركات البترولية وذلك بعد الارتفاعات في أسعار البترول الخام في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥.

نشير هنا وببساطة إلى أنه ومن أجل ارتفاع سنوي ووسطي لسعر الخام بحوالي ١٠ دولار، فإن ٣٠٠ مليار دولار إضافية ستُضَخ بشكل ميكانيكي ضمن قاعدة النظام البترولي العالمي، من غير أن ننسى الاقتطاعات التي يحصل عليها المضاربون في هذا القطاع. فيما يتعلق بالدين الإجمالي لأحد عشر بلدا في منظمة الأوبك، وذلك في كانون الثاني ٢٠٠٣، فإنه سيصل مجددا وفق البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إلى ٤٤٥ مليار دولار مع تقديرات بحوالي ١٤٠ مليار دولار تعلق بالعراق لوحده، ويتبقى ٣٠٠ مليار دولار من الدين للدول العشر المتبقية.

لقد وُضعت كتابات كثيرة حول السؤال الشهير لمعرفة إذا كان البترول بالنسبة للبلدان المنتجة نقمة أم نعمة؟ سوف نذكر سببين أساسيين هما في أصل أو وراء التنمية الغير صحيحة للعديد من البلدان المنتجة للبترول: من جهة، إن المرض الهولندي hollandaise [وهو ظاهرة اقتصادية تربط استغلال الثروات الطبيعية بتراجع الصناعات المحلية، استخدم هذا المصطلح لأول مرة في عام ١٩٦٠ للإشارة إلى النتائج المزعجة بسبب الارتفاع الكبير لاستغلال الثروات الطبيعية في هولندا، توضيح من المترجم] والذي يرتكز بالنسبة للحكام السياسيين في الدول المنتجة على ترك معظم النشاطات الاقتصادية للبلاد تنهار بسبب اعتمادهم على عائدات البترول؛ هذه العائدات البترولية لا توَظف لتنمية وتطوير مصادر أخرى للثروة. ومن جهة أخرى،المشاكل التي تقع أثناء الحصول على امتيازات وعقود بترولية، أو الإدارة المشكوك بها لعائدات البترول في العديد من البلدان المنتجة، والتي تدفع أو تحرض على الفساد المتواجد أصلا في جميع أجهزة الدولة والأوساط المالية والأعمال المرتبطة بالمنافسة للوصول إلى عائدات الدخل البترولي.

في مواجهة هذه التحديات، هناك خوف من أن البحث عن الشفافية من قبل بعض الجهات، مثل " Extractive Industries transparency Initiative" ومعها " أموال التنمية لصالح أجيال المستقبل"، داخل بلدان العالم الثالث مثل تشاد، لن يغير شيئا فيها أو أن الآمال ستكون ضعيفة. في تشاد،الحكومة التي حصلت وفق البنك الدولي على ٣١٨ مليون دولار في ٣٠ أيلول ٢٠٠٥ وبهدف استغلال الآبار البترولية في حوض Doba،قررت في ٩ تشرين الثاني ٢٠٠٥ تعديل القانون الشهير ٠٠١ المتعلق بإدارة العائدات البترولية. هذا القانون تم التفاوض عليه وإقراره بعد تدخل البنك الدولي مقابل مساعدته السياسية، الأخلاقية والمالية في مشروع خط أنابيب Doba – Kribbi. بالمقابل، الحكومة التشادية التزمت بتأسيس محفظة مالية للأجيال القادمة وتتم تغذيتها بنسبة ١٠% من الدخل البترولي، وبتكريس ١٥% من العائدات المخصصة بشكل مباشر للدولة، للقطاعات الزراعة، الصحة والتعليم. إن تعديلات القانون ٠٠١ والتي أُقرت في تشرين الثاني ٢٠٠٥ تسمح للدولة بامتلاك الأموال

نقدا من أجل دفع الرواتب للموظفين، ولكن أيضا بإضافة الأمن، أي السلاح، إلى الأولويات التي سيستفاد منها من عائدات البترول. البنك الدولي يمتلك وسائل للضغط لحمل الحكومة التشادية على إضافة بند تخفيض الديون التشادية إلى أولويات الاستفادة من دخل البترول. هذه الإجراءات من قبل الحكومة التشادية حرّضت الحكومات الأفريقية الأخرى المنتجة للبترول ضد الاتفاقيات مع البنك الدولي. ولكن السؤال يبقى إذا كان باستطاعتنا تحقيق التنمية في بلد ما بفضل البترول رغم أو ضد إرادة الأنظمة السياسية القائمة؟

بمعنى آخر، هل يمكننا التقدم بالتنمية في هذه البلدان من غير تعاون كامل وكلي من قبل الحكومات صاحبة السيادة، إذا صح التعبير؟ في الواقع حاولت المؤسسات المتخصصة بالشفافية أن تجيب على هذه الأسئلة، خاصة أنها وجدت من أجل الإجابة عليها. هذه المبادرة للشفافية من قبل العديد من المنظمات غير الحكومية والتي تقدمت بها بريطانيا في قمة التنمية المستدامة في " جوهانسبيرغ" أيلول ٢٠٠٢، تهدف لتعزيز شفافية العمليات المالية بين شركات الصناعات الاستخراجية والدول. العديد من الشركات البترولية، لاسيما Shell, BP, Total تساند هذه المبادرة. لكن البعض الآخر، كما هو حال معظم الشركات الأمريكية لم تتفق مع المبادرة، حيث تخشى من بعض القواعد والإجراءات والتي ستؤدي لتصحيح الخلل في المنافسة بين الشركات ذات العلامة، والتي عليها أن تنشر ما تحوله من أموال، بعكس الشركات التي ليس علامة. إذا كانت خطابات بعض الشركات تتطور فيما يتعلق بالشفافية، إلا أنه لم تصل حتى الآن إلى مستوى العديد من الشركات الأخرى التي تمارس هذه الخطابات عمليا.

ضمن هذا النطاق، إحدى المنظمات غير الحكومية البريطانية وهي " أمن الطفل"، عمدت إلى تقييم مستويات بعض الشركات فيما يتعلق بالشفافية،وهي تقوم بعملها بشكل منهجي منظم.وفي تقريرين منشورين في شهر آذار ٢٠٠٥، قامت بتسليم ما وصلت إليه من استنتاجات.في الواقع، تختلف النتائج من بلد لآخر ومن شركة لأخرى، وحتى داخل نفس الشركة هناك اختلاف في وضعها وفق البلد الذي تتواجد فيه. هذا الجانب الأخير يمكن إرجاعه إلى سير وعمل الشركات، بمعنى مكانتها في الإنتاج في هذا البلد،أهمية هذا البلد في إستراتيجية الشركات الكلية و حكام هذا البلد. في الواقع الشرطات لها قواعد مختلفة،وفيما يتعلق بالشفافية ربما أنه ليس لديها أي قاعدة.

في المؤتمر الثاني الذي أقامته منظمة " مبادرة الشفافية للصناعات الإستخراجية" EITI ، والذي انعقد في لندن ١٧ آذار ٢٠٠٥،شاركت العديد من البلدان الشركات فيه وكان أهمها : أذربيجان، بوليفيا، الكاميرون، جمهورية إفريقيا الوسطى، الكونغو، الكونغو الديمقراطية، غينيا الاستوائية، فرنسا، الغابون، النرويج، غينيا، غانا، اليابان، قرغزستان، موريتانيا، نيجيريا، النيجر، غينيا بيساو، البيرو، جنوب

إفريقيا، سيراليون، تيمور الشرقية، ترينيداد توباكو، بريطانيا والولايات المتحدة. أما الشركات فكانت : Adastra, Alcan, Bauxite and Alumina, Amerada Hess Corporation, Anglo American Plc, Atlas Mining and Development Corporationn, British gaz Group, BP, Chevron- Texaco, ConocoPhillips, Debeers Group, Exxon Mobil Corporation, Marathon Oil Company, Newmont Mining Corporation, Nexen Inc, Nigerian National Petroleum, Norsk Hydro ASA, Petroleum Mexicanos Pemex, Petroleum National Oil Agency of Sao Tomé and Principe, Repsol YPF, Rio Tinto, Sonatrach, Shell International, Statoil ASA, Talisman Energy Inc, Total SA, Unocal Corporation, Woodside Energy Ltd.[1].

إن سرد هذه الأسماء نراه مهما لأننا نعرف من خلال غياب بعض البلدان ، كما هو حال فنزويلا و أنغولا، أو الشركات مثل الروسية والشركات من الشرق الأوسط؛ يعني غياب الشركات والبلدان التي تمثل مستقبل البترول العالمي. المكسيك، اندونيسيا، فنزويلا وروسيا كان لديها نفس المندوب من بين المراقبين الحاضرين، بلا شك يعود هذا لأسباب تتعلق بالحرص والحصول على المعلومات. بكل تأكيد، إن منظمة " مبادرة الشفافية للصناعات الإستخراجية" EITI هي خطوة أولى في الاتجاه الصحيح، ولو أنها تظهر بقدومها من مكان بعيد.إذا سمحت هذه المنظمة لاسيما للشركات البترولية التي تشارك فيها بتحسين صورتها الأخلاقية، فإن تطور البلدان نفسه ينتج من "الحكم الجيد"، والذي لا يتوقف عند حسابات شفافة لإيراداتها البترولية، بل يعتمد على الاستخدام الجيد لهذه الإيرادات، باستثناء بعض الدول التي ترفض بحجة السيادة أو أنها موضوعة تحت الوصاية الدولية. بالإضافة لذلك، كيف يمكننا التأكد من شفافية الإعلان حول الاحتياطات، أو التحويلات المالية من غير تعاون إرادي من الدول المنتجة والشركات البترولي التي تعتمد جهازها مضاعفا للمراقبة المستقلة؟ من جهة أخرى، إن الدولة المستهلكة للبترول أيضا هي من جهتها تعلن ما تريد.

قبل عدة سنوات، بدأ شركة Petroconsultant ومقرها في جينيف، مراقبة ناقلات البترول في خروجها من الشرق الأوسط بهدف تقييم المستوى الحقيقي لتصدير العديد من البلدان مقارنة بالأحجام التي تعلن عنها. حتى لو أن هذه الخطوة تشبه الطرفة، إلا أنها توضح القِدَمَ والظلمة التي يعانيها هذا النظام. هذه الظلمة تمتد لتصل إلى الأسواق والتجار. هذا الفقدان للشفافية تعاني منه عمليا جميع الأسواق مهما كانت

[1]- حافظنا على أسماء هذه الشركات بلغتها الأصلية حتى يتمكن القارئ من البحث عنها، على الأقل على شبكة الإنترنيت.

طبيعة العاملين فيها، وهو يدفع أيضا باتجاه المضاربة لصالح كبرى المراكز المالية. هكذا نظام،والمعمول به في قطاع جوهري مثل البترول وهو الضروري لجميع الاقتصاديات المتطورة أو غير المتطورة، هل هو نظام عقلاني؟ في الحقيقة الإجابة ستكون لا.

هذه الحاجة الشاملة للشفافية على جميع المستويات تؤكد على ضعف الأمانة و الثقة في العديد من الإحصائيات التي تقدمها لدول المنتجة، حتى ولو أن الجميع يتفق تقريبا مع الأحجام المصدرة بشكل عام. في قلب هذا النظام والذي يستند بشكل خاص على الإعلانات التي يقدمها الفاعلون الأساسيون،هذه الإعلانات غير مدققة ولا يمكن تدقيقها بشكل مستقل. مع النظام البترولي الحالي، هناك رؤية تتعلق بالتنمية الاقتصادية الصرفة أو البحتة والتي تفرض نفسها على المدى القصير. الغاز هو بالتأكيد يتعرض إلى ضرر اقل، ولكنه لا يشكل اختيارا حتى لو مؤقتا عند العديد من الدول، بسبب أسعاره والتكنولوجيا التي يحتاجها.

إذن، هل يجب،وكما هو الحال مع بروتوكول " Kyoto"، الفصل بين الحالات الموجودة على قاعدة أن هذه الدول فقيرة وتلك الدول غنية؟ إنه حوار ضخم لابد منه فيما يتعلق بالمنافسة الاقتصادية بين الدول. بالنسبة لعلاقة القوة بين البلدان المنتجة و البلدان المستهلكة، يمكن الحديث عن آليات تهدف لتأمين أفضل وضع بين المصالح القائمة، وهي آليات يمكننا الحديث عنها في الوقت الراهن،إذا وجدت الإرادة السياسية بشكل حقيقي من قبل الجانبين.

كل هذه الأسئلة تظهر أنها فورية،لأن الأولوية اليوم، وبسبب البحث عن الدواء المعجزة، هي في تطوير طارئ للبحث و التجارب الصناعية في مجال اقتصاديات الطاقة و الطاقات البديلة أو الجديدة أيضا، لاسيما حول " الوقود الأخضر"، إنتاج الهيدروجين و أنواع أخرى من الطاقة. هذا الطموح العالمي لا يمكن أن يستند على، فقط، إرادة طيبة وعلى الرساميل فيما يتعلق بأهم الصناعات ذات العلاقة،لاسيما صناعة السيارات والصناعات البترولية. في الولايات المتحدة كما في الصين، هناك باحثون يتحدثون عن ما بعد البترول بهدف الوصول إلى تكنولوجية حديثة تترافق مع الرؤية الجديدة للعصر الجديد. بانتظار هذا الزمن،لا يوجد حل، بل مجموعة من الحلول المؤقتة قبل الوصول إلى حلول صناعية دائمة ومجدِّدة. التكامل بين أنواع الطاقة هو واحد من الحلول، حتى ولو أنه لا يخدم حاليا سوى البلدان الغنية. فمنذ زمن طويل تتصف البلدان الفقيرة بضعف الاستهلاك من الطاقة المخصصة لكل فرد. وأي أزمة بترولية مستمرة لن تفعل سوى الدفع بسرعة نحو الفوضى في العالم حتى تصل على البلدان المتطورة.

والسؤال، هل الوعي المتأخر للتبعية المتبادلة في النمو و للمشاكل المشتركة حول البترول سيساعد بالقبول الضروري بوجود مجتمع له قدر واحد يربط السكان كما الدول على سطح الأرض بقضية غاية في الأهمية؟ هذا ما نأمله.

الدول تحصل على زيادة أكثر من غير تبادل الوسائل والإمكانيات فيما بينها لاسيما فيما يتعلق بتمويل المشاريع الكبيرة. ولكن كما هو مع مشروع ITER [وهو أهم مشروع أو برنامج بحثي علمي على الصعيد العالمي،ويتركز على دراسة طرق جديدة لإنتاج الطاقة، تم تمويله من مجموعة دول كبيرة وهي:الصين، كوريا الجنوبية، الولايات المتحدة، الهند، اليابان وروسيا، توضيح من المترجم] وقد اختلفت الآراء بشأنه، هناك من يرى أيضا أن المشروع المنافس الأمريكي ـ الياباني ILC سيكون واعدا أكثر، وآخرون يرون أن مجمل هذه المشاريع ليس لها مستقبل، إذن كلٌّ يدافع عن مصالحه الوطنية. بالإضافة لذلك، إن أي واحد من بين المشروعين لن يستطيع تقديم حل للطاقة يمكن أن يكون فعّالا على المستوى الصناعي، وذلك قبل خمسين عاما.

ضمن هذا الوضع، نعتقد أن كوكبنا مازال يحتوي على الطاقة المستخرجة من باطنه، وبالنسبة للمستوى الحالي من الاحتياطي العالمي مقارنة بالإنتاج يبقى ٢٠٠ عام للفحم، ٧٠ للغاز و٤٠ للبترول. مع الطاقة النووية ورغم الأخطار يمكننا الحديث عن قرون أخرى من وجود الطاقة على الكوكب، ولكن هناك مشكلة تتعلق بالحصول الدائم على مصدر اليورانيوم وذلك من أجل المشاريع النووية الكلاسيكية. ولكن السؤال:هل جميع الدول المستخدمة للطاقة سيكون لديها الإمكانيات والإرادة بدمج هذه التطورات التقنية فيها؟ إن الاستخدام المتنامي للطاقة المستخرجة يتطلب عدم النظر كثيرا إلى البيئة والمناخ إذا أردنا الذهاب إلى النهاية في استخدامها.

مع ذلك، عن الكوكب و ظروف المعيشة، لاسيما في المدن، تبين أن هناك بعض الحدود لاستخدام هذا النوع من الطاقة. إذن قضية أو سؤال ما بعد البترول بدأ طرحه والحديث عنه مسبقا. من الواضح أن كل مصادر الطاقة، ابتداءً من الطاقات المتجددة، وهي بطبيعتها لا تُستَنفذ، عليها أن تكون مُستَخدَمة بكثرة و أن البترول يجب أن يكون "محفوظا" لاستخدامات لا يمكن تعويضه فيها. ولكن بطرحنا هذا الموضوع لا نقدم سوى حلا جزئيا للمشكلة وهو مؤقتا جدا. إذن لا بد من التفكير واعتبارا من هذه اللحظة بما بعد البترول وكيفية الاستثمار فيه. لا يمكننا التفكير إذن بمستقبل من غير أزمات بترولية، حتى ولو أخذنا بالفرضيات المتفائلة للمتخصصين بمسائل الاحتياطات البترولية. لا يكفي أن تكون المصادر و التقنيات متوفرة، بل لابد من أن تكون الاستثمارات، التي تسمح بزيادة القدرات الإنتاجية على جميع المستويات، ممكنة وتُحَقَّق مع الوقت. في نهاية هذا الكتاب، نرى ولأي مدى أن الأخطار الجيوبوليتيكية حول المسألة البترولية يمكنها أن تبطئ من الحركة الضرورية لهذه الاستثمارات.

من هنا، أليس لا عقلانيا أن نعتمد كليا على أسواق بترولية يظهر أنها لا تمتلك القدرة الكافية لضمان السير الجيد لهذه الأسواق خاصة من خلال قواعدها ومعاييرها الوحيدة؟

في مقدمة الكتاب، تساءلنا حول الجزء المهم من الأسباب البنيوية و الظرفية لتحليق أسعار البترول الخام. في نهاية هذا الكتاب، من الواضح أن الأزمة الحالية، والتي ستستمر على المدى المتوسط ولأسباب ذُكِرت سابقا، تنتج عن عجز في تنظيم قدرات الإنتاج، التكرير، نقل البترول الخام والمنتجات البترولية على الصعيد الدولي. العوامل الظرفية لا تقوم سوى بتوسيع وتضخيم هذا العجز، ويعود ذلك لأسباب جيوبوليتيكية. إذا أخذنا بالاعتبار الحالة المعنوية للأسواق، فإن الأخبار السيئة، فقط، هي الأكثر وجودا أو اندماجا في منطق مراكز هذه الأسواق. ما هو أول خطر لهذه الأسواق أثناء الانتخابات الرئاسية الفنزويلية القادمة، في نيجيريا وفي حالة أي هجوم إرهابي على البنية التحتية البترولية؟ ليس من المؤكد أن بطأ في النمو الاقتصادي العالمي، لا بل عدوى مثل فيروس السارز أو التي أصابت الدجاج، ستؤدي على تخفيض الأسعار، طالما يظهر أنه من الصعب تخيل تخفيضا للاستهلاك البترولي مع الوقت.

ماذا تقول التوترات الجيوبوليتيكية المتعددة المرتبطة بتأمين المخزون البترولي، والتي هي أكثر فأكثر في حالة تنافسية بين كبرى الدول المستهلكة؟ هذه الأزمة البنيوية، هل سيمكن امتصاصها قبل أن تظهر دوافع أخرى حقيقية تؤدي للقلق، أو هل سنذهب من أزمة إلى أخرى منتظرين الصدمة الكبرى المرتبطة هذه المرة بالملامح الأولى للأزمة الكبيرة المنظمة والتي سببها الحدوث المفاجئ و المحتوم لذروة الأزمة البترولية؟ الإجابة تعتمد في جانبها عل تنامي الاستهلاك البترولي خلال العشرة سنوات القادمة و على التاريخ الأكيد لبداية تراجع الإنتاج بشكل متتال، ثم إلى انخفاض الاحتياطيات. إن ذروة الأزمة البترولي يمكنها أن تتأخر وفق تقدم الإجراءات المتخذة ضمن إطار الصراع ضد انبعاث الغازات المؤدية لارتفاع درجة حرارة الأرض. ولكن مع اتفاقية " مجموعة الثمانية" في اسكتلندا، ٢٥ تموز ٢٠٠٥، يبدو أنه ليس هناك شيء جدي سيتدخل قبل نهاية المرحلة الأولى من بروتوكول Kyoto، أي حتى عام ٢٠١٢.

إذا اعترف الرئيس بوش الابن ومن طرف شفتيه أن "النشاط الإنساني" كان مسؤولا عن التغيرات المناخية المرتبطة بانبعاث الغازات، إلاّ أنه لم يؤكد أن بروتوكول Kyoto كان اتفاقية " فاسدة" بالنسبة للمصالح الاقتصادية الأمريكية، ومن هنا تأتي حالة الأمر الواقع التي ربما ستستمر حتى ٢٠١٢. لحسن الحظ أن محافظي ١٣٤ مدينة كبيرة في الولايات المتحدة لا يتفقون مع هذه النظرة العمياء.

من غير نظرة كارثية، إن الأسوأ لم يكن نهائيا مؤكدا، وهناك مكان للسؤال عن الغياب الجلي أو الثابت حول إمكانية السيطرة على النظام البترولي القائم من خلال فاعليه الأساسيين، و الحدود الموضوعية للاتفاق الضمني الذي يحرك وينظم حتى الآن العلاقات بين الدول المنتجة للبترول و الدولة المستهلكة له.

الأمر بالنسبة لناقلات البترول بأن تدخل بسرعة إلى الأسواق السعودية والإيرانية، بل حتى المكسيكية، ومن أجل إشباع الحاجات، لاسيما المالية، للنظام الحالي ليس مطمئنا نهائيا. على كل يفضل أو من الأولى وضعه "الأمر" ضمن رؤية تتضمن الصعود القوي للتوترات الجيوبوليتيكية من كل الأشكال حول المصادر البترولية، وهذا ما حاولنا توضيحه في هذا الكتاب. بالإضافة لذلك،وعلى الصعيد الاقتصادي، إذا ارتفاع أسعار البترول الخام يستطيع بشكل حقيقي تنظيم الطلب و يرفع دخل الشركات حول معظم الآبار البترولية، حتى الأصعب منها، أيضا هذا الارتفاع يستطيع وبالعكس، وخاصة إذا استمر في السباق، أن يحدث أزمة اقتصادية ومالية ضخمة، وتؤدي لنتائج لا يمكن حسابها.

في حالة ارتفاع متوسط للأسعار، كما كان في عام ٢٠٠٥، فإن البلدان النامية هي التي ستتضرر..في الوقت الراهن. في النهاية، يوجد ثلاث مجموعات من العوامل المرتبطة ببعضها والتي عليها إيجاد الظروف المستمرة لاستخدام، وبشكل غير مباشر، لمستقبل البترول : السعر المتغير ونمو الطلب؛ المعطيات البيئية والمناخية؛ وأخيرا العوامل الجيوبوليتيكية وحالة العرض. إلى حد كبير يمكن القول أنه لا يوجد أحد يمكنه السيطرة بشكل حقيقي لا على توازن، ولا على سقوط حقيقي يتعلق بهذه العوامل الثلاثة الأساسية والمهمة، في المستقبل، من أجل المعادلة البترولية. مهما كانت نتيجة هذه المعادلة، فإن الأخطار القائمة هي حقيقية.

إذا كانت الحكمة ليس لها مردود لأنها تُفرَض في الوقت الحاضر كخلاصة وحيدة لبداية تصحيح، ومن الآن وتحت عدة أشكال، مصير البترول و البحث الطارئ عن إطار أو محيط سياسي بإمكانه إقامة حوار حقيقي أكثر عدالة بين البلدان المنتجة والبلدان المستهلكة للبترول، إلاّ أنها تستطيع أن تكون كذلك على المدى البعيد، حيث سنستطيع إعطاء الأرقام الحقيقية للأسعار. إن انخفاض بيع سيارات " الدفع الرباعي" في فرنسا والولايات المتحدة حوالي ٣٠% في الفصل الأول من عام ٢٠٠٥ مقابل عام ٢٠٠٤، هو توضيح "للحكمة" الفورية لمحفظة النقود للمستهلكين. ولكن من أجل مناقشة هذه القضايا لابد من إرادة سياسية في العيد من الدول المهمة والكثير من الشجاعة لدى قادتها. إذن، سيكون أكثر تعقلا أن نعتمد على بعض الشخصيات اللامعة وصاحبة الرؤية. ولكن، حتى اللحظة، من الصعوبة الحصول عليها أكثر من البترول نفسه،رغم الحالة و الرؤى المستقبلية المقلقة التي تحيط بها،وقد أحدث هذا الكتاب صداه في هذه القضية.

في العمق، وخلف الشكوك والقلق الحالي، يوجد مصادر دقيقة ومحدَّدة بالكامل وهي: **منظمة الأوبك،** وهي غير متراصّة بل مكوّنة من مجموعة بلدان لها "ثروات" مختلفة ضمن منطق " الكارتل" cartel أو اتحاد الشركات،لا بل منطق " التروست" trust أو الاتحاد الاحتكاري، والتي من جهة أخرى ندينها باسم

الليبرالية وقوانين السوق؛ ثم **كبرى الشركات العالمية** التي تعمل وفق نفس المنطق المرتكز على قوتها المالية و التكنولوجية، والتي تتركز بشكل رئيسي على قوانين السوق، ولكن جميعها لها إستراتيجيات و مصالح خاصة؛ وأيضا **الأسواق المالية**،التي ليس لديها سوى قانون واحد هو الربح إلى أقصى حد؛ و **الدول المنتجة** للبترول والتي هي خارج الأوبك،وتتخلص من مسؤوليتها حول الأوبك ثم تستفيد من ضعف النظام العام؛ وأخيرا **الدول ذات الاستهلاك الكبير** للبترول والتي تستفيد بشكل غير مباشر من الجميع....وذلك حتى وقوع الأزمة. هنا وبشكل متناقض، يوجد القليل من الأمل.

إن الأزمة التي نمر بها حاليا ليس حتى الآن صدمة بترولية، بل هي تحذير. فهل ستحدث بعض التغيرات في النظام العام، والتي تبين جهرا حدود هذا النظام؟ وهل ستشعل نقاشا عميقا وأكثر اتساعا يتبعه إجراءات مجسدة حول كل أنواع الطاقة، حول الاستخدام الأفضل للمصادر البترولية و بعض الأطروحات لما بعد البترول؟ هناك الكثير من الشكوك والقلق، مع ذلك، ما الذي يُؤسس، في نفس الوقت، أشكال مجتمعانا ويغذي نموها الاقتصادي، من غير الحديث عن الرؤى المتوقعة للتنمية في البلدان المستبعدة حتى الآن منها؟

بالنسبة لاستهلاك الطاقة. في إفريقيا، هناك الشمس، الأنهار، الرياح، وأيضا البترول و الغاز، ولكن هذا بالنفع يعود على أسواق أخرى. فقط ١٠% من السكان لديهم الطاقة الكهربائية مع وجود تقطع كثير فيها يصيب بالشلل معظم نشاطاتهم التي هي نادرة في الأساس، وفي النهاية هم غير مستقلين. عن أية تنمية نتحدث منذ ٤٠ عاما و كيف نوقف الهجرة إلينا في هذه الظروف؟ إذن، من الضروري والطارئ التفكير حول سياسات طاقية جديدة ويمكن تبنيها في كل بلد، وهي اليوم غير موجودة في معظم البلدان بشكل حقيقي. إن قدرة المجتمعات في العالم الثالث في السير نحو التطور والنمو منذ هذه اللحظة،و في جيل أو جيلين في البلدان المُصنَّعَة تعتمد على السياسات الطاقية الجديدة. الفعَّالية الطاقية و اقتصاديات الطاقة لن تكون أبدا سوى مرحلة وسطية. لقد جاء الوقت لتجاوز نتائج و آثار الأنباء والمزايدات و التصرف بعمق.

ملحقات

أولا ـ وحدات قياس الطاقة،البترول و الغاز.

١ـ وحدة قياس أحجام البترول و المنتجات المشتقة.

إن وحدة قياس البترول هي البرميل أو الطن.

١ برميل = ١٥٩ لتر أو [١٥٨،٩٨٤] = ٤٢ غالون " في المقياس الأمريكي" = ٥٨ غالون " في بريطانيا".

١ طن = ٧،٣ برميل.

١ برميل في اليوم = ٥٠ طن في السنة.

إن الوحدة الأكثر استخداما في الإحصائيات المتعلقة بالطاقة هي كمية الطاقة الموجودة في واحد طن من البترول الخام أو البترول tep [وهو رمز لوحدة من الطاقة من وجهة نظر صناعية واقتصادية.ويساوي ٤١،٨٦٨ GJ: G " غيغا" وهو رمز عالمي أو النظام العالمي للوحدات، هذا النظام العالمي يرمز له SI أي أجزاء الوحدة نفسها ويمّثل "بعشرة قوة تسعة" أو مليار جزء. أما J " جول" وهو وحدة مشتقة من النظام العالمي المشار إليه سابقا SI من أجل الطاقة، العمل وكمية الحرارة. طبعا أخذت تسمية " جول" من الفيزيائي البريطاني " جيمس بريسكوت جول"]. ما بين القوسين الكبيرين توضيح من المترجم. بالنسبة للبترول فإن واحد طن يساوي تقريبا ٧،٣٣ برميل من الخام ذي الكثافة المتوسطة، أي حوالي ٨٦٠ كيلو غرام في المتر المكعب. أما طن البترول tep فهو يستخدم بشكل أكبر عند الفيزيائيين. وعمليا، البترول، الفحم والخشب يوجد بينها اختلاف فيما يتعلق بصفاتها الطاقية.

٢ ـ وحدات قياس أحجام الغاز الطبيعي.

١ متر مكعب من الغاز الطبيعي = ١٠،٨ كيلو واط .

١ متر مكعب = ٣٥،٣١٥ قدم مكعب، و ١ قدم مكعب = ٢٨،٣١٦٦ لتر.

١٠٠٠ متر مكعب من الغاز = ٠،٩ طن من البترول tep.

١٠٠٠ قدم مكعب = ١ مليون الوحدات البريطانية MBtu.

١ متر مكعب من الغاز الطبيعي السائل = ٥٩٣ متر مكعب من الغاز.

١ طن من الغاز الطبيعي السائل = ١٣٥٠ متر مكعب من الغاز = ١،٢ tep.

٣ ـ وحدات قياس الطاقة.

اختلفت هذه الوحدات على مرّ الزمن وتعريفها غاليا ما يكون مرتبطا بنوع الطاقة التي تكون هذه الوحدات رمزا لها. اليوم، مع أن وحدة القياس الرسمية هي " جول"، إلا أنه هناك وحدات أخرى مستخدمة : على

سبيل المثال، الكيلوغالوري Kcal بالنسبة للطاقة يوجد في وجبة غذائية، و الكيلو واط في الساعة kWh موجود في استهلاك الكهرباء المنزلية. كل هذه الوحدات تشرح كمية الحرارة.
مختلف أنظمة الوحدات مرتبطة بالمعادلات التي تسمح بتحقيق أو القيام بالتحويل: على سبيل المثال، ١ kWh = 3600000 جول = ٨٦٠ kcal. الأنكلو ـ سكسون يستخدمون وحدات القياس البريطانية أي أن 1 kWh = ٣٤١٣ من الوحدات البريطانية.

ثانيا ـ الخرائط التوضيحية. [من اختيار المترجم].

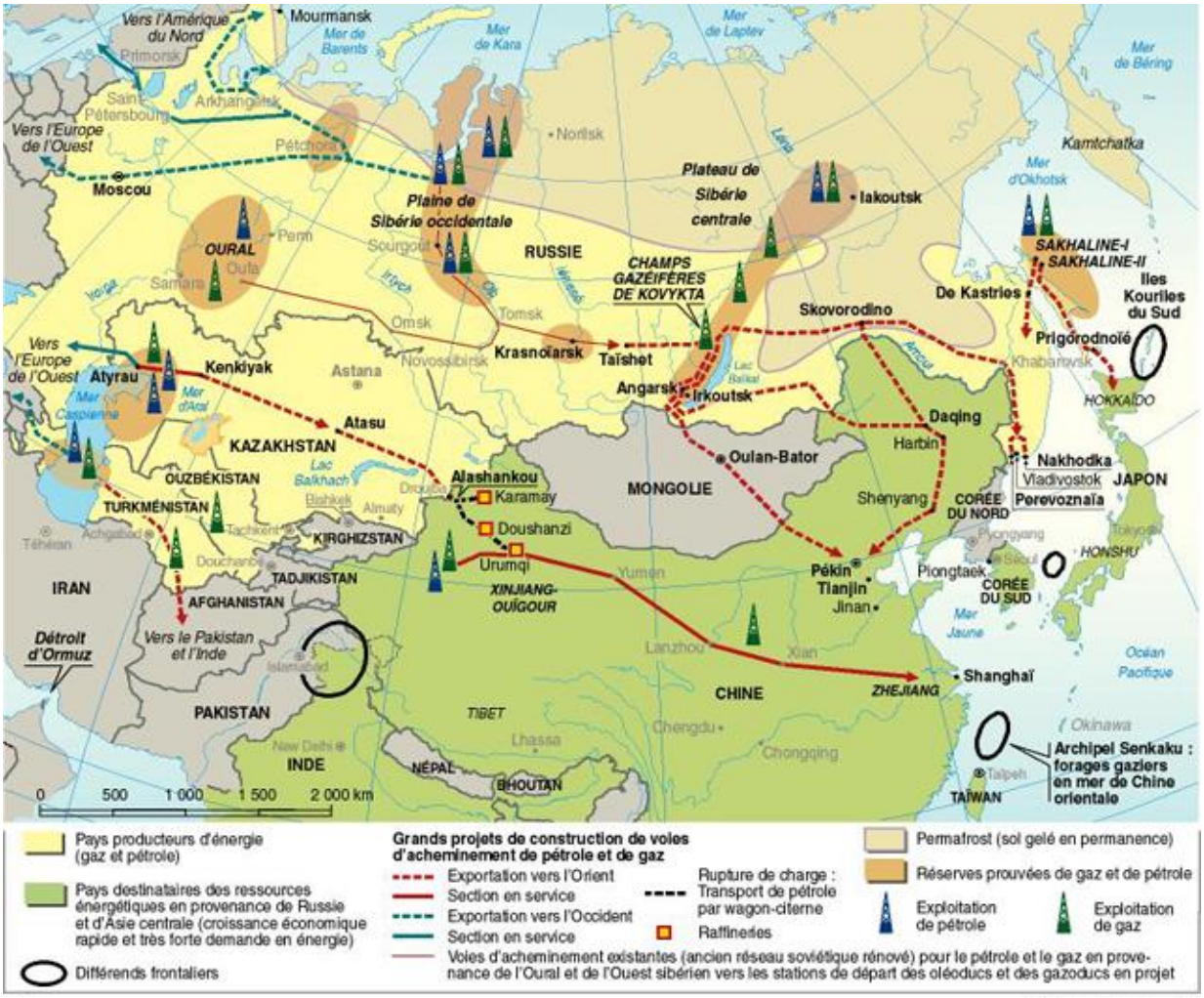

PHILIPPE REKACEWICZ

[تبين هذه الخريطة المشاريع الكبرى لبناء طرق ونقل البترول والغاز، وهي الشبكة التي أنجزت في عهد الاتحاد السوفييتي السابق،في كل من إقليم الأورال و سيبيريا الغربية وتتجه نحو محطات التصدير الخاصة بالبترول والغاز]

- اللون الأصفر : البلدان المنتجة للغاز والبترول.
- اللون الأخضر: البلدان التي يتوجه إليها نقل الطاقة.
- اللون البني: الاحتياطات المكتشفة من الغاز والبترول.
- اللون المتبقي يشير إلى أراض متجمدة بشكل دائم.
- مصدر الخريطة، " إدارة الملفات الفرنسية".

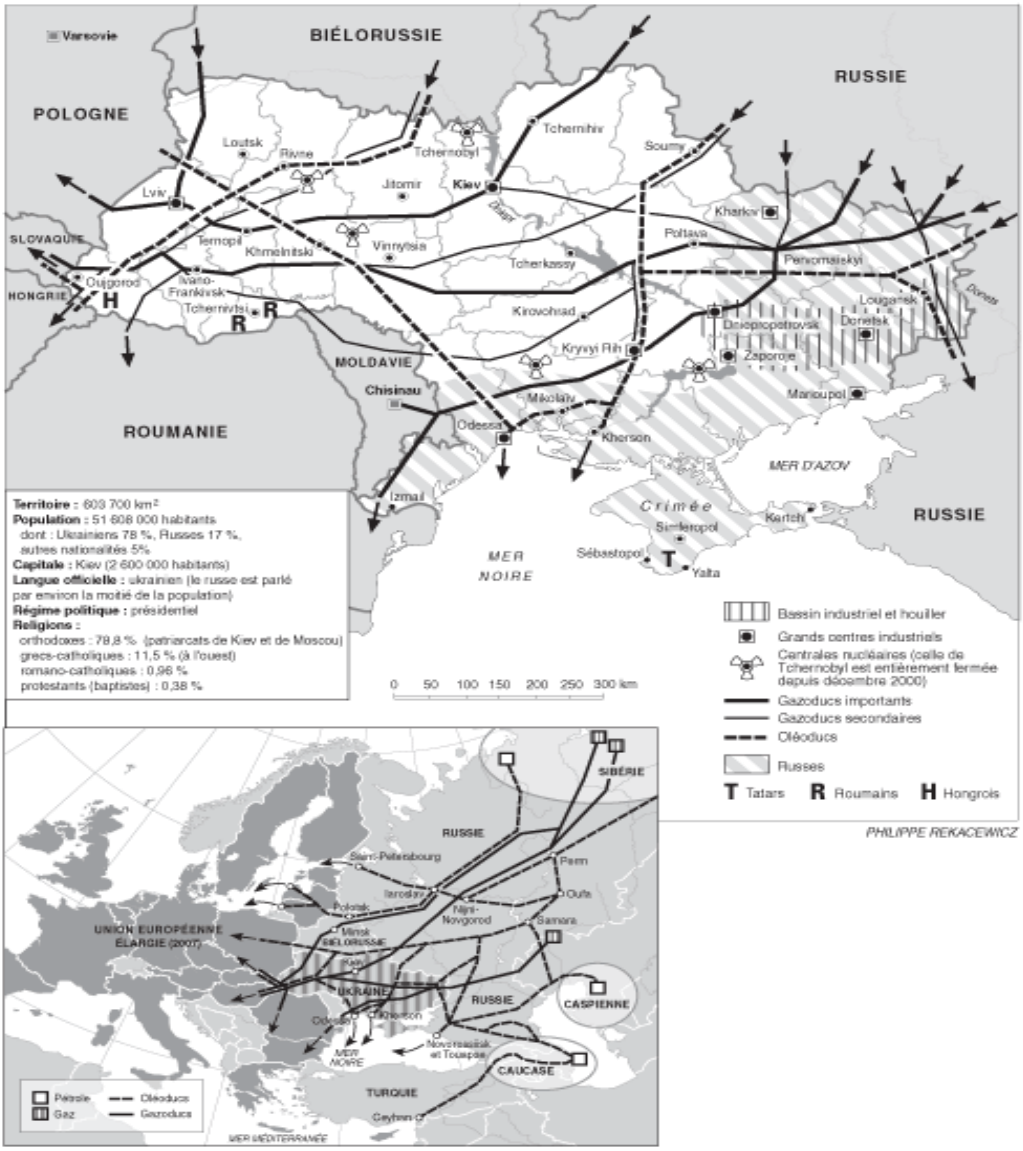

[تمثل هذه الخريطة الشبكة المعقدة لأنابيب الغاز والبترول التي تنطلق والتي تمر عبر أوكرانيا باتجاه روسيا وأوربا]
ـ مصدر الخريطة، " إدارة الملفات الفرنسية".

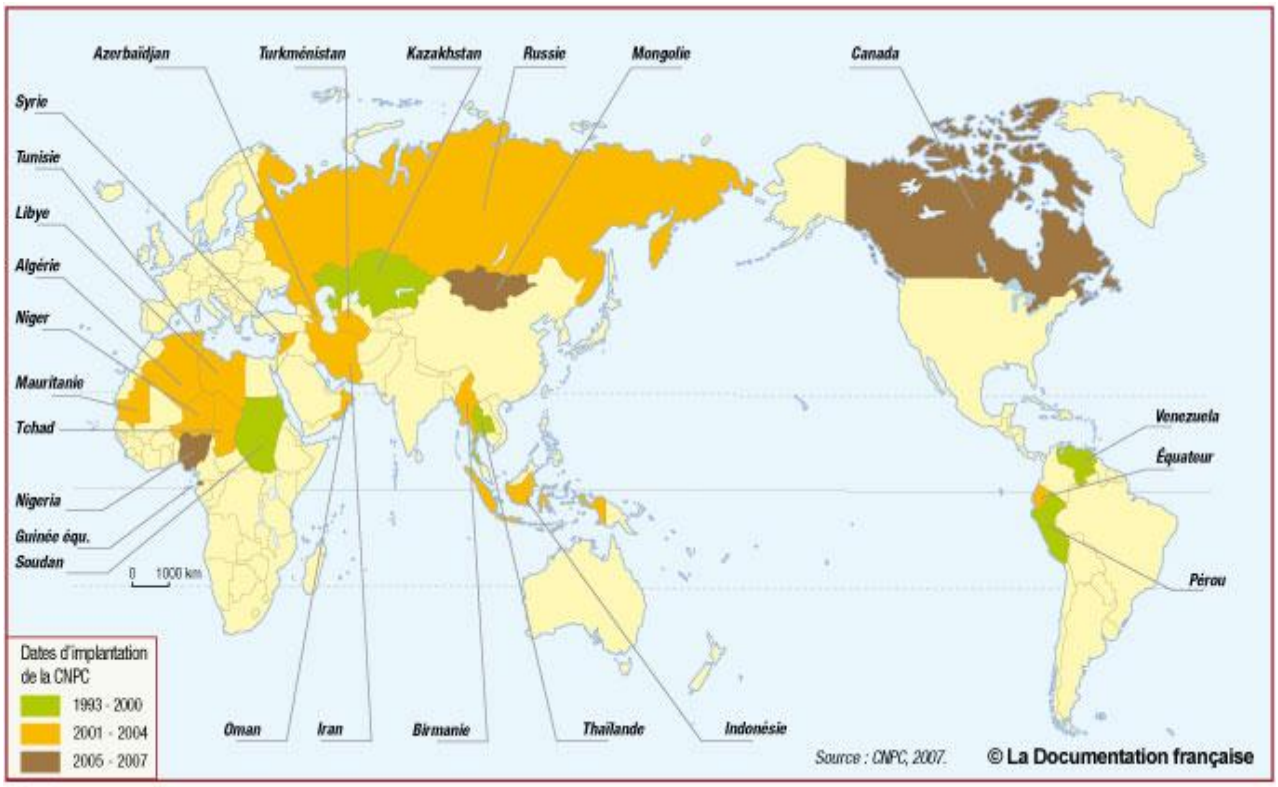

Les implantations de la China National Petroleum Corporation dans le monde

Source : *La Documentation photographique* n°8064

[تشير هذه الخريطة إلى المواقع التي تتواجد فيها الشركة الوطنية الصينية للبترول وذلك عبر العالم]
ـ اللون الأخضر : مواقع الشركة بين عامي ١٩٩٣ ـ ٢٠٠٠.
ـ اللون البرتقالي: مواقع الشركة بين عامي ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٤.
ـ اللون البني: مواقع الشركة بين عامي ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٧.

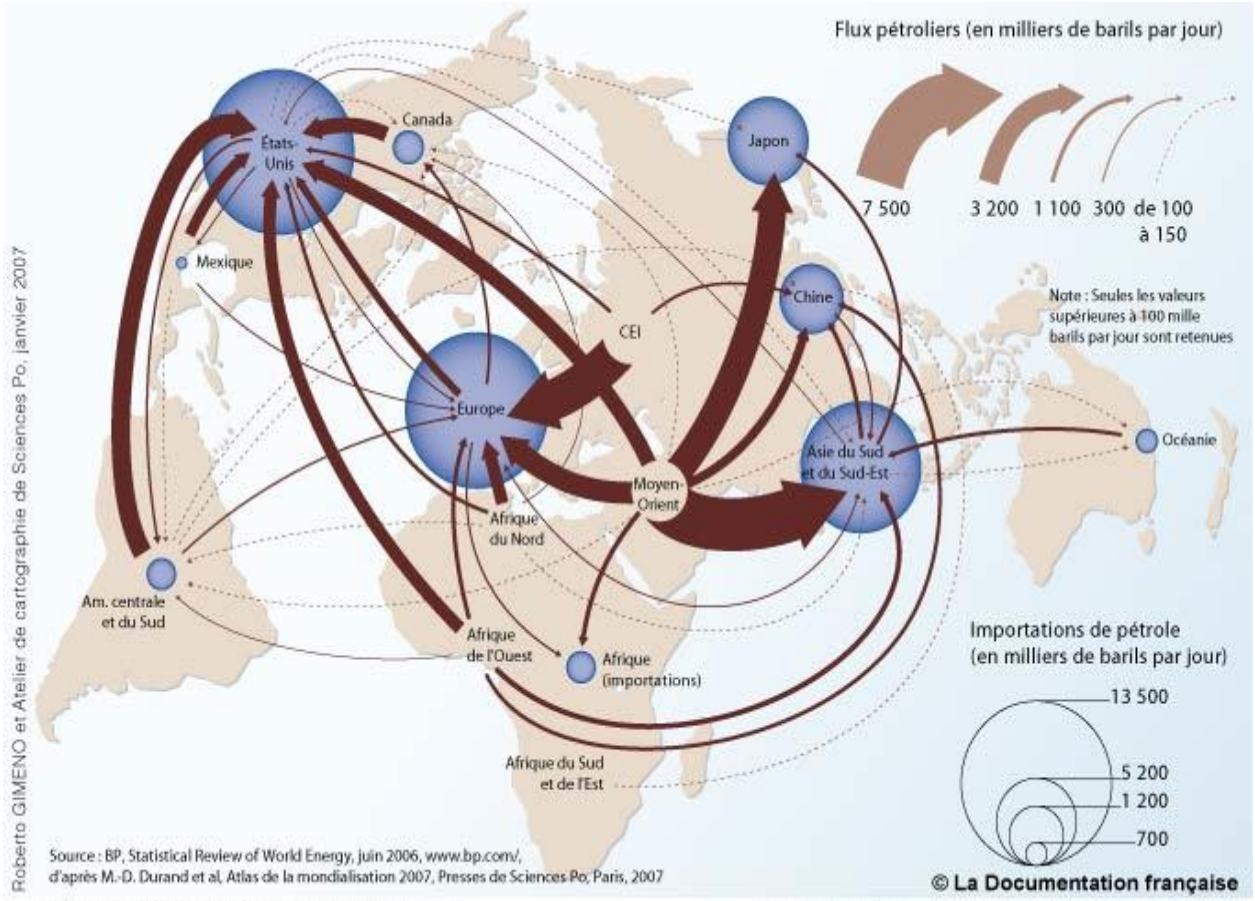

Principaux flux pétroliers dans le monde en 2005

Source: *Questions internationales* n°24, mars-avril 2007

[تشير هذه الخريطة إلى تدفق البترول وحركته عبر العالم. أما المقاييس المعتمدة فهي آلاف البراميل في اليوم]

ـ الأسهم في أعلى ويمين الخريطة تشير إلى التدفق اليومي ومكانه، وفق حجم السهم والرقم الموجود بجانبه، ويمكن تمييزها على الخريطة.

ـ الدوائر الموجودة على سطح الخريطة، وكما نراها مختلفة الحجم، تشير إلى أهم أماكن استيراد البترول، وحجم الدائرة يحدد كمية هذا البترول المستورد بآلاف البراميل في اليوم.

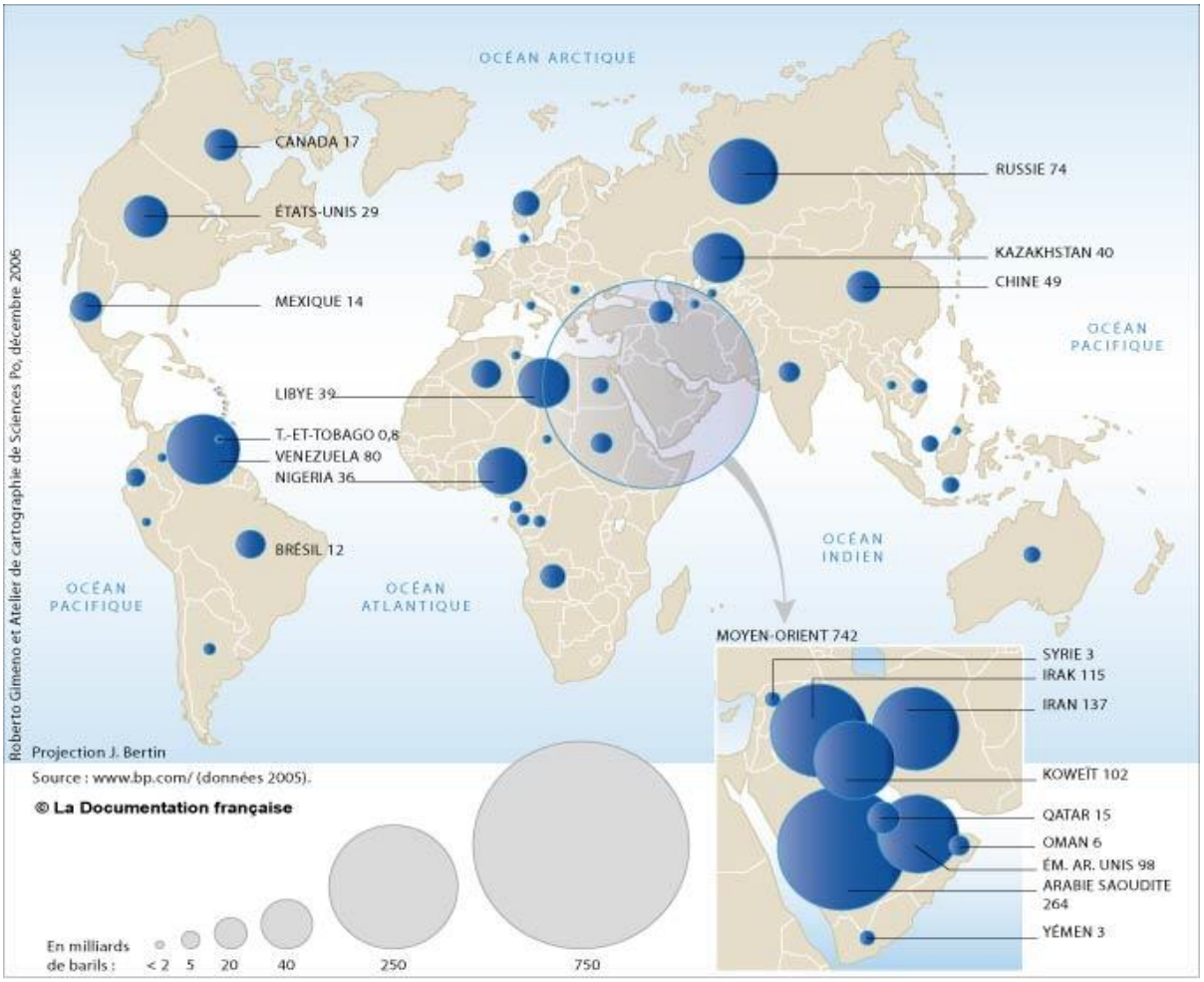

Réserves prouvées de pétrole dans le monde en 2005

Source : *Questions internationales* n°24, mars-avril 2007

[هذه الخريطة تحدد الاحتياطات البترولية في العالم حتى عام ٢٠٠٥، طبعا حجم الكرة الزرقاء يحدد مدى أهمية وضخامة هذا الاحتياطي].

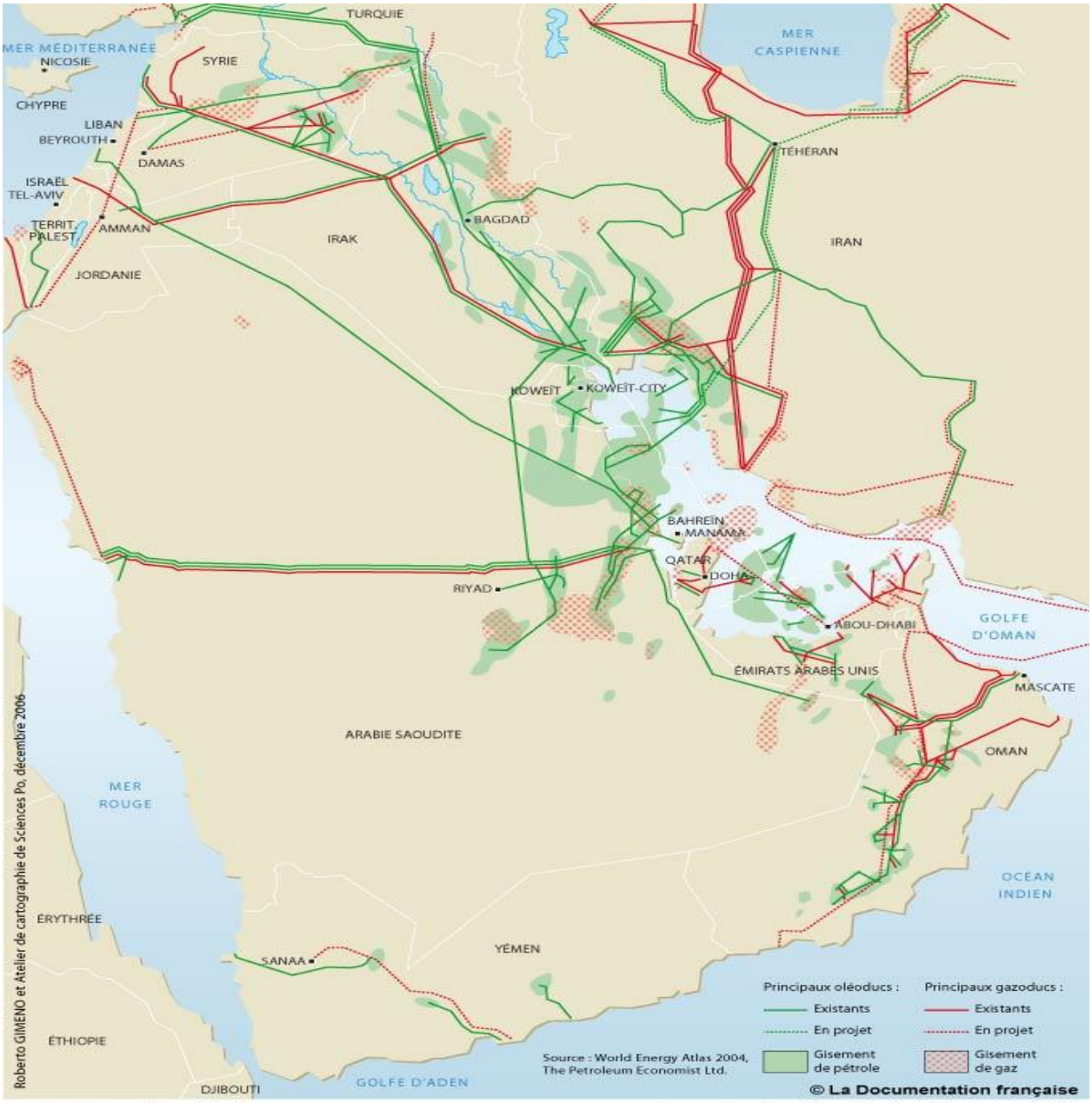

Pétrole et gaz au Moyen-Orient

Source: *Questions internationales* n°24, mars-avril 2007

[خريطة البترول و الغاز في الشرق الأوسط]
ـ اللون الأخضر : آبار بترولية.
ـ اللون الأحمر المُقَطَّع : آبار الغاز.
ـ الخط الأحمر الكامل: خطوط غاز موجودة.
ـ الخط الأخضر الكامل: خطوط بترول موجودة.
ـ الخط الأحمر المتقطع: خط غاز في مرحلة البناء.
ـ الخط الأخضر المتقطع، خط بترول في مرحلة البناء.

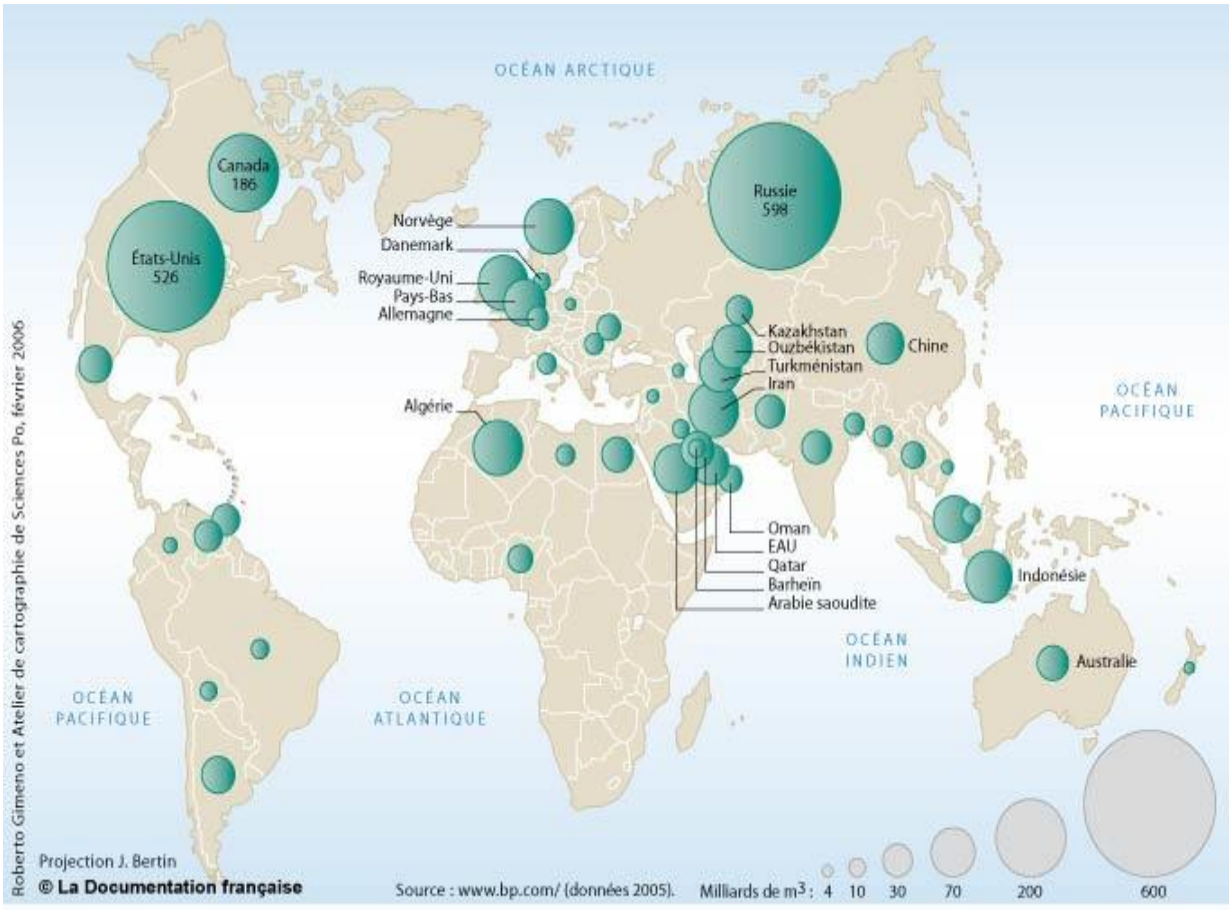

Production de gaz dans le monde en 2005

Source: *Questions internationales* n°24, mars-avril 2007

[خريطة إنتاج الغاز في العالم عام ٢٠٠٥]

ـ كل دائرة من الدوائر الخضراء تشير إلى الإنتاج بمقياس مليار متر مكعب. أما كمية الإنتاج فهي وفق حجم الدائرة الموجود في أسفل ويمين الخريطة وبجانبها الأرقام التي تشير إلى حجم الإنتاج.

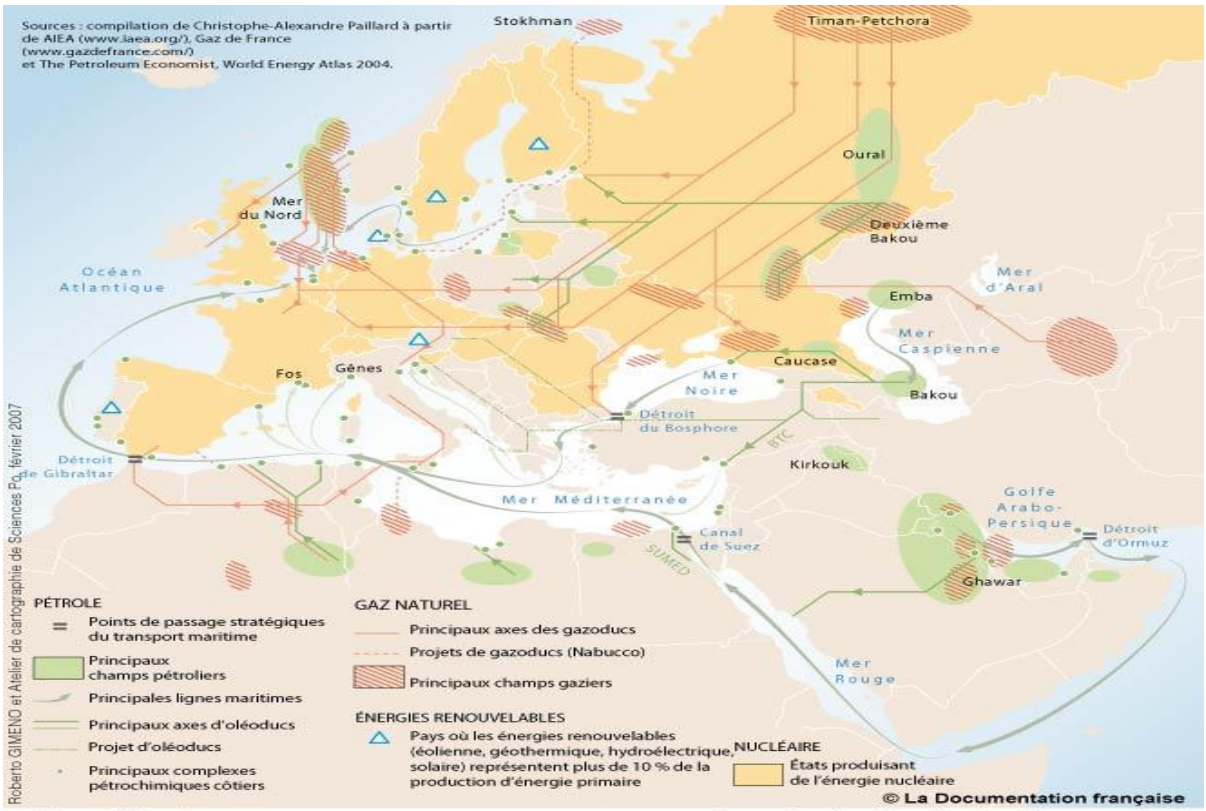

L'Europe de l'énergie

Source: *Questions internationales* n°24, mars-avril 2007

[خريطة أوربا وعلاقتها بالطاقة]

- المستطيل باللون الأخضر : توزع حقول البترول.
- المستطيل باللون الأحمر: توزع حقول الغاز.
- المستطيل الأصفر: الدول المنتجة للطاقة النووية.
- إشارة [=] : أماكن عبور إستراتيجية للنقل البحري.
- الأسهم الخضراء الملتوية: أهم الخطوط البحرية.
- الخطوط الخضراء الغامقة والفاتحة: منافذ أنابيب البترول.
- الخط الأخضر المقطع: مشاريع لأنابيب البترول.
- النقاط الخضراء: تشير إلى عقد أو مراكز البتروكيماويات.
- الخط الأحمر: أهم منافذ الوصول للغاز.
- الخط الأحمر المقطع: مشاريع أنابيب للغاز.

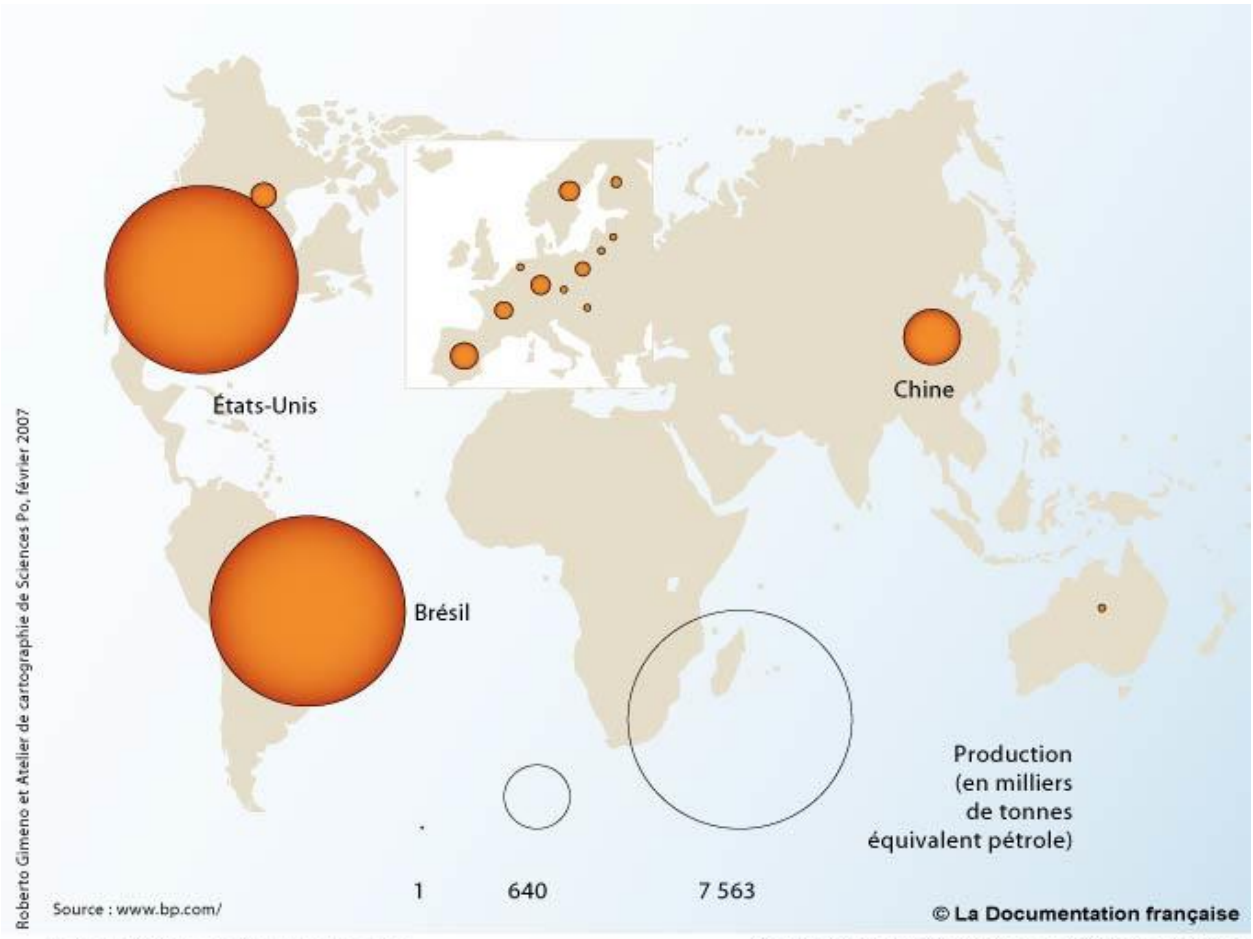

L'éthanol (2005), une énergie renouvable

Source: *Questions internationales* n°24, mars-avril 2007

[تشير الخريطة إلى إنتاج مادة الإيتانول في العالم لعام ٢٠٠٥]

ـ الدوائر باللون البرتقالي : تشير إلى حجم الإنتاج في الدول الرئيسية المنتجة.

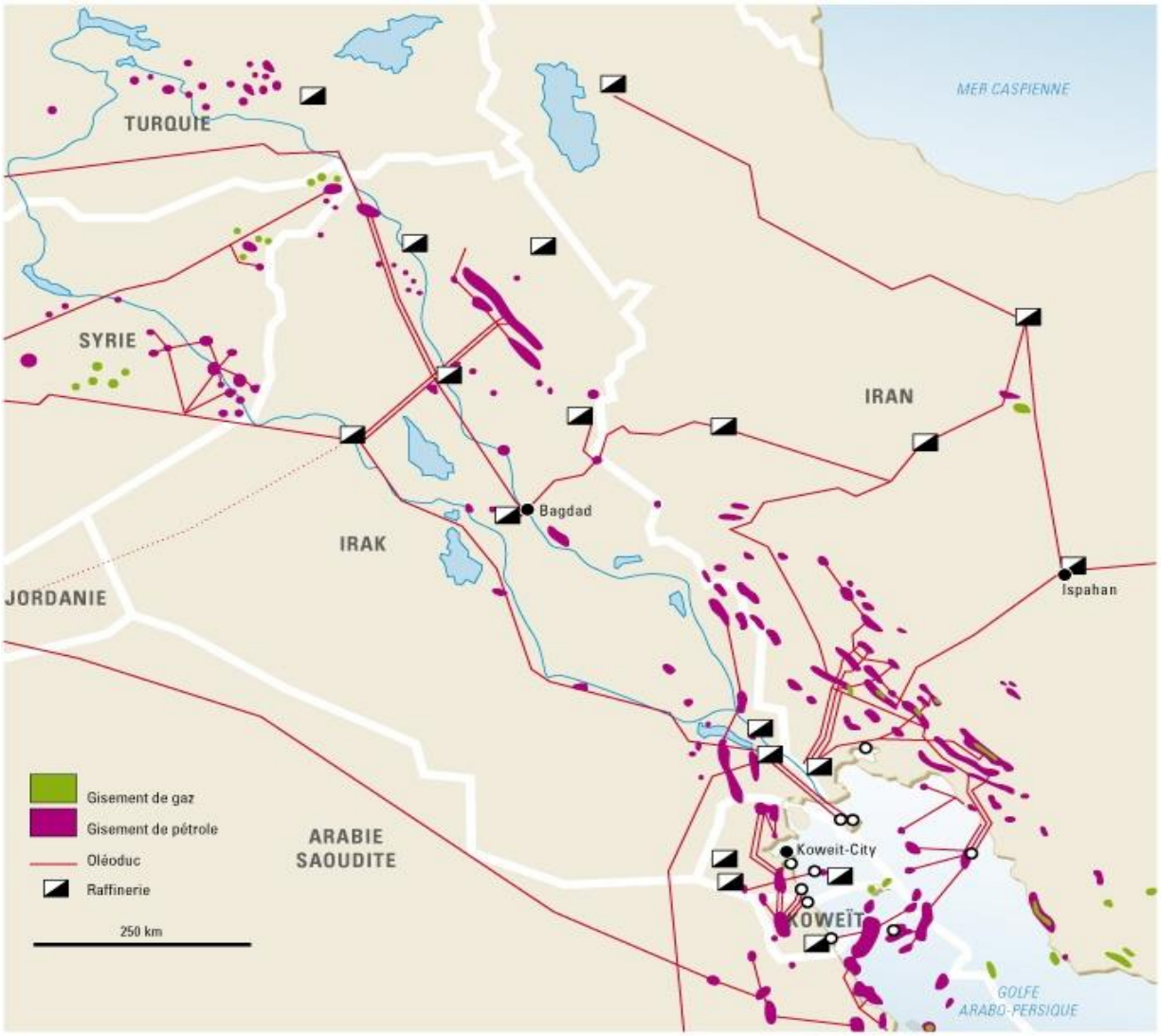

Sources : Comité professionnel du pétrole ; *Oil infrastructure*, http://www.lib.utexas.edu/maps/middle_east_and_asia/iraq_oil_2003.jpg

R. GIMENO et P. MITRANO, septembre 2005
© La Documentation française

Irak : gisements et exploitation de pétrole et gaz

Source : *Questions internationales* n°16, nov.-déc. 2005

[تمثّل الخريطة آبار و استغلال البترول و الغاز في العراق]
ـ المستطيل باللون الأخضر: آبار الغاز.
ـ المستطيل باللون البنفسجي الغامق: آبار البترول.
ـ الخط الأحمر: أنابيب البترول.
ـ المربع باللون الأسود و الأبيض: مصافي البترول.

Amérique latine : gazoducs et gisements de gaz et pétrole Source : *Questions internationales* n°18, mars-avril 2006

[تشير الخريطة إلى توزع أنابيب البترول، آبار البترول و الغاز في أمريكا اللاتينية]
ـ الخط البنفسجي الغامق: خطوط أنابيب الغاز الموجودة.
ـ الخط البنفسجي المُقطّع: خطوط أنابيب البترول في حالة البناء.
ـ المستطيل الأخضر: آبار الغاز والبترول.

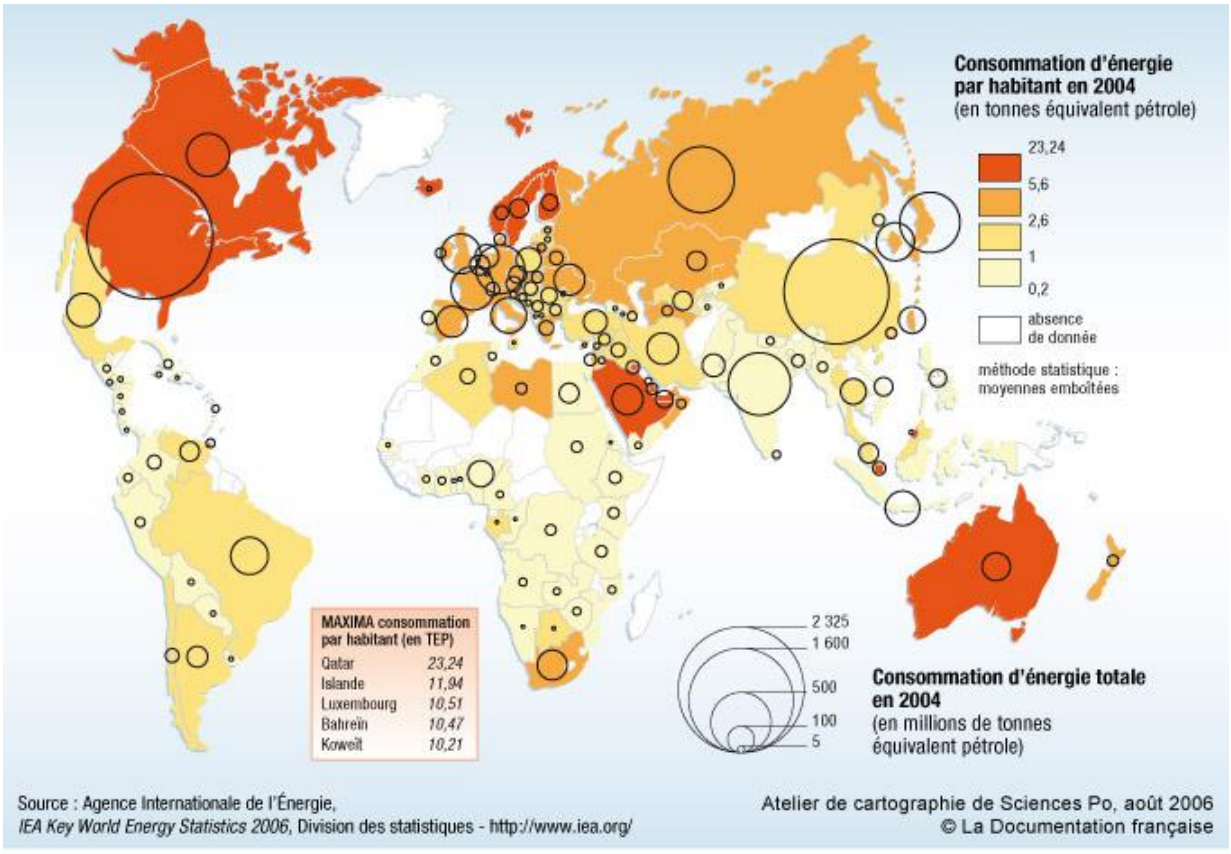

Consommation d'énergie par habitant en 2004 Source : Documentation photographique n°8053

[تمثّل الخريطة استهلاك الطاقة في العالم لعام ٢٠٠٤ ،بالنسبة للفرد الواحد]
ـ المربعات الملونة في أعلى ويمين الخريطة: تشير إلى حجم الاستهلاك بالأرقام، وكل دائرة على سطح الخريطة تشير إلى حجم استهلاك كل دولة في العالم.

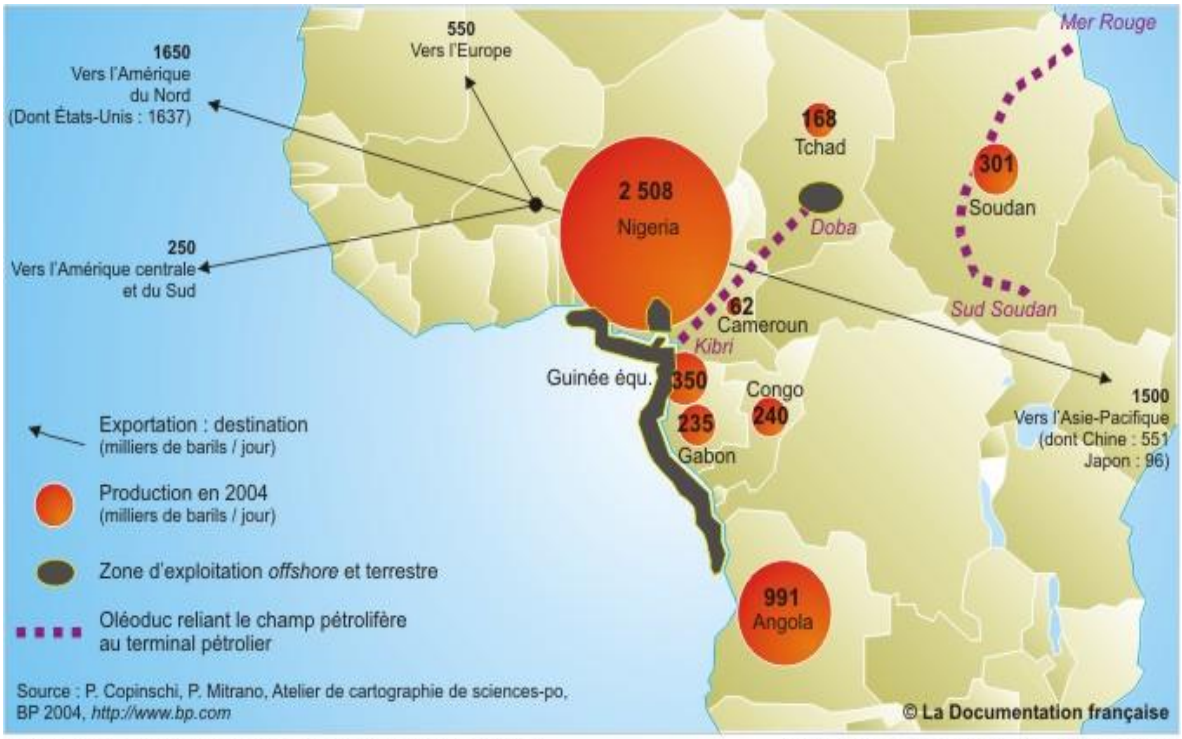

Production et exportation de pétrole dans le delta du Niger (2004)

Source : Documentation photographique n°8048

[تبيّن الخريطة إنتاج و تصدير البترول في منطقة " دلتا النيجر"، خلال عام ٢٠٠٤]

ـ السهم الأسود: يشير على الأقاليم و الدول التي يصدر إليها البترول. مع استخدام مقياس آلاف البراميل في اليوم.

ـ الدوائر الحمراء : إنتاج البترول بآلاف البراميل خلال اليوم في عام ٢٠٠٤.

ـ الدوائر والخط الأسود العريض: مناطق استغلال البترول داخلية وساحلية.

ـ الخط البنفسجي المُقطّع: أنابيب البترول التي تربط الحقل البترولي بمناطق التصدير.

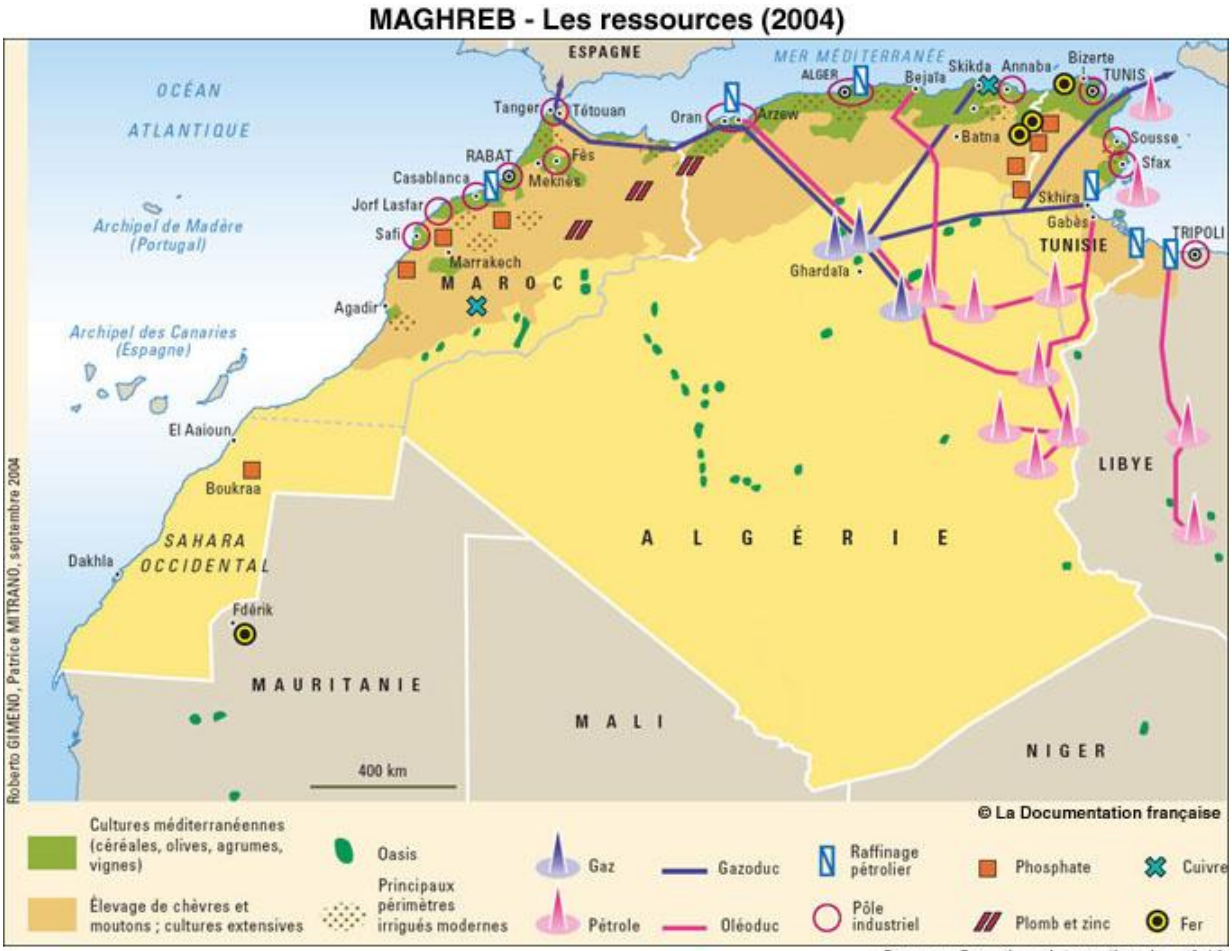

Source : Questions internationales n° 10

[مصادر الطاقة في دول المغرب العربي]

- الدوائر الخضراء الصغيرة: واحات.
- الهرم الأزرق: غاز.
- الهرم البنفسجي: بترول.
- الخط الأزرق: أنابيب غاز.
- الخط البنفسجي: أنابيب بترول.
- المستطيل الأزرق مع إشارة في داخله: مصافي للبترول.

PROCHE-ORIENT - Le Golfe et les routes du pétrole (2002)

Source : Documentation photographique n° 8027

[تشير هذه الخريطة إلى منطقة الخليج و ما تتضمنه من طرق للبترول والغاز]

جداول توضيحية

البترول المحتمل في الصحراء الأفريقية السفلى

	نيجيريا	أنغولا	كونغو برازافيل	ساو تومي	الغابون	السودان	الكاميرون	غينيا الاستوائية	تشاد
الاحتياطي البترولي نهاية ٢٠٠٤ مليار برميل	35, 3	8,8	1,8	غير مقدرة	2,3	6,3	0,2	1,3	0,9
النسبة المئوية لمجموع العالم %	3,0	0,7	0,2		0,2	0,5	0,0001	0,2	0,1
الإنتاج بآلاف البراميل في اليوم في ١٩٩٩	2066	745	293		340	63	95	100	-
في ٢٠٠٤	2508	991	240		235	301	62	350	168
النسبة المئوية من الإنتاج العالمي في ٢٠٠٤	٣,2	1,3	0,3		0,3	0,4	0,1	0,4	0,2
عدد السكان بالملايين	130	13,6	3,72	0,165	1,32		16	0,494	8,6
المساحة بآلاف الأمتار المربعة	923	1246	342	1	267		475	28	1284
الناتج المحلي الصافي- مليار دولار أمريكي	١٦٠	٣٥	3,7	0,3	8,8		32	15,5	9,8

التدفق البترولي بملايين البراميل
وبالنسبة المئوية من مجموع الصادرات البترولية الإجمالية (حصة الشركة الوطنية النيجيرية للبترول (NNPC

	٢٠٠0		٢٠٠1		٢٠٠2		٢٠٠3	
	مليون برميل	%	مليون برميل	%	مليون برميل	%	مليون برميل	%
الولايات المتحدة	236	39,1	263	39,0	219	40,2	255	37,8
الهند	67	11,1	86	12,7	67	12,2	87	12,9
اسبانيا	48	7,9	55	8,1	43	7,9	56	8,3
فرنسا	37	6,1	46	6,8	35	6,4	43	6,4
البرازيل	30	5,0	36	5,3	29	5,3	35	5,2
ايطاليا	25	4,1	24	3,6	19	3,5	23	3,4
الإجمالي	443	73,3	510	75,5	412	75,6	499	74,0

الكامن من النفط والغاز في محيط بحر قزوين

	أذربيجان	كازاخستان	تركمنستان	أوزبكستان
المخزون المؤكد من البترول (مليار برميل)	٧	39,6	0,5	0,6
الإنتاج من البترول (ألف برميل في اليوم)	٣١٨	3188	202	152
الاستهلاك من البترول (ألف برميل في اليوم)	٩١	192	98	120
المخزون المؤكد من الغاز (تريليون متر مكعب)	1,37	3,00	2,90	1,86
الإنتاج من الغاز (مليار متر مكعب في السنة)	4,6	18,5	54,6	55,8
الاستهلاك من الغاز (مليار متر مكعب في السنة)	8,5	15,2	15,5	49,3
عدد السكان (بالملايين)	8,4	14,8	4,8	26,1
المساحة (ألف كم مربع)	86	2717	488	447

تطور إنتاج واستهلاك الطاقة الأولية في روسيا
وحدة القياس المستعملة :

Bru-British thermal units
(كل واحد كيلو واط ساعي يعادل ٣٤١٣ BTU)

	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
الطاقة الكلية المنتجة	48,00	44,69	42,31	41,42	41,35	40,04	40,40	42,06	43,02	44,14	45,68
الطاقة الكلية المستهلكة	34,12	31,96	29,21	27,93	27,37	25,54	25,72	26,77	27,21	27,72	27,54

تطور الإنتاج البترولي الروسي
(مليون برميل في اليوم)

١٩٨٥	10,8	١٩٩٧	6,12
1988	11,4	١٩٩٨	6,06
1990	10,3	١٩٩٩	6,1
1991	9,22	٢٠٠٠	6,48
1992	7,98	٢٠٠١	6,96
1993	7,08	٢٠٠٢	7,6
1994	6,36	٢٠٠٣	8,42
1995	6,14	٢٠٠٤	9,28
1996	6,02		

تطور الصادرات الروسية من البترول الخام و من المنتجات البترولية بين عامي ١٩٩٤ و٢٠٠٣

	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
البترول الخام المصدر خارج مجموعة الدول المستقلة	1,83	1,92	2,10	2,20	2,63	2,32	2,56	2,76	3,14	3,54
البترول الخام المصدر ضمن مجموعة الدول المستقلة	0,76	0,52	0,41	0,34	0,39	0,38	0,34	0,46	0,66	0,73
الكمية الكلية للخام المصدر	2,59	2,44	2,51	2,54	2,75	2,70	2,90	3,22	3,80	4,27
المنتجات البترولية المصدرة - خارج المجموعة	0,76	0,87	1,10	1,18	1,08	1,09	1,16	1,22	1,46	1,48
- داخل المجموعة	0,16	0,07	0,04	0,03	0,05	0,06	0,07	0,05	0,05	0,07
الكمية الكلية للمنتجات البترولية المصدرة	0,92	0,94	1,20	1,21	1,13	1,14	1,23	1,27	1,51	1,55

مصادر وأحجام الواردات البترولية لأعضاء الاتحاد الأوربي الخمسة عشر في عام ٢٠٠٣

البلدان المزودة	الحجم (بملايين البراميل)	القيمة الكلية (بملايين الدولارات)	السعر (دولار- برميل)	الحصة بالنسبة المئوية ضمن واردات الاتحاد الأوربي
روسيا	891,582	24 311,794	27,27	24,75
النرويج	793,001	23 642,235	29,81	22,01
العربية السعودية	448,533	12 106,784	26,99	12,45
ليبيا	329,900	9 632,007	29,20	9,16
إيران	235,983	6 348,697	26,90	9,16
نيجيريا	169,142	5 185,992	30,66	4,69
الجزائر	135,687	4 077,917	30,05	3,77
كازاخستان	105,212	3 034,871	28,85	2,92
سوريا	84,289	2 363,193	28,04	2,34
العراق	62,766	1 785,717	28,45	1,74
المكسيك	60,627	1 482,283	24,45	1,68
الكويت	42,710	1 117,904	26,17	1,19
المجموع الكلي	3 395,452			93,25

تطور صادرات الغاز الروسية إلى الأسواق الأوربية (بمليارات الأمتار المكعبة)

	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
أوربة الشرقية	22,2	62,1	74,4	74,4	74,1	78,4	88,4	90,4	90,7	87,8	92,0
الاتحاد الأوربي	22,2	57,2	68,3	67,9	67,0		76,9	79,8	32,6	32,2	78,9
ألمانيا	11,8	22,9	32,2	32,3	32,5	32,5	34,9	34,1	11,2	11,4	35,0
فرنسا	0,0	12,1	12,5	12,0	10,9	10,9	13,4	12,9	22,2	19,3	11,2
ايطاليا	6,4	14,1	13,9	13,8	14,2	17,3	19,8	21,9	4,9	5,2	19,7
النمسا	3,0	5,1	6,1	6,1	5,6	5,7	5,4	5,1	4,6	4,6	6,0
فنلندة	1,0	3,0	3,6	3,7	3,6	4,2	4,2	4,3			5,1
تركيا	0,0	4,5	5,7	5,7	6,7	6,6	8,8	10,2	11,1	11,8	12,8
سويسرا	0,0	0,4	0,4	0,4	0,4	0,3	0,4	0,4	0,3	0,3	0,3
جمهورية التشيك	29,4	37,1	42,9	49,1	42,7	42,1	38,4		40,3	41,6	46,0
سلوفاكيا			8,4	9,4	8,4	8,6	7,8	7,5	7,5	7,4	7,4
بولونيا			7,4	7,2	7,1	7,1	7,5	7,9	7,5	7,7	7,3
هنغاريا	5,3	6,7	7,3	7,2	6,8	6,9	6,1	6,8	7,5	7,3	7,4
	3,9	4,8	6,3	7,7	6,5	7,3	7,4	6,5	8,0	9,1	10,4
بلغاريا	4,0	5,2	5,8	6,1	5,0	3,6	3,2	3,3	2,8	2,8	2,9
رومانيا	1,5	4,6	6,2	7,4	5,1	4,8	3,2	2,9	3,5	3,5	5,1
المجموع	51,6	99,2	117,3	123,5	116,8	120,5	126,8	129,1	131,0	129,4	138,9

الضعف والنفاذ المبرمج للهيدروكربون في أوربة

	النرويج		المملكة المتحدة		الدانمرك		هولندة(للغاز)	
	الحجم	النسبة	الحجم	النسبة	الحجم	النسبة	الحجم	النسبة
الاحتياطي البترولي بمليارات البراميل وبالنسبة المئوية من الاحتياطي العالمي	9,7	0,8	4,5	0,4	1,3	0,1		
الإنتاج البترولي عام ٢٠٠٤ بملايين البراميل في اليوم والنسبة المئوية من الانتاج العالمي	3,18	3,9	2,02	2,5	0,394	0,49		
الاستهلاك من البترول بملايين البراميل في اليوم والنسبة المئوية من الاستهلاك العالمي	0,209	0,026	1,756	2,17	0,189	0,023	1,003	0,124
الاحتياطي من الغاز مقدر بتريليون متر مكعب وبالنسبة المئوية	٢,39	1,3	0,59	0,3	0,09	0,05	1,49	0,8
الإنتاج من الغاز عام ٢٠٠٤ بمليارات الأمتار المكعبة وبالنسبة المئوية من الكلي في العالم	78,5	2,9	95,9	3,6	9,4	0,34	68,8	2,6
الاستهلاك من الغاز بمليارات الأمتار المكعبة وبالنسبة المئوية من الكلي في العالم	4,6	0,17	98	3,6	5,4	0,2	43,5	1,7
المدة المتبقية لنفاذ الاحتياطي في ظل معدل الإنتاج القائم عام ٢٠٠٤ للبترول والغاز	ثماني سنوات	ثلاثون سنة	ست سنوات	ست سنوات	تسع سنوات	تسع سنوات	إحدى وعشرون	
عدد السكان بالملايين	4,6		59,7		5,4		16,2	

مصادر الواردات البترولية الصينية في عام ١٩٩٩

البلد	النسبة المئوية
عمان	13,7
اليمن	11,3
اندونيسيا	10,8
إيران	10,8
أنغولا	7,9
السعودية	6,8
المملكة المتحدة	6,0
النرويج	5,5
فيتنام	4,4
الكلي	77,2

مصادر وتبدلات الواردات البترولية الصينية لعامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣

	من ك٢ إلى أيلول(مليون برميل في اليوم)		التبدل ٢٠٠٢- ٢٠٠٣	
بلد المصدر	٢٠٠٣	٢٠٠٢	مليون برميل في اليوم	%
السعودية	0,301	0,226	0,075	33
إيران	0,258	0,234	0,024	10
أنغولا	0,199	0,096	0,103	107
عمان	0,187	0,146	0,041	28
اليمن	0,126	0,033	0,092	277
السودان	0,124	0,139	- 0,015	-11
روسيا	0,098	0,056	0,042	75
فيتنام	0,071	0,073	-0,002	-3
كونغو برازافيل	0,066	0,017	0,049	296
اندونيسيا	0,54	0,068	-0,014	-20
المجموع	1,805	1,390	0,415	30

تطور الإنتاج والاستهلاك البترولي الهندي (بآلاف البراميل في اليوم)

السنة	الإنتاج	الاستهلاك
١٩٩٠	٦٦٠	1 168
١٩٩١	٦١٥	1 190
١٩٩٢	٥٦١	1 257
١٩٩٣	٥٣٤	1 311
١٩٩٤	٥٩٠	1 413
١٩٩٥	٧٠٣	1 575
١٩٩٦	٦٥١	1 681
١٩٩٧	٦٧٥	1 765
١٩٩٨	٦٦١	1 844
١٩٩٩	٦٥٣	2 031
٢٠٠٠	٦٤٦	2 127
٢٠٠١	٦٤٢	2 130

مصادر وتطور الواردات اليابانية من البترول الخام في عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤
(بملايين البراميل في اليوم)

المصدر	٢٠٠٣	٢٠٠٤	النسبة من الكلي عام ٢٢٠٤	نسبة التغير في العامين
الواردات الكلية	4,97	4,87	100	-2,1
من الشرق الأوسط	4,327	4,325	88,8	-
الإمارات العربية	1,162	1,232	25,3	+ 6,1
السعودية	1,133	1,194	24,5	+ 5,4
إيران	0,792	0,731	15,0	- 7,7
قطر	0,467	0,452	9,3	- 3,4
الكويت	0,344	0,354	7,3	+ 2,9
المنطقة الحيادية	0,183	0,130	2,7	- 28,7
سلطنة عمان	0,214	0,118	2,4	- 44,6
العراق	0,025	0,106	2,2	+ 322,5

المَلكيات والإمارات البترولية في الخليج
مقارنة بالأرقام

	السعودية	الكويت	قطر	الإمارات العربية المتحدة	البحرين	سلطنة عمان
الاحتياطي البترولي مليار برميل في اليوم	262,7	99	15,2	97,8	0,145	5,6
الاحتياطي من الغاز تريليون متر مكعب	6,75	1,57	25,78	6,06	0,09	1,00
الإنتاج من البترول مليون برميل في اليوم	10,584	2,424	0,990	2,667	0,044	0,785
الإنتاج من الغاز مليار متر مكعب	64	17,6	39,2	45,8	9,8	17,6
القدرة التكريرية عام ٢٠٠٤ مليون برميل في اليوم	2, 061	0,905	0,137	0,514	0,249	0,085
عدد السكان عام٢٠٠٥ بالملايين	24,21	2,52	0,61	2,99	0,72	2,85
استهلاك الفرد من الطاقة بالكيلو غرام المعادل للبترول عام ٢٠٠٢	5 775	9 503	20 762	9 609	14 790	8 900
نسبة المسلمين السنة والشيعة	95/5	70/30	95/5	80/20	50/50	85/15
حصة الفرد من الناتج القومي الإجمالي عام ٢٠٠٣ بالدولار الأمريكي	11 849	14 142	29 777	21 642	16 722	15 434

التحويل بين الوحدات

١ من... يعادل	١ جيغاجول	١ طن من البترول	١ مليون من BTU	كيلو واط ساعي	متر مكعب من الغاز ١	برميل من البترول ١
١ جيغا جول	1	٢0,0238	0,948	278	23,89	0,1751
١ طن من البترول	41,855	1	39,68	11 628	1000	7,33
١ مليون من British Thermal Units	1,0551	0,0252	1	239,1	25,2	0,185
١ كيلو واط ساعي	0,0036	0,086 10	3,412 10	1	0,086	630,4 10
١ متر مكعب من الغاز	0,041855	10	0,03968	11,628	1	7,33 10
١ برميل من البترول	5,7	0,1364	5,4	1 580	136,4	1

١- بالتحويل، المتر المكعب من الغاز وبرميل البترول لا تعتبر وحدات رسمية لقياس الطاقة.

٢- أو ١ / ٤٢

الطاقة	وحدة قياس فيزيائية	بالجيغا جول GJ	طن من البترول
الفحم			
فحم حجري	١ طن	٢٦	26 /42= 0,619
فحم الكوك:باقي الكربون غير النقي	١ طن	٢٨	28/42= 0,667
الفحم الحجري، الفحم الخشبي	١ طن	٣٢	32/42=0,762
مواد مسترجعة	١ طن	١٧	17/42=0,405
البترول الخام و المنتجات البترولية			
بترول خام، زيت الغاز و الفيول للاستخدام المنزلي، منتجات للاستخدام غير الطاقوي	١ طن	٤٢	1
غاز البترول المكرر	١ طن	٤٦	46/42=1,095
بنزين محرك	١ طن	٤٤	44/42=1,048
فيول ثقيل	١ طن	٤٠	40/42=0,952
فحم الكوك البترولي	١ طن	٣٢	32/42=0,762
الكهرباء			
الإنتاج من مصدر نووي	١ مليون واط ساعي	3,6	0,086/0,33=0,260606
الإنتاج من مصدر ارضي	١ مليون واط ساعي	3,6	0,086/0,10=0,86
نماذج أخرى للإنتاج، تبادل مع الخارج،استهلاك	١ مليون واط ساعي	3,6	3,6/42=0,086
الخشب	١ وحدة	6,17	6,17/42=0,147
غاز طبيعي وصناعي	١ مليون واط ساعي	3,24	3,24/42=0,077

فهرس الكتاب

مدخل **٣**
- بترول و جيوبوليتيك ٤
- البترول : سلاح سياسي ذو حدين ٧
- البلاد المنتجة للبترول تأخذ السيطرة على بترولها ٩
- بترول،غاز، ومتطلبات السكان المحليين : تهديدات جديدة للسوق البترولية ١٠
- مال و جيوبوليتيك: ممثلان للسوق البترولية ١٢
- من الجيوبوليتيك إلى الأزمة الحالية للسوق البترولية: من النظرية إلى التطبيق ١٤
- الدور المتنامي للشركات الوطنية في الدول المنتجة ١٦
- الأزمة الحالية : هي مختلفة عن الصدمات البترولية من ١٩٧٣ إلى ١٩٨٠ ١٧
- عدم الاستثمار في النقل البترولي ١٩
- احتياطات و إنتاج بترولي ٢٠
- الاحتياطات البترولية و الجيولوجيا، الآبار الضخمة في الخليج العربي، السواحل الإيرانية و العراق ٢٢
- النظام البترولي العالمي و الرهانات المحلية ٢٤
- البترول: واحد من نقاط الضعف النادرة في القوة الأمريكية ٢٥

الفصل الأول
- المحيطات، التدفقات البترولية و المضائق : المخزونات العالمية: جيوبوليتيك نقاط العبور الإستراتيجية ٢٨

أولا- المضائق في الشرق الأوسط **٢٩**
- مضيق " باب المندب ". ٢٩
- قناة السويس ٣٠
- مضيق هرمز ٣١
- المضائق التركية وناقلات البترول الجديدة ٣٢

ثانيا- من الأطلسي إلى الباسيفيكي : **٣٤**

ثالثا- المضائق التي تتعلق باليابان والصين : **٣٦**
- مضيق " مالكسا " و جنوب شرق آسيا ٣٦
- النزعات البحرية البترولية بين ماليزيا و إندونيسيا ٣٨
- " أسيه " مطالبات استقلالية على أسس تتعلق بالطاقة ٣٩
- تيمور الشرقية : متطلبات بترولية في صراع مع استراليا ٤٠

رابعا- قرصنة و إرهاب في الإقليم : **٤١**

- الفيليبين : عودة ممكنة للولايات المتحدة من أجل حماية المنطقة وضد الصين ٤٣

الفصل الثاني
الولايات المتحدة : رؤية جيوبوليتيكة كونية لمصادر الطاقة ٤٧
- السياسات الأمريكية في الطاقة الوطنية ٤٧
- نتائج السياسة البترولية للولايات المتحدة ٤٩
- أوجدوا موردين جدد ٥١
- السياسة البترولية و مشكلة الإرهاب ٥٢
- إعادة انتشار الاستراتيجي للولايات المتحدة ٥٤
- الدور الجديد لحلف " الناتو" ٥٦
- " الشرق الأوسط الكبير " ٥٩
- الشرق الأقصى ٦٢

الولايات المتحدة في فضائها الوطني ٦٤
- الاحتياطات و الإنتاج البترولي في الولايات المتحدة ٦٤
- " أرستيك ناشيونال و ايلدلايف ريفيوج" وفاتورة الطاقة ٦٧

الفصل الثالث
القارة الأمريكية ٧٠
مصدران أساسيان للولايات المتحدة
- كندا ٧٠
- المكسيك ٧١
- مصدر المستوردات البترولية الأمريكية في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ ٧٢
- فنزويلا : مورد هام و لكن مسبب للصراع : ٧٢
- سياسة " هوغو شافيز " ٧٣
- محاولات زعزعة الاستقرار في فنزويلا ٧٤
- التوترات بين فنزويلا وكولومبيا ٧٥

- علاقات القوة في أمريكا اللاتينية : ٧٧
- " حرب الغاز " في بوليفيا ٧٩

- النتائج في أمريكا اللاتينية : ٨١
- البرازيل : ثروات و مصادر بترولية غير كافية وفي التأميم ٨٣
- سياسة "الإتانول" ٨٤
- أمريكا اللاتينية تتقارب مع الشرق الأوسط ٨٧

الفصل الرابع
أفريقيا ٩٠
الطموحات الأمريكية الجديدة في أفريقيا ٩٠
- البترول الممكن أو المحتمل في أفريقيا السوداء و الطموحات البترولية الأمريكية جنوب الصحراء ٩٢
- " الخليج الجديد " في غينيا ٩٤
- البترو – دبلوماسية للولايات المتحدة في أفريقيا : من الطاقة إلى القضايا الإستراتيجية ٩٧
- من البترو – الاستراتيجي إلى العسكري ١٠٠
- " ساو تومي و برانسيب" [جزيرتان مقابل الحدود البحرية النيجيرية] ١٠٢

نيجيريا : الأكثر سكانا من بين الدول الأفريقية ١٠٢
- البترول و أيضا الكثير من الغاز ١٠٤
- إعادة توزيع الدخل البترولي داخل الفيدرالية ١٠٥
- التمرد في ولايات الدلتا ١٠٦
- إعلام و إشاعات حول الأسواق البترولية ١٠٩
- فقر، مساعدة في التنمية، ديون و بترول ١١١

أنغولا ١١٤
بعد خمسة و عشرين عاما من الحرب الأهلية
- موقع " كابينادا" ١١٥
- الولايات المتحدة ، البترول الأنغولي و الديمقراطية ١١٧
- بترول وتصفية حسابات سياسية داخل / وبين الدول من خلال الشركات الوسيطة ١١٨
- إدارة الدخل البترولي الأنغولي و إدعاءات اختلاس الأموال ١٢١
- غينيا الاستوائية" كويت مستقبلية " في أفريقيا ؟ ١٢٢

البترول و القارة الأفريقية ١٢٥
- ليبيا ١٢٦
- الجزائر ١٢٨

الفصل الخامس
آسيا الوسطى و القوقاز ١٣١
- الرؤية الإستراتيجية لواشنطن حول " الحدود " الأورو/آسيوية ١٣٤
- " قزوين " و " آسيا الوسطى" : بترول وجيوبوليتيك ١٣٧
- تقاسم بحر قزوين ١٣٧
- كيفية نقل البترول من آسيا الوسطى ؟ ١٣٩
- دبلوماسية " أنابيب البترول و الغاز " من خلال وجهة نظر الولايات المتحدة ١٤١

- المشاريع الكبرى باتجاه تركيا و البلقان، ولكن أيضا باتجاه روسيا ١٤٣
- خط أنابيبBakou - **Tbilissi – Ceyhan BTC** ١٤٦

كازاخستان ١٤٨
أذربيجان : ١٥٠
- **من BTC إلى Kiev : بترول ، غاز و " ثورة برتقالية "** ١٥٣
- الدعاية المؤيدة للديمقراطية من قبل الأمريكان في آسيا الوسطى و القوقاز ١٥٧
- المصالح المتقاربة بين الصين و روسيا ١٥٩

قرغيزستان ١٦٠
أوزباكستان ١٦١
- مشاريع UNOCAL في تركمنستان ..إلى الهند عن طريق أفغانستان و باكستان ١٦٣
- آسيا الوسطى و العلاقات الأمريكية/الروسية ١٦٥
- آسيا الوسطى و القوقاز : رؤية روسية ١٦٧

الفصل السادس
روسيا ١٧١
- بين الوعود و الإجبار ١٧١
- الاقتصاد الروسي و قطاع الطاقة ١٧٢
- الإنتاج البترولي الروسي و الآبار الرئيسة ١٧٣
- أوليغارشية البترول الروسي و الشراكة الروسية ـ الأمريكية ١٧٥
- المشاريع البترولية الكبرى في روسيا ١٧٧
- الشركات البترولية الروسية ١٧٩
- وسائل نقل البترول ١٨٢
- الطرق الجديدة لتصدير البترول ١٨٣
- خطوط نقل الغاز الكبيرة ١٨٨
- قضية IOUKOS و عودة القطاع البترولي إلى الكرملين ١٨٩
- روسيا : قوة طاقية عالمية لا يمكن إغفالها، خاصة من أوربا ١٩٥
- أي مستقبل لمصادر الطاقة الروسية ؟ ١٩٨
- الأرباح من ارتفاع أسعار البترول الخام ٢٠٠

الفصل السابع
الصين ٢٠٥
الحاجات الصينية من الطاقة
- الطاقة في الصين ٢٠٦
- الإنتاج البترولي الصيني و مخزونه الخارجي ٢٠٨
- طموحات و أهداف بترولية في بحر الصين وأماكن أخرى ٢١٠
- توسع الأهداف البترولية الصينية في قارة آسيا ٢١٤
- أهداف صينية تصل إلى الولايات المتحدة ٢٢٠
- **البترو-دبلوماسية الصينية في أفريقيا :** ٢٢٣

- في السودان ٢٢٣
- في نيجيريا : " سياسة الخطوات الصغيرة من قبل بكين، في عملية اصطياد للشركات العربية" ٢٢٤
- في أماكن أخرى من أفريقيا ٢٢٦
- **الصين والقارة الأمريكية :** ٢٢٧
- في أمريكا الجنوبية ٢٢٧
- في كندا ٢٢٨
- المنافسة بين الصين و الولايات المتحدة ٢٢٩
منافسان آخران للصين فيما يتعلق بالبترول : ٢٣١
- الهند ، استهلاك طاقي و إستراتيجية للتخزين خط غاز : إيران ـ باكستان ـ الهند ٢٣٢
- اليابان ـ الصين : منافسة و مزاحمة في الطاقة ٢٣٨

الفصل الثامن
الشرق الأوسط **٢٤٣**
- الولايات المتحدة " الشرق الأوسط الكبير" و الديمقراطية ٢٤٣
- المملكة العربية السعودية ٢٤٥
- أخذ السلطة رسميا من قبل الملك عبد الله ٢٤٧
- الرياض ـ واشنطن : بترول، إستراتيجية و أعمال كما هو معتاد ٢٤٨
- حدود البترو ـ اقتصاد السعودي ٢٥١
- الحضور العسكري الأمريكي ٢٥٣
- العربية السعودية و العلاقات مع مجلس التعاون الخليجي ٢٥٤
- النزعات الحدودية في شبه الجزيرة العربية ٢٥٦

العراق ٢٥٨
- فائدة الحرب في العراق ٢٥٨
- بعض العلاقات القديمة بين الولايات المتحدة و العراق ٢٦٠
- المحافظون الجدد و العراق ٢٦٢
- لابد من الأخذ بالحسبان لإسرائيل ٢٦٤
- عوامل إستراتيجية أخرى ٢٦٦
- العراق و بتروله : من الأمس إلى ما بعد الغد ٢٦٧
- الشركات البترولية المتعاونة من العراق بعد التأميم ٢٦٩
- العراق والديمقراطية ٢٧١
- إعادة بناء العراق ٢٧٤

لبنان وسورية **٢٧٧**
غاز مصري لإسرائيل و تعاون مع السلطة الفلسطينية **٢٧٩**

إيران **٢٨١**
- عودة إلى " إيران غيت " ٢٨٢
- الاحتياطي الضخم من الغاز و البترول الإيراني ٢٨٣
- خوزستان : الرئة البترولية و المنافسة بين العرب و الفرس ٢٨٥
- الرئاسيات في حزيران ٢٠٠٥ : عودة التشدد ٢٨٦
- قانون Amato : دوافع داخلية و حدود خارجية ٢٨٨

- من قانون Amato إلى Haliburton ٢٨٩
- الدبلوماسية البترولية الإيرانية تجاه آسيا و التناقضان الأمريكية ٢٩١
- اللوبي الديني ت البترولي الداخلي ٢٩٤
- الولايات المتحدة و النووي الإيراني ٢٩٥

من العراق إلى إيران : النهج المعتاد للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط ٢٩٦
- مخطط الولايات المتحدة من أجل " الشرق الأوسط الكبير". ٢٩٩
- خاتمة ٣٠٤

- ملحقات ٣١٨
- وحدات قياس الطاقة ٣١٨
- الخراط التوضيحية ٣٢٠
- جداول توضيحية ٣٣٥
- فهرس الكتاب ٣٤٨